السياسة الخارجية الإسرائيلية



إسرائيل وأفريقيا

العلاقات الإسرائيلية الأفريقية

تأليف

آريه عوديد

ترجمة

عمرو زكريا خليل



إسرائيل وأفريقيا – العلاقات الإسرائيلية الأفريقية

تأليف / آريه عوديد

ترجمة / عمرو زكريا خليل

الطبعة الأولى

1435 هـ / 2014 م

فهرسة أثناء النشر

إعداد إدارة الشئون الفنية

عوديد، آريه

إسرائيل وأفريقيا، العلاقات الإسرائيلية الأفريقية، تأليف: آريه عوديد ، ترجمة: عمرو زكريا خليل، ط 1، القاهرة، المؤسسة المصرية للتسويق والتوزيع (إمدكو)، 2014

ص 616 ؛ 17 * 24 سم

تدمك : 1 35 5098 977 978

1. **السياسة الخارجية الإسرائيلية – الجزء الثانى**
2. **إسرائيل – العلاقات الخارجية - أفريقيا**
3. **أفريقيا - العلاقات الخارجية - إسرائيل**

أ. **خليل، عمرو زكريا (مترجم)**

ب. **العنوان 327 , 569060**

رقم الإيداع / 16264 فى 24 / 8 / 2014

الترقيم الدولى: 1 - 35 – 5098 – 977 - 978

الناشر/ المؤسسة المصرية للتسويق والتوزيع (إمدكو للطباعة والنشر) . 163 ش بورسعيد – السلسلة – خلف دار الهلال – السيدة زينب- القاهرة. محمول : 01004633770 - 01000751101 البريد الإلكترونى: emdco.press@yahoo.com - زورونا على : http://www.facebook.com/emdco بالتعاون مع أكاديمية آفاق الدولية للترجمة والتدريب. 4 شارع أحمد حافظ عساكر – من جمال الدين الأفغاني – الهرم – الجيزة. ت: 01063591510. https://www.facebook.com/groups/afaak.academy/



المحتويات

تقديم

بعد مرور أقل من عامٍ علي تشرُّفي بكتابة تقديم كتاب "**العلاقات الإسرائيلية الآسيوية**" الذي قام بترجمته الباحث المتخصص في الشئون الإسرائيلية الأستاذ عمرو زكريا، يشرِّفني أن أقوم اليوم ممثلاً لأكاديمية آفاق الدولية بكتابة التقديم للنصف الثاني من ذلك العمل الأكاديمي الضخم الذي قام به الأستاذ عمرو بترجمته لكتاب "**العلاقات الإسرائيلية الأفريقية**"، وهو الإصدار الثاني لأكاديمية آفاق الدولية بأيدي أعضائها من فريق الترجمة المتخصص في الشئون الإسرائيلية واللغة العبرية، وذلك بعد إصدارنا الأول "**ثورات الربيع العربي في عيونٍ إسرائيلية**". وهي الإصدارات التي تتشرف أكاديمية آفاق الدولية بتقديمها للقارئ الكريم في مصر والعالم العربي سواء من السادة الدارسين والمتخصصين في الشأن الإسرائيلي والصراع العربي الإسرائيلي، أو من المهتمين بوجه عام بزيادة الوعي المعرفي بكل ما يتعلق بالكيان الإسرائيلي وأنشطته في المنطقه خلال السبعين عاماً الماضية، ودراسة ذلك المجتمع بشكل علمي وموضوعي للصالح القومي من منطلق أن مِن أهم مقومات الأمن القومي الغائبة عن مجتمعاتنا

العربية هو التحصُّن والتسلُّح بأدوات المعرفة والإدراك بشكلٍ موضوعي في كل مايمس قضايا حياتنا.

ويعتبر توقيت إصدار هذا العمل الضخم من قِبَل المترجم، ومن خَلفِه أكاديمية آفاق الدولية، له أهمية ومغزي كبيرَين علي ضوء الأزمة المثارة منذ عامين بين مصر وأثيوبيا حول مشروع بناء سد النهضة وتأثيره وتداعياته علي مصر، وبالتالي علي العلاقات المصرية الأفريقية بدول حوض نهر النيل؛ حيث يدور النقاش والجدال في الآونة الأخيرة حول الدور الذي لعبته إسرائيل علي مدي أكثر من نصف قرن في بلدان القارة السمراء وخاصة في منطقة حوض نهر النيل .. ونحن نري أنه من الواجب الوطني الوقوف علي أبعاد وتفاصيل التواجد والتوغل الإسرائيلي في بلدان أفريقيا بشكلٍ توثيقي موضوعي بعيدًا عن الانفعالات والعواطف بهدف الوصول لتقييمٍ سليم للأمور والقضايا المتعلقة بالقارة الأفريقية أو بالصراع العربي الإسرائيليٍّ بأبعاده السياسية والاقتصادية والعسكرية .

يكشف الكتاب الذي بين أيدينا ازدهار علاقات الصداقة في الستينيات وبداية السبعينيات من القرن العشرين بين إسرائيل ومعظم بلدان القارة الأفريقية غير العربية؛ حيث عمل في تلك السنوات مئات الإسرائيليين في أفريقيا كمستشارين، وكمرشدين، وكرجال أعمال، كما زار إسرائيل آلاف الأفارقة للدراسة في مختلف المجالات العسكرية والمدنية وغيرها.

وقد كانت إنجازات إسرائيل في أفريقيا استثنائية بعكس الصعوبات التي واجهتها في قارات أخري -خاصة آسيا- وهذه الحقيقة تدفعنا لقراءة وتحليل هذا العمل التوثيقي لمعرفة الأسباب التي أدت لهذا النجاح الاستثنائي ووضعها أمام صانعي القرار والباحثين بشكلٍ علمي وموضوعي.

يُلقي مؤلف الكتاب -الدكتور أريه عوديد- الضوء علي هذه القضية الاستثنائية في تاريخ الدبلوماسية الإسرائيلية بشكلٍ أساسي ومفصَّل؛ بحيث

يناقش علاقات إسرائيل مع بلدان قارة أفريقيا السوداء (بدون بلدان شمال أفريقيا العربية) ويضم هذا النقاش التاريخي في طيِّه رؤىً دبلوماسية واستراتيجية واقتصادية وثقافية .

وبدراسة السيرة الذاتية لمؤلف الكتاب نجد أن الدكتور عوديد هو الرجل المناسب لكتابة وتوثيق ذلك التاريخ الاستثنائي للعلاقات الإسرائيلية الأفريقية؛ فحياته عبارة عن مزيج من الخدمة الدبلوماسية المتنوعة في قارة أفريقيا، مع سنوات طويلة من البحث الأكاديمي المتعمق الذي يعتمد علي مصادر -باللغة العربية والسواحيلية- أثمرت عن سلسلة طويلة من الأبحاث نُشرَت علي مدار سنوات طويلة، كما شغل -عوديد- مناصب دبلوماسية عدَّة في: أوغندا ومالاوي وكينيا وسوازيلاند ولاسوتو وزامبيا وموريشيوس وجزر سيشيل، واهتم كثيراً بشئون أفريقيا في وزارة الخارجية الإسرائيلية؛ لذلك فهذا الكتاب المترجم بين يدي القارئ الكريم هو أول تجربة شاملة لوصف السياسة الإسرائيلية في أفريقيا من كل جوانبها منذ العلاقات الأولى في نهاية الخمسينيات من القرن الماضي إلي يومنا هذا .

ونحن في أكاديمية آفاق الدولية نهدي هذا العمل الضخم من ترجمة الكتاب للأستاذ عمرو زكريا الذي أثري المكتبة العربية بترجماته العديدة من العبرية للعربية عن مؤلفاتٍ إسرائيلية في شتي المجالات، واليوم يتوِّج أعماله المُترجمة من خلال أكاديمية آفاق بهذا العمل الرائع، الذي نهديه لجمهور المستفيدين منه بإذن الله تعالى من الدبلوماسيين العاملين بوزارة الخارجية المصرية، والعاملين في مختلف وسائل الإعلام المهتمين بالشئون الأفريقية، ولجميع الباحثين المهتمين بدراسة وتحليل جوانب الصراع العربي الإسرائيلي، ولكل طالبي المعرفة بوجهٍ عام .

والله ولي التوفيق .

منير محمود *

* خبير الشئون الإسرائيلية، ومدير عام آكاديمية آفاق، ومسئول الأنشطة الثقافية والتعليمية بها، متخصص في الشئون الإسرائيلية واللغة العبرية، والمشرف على قسم اللغة العبرية بإدارة الإنترنت بقطاع الأخبار بالتليفزيون المصري، ومؤلف كتاب "**إسرائيل بين الحقائق والأكاذيب**".

مقدمة

ازدهرت في ستينيات وبداية سبعينيات القرن العشرين، علاقات صداقة بين إسرائيل ومعظم دول القارة الأفريقية غير العربية، بما فيها الدول الإسلامية جنوب الصحراء الكبرى. ولقد منحت هذه العلاقات، خاصة المساعدات المتنوعة في مختلف المجالات التي قدمتها إسرائيل الصغيرة إلى دول كثيرة؛ الشعب الإسرائيلي إحساسًا كبيرًا بالفخر والرضا. ففي تلك السنوات عمل مئات الإسرائيليين في أفريقيا كمستشارين، وكمرشدين، وكرجال أعمال. كما زار إسرائيل آلاف الأفارقة للدراسة في مختلف المجالات، العسكرية والمدنية وغيرها. كانت انجازات إسرائيل استثنائية بعكس الصعوبات التي واجهتها في قارات أخرى خاصة آسيا. وكانت وزيرة الخارجية جولدا مائير، ومن بعدها وزير الخارجية أبا إيبن، عاملين مهمين في تطوير هذه السياسة وتعميقها.

بدأ الوضع يسوء منذ حرب الأيام الستة عام 1967، وكان التدهور الشديد بعد عام 1972، عندما قامت دول أفريقية صديقة لإسرائيل بقطع علاقاتها

الدبلوماسية معها، الواحدة تلو الأخرى. ليس ذلك فقط، بل اتبعت تلك الدول سياسة معادية لإسرائيل في الأمم المتحدة وعلى الساحات الدولية الأخرى. لقد كان الشعور بالخزي في كثير من الدوائر في إسرائيل، قويًا. وزعم الأفارقة أن قطع العلاقات كان بسبب "المبدأ"- معارضتهم "احتلال الأراضي بالقوة". لقد علمت إسرائيل أن السبب الحقيقي شيءٌ آخر – الضغوط الشديدة من جانب الدول العربية والإغراءات المالية التي صاحبتها، التي كان من الصعب على الأفارقة مواجهتها. كشف قطع العلاقات عزلة إسرائيل على الساحة الدولية وضعفها السياسي، وأضر بصورتها الطيبة التي حققتها في أوروبا والولايات المتحدة، بفضل أعمال المساعدات المختلفة التي قدمتها، التي كان جزء منها بالتعاون مع بعض تلك الدول وبتمويلها.

ستُناقش هذه القضية الاستثنائية في تاريخ الدبلوماسية الإسرائيلية بشكلٍ أساسي ومفصل في كتاب الدكتور أريه عوديد. فالكتاب يناقش علاقات إسرائيلٍ مع بلدان قارة أفريقيا السوداء (بدون بلدان شمال أفريقيا العربية). ويضم هذا النقاش التاريخي في طيه رؤىً دبلوماسية، واستراتيجية، واقتصادية، وثقافية. كما يناقش فيه المؤلف قضايا أساسية، مثل: تدخل الدول العربية الإسلامية الأخرى في منظومة العلاقات التي تطورت بين إسرائيل والدول الأفريقية، والتحولات الدرامية التي نجح هذا التدخل في إحداثها. كما يناقش بشكل موسع النشاط المالي، والاقتصادي الإسلامي الدعائي الذي قامت به الدول العربية في القارة الأفريقية، ويبرز في هذا المجال النشاط المعادي لإسرائيل لمصر، الذي استمر كذلك بعد أن أقامت هي نفسها علاقات سلام معها. كما عملت مصر بجدية شديدة ضد عودة العلاقات بين إسرائيل وبين دول أفريقيا. تم التخفيف من عمل العرب ضد إسرائيل بفضل إنشاء "منظمة الوحدة الأفريقية"، حيث تعتبر دول شمال أفريقيا من بين أعضائها. لكن المنظمة خضعت للضغوط العربية، لأن تأسيسها كان مهمًا بالنسبة للدول الأفريقية، بل كانت الدول المعتدلة فيها مستعدة للتضحية بعلاقاتها مع إسرائيل وألّا تُمس هذه المنظمة. وفي آسيا، على سبيل المثال، لم تكن هناك منظمة مشابهة

تستطيع فرض النظام على كل أعضائها؛ وفي أمريكا اللاتينية، التي تضم منظمة قارية كهذه، لم يكن من المقبول أن يُتخذ موقفٌ معادٍ لإسرائيل بهذا الحجم. كانت أوروبا في تلك السنوات لاتزال بعيدة كثيرًا عن إقامة اتحاد جديد، مثلما فعلت في هذا العصر، لكن لم يكن من المعقول، في أوروبا أيضًا، أن يُتخذ مثل هذا الإجراء الموحد والمشترك تجاه إسرائيل.

في عام 1982 بدأ تحسن تدريجي في العلاقات وعودتها بين إسرائيل وأفريقيا، وزعمت معظم الدول الأفريقية التي أقامت آنذاك علاقات دبلوماسية مع إسرائيل أنها قامت بذلك في أعقاب انسحاب إسرائيل من شبه جزيرة سيناء وتوقيع اتفاق سلام مع مصر، ومن بعده توقيع اتفاقيات أوسلو، والتوقيع على اتفاق سلام مع الأردن. يعتقد معظم المهتمين بالعلاقات الخارجية الإسرائيلية وخاصة العلاقات مع أفريقيا – بما فيهم مؤلف هذا الكتاب – أن كل ذلك كان مجرد ذرائع، وأن الأسباب الحقيقية لعودة العلاقات هي خيبة الأمل من المساعدات التي قدمها العرب للأفارقة، وترسخ الإدراك أنه من الممكن الاستفادة من المساعدات الإسرائيلية، في مختلف المجالات، دون خسارة المساعدات العربية. والموقف أثناء كتابة هذه السطور هو عدم عودة العلاقات بين إسرائيل وقارة أفريقيا السوداء إلى طبيعتها السابقة حتى الآن؛ حيث يغيب عنها –بالطبع- الرؤية الحسية التي كانت جزءًا من التدخل الإسرائيلي العميق في أفريقيا. ومازالت معظم دول أفريقيا مستمرة في التصويت ضد إسرائيل في المحافل الدولية المختلفة، التي لم تنجح رغم جهودها، في تغيير هذا الوضع. إن تصنيف العلاقات الأفريقية الإسرائيلية ما زال ضعيفًا على سلّم أولويات النشاط الدبلوماسي الإسرائيلي في العالم، بخلاف ما كانت عليه في الستينيات. مع ذلك تجدر الإشارة إلى أن إسرائيل لديها اليوم علاقات دبلوماسية مع 41 دولة أفريقية، أكثر من فترة الستينيات المزدهرة.

يبدو أن الدكتور أريه عوديد هو الرجل المناسب للغاية لكتابة التاريخ الشيق والاستثنائي للعلاقات بين إسرائيل وأفريقيا السوداء؛ فحياته هي مزيج من

الخدمة الدبلوماسية الغنية والمتنوعة في أفريقيا، مع سنوات طويلة من البحث الأكاديمي المتعمق، الذي يعتمد كذلك على مصادر باللغات العربية والسواحيلية، أثمر عن سلسلة طويلة من الأبحاث نُشرت على مدار السنين.

شغل الدكتور عوديد مناصب دبلوماسية في أوغندا (درس في جامعة "مقرارة")، ومالاوي، وكينيا، وسوازيلاند، ولاسوتو، وزامبيا، وموريشيوس، وجزر سيشيل. كما اهتم كثيرًا بشؤون أفريقيا في وزارة الخارجية بالقدس. عمل في المقابل بعض السنوات كمحاضر في الشؤون الأفريقية في الجامعة العبرية بالقدس، وفي جامعة تل أبيب. وهو زميل بحث في معهد ترومان بالقدس.

هذا الكتاب هو أول تجربة شاملة لوصف السياسة الإسرائيلية في أفريقيا من كل جوانبها، منذ العلاقات الأولى في نهاية الخمسينيات من القرن الماضي إلى يومنا هذا. وسيستفيد منه كثيرًا المعلمون، والطلاب، والدبلوماسيون، ورجال الأعمال العاملون في أفريقيا، وأنصار المعرفة بشكل عام. ساهم الدكتور أريه عوديد بهذا العمل إسهامًا أصيلًا ذا قيمة كبيرة في المكتبة، الصغيرة جدًا، للعلاقات الدبلوماسية الإسرائيلية بشكل عام، والعلاقات الإسرائيلية – الأفريقية بشكل خاص.

د. موشِه يجار، القدس 2011

مدخل

تحتل أفريقيا في منظومة العلاقات الخارجية الإسرائيلية مكانة خاصة سواء من ناحية إقامة العلاقات مع دول القارة أو من ناحية التحولات التي طرأت على هذه العلاقات.

ويبرز هذا التفرد في عدة مجالات:

- عملت إسرائيل في أفريقيا كدولة متبرعة (donor)؛ حيث كانت من أوائل الدول التي ساعدت الدول الأفريقية فور حصولها على استقلالها. غير أن المساعدة الإسرائيلية لم تكن في الأساس عبر تقديم الأموال بل عبر إرسال الخبراء الإسرائيليين وتأهيل الأيدى العاملة في المجالات التي تحتاجها أفريقيا، مثل: الزراعة، والطب، والتعليم، والحركات الشبابية، والتنمية الاجتماعية، وتنمية مصادر المياة ومكافحة التصحر. لقد كانت هذه المساعدات ولاتزال مهمة وذات قيمة كبيرة على المدى البعيد.

- لم تكن الاعتبارات الإسرائيلية للعمل في أفريقيا -خاصة في المرحلة الأولى حتى قطع العلاقات- سياسية، وأمنية واقتصادية فقط؛ بل إنسانية وأيديولجية.
- تميزت العلاقات الإسرائيلية الأفريقية بالتحولات والتغيرات الحادة، من علاقات صداقة وطيدة جدًا حتى قطع للعلاقات الدبلوماسية مع كل دول أفريقيا تقريبًا. ولم تحدث مثل هذه الظاهرة العامة في علاقات إسرائيل مع دول في قارات أخرى.

يتناول هذا الكتاب الدوافع التي دفعت إسرائيل للعمل في القارة الأفريقية، وأنواع العمل المدني والأمني، وكذلك التغييرات التي طرأت على العلاقات مع دول القارة وما يحيطها. كما يتناول التساؤل: هل استفادت إسرائيل من منجزاتها ومن فشلها، وإن كانت تطبق ما تم الاستفادة به بعد عودة العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأفريقية؟

لقد شغلت العلاقات الإسرائيلية الأفريقية، بأهميتها وفائدتها، ليس فقط واضعي السياسة في الحكومة بل أيضًا وسائل الإعلام والرأي العام في إسرائيل، كما احتدم الجدل خاصة بعد قطع العلاقات الدبلوماسية مع دول في القارة، في بداية السبعينيات، وهي العملية التي وصلت ذروتها عام 1973 أثناء حرب "يوم الغفران"؛ حيث طُرحت وقتها تساؤلات صعبة ومحددة: هل من الممكن الاعتماد على صداقة الدول الأفريقية؟، ماذا استفادت إسرائيل من استثماراتها في القارة؟ وهل حظيت بأي اعتراف بالجميل؟ وهل من الجدير الاستمرار في تقديم المساعدات؟ كل هذه القضايا سيتناولها الكتاب.

لم ترتبط مكانة إسرائيل في أفريقيا بأعمالها أو إخفاقاتها فقط، بل كذلك بالعوامل التي لم تكن خاضعة لها مثل: الانقلابات وتبدل أنظمة الحكم في الدول الأفريقية؛ الدعايا العدائية ضد إسرائيل من جانب الاتحاد السوفيتي، والصين، ودول الكتلة الشرقية، ودول عدم الانحياز؛ وعلى وجه الخصوص

النشاط العربي الجاد الذي حوّل أفريقيا إلى ساحة للصراع بين إسرائيل والدول العربية فيما يخص القضية الفلسطينية، بشكل خاص، والنزاع العربي الإسرائيلي، بشكل عام. لقد كان إبعاد إسرائيل عن أفريقيا في بداية السبعينيات نتيجة لهذا النشاط العربي على وجه الخصوص.

يناقش الكتاب علاقات إسرائيل مع دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أو كما يُطلق عليها "أفريقيا السوداء" – وهي أكثر من أربعين دولة، كما يتمحور حول القضايا الرئيسية التي شغلت إسرائيل في علاقاتها مع تلك الدول.

منذ حصول الدول الأفريقية على استقلالها وإدارتها لسياستها الخارجية بنفسها، حدثت تحولات في تعاملها مع الصراع الشرق أوسطي بشكل عام وإسرائيل بشكل خاص. وكانت هذه التحولات في العلاقات الثنائية، والعلاقات متعددة الأطراف على وجه الخصوص، التي ظهرت، بشكل خاص، في إطار منظمة الوحدة الأفريقية OAU – Organization of African Unity (اليوم "الاتحاد الأفريقي"، AU – African Union). وتعتبر كل الدول الأفريقية، بما في ذلك دول شمال أفريقيا العربية، أعضاء في هذه المنظمة. كما حدث تغير في تعامل إسرائيل مع دول أفريقيا. ففي الستينيات احتلت أفريقيا مكانة مهمة في السياسة الإسرائيلية، لكنها شهدت فيما بعد ارتفاعًا وهبوطًا ستُناقش أسبابه في الكتاب. مع ذلك يمكن القول أن رؤية واضعي السياسة في الحكومة وفي قيادة وزارة الخارجية، كان لها أهمية كبيرة في تحديد تعامل إسرائيل مع دول أفريقيا. فلقد كانت هناك اختلافات كبيرة بين التعامل الدافئ لوزيرة الخارجية جولدا مائير مع أفريقيا والأفارقة، وبين تعامل وزراء الخارجية الآخرين. كما تجدر الإشارة إلى النشاط الجاد لدفع العلاقات مع أفريقيا الذي قام به إيهود أبريئيل، مهندس النشاط الإسرائيلي في أفريقيا في بداياتها، ومن بعده نشاط مدير عام وزارة الخارجية دافيد قمحي.

كما كان هناك تحول في تعامل الدول العربية مع الدول الأفريقية، حول مدى استعدادها الوفاء بوعودها وتقديم المساعدات المالية على سبيل المثال، وهو

الموضوع الذي عكَّر العلاقات بينهم وبين الأفارقة أكثر من مرة. فلقد أثَّر النشاط العربي في أفريقيا – السياسي، والدعائي، والإسلامي، والفني – كثيرًا على التحول في مكانة إسرائيل في المنطقة. يمكن القول -بشكل عام- أن نشاط الدول العربية في أفريقيا كان -بشكل كبير- رد فعل على النشاط الإسرائيلي، وأن رغبة الدول العربية في إبعاد إسرائيل عن أفريقيا قد اضطرطها إلى الإستجابة إلى مطالب الأفارقة بتقديم العون لهم. يناقش الكتاب الأسباب التي أدت إلى التحولات الشديدة في علاقات إسرائيل مع دول أفريقيا، ومجهودات إسرائيل لوقف تدهور مكانتها، منذ حرب 1967 وتدريجيًا وصولًا إلى القطيعة التامة. من العوامل الرئيسية لهذا التدهور منظمة الوحدة الأفريقية، للتأثير العربي المتنامي فيها الذي دفعها إلى التدخل العميق في الصراع الشرق أوسطي.

يخصص الكتاب جزءًا كبيرًا لنشاط مركز التعاون الدولي (الماشاف)[1] في وزارة الخارجية، الذي يعتبر عاملًا رئيسيًا في تشكيل مكانة إسرائيل في الدول النامية بشكل عام، وأفريقيا بشكل خاص، وهو أساس التعاون الأمني. كانت ومازالت الدوافع من وراء إقامة (الماشاف) ونشاطه، وكذلك قيمته وأهميته، محل خلاف وجدل فهو أساس التعاون الأمني مع الدول الأفريقية.

المراحل الرئيسية في العلاقات الإسرائيلية الأفريقية التي يناقشها الكتاب هي: **المرحلة الأولى – شهر العسل**، منذ نهاية الخمسينيات من القرن الماضي وحتى حرب الأيام الستة 1967 –وسَّعت فيها إسرائيل وحصَّنت من مكانتها في أفريقيا، وكان لها إنجازات سياسية واقتصادية وكانت بمثابة "دولة عظمى" في أفريقيا؛ **المرحلة الثانية – مرحلة القطيعة**، مع بداية السبعينيات ووصلت إلى ذروتها أثناء حرب يوم الغفران (1973)، عندما قامت كل الدول الأفريقية تقريبًا بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل؛ **والمرحلة الثالثة – عودة إسرائيل إلى أفريقيا**، مع بداية الثمانينيات؛ حيث أقامت خلالها معظم دول أفريقيا علاقات

[1] عام 2009 تم تغيير الاسم الكامل للماشاف إلى "الوكالة الإسرائيلية للمساعدات القومية"، لكن بقي اختصار "ماشاف" كما هو.

دبلوماسية مع إسرائيل. وتناقش كل مرحلة القضايا الرئيسية وتأثيرها على مكانة إسرائيل في القارة. كما يُناقش نشاط "الماشاف" في مرحلة على حدة، من خلال ذكر التغييرات الرئيسية التي طرأت عليه، وهو الأساس بالنسبة للمسار السياسي والمسار الاقتصادي. مع هذا فإن بعض القضايا، مثل النشاط الإيراني، يتم استعراضها بدون تقسيم إلى مراحل للحفاظ على التواصل في النقاش.

انتهت عملية كتابة الكتاب في عام 2009، وفي بعض المواضع الخاصة تم تعديل الأحداث حتى 2011. لقد اعتمدتُ في الكتابة على المصادر الإسرائيلية، والعربية والأفريقية، وعلى تجاربي الشخصية في مختلف المناصب في وزارة الخارجية، بما فيها عملي سفيرًا في عدة دول أفريقية، والعمل في قسم أفريقيا في وزارة الخارجية. لقد قضيت في أفريقيا حوالى عقدين من الزمان في فترات مختلفة، بدايةً من الستينيات. ومع تقاعدي من وزارة الخارجية واصلت العمل البحثي وتدريس موضوع أفريقيا في جامعة تل أبيب، والجامعة العبرية بالقدس.

المرحلة الأولى

شهر العسل



الفصل الأول

شهر العسل

أ. أهداف إسرائيل في أفريقيا

إن الأهداف التي حركت إسرائيل للعمل في أفريقيا: سياسية، واقتصادية، واستراتيجية، وكذلك أيديولجية وإنسانية.كانت السنوات العشرة الأولى للنشاط الإسرائيلي في أفريقيا -جنوب الصحراء الكبرى (1957-1967)- هي

السنوات التي توطدت فيها العلاقات، فقد أظهرت القيادة والشعب في إسرائيل، في تلك الفترة، رغبة قوية وحماس شديدين في مساعدة الدول الجديدة، التي تحررت من الحكم الاستعماري، في جهودها من أجل التقدم على المستويات الاجتماعية والاقتصادية. وكانت مساهمة وزيرة الخارجية جولدا مائير في هذه العملية-في ذلك الوقت- مهمة جدًا، فلم تكتف، بعد زياراتها المتكررة للقارة، بالتعبير عن تأييد الأفارقة بل وضعت طرق عمل عملية، وأنشأت "مركز التعاون الدولي في وزارة الخارجية". وساعدت على إنشاء مراكز التدريب، التي درس فيها آلاف الأفارقة. وبالتدريج تم إرسال مئات المتخصصين الإسرائيليين إلى أفريقيا، وكانت الآمال في التعاون والصداقة مع دول القارة كبيرة جدًا. ويشرح هذا الفصل أهداف إسرائيل في أفريقيا، التي كانت أساس نشاطها في القارة.

1. الأهداف السياسية

بذلت دولة إسرائيل الصغيرة مجهودات من أجل إفشال تطلعات الدول العربية لعزلها سياسيًا ونزع شرعيتها، وفي هذا الإطار كان يجب إظهار التواجد السياسي والاقتصادي في عشرات الدول الأفريقية وإقامة علاقات صداقة معها، كان اختراق الحصار السياسي العربي، من خلال إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الجديدة في أفريقيا، هدفًا سياسيًا مهمًا لإسرائيل منذ نهايات الخمسينيات؛ علاوة على أن القارة الأفريقية، خاصة شرق أفريقيا، قريبة من إسرائيل جدًا، وتحد بعض دوله الدول العربية، كما شكلت الدول الأفريقية المستقلة -في الستينيات- حوالي ربع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة – وهو عدد أكبر من عدد دول أمريكا اللاتينية أو آسيا – وكانت إسرائيل مهتمة بالحصول على تفاهمها وتأييدها في المؤتمرات الدولية خاصة في الأمم المتحدة، وكدولة اتسمت بأنها منغمسة في الصراعات الدامية مع جيرانها، أرادت إسرائيل أن تخلق لنفسها – من خلال تقديم المساعدات للدول النامية – صورة إيجابية في عدة مناطق في العالم، كما كانت حقيقة أن ثلث سكان أفريقيا من المسلمين، ووجود أقلية مسلمة في معظم الدول الأفريقية، في بعض الأحوال أقليات كبيرة؛ دافعًا للتعاون معها، وكانت الفكرة هي منع تحول الصراع السياسي العربي الإسرائيلي إلى صراع ذي طابع ديني بين إسرائيل والعالم الإسلامي.

أورد إيهود أبريئيل -أول سفير لإسرائيل في غانا وليبيريا في السنوات 1957-1960، ومن مخططي النشاط الإسرائيلي في القارة- كلمات دافيد بن جوريون، أول رئيس حكومة لدولة إسرائيل، والتي صاغ فيها أهداف إسرائيل في أفريقيا في أعقاب مؤتمر دول عدم الانحياز في باندونج بإندونيسيا عام 1955:

يجب علينا كسر الحصار الذي فرضته علينا الدول العربية المعادية، وبناء الجسور إلى الشعوب المتحررة في القارة السوداء، لا يمكن أن نسمح بأن يتطور

مثل الوضع الذي كان في علاقاتنا مع معظم دول آسيا. لم تتم دعوتنا إلى المؤتمر الأفروآسيوى الذي عُقد في باندونج عام 1955، وكانت بورما فقط هي صديقتنا، ولم تكن كل الدول الأخرى، جيراننا في قارة آسيا. كما يمكننا العرض على الأفارقة ما هو أكثر من الحماسة الدبلوماسية بكثير. فنحن قادرون على مساعدتهم في تنميتهم الاجتماعية والمادية.[1]

حضر مؤتمر باندونج 14 دولة عربية وإسلامية من إجمالي 29 دولة مشاركة، كما حضر ممثلون فلسطينيون كأعضاء في وفود اليمن وسوريا. وكانت إثيوبيا الدولة الأفريقية غير العربية الوحيدة التي شاركت في المؤتمر. وأرسلت غانا، التي سميت حتى ذلك الوقت ساحل الذهب (Gold Coast) وكانت على وشك الحصول على استقلالها عن بريطانيا؛ مراقبين إلى المؤتمر. وفي خطابه في الجلسة الافتتاحية هاجم الرئيس المصري جمال عبد الناصر إسرائيل بشدة. وقرر المؤتمر تأييد حقوق الفلسطينيين وعقد تسوية سلام وفقًا لقرارات الأمم المتحدة.[2] لم تنجح جهود إسرائيل في منع إصدار قرار يخص قضية فلسطين، من خلال مساعدة ممثلي دولة بورما الصديقة. واعتبر وزير الخارجية موشيه شاريت هذا القرار "هزيمة نكراء". ولقد أعربت إسرائيل في برقية إلى رئيس المؤتمر، عن أسفها الشديد على عدم دعوتها. وعلى اتخاذ قرار ذى مغزى سلبى بالنسبة لمستقبل إسرائيل وعلاقاتها بالدول المجاورة.[3]

إن الضربة التي تلقتها الدبلوماسية الإسرائيلية في مؤتمر باندونج أوضحت لإسرائيل أنه يجب تخصيص اهتمام كبير بدول العالم الثالث وتطوير العلاقات مع الدول الجديدة في أفريقيا.

قرار آخر معادٍ لإسرائيل، صدر في مؤتمر الدار البيضاء في يناير 1961، وهو ما أعطى دفعة نحو زيادة النشاط في أفريقيا. شارك في هذا المؤتمر زعماء كل من

---

[1] Avriel, 1980

[2] لم يُفصل قرار مؤتمر باندونج الحديث عن أي قرارات للأمم المتحدة، لكن كان المقصود، أيضًا، القرار حول عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

[3] יגר, 2004: 88.

مصر (جمال عبد الناصر)، والمغرب، وليبيا، وحكومة الجزائر المؤقتة، وسيلان، وغينيا، وغانا، ومالي. وكان لإسرائيل علاقات دبلوماسية مع كل من غينيا، ومالي، وغانا، وكان هناك تعاون وطيد مع غانا، وكانت هناك علاقات شخصية وطيدة مع رئيسها قوما نكروما (Nkrumah). وكان الهدف الرئيس من مؤتمر الدار البيضاء هو إيجاد حل سلمي للحرب بين فرنسا والجزائر، وكذلك إيجاد حل لمشكلة الكونغو، التي حصلت على استقلالها في 30 يونية 1960 واندلع فيها على الفور صراع بين الرئيس جوزيف كاسافوبو (Kasavubu)، ورئيس الحكومة باتريس لومومبا (Lumumba)، أدى إلى شبه انهيار للبلاد. كما كان الغرض من مؤتمر الدار البيضاء خلق توازن ضد "كتلة البرازافيل" التي أقيمت في 1960 في أبيجان بمبادرة من ساحل العاج، ضمت دولًا أفريقية معتدلة وهي: ساحل العاج، والسنغال، وموريتنانيا، وفولطا العليا (بوركينا فاسو)، والنيجر، ودهومي (مملكة أفريقية أقيمت في القرن السابع عشر في منطقة بنين)، وتشاد، والجابون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والكاميرون، ومدغشقر.[1]

اهتمت معظم القرارات التي صدرت في مؤتمر الدار البيضاء بالقضايا الأفريقية، لكن المبعوثين العرب عملوا على إصدار قرار خاص بالقضية الفلسطينية، ويشير القرار إلى أنه بعد مناقشة "القضية الفلسطينية المهمة" ومن منطلق القلق العميق على الوضع الذي نشأ نتيجة سلب الحقوق الشرعية للفلسطينيين، فإن المؤتمر:

1- يحذر من أن هذا الوضع يهدد الأمن في الشرق الأوسط ويخلق توترًا دوليًا.

2- يؤكد على ضرورر حل القضية وفقًا لقرارات الأمم المتحدة، والمؤتمر الأفروآسيوى في باندونج، من أجل إعادة الحقوق الشرعية للفلسطينيين.

---

[1] انضمت دول أخرى إلى كتلة "البرازافيل" فى مايو 1961: "ليبيريا، ونيجيريا، والصومال، وسيراليون، وتوجو، وإثيوبيا، وليبيا (التي انسحبت من كتلة الدار البيضاء). ولقد سميت الكتلة الموسعة باسم "كتلة مونروفيا".

3- يشير من منطلق الإعراب عن الآسف، أن "إسرائيل تؤيد دائمًا الإمبريالية في كل القضايا المهمة التي تمس أفريقيا، خاصة في قضية الجزائر، والكونغو، والتجارب النووية في أفريقيا". لذلك فإن المؤتمر يدين إسرائيل، التي تعتبر آداة في يد الإمبريالية والاستعمار الجديد، ليس فقط في الشرق الأوسط بل أيضًا في أفريقيا وآسيا،

4- يتوجه إلى جميع الدول في آسيا وأفريقيا لمعارضة هذه السياسة الجديدة للإمبريالية، التي هدفها إقامة قواعد لأهدافها.[1]

اعتبر عبد الناصر إعلان "الدار البيضاء" انتصارًا، خاصة لأنه نجح -على حد قوله- في تحويل القضية الفلسطينية إلى قضية أفريقية. ترددت في أفريقيا بعض التحفظات على "إعلان الدار البيضاء"، ومنها تصريح رئيس ساحل العاج فليكس بوانييه (Houphouët Boigny)، الذي قال إنه "لامجال لمثل هذا القرار المؤسف وغير العادل". وأعربت إسرائيل عن عدم رضاها عن هذا القرار المعادي لإسرائيل، لكنها لم تتوقف عن التعاون مع الدول الأفريقية التي شاركت في المؤتمر. وافترضت إسرائيل أن القرار لا يعكس الموقف الحقيقي للأفارقة نحوها، بل الضغط العربي، حيث استمرت الدول الأفريقية الثلاث التي شاركت في المؤتمر: غانا، وغينيا، ومالي، في علاقاتها مع إسرائيل. ولقد زعم ممثلو غانا الذين شاركوا في المؤتمر أمام ممثلي إسرائيل في بلدانهم، أن نكروما حاول أثناء المناقشات التخفيف من القرار، لكنه اضطر في النهاية إلى الإدانة كي يظهر التضامن الأفريقي، كما كانت هناك خلافات بينه وبين بقية المشاركين حول قضية الحرب الأهلية في الكونغو، وكان عليهم العمل بكدٍ حتى يتم قبول رأيهم المعتدل.[2]

أظهر هذا الوضع التناقض في العلاقات الإسرائيلية الأفريقية: فمن ناحية قرارات ضد إسرائيل في المؤتمرات الدولية، ومن ناحية أخرى التعاون فيما بينها،

---

[1] Legum, 1962: 188

[2] المرجع السابق: 51.

فلقد بشر مؤتمر الدار البيضاء بالصعوبات التي سوف تواجهها إسرائيل، عندما ستُفضل الدول الأفريقية الاعتبارات السياسية الإقليمية وإظهار التضامن الأفريقي على صداقتها لإسرائيل. وافق المؤتمر الأفريقي في الدار البيضاء على المبادرة المصرية بتبني قرار مرتبط بالشرق الأوسط والفلسطينيين ويدين إسرائيل.

رأت إسرائيل في قرارات مؤتمر الدار البيضاء علامة تحذير، أوضحت لها أنه يجب أن تزيد من نشاطها في أفريقيا كي تستطيع مواجهة الهجمات الدعائية العربية ضدها، التي من أهدافها إبعاد إسرائيل عن القارة. وفي إطار الجهودات لترسيخ مكانة إسرائيل في أفريقيا اعتادت وزارة الخارجية إرسال استبيانات من حين إلى آخر إلى ممثليها في القارة، وإلى المهتمين بالأمر في إسرائيل، عرضت فيها تساؤلات حول أهداف إسرائيل في أفريقيا، ولقد رد أبريئيل ردًا مقتضبًا جدًا: "الحصول على أصدقاء، وتفهم وضعنا ومواقفنا". إن الرأي بأن هدف إسرائيل الرئيس من نشاطها في أفريقيا هو الحصول على أصدقاء والتفهم، كان هو أيضًا رأي جولدا مائير أثناء جولتها في أفريقيا.

2. الأهداف الاقتصادية

تزود أفريقيا العالم بالبن، والكاكاور، والخشب، والألماس، والمعادن المختلفة؛ ففي نيجيريا، وأنجولا والجابون يوجد نفط بكميات كبيرة، ويتم اكتشاف مصادر أخرى للنفط من حين لآخر في مختلف أنحاء القارة مثل: تشاد، وخليج غينيا (ساو تومي وبرينسيب وغينيا الاستوائية)، وأوغندا، ولقد بذلت الولايات المتحدة جهودًا كبيرة (من خلال شركات النفط الأمريكية) لاكتشاف مصادر أخرى للنفط، وزيادة واردات النفط من أفريقيا لتقليل ارتباطها بنفط الشرق الأوسط. ولقد حصلت إسرائيل من أفريقيا، في الماضي، على المواد الخام، مثل الألماس والأخشاب، وهناك احتمالات لشراء مواد خام أخرى، وبيع منتجات صناعية إسرائيلية في أفريقيا، كما هناك فرصة لتوسيع نشاط الشركات الإسرائيلية، الخاصة والحكومية، في أفريقيا، في تطوير الزراعة، والاتصالات، والتكنولوجيا

المتقدمة، والبناء، ورصف الطرق، والصادرات الأمنية. إن التجارة الإسرائيلية مع دول أفريقيا نفسها منخفضة، لكن يمكن مضاعفتها مرتين أو ثلاث. وتوسيع حجم التجارة مع شرق أفريقيا من شأنه أن يساعد نشاط ميناء إيلات وسكان النقب الجنوبية.

3. الأهداف الإستراتيجية

إن إثيوبيا وإريتريا، اللتان تقعان على ساحل البحر الأحمر وباب المندب، قريبتان جغرافيًا من إسرائيل. وكانت العلاقات الطيبة مع إثيوبيا، التي سيطرت على إريتريا في الستينيات، مهمة لتأمين الطريق الملاحي للشرق الأقصى وجنوب أفريقيا. كما كان لموانيء مومباسا في كينيا ودار السلام في تنزانيا، أهمية كبيرة كمحطات في الطريق الملاحي للشرق الأقصى وجنوب أفريقيا. وارتبطت الرحلات الجوية لشركات الطيران الإسرائيلية إلى شرق وجنوب أفريقيا بالرغبة الطيبة لدول أفريقيا، التي سمحت لها بالعبور في مجالها الجوي. كما كان هناك بالطبع أهمية أمنية للوجود الإسرائيلي في إثيوبيا وأوغندا وكينيا، التي تقع على حدود الدول العربية.

4. الأهداف الأيديولوجية والإنسانية

إن المصالح المتبعة في العلاقات الخارجية غير قادرة على شرح الحماس الذي تملك زعماء إسرائيل عند اقامتهم اتصالات مع دول أفريقيا، والرغبة الطيبة التي أظهرتها طبقات عريضة في إسرائيل تجاه الأفارقة في الستينيات. وكانت العوامل الرئيسة التي أثرت على منظومة العلاقات؛ انسانية وأيديولوجية. فقد ساد في إسرائيل الشعور بالتضامن ومشاركة المصير مع الأفارقة. فالشعب اليهودي، الذي عانى من التفرقة العنصرية، ومن الإهانة والازدراء، شعر بالتقارب مع شعوب أفريقيا التي عانت لسنوات طويلة من التفرقة العنصرية وأهينت وعذبت في تجارة الرقيق. لقد كانت إسرائيل مستعدة للمساهمة بتجربتها في

التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الجديدة في أفريقيا، رغم أنها نفسها كانت تعيش مشكلات أمنية صعبة، ومشكلات لاستيعاب الهجرات.

تجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى أن جولدا مائير وشخصيات أخرى قد ذكرت في زياراتها لأفريقيا، أن تيودور هرتسل، كتب في كتابه "ألطنويلاند"، أنه عند تحقيق هدفه وتقوم الدولة اليهودية فإنه يرغب في مساعدة الشعوب الأفريقية المقموعة:

لاتزال هناك مشكلة واحدة، تعُتبر كارثة قومية، لم يتم حلها اليوم وطابعها المآساوى الكبير يستطيع اليهودي فقط أن يتفهمه – ألا وهي مشكلة الأفارقة السود، فهم يتذكرون الحدث الفظيع في أعقاب تجارة الرقيق، الذين خُطفوا كالبهائم فقط بسبب لون بشرتهم السوداء، ووُضعوا في الأسر وبيعوا كالعبيد، وكبُر أبناؤهم في الغربة، وكانوا محل سخرية وعداء فقط لأن لونهم مختلف، وأنا لا يخجلنى قول ذلك حتى لو سخروا منى أنه –بعد أن نرى خلاص شعبى إسرائيل، أسعى إلى المساعدة في خلاص الأفارقة السود.[1]

أكد بن جوريون وجولدا مائير مرارًا على الرؤية الإنسانية كأحد دوافع التعاون بين إسرائيل وأفريقيا.

5. دور جولدا مائير في العلاقات الإسرائيلية الأفريقية

برزت الرؤية، بأن الهدف الرئيس لإسرائيل من نشاطها في أفريقيا هو كسب الأصدقاء والتفاهم، في أقوال جولدا مائير التي سُئِلت في مؤتمر صحفي، أثناء زيارتها لأوغندا كوزيرة للخارجية حول سبب مجيئها حتى أوغندا، وكانت إجابتها:

"هل رغبة الإنسان أو الدول في كسب الأصدقاء، ليست كافية لتفسر مجيئى إلى هنا؟ أليس ذلك مفهومًا؟ أيجب البحث عن أسباب أخرى؟"[2].

[1] הרצל, 1955: 201-200.
[2] خدمتُ فى تلك الفترة فى سفارة إسرائيل فى أوغندا وحضرتُ هذا المؤتمر الصحفي.

أكــدت جولــدا مــائير، في فتــرة عملــها كــوزيرة للخارجيــة (في الفتــرة 1956-1966)، مرارًا على الالتزام الأخلاقي الملقى علــى عــاتق إســرائيل لمســاعدة الــدول الجديــدة في أفريقيــا، ومشــاركتها تجربتــها في بنــاء الأمــة والتنميــة الاقتصــادية، فخصصت من وقتها وجهدها لصالح هــذه الأهــداف، مــن منطلــق الإحســاس العميق بالمشاركة في المصير والتضامن العــاطفي. وتقــول في كتابهــا "حيــاتي"[1] الذي يستعرض سيرتها الذاتية؛ كلمات رائعة عن ذلك: "أعتقد أنــه علــى الــرغم مــن مســاس الأمــر مشــاعري الشخصــية تجــاه أفريقيــا والأفارقــة في نهايــة الخمسينيات، إلا أنه كان رد فعل عاطفي تجاه الوضع الذي كنا فيه بعــد معركــة سيناء". وتصف عزلة إســرائيل وتكتــب أن فرنســا فقــط ودولــة أخــرى أو اثنــتين كانــت تؤيــدها، وكانــت علاقاتهــا مــع الولايــات المتحــدة متــوترة، ومــع الكتلــة السوفيتية سيئة؛ وفي آسيا، على الرغم من كل الجهود الإسرائيلية للإندماج مع المجتمع الدولي لهذه القارة "إلا أننا واجهنا في معظم الأحوال جدارًا صخريًا" فقــد اقتربا نهرو وتيتو، اللذان لعبا دورًا حاسمًا في "العالم الثالث"، من الرئيس المصــري جمال عبد الناصر، وبسبب الضغوط العربية لم تــتم دعــوة إســرائيل إلى مــؤتمر باندونج للدول الأفروآسيوية، الذي عُقد في عام 1955.

في 1957و 1958 كنت أنظر حولي في الأمم المتحــدة وأفكــر في نفســي، لــيس لدينا هنا أسرة ولا حتى شريك لنــا في اللغــة والماضــي [...] في الحقيقــة نــحن لا ننتمي إلى أي مكان أو أي شخص سوى نفسنا، [...] لكن لم يكــن العــالم مبنيًــا على الأوربيين والآســيويين فقــط، فقــد كانــت هنــاك أيضًــا الأمــم الصــاعدة في أفريقيا التي كانت على وشك الحصول علــى اســتقلالها، واســتطاعت إســرائيل وأرادت منــح الكثير للدول المســتقبلية الســوداء، فمثلــهم تخلصــنا مــن الحكــم الأجنبي، ومثلهم كنا في حاجة إلى التعلم بأنفسنا كيف نُخلــص الــبلاد؟ كيــف نزيد من إنتاجية المحاصــيل الزراعيــة لأراضــينا؟ كيــف نــروي الأرض؟ وكيــف نــربي الطيور؟ كيف نعيش معًا؟ وكيف ندافع عن أنفسنا؟ (230-231).

[1] מאיר, 1975. سيظهر فى الاقتباسات المقبلة أرقام صفحات الكتاب بين قوسين فى متن النص.

أكدت جولدا مائير على المصير المشترك للشعب اليهودي وشعوب أفريقيا، وذكرت أن إسرائيل غير قادرة على تقديم المساعدات المالية لأفريقيا، لكنها قادرة على مشاركة الأفارقة تجربتها في بناء الشعب، ولقد قبلوا إسرائيل -على حد قولها- لأنها كانت نقية من وصمة الاستغلال الاستعماري، وكان الدافع الإنساني الأيديولوجي لإسرائيل في أفريقيا محل خلاف، واعتبر البعض ذلك عملية دعائية، ولم تخفِ مائير أن إسرائيل كان لها مصالح أخرى:

هل دخلنا إلى أفريقيا لأننا رغبنا في أصوات الأمم المتحدة؟ أجل، بالطبع هذا أحد دوافعنا، وهو دافع يُحترم بالتأكيد، لم أخفه أبدًا لا عن نفسي أو عن الأفارقة، لكن كان هذا أبعد أن يكون أهم دافع، وإن لم يكن بالطبع قليل الأهمية، كان السبب الرئيسي لـ"مغامرتنا" الأفريقية أنه كان لدينا ما أردنا إبلاغه للأمم الأصغر والأقل خبرة حتى مننا، (231).

لقد كانت -على حد قولها- مسؤولة عن 200 مشروع تنمية في أكثر من 80 دولة في أفريقيا، وآسيا وأمريكا اللاتينية، ودفعت فكرة التعاون مع الدول النامية رؤبين برقات، رئيس القسم السياسي للهستدروت، إلى إحضار بعض الأفارقة والآسيويين إلى إسرائيل ليشاهدوا بأنفسهم كيفية تعامل إسرائيل مع مشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية.

6. رحلات جولدا مائير في أفريقيا

التقت جولدا مائير، كوزيرة للخارجية، أفارقة في المؤتمرات الاشتراكية الدولية وكذلك قبل سفرها إلى أفريقيا، كانت أول زيارة لها لأفريقيا عام 1958 حيث عرض عليها إيهود أبريئيل، الذي عيُن عام 1957 أول سفير لإسرائيل في ليبيريا وغانا، المشاركة في الاحتفال بمناسبة مرور أول عام على استقلال غانا في 1958، والقيام في نفس الرحلة بزيارة كل من ليبيريا، والسنغال، وساحل العاج ونيجيريا، ولقد رافقها في هذه الزيارة كل من أبريئيل ويعقوب تسور، سفير إسرائيل في فرنسا.

كانت محطتها الأولى العاصمة الليبيرية مونروفيا، كضيفة على الرئيس وليام طوبمان (Tubman)، "صديق اليهود المخلص"، كما التقت جولدا أعضاء الحكومة وأفارقة من أبناء الشعب، وتأثرت عندما سمعت منهم أنهم يؤمنون أن القدس موجودة في السماء، وليست "المدينة الحقيقية" التي جاءت منها، ولقد قابلت هذه الظاهرة أيضًا بعد ذلك في أماكن أخرى، وكانت ذروة الزيارة -على حد قولها- في مراسم تتويجها كـ(رئيس شرف)...واعترفت أنه عندما وقفت هنا في الشمس الموقدة، في الوقت الذي يرقص فيه ويغنى رجال القبيلة حولى، لم أستطع أن أصدق أننى، جولدا مائير، من بينسك (روسيا)، وميلوكى (الولايات المتحدة)، ومن تل أبيب أشارك هذا الشرف الكبير" (235)، كان للبساطة التي تم استقبالها بها في معظم الدول الأفريقية الأثر الكبير على حبها لأفريقيا ورغبتها الشديدة في مساعدة الأفارقة.

واصلت جولدا مائير من ليبيريا إلى غانا والتقت مع الرئيس نكروما، الذي لم تبدُ "آراؤه وكلامه البلاغى" حول مشكلات أفريقيا وسبل حلها، عملية بالنسبة لها، "لم ينجح أيٌّ منا في إقناع الآخر" (242)، غير أن زيارتها إلى غانا كان لها "أهمية فاصلة في كل المشروع الإسرائيلي في أفريقيا"، وفي الإطار الاحتفالي بمناسبة مرور عام على استقلالها، استضافت غانا المؤتمر الاقتصادي الأول لشعوب أفريقيا، ومؤتمر ممثلي كل حركات التحرر الأفريقية، بما في ذلك ممثلي حركات المقاومة الجزائرية، وكان أمام جولدا مائير الفرصة للاستماع إلى انتقاداتهم للتعاون الذي تقوم به إسرائيل مع الدول الاستعمارية، خاصة فرنسا، وأوضحت لها هذه الكلمات ضرورة العمل الجاد، العملي والإعلامي، في أفريقيا.

قامت جولدا مائير في جولتها الثانية في أفريقيا -ديسمبر 1959- بزيارة الكاميرون؛ حيث شاركت هناك في احتفالات يوم الاستقلال في الأول من يناير 1960، وعادت إلى غانا في طريقها لزيارة توجو، كما زارت ليبيريا للمرة الثانية والتقت بالرئيس طوبمان، وتوجهت منها إلى سيراليون وجامبيا، ثم استمرت بعدها

إلى غينيا والتقت بالرئيس أحمد سيكوتوري (Sékou Touré). ولقد كتبت عن هذه الزيارة أنها لم تجد بينهما لغة مشتركة، وأنه يَعرض موقفًا يساريًا متشددًا. على أية حال فإسرائيل مدّت يدها إلى غينيا أيضًا، وساعدتها في إقامة مدرسة ثانوية فنية في العاصمة كوناكري.

أما الرحلة الثالثة لجولدا مائير في أفريقيا فكانت في عام 1962، إلى إثيوبيا وكينيا؛ حيث التقت في إثيوبيا بأفراد عائلة القيصر هيلا سيلاسي (Sellassie). ولقد وصفت القيصر بالتفصيل في كتابها وذكرت أنه على الرغم من أن إثيوبيا دولة مسيحية، إلا أن القيصر أبدى حذرًا في علاقاته مع إسرائيل بسبب الضغوط العربية. وفي عام 1961 فقط استطاعت إسرائيل تعيين سفيرًا في بلاده (248).

وفي كينيا، التي كانت لا تزال تحت الحكم البريطاني، التقت مع جومو كينياتا (Kenyatta) الرئيس المرتقب، وتأثرت بكفاحه الشجاع ضد الحكم الاستعماري، وبصداقته القوية لإسرائيل.

وبعد عام من ذلك التاريخ، في 1963، قامت جولدا مائير بجولة موسّعة في شرق أفريقيا – كينيا، وتنجانيقا، وأوغندا، ومدغشقر. ولقد شاركت في كينيا في احتفالات يوم الاستقلال للدولة وفي مراسم وضع حجر الأساس لسفارة إسرائيل في نيروبي. كما قامت بزيارة مدينة مشاكوس ومدرسة العمال الاشتراكيين التي أنشأتها إسرائيل، والتقت بالخبراء الإسرائيليين العاملين في هذه الدول، وبأبناء عائلاتهم. وعلمت "إلى أي درجة يحبها الأفارقة ويثقون بها {...} حيث أنهم مندهشون من قوة القرارات والإخلاص الشخصي الذي أبداه الإسرائيليون الشباب، الذين عاشوا في ظروف حياة بدائية لايعرفونها ليحققوا المهام التي أخذوها على عاتقهم" (242).

أما الزيارة الخامسة والأخيرة لأفريقيا فكانت لزامبيا في عام 1964، للمشاركة في الاحتفال باستقلال الدولة، وواصلت من هناك إلى السنغال، والكونغو

ونيجيريا. تجولت جولدا مائير في زيارتها إلى زامبيا مع مضيفيها في شلالات فيكتوريا، التي يقع جزء منها في روديسيا الجنوبية (اليوم زيمبابوى) التي كانت تحت حكم البيض. وعند وصولها إلى الحدود رفض رجال شرطة روديسيا السماح للوفد المرافق من السود بالنزول من الحافلة: لم أستطع تصديق ما سمعته أذناي، عند سماعي ضابط الشرطة يقول إن الدخول "للبيض فقط". قررت مائير أنها أيضًا لن تدخل إلى روديسيا. ومع عودتها إلى زامبيا استقبلها الرئيس كِنت كاوندا (Kaunda) "كما لو كنت جان دارك، وليس مجرد امرأة، لا تستطيع، وغير مستعدة تحمل التفرقة العنصرية بأي شكلٍ كان".

حادث آخر وقع أثناء زيارتها لنيجيريا في شهر أكتوبر 1964 -التي أقامت علاقات دبلوماسية معها فور استقلالها عام 1960- إن نصف سكان نيجيريا من المسلمين الذين يسكنون في الأساس في شمال البلاد ويحتلون مكانة رفيعة في الحكم. فقبل توجهها لزيارة هذه الدولة أعرب سفير إسرائيل هناك، أفيعزر شلوش، عن مخاوفه من أن يتم استقبال جولدا بمظاهرات ضدها أعدَّ لها سفراء الدول العربية، وأنه "خير تفعل" إن قامت بإلغاء الزيارة. وأضاف السفير أن نساء السفراء العرب ينظمن احتجاجات ضد إلقائها محاضرة حول دور المرأة في حل المشكلات في الدول النامية؛ كان من المقرر أن تلقيها أمام المنظمة النسائية النيجيرية. بل إن نساء السفراء أرسلن مذكرة إلى حكومة نيجيريا، طالبن فيها بإلغاء هذا الحدث. قررت مائير أنه طالما لم تقم حكومة نيجيريا بإلغاء دعوتها فإنها سوف تقوم بالزيارة. وعشية الزيارة قامت السفارات العربية وبعض مؤيديها المسلمين بحملة دعائية موسعة ضد وزيرة الخارجية الإسرائيلية. ووزعت منشورات في المساجد والتجمعات الإسلامية تستنكر "الجرائم الإسرائيلية في قمع الفلسطينيين"، وتم تعبئة المجلس الإسلامي لنيجيريا (All Nigerian Muslim Council) لنشر دعايا مضادة لإسرائيل.

تسبب هذا النشاط في توتر بين الحكومة الفدرالية وبين السفارات العربية، ونشر رئيس الحكومة الفدرالية، أبوبكر طفاوا باليوا (Tafawa Balewa)، وهم

مسلم معتدل، بيانًا استنكار قال فيه: "إن نيجيريا تنظر بعين القلق إلى المحاولة الفاشلة لبعض الدول الصديقة للمساس بعلاقات الصداقة الطبيعية بين نيجيريا ودولة إسرائيل، التي تعتبر تدخلًا في الشؤون النيجيرية".[1] وتم اقتباس البيان في تصريح لصحافة وزارة الإعلام الفدرالي يوم 30 أكتوبر 1964. كما نشرت الوزارة تصريحًا أشارت فيه إلى أقوال الوزيرة مائير، بأن إسرائيل لا تعمل ضد منظمة الوحدة الأفريقية وأنها مستعدة للتعاون مع أي منظمة بكل الطرق الممكنة. وأرسلت وزارة الخارجية النيجيرية رسالة شديدة اللهجة إلى السفارات العربية السبعة في لاجوس وهي: مصر، والسعودية، ولبنان، والأردن، والسودان، والعراق، والمغرب، حذرتها فيها من التدخل في شؤون نيجيريا، وأكدت الرسالة على سياسة عدم الانحياز التي تتبعها نيجيريا ورغبتها في إقامة علاقات صداقة مع إسرائيل، ومع الدول العربية.[2] وعارضت الصحف النيجيرية التي يملكها المسلمون الزيارة، أما الصحف المسيحية فقد أيدتها، واستنكرت توزيع منشورات مضادة لإسرائيل وأشادت بالنشاط الإسرائيلي في نيجيريا.[3]

ولقد ردت جريدة "الجمهورية" المصرية بغضب على انتقاد الحكومة النيجيرية للسفارات العربية (4 أكتوبر 1964)، وقالت إن نيجيريا التزمت في مؤتمر "دول عدم الانحياز" -الذي عُقد وقتها في القاهرة- بتأييد حقوق الفلسطينيين: وإن دعوة وزيرة الخارجية الإسرائيلية، والاستقبال الرسمي على شرفها، لا يتماشى مع هذا الالتزام. تم استقبال الأنباء حول نجاح زيارة وزيرة الخارجية إلى نيجيريا بارتياح كبير. وأرسل رئيس الحكومة ليفي أشكول برقية تهنئة لها "على شجاعتها ونجاحها غير العادي ورفعها اسم إسرائيل عاليًا في ظل النشاط العربي".[4]

[1] *News from Nigeria*, 31 October 1964. حول قضية زيارة جولدا مائير لنيجيريا والمراسلات المتشعبة فى هذا الموضوع انظر أرشيف الدولة، חצ 305/1.
[2] الصحيفة الحكومية *Morning Post* 29 October 1964,
[3] *Daily Telegraph*, 27 October 1964 . فيما يخص معارضة المسلمين فى نيجيريا لزيارة جولدا مائير، نشرت هذه الصحيفة مقالًا موسعًا، ذكر التعاون المثمر مع إسرائيل فى مقابل تجارة الرقيق، التي عمل بها العرب فى الماضي، والضرر الكبير الذى سببه العرب للأفارقة.
[4] برقية رئيس الحكومة إلى جولدا مائير، 31 أكتوبر 1964، أرشيف الدولة، חצ 305/117.

7. المساعدات موضع التنفيذ

عملت جولدا مائير بالفعل لصالح أفريقيا، فقد ساعدت على إقامة المعاهد في إسرائيل من أجل تأهيل الدارسين من الدول التي تساعدها إسرائيل، ومن بين المشروعات التي ساهمت في تأسيسها "المركز الدولي للتأهيل- كرمل" في حيفا (والذي سُمي على اسمها)، وركّز على تأهيل النساء من الدول الأفريقية النامية، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، احتل هذا المركز مكانة كبيرة لديها نظرًا لتأثرها بالسيدات "اللائي تركن بلدانهن وسافرن مسافات طويلة جدًا إلى هذا البلد الغربي لدراسة المهن التي ستخفف عن أخواتهن وتثري حياتهن".

حددت مائير الأهداف، والبرامج وأساليب العمل، التي كانت حسب كلامها مختلفة عن برامج مساعدات الدول الأخرى، "ساعدنا على بناء أكثر من المزارع، والمصانع، والفنادق، وقوات الشرطة، أو مراكز الشباب خاصة من البلدان الأفريقية {...} لقد ساعدنا على بناء الثقة في النفس لدى الأفارقة {...} أثبتنا لهم أنهم قادرون على أن يكونوا جراحين، وطيارين، وزارعي موالح، وعمال طائفيين، وأن القدرة الفنية – ليست كما علموهم الاعتقاد على مدى عشرات السنين – هي حق الجنس الأبيض إلى الأبد"(272)

وفيما يخص أسلوب المساعدات: "وضعت إسرائيل ثلاثة اختبارات أساسية، وأنا أعتقد أنه لن يكون من عدم التواضع الزعم أن حتى هذه الاختبارات كانت في إطار التحول، لقد سألنا أنفسنا والأفارقة ثلاثة أسئلة فيما يخص كل مشروع قمنا بتنفيذه: هل هو مطلوب؟ هل هو حقًا ضروري؟ وهل إسرائيل قادرة على المساعدة في هذا المجال المحدد؟ لقد قمنا بتنفيذ تلك المشروعات فقط عندما كانت الإجابة عن كل هذه الأسئلة "نعم"(273).

ختامًا، إن ما تم في أفريقيا كان -حسب أقوال جولدا مائير-، ليس فقط سياسة مصالح = مسألة هات وخذ –بل استمرار، أيضًا، "لما هو غالٍ في تراثنا وتعبير عن مشاعرنا التاريخية العميقة جدًا". لقد دخلت إسرائيل أفريقيا من

أجل التعليم، وما علمته تم استيعابه، وكل ما قام به آلاف الخبراء الإسرائيليين في الزراعة، والصحة العامة، وفي عشرات المجالات في أنحاء أفريقيا، وكذلك تأهيل آلاف الأفارقة في إسرائيل، "له قيمة موجودة لا يستطيع أحد محوه، وأنا فخورة ببرنامج التعاون الدولي وبالمساعدات الفنية التي قدمناها لأبناء أفريقيا أكثر من فخري بأي برنامج قمنا به ذات مرة"(230-231).

8. رؤية الأفارقة لإسرائيل

لم تكن إسرائيل لتنجح في دفع علاقاتها مع أفريقيا إن لم تكن هناك رغبة مشابهة من الجانب الأفريقي، فقد رحب الكثيرون من زعماء أفريقيا بالمبادرة الإسرائيلية، لتقديرهم للروح الطلائعية، ومجهودات التنمية التي بذلتها إسرائيل، وقدرتها على التغلب على المخاطر الخارجية على وجودها، كما أظهروا اهتمامًا خاصًا بتجربة إسرائيل في التنمية الزراعية، التي كانت أساس اقتصاد بلادهم، كما أنهم لم يخشوا من إسرائيل، لكونها دولة صغيرة، من أن تحاول أن تسيطر على دولهم واقتصادهم، مثلما خشوا من الدول الاستعمارية السابقة.

يُذكر في هذا الخصوص أن مفكري الحركة الأفريقية، الذين عملوا من أجل انتفاضة وتحرير شعوب أفريقيا، في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، اعتبروا الصهيونية والصحوة القومية اليهودية نموذجًا وإلهامًا للصحوة القومية السوداء وتحرير أفريقيا، وتأثروا بالعهد القديم (كتاب اليهود المقدس)، وتطلُّع اليهود إلى العودة إلى "أرضهم" وجذورهم، وبدا لهم ذلك مشابهًا لتطلع الأفارقة المشتتين في الولايات المتحدة وجزر الكاريبي إلى العودة إلى أفريقيا، موطنهم الأصلي، حتى أنهم لقبوا حركتهم "الصهيونية السوداء". ومن المفكرين الذين كانوا مؤيدين للصهيونية، إدوارد بلايدن، الذي كتب عام 1898 عن القضية اليهودية في كتابه "أنها تشبه في كثير من المفاهيم تلك التي تثير آلاف السود في أمريكا، الذين يرغبون بشدة في العودة إلى موطن آبائهم {...} وإن تاريخ الأفارقة من استعباد، واضطهاد، وتفرقة عنصرية،

ومعاناة، يشبه تاريخ اليهود.[1] وذكر مفكر آخر، وليام دوبوا (DuBois)، في مؤتمر الوحدة الأفريقية الثاني، الذي عقد عام 1919، أن "حركة الوحدة الأفريقية بالنسبة لنا مثل الحركة الصهيونية بالنسبة لليهود".[2] كما استخدم ماركوس جارفي (Garvey)، الذي عمل بين السود في الولايات المتحدة في بداية القرن العشرين، شعار "أفريقيا للأفارقة، مثل آسيا للآسيويين، وفلسطين لليهود". تأثر بهؤلاء المفكرين الكثير من الآباء المؤسسين للدول الأفريقية المستقلة، من بينهم الرؤساء جومو كينياتا في كينيا، وفليكس هوفييه بوانييه في ساحل العاج، وكوامي نكروما في غانا، ووليام طوبمان في ليبيريا، وفيليبرط تسيرانانا (Tsiranana) في مدغشقر، فضلًا عن إيمانهم الشديد بالعهد القديم وبإحياء شعب إسرائيل، وكانت لديهم نظرة مؤيدة لدولة اليهود. كتب توم إمبويا (Mboya)، من الزعماء البارزين في كينيا المستقلة الذي زار إسرائيل في الستينيات، في أحد كتبه: "كل أفريقي يزور إسرائيل ليس في مقدوره عدم التأثر بإنجازاتها في هذه الفترة القصيرة على الرغم من ظروف الأرض القاسية والموارد الطبيعية المحدودة، ونعود جميعًا إلى بلادنا يملؤنا الحماس والرغبة الشديدة في التعلم من تجربتها".[3] وقال زعيم تنزانيا (تنجانيقا سابقًا)، جوليوس نيريري (Nyerere)، في الستينيات عند تطرقه إلى التعاون مع إسرائيل، إن "إسرائيل دولة صغيرة {...} لكنها قادرة على المساهمة كثيرًا من أجل دولتي. نستطيع تعلم الكثير منها لأن مشكلات تنجانيقا تشبه مشكلات إسرائيل {....} ما هي مشكلاتنا؟ اثنتان على وجه الخصوص، بناء الشعب وتغيير شكل أرضنا اقتصاديًا وعمليًا".[4] ذكر رئيس ساحل العاج، هوفييه بوانييه، أقوالًا مشابهة عندما قال أن اليهود كانوا مشتتين في العالم، وعادوا إلى بلدهم القديم ووجدوه مكانًا قفرًا؛ وتغلبوا على العقبات الطبيعية وعلى كراهية جيرانهم، وأصبحت إسرائيل بعد عشر سنوات دولة حديثة؛ وعلى ساحل العاج أن تحذو حذوها.

---

[1] Legum, 1962: 28

[2] المرجع السابق: 14. وللمزيد من آراء المفكرين الأفارقة في هذا الموضوع، انظر Neuberger, 1989: 3-5

[3] Mboya, 1963: 173-174

[4] مقتبس لدى Reich, 1964: 14

كـان نجـاح إسـرائيل في أفريقيـا بدايـة طريقهـا لـيس فقـط نتيجـة مبـادرة زعمائها، بـل أيضًـا نتيجـة تأييـد المفكـرين الأفارقـة في بدايـة القـرن العشـرين لإسرائيل، وكذلك الزعماء الأفارقة الذين قادوا بلادهم إلى الاستقلال.

ب. سنوات من الصداقة واتساع العلاقات

بدأت إسرائيل بعد مؤتمر باندونج تحركًا جادًا مـن أجـل خلـق تواجـد في القـارة الأفريقيـة. كـان مهندسـا العلاقـات مـع أفريقيـا وزيـرة الخارجيـة جولـدا مـائير، ومستشارها إيهود أبريئيل. كما كان من طلائع إقامة أوائل العلاقات أيضًـا اتحـاد نقابات العمال (الهستدروت) والجمعيات المهنية في إسرائيل؛ حيث التقى رجالها بالزعماء الأفارقـة في المـؤتمرات الدوليـة للنقابـات المهنيـة، ودعـوهم هـم وأبنـاء بلادهم للدراسة في إسرائيل.

كانت أول دولة تركز فيها النشاط الإسرائيلي هـي غانـا الـتي حصـلت علـى استقلالها عام 1957. وفي الستينيات أقامت إسـرائيل علاقـات دبلوماسـية مـع كـل الـدول الأفريقيـة الـتي حصـلت علـى الاسـتقلال، باسـتثناء الصـومال وموريتانيـا، اللـتين كـل سـكانهما مـن المسـلمين وبهمـا تـأثير عـربي قـوي. وفي منتصف الستينيات كان لإسرائيل علاقـات دبلوماسـية مـع أكثـر مـن عشـرين دولة أفريقية، جنوب الصحراء الكبرى.

1. الأيام الأولى قبل الاستقلال

أرسلت إسرائيل مندوبين، بغطاءات مختلفة، إلى العديد من الدول التي كانـت مـاتزال تحـت الحكـم الاسـتعماري؛ بغـرض التعـرف علـى المكـان والشخصـيات العاملة، ومن أجل التواجد فيها عند استقلالها. ولقد كـان الـتفكير أنـه أكثـر سهولة، إجـراء تعارفـات وعلاقـات مـع شخصـيات بـارزة، موهوبـة وواعـدة، مـن المفتـرض أن تكـون، في المسـتقبل، علـى رأس الأنظمـة الحاكمـة في بلادهـا، قبـل حصول تلك الدول على الاستقلال؛ وكذلك الرغبة في التواجد في هذه البلاد قبـل الدول العربية ومصر، على وجه الخصوص، التي عملت ضد الوجـود الإسـرائيلي

في أفريقيا، لم يكن ذلك بالأمر بالسهل، لأن السلطات الاستعمارية خشيت - بشكل عام- من أن ينافس النشاط الإسرائيلي مصالحها الاقتصادية، كما خشيت من أن يؤدي الوجود الإسرائيلي، قبل حصول الدول الأفريقية على استقلالها، إلى مطالب مشابهة من مصر وزعيمها عبد الناصر، الذي عمل في تلك الفترة ضد الغرب، بالتواجد في هذه الدول.

أُوفِد رفائيل روبين إلى **تنجانيقا** قبل شهور معدودة من حصولها على استقلالها عن بريطانيا التي ربطت موافقتها على حضوره بعدم حصوله على مكانة دبلوماسي، وأن تكون مهمته محددة بفترة زمنية، وأن يهتم فقط بقضايا التعاون الفني بالتنسيق الكامل مع الحاكم البريطاني. وفي كتابه "مهمة إلى تنجانيقا"[1] يحكي روبين، أنه عندما شك البريطانيون أنه تجاوز صلاحياته، طلبوا إبعاده عن البلاد، غير أنه بقي هناك بعد إجراء مفاوضات مع البريطانيين. أقام روبين علاقات طيبة مع نيريري، الذي أصبح رئيسًا للبلاد بعد حصول تنجانيقا على استقلالها في 9 ديسمبر 1961، وعُين أول سفير لإسرائيل في هذه الدولة. وقبل حصولها على الاستقلال زارت شخصيات من تنجانيقا إسرائيل وناقشت التعاون معها، كما زارت شخصيات إسرائيلية تنجانيقا – من بينها موشِة ديان، وبنحاس سابير، وإسحق رابين. كما زارها رجال أعمال إسرائيليين.

أُرسل حنان يبور إلى **غانا** في عام 1956، وأجرى أول اتصالات مع نكروما ومع شخصيات أخرى عشية استقلالها. ولقد مهد يبور الطريق أمام إيهود أبريئيل، الذي أصبح أول سفير لإسرائيل في العاصمة الغانية أكرا، بعد حصولها على الاستقلال في 6 مارس 1957.

وفي **كينيا**، قبل الاستقلال عمل اليهودي المحلي إسرائيل سومن، رئيسًا لبلدية نيروبي، كما عمل قنصلًا شرفيًا لإسرائيل. وفي 1960 أُرسل يعقوب دوري، أول رئيس أركان للجيش الإسرائيلي إلى كينيا ؛ حيث استعان هناك بأشِر نعيم رجل

[1] רופין, 1986.

وزارة الخارجية، قام دوري ونعيم بإجراء أول اتصالات مع جومو كينياتا، الـذي كـان قيد الإقامة الجبرية كزعيم حركة "ماو-ماو" السرية. غضب البريطانيون من ذلك وهددوا بطرد أشِر نعيم، لكن لم يفعلوا. ومع حصولها على الاستقلال، في 12 ديسمبر 1963، انتُخب كينياتا رئيسًا الـذي شارك قبل يوم من الاحتفال بالاستقلال في وضع حجر أساس مبنى السفارة الإسرائيلية في نيروبي، ولقد حضرت مراسم الاحتفال وزيرة الخارجية الإسرائيلية جولدا مائير.

وإلى **أوغندا**، أُرسلتُ أنا في عام 1961، قبل حوالي عام من حصولها على الاستقلال، وذلك في منحة دراسية في جامعة ماكررا (Makerere)، التي أنشأها البريطانيون في كمبالا عام 1922 وكانت الجامعة الوحيدة في شرق أفريقيا. درس في هذه الجامعة الكثير من الزعماء الأفارقة، الذين شغلوا مناصب قيادية في أنظمة الحكم، بعد حصول بلدانهم على الاستقلال، من بينهم بنجامين إمكابا (Mkapa)، رئيس تنزانيا في الفترة من 1995-2005. ولقد اشتغلت في كمبالا، بالإضافة إلى الموضوعات البحثية، بإقامة علاقات أولية مع شخصيات عامة، واهتممت بإرسال الدارسين للدراسة في إسرائيل، وبتنظيم زيارة شخصيات عامة إلى إسرائيل، ومن هذه الشخصيات يوسف لولي (Lule)، الذي انتخب بعد إسقاط الطاغية عيدي أمين في عام 1979 رئيسًا لأوغندا[1]. نالت أوغندا استقلالها في 2 أكتوبر 1962، وكانت إسرائيل من أوائل الدول التي أقامت سفارة بها.

أُرسل إسرائيليون آخرون للتمهيد لافتتاح سفارة في نيجيريا، والسنغال، وساحل العاج -التي كانت هي الأخرى على وشك الحصول على استقلالها.

في تلك الأثناء، وقعت بعض الحوادث المحرجة، قبل التعرف على المنطقة وزعمائها، مثلما حدث مع ميلتون أوبوتي (Obota)، الذي أصبح فيما بعد أول رئيس حكومة أوغندية، ثم رئيسها فيما بعد. ففي بداية عام 1960 تلقى

[1] ساعد لولا في عام 1970 فى تحديد موقع جثمان دورا بلوخ، التي قتلت بعد عملية عنتيبى. انظر לוי, 179-183:2002.

الهستدروت برقية من النقابات المهنية النمساوية، تقول بأن هناك زعيم أوغندي يدعى ميلتون أوبوتي سيزورهم ومهتم بزيارة إسرائيل و نصحوا بقبول طلبه، لأنه سيشغل، في تقديرهم، مكانة مهمة في أوغندا المستقلة. نُقل الطلب إلى وزارة الخارجية وكُلفتُ بمرافقته. مكث الضيف في إسرائيل لمدة أسبوع، تجولنا خلاله في أنحاء إسرائيل والتقينا بشخصيات رفيعة استقبلته بالحفاوة التي يستحقها، وناقشوه حول إمكانية التعاون على مختلف المستويات. توجه من إسرائيل إلى السويد، وللدهشة الكبيرة تم استلام برقية من هناك تقول أن الضيف ليس أوبوتي بل شخص أوغندي انتحل شخصيته. اكتشف السويديون أن الشخص مخادع، في الوقت الذي لم تكتشف فيه إسرائيل الخدعة. وصل أوبوتي الحقيقي إلى إسرائيل بعد ذلك بفترة متأخرة. في سبتمبر 1962، قبل شهر من حصول أوغندا على استقلالها، وأجرى محادثات حول التعاون مع إسرائيل في مختلف المجالات. وبعد انتخابه أول رئيس للحكومة الأوغندية، قصصت له الحادث المحرج. ابتسم أوبوتي وقال إنه علم أن الشخص المنتحل لشخصيته من عناصر حزبه، حاول استغلال اسمه للتجوال في أنحاء العالم، وأنه قُبض عليه ومحاكمته.

تزايدت الحاجة إلى سد كل ما هو ناقص في المعلومات عن أفريقيا -كلما اتسع النشاط الإسرائيلي في القارة- وتقرر في بداية الستينيات إنشاء قسم خاص، في قسم الأبحاث التابع لوزارة الخارجية، ليتابع التطورات في أفريقيا، خاصة النشاط العربي. قام القسم بإعداد الدراسات الفصلية التي تم توزيعها بين العناصر الإسرائيلية المهتمة بأفريقيا. وكان من أوائل إصداراته كتيب يضم معلومات أساسية عن الدول الأفريقية وزعمائها، وكذلك عن الديانات والأحزاب فيها.[1] كان الاهتمام العملي بقضايا أفريقيا في قسم آسيا، الذي اتسع وسُميَّ قسم آسيا-أفريقيا (**מאס"ף**) برئاسة إلياشيف بن حورين.

[1] وزارة الخارجية، قسم الأبحاث، אפריקה – נתוני יסוד, ירושלים 1960. وحول هذا القسم الذي عملت فيه وعن نشاطه انظر وزارة الخارجية، 11 فبراير 1960، ג"מ, חצ 7225/4.

يتضح من تقارير المبعوثين الإسرائيليين الأوائل وكنتيجة لزيارة وزيرة الخارجية جولدا مائير في أفريقيا، ولقاءاتها مع الزعماء الأفارقة؛ الحاجة الماسة إلى القيام بتغييرات في السياسة الخارجية الإسرائيلية من أجل توطيد علاقاتها مع الدول التي تحررت من نير الاستعمار الغربي. وتم التأكيد على هذا الأمر في رسالة مدير قسم آسيا-أفريقيا إلى مدير عام وزارة الخارجية في مايو 1959. أشارت إلى أن إسرائيل تواجه "بداية فترة ليست سهلة في علاقاتها مع دول أفريقيا الجديدة ومع الحركات القومية في البلدان التي لم تحصل بعد على استقلالها، وذلك نتيجة أزمتنا المستمرة في تحديد موقفنا من القضايا الاستعمارية". ولقد ذكر بن حورين زيارة وزيرة الخارجية جولدا مائير لغانا عام 1958 ولقاءها مع مجموعة كبيرة من زعماء حركة التحرر التي انتقدت إسرائيل بسبب تعاملها مع الدول الاستعمارية الغربية بشكل عام، وموقفها من كفاح الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي بشكل خاص. "حتى أن طوم إمبويا الذي تم التنبؤ له بمستقبل كبير في كينيا، وكان رئيس مؤتمر الاتحاد الأفريقي الذي عقد في غانا، يقف ضدنا في هذه المسألة على الرغم من كونه من المعجبين بإسرائيل جدًا". وأضاف بن حورين أن هناك عناصر معادية تستغل هذا الأمر ضدنا، لذلك يجب أن نوضح لفرنسا أن لدينا مصلحة في ألا نظهر كمؤيدين للاستعمار: "علينا بذل أقصى جهد من أجل التوفيق بين المصالح المتعارضة لدينا".[1] واجهت إسرائيل في الأيام الأولى من وجودها في أفريقيا، مسألة علاقاتها مع الدول الاستعمارية الغربية، التي تم استغلالها في الدعايا السلبية ضدها، التي قامت الدول العربية بالترويج لها في المنظمات الأفريقية والدولية، وهذا ما حدث في مؤتمر باندونج عام 1955، وفي مؤتمر الدار البيضاء عام 1961، وبعدها في منظمة الوحدة الأفريقية التي نشأت في عام 1963.

---

[1] مدير قسم آسيا-أفريقيا إلى مدير وزارة الخارجية، 20 مايو 1959، ג"מ, חצ 7225/5.

2. النشاط السياسي

- افتتاح السفارات

منذ افتتاح السفارة الإسرائيلية في غانا في عام 1957، تزايد عدد السفارات الإسرائيلية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بمعدل سريع؛ ففي عام 1960 كانت هناك 9 سفارات وصل عددها في عام 1961 إلى 23 سفارة. وفي عام 1972 كانت في أفريقيا 32 سفارة إسرائيلية. ولقد فضلت إسرائيل إقامة سفارة في كل دولة أفريقية فور حصولها على استقلالها وعدم التركيز فقط على الدول الكبرى والمهمة. وكان طاقم كل سفارة صغيرًا وضم -بشكل عام- سفيرًا و"رجل ثانٍ" عمل في الإدارة وساهم أحيانًا في النشاط السياسي، وعدد من العاملين المحليين.

لم تستطع كل دول أفريقيا إقامة سفارات في إسرائيل، خاصة لأسباب مادية. ولقد نجحت وزارة الخارجية في دفع بعض الدول الأفريقية إلى فتح سفاراتها في القدس، وخُصص لها لهذا الغرض بعض الأراضي أو المنازل وشاركت إسرائيل في تغطية نفقاتها وكان من بينها: الجابون، والكونغو (كينشاسا)، والكونغو (برازافيل)، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وليبيريا ومدغشقر.

ساعدت هذه الدول في كسر المقاطعة التي فرضتها معظم دول العالم على افتتاح سفارات في القدس، وفي تل أبيب عملت سفارات غانا، وفولطا العليا (بوركينا فاسو اليوم)، ودهومى (بنين اليوم)، والنيجر وتوجو. كما افتتحت ساحل العاج سفارتها في القدس في عام 1961، لكنها نُقلت مؤخرًا إلى تل أبيب وكان السبب المعلن هو أن إيجار الشقة مرتفع للغاية في القدس، لكن يبدو أن السبب الحقيقي هو الضغوط السياسية. وفي عام 1972 كان في إسرائيل 12 سفارة أفريقية.

- زيارات إسرائيلية لأفريقيا

زار قادة إسرائيليون وشخصيات عامة كثيرة أفريقيا خلال الفترة من 1957-1967. ففي بداية 1958 زارت وزيرة الخارجية، جولدا مائير، أفريقيا ثم زارتها بعد ذلك مرة أخرى أربع مرات أخرى.[1] وفي يونية 1959 زار شمعون بيريز -مدير عام وزارة الدفاع- غانا وغينيا وحظى بمعاملة ودودة من الرئيسين نكروما وسيكوتوري وناقش معهما فرص التعاون الأمني.

وفي أكتوبر 1962 زار وزير العمل يجئال ألون أوغندا، في احتفالاتها بيوم الاستقلال، كممثل لرئيس الحكومة دافيد بن جوريون. وفي رسالة ودية إلى حكومة أوغندا وشعبها، حملها ألون معه، أعلن بن جوريون عن تقديم 150 منحة للدراسة في إسرائيل كـ"هدية الإستقلال". وفي أعقاب الاحتفالات أجرى الوزير ألون لقاءات مع رئيس حكومة أوغندا، ميلتون أوبوتي، ومع وزراء حكومته، وناقش معهما التعاون بين الدولتين.[2] وفي عام 1963 زار ألون –مرة أخرى- كل من كينيا، وأوغندا وتنجانيقا وزنجبار والتقى بالخبراء الإسرائيليين الموجودين فيها ووقف معهم على تقدم العمل. وشارك في زيارته لأوغندا في ذلك العام في مراسم افتتاح الدورة التدريبية الأولى لمرشدي الحركة الشبابية المحلية التي يقدمها الطاقم الإسرائيلي.[3]

وفي أغسطس 1962 زار رئيس الدولة إسحق بن تسفي خمس دول في غرب أفريقيا، بما فيها ليبيريا والكونغو (كينشاسا). وفي ليبيريا كانت هذه الزيارة ردًا لزيارة قام بها الرئيس طوبمان لإسرائيل. وفي أعقاب كل زيارة صدرت تصريحات مشتركة، أشادت بالتعاون مع إسرائيل ودعت إلى الحوار المباشر بين إسرائيل والدول العربية وإقرار السلام في الشرق الأوسط.

---

[1] انظر الفصل الأول، البند 5.أ
[2] הארץ, 10 באוקטובר 1962.
[3] تقرير قسم أفريقيا، 29 سبتمبر 1963، ג"מ חצ 6382/16.

وفي يونية 1966 زار رئيس الحكومة ليفي أشكول كل من السنغال، وساحل العاج، وليبيريا، والكونغو (كينشاسا)، ومدغشقر، وأوغندا وكينيا، وعند مروره على السنغال -90% من سكانها مسلمون- طلب رئيس السنغال المسيحي ليوبولد سنجور، من رئيس الحكومة تمديد فترة إقامته والنزول ضيفاً عليه في منزله، واستقبل استقبالًا حارًا في كل مكان زاره، وأجرى مباحثات موسعة مع شخصيات حكومية، وقف خلالها على علاقات إسرائيل الخاصة بأفريقيا.[1] كما تجول أشكول في المصانع المدنية والعسكرية التي شُيدت بمساعدة الخبراء الإسرائيليين، وفي تصريح مشترك أعلنت إسرائيل عن تأييدها استقلال الدول التي مازالت تحت حكم الاستعمار، وأدانت سياسة التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا وحكم الأقلية البيضاء في روديسيا الجنوبية، كما وقَّع أشكول في الكونغو ومدغشقر على اتفاقيات ثقافية وصداقة.[2] وأثناء الزيارة أرسل أشكول رسائل إلى قيصر إثيوبيا ورئيس زامبيا، استعرض فيها زيارته في أفريقيا وأوضح السياسة الإسرائيلية في الشرق الأوسط، كما وصف أشكول بحماس في خطابه أمام الكنيست في يوليو 1966، بعد عودته من أفريقيا، النشاط الإسرائيلي في أفريقيا، وذكر أن 1500 خبيرًا إسرائيليًا يعملون في أنحاء القارة وأن 6,300 أفريقي قد تلقوا تدريبًا في إسرائيل، وأضاف أنه على قناعة أن "الطريق إلى القاهرة تمر عبر باكو وأبيجان".[3]

بالإضافة إلى الشخصيات الإسرائيلية الرفيعة توجه إلى أفريقيا، في بعض الأحيان، ممثلون من وزارات الخارجية، والزراعة، والصحة، والدفاع للوقوف على تقدم عمل الخبراء الإسرائيليين في مختلف البلدان، وكذلك القيام بمحادثات مع زعماء تلك البلدان، كما زار ممثلو الهستدروت، الذين أقاموا علاقات وطيدة مع النقابات المهنية، الدول الأفريقية، واعتاد مبعوثون من قبل رئيس الحكومة أو

---

[1] كنت أثناء زيارة أوغندا شاهدًا على جو الصداقة الذي استقبل به رئيس الحكومة أوبوطوا ووزرائه ورئيس الأركان عيدي أمين، رئيس الحكومة أشكول وزوجته.
[2] قسم أفريقيا لمكتب المدير العام 6 يونية 1966، ג"מ חצ 399/17..
[3] علق رئيس المعارضة مناحم بيجن على هذه العبارة الأخيرة قائلًا: "هذا وهم وخيالى". الوصف الكامل لزيارة أشكول لأفريقيا تجده فى تقرير 25 أغسطس 1966 فى ملفات رئيس الحكومة، ג"מ חצ 6382/16.

وزيرة الخارجية زيارة أفريقيا قبل مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة، أو المؤتمرات الدولية المهمة، من أجل شرح موقف إسرائيل وطلب الحصول على التأييد الأفريقي.

3. زيارة شخصيات أفريقية لإسرائيل

في الفترة من 1960-1963 زار عشرة رؤساء دول أفريقية إسرائيل، أهمها:

- في يوليو 1961، زار إسرائيل رئيس فولطا العليا (بوركيانا فاسو) موريس ياوجو (Yaméogo)، وفي أعقاب الزيارة صدر إعلان مشترك يستنكر التفرقة العنصرية.[1]

- في يونية 1962، زار إسرائيل رئيس ليبيريا وليام طوبمان مع عدد من أعضاء حكومته، ولقد شكره رئيس الحكومة دافيد بن جوريون على تأييد ليبيريا

- إقامة دولة إسرائيل، في التصويت في الأمم المتحدة في 29 نوفمبر 1947.[2]

- في يوليو 1962، زار إسرائيل رئيس ساحل العاج هوفوييه بوانييه، أحد أصدقاء إسرائيل المقربين في أفريقيا، بصحبة زوجته ووزير زراعة بلاده ورئيس المحكمة العليا. وصرح في أعقاب الزيارة أنه أثناء فترة إقامته في إسرائيل "تعمق الرئيس هوفوييه بوانييه في الأسس الروحية والثقافية والاقتصادية للدولة". وصدر بيان مشترك بعد لقائه مع رئيس الحكومة بن جوريون، ذكر فيه أن الرئيس أعلن عن أمله في أن يسود الشرق الأوسط أيضًا المبدأ التقليدي الثمين لشعوب أفريقيا المستقلة، وهو حل المشكلات عبر التفاوض المباشر. كما أعرب الزعيمان عن معارضتهما الشديدة للتفرقة العنصرية التي مازالت موجودة في العالم، وتمسكهما بحق الشعوب المستعبدة في الاستقلال. وذكر البيان أن الرئيس هوفوييه

---

[1] تقرير شهر يوليو 1961، ג"מ، ملفات رئيس الحكومة ג 6382/16.
[2] עינור, אבימור וקמינר (עורכים), 124,125: 1989.

بوانييه يشيد بالروح الطلائعية التي تقود دولة إسرائيل وتمسكها بالديمقراطية والسلام.[1]

- في أغسطس 1962، زار إسرائيل رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى جون بدل بوكاسا (Bokassa).
- في أبريل 1963، زار إسرائيل رئيس توجو نيكولاس جرونيتسكى (Grunitzki).
- في مايو 1963، زار إسرائيل رئيس الكاميرون أحمدو أهيجو (Ahidjo) مع عدد من وزراء حكومته.
- في ديسمبر 1963، زار إسرائيل رئيس الكونغو جوزيف كسبوبو.[2]

ولقد أقيمت لكل الرؤساء والوزراء الأفارقة جولات في المصانع التنموية، ومناقشة سبل التعاون المشترك معهم. كما التقوا رئيس الدولة، ورئيس الحكومة ووزراء إسرائيليين. وتم التأكيد في البيانات المشتركة التي صدرت في أعقاب الزيارات، على استقلال دول أفريقيا والمعارضة التامة للاستعمار والتفرقة العنصرية، وتأييد المحادثات المباشرة للسلام بين إسرائيل وجاراتها.

أدى توطيد العلاقات مع الدول الأفريقية إلى تحفظ إسرائيل من جنوب أفريقيا، وروديسيا الجنوبية، وإظهار معارضتها للإستعمار. وفي 11 نوفمبر 1965 أعلنت الحكومة البيضاء لروديسيا الجنوبية استقلالها من طرف واحد، وأعلنت إسرائيل أنها لن تعترف بها ولن تقيم معها أي علاقات. وكانت من أوائل الدول التي تحفظت من حكم الأقلية البيضاء للأغلبية الأفريقية في روديسيا.

4. إسرائيل ضد التفرقة العنصرية

[1] تقرير شهر يوليو 1962 ג"מ، ملفات رئيس الحكومة ג 6382/16.
[2] حول هذه الزيارات وغيرها، انظر المرجع السابق.

أعلنت إسرائيل عن معارضتها للتفرقة العنصرية ليس فقط في التصريحات المشتركة مع الزعماء الأفارقة؛ ففي الأمم المتحدة، والمؤتمرات الدولية، وفي تصريحات زعمائها. تحفظت إسرائيل بشكل تام من سياسة التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا، ومن حكم الأقلية البيضاء في روديسيا، وساندت استقلال المستعمرات البرتغالية في أفريقيا. وفي الأمم المتحدة 1961 صوتت إسرائيل في صالح مشروع القرار الأفروآسيوى الذي أدان جنوب أفريقيا وطلب فرض عقوبات عليها. وكرد فعل على ذلك منعت حكومة جنوب أفريقيا نقل الأموال والبضائع إلى إسرائيل.[1] وفي بيانها في الكنيست أشارت وزيرة الخارجية جولدا مائير، إلى خطابها في الأمم المتحدة بتاريخ 2 أكتوبر 1963 الذي قالت فيه:

"إن الشعب الإسرائيلي ليشعر بالاشمئزاز الشديد من جميع أشكال التفرقة على أساس العرق، أو اللون، أو الديانة. وينبع ذلك من القيم الروحية القديمة، ومن التجربة التاريخية المآساوية عندما كنا ضحايا عدم الإنسانية؛ لذلك فإننا نعارض، بشكل طبيعي، سياسة التفرقة العنصرية، والاستعمار والتفرقة العرقية أو الدينية أينما وجدت {...} وفي تصويتنا في الأمم المتحدة وفي منظماتها يُعرب ممثلونا، دون أدنى شك، عن موقف حكومة إسرائيل ورؤية الشعب الإسرائيلي."[2]

في 14 يناير 1971 أعلنت إسرائيل أنها تمتنع، بناء على قرارات الأمم المتحدة، عن تقديم أي مساعدة عسكرية أو مادية إلى البرتغال وأنها لا تقيم معها علاقات دبلوماسية.[3] وفي مؤتمر الأمم المتحدة عام 1971 صوتت إسرائيل ضد سياسة التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا وضد حكمها الاستعماري في نامبيا، وأنها مع استقلال موزمبيق وأنجولا.[4] وفي مؤتمر الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1972 تم تقديم 16 قرارًا ضد جنوب أفريقيا، صوتت إسرائيل في 13 منها مع

[1] אריאל, 2002:701-704.
[2] עינור, אבימור וקמינר (עורכים), 1989:7-6.
[3] من قسم الأمم المتحدة إلى قسم أفريقيا، 28 يناير 1971، ג"מ، חצ 4559/10.
[4] تقرير مدير عام الأمم المتحدة، 6 يناير 1971، المرجع السابق.

الدول الأفريقية، وامتنعت عن التصويت في اثنين، وتغيبت عن واحد، لأن هذه القرارات كانت مرتبطة بطرد جنوب أفريقيا من الأمم المتحدة وفرض عقوبات عليها، ولقد خشيت إسرائيل من وجود سابقة يستخدمها العرب ضدها، بزعم أنها تتبع سياسات مشابهة لسياسة الفصل العنصري في المناطق التي قامت باحتلالها في 1967.

5. العلاقات بحركات التحرر

أقامت إسرائيل في الستينيات وبداية السبعينيات علاقات مع زعماء حركات التحرر الأفريقية في كل من أنجولا، وموزمبيق، وجنوب غرب أفريقيا (ناميبيا بعد الاستقلال)، وغينيا البرتغالية، وروديسيا الجنوبية (زمبابوي بعد الاستقلال)، وكذلك مع قادة النقابات المهنية المنفيين حيث منحتهم إسرائيل المساعدات المالية على -وجه الخصوص- وكذلك المنح الدراسية للدراسة في إسرائيل،[1] وجرت الاتصالات عبر سفارات إسرائيل في أفريقيا ولندن. وفي قسم أفريقيا في وزارة الخارجية قام قسم خاص برعاية حركات التحرر والمنح الدراسية التي قدموها عبر مركز التعاون الدولي (الماشاف).

وفي السنغال، التي ساندت حركات التحرر ضد البرتغال، أجرت سفارة إسرائيل اتصالات مع زعماء من حركات التحرر الأنجولية، بل وأُرسل أحدهم إلى إسرائيل للدراسة في المعهد الأفروآسيوى وعاد إلى السنغال صديقًا لإسرائيل.[2]

كان لسفارة إسرائيل في دار السلام اتصال بزعماء حركات التحرر، في دول مختلفة، وجدوا ملجأً لهم في تنزانيا وتدربوا فيها. كما ساعدت السفارة المنفيين من موزمبيق في إنشاء محطة إذاعية لهم. وكانت العلاقات خفية -

[1] تقرير قسم أفريقيا إلى نائب مدير عام وزارة الخارجية 6 يناير 1972، ג"מ, חצ 5309/13؛ Decter, 1977: 125

[2] سفير إسرائيل فى داكار لوزارة الخارجية، 6 يوليو 1961، ג"מ, חצ 3331/35.

بشكل عام- لكن على حد قول أحد موظفي السفارة آنذاك: "قمنا بإعداد مشروعات مع الجميع وساعدناهم قليلاً في الحركات السرية".[1]

قُدمت –من حين لآخر- مساعدات مالية لزعماء حركات التحرر في روديسيا الجنوبية عبر السفارة الإسرائيلية في تنزانيا، وذلك "لشراء معدات الطباعة والنسخ ومتعلقاتها"[2]، ولقد أجرا سفارات إسرائيل في لندن وتنزانيا اتصالات مع حركات التحرر في جنوب غرب أفريقيا، وقدمت لها المال والمنح الدراسية للدراسة في إسرائيل.[3]

قام روبرت موجابي (Mugabe)، زعيم حركة ZANU-PF السرية لروديسيا الجنوبية وانتخب عام 1980 أول رئيس لحكومة زمبابوي؛ بزيارة إسرائيل سرًا في بداية عام 1960.[4] وعشية حصول زمبابوي على استقلالها عام 1980،سافرت إلى المكان لدراسة إمكانية إنشاء مكتبًا لتجهيز العلاقات الدبلوماسية، واستعنت في التجهيز بلقاءات بعض قادة الحركة السرية السابقين، الذين تذكروا المساعدات الإسرائيلية التي حصلوا عليها عندما كانوا في المنفي في تنزانيا. تجدر الإشارة إلى أنه بعد حصول زمبابوي على استقلالها أصبح الرئيس موجابي أحد المنتقدين المتشددين لإسرائيل، فرفض إقامة علاقات دبلوماسية معها وساند منظمة التحرير الفلسطينية، -التي حصل ممثلها في زمبابوي على مكانة "سفير دولة فلسطين". وفقط في عام 1993 أقامت زمبابوي علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وذكر موجابي أثناء تقديم أوراق اعتماد سفير إسرائيل زيارته لإسرائيل، والمساعدات التي قدمتها إسرائيل للحركات السرية في بلاده في الستينيات.[5]

[1] وزارة الخارجية، الماشاف وقتها واليوم: 43.
[2] قسم أفريقيا إلى سفارة إسرائيل في دار السلام، 23 ديسمبر 1962، בתוך עינור, אבימור וקמינר (עורכים), 1989:168.
[3] سفارة إسرئيل في دار السلام إلى قسم أفريقيا، 31 ديسمبر 1963، ג"מ חצ 401/10.
[4] لقاء مع شاؤل توبل الذي رافقه فى زيارته، يونية 1970.
[5] انظر التقرير الأسبوعى لقسم أفريقيا، 6 فبراير 1995.

توقفت معظم الاتصالات مع معظم حركات التحرير عندما رفضت هذه الحركات عام 1972، بتوجية من منظمة الوحدة الأفريقية، تبرعات إسرائيل من أجل المساعدات الإنسانية.[1]

6. رفض الأفارقة للضغوط العربية

كان تزايد النشاط الإسرائيلي في أفريقيا كالشوكة في حلق الرئيس المصري جمال عبد الناصر، الذي أعلن صراحة أنه عاقد العزم على إبعاد إسرائيل من أفريقيا، وانضمت إليه دول عربية أخرى وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية التي تأسست عام 1964 واعتبروا جميعًا أفريقيا ساحة مهمة لكفاحهم ضد إسرائيل، وبدأوا في ممارسة الضغوط على الدول الأفريقية، في المؤتمرات الأفريقية وكذلك في المنظمات الدولية، من أجل قطع علاقاتها معها، لقد فاجىء النجاح الإسرائيلي في ترسيخ مكانتها في أنحاء أفريقيا، الدول العربية التي تمنت النجاح في تعبئة أفريقيا في حملة مضادة لإسرائيل، مثلما نجحت في ذلك في مؤتمر باندونج، وحذرت جامعة الدول العربية الأفارقة من الحصول على المساعدات الإسرائيلية، بزعم أن إسرائيل هي رأس حربة الاستعمار، الذي طُرد من الباب الأمامى لكنه يحاول التسلل عبر النافذة الخلفية، قاطعت كل من مصر وسوريا احتفالات غانا بعيد استقلالها، كما أدانت جامعة الدول العربية غانا لعلاقاتها بإسرائيل ولم يُسمح لشركة الملاحة الحكومية الغانية، التي تأسست كمشروع مشترك بين إسرائيل وغانا، بعبور قناة السويس، وأعلنت الأردن عن مقاطعتها للبضائع المنتَجة في المصانع المشاركة فيها إسرائيل في غانا ونيجيريا.

عارض الأفارقة، حتى وقت اندلاع حرب يونية 1967، جرهم –بشكل عام- إلى النزاع الشرق أوسطي، والإملاءات العربية، بل عملت الدول الأفريقية في بعض الحالات على تخفيف القرارات الصادرة ضد إسرائيل في المنظمات الدولية، ففي المؤتمر الأول للدول الأفريقية المستقلة (First Conference of Independent

---

[1] انظر الفصل الثالث.

African States) الذي عُقد في العاصمة الغانية أكرا في أبريل 1958، طالب عبد الناصر باتخاذ قرار يدين إسرائيل كدولة عنصرية وإمبريالية، عارض الرئيس الغاني نكروما، ذلك بشدة وكان القرار الذي اُتخذ أكثر اعتدالًا، حيث أعرب عن "القلق من الوضع في فلسطين" ودعا إلى إيجاد "حل عادل للقضية الفلسطينية".[1]

وفي "اتحاد الشعوب الأفريقية" (All-African People's Organization)، الذي عقد أيضًا في أكرا في ديسمبر 1958 وشارك فيه ممثلو الأحزاب والنقابات المهنية من جميع أنحاء العالم، عارض المبعوثون الأفارقة الجهود المصرية لإدانة إسرائيل كدولة إمبريالية.[2] أما المؤتمر الثاني لدول الأفريقية المستقلة الذي عقد في أديس أبابا في يونية 1960، فقد عارض المقترح المصري الذي دعا إلى قطع العلاقات مع إسرائيل، واكتفى المؤتمر بالتعبير عن القلق من عدم تنفيذ القرار الذي اتخذ في أكرا عام 1958، وكذلك قرارات الأمم المتحدة المختلفة، المتعلقة بالصراع الشرق الأوسطي.

خرج زعماء الدول الأفريقية من حين إلى آخر بتصريحات تعرب عن معارضتها للإملاءات العربية، فقد أعرب رئيس طنجانيقا، نيريري، في عام 1963 عن موقف معظم الأفارقة بإعلانه أنه "لا يمكن لأصدقائنا العرب أن يحددوا لنا من هم أعداؤنا".[3] فعندما اعترضت السفارات العربية في نيجيريا على زيارة وزيرة الخارجية جولدا مائير عام 1964، أصدرت وزارة الخارجية النيجيرية بيانًا ضد التدخل العربي في شؤون بلادها، وأورد البيان أن "حكومة نيجيريا تنظر بعين القلق إلى المحاولة الفاشلة التي قامت بها بعض الدول العربية الصديقة من للإضرار بالعلاقات الطبيعية وعلاقات الصداقة بين نيجيريا وإسرائيل، وترى -على وجه الخصوص- في المذكرة المشتركة للسفارات عملًا من أعمال التدخل غير المرغوب

[1] Woronoff, 1970: 34
[2] Rivkin, 1959: 487
[3] Laufer, 1967: 203

في شـؤون نيجيريـا الداخليـة".[1] كمـا أعلـن رئـيس تشـاد فرانسـواه طومبالبايـا (Tomabalbaye)، أثنـاء زيارتـه لإسـرائيل عـام 1965 أن "تشـاد لـن تنجـر إلى المشاركة في النزاع العربي الإسرائيلي، وأننا سنرفض بشدة أي محاولة للزج بنا في الصـراع أو تحويلنـا إلى أداة لأي دولـة ترغـب في اسـتغلال الصـراع لمصـالحها الخاصة".[2]

نجحت إسرائيل في الأمم المتحدة وفي منظمة الوحـدة الأفريقيـة، حـتى حـرب 1967، في إفشال مشروعات القـرارات المعاديـة لإسـرائيل، الـتي طرحتـها الـدول العربية، وكان القرار الذي اتخذ ضدها في مؤتمر الـدار البيضـاء عـام 1961، الـذي شاركت فيـه ثـلاث دول أفريقيـة غـير عربيـة وهـي غينيـا، وغانـا، ومـالي –حالـة استثناءية في ذلك الوقت تم تخفيفه بواسطة رئيس غانا، وفي الأمم المتحدة، الـتي كان ثلث أعضائها من الدول الأفريقية، لم تنضم هذه الدول -بشـكل عـام- إلى أي مشروع قرار عربي يدين إسرائيل، بل أيد كثير منها مطالـب إسـرائيل في إجـراء حوار مباشر مـع العـرب، وفي الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة عـام 1960 دعـا الرئيس الغاني نكروما، الدول العربيـة إلى الاعتـراف بوجـود دولـة إسـرائيل كـأمر واقع.[3]

في عام 1961 قدمت إسرائيل مشروع قـرار في الأمـم المتحـدة لإجـراء تسـوية سلمية في الشرق الأوسط، ولقد كان هناك 16 وفدًا ، منهم تسع وفود أفريقيـة، من بين المؤيدين لهذا المشروع الذي دعا الأمم المتحدة إلى مناشدة كل الحكومـات المعنية بالأمر إلى الدخول في حوار مباشر بغرض التوصل إلى حـل يقبلـه جميـع الأطراف لكل القضايا المرتبطة بالصراع. كانت الـدول الأفريقيـة الـتي سـاندت هذا المشروع هـي: ساحل العاج، والجابون، وليبيريا، ومدغشقر، وسيراليون، وفولطـا العليا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والكونغو (برازافيل)، بل والنيجـر الـتي 90% من سكانها مسلمين. أما الدول الأخرى فكانـت: هولنـدا، وهـاييتي، وخمـس دول

[1] *Morning Post* (Nigeria), 29 October 1964
[2] Laufer, 1967: 205
[3] Mazrui, 1977: 138

من أمريكا اللاتينية. ولقد استمدت هذه المبادرة الإسرائيلية من توطيد العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والدول الأفريقية والدول اللاتينية، وعلى خلفية المساعدات الفنية الإسرائيلية والتعاون الاقتصادي معها. وكان واضحا منذ البداية أن فرصة قبول هذا المشروع ضعيفة بسبب معارضة الأغلبية المؤيدة للعرب في الجمعية العامة، لكن الفائدة منه كانت توضيح أن رفض العرب الجلوس على مائدة واحدة مع إسرائيل، وإجراء حوار مباشر، والتعايش معها، أمر يتعارض مع رأي عدد متزايد من دول العالم الثالث المساندة للموقف الإسرائيلي. وبالفعل رفضت الوفود العربية المشروع، ولم ينجح في التصويت في اللجنة السياسية الخاصة بأغلبية ضئيلة وبامتناع عدد كبير من الدول. وفي نفس النقاش اتهم المبعوث السعودى الأفارقة بأن إسرائيل قد "اشترتهم". ولقد أثارت كلماته بعض المندوبين الأفارقة، ورد مندوب ساحل العاج قائلًا: "إن السعودية معتادة على ما يبدو على شراء "الزنوج" (negros) لكنها لن تستطيع شرائنا"، وذكّر العرب ثانية بعملهم في الماضي بتجارة العبيد.[1] وفي عام 1960 طرحت إسرائيل في الأمم المتحدة مشروع قرار مشابه بتأييد 12 دولة أفريقية، لكنه فشل بسبب رفض الكتلة المؤيدة للعرب.

كما كانت هناك معارضة، في مؤتمرات منظمة الوحدة الأفريقية التي عقدت في 1963، حول وضع قضية الشرق الأوسط على جدول الأعمال، بناء على طلب الدول العربية الأعضاء، أو إصدار قرارات ضد إسرائيل. ولقد هاجم عبد الناصر، في مؤتمر القمة الثاني الذي عقد في القاهرة عام 1964، إسرائيل وساوى بين الإسرائيليين وبين المستوطنين البيض في جنوب أفريقيا. غير أن محاولته طرح قضية الشرق الأوسط على جدول الأعمال قد باءت بالفشل، نظرًا للموقف القوي لأصدقاء إسرائيل. ولقد توقف العرب عن ممارسة ضغوطهم خشية تمزيق المنظمة. وفي المؤتمر الثالث للمنظمة، الذي عقد في العاصمة الغانية أكرا عام 1965، لم تحاول الدول العربية طرح قضية الشرق الأوسط بسبب ما حدث فيما مضى. وفي مؤتمر القمة الرابع عام

---

[1] Kreinin

1966 لم يصدر قرار معادٍ لإسرائيل. وترك الرئيس عبد الناصر والرئيس الجزائرى هوارى بو مدين (Boumedienne) المؤتمر قبل نهايته، للتعبير عن استيائهم من ذلك. وبعد اندلاع حرب 1967 طالبت كل من الصومال وغينيا عقد جلسة طارئة لمنظمة الوحدة الأفريقية لمناقشة الحرب ونتائجها. غير أن معظم أعضاء المنظمة عارضوا ذلك. بل أكد رئيس ساحل العاج هوفوييه بوانييه، أن الصراع الشرق أوسطي معقد بشكل كبير، وعلى منظمة دولية مثل الأمم المتحدة فقط الاستمرار في جهودها من أجل إيجاد حل له، ويستحسن أن تقيد منظمة الوحدة الأفريقية نفسها بقضايا أفريقيا.[1] ويُذكر في هذا السياق أنه، في يونية 1967 -بعد الحرب- طرحت الدول العربية والدول المناصرة لها في الأمم المتحدة مشروع قرار يطالب إسرائيل بالانسحاب الفوري، بدون شروط أو سلام، من كل الأراضي التي احتلتها. وهنا حدث انشقاق في الصوت الأفريقي، غير أن عدد كبير من الدول الأفريقية -مع دول صديقة أخرى- ساعد إسرائيل في الحصول على ثلث حاجز منع اتخاذ مثل هذا القرار. وبالتدريج قُدم مشروع قرار لاتيني-أمريكي مضاد، مناسب لإسرائيل، وأعربت 15 دولة أفريقية عن مساندتها لإسرائيل بالتصويت لصالحها.

غير أنه حدث تغيير في مؤتمر القمة الخامس لمنظمة الوحدة الأفريقية، الذي عقد في العاصمة الكونغولية كنشاسا في سبتمبر 1967؛ حيث رفضت غالبية الدول الأفريقية في البداية مناقشة حرب يونية 1967، ولم يُدرج الموضوع في جدول الأعمال. غير أنه بتأثير انطباع السقوط المخزي لمصر، العضو المؤسس للمنظمة، وتحت الضغط العربي الشديد، لم يستطع الأفارقة تجاهل نتائج الحرب تمامًا، ونُشر بيان يقضي بضرورة "اعتبار إسرائيل دولة أجنبية من أجل مساعدة مصر، وذكر الوضع الصعب الذي تعيشه مصر و"استعداد الدول

1 *West Africa*, 5 August 1967: 1030

الأفريقية التعاون مع الأمم المتحدة من أجل إخلاء الأراضي التي احتُلت".[1] غير أنه رُفض طلب مصر إدانة إسرائيل كدولة معتدية.

يمكن القول أنه في السنوات الأولى لقيام منظمة الوحدة الأفريقية، استطاع الأفارقة مواجهة الضغوط العربية، التي أرادت إدانة إسرائيل. وأكدوا على ضرورة تركيز المنظمة على حل المشاكل الأفريقية، وإن النزاع العربي الإسرائيلي ليس من اهتمامات المنظمة. واعتبرت إسرائيل منع التأييد بمثابة إنجاز دبلوماسي، غير أن البيان الصادر في كنشاسا، الذي اعتبر معتدلاً، كان سابقة تبعه تدهور في مكانة إسرائيل في أفريقيا.

كما كانت هناك مسألة مراسمية في الأساس أزعجت إسرائيل، وهي عدم دعوة مندوب إسرائيلي، كمراقب، إلى مؤتمرات منظمة الوحدة الأفريقية، على غرار مندوب منظمة التحرير الفلسطينية. علاوة على عدم دعوة إسرائيل إلى احتفالات افتتاح المؤتمرات وختامها كـ"ضيف". ولقد حصل سفير إسرائيل في المكان شلومو هليل، في أحد المؤتمرات التي عقدت في العاصمة الغينية كوناكري على دعوة للمشاركة في الافتتاح، مثل بقية السفراء، وحضر بالفعل؛ فهدد العرب بمقاطعة المؤتمر فطُلب بأدب من السفير هليل الخروج من القاعة. وهناك حادث مشابه في غانا عندما، ترك السفير الاسرائيلي مردخاي شاليف، القاعة في ظل تهديدات العرب. قوبل هذا التصرف العربي في البداية بانتقاد من الدول الأفريقية، غير أن أمانة المنظمة حرصت بعد ذلك على عدم حصول ممثلي إسرائيل على دعوات لهذه الاحتفالات.[2]

لم تنجح جهود إسرائيل في تغيير الوضع بمساعدة أصدقائها الأفارقة، لأن الأمر لم يكن من سلطة الدولة المضيفة لكن من سلطة منظمة الاتحاد الأفريقي وأمينها العام. ولقد شغل منصب أمين عام المنظمة لسنوات طويلة

[1] OAU document AHG st.2v, Kinshasa, September 1967

[2] تقرير مدير قسم أفريقيا إلى مكتب وزير الخارجية، 22 ديسمبر 1970، ג"מ, חצ 4559/10.

الغيني ديالو طلالي (Telli)، الذي كان عدائيًا تجاه إسرائيل. حتى أولئك الذين خلفوه وكانوا أقل عدائًا، لم يجرؤا على تغيير الوضع.[1]

كتب موشه بيتان، نائب مدير عام وزارة الخارجية، الذي كان سفيرًا لإسرائيل في غانا في الفترة من 1960-1962 -في شهر سبتمبر 1966- تقريرًا مفصلًا لوزير الخارجية أبا إيبن، بعد جولة طويلة قام بها في غرب أفريقيا وشرقها بعد مؤتمر سفراء إسرائيل في غرب أفريقيا. ذكر فيه أنه فيما يخص غرب أفريقيا –فإن مكانة إسرائيل في ساحل العاج قوية، وأن معاملة الرئيس هوفوييه بوانييه وقيادات نظامه "ودودة، وعميقة"، وأن من بين أصدقائنا الطيبين أيضًا: ليبيريا، وسيراليون، وأن مكانتنا طيبة في بوركينا فاسو، والنيجر، وبنين، وتوجو، والجابون، ومجموعة دول وسط أفريقيا؛ أما في الكونغو (برازافيل) فإن "التعامل مع إسرائيل مازال لائقًا؛ أما في غينيا، ومالي فإن أكثر من 80% من سكانهما مسلمين، والتعامل سلبي ولا يجب انتظار حدوث تغيير فيه، وإن النشاط هناك بمثابة "الحفاظ على الوجود"؛ أما في نيجيريا التي حدث فيها انقلابان في عام واحد (1966) "فلدينا هناك أصدقاء لكن لا يوجد من نتحدث معه"، والمشكلة الكبيرة في هذه الدولة هي الشائعات في أننا على وشك تزويد المنطقة الشرقية (بيافرا) بالسلاح، ونحن نعمل على تفنيد هذه الشائعات. كما حدث في غانا انقلاب عسكري، ونشاطنا هناك محدود، والحكومة ضعيفة لكن وضعها أفضل من عهد نكروما، الذي كان تعامله مع إسرائيل سلبيًا في الأساس.

أما بالنسبة لشرق أفريقيا – في إثيوبيا، التي التقى فيها بيتان بالقيصر، فهناك نوع من التقدم في العلاقات لكن مخاوفهم غير المبررة من عبد الناصر تترك أثارها على تعاملهم معنا، ويبدو أنها ستبقى متناقضةً"؛ وفي كينيا التقى بيتان بالرئيس كينياتا، الذي كان ودودًا وأعرب عن رغبته في توطيد العلاقات مع إسرائيل؛ وفي أوغندا مكانة إسرائيل طيبة ويعمل الرئيس أوبوتي على توسيع

[1] مدير قسم أفريقيا لسفير إسرائيل فى إثيوبيا، 2 مارس 1966، ورد السفير فى 16 مارس 1966، ג"מ, חצ 3993/7؛ تعليمات مدير قسم أفريقيا للسفارات فى أفريقيا باستمرار العمل على دعوة ممثل إسرائيل كـ"ضيف"، 17 يونية 1970، ג"מ, חצ 215/6.

التعاون معها؛ وفي زامبيا فإن الرئيس كاوندا قد "أظهر تعاملًا وودًا وإيجابيًا للغاية"؛ وفي تنزانيا، التي كان الرئيس نيريري في بداية استقلالها وودًا لإسرائيل، بدأ تدهور تدريجي في العلاقات. لم يوافق التنزانيون على مقابلة بيتان قبل زيارة عبد الناصر، الذي يعتبره نيريري حليفًا طبيعيًا من أجل خلق جبهة أفريقية معادية للغرب.

أما فيما يتعلق بمكانة إسرائيل في الجمعية العامة للأمم المتحدة- ذكر بيتان أنه يأمل في أن يعمل أصدقاء إسرائيل لصالحها. "ربما باستثناء إثيوبيا وتنزانيا وكذلك غينيا ومالي".[1]

كان الانطباع العام لبيتان من رحلته الطويلة في أفريقيا في نهاية عام 1966 أن العلاقات مع معظم الدول الأفريقية؛ ودودة، وطيبة.

[1] موشه بيتان إلى وزير الخارجية، 27 سبتمبر 1966، ג"מ, חצ 3993.

3. مركز التعاون الدولي (الماشاف) وإسهامه في العلاقات الإسرائيلية الأفريقية

عملت إسرائيل على تقوية وجودها في أفريقيا من خلال مسارين أساسيين: المسار السياسي-الإعلامي، والمسار الماشافي (مركز التعاون الدولي). كان لنشاط مركز التعاون الدولي الأثر الكبير على العلاقات الإسرائيلية الأفريقية والدول النامية بشكل عام، بل وشكلتها.

1. البداية

كان دافيد هاكوهين، الذي وصل بورما كأول ممثل لإسرائيل لها عام 1953، هو أول من بادر، وقاد، ونفذ برنامج التعاون الفني مع الدول النامية. أُرسل الخبراء الإسرائيليون إلى بورما أثناء فترة عمله، وبدأ الدارسون البورميون في التوجه إلى إسرائيل للتأهل في مختلف المجالات. كان نشاط دافيد هاكوهين نموذجًا لنشاط المساعدات الإسرائيلية بعد ذلك.

حفّز مؤتمر باندونج إسرائيل على زيادة وجودها في الدول النامية، من أجل إحباط جهود الدول العربية لعزل إسرائيل في العالم، وكانت أفريقيا - التي شهدت في الستينيات عملية من التخلص من الاستعمار - هدفًا رئيسيًا. أكد رئيس الحكومة دافيد بن جوريون، الذي أعرب عن خيبة أمله من مؤتمر باندونج وقراراته، على ضرورة تقرب إسرائيل مع الشعوب الأفريقية، ومشاركتها تجربتها، ومساعدتها في تنمية بلادها وبناء شعوبها.

كانت غانا في عام 1957 أول دولة حصلت على استقلالها، وبدأ على الفور، إيهود أبريئيل، أول سفير إسرائيلي فيها؛ العمل على خلق تعاون فني واقتصادي بينها وبين إسرائيل. كما توجهت دول أفريقية أخرى -تنزانيا، وأوغندا، وكينيا، ونيجيريا، وساحل العاج- بطلبات إلى إسرائيل لإرسال الخبراء إليها، والدراسة في إسرائيل، حتى قبل حصولها على استقلالها.

في بداية 1958 طُرح في مكتب رئيس الحكومة وفي وزارة الخارجية مقترحات بإنشاء هيئة تركّز أعمال المساعدات. واقترح إلياشيف بن حورين، مدير قسم آسيا وأفريقيا، إنشاء صندوق للمساعدات الفنية لدول آسيا وأفريقيا بمبلغ 70 ألف جنيه للعام المالي 1958/1959. وذكر "أن هناك اهتمام متزايد في القارتين بالاتصال بإسرائيل في مختلف مناحي الحياة، تستطيع فيها تجربتنا الأصيلة الفريدة، من الناحية المتخصصة؛ منافسة تجارب دول أخرى بسهولة". وأضاف بن حورين: "إن وجودنا في القارة -من خلال الخبراء- سيعود على إسرائيل بفوائد تجارية واقتصادية، علاوة على المكانة السياسية في جزء حساس ومهم في العالم [...] إن الغرض من الصندوق هو تغطية الفجوة بين ما تستطيعه الحكومات المحلية وتريد تقديمه، وبين ما يحتاجه الخبراء الإسرائيليون في عملهم". واقترح أن تدير الصندوق لجنة يرأسها ممثل وزارة الخارجية، ويشارك فيها ممثلو وزارة التجارة والصناعة، والزراعة والدفاع.[1] ووافقت وزارة الدفاع على الفور[2]، غير أنه ظهرت المنافسة بين وزارة الخارجية وبين مكتب رئيس الحكومة حول إدارة أعمال المساعدات. عرض تيدى قولق، مدير عام مكتب رئيس الحكومة، في مذكرة طويلة ومفصلة مقترحا بإنشاء "معهد لدراسة مشكلات الدول الجديدة، يقوم بتجميع كل الأنشطة التي تقوم بها الهيئات المختلفة، من أجل تقديم العون للدول الجديدة لتنميتها وتقدمها بشكل يسمح لنا بالاستفادة القصوى سياسيًا واقتصاديًا".[3] وأكد أنه "لن يكون من الحكمة منح هذه النشاطات الطابع الحكومي الرسمي، وأن ذلك سوف يعطيها طابعًا أكثر أنانية ، وسيثير ذلك المخاوف من أننا نرغب في الاستفادة منها سياسيًا في الأساس. والاحتمال الأكثر قبولًا هو تركيزها تحت الرداء الأكاديمي". لذلك عرض تركيز أعمال المساعدات في كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية بالجامعة العبرية، التي ستتعاون مع معهد فايتسمان والتخنيون. وافترض قولق أنه من الممكن جمع التبرعات من مصادر خارجية من أجل نفقات المعهد.

---

[1] بن حورين لمدير عام وزارة الخارجية، 3 فبراير 1958، ג"מ، תיק משרד ראש הממשלה, ג 5364/8.
[2] رسالة لوزارة الدفاع، 10 فبراير 1958، المرجع السابق.
[3] طيدى قولق لبن جوريون، بدون تاريخ، [فبراير 1958 ؟]، المرجع السابق.

بعد حوالي شهر من كتابة مذكرة قولق، عقدت جلسة مشتركة- في 25 مارس 1958- بين ممثلين من مكتب رئيس الحكومة، ووزارة الخارجية، ووزارة الدفاع من أجل تلخيص المقترحات في موضوع المساعدات. وتم الاتفاق على إنشاء هيئة تُنسق بين كل أنواع التعاون الفني الإسرائيلي، يديرها مجلس إدارة برئاسة مدير عام مكتب رئيس الحكومة. واقترح فيما بعد مشروع ميزانية مفصلة لقبول أربعين دارسًا في السنة، وإرسال ثمانية خبراء إلى الدول النامية على حساب الحكومة الإسرائيلية، بتكلفة 500 ألف جنيه تقريبًا.[1]

في هذه الأثناء، سافرت وزيرة الخارجية- في عام 1958- في أولى رحلاتها في أفريقيا، وكذلك للمشاركة في الاحتفالات بمناسبة مرور أول عام على استقلال غانا. ولقد سعدت الوزيرة بالرغبة الملحة للأفارقة في الحصول على المساعدة، وكانت على قناعة بأن إسرائيل ملزمة وقادرة على المساهمة في جهود تنمية دولهم. شاركت مائير إلياشيف بن حورين، مدير قسم آسيا وأفريقيا، الرأي بأن وزارة الخارجية هي التي يجب أن تقوم بهذا النشاط. ولقد دُهش كل من قولق واللواء مردخاي ليمون، الذي اهتم بالموضوع من قبل وزارة الدفاع، بسماع أن وزيرة الخارجية تراجعت عن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في النقاشات السابقة، وطلبا عرض الأمر على رئيس الحكومة ليحسمه.[2] حكَمَ بن جوريون لصالح قرار وزيرة الخارجية، قرر قولق أنه نظرًا لهذا التغيير "فإن مكتب رئيس الحكومة لن يقترب أكثر من هذا الموضوع".[3] وأوقف مكتب المساعدات الفنية، الذي كان تابعًا لمكتب رئيس الحكومة نشاطه.

من أسباب معارضة وزيرة الخارجية عمل طيدى قولق في هذا الموضوع، تخطيطه لمشاركة الصناديق الأمريكية إسرائيل، مثل: صندوق فورد، وصندوق روقفلر. فقد قابلت الوزيرة أثناء زيارتها في أفريقيا، معارضة الدوائر الراديكالية

[1] المرجع السابق.
[2] اللواء ليمون لطيدى قولق، 26 سبتمبر 1958, תיקי משרד ראש הממשלה, ג"מ, ג 5575/19.
[3] قولق لوزيرة الخارجية، 8 أكتوبر 1958، المرجع السابق.

للدول الغربية والولايات المتحدة، واعتقدت أنه ليس من المستحب إشراكها معها "لمنع المهتمين بذلك التشهير بنا بأننا عملاء الإمبريالية الغربية".[1]

كان قسم آسيا وأفريقيا، برئاسة إلياشيف بن حورين هو القائم على المساعدات في البداية. وفي 1958 أنشأت وزيرة الخارجية "قسم التعاون الفني" في إطار قسم المؤسسات الدولية. ولقد رأس القسم حنان عينور الذي حدد تكوينه ونشاطه.[2] وفي 1960، أصبح القسم قسمًا مستقلًا تحت اسم "قسم المساعدات والتعاون الدولي" (ماساف). وفي 1961، حذفت كلمة "المساعدات"، التي كان فيها نوع من التعالي لم يعجب الأفارقة، وسميت الوحدة "قسم التعاون الدولي" (ماشاف). وكان أهرون رمِز أول مدير له.

2. الاستفادة في مواجهة الإنسانية والأخلاقيات

منذ تأسيس الماشاف وهناك تساؤل حول دوافعه وأهدافه فهناك من اعتبره في الأساس أداة لتحقيق أهداف سياسية-إعلامية، وأن المساعدة التي يقدمها يجب أن تكون مشروطة باتخاذ موقف سياسي على هوى إسرائيل. وهناك من أكد -في الأساس- على الجانب الإنساني-الأخلاقي في تقديم المساعدات، وأنه لا يجب ربطه بالعلاقات السياسية. اتخذ الموقف الثاني -في الأساس- زعماء الدولة ووزراء الخارجية، أما الآخرون فقد أيدوا عملية "الدمج" وقالوا إن دوافع وأهداف نشاط الماشاف يجب أن تكون عملية وكذلك إنسانية. ولأهمية هذه القضية سأعرض فيما يلي بعض الآراء حول هذا الموضوع.

اعتاد بن جوريون التأكيد على الدوافع الإنسانية في التعاون مع الأفارقة، وامتنع عن ذكر أي ميزات عملية. وفي الستينيات تابع عن قرب العلاقات مع أفريقيا، وأرسل برقيات تهنئة حارة إلى زعماء الدول التي نالت استقلالها، وشجع زيارات الزعماء الأفارقة لإسرائيل، وسعى جاهدًا للقائهم للتباحث. ووقّع أثناء زياراتهم لإسرائيل على اتفاقيات تعاون، مثل: الاتفاقية الموقعة مع رئيس

[1] قولق لسفارة إسرائيل فى واشنطن، ديسمبر 1958، المرجع السابق.
[2] عينور لمديرة قسم الأمم المتحدة، 18 مارس 1959, בתוך עינור ואבימור, 125:1990.

ليبيريا طوبمان، في يونية 1962، أثناء زيارته للقدس. ولقد كتب بن جوريون في البرقية الطويلة التي أرسلها إلى الرئيس الغاني، نكروما، الذي دعاه للمشاركة في احتفالات غانا بيوم الاستقلال، إنه يرى في استقلال غانا "حدثًا ذا أهمية إنسانية عالمية"، وأضاف أنه سعيد للتعاون القائم بين الدولتين، وأعرب عن ثقته بأن غانا ستكون نموذجًا للدول الأفريقية الجديدة التي سوف تتحرر، وإن استقلالها سيؤدي إلى التنمية والعدل والمساواة الاجتماعية والفخر الذاتي.[1]

وفي نوفمبر 1958 افتُتحت في إسرائيل أول ورشة عمل دولية حول موضوع التعاون (On Cooperation and Cooperators) شارك فيها العشرات من قادة حركات العمل الأفريقية والآسيوية، ولقد أرسل بن جوريون إلى الحاضرين برقية تهنئة أكد فيها على أهمية التعاون الفني بين الدول الأفريقية وإسرائيل، مما يساعد ليس فقط القادمين للدراسة، بل إسرائيل نفسها: "عندما تأتون وتتعلمون شيئًا ما من تجربتنا، فإننا نتعلم بصورة لا تقل عنكم ومن النوايا الطيبة التي تأتون بها إلى دولتنا من دول أفريقية وآسيوية مختلفة".[2] ولقد ظهر اهتمامه بأفريقيا عندما كانت الكونغو على وشك الاستقلال عن بلجيكا في 15 أغسطس 1960؛ حيث أرسل بن جوريون برقية إلى إيهود أبريئيل سفير إسرائيل في غانا وليبيريا، بالإسراع والتوجه إلى الكونغو "نظرًا لأهمية الكونغو المستقلة وإمكاناتها".[3] مثال آخر من أمثلة كثيرة: عندما حصلت أوغندا على استقلالها أرسل بن جوريون، الوزير يجئال ألون، كممثل له في احتفالات الاستقلال، ببرقية تهنئة وهدية 150 منحة تعليمية للدراسة في إسرائيل. ذكر بن جوريون في البرقية أن الهدية "تعبير عن مشاعر أمتنا، التي لاتزال تعيش عملية تطور".[4] كما أكدت جولدا مائير على الجانب الأخلاقي في تقديم المساعدات، وإن كانت قد اعترفت أنها تساعد إسرائيل أيضًا سياسيًا واقتصاديًا.

---

[1] بن جوريون لنكروما، 11 يناير 1957، المرجع السابق: 21.
[2] برقية بن جوريون إلى ورشة العمل، 18 نوفمبر 1958، المرجع السابق 23.
[3] بن جوريون لأبريئيل، 31 مايو 1960، المرجع السابق: 130.
[4] جريدة هآرتس، 10 أكتوبر 1962.

تكررت النظرة الأخلاقية-الإنسانية في أقوال كبار موظفي وزارة الخارجية، ذلك عندما تزايد الإحباط من مواقف منظمة الوحدة الأفريقية والتكتل الأفريقي في الأمم المتحدة بخصوص قضية النزاع العربي الإسرائيلي؛ حيث طلب بعض سفراء إسرائيل في أفريقيا، وأعضاء كنيست، ووسائل الإعلام، ربط المساعدات بموقف سياسي مساند لإسرائيل. غير أن هذا الطلب قابله صانعو السياسة بالرفض، بما فيهم وزير الخارجية أبا إيبن، من خلال التأكيد على أن المساعادت هي قيمة إنسانية في ذاتها لا يجب ربطها بموقف مساند لإسرائيل. مثال لذلك، رد مدير قسم أفريقيا على أحد ممثلي إسرائيل أنه "من المحظور علينا التلويح بوقف المساعدات من أجل الحصول على مواقف سياسية نرغب فيها على الساحة الدولية، لأنها تعتبر صفقة خاسرة".[1]

حتى بعد أن قطعت الدول الأفريقية علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل وقلّص "الماشاف" نشاطه فيها، لم توقف إسرائيل التعاون الفني تمامًا وواصلت العمل في بعض الدول.[2] ولقد أثار هذا الموقف أحيانًا الغضب بين الساسة الإسرائيليين. فعلى سبيل المثال، بعد أن صدر قرار في مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية، في الرباط 1972، يدعو إلى فرض عقوبات على إسرائيل وإجبارها على الانسحاب الفوري دون قيد أو شرط،[3] أعرب مناحم بيجن، الذي كان عضوًا في لجنة الخارجية والدفاع بالكنيست، ورجل المعارضة، عن معارضته لرد الفعل الإسرائيلي المعتدل: "يبصقون علينا، ونقول المطر يهطل [...] لو صمتنا على ذلك فإلى أين نحن ذاهبون؟". وطلب بيجن دراسة جدوى المساعدات التي تقدمها إسرائيل للدول الأفريقية: "لن نستطيع الاستمرار بنفس المعدل، فالدولة ذات السيادة يجب أن تحافظ على كرامتها".[4] ولقد رد مدير عام وزارة الخارجية على هذه الأقوال قائلًا: "لا نعتقد أن المساعدات أداة عقابية نستخدمها، لكن من الواضح أنه عندما نناقش استئناف المساعدات أو زيادتها فإننا نضع في الحسبان

[1] عينور لبعثة إسرائيل فى الأمم المتحدة، 1 فبراير 1970، ג"מ, חצ 4559/10.
[2] انظر الفصل الرابع
[3] انظر الملحق 2.
[4] بيجن فى لجنة الخارجية والدفاع فى الكنيست، 16 يونية 1972، ג"מ, חצ 5309/15.

علاقاتنا مع هذه الدولة".[1] ولقد وافق معظم المتحدثين في اللجنة على ضرورة عدم المساس بالمساعدات لأفريقيا التي هي هدف في ذاتها، رغم القرارات القاسية الصادرة في الرباط، وأنه يجب الاستمرار في تقديمها على الرغم من الادعاءات بأن الأفارقة ناكرون للجميل. ولقد رُفض، في المشاورات التي جرت في إدارة وزارة الخارجية بعد مؤتمر الرباط، الاقتراح بإعطاء الأولوية للدول "التي هناك احتمال أكبر في الحصول منها على أي مقابل سياسي على نشاطنا فيها".[2]

عكس موقف وزيري الخارجية أبا إيبن وجولدا مائير الرؤية "الأخلاقية" بالنسبة للمساعدات الخارجية.[3] وتم التأكيد في التقارير السنوية للماشاف، على أن "إسرائيل لا تربط التعاون مع الماشاف بمكاسب سياسية وأنها لا تنتظر مقابل لذلك".[4]

وفي مقابل المؤكدين على البعد الأخلاقي-الإنساني يوجد من أكد على الفائدة السياسية، والاقتصادية، والإعلامية في نشاط الماشاف. فقد زعم إلياشيف بن حورين، مدير قسم آسيا وأفريقيا ومن المبادرين بمشروع تقديم المساعدات للدول النامية، أنه من الممكن، عبر تقديم المساعدات الإسرائيلية للدول الآسيوية، تقوية الموقف الإسرائيلي في الولايات المتحدة، وتحريكها نحو مساعدة إسرائيل في تمويل نشاط الماشاف. وذكر في رسالة إلى سفارة إسرائيل في واشنطن أن الزعماء الأفارقة يعتقدون أن "إسرائيل تُعتبر البديل الوحيد لنفس خطر الهرولة وراء النموذج السوفيتي". لذلك فإن "الدراسة في إسرائيل تعتبر إسهامًا مهمًا من لمنع خطر البحث عن حلول ماركسية".[5]

---

[1] מ' גזית. المرجع السابق

[2] تقرير وزارة الخارجية، 19 يوليو 1972، المرجع السابق.

[3] وزير الخارجية للبعثات فى أفريقيا، 26 سبتمبر 1973، ג"מ חצ 6737.

[4] مثال تقرير الماشاف 1989، فى עינור ואבימור, 75:1990.

[5] بن حورين ليعقوب هرتسوج، سفارة إسرائيل فى واشنطن، 3 نوفمبر 1958، المرجع السابق: 121؛ رأي مشابه انظر مذكرة رؤبين شيلواح لوزيرة الخارجية جولدا مائير، 9 فبراير 1958، المرجع السابق:119

وردد الآراء المتشددة، التي تدعو إلى ضرورة ربط المساعدات الإسرائيلية للدول الأفريقية بالمواقف السياسية التي ترتاح لها إسرائيل، أعضاء كنيست وسفراء إسرائيليون في أفريقيا، وكذلك في وسائل الإعلام.

أما الرؤية التي تجمع بين النفعية وإنكار الذات في تقديم المساعدات فقد ظهرت في أقوال مدير عام وزارة الخارجية، مردخاي جازيت، في لجنة الخارجية والدفاع بالكنيست في يونية 1972: "هناك بالطبع خليط من دافع إنكار الذات والمصلحة الإسرائيلية الأنوية، لكن لا يمكن تجاهل عنصر إنكار الذات".[1] كذلك يشير تقرير الماشاف بتاريخ 2 يناير 1989 إلى أن نشاطه يعتبر أداة أساسية في يد البعثة (السفارة) في العلاقات الثنائية، على عكس منشورات الماشاف التي تؤكد بشكل عام على البعد الأخلاقي. ولقد ذكر حنان عينور، الذي كان من أوائل من عملوا في موضوع المساعدات، الدافع الإنساني والأخلاقي أكثر من مرة، لكنه عاد أيضًا وأكد على الفائدة السياسية. وفي رد على الشكوك التي طرحها أحد سفراء إسرائيل في القارة في بداية السبعينيات، أكد عينور على "أن وجود الماشاف في ظل الظروف السياسية الصعبة، هو -قبل كل شيء- قمة المصالح الاقتصادية، والثقافية، بل والأمنية، والسياسية... وأن هناك أيضًا عامل اجتماعي ونفسي كبير. إن الشعب الإسرائيلي مستعد لتقديم مساعدات الماشاف ليس فقط من أجل مساعدة أفريقيا، بل ليثبت لنفسه أيضًا تفرده الإنساني".[2] رأي مشابه عبَّر عنه عينور في محاضرة ألقاها أمام جمعية الصداقة الأفريقية الإسرائيلية بعد أن قطعت الدول الأفريقية العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل: "هلُمَّ نقول الحقيقة كلها [...] هذا الشيء [الماشاف] لم يكن كله إنكارًا للذات [...] كان الطوق العربي الخانق حولنا وقفزنا من فوقه من خلال الصداقة مع الأفارقة". وعرض عينور نماذج من فترة الستينيات، عندما ساعد نشاط الماشاف إسرائيل في نضالها السياسي في الأمم المتحدة.[3] إن الموقف الذي

---

[1] مدير عام وزارة الخارجية، 16 يونية 1972، ג"מ חצ 5309/15
[2] عينور لسفارة واشنطن، 26 فبراير 1970، ג"מ חצ 5309.15.
[3] نشرة جمعية أصدقاء إسرائيل-أفريقيا، 5 مارس 1978.

يجمع بين الدوافع الأخلاقية والفائدة السياسية قد تم تقديمه في تلقين مشكِّلي الرأي العام، الذي كتبه مدير العلاقات العامة في وزارة الخارجية.[1]

ومن تجربتي الشخصية، كان النشاط الماشافي دافعًا للعمل السياسي والاعلامي خاصة في فترة قطع العلاقات. عندما عملتُ "مسؤولا عن المصالح الإسرائيلية" في كينيا. ففي هذه الفترة كان هو النشاط الوحيد تقريبًا، الذي سمح باستمرار العلاقات السياسية والاقتصادية مع الحكومة. مع ذلك فقد كان له أيضًا دافع انساني وأخلاقي. وأبرز مثال على ذلك المساعدة التي قُدمت لدولة رواندا الصغيرة، التي حصلت على استقلالها عن بلجيكا في الأول من يوليو عام 1962. ترك البلجيكيون، الذين كانوا أقسى وأسوأ مستعمرين في أفريقيا ؛ وراءهم دولة فقيرة منقسمة ليس بها أي بنية أساسية، وبدون أطباء، أو ممرضات أو مهنيين. بل أن سياستهم قد فاقمت من العداء بين أقلية التوتسي (حوالي 18% من إجمالي السكان) وبين الهوتو (الغالبية العظمى)، الذي ظهر في مأساة مذابح التوتسي على يد الهوتو عام 1994. فور حصول رواندا على استقلالها، استجابت إسرائيل لمطلبها العاجل في المجال الطبي، وذلك لاعتبارات إنسانية على وجه الخصوص، فلم يكن لرواندا الصغيرة والبعيدة والفقيرة أي أهمية اقتصادية أو استراتيجية بالنسبة لإسرائيل. وفي نفس الوقت رافقت البروفسور إسحق ميخائيلسون، مدير قسم العيون في مستشفى هداسا، الذي قام بدراسة حول طب العيون في رواندا، وبعد هذا الدراسة أُرسل طبيب عيون إسرائيلي إلى رواندا، وكان في ذلك الوقت طبيب العيون الوحيد في البلد، كما حضر عدد من الممرضات للدراسة في إسرائيل.

كان لنشاطات الماشاف اعتبارات انسانية، لكن كانت هناك أيضًا اعتبارات سياسية واقتصادية. حقيقي أن الماشاف لم ينجح في وقف قطع العلاقات مع الدول الأفريقية، لكن كان نشاطه في نهاية الأمر أحد العوامل التي ساعدت إسرائيل على العودة إلى القارة.

[1] مذكرة لنائب مدير وزارة الخارجية، 16 أكتوبر 1966، ג"מ חצ 3993/17.

3. أفريقيا وجهة نشاط الماشاف

مع مرور الوقت تبلورت بعض المبادىء العامة في تحديد نشاط الماشاف:

- عدم التركيز على دول معينة، أيًا كانت أهميتها، بل العمل في كل دولة تتوجه لإسرائيل بطلب المساعدة.
- دراسة إن كانت هذه الدولة في حاجة حقيقية إلى المساعدة، وإن كان لدى إسرائيل القدرة على تقديمها.
- التركيز على المجالات التي اكتسبت إسرائيل فيها الخبرة والمعرفة، مثل: الزراعة وتطوير مصادر المياه.
- عدم ربط المساعدات بشروط سياسية، لكن التوقع بأن المساعدات سوف تجلب تفَهُّم أكبر لوضع إسرائيل وتدفع علاقات الصداقة.
- عدم الدخول في مشروعات كبيرة للتباهي، والبدء في المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي من الممكن توسيعها في المستقبل.
- تدريب العمال المحليين على الاستمرار في المشروعات بأنفسهم.
- تأهيل المدربين ليكونوا قادرين على تأهيل غيرهم.
- موائمة دورات وأنشطة الخبراء للإحتياجات والظروف المحلية، وعدم محاكاة النموذج الإسرائيلي بشكل أعمى.
- التعاون مع العناصر الحكومية والعامة في إسرائيل للحصول على الخبراء وتنظيم الدورات، وكذلك مع الدول المانحة والمؤسسات الدولية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة.[1]

إن مؤتمرات رحوفوت الدولية لتنمية الدول النامية هي مثال على مبدأ مشاركة الدول النامية معرفة إسرائيل وتجربتها في مجالات التنمية. وفي المؤتمر الأول الذي عقد في 1960 في معهد فايتسمان للعلوم بمبادرة من وزير الخارجية أبا إيبن، شارك حوالى مائة شخص، نصفهم من أفريقيا وآسيا ونصفهم من العلماء من إسرائيل وأوروبا والولايات المتحدة. ولقد أكد إيبن في الجلسة الختامية

[1] مدير عام وزارة الخارجية فى عرض أمام لجنة الخارجية والدفاع فى الكنيست، 16 يونية 1972؛ MASHAV *Reports, 2005*

على أهمية اللقاء بين رجال العلم والتكنولوجيا وبين ممثلي الدول الصغرى من رؤساء حكومات، ووزراء، وبرلمانيين، ورؤساء جامعات وزعماء حركة تحرير.[1]

وفي الفترة بين 1960-1968 تم التوقيع على اتفاقيات تعاون فني مع 21 دولة، وُقِّع نصفُها في عام 1962، ذلك بالإضافة إلى اتفاقيات الصداقة والاتفاقيات التجارية والاقتصادية.[2]

فروع الماشاف

تعاون الماشاف مع عدد كبير من المؤسسات والمنظمات في إسرائيل، علاوة على الفروع التي أنشأها بنفسه، كما تعاون مع الدول المانحة، والمنظمات الدولية. كانت المؤسستان الإسرائيليتان الأساسيتان هما: المعهد الأفرو-آسيوي، والمركز الدولي للتأهيل "كرمل".

المعهد الأفرو-آسيوي لدراسات العمل والتعاون. أسسته نقابة العمال "الهستدروت" عام 1960 بالتعاون مع النقابات المهنية في الولايات المتحدة (AFL-CIO)، بغرض تأهيل الدارسين من أفريقيا وآسيا في الموضوعات الاقتصادية، والنقابات المهنية، والتعاون، والتنمية، وذلك استكمالًا للعلاقات التي أقامها الهستدروت مع النقابات المهنية في الدول النامية، والذي دعا في إطاره شخصيات من بلدان مختلفة للزيارة، والدراسة. وفي 1958 عقد القسم الدولي في الهستدروت أول ورشة عمل أفرو-آسيوية شارك فيها مئات الدارسين، من بينهم زعماء ورؤساء حركات تحرير.[3] وحتى عام 1972 عقد المعهد الأفرو-آسيوي 62 دورة تدريبية في إسرائيل و24 دورة تدريبية متنقلة في الخارج، شارك

[1] إيبن فى ختام المؤتمر، 20 أكتوبر 1960، فى עינור ואבימור, 43:1990؛ מאיר, 241:1975.
[2] تقرير ماشاف السنوى 1970.
[3] עינור ואבימור, 12:1990.

فيها 3700 دارس من 87 دولة.[1] كانت الدورات في البداية باللغة الإنجليزية، والفرنسية ثم بعد ذلك بالأسبانية، والعربية.

عمل القسم السياسي للهستدروت بالتعاون مع الماشاف، مع النقابات المهنية وحركات العمل. والتقى رؤساؤه بزعماء النقابات المهنية في دول أفريقيا وآسيا، وخاصة مع الزعماء المرتبطين بالنقابات المهنية الحرة (ICFTU)، بغرض توطيد العلاقات معها، وتوضيح مواقف إسرائيل والحصول على تأييدها على الساحة السياسية. وفي المؤتمر السنوي لإتحاد العمال الدولي (ILO)، الذي عقد في شهر يونية 1972، اختير ممثل الهستدروت للجنة مجلس الادارة بغالبية 62 دولة منها 30 دولة أفريقية.[2]

كرمل – المركز الدولي للتأهيل على اسم جولدا مائير. هذا المعهد فرع مهم للماشاف. أنشيء المركز في عام 1961 بتشجيع من وزيرة الخارجية جولدا مائير، وبمشاركة الاتحاد الديمقراطي للسيدات في السويد. الهدف منه عقد الدورات التدريبية وورش العمل لتأهيل النساء من الدول النامية، ولدفع مشاركتهن في الخدمات العامة وزيادة دورهن في تنمية بلادهن. كانت "مينا بن تسفي" أول مديرة لهذا المركز من بين مؤسسات سلاح النساء في جيش الدفاع الإسرائيلي، وأول قائدة لهذا السلاح. كانت الغالبية العظمى من الدارسين في هذا المعهد من النساء، وكان من بين موضوعات الدورات التدريبية التنمية الاجتماعية، وتعليم الصغار، ورياض الأطفال، والتغذية، وتعليم الكبار، والصناعات المنزلية، وتنظيم وإدارة الأعمال الربحية والتنظيم التعاوني. استمرت الدورات ما بين ثلاثة وستة شهور. عُقدت أول ورشة عمل حول دور المرأة في الدول النامية عام 1961. وعقدت الدورات التدريبية في إسرائيل وفي بلدان أخرى باللغات: الإنجليزية، والفرنسية، والأسبانية، والروسية، والعربية. وقام بالتدريس

---

[1] عام 1988، مع مرور 30 سنة على نشاط الهستدروت، وصل عدد الدارسين فى إسرائيل وفى الدورات التدريبية المتنقلة 15000 (עינור ואבימור, 13:1990). وفى التسعينيات تغير اسم المعهد إلى "المعهد الدولي للهستدروت"، مع الوضع فى الحسبان الدور الكبير للهستدروت فى تأسيسه وإدارته.
[2] تقرير الهستدروت حول المؤتمر، 27 يونية 1972، ג"מ, חצ 5309/15.

بها طاقم تدريب ثابت، ومحاضرون زائرون من مؤسسات أكاديمية وحكومية في إسرائيل. كما تعاون المركز مع مؤسسات قومية، ومنظمات نسائية في أنحاء العالم، بما فيها وكالات الأمم المتحدة. ومثال على أنشطته المتنوعة إقامته، عام 1972، مدرسة للعمل الاشتراكى في ماتشكوس (Machakos) بكينيا، شمال غربي مومباسا، وكانت أول مدرسة من نوعها في شرق أفريقيا، تم فيها تأهيل مئات المرشدات من بنات البلدة. ومنذ السبعينيات ويدير المدرسة السكان المحليون وتعمل على تحسين ظروف الأسرة، خاصة في المستوطنات القروية. ومثال آخر المساعدة التي قدمها المركز من أجل تأسيس منظمة عليا للسيدات في كينيا Maendeleo ya Wanawake (بمعنى "تقدم السيدات" باللغة السواحيلية"). وعلى مدى عام تم تأهيل سيدة كينية في المركز وأصبحت مديرة المنظمة بعد عودتها إلى بلدها.

مشروعات مشابهة أقيمت في دول نامية أخرى، أُرسلت إحدى مدربات المركز إلى أوغندا فور استقلالها عام 1962، لتأهيل السكرتيرات المحليات، كي يستطعن أن يحُللن محل السكرتيرات البريطانيات في المكاتب الحكومية. استمر المركز في العمل أيضًا في فترات القطيعة، وبعد عودة إسرائيل إلى أفريقيا كان من بين النشاطات الرئيسية للماشاف. وينتشر آلاف الخريجين من المركز في كثير من الدول النامية الأخرى، وبعضهم في مراكز رفيعة في الحكومات.

كتبت جولدا مائير في كتابها "حياتى"، أن لمركز "كرمل" مكانة خاصة في قلبها ليس فقط لكونها من بين مؤسسيه، بل لتأثرها بالسيدات التي تركن بيوتهن وجئن من مسافات بعيدة للدراسة لمساعدة بلادهن. ولقد اعتادت زيارة المركز، والمشاركة في مراسم ختام الدورات التدريبية ومشاركة المتدربات الغناء والرقص. كما تَذكُر أيضًا مدرسة العمال الاشتراكيين التي أسسها مركز الكرمل في كينيا، وتشير إلى أن زيارة هذه المدرسة كانت "ذروة زيارتها لأفريقيا" عام 1963 (277).

التالي بعض نماذج نشاط الماشاف الناجح في الستينيات وبداية السبعينيات، في زامبيا، الدولة الغنية بالأراضي الخصبة ومنابع المياه. كانت هناك هجرة كبيرة، بعد الاستقلال عام 1964، من القرية إلى المدينة، وظهرت مشكلات البطالة في المدن، وبادر الرئيس كاوندا بمشروع من أجل العودة إلى العمل في الأرض، وأراد تطوير مزرعة تعاونية. وفي عام 1966 توجه إلى إسرائيل بطلب المساعدة. أرسلت إسرائيل طاقم من الخبراء قام بدراسة وتخطيط منطقة للاستيطان في قطاع النحاس (Copper belt). وقام الطاقم بتكوين مجموعة من المستوطنين، وبتأهيل المرشدين للمساعدة على إدارة المزرعة. كما أنشأت الأطقم التي أرسلت مزرعتين، في بعض القرى، وقام المستوطنون ببناء الحظائر، وزراعة الذرة والخضروات، وأمدهم المركز الإقليمي بالخدمات العامة. أدار الطاقم الإسرائيلي المنتج الزراعي وعملية التسويق، واهتم كذلك بقضايا التعليم والصحة والثقافة. وفر المشروع للمزارعين حياة كريمة، وكان من المفترض أن يكون نموذجًا لمشروعات أخرى. وكان لهذا النشاط أيضًا نتائج سياسية؛ حيث كان رئيس زامبيا، الذي كانت سياسته موالية للعرب، معتدلًا في هذه الفترة لأنه أراد إقامة علاقات مع إسرائيل. وأعلن في زيارته للمشروع الاستيطاني، أن "هذا إنجاز تفتخر به كل دولة [...] ونحن هنا قريبون من إيجاد الحل الذي بحثنا عنه منذ استقلالنا".[1] لقد كان هذا النشاط الاستيطاني دعايا النظام لسياسته الزراعية، وعرضه بفخر على الضيوف الأجانب.[2] وفي أكتوبر 1973، مع قطع العلاقات، غادر زامبيا الخبراء الإسرائيليون الثمانية الذين أداروا المشروع. غير أنه كانت هناك نداءات في البرلمان ووسائل الإعلام بضرورة إعادتهم. ولقد كتب أحد الصحفيين المشهورين في زامبيا عام 1976 عنوانًا رئيسيًا: "أعيدوا الخبراء الإسرائيليين"؛ وفي تقرير حول نقاش في البرلمان اقتبست أقوال أحد النواب: "نحن نريد عودة الإسرائيليين، فقد صنع عشرة منهم أكثر ما قام به آلاف الخبراء المستشارين الأجانب العاملين الآن".[3] يُذكر في هذا الخصوص، أنه في عام 1991،

---

[1] *Zambia Farmer,* 18 August 1971

[2] تقرير السفارة فى لوساكا إلى وزارة الخارجية، 1 ديسمبر 1970، ג"מ, חצ 4034/4.

[3] *Times of Zambia, May 1976*

عندما انتخب تشيلوبا Chiluba رئيسًا لزامبيا، استأنف العلاقات الدبلوماسية على الفور وذكر لي، أثناء تقديمي أوراق اعتمادي، أن أحد عوامل عودة العلاقات هو رغبته في استئناف نشاط الماشاف.

تجدر الإشارة أيضًا إلى نشاط الماشاف في مجال طب العيون. فبالتعاون مع قسم طب العيون في مستشفى "هداسا"، أقام أطباء العيون عيادات في بعض الدول الأفريقية مثل: ليبيريا، وكينيا، وسوازيلاند. كما أقامت "مخيم عيون" في كثير من الدول الأفريقية، عالج فيها الأطباء الإسرائيليون، مئات السكان المحليين الذين عانوا من العمى وأعادوا إليهم بصرهم. كما درس الأطباء الأفارقة في مستشفى "هداسا"، بغرض شغل عيادات العيون في بلادهم بعد مغادرة الخبراء الإسرائيليين. وحتى قطع العلاقات في عام 1973، أرسل حوالي 34 طبيب عيون إلى أفريقيا، مكث كل منهم هناك حوالى عامين في المتوسط. ولقد قدر البروفسور إسحق ميخائيلسون عدد من تم معالجتهم حتى ذلك الوقت في عيادات العيون الإسرائيلية بحوالي المليون شخص، وتم إجراء عمليات جراحية لحوالي 30.000 منهم. كما قام الأطباء الإسرائيليون بعمل حوال 60 بحثًا عن أمراض العيون في أفريقيا.[1]

الدورات التدريبية والخبراء

كان قطاع كبير من نشاط الماشاف في مجال الزراعة التي عمل بها معظم سكان الدول الأفريقية، ومن أجل دفع الدول الأفريقية، كانت هناك حاجة ملحّة إلى تحسين أساليب إنتاج الغذاء الأساسي للسكان. تأثر الكثير من زعماء أفريقيا، الذين زار الكثيرون منهم إسرائيل، بالزراعة المتقدمة فيها وقدرتها على تعمير المناطق القاحلة، أعطت إسرائيل الأولوية لهذا الموضوع. ومن مجالات العمل المهمة الأخرى: الطب، وتنمية المجتمع، والتعليم، وكذلك التعاون، والنقابات المهنية. وعقدت الدورات التدريبية في هذه المجالات في إسرائيل أو في الدول الطالبة لمثل هذه الدورات التدريبية، زاد تدريجيًا عدد الدورات التدريبية التي

[1] The Israel Digest 12 October 1973. استمر هذا النشاط حتى بعد قطع العلاقات.

عقدت خارج إسرائيل (سميت بالدورات المتنقلة) لميزاتها -حيث درس المتدربون في بلادهم، في بيئة يعرفونها، وكانت تكلفتها بالنسبة للدول الأفريقية أقل من تكلفة السفر إلى إسرائيل. قام بالتدريس في هذه الدورات التدريبية اثنان أو ثلاثة تحملت إسرائيل نفقات سفرهم والتجهيزات المساعدة التي أحضروها معهم، وتحملت الدول المضيفة النفقات المحلية. استطاع المدربون تنظيم عدة دورات تدريبية في محافظات مختلفة في نفس الدولة، كما سُمح بزيادة عدد الدارسين. ولقد استقر بعض الخبراء الإسرائيليين في هذه الدول لعامين أو ثلاثة، وبعضهم لعدة أسابيع، وذلك -بشكل عام- من أجل إجراء دراسة أو تقديم المشورة.

زاد عدد الخبراء الإسرائيليين في الستينيات وبداية السبعينيات. التالى بعض المعطيات حول الدارسين والخبراء:

في عام 1958-1959 أول عام لنشاط الماشاف – كان عدد الدارسين القادمين إلى إسرائيل 137 دارسًا 52% منهم من آسيا، و43% من أفريقيا. كما توجه 80 خبيرًا إسرائيليًا إلى أفريقيا (لا يشملون خبراء الجيش الإسرائيلي)، 13 منهم عبر مكتب المساعدات الفنية، بجوار مكتب رئيس الحكومة.[1] وفي نفس العام تركزت معظم النشاطات والمساعدات في بورما (25 خبيرًا) وفي غانا (20 خبيرًا)، أُرسل ثلاثة إلى ليبيريا، واثنان إلى نيجيريا، واثنان إلى إثيوبيا، والبقية إلى أماكن أخرى في آسيا، وأمريكا اللاتينية.

في عام 1963 ارتفع عدد الدارسين في إسرائيل إلى 1,263دارسًا 54% من أفريقيا، و24% من آسيا والشرق الأوسط (تركيا)، و13% من أمريكا اللاتينية. كما عُقدت دورات تدريبية متنقلة في 10 دول، درس فيها 393 دارسًا.

[1] عينور لمديرة قسم الأمم المتحدة، ولمكتب وزير الخارجية، 18 مارس 1959، فى עינור ואבימור, 1990: 123-128.

في السنوات 1958-1971 وصل عدد خبراء الماشاف في العالم إلى 4,341 خبيرًا، عمل منهم 2,763 في أفريقيا. كان عدد الدارسين في إسرائيل 15,258، من بينهم 6,797 أفارقة. وكانت معظم الدورات التدريبية في مجالات الزراعة.[1]

كلما زاد نشاط الماشاف كلما زادت نفقاته، التي مُوِّلت من ميزانية وزارة الخارجية. ففي 1961 وصلت النفقات إلى 2,8 مليون دولار؛ وفي 1963 إلى 5,28 مليون دولار؛ وفي 1971 إلى 6,86 مليون دولار.[2]

جمعية الصداقة الإسرائيلية الأفريقية

شجع الماشاف إقامة جمعيات صداقة بين إسرائيل ودول أفريقية (وفي أمريكا اللاتينية وآسيا)، وكذلك نوادي "السلام"، التي يصل عددها اليوم إلى العشرات، ويساعدها ماديًا. ويقوم أصدقاء ومشجعو إسرائيل وخريجو الدورات التدريبية بإدارة هذه الجمعيات، التي بدأت نشاطاتها في الستينيات، وتستمر في العمل حتى الآن. كما قامت الجمعيات بتنظيم زيارات لإسرائيل، وتُعقد المحاضرات، وتُعرض الأفلام عن إسرائيل في النوادي.

تقوم وزارة الخارجية الإسرائيلية بتمويل جمعية الصداقة الإسرائيلية الأفريقية. وتقوم الجمعية بإجراء اتصالات بالسفارات الأفريقية في إسرائيل، وتنظم لها الجولات في المشروعات التنموية الإسرائيلية. كما تُعقد المحاضرات العامة عن أفريقيا للجمهور. وفي "يوم أفريقيا" الموافق 25 مايو، تقيم الجمعية حفل استقبال يشارك فيه أعضاء السلك الدبلوماسي، ورجال الأعمال الإسرائيليون العاملون في أفريقيا، وكذلك الأكاديميون المتخصصون في الدراسات الأفريقية. ويجرى حفل الاستقبال بالتناوب بواسطة الجمعية والسفارات الأفريقية. كما يقام في إسرائيل حفل في بيت رؤساء إسرائيل، أو الكنيست أو وزارة الخارجية، ويلقى ممثلو الحكومة كلمات ترحيب ويقفون على تطور العلاقات بين إسرائيل وأفريقيا.

---

[1] Amir, 1974: 97, 98

[2] المرجع السابق: 94.

مجلة "السلام"

للحفاظ على الاتصال بالدارسين في الدول النامية، أسست شركة نقل التكنولوجيا "إيجود" مجلة "السلام"، وتصدر المجلة مرتين سنويًا بخمس لغات: الإنجليزية، والفرنسية، والأسبانية، والروسية، والعربية، وتُرسَل إلى كل خريجي دورات ماشاف التدريبية، وتقوم بتغطية أنشطة الماشاف، ورسائل الخريجين إلى هيئة التحرير، وملاحظات وتقديرات، ومازالت هذه المجلة تصدر حتى الآن.

4. التعاون الأمني

طلب زعماء الدول الأفريقية المساعدات من إسرائيل في المجال العسكري والمخابراتي؛ حيث أدى انتصار إسرائيل على العرب في حرب 1948 إلى تقدير كبير لقوتها العسكرية، وأثارت تنظيمات الناحال (الشبيبة الطلائعية المحاربة)، والجادناع (كتائب الشبيبة) إعجاب الكثيرين، وكان من أسباب الاستجابة لهذه الطلبات، أن النشاط العسكري والأمني يسمحان بوجود اتصال دائم وشبه يومي مع قيادات النظام الحاكم في الدولة (الرئيس، ونائب الرئيس، ووزير الدفاع)، وكذلك الفوائد المرتقبة من بيع السلاح والذخيرة والميزات المخابراتية، كما أنه إذا لم تستجب إسرائيل لهذه الطلبات، كان من الممكن الافتراض أن الدول الأفريقية ستتوجه إلى دول أخرى، بما فيها الدول المعادية لإسرائيل مثل: مصر وليبيا، وكانت إنجلترا وفرنسا، وكذلك الصين وبعض دول الكتلة الشرقية قد عملت في أفريقيا في هذا المجال، قامت وزارة الدفاع الإسرائيلية بنشاط في المجال العسكري، بما في ذلك الناحال، كتنظيم ما قبل جيش الدفاع الإسرائيلي، والجادناع، كما كان هناك نشاط أيضًا على المستوى الشرطي، وكان شمعون بيريز، مدير عام وزارة الدفاع في الفترة 1953-1959، من أول المبادرين بتقديم المساعدات الأمنية.

وفي المجال العسكري، كما هو في نشاط الماشاف، كانت بورما أول دولة عملت فيها إسرائيل في التدريب العسكري وبيع السلاح، وكانت إثيوبيا أول دولة في

أفريقيا، كان لها مع إسرائيل تعاون عسكري متنوع، وبعدها غانا. وعملت وحدة العلاقات الخارجية والمساعدات، برئاسة اللواء مردخاي ليمون، في وزارة الدفاع من منتصف الخمسينيات، واتسع عملها في بداية الستينيات عندما رأسها العقيد نحمان قَرْني، ومن بعده العميد إسحق بار أون.[1] ولقد كان الاهتمام بالوحدة في فترة رئيس الأركان العامة إسحق رابين، على وجه الخصوص؛ حيث اهتم بها مساعد وزير الدفاع، تْسفِي تْسور. وفي الدول التي كان فيها نشاط عسكري موسع، عمل وفد الجيش الإسرائيلي في إطار السفارات الإسرائيلية في المكان كما هو في: إثيوبيا، وأوغندا، وزائير، وفيما بعد في الكاميرون. ويرى رؤساء وحدة العلاقات الخارجية أن الاتصالات في المجال الأمني والعسكري "تقرِّب النخبة الحاكمة الأفريقية من إسرائيل؛ حيث يمكن أن تستفيد منها في الأغراض السياسية، ولو تصرفنا بتعقل، في الأغراض الاقتصادية كذلك [...] تستعين الدولة التي تحصل على المساعدة بالخبرة والمعرفة الإسرائيلية دون خوف من سيطرة الإمبريالية الحديثة".[2]

في عام 1966 عمل في أفريقيا حوالي 170 خبيرًا عسكريًا وكذلك مدربين من الناحال، والجادناع، وسلاح المرأة: 29 في إثيوبيا، و29 في أوغندا، و28 في ساحل العاج، و17 في جمهورية أفريقيا الوسطى، و15 في تنزانيا، و10 في دهومي، و10 في زائير، و9 في مالاوي، و7 في تشاد، و5 في سيراليون، و4 في توجو، و3 في ليبيريا ، و2 في مدغشقر، و2 في السنغال و1 في كينيا.[3]

التالي نماذج من النشاط العسكري والأمني في بعض الدول الرئيسية:

أوغندا. انتشر، في الستينيات وبداية السبعينيات، النشاط العسكري الإسرائيلي، الواسع والمتنوع، في أوغندا، ولقد أعطى الرئيس الأوغندي أوبوتي، الأولوية الأولى لتنظيم وتقوية جيشه لمخاوفه من جارته السودان، والكونغو (كينشاسا)، وكذلك لأسباب داخلية -مخاوفه من مملكة بوجاندا التي مالت إلى

[1] جريدة هآرتس، 7 أبريل، و25 ديسمبر 1972.
[2] تقرير نحمان قرني، 6 مايو 1966، ג"מ, חצ 3993/7.
[3] المرجع السابق.

الانفصال عن الدولة. ولقد طلب في زيارته الأولى لإسرائيل عام 1962 المساعدة في تنظيم جيشه. ولقد كانت أسباب الاستجابة لطلبه أن أوغندا تقع جنوبي مصر والسودان، والاثنتان في حالة حرب مع إسرائيل. وفي جنوب السودان كانت تدور حرب أهلية دامية بين الجماعات الإثنية الأفريقية السوداء التي أرادت تقرير المصير (تمسك معظمهم بديانتهم التقليدية والقليل بالمسيحية)، وبين حكومة الخرطوم العربية التي رفعت راية تعريب وأسلمة سكان الجنوب. ولقد كانت إسرائيل مهتمة بإقامة كيان غير عربي في جنوب السودان.[1] علاوة على أن منابع النيل الأبيض، الذي يخرج من بحيرة فيكتوريا ويمر عبر السودان ومصر موجود في أوغندا. وفي فترة الحكم الاستعماري البريطاني، عندما أقيم سد أون (Owen) من أجل التحكم في مياه النيل الأبيض، حرصت مصر على أن يكون لها إشراف على كمية المياه المتدفقة إلى الشمال بما يوافق احتياجاتها. من هنا تعود الأهمية الخاصة لأوغندا بالنسبة لمصر، ومخاوفها من الوجود الإسرائيلي في أوغندا.

قامت إسرائيل بتدريب كل وحدات الجيش الأوغندي تقريبًا -سلاح المشاة، وسلاح المظلات، وسلاح المدرعات، وسلاح الجو، وكذلك ضباط الشرطة. لذلك أُرسل عشرات الضباط الإسرائيليين إلى أوغندا، وعُقدت الدورات التدريبية في إسرائيل للعسكريين الأوغنديين. ومن بين الضباط الذين شاركوا في دورة المظلات في إسرائيل: عيدي أمين، الذي أصبح فيما بعد رئيس أوغندا (رغم أنه شارك في الدورة إلا أنه لم يقفز بالمظلة، لكنه وضع شعار المظلات، الذي ارتداه حتى بعد أن قطع علاقاته مع إسرائيل).

وفي إطار تدريب سلاح المدرعات قدمت إسرائيل لأوغندا ست دبابات من طراز "شيرمان"، وكانت الدبابات الأولى في هذه الدولة. أسست إسرائيل في أوغندا مدرسة للمظلات وجهزتها بالتجهيزات المطلوبة، كما أقامت مركز تدريب لصيانة المركبات والمعدات العسكرية، كما أنشأت ودربت سلاح الجو الأوغندي،

[1] Oded, 1976: 229-261؛ רונן, 1995.

ومنـحـت أوغـنـدا لـهـذا الـغـرض أربع طـائـرات تـدريب خـفـيـفـة مــن طــراز "بـوخـانـا". وفي 1964 أنشـأت إسـرائـيل في أوغـنـدا مـدرسـة لـلـطـيـران، وبـاعـت لأوغـنـدا 12 طـائـرة نـفـاثـة مـن طـراز "بـوجـا" وعــدد مــن الـطــائـرات الـهـجـومـيــة، الــتـي كـانــت نــواة ســلاح الجــو الأوغـنـدي.[1] وقـامـت إسـرائـيل بتـدريب أوائل الـطـيـارين الأوغـنـديين، وتــدرب في إســرائـيـل حتـى عـام 1972 حـوالي 30 طـيـارًا وعـشـرات الـفـنـيين الأوغـنــديين. ولإظـهــار سـيـاســة "الحـيـاد" طـلـب الـرئيس أوبـوتي مــن الاتحــاد الـســوفـيـتي تــدريب الـطـيــارين الأوغـنــديين عـلـى طـائرات "مـيـج" في شـمـال الـبـلاد. وقـد كـانـت الـعـلاقـة بين الـطـيـارين الإسـرائـيـلـين والـروس طـيـبـة بشـكـل عـام.[2]وحـاول الـضـبـاط الـبريطـانـيـون، الـذيـن كـان تـأثـيـرهـم كــبـيرًا عـلــى الجــيـش الأوغـنــدي في ســنـوات الاســتـقـلال الأولى، الـتـضــيـيق عـلــى خـطــوات إسـرائـيل ومـنـعـوا قـبـول الـضـبـاط الأوغـنــديين الــذيـن تــدربـوا في إســرائـيـل في الجــيـش، لـكـن دون جـدوى.[3] وكــان في أوغـنــدا عـشــيـة قـطـع الـعـلاقــات حــوالي 60 عـســكـريًـا إسـرائـيـلـيًـا.

كـان الـنـشـاط الـعـسـكـري مـرتـبـطًـا بـالمشـتـروات الـعـسـكـريـة المتـنـوعـة مـن إســرائـيـل بـعـشـرات الملايين مـن الـدولارات، سُـمـح لجـزء مـنـهـا بـالـنـشــر. بـالإضــافـة إلى الـطــائـرات والمروحـيـات بـاعـت إسـرائـيل إلى أوغـنـدا -لاسـتـخـدام عـيـدى أمين الـشـخـصــي- طــائـرة "جـيـت كـومـودور" بـقـيـمـة 900 ألـف دولار.[4] وبـاعــت شــركــة الـصــنـاعـات الـعــسـكـريـة دبـابـات ومـركـبـات، كـمــا الـتـزمــت شــركــة "كــور تـاعـســيـوت" ببـنــاء ورشــة لـلـجــيـش الأوغـنـدي بـتـكـلـفـة سـبـعـة مـلايين دولار، ولـقـد تـوقـفـت عـمـلـيــة الـبـنــاء بـســبـب قـطــع الـعـلاقـات.

إثيوبيا. كـانـت أهـمـيــة إثـيـوبـيـا بـالـنـســبـة لإســرائـيل اســتـراتـيـجـيـة وسـيـاســيـة، فـإثـيـوبـيـا (الـتـي ضـمـت حـتـى الـتـسـعـيـنـيـات إريـتـريـا)، كـانـت تحـدهـا الـسـودان، وتـقـع عـلـى سـاحـل الـبـحـر الأحـمـر بجـوار مـضـيـق بـاب المـنـدب. وكـان الـتـعــاون الـعـســكـري الإثـيــوبي

---

[1] جريدة "دافار"، 7 يوليو 1975.

[2] حول النشاط الأمني والمدني الواسع لإسرائيل فى أوغندا، انظر: עודד, 2002: 27-47.

[3] رئيس وفد جيش الدفاع الإسرائيلي، زئيف شاحام، لوزارة الدفاع، 28 أغسطس 1963، ג"מ, חצ 3388/17.

[4] أعيدت الطائرة إلى إسرائيل فيما بعد، بعد قطع العلاقات.

الإسرائيلي منذ الخمسينيات، وعمل ممثلو إسرائيل في إثيوبيا بشكل غير رسمي، وفي الستينيات والسبعينيات عمل في إثيوبيا بشكل دائم ما بين 20-40 ضابطًا إسرائيليًا، كمدربين ومستشارين عسكريين في وحدات مختارة في أقاليم مختلفة، وكذلك في سلاح الجو، كما عمل أيضًا المستشارون الإسرائيليون في مدرسة ضباط الشرطة، وأرسلت إسرائيل إلى إثيوبيا مستشارًا لقائد الشرطة، وفي 1964 عُقدت في إسرائيل دورة تدريبية لـ 16 ضابط شرطة كبير.[1] وبناءً على قول ممثل وزارة الدفاع "استعانت إسرائيل أكثر من مرة بإثيوبيا".[2] وفي 1972 عمل في إثيوبيا 27 ضابطاً إسرائيليًا، بما في ذلك مستشارًا للفرقة الثالثة وفي هيئة الأركان العامة.[3] ولمخاوفها من الدول العربية المحيطة بها، لم ترغب إثيوبيا في أن يظهر الإسرايئليون فيها، وفي عام 1973 قررت تقليص الوفود العسكرية إلى 15 شخصًا.[4]

زائير. أهمية زائير بالنسبة لإسرائيل سياسية في الأساس.[5] وفي 1963 استجابت إسرائيل لطلبات من الأمم المتحدة وحكومة الكونغو ودربت في إسرائيل مدربي مظلات، وسرية مظلات من زائير، ولقد شارك في الدورة رئيس هيئة الأركان الزائيرية وقتها، جوزيف موبوتو (MOBUTU)، وفي 1964 أنشأت إسرائيل مدرسة مظلات في زائير، تدرب فيها قادة وجنود وحدات الجيش، ولقد احتفظت إسرائيل في زائير بوفد عسكري دائم مكون من 10-11 ضابطًا.[6] وفي 1972 تركز نشاط الوفد في تدريب وحدة المظلات، القوة الرئيسية التي ضمنت سلامة نظام حكم الرئيس موبوتو، وبذلك تم ربط إسرائيل بنظام الحكم، ولقد ذكر ممثل وزارة الدفاع في المكان أن "قيمة الوفد العسكري تفوق السفارة لأنه الاتصال المباشر مع الرئيس".[7] وفي الستينيات وبداية السبعينيات باعت إسرائيل

---

[1] עינור ואבימור, 1990: 153; Legum 1969-1970: A 68
[2] ممثل وزارة الدفاع فى لجنة الخارجية والأمن فى الكنيست، 3 يوليو 1973، ג"מ, חצ 5310/8.
[3] ممثل وزارة الدفاع فى لجنة الخارجية والأمن فى الكنيست، 18 يوليو 1972، ג"מ חצ 5309/15.
[4] المرجع السابق.
[5] تحول اسم الكونغو إلى زائير فى عام 1971.
[6] עינור ואבימור, 1990: 152.
[7] ممثل وزارة الدفاع فى لجنة الخارجية والأمن فى الكنيست، 18 يوليو 1872، ג"מ, חצ 5309/15.

سلاحًا وذخيرة للكونغو (زائير) بحوالى 38 مليون دولار. وفي 1973 أخبرت حكومة زائير إسرائيل بأنها لن تجدد الاتفاقية العسكرية التي أوشكت على الانتهاء في سبتمبر من نفس العام. وفي 4 أكتوبر كانت زائير من أوائل الدول التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل.

غانا. بدأت المساعدات العسكرية لغانا فور استقلالها عام 1957. وبناء على طلب الرئيس نكروما امتدت المساعدات إلى مجالات متنوعة، بما في ذلك إنشاء مدرسة للطيران ومدرسة للبحرية. عمل في كل منها، في بداية الستينيات، أكثر من عشرة ضباط إسرائيليين.

طنجانيقا. في 1961، ومع حصولها على الاستقلال، توجه نيريري، أول رئيس لطنجانيقا، إلى إسرائيل بطلب أن تقوم إسرائيل بتدريب ضباط الجيش والطيارين. وفي 1963 قامت بدراسة من أجل إنشاء مدرسة للطيران. لكنها لم تنشأ في نهاية الأمر. وفي نفس السنة شارك بعض الطنجانيقيين في دورة تدريبية للضباط أقيمت في إسرائيل، مع ضباط آخرين قدموا من شرق أفريقيا، وشارك وزير داخلية طنجانيقا في مراسم حفل الختام.[1] وفي نفس السنة أنشأت إسرائيل في طنجانيقا مدرسة للمخابرات، وتدرب في إسرائيل رجال المخابرات الطنجانيقيين.

كينيا. في الستينيات توجه من حين إلى آخر ضباط كينيون للتدرب في إسرائيل، بما في ذلك دورة المظلات.

سيراليون. في 1967 أُنشأت في سيراليون أكاديمية عسكرية لضباط المشاة.

توجو. في 1969 عُقدت في توجو دورة للحراسات الشخصية للرئيس.

ليبيريا. عمل في بداية السبعينيات في ليبيريا ضباط إسرائيليون كمستشارين للخدمات الأمنية.

---

[1] قسم آسيا وأفريقيا للبعثات، 6 أغسطس 1963، ג"מ, חצ 3388/17.

جمهورية أفريقيا الوسطى. أقامت إسرائيل في الستينيات وحدة حماية لنظام الرئيس دكو.[1]

تشاد. أنشأت في تشاد وحدة مشابهة لوحدة حماية النظام، على الرغم من تحفظ الفرنسيين. ولقد قال عن ذلك رئيس وحدة العلاقات الخارجية والمساعدات في وزارة الدفاع: "تحاول دول كثيرة المساعدة على المستوى العسكري وإبعادنا".[2]

ختامًا، في بداية عام 1972 وصل عدد الخبراء العسكريين الذين أرسلتهم وزارة الدفاع إلى أفريقيا لحوالي 100، منهم 60 في أوغندا، و26 في إثيوبيا، و10 في الكونغو [زائير].[3]

وفي الستينيات زار إسرائيل، كضيوف على جيش الدفاع الإسرائيلي، وزراء دفاع: ساحل العاج، وفولطا العليا، وليبيريا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجابون، وتشاد. كما زار إسرائيل رؤساء أركان وكبار الضباط من مختلف الدول.[4] وبناء على تقرير وزارة الدفاع، وصل حجم مبيعات الأسلحة لأفريقيا منذ حرب 1967 وحتى 1972 إلى 200 مليون دولار، وكانت أوغندا وزائير أكبر المشترِيات. كما قامت إسرائيل بتدريب رجال مخابرات أوغندا، وطنجانيقا، وزائير، وأقامت علاقات في مجال المخابرات مع دول أخرى من بينها: كينيا، ونيجيريا، والكاميرون. ولقد استمر التعاون المخابراتي مع كينيا ونيجيريا حتى في فترة القطيعة.

مساعدة أجهزة الشرطة

درس في إسرائيل عام 1963 ثمانية من كبار ضباط الشرطة من طنجانيقا، وساعد مستشار إسرائيلي شرطة العاصمة دار السلام. كما تدرب ضباط

[1] السفارة فى بنجى لوزارة الخارجية، 11 فبراير 1966، ג"מ, חצ 3993/17.
[2] تقرير رئيس الوحدة، 6 مايو 1966، المرجع السابق؛ حول إقامة الوحدة الخاصة لحراسة نظام رئيس تشاد، انظر דובק, 2007: 42-43.
[3] شمعون أمير فى لجنة الخارجية والأمن فى الكنيست، 19 يونية 1972، ג"מ, חצ 5309/15.
[4] تقرير وحدة العلاقات الخارجية والمساعدات، التابع لوزارة الدفاع، 31 أغسطس 1962، المرجع السابق.

شرطة من إثيوبيا في إسرائيل في نفس العام، وجرى في أوغندا تدريب لقوة طوارىء شرطية. وفي عام 1965 خدم في أفريقيا 24 ضابط شرطة إسرائيلي.[1]

قامت إسرائيل عام 1971 بدراسة شاملة حول سبل رفع كفاءة الشرطة الأوغندية، ومكثَ ثلاثة ضباط شرطة إسرائيليين في أوغندا أربعة شهور للمساعدة في تنفيذ توصيات الدراسة. وفي المجال المخابراتي كان هناك تعاون وطيد بين إسرائيل وبين المخابرات الأوغندية.

المساعدات العسكرية - الميزات والعيوب

أثارت المساعدات العسكرية الإسرائيلية للدول الأفريقية جدلًا في الدوائر الرسمية ووسائل الإعلام الإسرائيلية، خاصة بعد الفشل في أوغندا، حيث كان النشاط العسكري فيها هو الأكبر. أكد الداعون إلى ضرورة تقديم المساعدات العسكرية على العلاقات الوطيدة للوفود العسكرية مع النظام الحاكم، ومساهمة ذلك في تحسين العلاقات السياسية الإسرائيلية، خاصة على مستوى العلاقات الثنائية، وفوائد ذلك في المجال المخابراتي، وفي مبيعات السلاح. وفي 1963 أكد مدير قسم أفريقيا في وزارة الخارجية على أهمية المساعدات الشرطية التي تقدم لإثيوبيا، وطنجانيقا، وأشار إلى أن هذه المساعدات "تؤمن لنا القرب من مراكز أمنية على أعلى مستوى".[2] ولقد ذكر سفير إسرائيل في أفريقيا الوسطى عام 1966 أن "النشاط الأمني قد أثبت نفسه في كل الدول التي عملنا بها، وقوَّي من مكانتنا، وساعد على تدفق المعلومات عن التحولات التي تشهدها القارة، وساهم بشكل غير قليل في صد ومنع النشاطات المعادية لنا"[3] وفي عام 1970 أعرب مدير قسم أفريقيا عن قلقه من التآكل الذي حدث في علاقات إسرائيل بأفريقيا، ليس فقط في الأمم المتحدة بل في كل المؤتمرات الدولية والأفريقية، "لكن ليس في العلاقات الثنائية الاقتصادية وخاصة ليس في

---

[1] تقرير زيارة لواء فى شرطة إسرائيل، 12 ديسمبر 1963، ג"מ, חצ 3388/17.
[2] لتفصيل النشاط العسكري والمخابراتي، انظر עודד, 2002: 44-47.
[3] مدير قسم أفريقيا لوزارة الخارجية، 6 أكتوبر 1963، ג"מ, חצ 3388/17.

التعاون الأمني القائم [...] الذي يدل على ثقتهم بنا".[1] وفي عام 1971، مع تفاقم تدهور مكانة إسرائيل في أفريقيا، اقترح قسم أفريقيا "زيادة المساعدات العسكرية والمؤسسية لأكبر قدر من الدول لأن الأمر يسمح بالتقرب من زعماء الدول ووزرائها بدون وسيط"[2]

ذكر المؤيدون للمساعدات العسكرية أنها أدت إلى شراء معدات وأسلحة من إسرائيل بملايين الدولارات. وعندما تقرر أن يزور وزير الخارجية بعض الدول الأفريقية عام 1971، ناشد سفير إسرائيل في زائير أن يقوم الوزير بزيارة الدولة التي يعمل بها وخاصة القسم الذي يقوم الضباط الإسرائيليون بتشغيله.[3] ولقد اتضح من استطلاع الرأي الذي أُرسل إلى كل المبعوثين الإسرائيليين في أفريقيا وإلى كل المهتمين بالشأن الأفريقي في وزارة الخارجية، بعد مؤتمر الوحدة الأفريقية عام 1973، أن الأغلبية تؤيد التعامل العسكري مع أفريقيا. ولقد أجاب إيهود أبرئيل، "أنه من الناحية المبدأية لا يجب رفض تقديم المساعدات العسكرية، فهي أمر مستحب عندما تُقدم بشكل صحيح يجلب علينا الخير". ردٌ مشابه كان لنائب مدير عام وزارة الخارجية، موشِه بيتان، وكذلك أوري لوربني، الذي كان سفيرًا في أوغندا وإثيوبيا. ولقد أضاف بعض من تم سؤالهم، أنه يجب تفضيل تقديم الإرشاد والتدريب العسكري والمخابراتي في إسرائيل عن تقديمه في الدول التي تقدم إليها المساعدات.[4]

أما رافضو تقديم المساعدات العسكرية فقد تحدثوا عن الشكل العسكري لإسرائيل، وعدم استقرار الأنظمة الحاكمة واستبدادها في كثير من الدول الأفريقية، ومخاوف بعض الدول من جاراتها التي تحصل على المساعدات العسكرية الإسرائيلية، وكذلك حقيقة أن المساعدات العسكرية لم تحسِّن دائمًا من مكانة إسرائيل. وفي جلسة لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، التي

[1] السفير لوزارة الخارجية، 11 فبراير، 1966، ג"מ, חצ 3993/17.
[2] مدير قسم أفريقيا لقسم المؤسسات الدولية فى وزارة الخارجية، 31 ديسمبر 1970، ג"מ, חצ 4634/4.
[3] قسم أفريقيا لمدير الماشاف، 25 مارس 1971، ג"מ, חצ 4559/11.
[4] السفير لوزارة الخارجية، 17 مايو 1971، ג"מ, חצ 4634/5

عُقدت بعد طرد الإسرائيليين من أوغندا، حذر بعض الحاضرين من "الحساسية والمخاطر الكامنة في تقديم المساعدات العسكرية" وطالبوا بالتركيز على المساعدات المدنية، وكان أبرز ادعاء هو أن إسرائيل قد عملت في أوغندا "سريعًا وعميقًا بدرجة مبالغ فيها"، في مجال المساعدات العسكرية.[1] ونُشرت في الصحافة مقالات نقدية لاذعة حول تقديم المساعدات العسكرية، وتم التأكيد كذلك على أن المساعدات العسكرية خطرة بسبب عدم الاستقرار في الأنظمة الحاكمة.[2] واتضح أن المساعدات العسكرية الكبيرة التي قُدمت لأوغندا قد زادت من النشاط العربي ضد إسرائيل، خاصة ليبيا، والسودان، ومصر، التي زادت مخاوفها في ظل الشائعات المنتشرة بأن إسرائيل تبنى مطارًا في شمال أوغندا لتهاجمها منه في حالة اندلاع الحرب، كما أن إغراءات القذافي لعيدى أمين، ماديًا، وأمنيًا، واقتصاديًا كانت أكبر من أن تقوم إسرائيل بتقديمها، وكانت من العوامل التي أدت إلى إبعاد الإسرائيليين عن أوغندا.

كانت هناك تطلعات في قسم آسيا بأن تقوم المساعدات العسكرية بتغيير المواقف المعادي لإسرائيل، وكانت بوروندي أبرز مثال على ذلك؛ حيث أظهرت هذه الدولة عداءًا لإسرائيل في الأمم المتحدة وفي منظمة الوحدة الأفريقية، وأيد مندوبوها بشكل مستمر كل مشروع قرار عربي متشدد. وفي الفترة بين 1969-1970 كانت هناك طلبات من قبَل بوروندي بتقديم المساعدت الأمنية الإسرائيلية لها، ولقد توقعوا في قسم أفريقيا، أنه لو استجابت إسرائيل لمطالب تدريب المظليين، وتزويدها بالمعدات العسكرية، فإن موقفها التقليدي المعادي لإسرائيل سيتغير. غير أن سفير إسرائيل في أوغندا، أهرون عوفري، الذي كان أيضًا سفيرًا غير مقيم في بوروندي، أعرب عن معارضته تقديم هذه المساعدات مشيرًا إلى عدم استقرار نظام الحكم وفساده، والعداء العميق لإسرائيل وعلاقاته الوطيدة مع الرئيس الليبي معمر القذافي. كما زعم عوفري "أن صورة الدولة التي تزيد من

[1] تلخيص الأسئلة، أريه عوديد لمدير عام وزارة الخارجية، 20 يونية 1973، ג"מ, חצ 5316/7.
[2] نقاش فى اللجنة، فى 16 يونية 1972؛ مذكرة نائب مدير وزارة الخارجية، شمعون أمير، 26 يونية 1972، ג"מ, חצ 5309/14.

العسـكرية في بعـض أجـزاء العـالم ليسـت مسـتحبة لنـا نهائيًـا".[1] وبالفعـل واصلت بوروندي سياسـتها المساندة للعرب على الرغم مـن اسـتجابة إسـرائيل الجزئية لطلب المساعدات الأمنية، التي تمثلت في تقديم الأسـلحة الخفيفـة. كمـا كانت بوروندي من أوائل الدول التي قطعت علاقاتها الدبلوماسـية مـع إسـرائيل عام 1973. استفادت إسرائيل من هذا الأمر عند عودتها إلى أفريقيـا مـرة أخـرى، وقلّصت جدًا من التعاون العسكري والأمني، الذي كان صفقة خاسرة. ويُضـاف أنه في الدول التي كان فيها تعاون أمني موسع، وكان بها وفـود أمنيـة دائمـة، لم ينظروا دائمًا نفس نظرة ممثلي وزارة الخارجية للتطورات في المكان.

5. الناحـال (الشـبيبة الطلائعيـة المحاربـة)، والجادنـاع (كتائـب الشبيبة)

الناحال والجادناع هما عبارة عن نشاط المساعدات الأساسـية الإسـرائيلية في بعض الدول الأفريقية. وفي السـتينيات كـان لإسـرائيل والأفارقـة آمـال كـبيرة في الناحال والجادناع، وفي إسهامها في التنمية. وفي رسالته لوزير الخارجية عام 1962 ذكر رئيس وحدة العلاقات الخارجية والمساعدات في وزارة الدفاع، أن فكـرة الناحـال "تتزايد وتأسر القلـوب [...] لأن ذلـك الإطـار الوحيـد الـذي يسـمح لهـذه الـدول بأفضل استغلال للطاقة الكبيرة الكامنة للشباب لتحقيق أهداف لهـا أهميـة قوميـة أوليـة".[2] أُنشـئ الناحـال والجادنـاع في عشـرين دولـة، وسـاهم كـل مـن الماشاف ووزارة الدفاع في ميزانية الإنشاء. وفي عام 1972 كانـت ميزانيـة الإنشـاء تقدر بـ 8 ملايين جنيه[3]، شاركت فيها وزارة الخارجية بـــ 5,3 مليـون جنيـه، ووزارة الدفاع بـ 2,7 مليون.[4] ويوضح الجدول التالي التفاصيل:

---

[1] إلياهو سلفطر، جريدة "هآرتس"، 14 مارس 1972. مقال هيئة التحرير في "هآرتس" بعنوان "מהלומה באוגנדה" "لطمة في أوغندا"، 26 مارس 1972؛ يهشواع تدمور، دافار، 15 أبريل 1972.

[2] הררי, 1974: 37.

[3] العملة الإسرائيلية في الفترة من 1948-1980.

[4] العقيد نـحمان قرني لجولدا مائير، 31 أغسطس 1962، ג"מ, חצ 4315/19.

جدول 1: نشاط الناحال والجادناع في الدول الأفريقية في الفترة 1960-1973

الناحال والجادناع	الناحال	الجادناع
غانا	جمهورية أفريقيا الوسطى	النيجر (الجادناع على وجه الخصوص)*
دهومي (بنين)	مدغشقر	(الجادناع على وجه الخصوص)
فولطا العليا (بوركينا فاسو)	مالاوي	ليبيريا (نشاط محدود)
زائير	كينيا	سوازيلاند
ساحل العاج	جامبيا	أوغندا
توجو		غينيا (توقف النشاط في 1967)
تنزانيا (توقف النشاط عام 1967)		تشاد (الجادناع على وجه الخصوص)
الكاميرون		مالي (تأهيل المدرسين بالتعاون مع "أورط")
رواندا		السنغال (الجادناع على وجه الخصوص)

* (الجادناع على وجه الخصوص)، أي أنه كان هناك نشاط محدود للناحال

أرسلت بعض الـدول إلى إسـرائيل دارسـين لحضـور الـدورات التدريبيـة لمـدربي الناحال والجادناع

الناحال

كان إنشاء الناحال نشاطًا إسرائيليًا فريدًا لم يكن له منافس؛ حيث جمع بين التدريب العسكري والإرشاد الزراعي والفني. ولقد تم توفيق بناء الناحال وأهدافـه مع احتياجات ومطالب كل دولة. كان الهدف بشـكل عـام هـو منـح الشـباب، الذي لم تكن لديه إمكانية الحصول على الثقافة في المدارس، المهن كي يستطيع من خلالها مساعدة السكان القرويين: الزراعـة الحديثـة، ورصـف الطـرق، وبنـاء الجسور البسيطة، وبناء الفصول الدراسية وغيرها. وحصل الدارسـون في بعـض الدول على تدريب أولي قبل الخدمة العسكرية.

وفي غانا، ومالاوي، وزائير، وكينيا، تضمن نشاط الناحال أيضًا تدريبات نظاميـة للمشاركة في استعراضات. وفي بعض الأماكن، مثـل: سـاحل العـاج، وكينيـا، تم التركيز على إنشاء المزارع والمسـتوطنات الزراعيـة. وفي كينيـا حصـل الدارسـون على تدريب في قطاعات الزراعة المختلفة وفي المهن الفنية. وبعد ساعات العمـل كانوا يرتدون الملابـس العسـكرية، ويحملـون الرتـب العسـكرية، ويـؤدون التحيـة العسكرية لقاداتهم. ولقد سُميت الحركة بمسميات مختلفة؛ في كينيا: "الخدمة القوميـة للشـباب" (NYS = National Youth Service)، وفي غانـا: "شـباب طلائع غانا" (Ghana Young Pioneers)، وفي أماكن أخرى: "الخدمـة القوميـة، أو "الخدمة المدنية".

كـان أكـبر نشـاط للناحـال والجادنـاع في سـاحل العـاج؛ حيـث بُـذلت هنـاك مجهـودات كـبيرة في إرسـال الأيـدي العاملـة الإسـرائيلية المتخصصـة. ولقـد خصصت حكومة ساحل العاج، برئاسة الرئيس هوفوييـه بوانييـه الـذي اهـتم شخصيًا بتطور الحركة، مبالغ كـبيرة مـن أجـل مسـاعدتها. وفي 1961، وُقِّعـت، أثناء زيارة وزير دفـاع سـاحل العـاج لإسـرائيل، اتفاقيـة تسـاعد إسـرائيل -بنـاء

عليها- على إقامة تنظيمات مشابهة للناحال والجادناع. وبعد التوقيع على الاتفاقية توجه طاقم موجه من 15 ضابطًا في الجيش الإسرائيلي وخبراء زراعيين، إلى ساحل العاج. وفي 6 مايو افتُتحت رسميًا مدرسة لضباط-مدربين، في بواكي (Bouaké)، وأُنشأت مزرعتان لمن أنهى الخدمة العسكرية. بعدها أقيمت ثلاث مزارع أخرى، درس فيها مئات المدربون وآلاف الدارسين.[1]

وفي ساحل العاج أُنشأ أيضًا في 1964 مشروع فريد من نوعه، خدمة وطنية للفتيات، عملت فيه وحدة العلاقات الخارجية والمساعدات الخارجية التابعة لوزارة الدفاع. ورأس هذه الخدمة العقيد دينا فارط، التي كانت قبل ذلك ضابط رئيس في سلاح السيدات. وكان الغرض منها العمل على تقدم النساء من خلال تأهيلهن في العمل الاجتماعي، ورعاية الأطفال، والاقتصاد المنزلي، والصحة، والأعمال اليدوية. واختيرت 320 فتاة من خريجات المدارس الأساسية في أول دورة عقدت في بواكي، وتم تأهيلهن كمدربات.[2]

كانت نتائج الخدمة الوطنية في ساحل العاج تلبي التوقعات منها بشكل جزئي فقط. وكان الجانب الإيجابي، أن المشروع كان بمثابة عامل رئيس في تحديث الزراعة في القرى، ودفع قطاعات الزراعة المختلفة مثل الخضروات، وكذلك تحسين مكانة المرأة. غير أن تجربة الاستيطان القروي عبر تأهيل الشباب العاطل والجنود المسرحين، لم تنجح. فالدارسون لم يُستوعبوا فيما بعد في الاستيطان وفي الزراعة وهرعوا إلى المدن، وتم استيعاب بعضهم في الوظائف الحكومية. وفي السبعينيات، قُلصت الميزانية وخَبَت خدمة الحركة الوطنية، بسبب المشكلات المالية والاجتماعية.[3]

وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، تأسست، في فترة حكم أول رئيس لها "ديفيد داكو"، حركة طلائعية قام على تدريبها 15 ضابطًا إسرائيليا. وهنا يوجد

[1] تقرير الماشاف، 31 أكتوبر 1965، ملفات رئيس الحكومة، ג"מ, חצ 6382/16.
[2] تقرير الماشاف، 31 أكتوبر 1965، المرجع السابق.
[3] עינור ואבימור, 1990: 152, 171-173.

مزيج ناجح بين التدريب ما قبل العسكري والتدريب الزراعي، بما يوافق أهداف الناحال.

حتى مالي، التي معظم سكانها مسلمون وكانت العلاقات معها باردة، وتقريبًا لم يكن هناك أي نشاط للماشاف بها، أرسلت هي أيضًا أحد ضباطها إلى إسرائيل للدراسة في الناحال. ومع عودته إلى بلاده أسس حركة عملت على تقدم الزراعة في القرى، على غرار الناحال، حتى أنه طلب من إسرائيل طاقيات ورُتَب مشابهة لزى الناحال.[1] وفي أماكن أخرى أسست فيها تنظيمات الناحال تحققت أهدافها بشكل جزئي.

يمكن القول أنه من ناحية العلاقات السياسية مع ساحل العاج، ودهومي، وزائير، وفي فترات قطع العلاقات مع كينيا، كان الناحال عاملًا مساعدًا لإسرائيل، غير أنه في دول مثل غانا، ومالاوي، وكينيا أصبحت "الخدمة الوطنية" في يد النظام الحاكم والحزب الحاكم آداة لفرض النظام، عملت ضد المعارضة وضد خصوم الحكومة. ولقد أدت هذه الظواهر إلى انتقاد إسرائيل من قبل دوائر المعارضة، ومن قبَل مؤسسات المساعدات الدولية. ولقد ذكر نائب مدير قسم الأمم المتحدة في وزارة الخارجية، أن ممثل الأمم المتحدة قد اشتكى له من أنه كان لديه انطباع عند زيارته لأفريقيا أن الناحال هو "هيئة عسكرية في الشكل والمضمون"، لذلك فإن الأمم المتحدة ترفض طلبات مساعدة هذا التنظيم من قبَل الدول التي يعمل فيها. وأضاف أن صورة إسرائيل تُرسم لدى الكثيرين بأنها "تُصدِّر العسكرية" في الدول الأفريقية.[2]

أعرب إيهود أبريئيل، الذي بادر في فترة عمله في غانا في نهاية الستينيات بإنشاء الناحال والجادناع، فيما بعد عن خيبة أمله من المشروع، بذكره أن مشروعات الاستيطان والخدمة الوطنية أصبحت في معظم الحالات "مصدر

---

[1] نجمان قرنى لوزيرة الخارجية، 31 أغسطس 1962، ג"מ חצ 4315/19.
[2] نائب مدير عام قسم المساعدات لمدير الماشاف، 23 أكتوبر 1966، ג"מ، חצ 5449/10 . سمعت، أثناء فترة خدمتي فى مالاوي عام 1976، من ممثل الأمم المتحدة وصديق انتقادا لشباب الناحال المحليين وحول "تصرفاتهم الماجنة" تجاه من يُعتبرون خصوم النظام الحاكم.

إزعاج كبير سيؤدي في نهاية الأمر إلى الغضب منًّا وأنه سيقدم "برامجًا[1] لخروج إسرائيل من الأماكن التي لم يُثبت فيها هذا المشروع ذاته". وبالفعل بعد الانهيار في أوغندا وتدهور مكانة إسرائيل في أفريقيا، جرى تشاورٌ في أبريل 1972 عند مساعد وزير الدفاع وتقرر نقل كل مهام وحدة العلاقات الخارجية والمساعدات في قضايا الناحال والجادناع إلى وزارة الخارجية. كما تقرر أن يقوم الماشاف برعاية القضايا غير العسكرية الخالصة. كما تم الاتفاق على أن تتحمل وزارة الخارجية المسؤولية الكاملة لأعمال المساعدات في الخارج، وأن يكون السفير هو أكبر تمثيل لكل فروع الدولة العاملة في البلد التي يعمل بها.[2]

الجادناع

كان الغرض من الجادناع في أفريقيا التخفيف من مشكلة الشباب العاطل الذي ينتقل إلى المدن، وكذلك إقامة نشاط اجتماعي تعليمي في المدارس. ولقد تم تدريب مدربي الجادناع المحليين في دورات تدريبية عُقدت في إسرائيل، في مجالات الرياضة، والتربية البدنية، وتعليم المدنية الجيدة، والاهتمام بالشباب المهمل، وتحسين اللغة الفرنسية، وإنشاء نوادي الشباب في المدن والقرى. وفي ساحل العاج حصل الشباب العامل، في إطار الجادناع، على دروس مسائية. وفي تشاد أقيمت في الستينيات حركة شباب من آلاف الدارسين عمل فيها 10 مدربين إسرائيليين. لكن كما يقول من كان سفيرًا لإسرائيل في تشاد في الفترة 1963-1965، "إن الحركة لم تقم بتوطين دارس واحد ولم تحاول ولم تتمرس في الدفاع الحقيقي عن النظام الحاكم".[3]

استخدم قادة الشرطة والحزب الحاكم دارسي الجادناع، في بعض الأحوال، لأغراض سياسية، من أجل الحفاظ على النظام واستعراض القوة. لم تميز

---

[1] إيهود أبريئيل لمساعد وزير الدفاع، 28 مارس 1972، ג"מ, חצ 5309/13. عن بداية حركة الناحال فى غانا انظر شامير، 350-352.

[2] تقرير لجنة التشاور، 13 أبريل 1972، المرجع السابق؛ مذكرة مدير عام وزارة الخارجية، 8 يونية 1972، ג"מ, חצ 5309/14.

[3] דובק, 2007: 34-32.

الهيئات الدولية التي اشتكت من الناحال، دائمًا، بين الناحال وبين الجادناع وانتقدت الاثنين. وفي عام 1972 تم نقل الاهتمام بنشاط الجادناع، على غرار الناحال، من وزارة الدفاع إلى وزارة الخارجية.

6. خلاصة النشاط الأمني

بعد الانهيار في أوغندا، أجرت لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، في يوليو 1972، نقاشًا حول نشاط وزارة الدفاع في أفريقيا. ويلخّص عرض ممثل وزارة الدفاع في النقاش نشاط الوزارة في أفريقيا، حتى قطع العلاقات الدبلوماسية. وذكر فيه أنه من بين 21 دولة في العالم تعمل فيها الوزارة في ذلك الوقت، فإن 15 منها في أفريقيا، ومن بينها دولتين –إثيوبيا وزائير- كانت فيهما وفود عسكرية عملت في النشاط العسكري الخالص (بعد أن ترك أوغندا 60 ضابطًا عسكريًا). عمل في إثيوبيا أكبر وفد عسكري، مكوَّن (في نفس العام) من 26 ضابطًا بما فيهم مستشارين في إحدى الفرق العسكرية وفي هيئة الأركان العامة. غير أن هذا النشاط لم ينتج عنه مبيعات أسلحة بمبالغ كبيرة. فمنذ حرب 1967 اشترت إثيوبيا من إسرائيل أسلحة بحوالى 1.6 مليون دولار. وورد في العرض "أن الإثيوبيين يخشون من ردود فعل العرب، ولا يرغبون في أن تظهر إسرائيل وتنتشر بشكل كبير. وترغب وزارة الدفاع من جانبها في تقليص عدد الضباط في الوفد، ولو وصلنا إلى 18 شخصًا ولن نتضرر لو قمنا بذلك بالتوافق".

وفي زائير وصل عدد الوفد العسكري عام 1972 إلى 10-11 ضابطًا، قاموا بتدريب المظليين -القوة المساندة للرئيس موبوتو- "لذلك يتم ربط إسرائيل بالنظام الحاكم".

أما فيما يخص المساعدات على غرار الناحال والجادناع، فإن وزارة الدفاع قد اهتمت بذلك في عام 1972، في 18 دولة في العالم، من بينها 15 في أفريقيا و3 في أمريكا اللاتينية. ولقد عمل في كل من هذه الدول في أفريقيا ما بين 2-3 ضابطًا.

وعلى حد قول ممثل وزارة الدفاع، فإن عمل المدربين كان مرضيًا للمحليين، الذين يطالبون بتوسيع النشاط، غير أن وزارة الدفاع غير مهتمة بذلك.

تختلف نظرة المحليين لحركات الناحال والجادناع من بلد لآخر ففي ليبيريا، على سبيل المثال، "يرغبون في أن تخطو الحركة الشبابية في الشوارع وليس أكثر، ولا تساهم في فعل شيء" وهو الأمر نفسه في تشاد، وتوجو، والنيجر، حيث الغرض منها هناك هو الاستعداد للاستعراضات. وفي بقية الدول تقوم "تقريبًا" بعمل طيب ومن الضروري استمرارها، "لأن ذلك يساعد النظام السياسي".

كان عرض ممثل وزارة الدفاع حول ساحل العاج شيقًا بشكل خاص، حيث كان عمل الناحال والجادناع هناك أكثر اتساعًا.

لم نحقق انجازات كبيرة [...] لكن النظام الحاكم يعتقد أن ذلك عملًا مهمًا، من هذا المنطلق فإن لهذا العمل أهمية سياسية من الدرجة الأولى. إن توجهنا هو الخروج، لكن ذلك صعب لأننا لا نرغب في المساس بما حققناه. يمكن الخروج لكن بالتوافق معهم. لقد عملنا 12 سنة في ساحل العاج [...] ونقوم بتأهيل المزارعين لكنهم يتجهون إلى المدن ويعملون موظفين. لست متأكداً إننا لن نتورط في ساحل العاج. لو توصلوا لاستنتاج أنه بعد 12عاما قمنا فيها بتدريب المزارعين، أصبح لديهم موظفون. لا يجب المغادرة لكن هناك مجال لإعادة التفكير ومناقشة مسألة إن كانت وزارة الدفاع ستتحمل هذا العبء.[1] وبالفعل تم نقل الاهتمام بالناحال والجادناع إلى الماشاف

د. التجارة والاقتصاد

أحد أهداف إسرائيل في أفريقيا، في نهاية الخمسينيات، والستينيات، هو دفع النشاط التجاري والاقتصادي مع دول القارة، ذلك في ضوء قرب إسرائيل الجغرافي منها (خاصة مع الدول الواقعة شرق أفريقيا). وكان الاتجاه استيراد المواد الخام منها مثل: الأخشاب والمعادن المهمة، وكذلك البن، والكاكاو، والشاي، وكان هناك

---

[1] ممثل وزارة الدفاع فى لجنة الخارجية والأمن فى الكنيست، 18 يوليو 1972، ג"מ, חצ 5309/15.

هدف آخر هو بيع المنتجات الصناعية الإسرائيلية لهذه البلدان، فمن الممكن أن تصبح أفريقيا مجالًا واسعًا لنشاط الشركات الإسرائيلية الاقتصادية في كثير من المجالات. ومن ناحية الأفارقة كان لديهم رغبة في التعاون الاقتصادي مع إسرائيل، التي كانت بالنسبة لهم دولة صغيرة ومتقدمة نجحت في فترة قصيرة في حل مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية المشابهة في جزء منها لمشكلاتهم. زار الزعماء الأفارقة إسرائيل وكان لديهم انطباع جيد من انجازاتها الاقتصادية، وأملوا في القدرة على التغلب على مشكلاتهم مثلها، والاستفادة من تجربتها، وكانت هذه التطلعات مبالغ فيها بشكل كبير.

1. النشاط التجاري

الميزات التي كانت لدى إسرائيل -العلاقات السياسية الطيبة بينها وبين دول القارة، والمساعدات الفنية التي قدمتها لدول أفريقيا، ونشاط شركات المقاولات الإسرائيلية- لم يتم استغلالها كما ينبغي في الستينيات. وبعض السلع التي كان من الممكن شرائها مباشرة من أفريقيا تم شراؤها من أسواق أوروبا. وكان حجم التبادل التجاري مع أفريقيًا قليلًا جدًا مقارنة بحجم التبادل التجاري بين إسرائيل والعالم.[1] كما كانت الصادرات قليلة جدًا، نظرًا لامتناع إسرائيل بشكل عام عن تقديم القروض الحكومية بشروط ميسرة من أجل شراء السلع منها. ولقد أوضح رئيس الحكومة ليفي أشكول في خطابه أمام مؤتمر رابطة الصداقة الأفريقية الإسرائيلية، عند تطرقه إلى طلبات القروض الكثيرة، "إن إسرائيل قادرة على المساهمة في تنمية أفريقيا بالمعرفة التي تمتلكها وبتجربتها، لكنها غير قادرة على الاستجابة لطلبات تقديم القروض أو المنح المالية".[2] لقد قُدمت القروض من أجل تشجيع التجارة والنشاط الإقتصادي في حالات قليلة لدول كانت مهمة بالنسبة لإسرائيل ويبدو اقتصادها مستقرًا؛ حيث قدمت قرضًا لكينيا بقيمة 2.5 مليون دولار بشروط ميسرة؛ وفي السنوات

[1] APLAN, 1976، انظر أيضًا عن نشاط الشركات الاقتصادية فى أفريقيا بشكل عام؛ عرض القسم الاقتصادي لوزارة الخارجية، 19 سبتمبر 1971، ג"מ, חצ 4634/9.
[2] The Jerusalem Pos ,1 August 1966

1963-1965 قدمت ثلاثة قروض بإجمالي 3.5 مليون دولار، وكان جزء من المبلغ مخصص لبناء فندق "كالامينجرو" بدار السلام، الذي تقوم ببنائه شركات إسرائيلية.[1] كما قدمت قروضًا لتشاد، وغانا، ومدغشقر، وساحل العاج. ولقد قُدِّرت كل القروض الحكومية حتى نهاية عام 1972 بحوالي 30 مليون دولار، تم تسديد معظمها في وقتها.[2]

التالي بيانات حول حجم التبادل التجاري بين إسرائيل وأفريقيا، بما في ذلك جنوب أفريقيا في فترة الستينيات وبداية السبعينيات، مقارنة بتجارة إسرائيل مع العالم (بملايين الدولارات).

جدول 2: حجم التبادل التجاري بين إسرائيل وأفريقيا في الفترة 1967-1973

مقارنة بتجارة إسرائيل مع العالم (بملايين الدولارات)

السنة	الصادرات العامة لإسرائيل	الصادرات لأفريقيا	الواردات العامة لإسرائيل	الواردات من أفريقيا
1967	555	24.3	715	27.0
1969	729	34.2	1.331	31.3
1972	1.149	45.1	1.983	31.9
1973	1.281	42.7	2.943	57.1

المصدر: Alpan ،106 :1976

[1] جريدة معاريف، 22 أبريل 1966.

[2] وزارة الخارجية، كتيب عن العلاقات الأفريقية الإسرائيلية، يناير 1973، ג"מ, חצ 8430/1؛ القسم الاقتصادي لمدير عام وزارة الخارجية، 7 يناير 1973، ג"מ, חצ 5310/3.

يتضح من المعطيات السابقة حجم التجارة الضعيف مع أفريقيا، مقارنة بزيادة التجارة الإسرائيلية مع العالم. كما أن تجارة الدول الأفريقية مع إسرائيل كانت صغيرة، مقارنة بالتجارة العامة. ولقد اشترت إثيوبيا من إسرائيل بـ 2.5% فقط من إجمالي وارداتها، وباعت لها بـ 1.5% من صادراتها، وكانت تجارة غالبية دول أفريقيا مع إسرائيل ضعيفة جدًا مقارنة بتجارتها مع العالم.

في الستينيات، استوردت إسرائيل من أفريقيا الألوان الزيتية، ومنتجات اللحوم من إثيوبيا؛ والبُن من كينيا، وأوغندا، وتنزانيا وساحل العاج؛ والكاكاو من غانا، ونيجيريا؛ والفول السوداني من مالاوي. واستوردت إسرائيل من أفريقيا، من أجل صناعاتها، الألماس الخام من ليبيريا، وسيراليون، وجنوب أفريقيا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وزائير؛ والأخشاب من الجابون، والكونغو وساحل العاج؛ وكربونات الصوديوم (مادة تستخدم في صناعة الزجاج) من كينيا؛ والجلود من إثيوبيا؛ واليورانيوم من الجابون. كما صدرت إسرائيل إلى أفريقيا المعدات الزراعية، والكيماويات، والمنتجات الصناعية، ومواد البناء.[1]

كان من بين الشركات التي عملت في التجارة مع أفريقيا شركتي "أميران" و"ألدا"، وهي شركة فرعية من شركة "كور-سحر" التابعة للهستدروت، التي كان لديها مخزون كبير من البضائع الإسرائيلية في فروعها في بعض دول غرب أفريقيا، وشرقها. كما شاركت شركة "ألدا" في إنشاء عدد من المصانع متوسطة الحجم، وشاركت في التنمية الزراعية. ولقد استعان النشاط التجاري بالنشاط الماشافي إلى حد ما. ولقد أدت المساعدات الزراعية إلى تصدير رشاشات المياه، والمبيدات والأسمدة، وكذلك الحبوب من شركة الغلال. كما قامت شركة "ألدا" بتسويق مئات الجرارات الزراعية الرومانية في أفريقيا -تم استيعاب بعضها في المزارع التي عمل فيها خبراء الماشاف- كما أقامت مراكز لصيانتها.[2]

2. النشاط الاقتصادي

[1] وزارة الخارجية، كتيب عن العلاقات الإسرائيلية الأفريقية، يناير 1973، صفحة 107، ג"מ, חצ 8430/1.
[2] يوفال إليتسور، معاريف، 10 نوفمبر 1971.

على عكس المعدل البطيء في النمو التجاري بين إسرائيل وأفريقيا، فإن الشركات الاقتصادية، وشركات المقاولات، العامة والخاصة، قد عملت بنشاط كبير في أفريقيا منذ نهاية الخمسينيات. ففي غانا عملت شركات إسرائيلية بتشجيع من الحكومة الإسرائيلية، ومنها شركة "تسيم"، وشركة "سوليل بونيه -وشركة الأعمال الخارجية، وشركة "تاهل" (شركة تطوير منابع المياه). ولقد أنشأت شركة "تسيم" عام 1957، بالاشتراك مع حكومة غانا، الشركة الملاحية "النجم الأسود"، كما أنشأت شركة "سوليل بونيه" شركة البناء الوطنية الغانية بالاشتراك مع الحكومة المحلية. ولقد انتشرت الشركات الإسرائيلية في دول أخرى في غرب أفريقيا، تدريجيًا. ولقد عملت شركة "سوليل بونيه" في سيراليون، وعملت سويًا مع شركة "ورد" (شركة لتطوير منابع المياه)، في نيجيريا. كما تم إنشاء شركة "ديزنجوف غرب أفريقيا" (شركة متفرعة من الشركة الأم كور-سحر). وانتشر النشاط الاقتصادي للشركات الاسرائيلية شرق دولة إثيوبيا ليمتد إلى تنزانيا، وأوغندا، وكينيا، وزامبيا.

ولقد قامت الشركات الإسرائيلية ببناء الفنادق في ساحل العاج، ونيجيريا، ومدغشقر، والكاميرون، وسيراليون. وفي تنزانيا شُيدت فنادق "كالمينجارو"، و"أفريقانا"، وفي كينيا –فندف الهيلتون، وفي زامبيا –فندق الإنتركونتيننتال. وتم تنفيذ عمليات تسكين في ساحل العاج، وتنزانيا، وكينيا، وأوغندا. وفي أوغندا عُرفت مشاريع التسكين التابعة لشركة "سوليل بونيه" بالحي البوجولوبي (Bugolobi) بجوار كمبالا، والتي يذكرونها بالخير إلى اليوم. كما عملت الشركات أيضًا في بناء المباني العامة، وشُيدت في مركز نيروبي مبانٍ متعددة الطوابق، وشيدت الكنائس في ساحل العاج. وفي سيراليون قامت الشركات الإسرائيلية ببناء البرلمان. وقامت شركات خاصة وعامة مثل "حيرم زئيفي" و"سوليل بونيه" برصف الطرق ومدارج المطارات في كينيا، وأوغندا، وإثيوبيا، وسيراليون. وأقامت السدود والجسور. كما قامت شركة "سوليل بونيه" برصف الطريق الرابط بين كينيا وإثيوبيا.

كما شملت أعمال الشركات الإسرائيلية بناء المزارع في دول كثيرة، المــوالح (في أوغندا)، والقطن (في إثيوبيا وتنزانيــا)، ومصــانع صــناعة الأواني البلاســتيكية (في كينيا)، وإنتاج الأدوية (في زائر وإثيوبيا). وفي إثيوبيا أنشــئ مصــنع لانتــاج الأدويــة بالاشتراك مع شركات "طيفاع، وآسيا، وكور" وبالاشتراك مــع الســلطات المحليــة، ولقد كان مصنعًا مزدهرًا وربحيًا نافس في السوق المحلية للأدوية المستوردة.[1] ولقد ساعدت شركة "الأخوة مائير"، التي شــيدت فنــدق "إيفــوار" في ســاحل العــاج، في ميكنة الزراعة من خلال شركة "موتور أجري" (Motor Agri)، التي كانت نموذجًــا لتشييد مصانع مشابهة في غانا وليبيريــا. كانــت شــركة "موتــور أجــري" إحــدى المشروعات الناجحة والربحية التي ســاهمت في تنميــة الزراعــة في أفريقيــا. كمــا أنشأت مصانع صغيرة: في جمهورية أفريقيا الوســطى -تجميــع أجهــزة الراديــو؛ وفي الكونغو برازفيل- نــحت الأخشاب؛ وفي سيراليون-صــناعة الأبــواب والنــوافــذ من الألومنيوم بواسطة شركة ديزنجوف.[2]

يقدر البعض أنه في الســتينيات وحــتى نهايــة عــام 1972، قامــت الشــركات الإسرائيلية بتنفيذ أعمــال مقــاولات في أفريقيــا بنــحو 300 مليــون دولار، منــها حوالي 170 مليون بواسطة شركة "سوليل بونيه"، وحوالي 10 ملايــين بواســطة شركة "ورد"، و20 مليون بواسطة مقاولين آخرين. كما كان هناك دخل من أعمال التخطــيط والخدمات المعرفيــة بنــحو 7 ملايــين دولار. وقُــدِّر صــافي الــدخل مــن العملة الصعبة من أعمال المقاولات والتخطــيط حــتى نهايــة 1972 بنــحو 40 مليون دولار، ومن الصادرات بنحو 90 مليون دولار.[3]

ذكر موشه ألفن، مستشار كبير عمل من قبل حكومــة إســرائيل في أفريقيــا، أن نشاط الشركات الإسرائيلية في الســتينيات كــان لــه سمعــة طيبــة بشــكل

[1] كتيب عن مشروعات شركة كور، يناير 1973، ג"מ, חצ 5310/4.

[2] حول النشاط الواسع لشركات المقاولات فى أوغندا فى الستينيات وبداية السبعينيات، انظر عوديد، 2002: 42،41.

[3] كتيب وزارة الخارجية عن العلاقات الأفريقية الإسرائيلية (يناير 1973)، ג"מ, חצ 8430/1، القسم الاقتصادي لمكتب مدير عام وزارة الخارجية، 7 يناير 1973، ג"מ, חצ 5310/3؛ جريدة "هآرتس"، 18 يناير 1973.

عام، فالشركات التزمت بالجدول الزمني وأظهرت المقدرة على الارتجال. ولقد شجع استعدادها على مشاركة الحكومات المحلية، الأفارقة على الثقة في أنفسهم وتقويتها، وأثبتت لهم أنه من الممكن الاعتماد عليهم، وأنهم لديهم المقدرة على أن يكونوا شركاء فعالين في التنمية الاقتصادية لبلادهم.[1] يشير تقرير القسم الاقتصادي في وزارة الخارجية لعام 1973، أنه بعد الانهيار الذي حدث في أوغندا، وبداية قطع العلاقات، اعتقد الشعب الاسرائيلي أن "الاستثمارات الاسرائيلية الضخمة" قد ضاعت هباء في أفريقيا، وكان هناك حديث عن "انعدام جدوى" النشاط الاقتصادي الاسرائيلي في القارة. غير أنه في حقيقة الأمر، يختتم التقرير "ربح الاقتصاد الإسرائيلي، والشركات الإسرائيلية كثيرًا من هذا النشاط الاقتصادي".[2]

مع هذا فقد كان هناك عيوب وفشل في النشاط الاقتصادي الواسع في أفريقيا، أوردتها عناصر حكومية ووسائل الإعلام. فقد ذكر، قسم أفريقيا في وزارة الخارجية عام 1968، على سبيل المثال، أنه في سيراليون، الدولة الغنية بالألومونيوم، كانت هناك مشاركة لبعض الشركات الإسرائيلية "في صفقات مشبوهة" مع زعماء النظام الحاكم؛ كما أورد التقرير أن عدد المشروعات التي أقامتها الشركات الإسرائيلية -مصنع لانتاج الأسمنت، ومعامل تكرير، وشركة بناء، وفندق في العاصمة فريتاون- كانت فاشلة وغير رابحة، وأُغلق بعضها. ولقد انتقد البنك الدولي الشركات التي أقامت هذه المشروعات، بزعم أنه لم يكن هناك جدوى اقتصادية من إنشائها.[3] كما أشار التقرير الاقتصادي السنوي لوزارة الخارجية لعام 1973 إلى عيوب في النشاط الاقتصادي لبعض الشركات الإسرائيلية، التي عملت أحيانًا على أساس تجاري ربحي بأسلوب مبالغ فيه وليس نقيًا خالصا [...] كما عملت في بعض الأحيان مبادرة اقتصادية أو أخرى ضد

[1] Alpan, 1976:102
[2] تقرير القسم الاقتصادي لنائب مدير عام وزارة الخارجية، 26 أبريل 1973, ג"מ, חצ 5310/5.
[3] استطلاع قسم آفريقيا، 28 يناير 1968، ג"מ, חצ 4170/1.

مصالحنا السياسية وتسببت في وقوع أضرار". وأشار التقرير إلى أنه لم يكن هناك توجيه، ولا إشراف أو تنسيق.[1]

نظرًا للتنافس على المناقصات، عرضت الشركات الإسرائيلية أحيانًا أسعارًا منخفضة تسببت في خسائر. ففي أوغندا على سبيل المثال فازت شركة "ورد" عام 1966 بمناقصة لرصف طريق نطونجامو-كابالا (Ntungamo-Kabale) بطول 160 كم، في منطقة جبلية وعرة في جنوب غرب البلاد، وذلك بعد منافسة شديدة مع شركات بريطانية وبمساعدة النشاط الكبير للسفارة الإسرائيلية في كمبالا. لكن بسبب ظروف المنطقة والظروف المحلية الأخرى التي لم توضع في الحسبان، أنهت الشركة العمل بخسائر فادحة. لقد كان الحماس الشديد للشركات الاقتصادية والأمنية الإسرائيلية للدخول في نشاط اقتصادي في أوغندا، مع تجاهل الوضع الاقتصادي المتدهور، أحد أسباب الفشل الكبير في العلاقات الإسرائيلية الأوغندية في فترة حكم عيدي أمين. إن النشاط الاقتصادي للشركات الاسرائيلية، التي لم تطلب ضمانات من الشركة الإسرائيلية لمخاطر التجارة الخارجية، لم يكن معروفًا بشكل كافٍ في إسرائيل وفي البعثة الإسرائيلية في أوغندا.[2] وفي الكتاب الدوري لنائب مدير عام وزارة الخارجية للشؤون الاقتصادية، شمعون أمير، كُتب أنه بعد زيارته لشرق أفريقيا في عام 1971، بعد المشكلات التي أثيرت في أوغندا، ذُكر أنه "كثرت أنشطة ومبادرات اقتصادية لمختلف العناصر الإسرائيلية في الدول النامية خاصة في شرق أفريقيا دون معرفة أو تنسيق سابق مع العناصر الحكومية ذات الصلة بالأمر". واقترح أمير عقد اجتماع فوري للعناصر المعنية، كما اقترح "السعي إلى وقف المبادرات غير المرغوبة، بشكل نهائي أو عدم منحها أي غطاء رسمي لها".[3]

---

[1] تقرير القسم الاقتصادي لنائب مدير عام وزارة الخارجية، 26 أبريل 1973، ג"מ, חצ 5310/5.
[2] عوديد، 2002: 109-113، 232.
[3] الكتاب الدوري لشمعون أمير للعناصر الاقتصادية الرسمية ولأقسام وزارة الخارجية، 11 أغسطس 1971، ג"מ, חצ 4634/8.

وفي مشاورات بين العناصر الاقتصادية في إسرائيل تم التأكيد على ضرورة التوجيه، والإشراف على الشركات الاقتصادية العامة والخاصة، ودراسة المبادرات الاقتصادية قبل تقديمها للسلطات المحلية. كما تقرر أن المشروعات المفضلة سوف تحصل على التأييد الكامل للحكومة، أما المشروعات غير المرغوب فيها فلن تحصل على أية مساندة ويجب العمل بكل السبل من أجل وقفها. ولقد أُعطيت التعليمات للسفارة في أوغندا لوقف أي نشاط أو مبادرة من شأنها أن تفاقم من ديون أوغندا للشركات الإسرائيلية، لكن ذلك جاء متأخرًا جدًا.



تدهور العلاقات

أ. بوادر تدهور العلاقات – منذ حرب 1967 وحتى 1970

إن انتصار إسرائيل في يونية 1967، والهزيمة التي لحقت بالعرب وبمصر خاصة -العضو البارز في منظمة الوحدة الأفريقية- قد صعَّبت حتى على الأفارقة المعتدلين تجاهل مطالب الدول العربية الأعضاء في المنظمة، وطرح قضية النزاع العربي الإسرائيلي وإظهار التضامن مع العرب. غير أن الأمر تم بشكل تدريجي، لأن النصر العسكري الإسرائيلي قد أدى إلى ردود أفعال عالمية متناقضة التقدير من ناحية، والتحفظ إلى درجة العداء، من ناحية أخرى. وكان أول نجاح عربي لإقحام قضية الشرق الأوسط في مناقشات منظمة الوحدة الأفريقية في مؤتمر القمة في كنشاسا، في سبتمبر 1967.

2. منظمة الوحدة الأفريقية كعامل من عوامل التدهور

أصبحت منظمة الوحدة الأفريقية، منذ حرب 1967، عاملًا رئيسيًا من العوامل التي أدت إلى التدهور التدريجي في العلاقة الجماعية لدول أفريقيا مع إسرائيل، حتى قطع العلاقات الدبلوماسية معها. وكان السبب الرئيس في ذلك هو نفوذ الدول العربية في منظمة الوحدة الأفريقية، خاصة مصر. فقد تركز النشاط السياسي الرئيس لإسرائيل في الشأن الأفريقي، منذ 1967 حتى 1973، حول منظمة الوحدة الأفريقية. وظهر في النشاط السياسي والإعلامي المبكر قبيل مؤتمرات المنظمة سواء في أفريقيا، أو بين الكتلة الأفريقية في الأمم المتحدة؛ حيث كان للقرارات التي صدرت في منظمة الوحدة الأفريقية بخصوص قضايا الشرق الأوسط؛ التأثير المباشر على تصويت الكتلة الأفريقية في الأمم المتحدة.

سأقدم عرضًا موجزًا عن منظمة الوحدة الأفريقية، وظروف نشأتها، وتطور العلاقات بينها وبين إسرائيل.

كان التطلع إلى وحدة أفريقيا، بتأثير فكرة "الوحدة الأفريقية"، قائمًا قبل أن تحصل الدول الأفريقية على استقلالها. وكان شعار "أفريقيا للأفارقة" هو شعار فكرته الرئيسية –تحرير أفريقيا من الحكم الاستعماري للإنسان الأبيض، ووحدتها في إطار شامل يضم كل سكان القارة.[1]

في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات، بعد حصول معظم الدول الأفريقية على استقلالها، ظهر في البداية تكتلان متنافسان: "تكتل برازافيل"، و"تكتل كازابلانكا". تقرر تأسيس تكتل برازافيل في اللقاء الذي جرى في "برازافيل" في الكونغو، ديسمبر 1960. وكان رئيس ساحل العاج "هوفوييه بوانييه"، هو من بادر بإقامة هذا التكتل الذي انضمت إليه إحدى عشرة دولة أفريقية ناطقة بالفرنسية وهي: الجابون، ودهومي، وفولطا العليا، ومدغشقر، وموريتانيا، والنيجر، والسنغال، وتشاد، والكونغو (برازفيل)، والكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى. ولقد أُطلق على هذا التكتل رسميًا "وحدة الدول الأفريقية

[1] حول مبادىء حركة "الوحدة الأفريقية" والتيارات الرئيسية فيها، انظر Legum, 1962

ومدغشقر (Union Africaine et Malagache)، واتخذت الدول الأعضاء في هذا التكتل سياسة معتدلة تجاه الغرب، وبعضها تجاه جنوب أفريقيا، وبانضمام تسع دول أخرى أطلق عليه اسم "تكتل مونروفيا"، ويهدف إلى التوسط بين فرنسا والجزائر، وبين الصقور في الكونغو (كنشاسا). وفي المقابل تأسس "تكتل كازابلانكا"، في يناير 1961، الذي كان راديكاليًا، ومعارضًا للغرب ولقد ضم كل من: غانا، وغينيا، ومالي، وليبيا، ومصر، والمغرب، وحكومة الجزائر المؤقتة، لم ينضم زعماء دول شرق أفريقيا إلى هذين التكتلين وعملوا على التقريب بينهما.

وفي فترة متأخرة قرر زعماء من الجانبين -بما فيهم هوفوييه بوانييه رئيس ساحل العاج، وسيكوتوري رئيس غينيا، وموديفو كيتا (KEÏTA) رئيس مالي، وهيلا سيلاسي قيصر إثيوبيا- عُقد مؤتمرٌ أفريقي بغرض تحقيق فكرة الوحدة الأفريقية، ولقد شارك في المؤتمر الذي عقد في أديس أبابا، 30 رئيس دولة، وفي 25 مايو 1963 تقرر في المؤتمر إنشاء "منظمة الوحدة الأفريقية" (OAU– Organization of African Unity).

وفيما يخص صلاحيات هذه المنظمة كانت هناك آراء مختلفة في المؤتمر: فقد اقترحت دول تكتل كازابلانكا بزعامة الرئيس الغاني نكروما، وحدة سياسية واقتصادية وإقامة "الولايات المتحدة الأفريقية"؛ أما دول تكتل مونروفيا، وكذلك إثيوبيا، فقد طالبت بالحفاظ على السيادة الكاملة للدول الأعضاء والامتناع عن أي تدخل في شؤونها الداخلية، كان الحل الوسط الذي تم التوصل إليه يُرسِّخ لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية معتمدًا على مقترحات تكتل مونروفيا، أعرب كافة الزعماء عن رضاهم عن التوصل إلى الوحدة وقرروا حل التكتلين، كانت منظمة الوحدة الأفريقية ضعيفة منذ نشأتها، وكانت قراراتها بمثابة توصيات اتُخذت في معظمها "بإجماع الأصوات"، وبالتصفيق الحاد، غير أن تأسيس المنظمة عبَّر عن رغبة الدول الأفريقية في إظهار الوحدة، وأن تكون كتلة ذات ثِقَل في السياسة الدولية، وكانت مصلحة كل دولة فيها الحفاظ على التلاحم تجاه الخارج.

كانت الأهداف الرئيسية التي حددها ميثاق المنظمة: دفع الوحدة والتلاحم بين الدول الأفريقية؛ الدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها؛ القضاء على البؤر الاستعمارية الأخرى في القارة؛ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء؛ حل النزاعات بالطرق السلمية؛ إدانة الاغتيالات السياسية؛ رفع مستوى المعيشة للأفارقة؛ الحفاظ على حقوق المواطن؛ مكافحة الفقر والأمية، والأمراض.[1] واتضح في واقع الأمر أن الزعماء الأفارقة ركّزوا على القضايا السياسية، وأهملوا المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، وجُعلت العاصمة الإثيوبية أديس أبابا مقرًا لأمانة المنظمة لمكانة قيصر إثيوبيا، الذي مثّل أقدم دولة أفريقيا مستقلة.

انعكس مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية في الدول الأعضاء، في القبول التلقائي للأنظمة الجديدة التي قامت بانقلابات عسكرية، في المنظمة، كما لم يتم مناقشة المساس بالأقليات. ولقد برز هذا المبدأ بشكل خاص في الحرب الأهلية في جنوب السودان، التي فرض فيها الحكام العرب في الشمال الإسلام والعروبة على الجماعات العرقية السوداء في الجنوب. ويُقدر أنه قتل في هذه الحرب، التي استمرت عشرات السنين، حوالي مليونين من السكان الجنوبيين، وتشريد مليونين آخرين، ولم تتخذ منظمة الوحدة الأفريقية أي إجراء لمنع ذلك. كما أنها امتنعت عام 1994 عن التدخل في المذبحة البشعة التي قام بها الهوتو في رواندا ضد التوتسي (ولقد دخل تعديل على هذا المبدأ بعد تأسيس "الإتحاد الأفريقي"، انظر الفصل السابع).

تم قبول جميع الدول الأفريقية المستقلة كأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية، (باستثناء جنوب أفريقيا، التي لم يتم قبولها حتى تم القضاء هناك على نظام التفرقة العنصرية "الأبارتهايد"). ووصل عددها عام 2010 إلى 53 دولة، من بينها 10 دول أعضاء في جامعة الدول العربية (الجزائر، وجيبوتي، وليبيا، وموريتانيا، ومصر، والمغرب، والسودان، والصومال، وجزر القمر، وتونس).

---

[1] *Africa South of Sahara 1996.* Europa Publications: 114, 115

كانت المؤسسات الرئيسية في المنظمة هي: مؤتمر قمة زعماء الدول - المؤسسة العليا ينعقد مرة سنويًا ويختار الرئيس الدوري للمنظمة؛ مجلس وزراء الخارجية -يقوم بالإعداد لمؤتمر القمة، ومشروعات القرارات المقدمة لتصديق القمة عليها، يقبل زعماء الدول مشروعات القرارات بدون تغيير تقريبًا؛ الأمانة العامة- الهيئة الإدارية التي تعمل على تطبيق القرارات وتهتم بالقضايا التنفيذية والفنية، ويرأس الأمانة العامة الأمين العام، الذي لديه صلاحيات واسعة وله تأثير كبير في لجنة صياغة القرارات. شغل ديلالو تيللي (Telli)، من غينيا وكان معاديًا جدًا لإسرائيل ومناصرًا كبيرًا للعرب ومنظمة التحرير الفلسطينية، منصب الأمين العام، منذ تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية وعلى مدى سنوات طويلة. كما توجد لجان تهتم بمجالات مختلفة من أنشطة المنظمة، بما فيها اللجنة التي تهتم بحركات التحرير الأفريقية. وتقوم الدول الأعضاء بتمويل ميزانية المنظمة وفقًا لمشاركتها في ميزانية الأمم المتحدة، شريطة ألا تزيد مشاركة أي دولة عن 20% من الميزانية العامة للمنظمة. ولقد تأخرت دول كثيرة عن دفع مستحقاتها مما أضرَّ بقدرة المنظمة على العمل. كما أن نصيب بعض الدول العربية في الميزانية كان كبيرًا، ومن هنا يأتي تأثيرها الكبير في المنظمة. ظلت منظمة الوحدة الأفريقية، في حقيقة الأمر، الاستقطاب الأيديولوجي بين الراديكاليين والمعتدلين، سواء فيما يخص السياسة تجاه الغرب، أو الاستعداد للحوار مع جنوب أفريقيا في فترة نظام حكم الأبارتهايد، وكذلك بالنسبة للصراع في الشرق الأوسط. ولقد كان معسكر المتشددين، الذي ضم كل من: مصر، والجزائر، والسودان، وتنزانيا، وزامبيا، والكونغو برازفيل (التي انضمت إلى الراديكاليين بعد انقلاب عام 1968)، وغينيا، ومالي، والصومال، وبوروندي؛ أكثر تكاتفًا، ونشاطًا وعداءًا، من معسكر المعتدلين. سيطر هذا المعسكر في واقع الأمر على أمانة المنظمة، لعدم إفشال المؤتمرات، لم تعرب الدول المعتدلة، بشكل عام، عن معارضتها لمشروعات قرارات متطرفة، وعلى الرغم من الإحباط الشديد لدى كثير من الدول الأفريقية من إنجازات منظمة الوحدة الأفريقية ونشاطها، إلا أنها كانت معنية باستمرار بقائها وضمان

سلامتها وكانت على استعداد للتفاهم إلى أقصى درجة، لأنها اعتبرتها منظمة قادرة على رفع قيمتها المشتركة في العالم، فضلًا عن كونها مؤسسة للقاءات والمناقشات كما أنها قادرة أيضًا على الوساطة في القضايا الأفريقية. وبالفعل كان للمنظمة في بعض الحالات، في الستينيات والسبعينيات، تأثير ملطِّف نوعًا ما، مثل في حالة النزاع: الصومالي-الإثيوبي؛ والصومالي-الكيني؛ والجزائري-المغربي؛ والحرب الأهلية في الكونغو (كينشاسا)، وفي نيجيريا. وبفضلها تم طرح قضية تصفية الاستعمار والأبارتهايد على الساحة الدولية. وكان المبدأ الذي اتُّخذ في منظمة الوحدة الأفريقية فيما يخص "قُدسية حدود" الدول، مثلما رُسِّمت في فترة الاستعمار، له تأثير إيجابي.

غير أن منظمة الوحدة الأفريقية فشلت في معظم أهدافها على المستوى السياسي والأفريقي، خاصة على المستوى الاقتصادي، والاجتماعي، وفي رفع مستوى معيشة المواطن الأفريقي. ولقد أدى إلى هذا الفشل تمسكها بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية -حتى في الحالات المتفاقمة مثل: في رواندا عام 1994؛ وأعمال القتل الجماعي في جنوب السودان؛ وفي أوغندا في فترة الدكتاتور عيدي أمين؛ وفي الحرب الأهلية في الصومال- وكذلك حقيقة أنه منذ حصول معظم الدول الأفريقية على استقلالها؛ حدث، في معظمها، تراجع في معظم مناحي الحياة فيها، مما أدى إلى حدوث تغيير في نظرة الوحدة الأفريقية. وفي عام 2002 حل "الإتحاد الأفريقي" محل منظمة الوحدة الأفريقية، وتم إدخال عدة تغييرات جوهرية عليه.

2. منظمة الوحدة الأفريقية وإسرائيل بعد حرب 1967

منذ قرار منظمة الوحدة الأفريقية في كنشاسا، سبتمبر 1967، تمت مناقشة الوضع في الشرق الأوسط سنويًا في مجلس وزراء خارجية المنظمة، وفي مؤتمرات القمة. ولقد اعتادت الدول العربية وصديقاتها في البداية طرح القضية بشكل مفاجيء في اللحظة الأخيرة، مستغلة بند "أخرى" على جدول الأعمال. لكن منذ عام 1970 وما بعده نجحت الدول العربية في إدراج بند خاص عن

الشرق الأوسط في جدول أعمال المناقشات؛ حيث اتُّخذ قراران: الأول عن الوضع في الشرق الأوسط، والثاني عن وضع الفلسطينيين. وكان في هذين القراراين انحياز كامل إلى الموقف العربي والطلب المتكرر بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من كل الأراضي التي احتلتها في عام 1967. زادت حدة هذه القرارات إلى درجة الإدانة وتهديد إسرائيل. كان من بين عوامل الانجراف في منظمة الوحدة الأفريقية العدد الكبير للدول العربية الأعضاء في المنظمة (في حين لم يكن لإسرائيل فيها موطىء قدم)، وكذلك حقيقة أن الدول المعتدلة أصبحت متشددة في مواقفها تجاه الغرب وإسرائيل، مثل: الكونغو (برازفيل)، وبوروندي، وتنزانيا، وزامبيا.[1] وكذلك السياسة المتشددة جدًا للرئيس الليبي، معمر القذافي، منذ عام 1969، التي نجحت في إرباك علاقات إسرائيل مع بعض الدول الأفريقية، خاصة مع أوغندا، التي كان لإسرائيل فيها نشاط واسع ومتنوع حتى عام 1972. ويُضاف إلى كل ذلك التأييد الكامل لأمين عام المنظمة ديلاللو تلالي الذي كان معاديًا لإسرائيل وكان تأثيره في الأمانة العامة وفي لجان الصياغة كبيرًا؛ حيث اعتاد أن يدخل في التقرير السنوي الذي أعده بابًا عن الشرق الأوسط يؤيد الموقف العربي.

أما الدول الصديقة لإسرائيل، التي كانت معتدلة في معظمها، فقد قللت بشكل عام من أهمية القرارات المعادية لإسرائيل ولم تعتبرها خطرًا على وجود إسرائيل، وعلى مكانتها على الساحة الدولية. واعتقدت أنه من الأفضل لها عدم مواجهة المتشددين بشدة والتسبب في المساس بتضامن منظمة الوحدة الأفريقية ووحدتها، وفضّلن التوافق. على أية حال هذا ما اعتادت قوله في حواراتها مع الإسرائيلين. تتجسد عملية التشدد في قرارات منظمة الوحدة الأفريقية تجاه إسرائيل، منذ مؤتمر كينشاسا عام 1967، في التالي:

نجحت الدول العربية لأول مرة في مؤتمر وزراء الخارجية الذي عقد في أديس أبابا في فبراير 1968، في تمرير قرار يدين إسرائيل كدولة "معتدية"، ويطالبها "بالسحب الفوري وبدون شروط للقوات الإسرائيلية من كل الأراضي العربية

[1] مدير قسم أفريقيا لمكتب الوزير، 22 ديسمبر 1970, ג"מ, חצ 10/4559.

المحتلة". ولقد دعا القرار الدول الأفريقية إلى "تقديم المساعدات الفعلية، والسياسية، والأخلاقية، والمادية للموقف المصري العادل، والدول الأخرى في الشرق الأوسط".[1] مع أنه كانت هناك تحفظات من القرار من قِبَل خمس عشرة دولة بما فيها غانا وساحل العاج اللتين طالبتا بأن يصاحب الانسحاب الإسرائيلي الكامل اعتراف بحق إسرائيل في الوجود وضمان سلامتها.[2] كانت هناك دول اعترضت على أن القرار لم يكن مطروحا على جدول الأعمال، وصدوره في اللحظة الأخيرة في الجلسة الختامية، بل اتهم بعض المندوبين أمين عام المنظمة بأن نشاطه الحثيث من أجل القرار تم بشكل غير لائق.[3]

وفي سبتمبر من نفس العام، رُفض القرار عندما عُرض على رؤساء الدول المجتمعين في الجزائر للتصديق عليه، وكان ذلك هو مشروع القرار الوحيد في هذه القمة الذي لم يتم التصديق عليه كما هو. أما القرار الذي صدر بخصوص الشرق الأوسط، بإجماع 36 صوتًا بدون معارضة، وامتناع دولتين (سوازيلاند ولاسوتو)، فقد دعا إلى "انسحاب كل القوات الأجنبية من كل الأراضي العربية المحتلة منذ 5 يونية 1967، بما يوافق قرار مجلس الأمن بتاريخ 22 نوفمبر 1967". وعلى الرغم من الضغوط المصرية، فقد امتنع المؤتمر عن إدانة إسرائيل ووصفها "بالمعتدية"، مثلما حدث في مؤتمر وزراء الخارجية في أديس أبابا. ولقد منعت دهومي وساحل العاج، اللتان كان لهما تعاون مع "الماشاف" في إسرائيل، اتخاذ قرار مشابه مثل الذي اتُّخذ في أديس أبابا. وفي هذا العام كانت ماتزال هناك بعض النقاط الإيجابية في القرارات، بما في ذلك تحفظ بعض الدول من قرارات وزراء الخارجية، فتلك الدول لم توافق على قرار يدين إسرائيل، ولم تذكر إسرائيل لفظًا.[4] وفي مؤتمر القمة الذي عقد في شهر سبتمبر 1969 في أديس أبابا، صدر قراران في الشأن المصري-الإسرائيلي، كان القرار الأول لاذعًا، تُذكر فيه إسرائيل كدولة "معتدية" بعنوان "قرار بخصوص عدوان القوات الإسرائيلية على مصر".

---

[1] OAU Document CM/Res 134 (X), Addis Ababa, February 1968

[2] *Africa Report, April 1968*

[3] Legum, *ACR* (1968-1969): 621

[4] AHG/Res. 53 (V), September 1968

ويقول القرار إن الدول الأفريقية صدمها استعراض الرئيس المصري، الذي يقول "بوجود مخطط آخر لعدوان إسرائيل على الأراضي المصرية" ويستنكر العدوان على "دولة شقيقة"، ويؤكد على التضامن مع عبد الناصر وأبناء شعبه، ويتوجه للضمير الإنساني ببذل كل جهد ممكن من أجل منع معاناة وتضرر سكان القارة الأفريقية.[1] أما عنوان القرار الثاني فكان أقل شدة: "قرار حول الوضع في مصر". يعرب القرار نفسه عن "القلق العميق من تدهور الوضع وعدم انسحاب قوات الاحتلال على الرغم من قرار مجلس الأمن رقم 242 وقرارات منظمة الوحدة الأفريقية"؛ ويؤكد القرار مرة أخرى على معارضة منظمة الوحدة الأفريقية لاحتلال الأراضي بالقوة؛ ويعرب عن التضامن مع مصر؛ ويشير إلى قرار القمة الخامسة في الجزائر 1968، الداعي إلى انسحاب القوات الأجنبية من كل الأراضي المحتلة منذ 5 يونية 1967؛ ويتوجه إلى أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية لتقديم المساعدة لتنفيذ القرار.[2]

3. "خط تقسيم المياه" – قرار منظمة الوحدة الأفريقية 1970

حدث تحول عام 1970 في منظمة الوحدة الأفريقية وبعده في الكتلة الأفريقية في الأمم المتحدة، ليس في صالح إسرائيل. فقد نجحت الدول العربية، في مؤتمر القمة السابعة للمنظمة، الذي عُقد في أديس أبابا في سبتمبر 1970، في أن تضع لأول مرة بشكل رسمي على جدول الأعمال بندًا مستقلًا عن الشرق الأوسط تحت عنوان "العدوان المستمر ضد مصر". يشير إلى القرارات الصادرة في منظمة الوحدة الأفريقية عامي 1968، 1969، الداعية إلى انسحاب القوات الأجنبية "من كل الأراضي العربية" المحتلة منذ 5 يونية 1967 بما يوافق قرار مجلس الأمن رقم 242؛ ويطالب كل أعضاء المنظمة باستخدام تأثيرها من أجل تنفيذ القرار؛ ويعرب عن القلق العميق من احتلال قوات أجنبية لأراضي دولة أفريقية شقيقة منذ أكثر من ثلاث سنوات، وهو الوضع الذي يهدد السلام العالمي؛ ويعرب القرار عن التضامن مع مصر ويتوجه إلى أعضاء المنظمة

[1] Legum, 1969-1970: A65-A70
[2] OAU Document AHG/Res 57 (VI), 5 September 1969

بضرورة تأييد جهود الأمم المتحدة من أجل العمل على تنفيذ القرار رقم 242 بشأن الانسحاب الكامل وبدون شروط.[1]

ظهر التشدد في تأييد مصر من جانب واحد وقبول التفسير المصري للقرار رقم 242. علاوة على استمرار رفض الدول الصديقة لإسرائيل في منظمة الوحدة الأفريقية اعتبار النزاع الشرق أوسطي قضية أفريقية، وكان على الدول العربية المناورة والتحايل من أجل إصدار قرار مؤيد للعرب بخصوص النزاع العربي الإسرائيلي، فها هنا قد تم طرح موضوع الشرق الأوسط بشكل رسمي على جدول الأعمال كـ"شأن أفريقي"، وأصبحت تناقش القضية في منظمة الوحدة الأفريقية من الان فصاعدًا بشكل دائم. لقد كان لقرار منظمة الوحدة الأفريقية عام 1970 مغزى كبير، لأنه أثر بشكل مباشر في المؤتمر الخامس والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي عقد في نفس العام؛ على تصويت الكتلة الأفريقية بخصوص الشأن الشرق أوسطي.

4. مؤتمر الجمعية العامة للأمم المتحدة الخامس والعشرون (1970)

اعتادت إسرائيل قُبيل انعقاد مؤتمر الجمعية العامة للأمم المتحدة تكثيف نشاطها الإعلامي في أفريقيا، من أجل توضيح مواقفها، وإقناع الدول الأفريقية بتأييد المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والدول المجاورة لها بدون شروط مسبقة، ولهذا الغرض تم دعم الوفد الإسرائيلي في الأمم المتحدة بموظفين آخرين، منهم من عمل في أفريقيا أو اهتم بالموضوع، وكانت لهما معرفة بالمندوبين -الأفارقة- الدائمين في الأمم المتحدة، وبوزراء الخارجية ورؤساء الحكومات الذين اعتادوا المجيء إلى الجمعية وإلقاء كلمة فيها، وطُلِب من المبعوثين الإسرائيليين في أفريقيا إجراء لقاءات مع قيادات النظام الحاكم في الدول المتواجدين بها خاصة وزراء الخارجية، بغرض الحصول منهم على وعود بعدم تأييد مشاريع القوانين المعادية لإسرائيل، وفي ضوء فيض القرارات في منظمة الوحدة الأفريقية، كثَّفت إسرائيل من

[1] OAU Document AHG/Res 62 (VII), Addis Ababa, September 1970

نشاطها على كل المستويات. كما قام وزير الخارجية أبا إيبن في مايو-يونية 1970 بجولة في بعض الدول الأفريقية والتقى بنظرائه وبزعماء الأنظمة الحاكمة. كما أُرسلت شخصيات إسرائيلية رفيعة المستوى إلى دول القارة لتوضيح موقف إسرائيل، من بينها وزير السياحة "موشِه كول"، ونائب وزير المالية "تْسفِي دينشطاين"، ووفد من أعضاء الكنيست، و"يعقوب شمعوني" نائب مدير عام وزارة الخارجية والمسؤول عن أفريقيا في الوزارة.

كذلك قامت رئيسة الحكومة مائير بإرسال رسائل إلى زعماء الدول، وطُلب من المبعوثين الإسرائيليين في هذه الدول نقلها بشكل شخصي إلى وجهتها أو إلى شخصيات رفيعة المستوى. كما طُلِبَ منهم توضيح موقف إسرائيل لمن يتلقى الرسائل، والإعراب عن الأمل في أن يُصدروا تعليماتهم لمندوبيهم في الأمم المتحدة بعدم تأييد مشروعات القرارات المعادية لإسرائيل. وبالفعل حصل بعض المبعوثين الإسرائيليين في بعض العواصم الأفريقية على وعود بتأييد إسرائيل. وعشية مداولات الجمعية العامة توجه وزير الخارجية إلى نيويورك وأجرى مباحثات مع معظم الوفود الأفريقية، وُصِفَت "بالودية".[1]

بناء على التصويت في الجمعية العامة وعلى أساس الوعود التي قدمت لممثلي إسرائيل في أفريقيا، ولوفدها في الأمم المتحدة، وكذلك مع الوضع في الحسبان العلاقات الثنائية الطيبة مع غالبية الدول الأفريقية، رُسمت في قسم أفريقيا صورة وردية؛ حيث كان هناك أساس لافتراض أن هناك ثماني عشرة دولة

[1] تقرير قسم أفريقيا، 5 فبراير 1971، ג"מ, חצ 4559/10. من منطلق تجربتي الطويلة في الخدمة فى أفريقيا يمكنني القول أن إحدى المهام الرئيسية لكل مبعوث لإسرائيل فى أفريقيا كانت لقاءات من هذا النوع عشية المؤتمرات الدولية خاصة مؤتمرات الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية. فكان يُطلب من المبعوث لقاء شخصيات من النظام الحاكم فى الدولة المتواجد فيها، وتوضيح موقف إسرائيل وطلب التأييد. لم يكن من الممكن -دائمًا- تحديد لقاءات بسهولة، وعندما كانت تتم هذه اللقاءات كان الجو العام السائد فى بعض الأحوال غير لطيف، ترددت فيها مزاعم ترتكز على الدعايا العربية. وكان هناك شعور في بعض الأحوال أن الشخص الذي تجلس معه يتطرق إلى الأمر كأمر روتيني وأنه يقيم بواجبه فى ردوده، ويظهر بوادر الارهاق والتعب فى بعض الأحيان.

أفريقية على الأقل سوف تصوت لصالح إسرائيل، وعشرة سوف "تمتنع"، و تسع دول ستصوت ضد إسرائيل وتلك "حالات ميئوسة".[1]

بخصوص الشرق الأوسط كان هناك مشروعي قرار على جدول الأعمال. الأول أفروآسيوي مؤيد للعرب يطالب بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من كل الأراضي العربية بدون شروط، والثاني لبعض دول أمريكا اللاتينية لم يطالب بالانسحاب بدون شروط لكن بإجراء مفاوضات بين الطرفين من أجل التوصل لحل سلمي.

ولخيبة أمل إسرائيل فإن تطلعاتها الوردية لم تتحقق. فمن بين 33 دولة أفريقية أيدت 21 دولة مشروع القرار المؤيد للعرب، واثنتان فقط عارضتاه (مالاوى، ودهومي)، وامتنعت 9 دول، وغابت واحدة. وفي التصويت على مشروع قرار دول أمريكا اللاتينية كان التوازن أقل سوءاً؛ حيث صوتت ست دول أفريقية، وامتنعت خمسة، وتغيبت واحدة، وصوتت البقية ضده.[2]

عكس هذا التصويت الانحراف الشديد الذي حدث عام 1970 في موقف الدول الأفريقية تجاه إسرائيل، خاصة عند مقارنة التصويت مع تصويت عام 1967. كانت خيبة الأمل شديدة إذا وضعنا في الحسبان أن إسرائيل عام 1970 كان لديها علاقات دبلوماسية مع جميع الدول، باستثناء غينيا، وكان هناك تعاون اقتصادي مع معظمها، وكذلك مع الماشاف. كما تجدر الإشارة إلى أنه في عام 1961، بعد عام من أول موجة من استقلال الدول الأفريقية، صوتت 11 دولة

---

[1] منشور قسم أفريقيا للبعثات، 18 نوفمبر 1970، ג"מ, חצ 4559/10؛ تقرير ختامي للبعثات، 22 ديسمبر 1970، ג"מ, חצ 3993/17.

[2] الدول 21 التي أيدت المشروع الأفروآسيوي المؤيد للعرب هي: أوغندا، وإثيوبيا، وبوروندي، والجابون، وغانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وجامبيا، وفولطا العليا، وزامبيا، وتنزانيا، وموريشيوس، ومالي، ومدغشقر، ونيجيريا، والسنغال، وسيراليون، وتشاد، والكونغو (برازفيل)، والكاميرون، وكينيا. والدول التسعة التي امتنعت عن التصويت هي: بتسوانا، وتوجو، وساحل العاج، وليبيريا، ولاسوتو، والنيجر، وسوازيلاند، وجمهورية أفريقيا الوسطى، ورواندا. والدول التي صوتت ضد المشروع: مالاوي، ودهومي. والدولة التي تغيبت هي الكونغو (كينشاسا). ولقد صوت في صالح مشروع قرار أمريكا اللاتينية: بتسوانا، وساحل العاج، وتوجو، وليبيريا، ولاسوتو، ورواندا. وامتنعت: النيجر، وسوازيلاند، ومدغشقر، وسيراليون، وجمهورية أفريقيا الوسطى. وتغيبت الكونغو (كينشاسا). وفد الأمم المتحدة لوزارة الخارجية، 15-17 نوفمبر 1970، ג"מ, חצ 4559/10؛ قسم أفريقيا للبعثات، 22 ديسمبر 1970، ג"מ, חצ 3990/17. لتفصيل تصويت الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة ومؤسساتها فى كل قضايا الشرق الأوسط المتعلقة بإسرائيل، انظر المنشور السنوي لقسم المنظمات الدولية فى وزارة الخارجية - "إسرائيل- العرب: القرارات فى مؤسسات الأمم المتحدة".

أفريقية من بين 20 دولة عضـو في الأمـم المتحـدة، في صـالح مشـاريع القـرارات الخفيفة على إسرائيل، تبنت 9 دول منها مشـاريع القـرارات مـن بينـها: سـاحل العاج، ومدغشقر، وسيراليون، والكونغو (برازفيل)، وجمهورية أفريقيا الوسـطى. وصوت في صالح المشروع المؤيد للعرب أربع دول فقط هـي: غانـا، وغينيـا، ومـالي، ونيجيريا، واعتادت خمـس دول الامتنـاع أو التغيـب عـن التصـويت. وفي 1967، في تصويت الاجتماع الطارىء للجمعية العامة للأمم المتحدة، صوتت ثماني دول من بين 30 دولة أفريقية مستقلة في صالح مشروع قرار أمريكا اللاتينية، وهو القرار المريح لإسرائيل، وامتنعـت 12 دولـة، وصـوتت 10 دول ضـد المشـروع. وفي نفـس الوقت نجحت الـدول الـتي صـوتت في صـالح مشـروع قـرار أمريكـا اللاتينيـة، أو امتنعـت عـن التصـويت في إفشـال مشـروع القـرار اليوغوسـلافي، الـذي طالـب إسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضي المحتلة بدون شروط وبدون سلام.

من بين الدول الأفريقية الـتي كانـت صـديقة قويـة لإسـرائيل وانتقلـت عـام 1970 من بين المؤيدين لها إلى الممتنعين عن التصويت، وسببت خيبة أمل كـبيرة لإسرائيل: ساحل العاج وليبيريا. كما انتقلت دول من تأييد إسرائيل بشـكل عـام إلى الامتناع عن التصويت: سوازيلاند، وبتسوانا، ولاسوتو. ولقد وعدت بعض هذه الدول في المباحثـات الـتي سـبقت التصـويت بتأييـد إسـرائيل، خاصـة: ليبيريـا، وساحل العاج، وتوجو، ومدغشقر. لكنها لم تفِ بوعـدها ثم بـررت موقفهـا بعـد ذلك بمبررات مختلفة، مثل عدم عمل مندوبي الأمم المتحدة بناء على التوجيهـات الصادرة لهم. وأوضح وزير خارجية مدغشـقر، بعـد عودتـه مـن المـؤتمر، لسـفير إسرائيل في بلاده أن مندوبهم في الأمم المتحدة كان متأثرًا بجو التهديـد والإرهـاب الذي تمارسه الدول العربية.[1] وزعم البعض أنه في ظـل الجـو المعـادي لإسـرائيل في الأمم المتحدة، فإن الامتناع عن التصويت يعرب عن الصداقة لهـا. وكمـا ذكرنـا فإن مالاوى، ودهومي فقط هما اللتان صوتتا ضد القرار الأفروآسيوي، أمـا روانـدا فهي فقط من حدث لديها تغيير للأفضل، عندما انتقلت عـام 1970 مـن تأييـد النهج العربي إلى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار الأفروآسيوي.

[1] السفير فى مدغشقر لوزارة الخارجية، 12يناير 1971، المرجع السابق.

ارتفع -مع مرور السنوات- عدد المجموعة التي تصوت في الأمم المتحدة بشكل دائم ضد إسرائيل؛ لأسباب سياسية، ودينية، أو لمصالح مالية واقتصادية. ولقد انضم إلى غينيا، ومالي، وغانا، ونيجيريا، كل من: الكونغو (برازفيل)، وزامبيا، وتنزانيا، وأوغندا، التي شكلت مع الدول العربية عامل ضغط على دول أفريقية أخرى من أجل اتخاذ مواقف معادية لإسرائيل في المؤتمرات الأفريقية والدولية.

5. ردود الأفعال في إسرائيل

حركت خيبة الأمل الكبيرة من تصويت الدول الأفريقية في قمة منظمة الوحدة الأفريقية، وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الصراع العربي-الإسرائيلي، قيادة وزارة الخارجية من أجل دراسة أسباب هذا "السقوط". يمكن القول فيما بعد أن التفسيرات التي قدمت لتبرير الفشل قد تكررت بأشكال مختلفة بعد كل تدهور آخر في الوضع الإسرائيلي في أفريقيا، كما كانت ردود الأفعال متشابهة.

فسَّر مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة الانجراف في التصويت، برغبة الدول الأفريقية في إظهار التضامن فيما بينها من أجل عدم المساس بمنظمة الوحدة الأفريقية وبوحدة الكتلة الأفريقية في الأمم المتحدة. ونتيجة لذلك، بدأت وفود الدول التي اعتُبرت صديقة لإسرائيل في اتباع نهج الامتناع عن التصويت، ولم تصوت ضد القرارات المعادية لإسرائيل "من أجل عدم السباحة ضد التيار". ولقد ساعد هذا الامتناع الدول العربية، وعناصر راديكالية أخرى على تمرير أي قرار تقريبًا في منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن الوفود الصديقة في الأمم المتحدة لديها تعليمات محددة بعدم تأييد أي خطوة تمس الاعتراف بسيادة إسرائيل وحقها في الوجود، "إلا أن ما يمس إسرائيل وما لا يمسها أمر قابل للتأويل".[1] وأضافت البعثة أن معظم الدول تبرر مواقفها "بأهمية التضامن الإقليمي أو التكتلي"، وأنه في مؤتمر 1970 "برز تطلع الوفود

[1] بعثة إسرائيل فى الأمم المتحدة 18 نوفمبر 1970، المرجع السابق.

الصديقة إلى التصويت في إطار تكتلي، والأساس عدم الانعزال عن البقية". فسلامة المنظمة مهمة لهم، وأيضًا من أجل زيادة تأثيرها الجماعي في العالم".[1]

تفسير آخر تم طرحه هو المعارضة الشديدة لاحتلال الأراضي بالقوة، من منطلق الخوف أن وجود مثل هذه السابقة في الشرق الأوسط أمر من شأنه أن يشجع "عناصر غير مسؤولة في أفريقيا" على خرق المبدأ الأفريقي المقدس وهو: ضرورة عدم تغيير الحدود كما رسمتها سلطات الاستعمار. ولقد أكد المندوبون الأفارقة في الحديث معهم على عدم رضاهم أيضًا من أعمال إسرائيل الانتقامية، خاصة مطاردة الجماعات المقاتلة غير المنظمة التي تعمل من دولة مجاورة؛ حيث يُعرِّض ذلك دولا مثل: تنزانيا، وبتسوانا، وزامبيا، قامت بتقديم الحماية لحركات التحرير الأفريقية؛ لأعمال انتقامية من دولة جنوب أفريقيا. لذلك كان هناك شبه إجماع أفريقي على ضرورة إيجاد حل سلمي، يرتكز على الانسحاب الاسرائيلي الكامل من كل الأراضي المحتلة في مقابل "سلام حقيقي"، وحدود معترف بها، وحرية الملاحة، ووقف الأعمال العدائية والارهابية ووجود ضمانات من الدول العظمى والأمم المتحدة. ويُذكر أنه في مرحلة متأخرة، كان طلب الانسحاب الكامل بدون شروط مسبقة، وفقًا للتفسير المصري للقرار 242، أكثر حزمًا، وأن عدم موافقة إسرائيل على ذلك كان السبب الرئيس الذي برَّر به الأفارقة قطع العلاقات معها.[2] كما كانت هناك مبررات أخرى للانجراف في عملية التصويت:

- دعايا الدول العربية ضد إسرائيل، خاصة المصرية، أصبحت أكثر قوة وحنكة، واستخدمت شعارات الأفارقة حساسون تجاهها على وجه الخصوص (انظر الفصل الخامس). كما أجاد المصريون استخدام المخابرات وتابعوا النشاط الماشافي والاقتصادي لإسرائيل في القارة، خاصة بعد عدم نجاح بعض الأنشطة، وطالبوا الأفارقة بوقف التعاون مع إسرائيل.

---

[1] المرجع السابق، 17 نوفمبر 1970.
[2] بعثة إسرائيل فى الأمم المتحدة لوزارة الخارجية، 9 يناير 1971، ג"מ, חצ 4559/10.

- احتلت القضية الفلسطينية تدريجيًا مكانة مهمة في جدول الأعمال اليومي لمنظمة الوحدة الأفريقية (انظر الفصل الخامس)، وأصبحت "شأنًا أفريقيًا". وكان الرأي السائد بين كثير من الدوائر الأفريقية أن "هناك ظلم وقع على الفلسطينيين يجب إزالته".[1]
- انخفضت تدريجيًا أهمية المساعدات الإسرائيلية لأفريقيا وكذلك العلاقات الاقتصادية والتجارية مع القارة، في مقابل المساعدات الأخرى، خاصة العربية منها ومساعدات الكتلة الشرقية (انظر الفصل الخامس).
- افترض الأفارقة أن الوقوف في مواجهة إسرائيل على الساحة الدولية لن يضر العلاقات مع إسرائيل على المستوى الثنائي، لأن إسرائيل تحتاج الأفارقة أكثر من احتياجهم إليها، وفي المقابل هناك عدد كبير من الدول العربية أعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية، وإن معارضتها سيؤدي إلى وجود تصدع في المنظمة، كما أن التصويت مع العرب في منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة هو بمثابة توازن وتعويض عن العلاقات الثنائية بين معظم الدول الأفريقية وإسرائيل، التي ينقم العرب عليها، كما كانت هناك دول أفريقية تخشى من مواجهة العرب، خاصة تلك التي تحدها في الشمال الأفريقي مثل تشاد التي أعربت في حوارات مع ممثلي إسرائيل عن التأييد لإسرائيل، لكنها أيدت الاتجاه العربي أثناء التصويت.[2]
- حدث في بعض الدول تغيير في نظام الحكم، كما حدث تشدد في مواقفها تجاه الغرب وإسرائيل، وهذا ما حدث في أوغندا، وتنزانيا، وزامبيا، والكونغو (برازفيل)، كما ساهم في هذا التغيير "الفجوة بين الأجيال" بين الحكام القدامى، وبين الجيل الشاب، الأكثر راديكالية، ولقد مالت السلطات نحو الجيل الشاب من أجل عدم تهديد نظام الحكم، غير أن إسرائيل لم تجد لغة مشتركة بعد مع الجيل الجديد.[3]

---

[1] بعثة إسرائيل فى الأمم المتحدة لوزارة الخارجية، 18 نوفمبر 1970، المرجع السابق.
[2] بعثة إسرائيل فى الأمم المتحدة لوزارة الخارجية، 9 يناير 1971 و 17 نوفمبر 1970، المرجع السابق.
[3] بعثة إسرائيل فى الأمم المتحدة لوزارة الخارجية، 17 نوفمبر 1970، المرجع السابق.

- حدوث تغير في الموقف الفرنسي تجاه إسرائيل، والنظرة غير الودودة لنشاط إسرائيل في أفريقيا مما أثر على الأفارقة، ولقد حذر المبعوثون الإسرائيليون في غرب أفريقيا وفي الأمم المتحدة، من ذلك أكثر من مرة.[1]

6. المناقشات والمقترحات

عاد السؤال حول ضرورة استمرار إسرائيل في نشاطها في أفريقيا على مختلف المستويات؛ ليطرح نفسه لدى صانعي السياسة الخارجية، وكذلك لدى الرأي العام، كلما أحبط الأفارقة إسرائيل بمواقفهم المعادية لها في مسألة الصراع العربي-الإسرائيلي. ففي أعقاب التصويت الأفريقي في منظمة الوحدة الأفريقية عام 1970 كانت ردود أفعال المبعوثين الإسرائيين في أفريقيا والأمم المتحدة تختلف عن تلك لدى قيادة وزارة الخارجية. فقد كان صانعو السياسة في وزارة الخارجية أكثر اعتدالًا في ردود أفعالهم، وأكثر تفاؤلًا بالنسبة لمستقبل العلاقات مع أفريقيا؛ حيث اعتقدوا أنها ستستمر في كونها طيبة وودودة، لذلك يجب تحسين النشاط الإسرائيلي في أفريقيا وتكثيفه. في المقابل نجد المبعوثين الإسرائيليين في أفريقيا والأمم المتحدة، وهم أول من وقفوا على "خط النيران"، قد اعتبروا التصويت المعادي لإسرائيل أمرًا في غاية الخطورة، واعتبر بعضهم ذلك - خاصة الذين حصلوا على وعود من شخصيات أفريقية لم يفوا بها - إساءة شخصية، لكن كانت هناك أيضًا استنتاجات مختلفة لدى المبعوثين بعضها متشدد والبعض الآخر أكثر اعتدالًا، وسوف نعرض لبعضها فيما يلي.

أعرب سفير إسرائيل في جمهورية أفريقيا الوسطى عن إحباطه الشديد من التصويت ضد إسرائيل، واقترح التنازل عن "الروتين المتَّبع"، الذي يقومون به مرتين سنويًا، قبل انعقاد مؤتمرات منظمة الوحدة الأفريقية، والجمعية العامة للأمم المتحدة "بالتوسل" للدول الأفريقية ومطالبتها بتفهم الموقف الإسرائيلي وعدم التصويت مع العرب ضدها، يجب أن نكون أكثر حزمًا في ردود أفعالنا. فقد أعرب مسؤول في الوفد الإسرائيلي في الأمم المتحدة عن يأسه من وضع إسرائيل

---

[1] بعثة إسرائيل فى الأمم المتحدة لوزارة الخارجية، 19 نوفمبر 1970، المرجع السابق؛ قسم أفريقيا لمكتب وزير الخارجية، 18 ديسمبر 1970، ג"מ, חצ 3993/17.

في أفريقيا، وأشار إلى أنها لم تحقق أهدافها التي من بينها الحصول على التأييد الأفريقي في المحافل الدولية. كما يجب دراسة "وقف المساعدات المقدمة للدول التي تصوت ضدنا، وإبلاغها بذلك صراحةً، ومنح مكافأة للدول المؤيدة لنا أو الممتنعة عن التصويت، وفي ذلك تشجيع لها على الاستمرار في ذلك".[1]

اختلف السفير الإسرائيلي في ليبيريا مع موقف قسم أفريقيا، الذي يقول: إنه على الرغم من الضربات القاسمة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، إلا أن علينا الحفاظ على علاقاتنا الثنائية مع دول القارة. وقال: إن الدول الأفريقية لا تخدم مصالحنا "ولا جدوى من التمسك بالعلاقات الثنائية على الساحة السياسية أو الثقافية. إن العلاقات الدبلوماسية هي شأن عظيم جدًا من أجل الاكتفاء بصداقة شخصية مع زعماء أفريقيا، وعندما لا تجلب لنا النتائج المرجوة". وأضاف "ضروري أن نتعلم من الضربة التي تلقيناها في المؤتمر الأخير للجمعية العامة للأمم المتحدة أنه يجب أن نغير من فكرنا، فنحن أصغر من أن نسمح لأنفسنا بأن نكون الدولة الخامسة -بعد الدول العظمى الأربعة- في عدد السفارات في العالم، ولنكن واقعيين من خلال تقليص عدد تمثيلنا في أنحاء العالم ونصبح أكثر نفعًا، كما يجب وقف التذلل والوقوف على أبواب وزارات الخارجية والتوسل من أجل رؤية وفهم قضايانا". واقترح السفير تقليص البعثات في أفريقيا "وتحرير الموارد لأعمال مفيدة لنا".[2]

ذكر سفير إسرائيل في أوغندا في رسالة لقسم أفريقيا: "بعد أن نلعق جراحنا من السقوط في الأمم المتحدة، نأكل أنفسنا في الداخل -كلٌّ في مكانه- بسبب السقوط وخيبة الأمل [...] نعود لحياتنا الرمادية من زيادة المساعدات الماشافية لهذه الدولة أو تلك، وللمجهودات غير المتناهية لدعوة الضيوف المهمين بأنواعهم، ونشر المادة الإعلامية، ونعود بالطبع لحضور حفلات الكوكتيل ونسعد بدعوة أولئك الذين حصلنا بأمر منهم في نيويورك على لكمة في الوجه- على العشاء ". لذلك يعتقد السفير أنه "يجب تنقية وضعنا في القارة، وقدرتنا على

[1] سفارة إسرائيل فى واشنطن لمدير قسم أفريقيا، 12 يناير 1970، ג"מ, חצ 4559/10.
[2] السفير مردخاي لادور لقسم أفريقيا، 18 ديسمبر 1970، ג"מ, חצ 4634/4.

التأثير، ومن الضروري تقدير فرص تحسين صورتنا وتصحيح المواقف قبل فوات الآوان". كما طلب السفير ،قبل مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية المزمع انعقاده في أوغندا عام 1971، أن يكون هناك إعادة تقدير لأعمالنا وكبواتنا فيما يخص التواجد الإسرائيلي في القارة، وأضاف أنه منذ بدء إسرائيل نشاطها في أفريقيا وحدثت تغييرات داخلية، وتغيرت أنظمة حكم في كثير من الدول، ففي أوغندا يتوجهون صوب اليسار، وهناك تقلبات في بلدان أخرى مثل: سيراليون، وغانا، وفولطا العليا، واقترح تشكيل مجموعة عمل تقوم بتقدير حجم المجهودات، والنتائج.[1]

من بين ردود الأفعال القاسية، كان رد موشه لاشيم- رئيس قسم أفريقيا سابقًا، وشارك في مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1970 كعضو بارز في الوفد الإسرائيلي- ؛ حيث قال بعد أن حلّل نتائج التصويت في الجمعية العامة: "يمكن تسمية ما حدث في الجمعية العامة "السقوط الأفريقي". حقيقي أن العلاقات الثنائية مع معظم الدول الأفريقية طيبة، غير أن التصويت "يعكس انخفاض مكانتنا لدى الرأي العام العالمي ولذلك وزن وآثار سياسية". لكنه عكَس بعض المبعوثين المتشائمين تمامًا فقد عارض عقاب الدول التي صوّتت ضد إسرائيل، وعرض مقترحات قادرة -حسب رأيه- على كبح هذا التدهور.[2]

كان موقف القيادة في وزارة الخارجية -خاصة قسم أفريقيا- أكثر اعتدالًا وحذرًا، حيث قال بأنه على الرغم من الضربة القاسية التي تلقتها إسرائيل في منظمة الوحدة الأفريقية، وفي الأمم المتحدة، إلا أنه يجب النظر إلى الأمور الإيجابية والحفاظ على علاقات إسرائيل الثنائية مع الدول الأفريقية، وأكد وزير الخارجية أبا إيبن على ضرورة عدم معاقبة الدول التي لا تصوت في الأمم المتحدة في صالح إسرائيل، وتؤيد مشروعات القرارات العربية، وضرور ةعدم ربط المساعدات الإسرائيلية بطريقة التصويت، كما أعرب عن رضاه من عدم تضرر التواجد الإسرائيلي في أفريقيا، رغم الضغوط العربية منذ حرب 1967،

[1] السفير أهرون عوفري لمدير قسم أفريقيا، 13 نوفمبر 1970، ג"מ, חצ 4551/10.
[2] لاشيم لمدير قسم أفريقيا، 29 ديسمبر 1970، ג"מ, חצ 4559/10.

ومواصلة الخبراء الإسـرائيليين تـدريب آلاف الأفارقـة في المنـاطق الحيويـة. يجـب أن يكـون الرد علـى قرارات الأمم المتحدة تقوية التواجد الإسرائيلي -خاصة في شـرق أفريقيـا- وأشـاد الـوزير بالنشـاط الإسـرائيلي الماشـافي، والاقتصـادي المهـم في أفريقيا.[1]

مهمةٌ للغاية رؤية مدير قسم أفريقيا، حنان عينور، الذي خـدم في السـابق في عدة دول أفريقية، ورغم تحفظه من رؤية وزارة الخارجية تجاه أفريقيا، وأنه لم يخشَ الإشـارة إلى الإخفاقـات والأخطـاء الـتي اقترفـت، فإنـه عـارض ربـط المسـاعدات بالتصويت، وفي رد علـى أحد السفراء، الذي طلب بتعليق المساعدات، قـال عينـور أنه غير راضٍ أيضًا عن التصويت "الذي أخـذ بمكانتنـا في أفريقيـا إلى نقطـة غـير معقولة" وخلق فروقًا بين العلاقات الثنائية والعلاقات متعددة الأطراف، حقيقـي أنه على المستوى الثنائي يستمر التنكر لإسـرائيل، لكـن يجـب النظـر إلى الأمـور الإيجابية، وإلى نصف الكأس المملوءة، "من ناحية العلاقات الثنائية لم تكن هنـاك بعد علاقات وطيدة جدًا، وقريبة ورحبة، فقـد ارتفـع الميـزان التجـاري هـذا العـام ووصل إلى مائة مليون دولار تقريبًا". وأوضح عينـور أن أنظمـة الحكـم في أفريقيـا تتبدل بسرعة، وأصبحت بعض أنظمة الحكـم الصـديقة معاديـة، لكـن يحـدث أيضًا العكس: فها هي غانا تعود معنا إلى فتـرات شـهر العسـل، مثلمـا كانـت قبل عشر سنوات، ويمكن استخلاص العظات من هذه الحقيقة، "حقيقي أن كثير من الصعوبات التي نواجهها في أفريقيا يجب أن نرجعها إلى أخطائنـا في التقـدير والقدرة على عدم التنفيذ، لكن الحقيقة المـرَّة هـي أننـا دولـة صـغيرة لهـا قـوة بشرية محدودة، ومصادر أموال محدودة أكثـر، تعـيش صـراعات قويـة، ولا توجـد دولـة في أفريقيـا أو في العـالم مرتبطـة بإسـرائيل مـن الناحيـة الاقتصـادية أو الماشافية". عارض عينور، الذي كان أيضًا مستشـارًا في بعثـة إسـرائيل في الأمـم المتحدة في الستينيات، الرأي القائل بأن "الأمم المتحدة خراب"، ربما تناسـب، علـى حد قوله، الاسـتهلاك الإسـرائيلي، خاصـة بالنسـبة لهـؤلاء الـذين يسـتهزأون بأهمية أفريقيا، ويرى أن هناك سياسة إسرائيلية تجاه أفريقيا، لكنها ترتكز قبـل

[1] *The Jerusalem Post,* 15 December 1970

كل شيء على مصلحتنا القومية، التي ترى في شرق أفريقيا وفي القارة بمجملها "منطقة خلفية Hinterland اقتصادية وسياسية مهمة لحاضر ومستقبل الدولة. لذا على إسرائيل الاستمرار في العمل مع أفريقيا، نتيجة لهذه المصلحة، وتطوير العلاقات التجارية وأن يكون لها موطىء قدم في كل المجالات الاقتصادية المهمة. ومن الضروري أن يكون لإسرائيل تواجد مناسب في أفريقيا يؤكد على صورتنا المتقدمة، والمبادرة بأعمال الماشاف التي تخدم الجانبين. وهذا هو الحد الأدنى من الأهداف، لكنها واقعية ويجب تنفيذها".[1]

وبما يوافق هذه السياسة أرسل قسم أفريقيا رسالة إلى كل البعثات الإسرائيلية في أفريقيا، أكد فيها على "ضرورة عدم اعتبار التصويت على الساحة الدولية معيارًا وحيدًا أو حتى أساسي في تحديد علاقاتنا بالدول الأفريقية. وباستثناء غينيا التي قطعت علاقاتها مع إسرائيل عام 1967، فإن الغالبية العظمى لتلك الدول التي تصوت بشكل دائم ومنتظم ضد إسرائيل لها معها علاقات ثنائية وطيدة - خاصة علاقات اقتصادية، وثقافية وتعاون ماشافي وأمني".[2] بل أن قسم أفريقيا قد ذكر أن "التعاون الأمني المستمر يشير إلى ثقتهم بنا".[3] وفي رسالة أخرى عاد مدير قسم أفريقيا وأكد على ثقته في استقرار العلاقات الثنائية: "إن تصويت الدول الأفريقية في المحافل الدولية فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط لا يعكس حالة العلاقات الثنائية، في مقابل التراجع عن تأييد المواقف المساندة لإسرائيل على الساحة الدولية بل والتحفظ منها أحيانًا؛ حيث تتميز العلاقات الثنائية مع معظم هذه الدول بالوِد والتعاون المثمر في مجالات مختلفة، وأحيانًا حساسة".[4]

في ضوء ذلك أصدر قسم أفريقيا، وقسم الأمم المتحدة تعليمات للممثلين في أفريقيا بالتوقف عن الإعراب عن "الاستياء وخيبة الأمل" أمام زعماء الدول

[1] عينور للسفير الإسرائيلي فى زامبيا، 20 ديسمبر 1970، ג"מ, חצ 4559/10.
[2] رسالة من قسم أفريقيا إلى البعثات في أفريقيا، 22 ديسمبر 1970، ג"מ, חצ 3990/17.
[3] عينور، مدير قسم أفريقيا، إلى قسم الأمم المتحدة، 31 ديسمبر 1970، ג"מ, חצ 4634/7.
[4] قسم أفريقيا إلى قسم الثقافة والعلوم، 18 يناير 1971، ג"מ, חצ 4559/10.

"الصديقة" التي صوتت ضدنا في منظمة الوحدة الأفريقية، وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة، أو التي لم تفِ بوعودها التي قطعتها لهم.[1]

وفي رد على طلب سفير إسرائيل في سيراليون، الذي طالب بتقليص النشاط الإسرائيلي في القارة، أوضح قسم أفريقيا: "لا يجب التوصل إلى استنتاجات متشددة بالنسبة لعلاقاتنا الثنائية مع الدول الأفريقية، إن خفض التواجد سيُضِرُ بنا وليس بهم، وبذلك سنخفف العبء عن العرب، لن نقيس كل شيء بالتصويت، فهناك مصالح أخرى اقتصادية وثقافية ونحن نبذل مجهودًا كبيرًا في هذا المجال، لا يجب علينا الوصول إلى وضع البرتغال وجنوب أفريقيا، يجب علينا أن نتحرر من الاعتقاد بأن الدول الأفريقية "مدينةٌ لنا" بشيء ما، وأن كل تصويت ضدنا يعتبر خيانة أو نكران للجميل، ومثلما "نتفهم" التصويت الآسيوي يجب علينا "تفهم" التصويت الأفريقي، إن الوضع الجيوسياسي للقارتين ليس مختلفًا، مع ذلك فهذا لا يعني أن على إسرائيل التعايش مع الأمر، على العكس، علينا الاستعداد واستغلال مواردنا بالصورة التي تؤدي إلى أفضل النتائج على الساحة الدولية".[2]

وفيما يتعلق بمستقبل النشاط الإسرائيلي في أفريقيا، ذكرت إدارة وزارة الخارجية -كما ذكرنا- عكْس ما اقترحه بعض السفراء، وكما اعتقدت الوزارة فيما يخص التمثيل في أفريقيا أنه لا يجب تقليص النشاط لكن توسيعه في دول أخرى.[3] كما اعتقدت الوزارة ضرورة إلغاء التخفيضات في ميزانية الماشاف في دول أفريقيا، "على الرغم أنه من الصعب تصوُّر تصويت أسوأ"، لأن "الماشاف هو الدافع الرئيس في علاقاتنا مع دول القارة وأنه يستطيع أن يكون عاملًا لمنع التراجع في العلاقات".[4] كما اقترح قسم أفريقيا إجراء زيارة لوزير الخارجية في أقرب وقت لشرق وغرب أفريقيا، و"للدول الصغيرة المهملة" التي لم تحظَ

[1] رسالة قسم أفريقيا والأمم المتحدة إلى البعثات في أفريقيا، 2 ديسمبر 1970، المرجع السابق.
[2] نائب مدير قسم أفريقيا إلى السفير في فريتاون، 10 ديسمبر 1970، المرجع السابق.
[3] قسم أفريقيا لنائب المدير العام يعقوب شمعوني، 16 ديسمبر 1970، المرجع السابق.
[4] قسم أفريقيا إلى نائب مدير عام الماشاف، والقسم الاقتصادي، 25 نوفمبر 1970، المرجع السابق.

بالاهتمام الكافي فيما مضى مثل: سوازيلاند، ولاسوتو، وبوروندي، وغيرها؛ وعقد مؤتمر لسفراء إسرائيل في أفريقيا؛ وزيادة النشاط الإعلامي، من خلال نشر مجلة مصورة عن إسرائيل وأفريقيا، تصدر مرتين سنويًا باللغتين الفرنسية والإنجليزية (صدرت مثل هذه النشرة في الثمانينيات باسم *Africa Bulletin*، لكنها توقفت عن الصدور "لعدم وجود ميزانية". مع ذلك تستمر مجلة في الصدور باسم *Shalom*، تهتم بأنشطة الماشاف، انظر قائمة المراجع)؛ ودعوة خمسين شخصية أفريقية إلى إسرائيل في السنة المالية القادمة، بما في ذلك زعماء الدول المندوبين في الأمم المتحدة، وتغطية كافة النفقات خاصة الطيران.[1]

كما وصلت مقترحات مختلفة من السفراء في أفريقيا، ولقد ذكر بعضهم أن زيارة شخصيات إسرائيلية رفيعة لأفريقيا عشية انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، أو عشية المؤتمرات الأخرى غير مفيدة، وأن هناك حاجة لمثل هذه الزيارات طوال العام. وتم التأكيد على أهمية دعوة مندوبي الدول الأفريقية في الأمم المتحدة لزيارة إسرائيل؛ حيث لدى الكثير منهم تأثيرٌ كبيرٌ في تحديد موقف دولتهم في المنظمة الدولية.[2] كما اقترح قسم أفريقيا "زيادة المساعدات العسكرية والمخابراتية لكثير من الدول على قدر الإمكان، لأن الأمر يسمح بالوصول إلى زعماء الدول وكبار الوزراء".[3] كما اقترح قسم أفريقيا تقديم القروض للدول الأفريقية بشروطٍ ميسرة، من أجل شراء بضائع من إسرائيل.[4]

كما كانت هناك مقترحات أكثر واقعية تراعي إمكانات إسرائيل المحدودة، حذَّر موشه لازار: "لم يعُد في مقدورنا استئناف الانقضاض على أفريقيا، مثلما كانت سياستنا في الفترة 1958-1967. لقد تغيرت الظروف الموضوعية جدًا منذ ذلك الحين. إن الإمكانات المطلوبة اليوم للعمل بصورة تمكننا من ترك انطباع جيد على الدول الأفريقية ليست في متناول أيدينا من الناحية المادية والبشرية".

---

[1] قسم أفريقيا إلى مكتب وزير الخارجية، 6 يناير 1971، ג"מ, חצ 4634/4.
[2] المرجع السابق
[3] مذكرة داخلية لقسم أفريقيا، 25 مارس 1971، ג"מ, חצ 4559/11.
[4] المرجع السابق.

واعتقد أنه يجب التركيز على الإعلام السياسي الذي يضم استغلال الشكوك الأفريقية تجاه الدول العربية، والاتحاد السوفيتي، والتحذير من نواياها، وسياستها في أفريقيا، وضرورة التأكيد على أن الهدف الحقيقي للدول العربية هو القضاء على إسرائيل، ومن المهم أن تعلم الدول الأفريقية أن لُبّ الصراع ليس الأراضي بل عدم الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، وأعتقد أن على إسرائيل التوضيح بشكل قاطع ما هو برنامجها للسلام: "لأنهم يسألون وليس لدينا إجابة".[1] وسيوضح وزير الخارجية في خطابه القادم في الكنيست سياسة إسرائيل للسلام فيما يخص النزاع العربي الإسرائيلي، خاصة في ضم الأراضي، وفي ذلك استجابة للمطالب المتكررة لمعظم الدول الأفريقية.[2]

مقترح آخر تم طرحه هو بلورة مجموعة من الدول المهمة والصديقة لنا مثل: ساحل العاج، وزائير، وأفريقيا الوسطى، القادرة على ضم بعض الدول الأخرى حولها، التي تخشى اتخاذ موقفًا مستقلًا بمفردها، كان الافتراض إمكانية معارضة مثل هذه المجموعة مشروعات القرارات المعارضة لإسرائيل، غير أن محاولة تنفيذ هذا المقترح لم تنجح.

إيجازًا لهذه الردود: كان تصويت الدول الأفريقية ضد إسرائيل في منظمة الوحدة الأفريقية، وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1970؛ نقطة تحول في علاقات إسرائيل بأفريقيا، وفي العامين التاليين، تلقت إسرائيل لطمات أخرى، لكنها لم تكن مفاجئة مثل الأولى، وأدت النتائج المحبطة في عام 1970، على الرغم من النشاط الكبير لإسرائيل بين الأفارقة، إلى صحوة في وزارة الخارجية، وإلى الحاجة لإعادة تفكير من جانب المنشغلين بالشأن الأفريقي، كما ساهمت في صحوة ومعرفة نقاط ضعف إسرائيل في علاقاتها مع الدول الأفريقية، واتضح أنه سيكون من الصعب تغيير الموقف الجماعي المعادي لإسرائيل "والكتْلي" في التصويت في منظمة الوحدة الأفريقية، والمؤتمرات الدولية، مع هذا كان هناك اعتقاد وإيمان قوي، بأن العلاقات الثنائية قوية لدرجة عدم إمكانية حدوث تغيير

[1] لاشيم لوزارة الخارجية، 9 يناير 1970، ג"מ, חצ 10/4559.
[2] قسم افريقيا إلى نائب مدير عام وزارة الخارجية، 2 يونية 1970، المرجع السابق.

فيهـا، لـذلك كـان موقـف وزارة الخارجيـة ضـرورة الـرد علـى التصـويت المعـادي لإسـرائيل في الـهيئات الـدولية بالاعتدال والحذر و"عـدم اليـأس"، والعمـل بالتـدريج على تقوية وتحسين العلاقات الثنائية، ولقـد لخـص قسـم أفريقيـا الوضـع بعـد التصويت في منظمة الوحدة الأفريقية والجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة عـام 1970 فيما يلي: "إن الغالبية العظمى للـدول الأفريقيـة، خاصـة المعاديـة جـدًا على الساحة الدولية، عدائية في آرائها لإقامة علاقات ثنائية وطيدة مع إسـرائيل ومتحررة تمامًا من "قيود" الصراع الشرق أوسطـي".

مع ذلك آمنوا في وزارة الخارجية بأن جزء كبير من الدول الأفريقية لايـزال يعتـبر الدول العربية عنصرًا متآمرًا يجب خشيته، و"إن تأييـدهم بـلا شـك لإسـرائيل".[1] لذلك يجب بذل مجهودات من أجـل زيـادة التعـاون الثنـائي مـع الـدول الأفريقيـة، وبهذه الطريقة يمكن تحسين العلاقات ومنع تدهورها.

لم يتصور واضعو سياسة التعامل مع أفريقيا، في هذه المرحلة، احتمال عـدم توقف تدهور العلاقات على المستوى متعدد الأطـراف عنـد ذلـك الحـد، وأنـه مـن الممكن أن ينزلـق لـيمس أيضًـا العلاقـات الثنائيـة "المسـتقرة والوطيـدة". يمكـن القول، بعد فوات الآوان، أن ذلـك كـان أوهامًـا؛ فالعلاقـات الثنائيـة لم تصـمد في الاختبار ولم تمنـع قطـع العلاقـات الدبلوماسـية الـتي اسـتمرت لفتـرة طويلـة، خاصة بسبب النزاع العربي الإسرائيلي.

وفيما يتعلق بتدخل الـدول الأفريقيـة ومنظمـة الوحـدة الأفريقيـة في الـنزاع العربي الإسرائيلي، يجب أن نشير إلى عدم المنطقية، والتغييرات الـتي طـرأت علـى الموقف الإسرائيلي: ففي نهاية الخمسينيات وحتى عـام 1967 ("أفضـل الأيـام")، كانت إسرائيل هي التي عملت -في إطار أهدافها السياسية- على إشراك الدول الأفريقية في الصراع الشرق الأوسطي؛ حيث سعت جاهـدة في كـل مناسـبة إلى التأكيـد علـى القضـية الشـرق أوسـطية، الـتي لم تكـن علـى رأس اهتمامـات

[1] رسالة من قسم أفريقيا إلى البعثات، 18 ديسمبر 1970، المرجع السابق؛ قسم أفريقيا إلى قسم العلاقات الثقافية، 10 ديسمبر 1970، المرجع السابق.

الأفارقة، وتوضيح مواقفها وطلب مساندة الأفارقة في الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والمنظمات الدولية. ولقد نجحت إسرائيل في ذلك نوعًا ما. لكن بعد عام 1967، عندما زاد التأثير العربي، خاصة المصري، في منظمة الوحدة الأفريقية، والأمم المتحدة. بدأت إسرائيل في العمل على إبعاد قضية الشرق الأوسط من جدول أعمل منظمة الوحدة الأفريقية، في حين ضغطت الدول العربية من أجل ضمّها ونجحت تدريجيًا في تحويلها إلى أحد الموضوعات الرئيسية في جدول الأعمال، مما أدى إلى تزايد عدد قرارات المنظمة ضد إسرائيل.

ووصلت المشاركة الأفريقية في النزاع العربي الإسرائيلي إلى ذروتها في "مهام الرؤساء الأفارقة".

ب. مهمة الرؤساء – آمال وخذلان

كانت مهمة الرؤساء الأفارقة في مصر وإسرائيل، بغرض الوساطة والتوصل إلى اتفاق سلام بينهما، القضية الرئيسية في عام 1971، وكان لذلك بالغ الأثر على تطور العلاقات بين أفريقيا وإسرائيل. وسيتناول هذا الجزء الإجراءات التي أدت إلى قيام الرؤساء بهذه المهمة، ونتائجها، فقد كانت هذه قضية مثيرة في الدبلوماسية الإسرائيلية في أفريقيا.

1. النشاط الإسرائيلي استعدادًا لمؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية، والجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1971

نُفِّذَت بالفعل بعض المقترحات التي طرحت بعد خيبة الأمل من المواقف الأفريقية عام 1970، فقد توجه يعقوب شمعوني نائب مدير عام وزارة الخارجية الذي عالج الملف الأفريقي، إلى أفريقيا في عام 1971 والتقى برئيس ساحل العاج هوفوييه بوانييه، وبرئيس زائير موبوتو اللذان يعتبران من أصدقاء إسرائيل؛ وذلك لتوضيح موقف إسرائيل من الصراع في الشرق الأوسط وطلب مساعدتهما على إيقاف القرارات المعادية لإسرائيل في منظمة الوحدة الأفريقية والجمعية

العامة للأمم المتحدة.[1] كما توجه وزير الخارجية أبا إيبن في مايو-يونية من نفس العام -على رأس وفد كبير- لزيارة ثماني دول في شرق وغرب أفريقيا: كينيا، وبوروندي، وزائير، وغانا، وساحل العاج، وليبيريا، والكاميرون، وسيراليون. ومع عودته إلى إسرائيل بَشَّر أبا إيبن بعدم حدوث تغيير في علاقات الصداقة مع الدول المذكورة: "لمست لدى كل الدول الأفريقيا رضًا كبيرًا من المساعدات الفنية، بل إنها طلبت زيادة التعاون"، كما لمس لديها "تفهمًا لموقف إسرائيل من الصراع الشرق أوسطي، ورغبتها في المساعدة على إيجاد حل سلمي".[2]

ذكر إيبن في التقرير المفصَّل الذي كتبه عن زيارته، أنه أكد في مباحثاته على أن أي تقدم في عملية السلام من الممكن تحقيقه عبر المفاوضات فقط، وأن هذا الموقف قد "قبله الجميع"، بل إن بعض الرؤساء أكدوا أن غايتهم هي "اتخاذ موقفًا حياديًا" من النزاع العربي الإسرائيلي، وهي الغاية التي لم يعترض عليها. كما كان لدى الوزير انطباع بأن موقف إسرائيل من الصراع "مقبول" بما في ذلك الموقف الداعي إلى ألَّا يكون الانسحاب، الذي وافقت عليه إسرائيل مبدئيًا، شاملًا، وأنه لا يمكن أن تكون خطوط وقف إطلاق النيران قبل حرب الأيام الستة (1967)، خطوطًا متفق عليها وآمنة في المستقبل، وأن هناك ضرورة إلى وجود إسرائيلي في مناطق معينة فيما وراء الخطوط السابقة. كما أعرب الوزير أمام مضيفيه عن خيبة أمله من مواقف الدول الأفريقية على الساحة الدولية، وعرض عليها عدم الانشغال بقضية الشرق الأوسط على هذه الساحة، وإن كان ذلك غير ممكنًا فلتكتفِ بالدعوة العامة إلى السلام وتمتنع عن إدانة إسرائيل. وحسب أقوال الوزير، لم يعترض مضيفوه على هذه الكلمات، ربما يكون ذلك لدواعي الاحترام. وأشار الوزير إلى أنه لم يتلق أي وعود، كما أنه لم يطالب بها.[3] تظهر الشكوك في هذا التقرير حول هذه المسألة، وإن كان على المستوى المتعدد multilateral من الممكن حدوث تغيير، كما أن التقرير قد كُتِب بعد مؤتمر

[1] مذكرة من قسم أفريقيا إلى المندوب فى الأمم المتحدة، 5 يناير 1971، ג"מ, חצ 5449/10.
[2] وزير الخارجية فى رد على استجواب فى الكنيست فى 30 يونية 1971، المرجع السابق.
[3] تقرير وزير الخارجية حول جولته، 14 يوليو 1971، ג"מ, חצ 4559/11.

منظمة الوحدة الأفريقية الذي عُقِدَ بعد الزيارة بفترة قصيرة، وأثبت من جديد أنه حتى الدول التي تعتبر صديقة لإسرائيل، لا تحتمل مواجهة الضغوط العربية، رغم ذلك عاد الوزير واقترح توسيع النشاط الإسرائيلي في أفريقيا، والإكثار من زيارة أعضاء الحكومة والشخصيات الرفيعة.

غادرت وفود أخرى إلى أفريقيا، من قِبَل اتحاد نقابات العمال (الهستدروت)، وحزب العمل، وزارت كل من أوغندا، وزامبيا، وتنزانيا. كما خُطط لزيارات أخرى يقوم بها أعضاء كنيست لبلدان أخرى.[1]

في ظل الدعايا العربية ضد إسرائيل التي أكدت على وجود تعاون بين إسرائيل وجنوب أفريقيا والبرتغال، وبعد الانتقاد الأفريقي لإسرائيل بخصوص هذه القضايا، حاولت إسرائيل جاهدة أن تظهر في تصويتها في الأمم المتحدة موقفها المعادي لنظام التفرقة العنصرية، والاستعمار، والعنصرية. فقد أيدت إسرائيل قرار مجلس الأمن الصادر في 2 ديسمبر عام 1970، الذي طالب بالامتناع عن تقديم أي مساعدة عسكرية أو مادية للبرتغال، كما أعلنت أنها لا تقدم أية مساعدة عسكرية أو مادية لها، وأنها لا تقيم علاقات دبلوماسية معها.[2] وفي اللجنة الرابعة للدورة الخامسة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة صوتت إسرائيل في صالح القرارات التي صدرت ضد جنوب أفريقيا، وضد نظام حكم الأقلية البيضاء في روديسيا، وضد نظام الحكم الاستعماري لجنوب أفريقيا في ناميبيا، كما صوتت إسرائيل، مع الدول الأفريقية، في صالح إنشاء صندوق الأمم المتحدة لناميبيا، وفي صالح مشروعات قرارات ضد نظام الحكم الاستعماري للبرتغال في موزمبيق، وأنجولا، وفي صالح القرارات ضد نشاط العناصر الاقتصادية الأجنبية في المناطق الواقعة تحت الحكم الاستعماري، التي تشكل عقبة في الوصول إلى استقلال هذه المناطق.[3] وطلب قسم أفريقيا في

[1] قسم أفريقيا لمندوب الأمم المتحدة، 5 يناير 1971، ג"מ, חצ 10/5449.
[2] مذكرة من الأمم المتحدة إلى قسم أفريقيا، 28 يناير 1971، المرجع السابق.
[3] تقرير مندوب الأمم المتحدة لقسم أفريقيا، 16 يناير 1971، المرجع السابق.

رسالة إلى كل البعثات الإسرائيلية في العالم، ذِكْر هذه الحقائق في المباحثات مع العناصر الرسمية، ومع وسائل الإعلام.

2. المؤتمر الثامن لمنظمة الوحدة الأفريقية عام 1971

اعتاد أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية الاجتماع سنويًا قبل مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ من أجل توحيد المواقف في القضايا التي ستطرح في الجمعية، وعُقد مؤتمر وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية، الذي يقوم بالإعداد لمشروعات القرارات مع الأمانة العامة، في يونية 1971 قبل أسبوع من انعقاد القمة، ولقد كان من المقرر أن تنعقد القمة في كمبالا بأوغندا، غير أنه نظرًا للإطاحة بالرئيس الأوغندي ميلتون أوبوتي في انقلاب عسكري قام به رئيس هيئة الأركان عيدي أمين (21 يناير 1971)، وهو الأمر الذي لم تقبله كثير من الدول الأفريقية، فقد تقرر نقل المؤتمر إلى أديس أبابا. سافر نائب مدير قسم أفريقيا إلى إثيوبيا لمساعدة العاملين بالسفارة الإسرائيلية في المكان، والقيام باتصالات بالمبعوثين الأفارقة، ولقد امتاز هذا المؤتمر بالخلافات الكثيرة، خاصة الخلافات بين الدول الراديكالية، والدول المعتدلة وعلى رأسها ساحل العاج؛ حيث طالبت الدول المعتدلة بإجراء حوار مع جنوب أفريقيا، وكانت القضايا الخلافية الأخرى: الصراع بين السنغال، وغينيا؛ ومعارضة تنزانيا وبعض الدول الأخرى تمثيل أوغندا التي استولى عيدي أمين على مقاليد الحكم فيها.

كان قسم أفريقيا على ثقة بأن قضية الشرق الأوسط ستطرحها الدول العربية وأصدقاؤها التقليديين مرة أخرى، من أجل اتخاذ قرارات معادية ومتشددة ضد إسرائيل، بطرق ملتوية، وبأسلوب نجحوا فيه من قبل في المؤتمرات السابقة، وهذا ما وصف به قسم أفريقيا طرق العمل هذه:

طرح أحد أصدقاء العرب مقترحًا متشددًا جدًا، وبعد معارضة معتدلة من بعض أصدقاء إسرائيل، قدمت دولة "حيادية"، في الغالب السنغال، مقترحًا وسطًا يضم كل العناصر التي يطالبون بها: التضامن مع مصر؛ الانسحاب

الكامل من كل الأراضي المحتلة؛ الإشارة إلى قرار مجلس الأمن رقم 242 وفقًا للتفسير العربي؛ قبول مشروع قرار بالاجماع أو بالتوافق في الجلسة الختامية في الساعات المتأخرة من الليل حيث يكون الرئيس دائمًا من أصدقاء العرب.[1]

كان السؤال الذي يواجه قسم أفريقيا هو، كيف يمكن إحباط المكائد والمناورات العربية. وطُرحت في قسم أفريقيا فكرة استثنائية في الدبلوماسية الإسرائيلية. فنظرًا لعدم وجود أمل في اتخاذ موقف مؤيد لإسرائيل فإن إسرائيل ستحاول إقناع مجموعة من الدول الصديقة لها بتبني مشروع قرار يشمل تعبيرات مؤيدة لمصر"كحل"، وستبدو مؤيدة للعرب لكنها لن تكون -تدريجيًا- متشددة ومعادية لإسرائيل. توصل شمعوني، نائب المدير العام، مع قسم أفريقيا إلى صيغة مقبولة "للحل المقترح" الذي اشتمل النقاط التالية:

1. تأييد تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 كحزمة واحدة، من أجل التوصل إلى اتفاق عادل ودائم في الشرق الأوسط.
2. القلق العميق من استمرار احتلال الأراضي المصرية (Expressed grave concern at the continues occupation of UAR territories)
3. تقدير مبادرة السلام المصرية والتطلع إلى استمرار التطلع إلى تسوية بالطرق السلمية.
4. دعوة الأطراف إلى الحفاظ على وقف القتال والتعاون في جهود السلام.

نُقِل المقترح إلى ممثلي إسرائيل في ليبيريا، ومدغشقر، وساحل العاج، ومالاوي، وسوازيلاند، وفولطا العليا، ودهومي، وطُلب منهم التوجه إلى متخذي القرارات في تلك الدول والطلب منها تبني المقترح والعمل على اتخاذه.[2] وبعد مشاورات أخرى في وزارة الخارجية، قرر شمعوني حذف النقطة الثانية. وقبلت كل من مالاوي ومدغشقر المقترح بإيجاب، كما باركت ساحل العاج المقترح لكنها تملصت من تبنيه. أما السفير الإسرائيلي في ليبيريا، مردخاي لادور، فقد أعلن أنه

---

[1] قسم أفريقيا لنائب المدير العام شمعوني، 2 مايو 1971، ג"מ, חצ 4634/5.
[2] قسم أفريقيا للسفارات، برقية 499، 6 مايو 1971، ג"מ، חצ 4634/6.

يعتقد أن "ليبيريا لن توافق وستُدهش فقط من عرض أمر كهذا عليها".[1] وفي الرد أخبر قسم أفريقيا السفير إنه لا يجب عليه العمل بناء على هذا المقترح إذا كان لا يقبله، وأوضح: "المقصد هو أن علينا البحث في الظروف غير المريحة لمنظمة الوحدة الأفريقية، مع التخفيف من قراراتها العدائية، عن شيء ما معتدل يكون أهون الشرين".[2]

وفي الجو المتوتر الذي ظهر في المؤتمر بسبب الانقسامات حول القضايا الأفريقية المختلفة، طرحت مصر للتصويت البند الشرق أوسطي، كعهدها في اللحظة الأخيرة، على الرغم من أن معظم الوفود لم تستطع قراءة مسودة مشروع القرار الذي تم توزيعه على المشاركين قبل لحظات من التصويت. وفوجئ بعض المندوبين ومن بينهم مندوبي سوازيلاند، وفولطا العليا، ودهومي، وبتسوانا - الذين تعهدوا بتقديم المشروع الذي صاغته إسرائيل وطلب التصويت الإسمي على المشروع المصري، من أجل منع اتخاذه بترحيب وتصفيق - في اللحظة الأخيرة ولم يجرؤوا على القيام بذلك. واتضح "أن وعودهم كانت بلا فائدة، وإن كانت بلا شك قد قُطعت بصدق ومن منطلق رغبة حقيقية في مساعدة إسرائيل".[3] وفي هذا الخصوص من المهم جدًا قراءة وصف المبعوثين الإسرائيليين في أديس أبابا، الذين عملوا على إقناع الأفارقة بتقديم "مشروع القرار" الإسرائيلي مثلما وعدوا؛ حيث اتضح أن وزير خارجية سوازيلاند فقط هو الذي وافق على تقديم صيغة المشروع؛ أما البقية فلم تتحمس للقيام بذلك، وإن كانت وافقت على مساندة المشروع إذا تم طرحه. وبعد أن قامت السنغال، بعد تعديل بسيط، بتقديم مشروع قرار صاغه المصريون وأمانة منظمة الوحدة الأفريقية، أقنع المندوب المالاوي وزير الخارجية السوازيلاندي أن مشروع السنغال "معتدل" وأنه لا داعي لتقديم المشروع الإسرائيلي، ووافق وزير الخارجية السوازيلاندي على ذلك.[4] وفي تفسيرات المبعوث الإسرائيلي في أديس أبابا لعدم تقديم مشروع القرار الإسرائيلي، ذكر إن الأفارقة

[1] السفير لقسم أفريقيا، 7 مايو 1971، ג"מ, חצ 4634/5.
[2] قسم أفريقيا للسفير، 10 مايو 1971، ג"מ, חצ 4693.
[3] تقرير قسم أفريقيا في مايو 1971، ג"מ, חצ 4634/6.
[4] السفارة الإسرائيلية في أديس أبابا إلى قسم أفريقيا، 6 و 12 يوليو 1971، ג"מ, חצ 4634/7.

تراجعوا عن وعودهم من منطلق الرغبة في منع أي مصادمات أخرى في المؤتمر، من شأنها زعزعة دعائم المنظمة، "خاصة عندما يكون الحديث عن قضية هامشية من الناحية الأفريقية".[1] ولقد أبرزت هذه التجربة الفاشلة -مرة أخرى- التأثير الكبير للدول العربية والدول الأفريقية المتشددة في تحديد صيغة القرارات في منظمة الوحدة الأفريقية.

كان مشروع القرار بخصوص الشرق الأوسط، الذي قدمه مندوب السنغال وتم قبوله، بعنوان "العدوان المستمر على مصر". وفي مقدمة القرار يتم الإعراب عن القلق العميق من الوضع الخطير الحالي "الناتج عن الاحتلال الإسرائيلي المستمر لأراضي ثلاث دول عربية، واحدة منها عضو في منظمة الوحدة الأفريقية. إن الاحتلال الإسرائيلي يشكل تهديدًا حقيقيًا للسلام الإقليمي في أفريقيا والعالم". ثم تأتي بعدها بنود القرار، التي عقد مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية بناء عليها:

1. مراعاة تصريح وزير الخارجية المصري في المؤتمر.
2. التصديق مرة أخرى على قرارات منظمة الوحدة الأفريقية التي اتخذت في السنوات 1968، 1969، 1970، والدعوة إلى الانسحاب الفوري للقوات العسكرية الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية حتى خط 4 يونية 1967، وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 الصادر في نوفمبر 1967.
3. الإعراب عن التأييد التام لجهود يارنج من أجل تنفيذ القرار رقم 242 ومبادرته للسلام بتاريخ 8 فبراير 1971.[2]

---

[1] تقرير قسم أفريقيا، 25 يونية 1971، ג"מ, חצ 4634/6.

[2] بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 242 في 22 نوفمبر 1967، اختار الأمين العام للأمم المتحدة السفير الدكتور جونار يارنج (Gunnar Jarring) كمبعوث خاص للشرق الأوسط. رفض العرب إجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، لذلك تنقل يارنج من عاصمة إلى أخرى لإجراء مباحثات بين الأطراف. وفي ربيع 1969 تم عليق المفاوضات بوساطة يارنج، عندما بدأت الدول العظمى العمل على إيجاد حل للنزاع –بدون نجاح نظرًا للفجوة بين الجانبين. فقد طالبت إسرائيل بمعاهدة سلام مع جاراتها، وإجراء مفاوضات مباشرة واعتراف بشرعية وجودها، ولم توافق على الانسحاب الكامل إلى حدود 4 يونية لأسباب أمنية. أما العرب فطالبوا بالانسحاب من جميع الأراضي المحتلة دون شروط. استأنفت المفاوضات بعد عام 1970، وفي 8 فبراير 1971 قدم يارنج مقترحه: إلتزام إسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضي المحتلة إلى الحدود الدولية السابقة بين مصر وفلسطين تحت الانتداب البريطاني، وذلك من منطلق تفاهم بإجراء الترتيبات المناسبة لإقامة مناطق منزوعة السلاح (demilitarized zones)؛ وضمان حرية الملاحة في قناة السويس وإجراء

4. التأكيد على تضامن منظمة الوحدة الأفريقية مع مصر، ورؤية مصر الإيجابية للسلام التي عبرت عنها في ردها على يارنج بتاريخ 15 فبراير 1971، الرد الذي يؤيد السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط.

5. الإعراب عن الأسف على نظرة إسرائيل السلبية لمبادرة يارنج.

6. الطلب من الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية التشاور مع زعماء الدول وحكوماتها، ومطالبتها باستخدام نفوذها لضمان تنفيذ هذا القرار.[1]

رغم الجهود الإسرائيلية، فإن القرارات كانت أكثر تشددًا من سابقتها؛ ولأول مرة يرد ذكر إسرائيل كدولة محتلة؛ وقبول التفسير المصري لقرار مجلس الأمن رقم 242 كما هو؛ وطُلب من إسرائيل الانسحاب من جميع الأراضي العربية إلى خط 4 يونية 1967؛ ويطالب القرار إسرائيل بقبول مبادرة يارنج؛ وأعرب عن الأسف لعدم قيامها بذلك؛ وفي المقابل يمتدح مصر لردها الإيجابي على يارنج؛ ولأول مرة تتحدث منظمة الوحدة الأفريقية عن احتلال أراضي ثلاث دول عربية وليس مصر فقط العضو في منظمة الوحدة الأفريقية. وتذكر ديباجة القرار صراحة أن الاحتلال الإسرائيلي المستمر للأراضي العربية يشكل تهديدًا حقيقيًا على السلام الإقليمي في أفريقيا، و من هنا يأتي مبرر تدخل منظمة الوحدة الأفريقية في النزاع العربي الإسرائيلي، وقبول الموقف العربي بأن القضية الشرق أوسطية قضية أفريقية، على عكس الموقف الإسرائيلي.

وفي رد فعل على هذه القرارات أصدر قسم أفريقيا تعليمات لممثلي إسرائيل في الدول الأفريقية الصديقة (الدول الصديقة وقتها: ليبيريا، وساحل العاج، ومالاوي، وتشاد، ودهوامى، وغانا، وفولطا العليا، والكاميرون، ومدغشقر) بمقابلة زعمائها والإعراب عن خيبة أمل إسرائيل الكبيرة من موقفها في مؤتمر منظمة

ترتيبات أمنية عملية في شرم الشيخ لضمان حرية الملاحة في مضايق تيران؛ أن تجري مصر مفاوضات حول اتفاقية سلام مع إسرائيل، تلتزم فيها، بشكل متبادل، بإنهاء حالة الحرب، والاعتراف واحترام استقلال الطرف الآخر، والاعترف واحترام حق إسرائيل في العيش بسلام في حدود آمنة ومعترف بها، وبذل أقصى الجهود من أجل منع الأعمال العدائية من أراضيها تجاه سكان الطرف الآخر، والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر. قبلت مصر مقترح يارنج من حيث المبدأ، لكن إسرائيل كان لديها تحفظات لأنها مطالبة بالانسحاب إلى حدود 1967. وطلبت إسرائيل في ردها بتاريخ 26 فبراير 1971 أن تكون المفاوضات مباشرة بدون شروط مسبقة. وهكذا انتهت مهمة يارنج.

[1] للصيغة الكاملة للقرار انظر (OAU AHG/ Res. 62 (VII) (Adis Ababa, Sept. 1971

الوحدة الأفريقية، والتأكيد على التشدد في هذه القرارات مقارنة بالسنوات السابقة، وعلى أسف إسرائيل لمشاركتها في هذا القرار السلبي؛ وأنها لم تقم بمحاولة "منع التحيز الصارخ"؛ والمطالبة بأن يتحفظ الزعماء صراحة من البنود التي تمس إسرائيل. كان رد السفير الإسرائيلي في ليبيريا مثيرًا للاهتمام حيث تحفظ من هذا التوجيه بذكره "أنه لا يجب الاحتجاج وطلب التحفظ العلني لليبيريا لأن ذلك سيبدو كشكوى ضد وزير الخارجية الليبيري وسيزيد الأمر سوءًا". كما ذكر أنه لا يعتقد أنه سيكون هناك زعماء سيتحفظون صراحةً، "وخسارة أننا لا نتعلم من السنوات السابقة".[1]

"الحكماء العشرة"

أعرب رئيس زامبيا كينيث كاوندا في خطابه في مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية عن مخاوف بلاده من أنه في حال عدم اتخاذ قرار واضح ضد احتلال الأراضي "فإن زامبيا ستجد نفسها غدًا في نفس الوضع". ورأي أنه يجب على منظمة الوحدة الأفريقية أن تكون مشاركة بشكل أكبر في النزاع العربي الإسرائيلي من أجل المساعدة على حلِّه. واقترح كاوندا إضافة ملحق للقرارات، يدعو الرئيس الدوري لمنظمة الوحدة الأفريقية إلى التشاور مع قدامى الساسة الأفارقة، بغرض إجبار إسرائيل على إنهاء الاحتلال. ولقد قُبل مقترحه وضُمِّن في القرارات. وفي 28 يونية 1971 أعلنت الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية إنشاء لجنة خاصة تضم عشرة رؤساء أفارقة، لُقبوا "الحكماء العشرة"، يرأسها الرئيس الدوري لمنظمة الوحدة الأفريقية؛ الرئيس الموريتاني موقطور ولد داداه (Oulud Daddah). وتتكون اللجنة من: إمبراطور إثيوبيا هيلا سيلاسي؛ ورئيس ساحل العاج هوفوييه بوانييه؛ ورئيس الكاميرون أهيجو؛ ورئيس ليبيريا وليام طولبرت (Tolbert)؛ ورئيس نيجيريا ياكوفو جوون (Gowon)؛ ورئيس السنغال ليوبولد سنجور (Senghor)؛ ورئيس كينيا كينياتا؛ ورئيس زائير موبوتو؛ ورئيس تنزانيا نيريري.

[1] وزارة الخارجية لبعثات في أفريقيا، 30 يونية 1971، ג"מ, חצ 4634/6.

كان لكل الدول الأعضاء في اللجنة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل باستثناء موريتانيا، واعتبرت بعضها صديقة، وفي المقابل كان يعتبر رئيس اللجنة، ولد داداه (المسلم)، معاديًا لإسرائيل. وكان هدف اللجنة العمل مع كل من مصر وإسرائيل من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242، واستئناف مهمة يارنج.[1]

وفي أول اجتماع للجنة في كنشاسا (23-25 أغسطس) قامت بتشكيل لجنة فرعية من بين أعضائها مكونة من أربعة رؤساء -رئيس السنغال رئيسًا لها، وعضوية كل من رؤساء كل من: الكاميرون؛ وزائير؛ ونيجيريا. وتقرر أن يقوم الأربعة بزيارة مصر وإسرائيل واستيضاح موقفهما من الصراع. وعلى هذا الأساس يقدمون توصيتهم للجنة العشرة التي تقوم بدورها بتقديم توصية للمؤتمر القادم لمنظمة الوحدة الأفريقية للبت فيها.

3. مهمة الرؤساء وموقف إسرائيل

إن مسألة مهمة الرؤساء (فيما بعد "المهمة") -هي كما ذكرنا- إحدى المسائل المهمة والممتعة للدبلوماسية الإسرائيلية في أفريقيا، وكان لها الأثر الواضح على العلاقات الإسرائيلية ودول القارة. لقد مرّ الموقف الإسرائيلي، من المهمة، بعدة مراحل: كان أول رد فعل على القرار بتشكيلها سلبيًا في الأساس، وكانت هناك فيما بعد تخبطات صعبة حول قبولها أو رفضها، و في النهاية تقرر الموافقة على قبولها بشروط معينة. لقد شكل الموقف الإسرائيلي -في الأساس- مدير قسم أفريقيا، مردخاي شاليف، الذي عمل بتنسيق مع نائب المدير العام يعقوب شمعوني (عملت أنا في نفس الفترة في قسم أفريقيا، وشاركت في بعض النقاشات، وعاصرت التخبطات الصعبة).

ما أن عُلم أنه تم قبول مقترح رئيس زامبيا حول تشكيل المهمة، في إطار قرارات منظمة الوحدة الأفريقية، أثار ذلك القلق في قسم أفريقيا، وذُكر في البرقية التي أرسلها نائب المدير العام ومدير قسم أفريقيا إلى البعثات

[1] قسم أفريقيا للبعثات، 27 يونية 1971، ג"מ, חצ 4634/8.

الدبلوماسية في أفريقيا: "إن رؤيتنا للجنة سلبية من حيث المبدأ لأنها ستشكل ضغوطًا إضافية، لكن كي لا نظهر أمام الرؤساء كرافضين، فإننا نفكر أن ننقل ردنا إليهم في المرحلة الأولى في شكل تساؤلات، والإعراب عن الشكوك والدهشة".[1]

عدَّد مدير قسم أفريقيا المخاوف والتخبطات في مذكرة إلى مدير عام وزارة الخارجية:

1. تم طرح إرسال وفد الرؤساء بواسطة عناصر معادية لنا مثل رئيس زامبيا، وأمانة منظمة الوحدة الأفريقية، وأنه سيكون أداة بالنسبة للنشاط السياسي المصري ضد إسرائيل، لضمان التأييد الكامل للدول الأفريقية للتفسير المصري لقرار مجلس الأمن.

2. تخفي اللجنة في طياتها مخاطر على إسرائيل، من بينها إرباك علاقاتها مع الدول الصديقة التي يشارك رؤساؤها فيها، "لأنه إذا مارست اللجنة عملها فلا يجب تأمل وقوف الرؤساء الأصدقاء إلى جوارنا، مثلما لم يجرؤا على معارضة قرارات منظمة الوحدة الأفريقية، ولو توصلت اللجنة إلى توصيات بروح قرارات منظمة الوحدة الأفريقية -كما يجب أن نتوقع- فسيكون في ذلك تأييد حقيقي وفعال للاتجاه المعادي لنا".

على أساس هذه الافتراضات يعتقد مدير قسم أفريقيا أنه "يجب العمل على إبعاد الرؤساء الأصدقاء مثل رؤساء ليبيريا، وساحل العاج وزائير، عن المشاركة في اللجنة، وإذا لم ننجح في ذلك فعلينا مقاطعة اللجنة وإبراز طابعها الأحادي الذي لا يلزمنا بمراعاة نتائجها".[2] مع هذا حذر مدير قسم أفريقيا من أن هذه الخطوة، التي كان من المنطقي أن تتخذها إسرائيل، من شأنها أن تربك علاقاتنا مع الرؤساء الودودين الذين سيرون في مقاطعة اللجنة عدم ثقة فيهم شخصيًا، وللامتناع عن الوقوع في هذا الخطر يقترح شاليف حلًا -الموافقة على زيارة الوفد

[1] وزارة الخارجية للبعثات في أفريقيا، 8 يولية 1971، المرجع السابق.
[2] قسم أفريقيا لمدير عام وزارة الخارجية، 22 يوليو 1971، المرجع السابق.

لكن مع محاولة التأثير على طريقة عمله وعلى توصياته في الاتجاه الذي ترغبه إسرائيل عبر الأصدقاء فيه. والاتجاه الذي ترغبه إسرائيل هو: 1. العمل على أن تنأى اللجنة بنفسها عن قرار مجلس الأمن رقم 242 بكامله؛ 2. العمل على المماطلة في مناقشات اللجنة وضمان ألَّا تقدم نتائجها قبل الاجتماع القادم للجمعية العامة للأمم المتحدة، كي لا تؤثر على قرارات الجمعية العامة، بزعم أن أي قرار أحادي -في الجمعية العامة- معادٍ لإسرائيل سوف يهدد مهمة الرؤساء لذلك لا يجب مناقشة قضايا الشرق الأوسط في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذه المرحلة.[1]

رغم جميع المخاطر الكامنة في مهمة الرؤساء، إلا أن شاليف رأي فيها ميزات أيضًا إذا نجحت إسرائيل بالفعل في محاولاتها فصل توصيات اللجنة عن قرارات منظمة الوحدة الأفريقية. وستكون اللجنة ملزمة بالاستماع إلى صوت إسرائيل وستكون هذه هي أول مرة ستتاح لإسرائيل هذه الأمكانية أمام محفل سياسي أفريقي رفيع المستوى. كما أنه "سيُطلب لأول مرة من مجموعة من الزعماء الأفارقة التعمق بشكل فعَّال في قضية الصراع في الشرق الأوسط، وتقديم توصياتهم الخاصة حول سبل حله بدلا من التأييد بشكل سلبي لمقترحات قام الآخرون بإعدادها".[2]

ختامًا، لم يُعرب شاليف عن رأي حاسم وإن كان قد أكد على المخاطر وطالب بإجراء مناقشات تحت إدارة وزارة الخارجية لتحديد موقف من المهمة، وبعد مناقشات برعاية الوزارة تم الاتفاق على استقبال الوفد والعمل بما يتماشى مع مقترح حل مدير قسم أفريقيا، والذي سيتم إخباره للبعثات في أفريقيا ولمندوب إسرائيل في الأمم المتحدة، لقد كان رد مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة، وكذلك بعض البعثات في أفريقيا، أنه من المحظور معارضة المهمة، "لأن

[1] المرجع السابق.
[2] المرجع السابق.

الأفريقيين لن يتفهموا ذلك، ومن الممكن أن تسقط إسرائيل في الفخ الإعلامي الذي نصبوه لنا".[1]

يبدو فيما بعد أنه لم يكن أمام إسرائيل خيار في هذه المرحلة سوى الموافقة على قبول الوفد "كأهون الشرَّين"، وإلا استغل المصريون رفضها كبرهان على أنها "رافضة للسلام". كما يُذكر أنه كان لدى المصريين مخاوف من مهمة الرؤساء؛ حيث أن بعض "الحكماء العشرة": إمبراطور إثيوبيا، ورؤساء ساحل العاج، وكينيا، وزائير، يعتبرون في نظرهم أصدقاء لإسرائيل. لقد كان يتمنى المصريون أن تُطرح قرارات منظمة الوحدة الأفريقية الأخيرة، المعادية لإسرائيل، كما هي في الاجتماع القادم للجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال الكتلة الأفريقية. ويبدو أن المصريين وافقوا على فكرة المهمة من منطلق الاعتقاد أن الدول العربية في منظمة الوحدة الأفريقية وأصدقائهم سيهتمون بالأمر، وأن نتائج المهمة لن تخرج عن القرارات التي اتخذت في مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية. كما رغب المصريون في أن تنتهي المهمة قبل بداية المناقشات حول قضايا الشرق الأوسط في الاجتماع المقبل للجمعية العامة للأمم المتحدة، لأن نتائجها، التي اعتقدوا أنها ستكون في صف العرب، ستلزم الكتلة الأفريقية في الأمم المتحدة.

أحد العوامل على موافقة إسرائيل على المهمة -كما أشرنا- كان الافتراض أنه يمكن العمل، من خلال المماطلة في المفاوضات، على أن تُنشر نتائج المهمة فقط بعد انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتستطيع إسرائيل خلال ذلك الوقت الادعاء أنه يجب تأجيل النقاش حول الشرق الأوسط في الجمعية العامة، لعدم المساس بنجاح المهمة، ويثبت هذا الموقف أن إسرائيل، التي اضطرت إلى الموافقة على المهمة، لم تكن واثقة أن "الحكماء العشرة" سيواجهون الضغوط العربية وينفصلون عن قرارات منظمة الوحدة الأفريقية، لذلك فضّلت نشر نتائجها فقط بعد انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة.

[1] مندوب الأمم المتحدة لوزارة الخارجية، 2 يوليو 1971، المرجع السابق: سفير ليبيريا لوزارة الخارجية، 1يوليو 1971، المرجع السابق.

أرسلت رئيسة الحكومة جولدا مائير، عشية اجتماع "الحكماء العشرة" في كنشاسا بزائير، في 17 أغسطس 1971، رسالة مفصلة لكل واحد من الرؤساء، باستثناء الرئيس الموريتاني الذي كان رئيس لجنة "الحكماء العشرة" الذي لم تكن لدولته، العضو في جامعة الدول العربية، علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. وذكرت في الرسالة أن إسرائيل ترحب بالمهمة، وأشارت إلى العلاقات الثنائية الطيبة القائمة بين إسرائيل والدول الأفريقية: "لطالما شعرت أنه من الممكن أن يكون لزعماء الدول الأفريقية المستقلة دور مهم في إقرار السلام في منطقتنا المنقسمة، والمتصارعة، وليس لدي شكوك أن لديكم الرغبة في إقرار السلام بين إسرائيل والدول العربية على أساس احترام المصالح المشروعة للجانبين". مع هذا تعترف رئيسة الحكومة، أن الملابسات التي أدت إلى انعقاد المفاوضات في كنشاسا تثير المخاوف والشكوك، لأنها نتيجة قرارات منظمة الوحدة الأفريقية التي تم اتخاذها بترحاب شديد، وكان عنوان القرارات "حول العدوان المستمر ضد مصر" يبرز الرؤية الأحادية، والمحاباة، وأنه يناقض الحقائق التاريخية وليس فيه أي تمسك بقرارات الأمم المتحدة، التي لا تقول بأن مصر كانت "ضحية للعدوان". فقد كانت مصر هي التي أمرت بإبعاد قوات الأمم المتحدة (UNEF) من سيناء؛ وفرضت حصارًا على مضيق العقبة؛ وحشدت القوات العسكرية على حدود إسرائيل، وأعلنت أن مسألة القضاء على إسرائيل أمر منته بالنسبة لها، فكان لزامًا على إسرائيل الدفاع عن نفسها من العدوان. وذكرت رئيسة الحكومة أن قرار مجلس الأمن رقم 242 يدعو إلى إقامة حدود آمنة ومعترف بها، ولا يطالب بالانسحاب من جميع الأراضي بل من "أراضٍ". إن قرارات منظمة الوحدة الأفريقية التي تقول بأن إسرائيل تجاهلت مبادرة يارنج في 8 فبراير 1971، في حين قبلتها مصر، غير صحيحة، فقد ردت إسرائيل على يارنج في 26 فبراير 1971 وأعربت عن استعدادها إنهاء حالة الحرب، وحل قضية اللاجئين، والسلام الشامل، غير أن مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية تجاهل كل ذلك. وأضافت رئيسة الحكومة أن الدول الأفريقية قادرة على الإسهام في السلام إذا امتنعت فقط عن اتخاذ قرارات أحادية ضد إسرائيل، وبُذلت مجهودات من أجل إقناع الأطراف بالحوار

المباشر أو برعاية يارنج. وأشارت إلى أن إسرائيل أعربت في ردها على يارنج عن استعدادها سحب قواتها العسكرية من أراضي مصر إلى حدود آمنة ومعروفة يتم تحديدها في اتفاق سلام. "لكن إسرائيل لن تنسحب إلى الخطوط التي كانت قبل عام 1967". ومصر من جانبها عليها الالتزام بإنهاء حالة الحرب والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود في حدود معترف بها وآمنة. كما إن إسرائيل موافقة على استئناف مفاوضات يارنج لكن دون شروط مسبقة. وأنهت رئيسة الحكومة الرسالة بإعرابها عن اعتقادها أنه من الممكن تحقيق السلام المنشود فقط عبر المفاوضات المباشرة بين الأطراف. لذا فإن الهدف الرئيس ليارنج هو العمل على المفاوضات المباشرة بين الطرفين. كما تعتقد أن مهمة الرؤساء سيكون لها نتائج إيجابية "إذا استطاعت حث الطرفين على إدارة مفاوضات سلام حقيقية".[1]

وفي نفس الوقت أرسل وزير الخارجية أبا إيبن رسالة مشابهة إلى وزراء خارجية الدول الأفريقية، يخبرهم فيها أن إسرائيل سترحب بزيارة اللجنة الفرعية، التي ستزور إسرائيل كوفد تقصي حقائق (fact finding mission). وأشار إيبن بوجه خاص إلى أهمية امتناع الأطراف، أثناء المهمة، عن المساس بجهود اللجنة الفرعية للرؤساء الأفارقة. كما أعرب عن قلق إسرائيل، من قيام الدول العربية ببذل جهود من الآن لإقناع دول عدم الانحياز بقبول القرار المعادي لإسرائيل في مؤتمرها المقبل.[2]

نظرًا لأنه كان من المقرر أن يبدأ وفد الرؤساء الأربعة نشاطه في شهر نوفمبر، بالتزامن مع انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، فقد بدأ النشاط الإسرائيلي المكثف في العواصم الأفريقية وفي الأمم المتحدة، وحددت لقاءات لوزير الخارجية في نيويورك مع وزراء الخارجية ومع زعماء الدول الأفريقية الذين سيصلون لمناقشات الجمعية العامة، وحرصوا هذه المرة على أن يلتقي وزير الخارجية بوزراء

[1] Liba, 1999: 18-22
[2] قسم أفريقيا للبعثات، 13 سبتمبر 1971، ג"מ, חצ 9/4634.

خارجية سوايزلاند، ولاسوتو، وبتسوانا، الذين اعتادوا الشكوى من "قلة التفاتنا إليهم، والادعاء أننا نتعامل معها كدول صغيرة".[1]

نجح بعض ممثلي إسرائيل في أفريقيا في الحصول على وعود وزراء الخارجية في دولهم بأنهم سيعملون على منع اتخاذ قرارات في الجمعية العامة من شأنها تصعيب عمل مهمة الرؤساء.[2] التقى وزير الخارجية أبا إيبن في نيويورك بوزراء خارجية زائير، ونيجيريا، وليبيريا، وحصل منهم على وعود بمعارضة طرح قضايا الشرق الأوسط قبل إتمام مهمة الرؤساء. وفي مأدبة خاصة أجراها الوزير لمندوبي أفريقيا الفرانكفونية، عرض موقف إسرائيل ودعا الدول الأفريقية إلى الوقوف "إلى جانب ضرورة العمل على جمع الأطراف للتحاور، ومنع الدول العربية من تحويل الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى ساحة مواجهة كلامية ليس فيها ما يدفع نحو التسوية". وشكر وزير خارجية النيجر، الذي رد باسم الحاضرين، أبا إيبن على موقفه البنَّاء وقال: "إن أفريقيا تساند المبادرة الأفريقية لمهمة الرؤساء ويأمل أن تنجح في العمل على جمع الأطراف للحوار". ووفقًا لأقوال الإسرائيليين الذين حضروا اللقاء فإنه "دار في جو من الود".[3]

وصلت رسائل تفاؤلية على وجه الخصوص من وفد إسرائيل في الأمم المتحدة؛ حيث ذكر عضو الوفد عوباديا سوفير، الذي اهتم بمندوبي الأفارقة في الأمم المتحدة، أنه قابل وزراء خارجية أفارقة كثيرين، وعدوه بتأييد موقف إسرائيل حول "ضرورة تأجيل أي نقاش بخصوص الشرق الأوسط حتى انتهاء مهمة الرؤساء". وأضاف أن مهمة الرؤساء "تسهل على أصدقائنا الأفارقة إظهار موقف متزن بل وتأييدنا، ويجب الاعتقاد أنه كلما استمرت فسيصعب على الدول العربية تحقيق إنجازات مبهرة بين الكتلة الأفريقية".[4]

---

[1] قسم أفريقيا لمكتب وزير الخارجية، 8 سبتمبر 1971، ג"מ, חצ 4559/1.
[2] على سبيل المثال برقية السفير في النيجر لقسم أفريقيا، 6 سبتمبر 1971، وبرقية السفير في داكار، 23 سبتمبر 1971، ג"מ, חצ 4559/11.
[3] مندوب الأمم المتحدة لوزارة الخارجية، 11 أكتوبر 1971، المرجع السابق.
[4] سوفير لقسم أفريقيا، 7 أكتوبر 1971، المرجع السابق.

غير أن التفاؤل لم يسُد في قسم أفريقيا في ذلك الوقت، ففي رد على برقيات سوفير رد نائب مدير قسم أفريقيا: "إن إسرائيل استعانت بالفعل بقدر تكتيكي ما وبنجاح محدود بحقيقة تشكيل لجنة الرؤساء، غير أن هناك مخاوف حقيقية من أن استخدام هذه اللجنة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، في نهاية نوفمبر، كأداة تسمح للعرب بتحقيق إنجازات مبهرة بين الكتلة الأفريقية".[1] كما يبدو أن نائب مدير عام وزارة الخارجية شمعوني، الذي تشبع بخيبة الأمل من المواقف الأفريقية في منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة، لم يصدِّق الوعود المقدمة كل مرة في اللقاءات والمباحثات، وأعرب، قبيل مهمة الرؤساء، عن عدم رضاه من التحمس الزائد، ومن محاولة الحصول على تأييد أفريقي لإسرائيل قبل كل مؤتمر دولي، وقبل كل قرار بخصوص النزاع العربي الإسرائيلي: "علينا تحديد هدفًا واحدًا أو هدفين رئيسين ومهمين في الجمعية العامة، ونعمل على تحقيقهما، وذلك أيضًا من منطلق عرض مركز واحد عشية الجمعية العامة للأمم المتحدة أو في بدايتها [...] وأن نتوقف عن الركض غير الجدي، وغير المحترم وراء كل شيء في كل مشروع قرار وفي كل تصريح".[2]

4. مسيرة مهمة الرؤساء الأربعة

وصل الرؤساء الأربعة في زيارتهم الأولى لإسرائيل في 2 نوفمبر 1971 مع وفد مكون من ثمانية أشخاص، ولقد أثارت زيارتهم اهتمامًا كبيرًا في وسائل الإعلام الإسرائيلية، وجرى للوفد مراسم استقبال مبهرة، وتوجه إلى المطار عشرات الدارسين الأفارقة من مختلف الدورت التدريبية، رافعين أعلام بلادهم، ولقد وصف الرؤساء مهمتهم إلى مصر وإسرائيل "برحلة معرفية فقط دون تكوين رأي مسبق أو محاباة". طرح الرؤساء خلال مباحثاتهم في إسرائيل أسئلة حول موقف إسرائيل من قرار مجلس الأمن رقم 242، وعن مهمة يارنج، وعن التفسير الإسرائيلي "للحدود الآمنة المعترف بها"، وعن مكانة القدس وغيرها، وفي

[1] إفرايم دوبق، نائب مدير قسم أفريقيا، لعوباديا سوفير في بعثة الأمم المتحدة، 12 أكتوبر 1971، المرجع السابق.
[2] شمعوني للسفير في كوبنهاجن، موشه لاشيم، 14 سبتمبر 1971، المرجع السابق.

اللقاءات الختامية مع رئيس الحكومة ووزير الخارجية تلقى الرؤساء ردودًا مفصَّلة وأعربوا عن تقديرهم لذلك.

وفي عرض موقفها على الرؤساء أكدت إسرائيل بشكل خاص على الحاجة إلى الحوار المباشر مع مصر، بدون شروط مسبقة، وإلى خلق ظروف لتبادل الثقة عبر الحوار بين الأطراف. وإن إسرائيل مستعدة في إطار هذه المباحثات لمناقشة جميع القضايا وكل المقترحات التي يطرحها الطرف الآخر. وأشارت وزارة الخارجية في برقية أرسلتها إلى بعثاتها: "تم التوضيح للرؤساء بشكل قاطع أن إسرائيل مستعدة للانسحاب إلى حدود يتم الاتفاق عليها بينها وبين العرب في إطار سلام شامل لكن ليس انسحابًا إلى حدود 1967 [...] كما تم التوضيح لهم أن قرار مجلس الأمن لا يطالب بالانسحاب الكامل؛ وتم التأكيد على أن موقف إسرائيل ينبع فقط من ضرورات أمنية وليس من طموحات توسُّعية [...] وكان لدينا انطباع أن هذه الفكرة الأساسية يقبلها الرؤساء الأربعة".[1]

لم يحدِّد الرؤساء في هذه المرحلة موقفًا، ولم يعربوا عن آرائهم. وصرح رئيس اللجنة الفرعية، الرئيس سنجور أنه يأمل في أن يستطيع أن يجمع كل من مصر وإسرائيل في مباحثات مباشرة على الرغم من الصعوبات. ولقد أخبرت بعثات وزارة الخارجية أن المفاوضات دارت "في جو من الصداقة والصراحة".[2] وفي 5 نوفمبر 1971 غادر الرؤساء متوجهين إلى القاهرة، وأخبروا الرئيس المصري السادات بموقف إسرائيل واستمعوا إلى مواقفه. ولقد أكد السادات على أن اتفاقية السلام يجب أن تشمل "انسحابًا إسرائيليًا كاملًا من جميع الأراضي العربية المحتلة، وتنفيذ قرار مجلس الأمن بكل بنوده".[3]

توجه أعضاء اللجنة الفرعية إلى داكار في 10 نوفمبر ، بعد أول زيارة للقدس والقاهرة، للقاء بقية أعضاء "لجنة الحكماء العشرة"، وقدموا لهم تقريرًا عن نشاطهم. أرسل وزير الخارجية أبا إيبن برقية إلى سفير إسرائيل في داكار موشه

[1] برقية وزارة الخارجية للبعثات 628، بتاريخ 6 نوفمبر 1971، ג"מ, חצ 4634/11.
[2] برقية قسم الإعلام لبعثات إسرائيل، 615، بتاريخ 5 نوفمبر 1971، المرجع السابق.
[3] جريدة "الأهرام" مصر، 8 نوفمبر 1971.

ليبا وإلى مردخاي شاليف، مدير قسم أفريقيا، الذي توجه إلى داكار لمقابلة أعضاء اللجنة، أمرهم فيها بمحاولة التأثير على سنجور وأعضاء اللجنة، ليذكروا في مذكرتهم أن إسرائيل تعتقد أن هناك حاجة إلى إجراء مفاوضات بدون شروط مسبقة، وأن اللجنة توصي باستئناف مهمة يارنج لكن لن تعرب عن تأييد مذكرة يارنج بتاريخ 8 فبراير 1971 التي تطالب إسرائيل بالموافقة على الانسحاب إلى الحدود الدولية بين مصر وإسرائيل.[1]

صاغ الرئيس سنجور في داكار المذكرة التي قدمها للجنة "الحكماء العشرة"، وذكر في مقدمتها العلاقة بين الشرق الأوسط وأفريقيا، وأكد على أن السلام في الشرق الأوسط سيؤثر على أفريقيا نحو الأفضل، وأن أساس السلام هو قبول الطرفين قرار مجلس الأمن رقم 242 وتأييد مهمة يارنج. كما أكدت المذكرة على أنه ليس في نية لجنة الرؤساء أن تكون بديلًا ليارنج أو للأمم المتحدة، بل المساعدة على تنفيذ القرار رقم 242، ولقد أوضحت المذكرة موقف الطرفين؛ وفيما يخص الموقف الإسرائيلي ذكرت:

1. أعلنت إسرائيل أنها أيضًا تفضل المفاوضات المباشرة، وأنها على استعداد للموافقة على مفاوضات غير مباشرة وبدون شروط مسبقة برعاية يارنج.
2. أعلنت إسرائيل أنها لا تنوي ضم أي أراضٍ، وأن ما يهمها هو حدود "آمنة ومعترف بها".
3. إسرائيل مستعدة لسحب قواتها إلى الحدود التي ستُحدَّد في اتفاق السلام.
4. أكدت إسرائيل على تمسكها بمبدأ الاتفاق المرحلي لفتح قناة السويس، وأوضحت أن الترتيبات الخاصة التي ستتم ليست مرتبطة بالقرار 242.[2]

أما فيما يخص الموقف المصري، فقد ورد في المذكرة:

---

[1] إيبن لسفارة إسرائيل في داكار، 12 نوفمبر 1971، ג"מ, חצ 4634/11.
[2] *ACR* (1972-1973): A127

1. مصر توافق على استمرار المفاوضات برعاية يارنج في إطار القرار 242، كما أنها مستعدة بنفس القدر لإجراء مفاوضات بوساطة الدول العظمى الأربعة أو مجلس الأمن.

2. تقبل مصر الشروط الواردة في مذكرة يارنج بتاريخ 8 فبراير 1971، شريطة أن ترد إسرائيل هي أيضًا بالإيجاب.

3. مصر مستعدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 فيما يخص حدود آمنة ومعترف بها.

4. توافق مصر على اتفاق مرحلي حول قناة السويس ووجود قوات للأمم المتحدة أو الدول العظمى الأربعة على الجانب الشرقي للقناة بين خطوط مصر وإسرائيل. كما توافق مصر على السماح ليارنج بتحديد جدول زمني لتنفيذ القرار.[1]

كانت المرحلة التالية في عمل "لجنة الحكماء العشرة" إعداد المذكرة التي أُرسلت إلى رئيس مصر، وإلى رئيس حكومة إسرائيل، وسميت "مذكرة داكار" وتضمنت مقترحات (proposals) للدراسة والرد عليها، ومما فيها التالي:

1. موافقة الطرفين على المفاوضات غير المباشرة برعاية يارنج في إطار قرار مجلس الأمن رقم 242، من أجل التوصل إلى اتفاق سلام [يُذكر أنه لا يوجد هنا شرط الرد بالإيجاب على مذكرة يارنج].

2. موافقة الطرفين على اتفاق مرحلي لفتح قناة السويس ودخول قوات الأمم المتحدة إلى الضفة الشرقية للقناة بين الخطوط المصرية والإسرائيلية.

3. موافقة الطرفين على أن الحدود الآمنة سيتم تحديدها في اتفاق السلام.

4. موافقة الطرفين على أن قضايا الأمن سيتم حلها بضمانات الأمم المتحدة، عبر خلق مناطق منزوعة السلاح (demilitarized zones)، وفي وجود قوات دولية في عدة نقاط استراتيجية.

5. موافقة الطرفين على أن نماذج (models) الانسحاب من الأراضي المحتلة ستتضمن في اتفاقية السلام.

---

[1] المرجع السابق.

6. موافقة الطرفين على وضع قوات دولية في شرم الشيخ لضمان حرية الملاحة لجميع السفن في مضايق تيران.[1]

في النصف الثاني من شهر نوفمبر توجه سنجور، وزير خارجية زائير، وجوون المبعوث الخاص للكاميرون، في زيارة للقاهرة وإسرائيل، من أجل تسليم مقترحاتهم، وفي القاهرة تلقوا رد المصريين الذي يتضمن:

1. الموافقة على مفاوضات غير مباشرة برعاية يارنج من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن 242 بكل بنوده، وتنفيذ مبادرة يارنج بتاريخ 8 فبراير 1971 بخصوص اتفاق سلام.

2. موافقة مصر على ترتيبات من أجل فتح قناة السويس في مقابل أول مرحلة من انسحاب القوات الإسرائيلية، شريطة أن ترد إسرائيل بالإيجاب على مبادرة يارنج بتاريخ 8 فبراير 1971.

3. الموافقة على تضمين الحدود الآمنة في اتفاق السلام، بما يتماشى مع قرار منظمة الوحدة الأفريقية الذي يطالب بانسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية، إلى خطوط 4 يونية 1967، وبما يتماشى مع مبادرة يارنج حيث تنسحب القوات الإسرائيلية، بناء عليها، إلى حدود مصر الدولية.

4. موافقة مصر على الضمانات التالية من أجل السلام: ضمانات الأمم المتحدة وإقامة مناطق منزوعة السلاح بطول الحدود؛ ووجود قوات دولية في المناطق الاستراتيجية.

5. (لم يتم تقديم رد على هذا البند في المذكرة)

6. الموافقة على قوات دولية في شرم الشيخ لضمان حرية الملاحة في مضايق تيران.

وفي الزيارة الثانية للقدس ظهر عدم تفاهم بين سنجور وبين الإسرائيليين. ولقد كان الخلاف الرئيس حول تعريف الكلمات "حدود آمنة ومعترف بها". فقد زعم سنجور أنه فهم من رد إسرائيل على الأسئلة التي طرحت عليها، أنها مستعدة للانسحاب من جميع الأراضي في مقابل ضمانات وترتيبات أمنية؛ أما

[1] المرجع السابق، A128

إسرائيل فتقول إن الحدود الآمنة معناها تغييرات في الحدود يتم تحديدها عبر المفاوضات، وليس مقصدها العودة إلى حدود 1967. وزعمت إسرائيل أنها أعلنت أيضًا صراحة في المباحثات مع وفد الرؤساء في زيارتهم الأولى، أنها لن تنسحب إلى حدود 1967. أما سنجور فقد زعم أنه لم يفهم موقف إسرائيل بهذه الصورة. وفي تقريره لرئيس لجنة العشرة بتاريخ 29 نوفمبر كتب سنجور إنه أثناء زيارتهم الثانية للشرق الأوسط، في الوقت الذي كان السادات فيه لا يزال "متفتحا وأكثر تفهمًا، من الزيارة الأولى، فإن رئيسة الحكومة جولدا مائير ووزير الخارجية أبا إيبن قد شدَّدا من موقفهما".[1]

يُذكر أن إسرائيل لم تذكر صراحة في التصريحات الرسمية العلنية "أنها لن تنسحب إلى حدود 1967"، واكتفت بالصياغات حول التفسيرات المختلفة مثل: أنه ليس لدى إسرائيل رغبة في ضم أراضٍ بل في الأمن وما شابه ذلك. وفي 28 نوفمبر 1971 ردَّت رئيسة الحكومة على "تقرير داكار" كالتالي:

1. توافق إسرائيل على إجراء مفاوضات برعاية يارنج بدون شروط مسبقة بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن رقم 242 من أجل التوصل إلى اتفاق سلام، وتذكر إسرائيل أن هذا الالتزام قد تم تقديمه ليارنج.
2. توافق إسرائيل على مناقشة اتفاق حول قناة السويس يتم مناقشة بنوده في المفاوضات ويصدر بالاتفاق. إسرائيل مستعدة لمناقشة وسائل ضمان الاشراف على اتفاق قناة السويس واحترامه.
3. توافق إسرائيل على حدود آمنة معترف بها يتم تحديدها في مفاوضات بين الطرفين، وتتضمن في اتفاق السلام.
4. توافق إسرائيل، علاوة على الحدود الآمنة والمعترف بها التي سيتم تحديدها في الاتفاق، على مناقشة ترتيبات أخرى من أجل تقوية الأمن.
5. توافق إسرائيل على أن شروط الانسحاب إلى الحدود التي سيتم الاتفاق عليها، سيتم تضمينها في اتفاق سلام.

[1] Liba, 1999: 56

6. ضم مشكلة شرم الشيخ إلى مفاوضات السلام بما يتماشى مع القرار 242 حول حرية الملاحة في كل المجاري الملاحية الدولية، مثل قناة السويس ومضايق تيران، لكل السفن والحاويات بما فيها التابعة لإسرائيل، وسيتم تأمين [المجاري الملاحية] في اتفاق السلام.[1]

أحد الفروق الرئيسية بين الرد المصري والإسرائيلي هو طلب مصر صراحة الانسحاب من جميع الأراضي العربية إلى حدود 4 يونية 1967، وأنها ذكرت قرار منظمة الوحدة الأفريقية ومبادرة يارنج التي تطالب بالانسحاب إلى حدود مصر الدولية، وفي المقابل طلبت إسرائيل أن يتم تقرير مسألة الحدود الآمنة والمعترف بها في المفاوضات؛ من خلال الإشارة التي أضيفت إلى ذلك، ستتم مناقشة الضمانات والترتيبات الأمنية، أي أن الترتيبات الأمنية ستكون بمثابة إضافات، وعلى حد قول السفير الإسرائيلي في داكار، الذي طولب بإبلاغ الرد الإسرائيلي لسنجور، فإن الرئيس تلقى ردود رئيس الحكومة برضا ذاكرًا: "هذا رد طيب لا يقل إيجابية عن الرد المصري، ونستطيع الآن أن نخطو إلى الأمام".[2]

قام سنجور، على أساس الرد المصري والإسرائيلي، بصياغة مذكرة جديدة أُرسلت إلى رئيس لجنة العشرة في 29 نوفمبر، أكد فيها، بشكل أساسي، على الرؤى الإيجابية في ردود الطرفين: وافقت كل من مصر وإسرائيل على استئناف مهمة يارنج للمفاوضات غير المباشرة على أساس القرار رقم 242، وأعرب سنجور في هذا الخصوص عن رأيه في أن رد إسرائيل على يارنج بتاريخ 26 فبراير 1971 لم يكن سلبيًا في كل بنوده، ويمكن رؤية فيه مقترح معاكس، يشكل مع رد مصر الإيجابي أساسًا لاستئناف المفاوضات بوساطة يارنج، كما وافقت الدولتان على تعريف "الحدود الآمنة والمعترف بها" المذكورة في القرار 242 في اتفاقية السلام؛ كما اتفقتا على تحديد أشكال الانسحاب (modelities) في اتفاقية السلام، لذا اقترح سنجور أن يقدم الأفارقة مشروع قرار في الأمم

[1] المرجع السابق: 52.
[2] المرجع السابق: 53.

المتحدة يرتكز على القرار 242 ومذكرة يارنج ومذكرة اللجنة الفرعية للرؤساء الأربعة بتاريخ 29 نوفمبر 1971.

وفي وزارة الخارجية الإسرائيلية كانوا سعداء بمذكرة سنجور الجديدة، التي أشار فيها إلى النقاط الإيجابية في رد الطرفين، لكنهم لم يكونوا سعداء بمقترحه ذِكْر الأفارقة لمذكرة يارنج في مشروع القرار الذي سيتم تقديمه للأمم المتحدة. فوزارة الخارجية ترى أن ذِكْر مذكرة يارنج كإحدى أسس مشروع القرار يخالف تمامًا رأي الرؤساء الداعي إلى استئناف مهمته، التي توافق عليها إسرائيل، لكنها لا توافق على كل مقترحاته المشمولة في المذكرة.[1]

لم يكن رئيس لجنة "الحكماء العشرة"، الرئيس الموريتاني دادا، في ذلك الوقت الرئيس الدوري لمنظمة الوحدة الأفريقية، سعيدًا بالمذكرة المعدَّلة للَّجنة الفرعية (بتاريخ 29 نوفمبر 1971). ولكونه مسلمًا معاديًا لإسرائيل، وبلده عضو في جامعة الدول العربية، اعتقد أن تقرير اللجنة الفرعية يتجاهل قرارات منظمة الوحدة الأفريقية، ويقدم إسرائيل بشكل إيجابي للغاية. لذا قرر تخطي اللجنة الفرعية ومعالجة الموضوع بما يتماشى مع القرارات الأحادية، المعادية لإسرائيل، التي أصدرتها منظمة الوحدة الأفريقية. ومنذ ذلك الوقت تم تنحية اللجنة الفرعية برئاسة سنجور جانبًا، لصالح قرارات منظمة الوحدة الأفريقية، بناء على رغبة مصر. وقرر ولد داداه إرسال وفد خاص -على الفور- من قبل منظمة الوحدة الأفريقية إلى نيويورك، ضم كل من وزراء خارجية السنغال، وزائير، ونيجيريا، وموريتانيا، ومثل أمانة منظمة الوحدة الأفريقية. ولقد نقل الوفد الخاص إلى سكرتير عام الأمم المتحدة "مذكرة داكار"، ورد مصر وإسرائيل على اللجنة الفرعية، كما قدم له الوفد تقريرًا، بحضور يارنج، حول أهداف مهمة الرؤساء ونشاطاتهم.

قام الوفد الخاص ووزير الخارجية المصري بجمع الكتلة الأفريقية في الأمم المتحدة بنيويورك لمناقشة مشروع القرار حول الشرق الأوسط الذي سيتم

---

[1] وزارة الخارجية لسفارة إسرائيل في داكار، 1 ديسمبر 1971، ג"מ, חצ 13/4634.

عرضه على اجتماع الجمعية العامة. ولقد نشبت الخلافات بين الكتلة الأفريقية، فمنها من طلب أن يمتدح مشروع قرار لجنة العشرة، واللجنة الفرعية لنشاطاتها، ودعا إلى استئناف نشاط يارنج. وطلب الرئيس الدوري للكتلة، مندوب زامبيا في الأمم المتحدة، تنفيذ قرار منظمة الوحدة الأفريقية الذي يطالب بالتضامن مع مصر، وتبني الموقف المصري بعدم استئناف مهمة يارنج قبل أن ترد إسرائيل. مثل مصر، بالإيجاب على مبادرته بتاريخ 8 فبراير 1971. لذلك يجب على مشروع القرار الذي سيقدم إلى الجمعية العامة أن يطالب إسرائيل بقبول مبادرة يارنج بمجملها؛ أي الانسحاب الكامل من جميع الأراضي، كما عليه إدانة إسرائيل وفرض العقوبات عليها لتعاملها السلبي مع منظمة الوحدة الأفريقية ورفضها تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242.

5. المناقشات في الدورة الخامسة والعشرين في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أعقاب مهمة الرؤساء

اهتمت إسرائيل بألا يتم طرح قضية الشرق الأوسط للنقاش في هذه الدورة للجمعية العامة للأمم المتحدة، من أجل منع إصدار قرارات معادية لإسرائيل بضغوط عربية ومؤيديهم، وبتأييد من معظم الكتلة الأفريقية في الأمم المتحدة. ولقد استطاعت إسرائيل الزعم أن مناقشة النزاع العربي الإسرائيلي في الدورة القادمة للجمعية العامة من شأنها أن تؤثر على المهمة التي لم تُنهِ عملها بعد. لقد كانت السياسة الإسرائيلية هي جر مناقشات المهمة إلى ما بعد انعقاد الدورة العامة للأمم المتحدة، غير أن المصريين أرادوا العكس؛ أي أن تناقش الجمعية العامة القادمة قضية الشرق الأوسط. ولقد نجحت بمساعدة رئيس الكتلة الأفريقية في الأمم المتحدة، في طرح مشروع القرار المتشدد الذي صدر في منظمة الوحدة الأفريقية في الجمعية العامة للأمم المتحدة عبر تجاهل تام لمقترحات اللجنة الفرعية للرؤساء الأفارقة الأربعة برئاسة رئيس السنغال سنجور.

بدأت مجهودات إسرائيل المحمومة في العواصم الأفريقية من أجل حث الأفارقة على نشر تقرير اللجنة الفرعية للرؤساء وردود الأطراف كوثيقة أممية، وبلورة قرار لا يزيف توصيات اللجنة الفرعية التي أوصت باستئناف مفاوضات يارنج، دون ذكر شروط مسبقة، وتحديد الحدود الآمنة والمعترف بها من خلال المفاوضات استعدادًا للتوقيع على اتفاقية سلام. وفي 8 ديسمبر أرسلت رئيسة الحكومة جولدا مائير برقية عاجلة إلى سنجور حذرت فيها من أن الكتلة الأفريقية في الأمم المتحدة تنوي طرح مشروع قرار في الأمم المتحدة يناقض تمامًا مقترحات اللجنة الفرعية التي رأسها، وطالبته بالتدخل الفوري لمنع ذلك.[1] ولقد أُرسلت رسائل مماثلة لكل من أعضاء لجنة العشرة (باستثناء رئيس موريتانيا)، حذرت فيها رئيسة الحكومة من حياد مشروع قرار الكتلة الأفريقية عن مذكرة اللجنة الفرعية.[2]

جرى لقاء في نيويورك بين وزير الخارجية أبا إيبن وبين وزير خارجية السنغال كريم جايي (Gaye)، وطلب الوزير السنغالي، نيابة عن الرئيس سنجور، بأن يوضح إيبن في خطابه في الجمعية العامة للأمم المتحدة الموقف الإسرائيلي من مسألة الانسحاب من الأراضي المحتلة. وبالفعل في خطابه في 6 ديسمبر ضمَّن وزير الخارجية إيبن الصيغة، التي نوقشت طويلًا مع رئيس الحكومة وإدارة وزارة الخارجية، قائلًا: "إن دولة إسرائيل لا تطمح في ضم أراضٍ، بل في السلام في حدود آمنة ومعترف بها يتم تحديدها عبر المفاوضات. إن مقترحاتنا بخصوص حدود السلام سوف تضع الأمن في الاعتبار ".[3] ولقد نُقلت هذه الصيغة إلى الرئيس سنجور الذي لم يحضر اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة. اعتقد وزير خارجية السنغال كريم جايي أن تصريح أبا إيبن بخصوص الأراضي المحتلة غير كافٍ، لأنه لم يحدد صراحة ما إذا كانت إسرائيل ستنسحب إلى حدود 4 يونية

---

[1] Liba' 1999: 69

[2] حول رسائل وزيرة الخارجية، 8 ديسمبر 1971، ג"מ, חצ 4634/13.

[3] قسم أفريقيا لمكتب المدير العام، 6 ديسمبر 1971، المرجع السابق.

1967، ولقد عُبِّر عن ذلك في تصويت السنغال على مشروع قرار الكتلة الأفريقية.

التصويت في الجمعية العامة

قُدم مشروع قرار الكتلة الأفريقية في الأمم المتحدة، بعد أن حُذفت منه التهديدات بفرض عقوبات على إسرائيل، للجمعية العامة كمشروع أفروآسيوي. وكان من بين رعاة القرار كل من: مالي، وموريشيوس، والصومال، وتنزانيا، وزامبيا، وكذلك الدول الثلاثة التي كان رؤساؤها من بين أعضاء اللجنة الفرعية للرؤساء الأربعة -الكاميرون، ونيجيريا، والسنغال. أرسل قسم أفريقيا، ووفد إسرائيل في الأمم المتحدة برقيات عاجلة إلى السفارات في أفريقيا طالبتها فيها بالعمل خاصة على أن يقوم المندوبون الأفارقة وخاصة الكاميرون، ونيجيريا، والسنغال "الذين خانوا على طول الخط، ومن المنتظر أن يسحبوا ورائهم أفارقة آخرين"، بالتخلي عن رعايتهم للمشروع.[1] وبعد حديث موشِه ليبا سفير إسرائيل في داكار مع رئيس الوفد في السنغال، تلقى مندوب السنغال في الأمم المتحدة تعليمات بالتخلي عن رعاية السنغال، غير أن الجهود في نيجيريا، والكاميرون لم تنجح.

على عكس مشروع القرار الأفروآسيوي قدمت كل من: باربادوس، وكوستاريكا، وأوروجواي، مشروع قرار أمريكا اللاتينية الذي كان تكرارًا حرفيًا لتوصيات اللجنة الفرعية للرؤساء الأربعة.

تم التصديق على مشروع القرار الأفروآسيوي بخصوص الأراضي المحتلة بأغلبية 53 صوتًا في صالح المشروع، و20 صوتًا ضد، وامتناع 46 صوتًا. وكان تصويت الدول الأفريقية التي لإسرائيل علاقات دبلوماسية بها: 11 صوتًا في صالح المشروع، و7 أصوات ضد، وامتناع 12صوتًا، وتغيب 2.[2]

---

[1] برقيات وزارة الخارجية ومندوب الأمم المتحدة، 9،10 ديسمبر 1971، المرجع السابق.
[2] مندوب الأمم المتحدة لوزارة الخارجية، 20 ديسمبر 1971، ג"מ, חצ 4559/11. صوَّت في صالح القرار: بوروندي، غينيا الاستوائية، زامبيا، توجو، تنزانيا، مالي، نيجيريا، النيجر، السنغال، الكونغو، الكاميرون.

ولقد صوتت الدول الأفريقية التي كان لإسرائيل معها علاقات دبلوماسية على مشروع قرار دول أمريكا اللاتينية كالتالي: 7 أصوات مع المشروع، و12 صوتًا ضد، وامتناع 10، وتغيب 3 أصوات.[1] لقد كانت الغالبية في الجمعية العامة ضد هذا المشروع، فسقط.

من بين الحقائق البارزة في هذا التصويت:

1. وجود انقسام في تصويت الكتلة الأفريقية في الأمم المتحدة.

2. صوتت كل من نيجيريا، والسنغال، والكاميرون -التي كانت أعضاء في لجنة الرؤساء الأربعة- ضد توصيات اللجنة الفرعية، بضغط من العرب.

3. على الرغم من امتناع السنغال عن رعايتها للمشروع الأفروآسيوي إلا أنها صوتت في صالحه.

4. برز تغيب الرئيس سنجور عن اجتمع الجمعية العامة، وهو الشخصية المركزية في مهمة الرؤساء مما أثّر على وجود فرصة في أي تأثير ملطِّف لتوصيات اللجنة الفرعية في مناقشات الجمعية العامة.

خجل الرئيس سنجور من موقف الكتلة الأفريقية في الأمم المتحدة، الذي أفشل المهمة في حقيقة الأمر، واشتكى أن رئيسة الحكومة جولدا مائير أفشلته (badly let down) بتراجعها -على حد قوله- عن ما قالته له في مباحثاته معها، التي فهم منها أنه ليس في نية إسرائيل ضم أي أراضٍ. كما زعم سنجور أنه عاد وطلب من رئيسة الحكومة مائير التصريح بذلك علانية وأنها رفضت زاعمة أن موقف إسرائيل بخصوص الأراضي قد تم إيضاحه جيدًا في خطاب وزير الخارجية إيبن في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأنه لا يوجد ما يضاف إليه.

صوت ضد القرار: جامبيا، ليبيريا، لاسوتو، مدغشقر، مالاوي، سوازيلاند، زائير. امتنع عن التصويت: أوغندا، إثيوبيا، بتسوانا، غانا، دهومي، فولطا العليا، ساحل العاج، سيراليون، تشاد، كينيا، جمهورية أفريقيا الوسطى، رواندا.

[1] المرجع السابق.

ولتهدئة سنجور أوفدت رئيسة الحكومة فلطر إيتان[1] في فبراير 1972 حاملًا رسالة منها توضح فيها أن أقوالها في مباحثاتها معه قد وافقت كل تصريحاتها العلنية، وكذلك تصريح وزير الخارجية إيبن في اجتماع الجمعية العامة. وعلى الرغم من عدم اقتناع سنجور بأنه لم يُضلَّل، إلا أنه رد على رئيسة الحكومة بأن مهمة فلطر إيتان، وتوضيحاته قد أزالت التوتر الذي نجح في أن يوتر العلاقات بين الدولتين.[2]

أوضح سنجور في مقابلة مع صحفية إيطالية في أغسطس 1972، سبب اقتناعه بأن إسرائيل كانت مستعدة للانسحاب إلى حدود 1967؛ حيث قال إن موشه ديان قد أخبره أثناء مباحثاته في إسرائيل، أن إسرائيل ليست غير راغبة فقط في ضم أراضٍ مصرية بل إنها ليست في حاجة إليها أيضًا. كما أوضح له ديَّان أن إسرائيل قادرة على الاكتفاء بطلب أن يكون لها حامية (garrison) في شرم الشيخ لحماية حرية الملاحة، ولم تعترض رئيسة الحكومة، التي كانت حاضرة، على هذه الكلمات.[3]

6. تلخيص وتقييم مهمة الرؤساء

كانت مهمة الرؤساء الأفارقة من الأحداث المهمة في مسألة العلاقات الإسرائيلية الأفريقية، سواء من ناحية مستوى الوفد، أو من ناحية نتائج المهمة؛ حيث لم يقم أبدًا أربعة رؤساء أفارقة، من البارزين والمؤثرين في القارة، بزيارة إسرائيل في نفس الوقت، بغرض إيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي، وكانت تلك أكبر مشاركة للدول الأفريقية في الصراع الشرق أوسطي.

سبَّبَ مقترح المهمة تخبطات ومخاوف في إسرائيل، وكان السؤال الذي يسبب مصدر قلق، هل من المستحب الموافقة على مبادرة منظمة مثل منظمة

---

[1] كان عضو الوفد الإسرائيلي في مفاوضات رودس، وكان أول مدير عام لوزارة الخارجية في الفترة من 1948-1960، كما عمل سفيرًا لإسرائيل في فرنسا حيث التقى هناك بسنجور الذي اعتاد زيارته في باريس في أحيان كثيرة.

[2] *ACR* (1972-1973): AIP Liba, 1999:85

[3] *Africa Report* (Washington), July-August 1972

الوحدة الأفريقية -لها تأثير حاسم على عناصر معادية لإسرائيل؟ وبعد مناقشات مستمرة في وزارة الخارجية، وفي الحكومة، وبعد دراسة أولية للميزات والعيوب، والفرص والمخاطر الكامنة في المهمة، أوصى قسم أفريقيا بقبول الوفد لكن دون التوهم في وجود جدوى لذلك، وكان من الواضح إنه إذا رفضت إسرائيل استقباله فإن ذلك سيسبب ضررًا فوريًا كبيرًا في العلاقات مع الدول الأفريقية.

وفي نهاية الأمر فشل الرؤساء في مهمتهم، وكان من أسباب هذا الفشل:

1. عدم سعادة مصر بتجاهل المذكرة الختامية للجنة الفرعية للرؤساء الأربعة؛ وضرورة رد إسرائيل على مبادرة يارنج بالإيجاب والموافقة على الانسحاب من جميع الأراضي التي احتلتها في حرب 1967 بدون شروط، كما تقرر في قمة منظمة الوحدة الأفريقية في يونية 1971، نجحت مصر في النهاية في تخطي مذكرة الرؤساء الأربعة بمساعدة أصدقائها خاصة الرئيس ولد داداه، الرئيس الدوري لمنظمة الوحدة الأفريقية، ورئيس الدولة المسلمة موريتانيا، العضو في جامعة الدول العربية.

2. طُرح في الجمعية العامة للأمم المتحدة -بناء على طلب مصر- مشروع قرار تضمن مبادىء قرارات منظمة الوحدة الأفريقية، المعادية لإسرائيل، وكانت النتيجة مخالفة وعود اللجنة الفرعية للرؤساء الأربعة، بأن تكون المهمة مستقلة وتدرس توصياتها على أساس استنتاجتها هي.

3. نجحت الدبلوماسية المصرية في استغلال مشاعر الدول الأفريقية ومعارضتها لمسألة "إحتلال الأراضي بالقوة"، ولقد مُنح هذا الجزء اهتمامًا كبيرًا في دعايتها ضد إسرائيل.

4. طلب يارنج نفسه، الذي التقى في فترة مهمة الرؤساء وانعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة بقيادة الكتلة الأفريقية في الأمم المتحدة؛ ضم مبادرته بكاملها في مشروع القرار كشرط لاستئناف مهمته، وبذلك يكون قد سحب

البساط من تحت أقدام التوصيات المهمة للجنة الفرعية التي اقترحت استئناف مهمة يارنج دون ذكر أية شروط.

لم تحقق إسرائيل التفاهم والأهداف الرئيسية لمواقفها مثلما تطلعت:

1. كان الموضوع الرئيس للمهمة هو الانسحاب من الأراضي المحتلة في حرب 1967. ولقد اتفقت معظم الدول الأفريقية مع الموقف المصري ومبادرة يارنج، بضرورة الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي بناء على قرار مجلس الأمن رقم 242، حسب رأيهم. وفي المقابل كان موقف الحكومة الإسرائيلية (الذي لم يُذكر بشكل قاطع في تقارير للجنة الفرعية للرؤساء الأربعة)، أنها غير مستعدة للانسحاب إلى حدود 4 يونية 1967، وأن القرار رقم 242 لا يلزمها بذلك. وحاولت إسرائيل التلطيف من موقفها والتمويه عليه عبر صيغ ضبابية. لم تُرضِ معظم الأفارقة، وصوتت دول أفريقية في الجمعية العامة للأمم المتحدة في صالح القرار الأفروآسيوي، أكثر من الدول التي صوتت ضده. وعلاوة على ذلك ظهر من بين الدول العشرة التي كان رؤساؤها "في لجنة الحكماء العشرة" من صوَّت في نهاية الأمر في الأمم المتحدة في صالح مشروع القرار الأفروآسيوي، مما أدى إلى أن تبعهم ممثلون أفارقة آخرون. ولقد اتضح أن المهمة لم تنجح في الانفصال عن قرارات منظمة الوحدة الأفريقية الأحادية ضد إسرائيل، مثلما توقعت إسرائيل وكما وعدها الرئيس سنجور.

2. لم تنجح إسرائيل في تأجيل نشر نتائج المهمة إلى ما بعد انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، مثلما أرادت، كي لا تتم مناقشة موضوع الشرق الأوسط في الجمعية العامة.

3. فيما يخص موقف رئيس السنغال، ورئيس اللجنة الفرعية للرؤساء الأربعة، الذي كان مناصرًا لإسرائيل، يبدو أن رأيه كان منذ البداية أن على إسرائيل الانسحاب من جميع الأراضي التي احتلتها في 1967. ولم يرد ذلك صراحة في مذكرته النهائية للجنة العشرة، كي لا يُفشل المباحثات في بدايتها، ولقد أمل في أن تستطيع أن تتغلب المفاوضات على الفجوة القائمة بين الجانبين، وأن تكتفي إسرائيل في نهاية المفاوضات بالضمانات لأمنها. وفي هذا الخصوص

مـن المهـم رأي مـدير قسـم أفريقيـا، مردخـاي شـاليف، الـذي قـال إن الموقـف التفسيري لسنجور كان "تكتيكيًا فقط"، وإنه يؤيد، في الحقيقة، موقف يارنج بأن على إسرائيل الانسحاب من جميع الأراضي التي احتلتها.[1] كما يجب أن نضع في الحسبان أن سنجور كان مسيحيًا لدولة السنغال التي أغلبها من المسلمين وقيادة حكومتها مسلمة، بما في ذلك وزير الخارجية آنذاك، كريم جايي، ومندوب السنغال في الأمم المتحدة، اللذان لم يكونا من أنصار إسرائيل. وسعى سنجور جاهدًا كي يكون محايدًا، وأكد في تقريره النهائي على الإيجابية في موقف الطرفين، واستنتج -على أساس ردودهما- أن يارنج يستطيع الاستمرار في وساطته. وفي فترة المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة، أمر وزير خارجيته بأن يزيل رعاية السنغال لمشروع القرار الأفروآسيوي المعادي لإسرائيل. ومن ناحية أخرى لم يمنع سنجور السنغال من التصويت في صالح مشروع القرار المؤيد للعرب. وعندما سُئل فيما بعد عن رأيه حول الأسباب التي أدت إلى فشل المهمة، لم يلق سنجور بالاتهام على إسرائيل، مثلما فعل "رئيس لجنة العشرة"، الرئيس الموريتاني ولد داداه. وفي جلسة رؤساء الدول الأفريقية بعد انعقاد الجمعية العامة، عندما عدد سنجور عوامل فشل المهمة، أشار إلى اثنين: تصليب رئيسة الحكومة جولدا مائير من موقف حكومتها في زيارة الرؤساء الثانية لإسرائيل؛ وكذلك حدوث انقسام بين "الحكماء العشرة" الذين عملوا كأخوة في البداية، عشية انعقاد الجمعية العامة. كما أشار سنجور إلى أنه توصل إلى استنتاج بأن الدول العظمى الكبرى قادرة على المساعدة في حل الصراع في الشرق الأوسط لكنها لا تقوم بذلك. وأود أن أشير إلى أن سنجور حاول في مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية في الرباط، يونية 1972، تلطيف موقف المتشددين والتأكيد على أن القرارات المتشددة لن تحقق أهدافها، وأن ما يجب القيام به هو معرفة الواقع كما هو وتفهم الصعوبات.

[1] شاليف لسفارة إسرائيل في أديس أبابا، 6 أبريل 1972، ג"מ, חצ 13/5309.

وفي إدارة وزارة الخارجية وبين وفد إسرائيل في الأمم المتحدة كان هناك من اعتبر نتيجة التصويت في الجمعية العامة "إنجازًا نسبيًا". وأشير في التقرير الذي أُرسل إلى ممثليات إسرائيل حول المهمة ونتائجها إلى عدة نقاط إيجابية:

1. لم ينجح العرب في الحصول على "إجماع تام". بين الكتلة الأفريقية في الجمعية العامة؛ حيث امتنعت 15 دولة أفريقية، أو تغيبت وصوتت سبع دول ضد القرار الأفروآسيوي (ليس هناك اعتبار لأصوات الممتنعين أو المتغيبين في تحديد القرار). ومن الناحية الإحصائية فإن هذا الوضع أفضل من الوضع في المؤتمر السابق للجمعية العامة للأمم المتحدة.

2. ساعدت المهمة على تلطيف بعض التصريحات الأفريقية في النقاش في الجمعية العامة.

3. لم يحقق المصريون مرادهم، بأن يدعو القرار إلى فرض عقوبات على إسرائيل.[1]

هل جلبت المهمة الفائدة أو الضرر على إسرائيل؟

يبدو أن الضرر من مهمة الرؤساء كان أكبر من الفائدة. فقد أعرب يعقوب شمعوني، نائب مدير عام وزارة الخارجية، الذي كان مسؤولًا عن الشأن الأفريقي في إدارة وزارة الخارجية، ومشاركًا في اتخاذ القرارات أثناء فترة المهمة؛ عن خيبة أمله من نتائجها، وأكد أن الرؤساء لم ينجحوا في تقديم مذكرتهم المعتدلة نسبيًا للتصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن بعضهم استسلم للضغوط بل وأيد القرار الأفروآسيوي الذي كان مخالفًا لتوصياتهم. وفيما يخص إمكانية مواصلة الرؤساء الأفارقة لجهودهم قال: "يجب اعتبار المهمة منتهية، وأننا، من جانبنا، غير مهتمين بتشجيع استمرار نشاط الرؤساء لأن الضغوط المعادية قوية جدًا وكذلك تفشل المبادرات الإيجابية في نهاية الأمر أو تتشوه بتأثير من العناصر المعادية".[2]

---

[1] منشور إدارة وزارة الخارجية للبعثات 486، 14 ديسمبر 1971، ג"מ، المرجع السابق؛ عوباديا سوفير، مندوب الأمم الأمم المتحدة إلى وزارة الخارجية، 4 يناير 1972، المرجع السابق.

[2] شمعوني لوزير الخارجية، 10 يناير 1972، المرجع السابق.

لقد قبل الأفارقة المزاعم المصرية بأن إسرائيل هي عامل فشل مهمة الرؤساء لرفضها الانسحاب من جميع الأراضي. ولقد كانت هذه الحقيقة خطوة أخرى في تدهور مكانة إسرائيل في أفريقيا. ويظهر ذلك الأمر جليًا في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في الرباط بالمغرب في يونية 1972.

ج. مؤتمر الرباط – إستمرار التدهور

١. نشاط إسرائيل استعدادًا للمؤتمر

كان مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية خطوة أخرى حاسمة في عملية تدهور العلاقات بين أفريقيا وبين إسرائيل. ورغم خيبة الأمل من القرارات الصعبة التي صدرت في مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا في يونية 1971، وبعد ذلك في المؤتمر العام للجمعية العامة للأمم المتحدة، وبعد مهمة الرؤساء -إلا أن رد وزارة الخارجية كان تكثيف النشاط الإسرائيلي في أفريقيا، على المستوى الثنائي، خاصة في التعاون الفني، والاقتصادي، والإعلامي. وبالفعل بدأت إسرائيل، استعدادًا لمؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية في الرباط، والمزمع عقده في يونية 1972، في تكثيف نشاطها الدبلوماسي والتقى المبعوثون الإسرائيليون في 25 دولة أفريقية لها مع إسرائيل علاقات دبلوماسية، بشخصيات رفيعة في حكومات بلادهم، وعادوا وأكدوا على موقف إسرائيل من الصراع مع العرب. وتقرر التوقف عن العمل في خمس دول هي: بوروندي، والكونغو (برازفيل)، ونيجيريا، وغينيا الاستوائية، والكاميرون. كما بدأ التوقف عن العمل في غينيا، وأوغندا، التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل.[1]

ولقد نوقشت في الجلسة برئاسة مدير عام وزارة الخارجية، التي عقدت في يناير 1972، بمشاركة الأقسام المعنية بالشأن الأفريقي، انطباعات المبعوثين الخصوصيين، وممثلي إسرائيل في أفريقيا، عن اتصالاتهم بالشخصيات الأفريقية، استعدادًا لمؤتمر الرباط. وأعلن في الجلسة أن ردود فعل العشرين دولة

[1] التقدير الختامي لقسم أفريقيا، 9 يونية 1972، ג"מ, חצ 14/5309.

كانت مشجعة بشكل أو بآخر، وأنه تم قبول التفسيرات الإسرائيلية بتفاهم، كما كان الانطباع العام للمبعوثين أنه لن يحدث تغيير في العلاقات الثنائية. كما وعدت بعض الدول بالعمل من أجل تلطيف قرارات منظمة الوحدة الأفريقية، ووعدت دول أخرى ببذل مجهودات من أجل اتخاذ موقف محايد. مع هذا كان هناك زعماء أعربوا عن تحفظهم من استمرار احتفاظ إسرائيل بالأراضي، والخوف من الجمود السياسي في الشرق الأوسط. لقد كان الحوار بين وزير خارجية توجو، وبين السفير الإسرائيلي صعبًا، وانتقد وزير الخارجية بشدة رفض إسرائيل الانسحاب من جميع الأراضي المحتلة في 1967.[1] وبعد هذه النقاشات أوصى معظم المبعوثين، بتكثيف نشاط إسرائيل خاصة في المجالين الماشافي، والإعلامي. وكان الاستنتاج أن معظم الدول "لن تساند -في مؤتمر الرباط- قرار يتمادى إلى درجة فرض عقوبات على إسرائيل، أو التهديد بفرضها". ولقد ساند هذا الاستنتاج موقف الأفارقة في مؤتمر الصحة العالمي في جنيف، في بداية 1972؛ حيث لم يساندوا هناك الجهود العربية لإبعاد إسرائيل من المنظمة. ولقد اعتقدت إسرائيل أن معارضتها في الأمم المتحدة ومؤسساتها لسياسة التفرقة العنصرية (الأبارتهايد) وتأييدها لكل قرارات الأمم المتحدة بخصوص روديسيا والامتناع عن إقامة أي علاقة مع نظام حكم البيض في روديسيا، أن كل ذلك سيؤثر بالإيجاب على الموقف الأفريقي تجاهها -في مؤتمر الرباط وفي المؤتمرات التي ستعقد بعده.[2]

2. المناقشات والقرارات في مؤتمر الرباط

عُقِدَ مؤتمر وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية، الذي سبق قمة رؤساء الدول، في يونية 1972. وكما هو متبع تم الإعداد للقضايا التي ستتم مناقشتها، والتوصيات التي سيتم طرحها على الحاضرين في القمة. ولقد شارك في القمة التي عقدت بعدها (12-15 يونية) زعماء أربعين دولة، واتسمت بمشاركة شخصية لرؤساء الكثير من الدول، وصل عددهم 22، وفي غياب للخلافات

[1] سفير إسرائيل في توجو لقسم أفريقيا، 29 يناير 1972، المرجع السابق.
[2] قسم أفريقيا لسفارة إسرائيل في لندن، 9 يناير 1972، ג"מ, חצ 5309/9.

الجوهرية بين المشاركين. ولقد ساهم هذا الوضع في خلق جو عام من التهدئة الذي ساد في الرباط.

شغلت قضية الشرق الأوسط موضعًا مركزيًا في المناقشات. وفي الجلسة الافتتاحية هاجم الرئيس ولد داداه، رئيس "لجنة الحكماء العشرة، والرئيس الدوري المغادر لمنظمة الوحدة الأفريقية إسرائيل، واتهمها بإفشال مهمة الرؤساء. ولقد كان هدف المهمة -على حد قوله- الحصول على رد إيجابي من إسرائيل حول مذكرة يارنج، وأنها رفضت، القيام بذلك. وكان من بين الانتقادات الشديدة ضد إسرائيل تلك التي وجهتها كل من مصر والجزائر.[1] وفي المقابل كانت أقوال سنجور، رئيس اللجنة الفرعية لمهمة الرؤساء، أكثر اعتدالًا. ولقد ذكر سنجور إنه إذا لم يكن في الأقوال التي ذُكرت له في القدس ما يرضي مصر بشكل كامل، فإنه كان من الممكن أن تكون أساسًا لاستئناف مهمة يارنج. وعاد سنجور واعتمد على أقوال وزير الدفاع موشه ديان، التي كان من الممكن أن تكون -حسب رأيه- أساسًا لمهمة يارنج. دعا المؤتمر إلى "اتخاذ قرار واقعي ومتزن بدلًا من قرار متشدد."وأن على منظمة الوحدة الأفريقية مواصلة مساعدة الطرفين. واقترح سنجور اتخاذ قرار، يقول بأن مصر قدمت كل التنازلات المطلوبة، وأن إسرائيل اتخذت بالفعل بعض الخطوات نحو الأمام لكن ما زال عليها أن تصرِّح علنًا أنه ليس لديها أي نية في ضم أي جزء من الأراضي المصرية. ويُذكر أن رد إسرائيل على خطاب سنجور في الرباط كان "أنه لا يجب اعتباره سلبيًا، مع الأخذ في الحسبان الظروف والمكان الملقى فيه".[2]

عُرض على المؤتمر ثلاثة مشروعات قرارات: 1. مشروع الجزائر، الذي تمادى إلى مدى حق إسرائيل في الوجود، وطالب بقطع العلاقات معها؛ 2. المشروع السنغالي المعتدل بما يتماشى مع خطاب سنجور؛ 3. المشروع المصري المتشدد. حاولت بعض الدول (ساحل العاج، وكينيا، وزائير، والسنغال) تلطيف المشروع

[1] *ARB*, July 1972: 2497

[2] تقرير مدير قسم أفريقيا للبعثات، 14 يونية 1972، ג"מ, חצ 5309/14؛ تقرير قسم أفريقيا، 29 يونية 1972، المرجع السابق.

المصري، لكن دون جدوى. ولقد عرض ممثل ساحل العاج أن يتم اتخاذ القرار بالتصفيق (acclamation)، كي لا تظهر الخلافات على ما يبدو ، وألا تكون ساحل العاج منعزلة مرة أخرى في معارضتها لو أصبح التصويت إسميًا. وهذا ما حدث وتم قبول مشروع القرار المصري.

لم يقبل مؤتمر الرباط مشورة سنجور بالامتناع عن اتخاذ قرارات متشددة، ولقد كانت عناوين القرارات في قضايا الشرق الأوسط "حول العدوان المستمر ضد جمهورية مصر العربية"، وهي تفوق في تطرفها سابقاتها التي اتخذت في منظمة الوحدة الأفريقية: يتوجه المؤتمر لكل أعضائه وأعضاء الأمم المتحدة بطلب "الامتناع عن تزويد إسرائيل بالسلاح، والمعدات العسكرية، والتأييد الأخلاقي، مما يسمح لها بتقوية قدراتها العسكرية، وتأصيل احتلال الأراضي العربية والأفريقية" (الأراضي الأفريقية أي شبه جزيرة سيناء)؛ يطالب من جميع أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة القيام بمبادرة وتكثيف الجهود في كل مؤتمر دولي لفرض الانسحاب الفوري والكامل على إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة بدون أية شروط. يدين إسرائيل التي تُفشل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 الذي يرتكز على ميثاق الأمم المتحدة، الذي يحظر ضم الأراضي بالقوة لأي سبب كان؛ ويمتدح مصر لتعاونها مع وفد الرؤساء ويدين إسرائيل لإفشالها المهمة؛ ويعرب عن تضامن أفريقيا الكامل مع مصر، ويطالب بالاعتراف بحقها في استخدام كل الوسائل من أجل تحرير أرضها ومدّ لها يد العون في هذا النضال.[1]

يتضح من هذا القرار أن معظم الأفارقة يعتقدون أنه محظور على إسرائيل الاستمرار في الاحتفاظ بالأراضي المحتلة. وأن مزاعم إسرائيل بأن مفتاح السلام هو في المفاوضات، وأنه لا يجب الطلب منها الانسحاب قبل ذلك، أمرٌ غير مقبول بالنسبة لهم. ولقد نجحت مصر في اقناع الأفارقة بالاعتماد على افتتاحية قرار مجلس الأمن رقم 242 التي تؤكد على معارضة "الاحتفاظ بالأراضي عبر

[1] OAU document AH/RES 67 (IX) Rabat' June 1972

الحروب". وعدم قبول التفسير الإسرائيلي للقرار، ولقد عاد موضوع الأراضي، الذي أكدت عليه الدبلوماسية المصرية مرارًا وتكرارًا، ليصبح "نقطة ضعف" للدبلوماسية الإسرائيلية في أفريقيا، وبناء على طلب مصر تم نشر قرارات الرباط كوثيقة للأمم التحدة وعلى رأسها القرار بخصوص الشرق الأوسط بعنوان "العدوان المستمر على مصر" وغيره.[1]

3. ردود الفعل الرسمية

إن القرارات المتشددة والمعادية لإسرائيل، التي اتخذت في مؤتمر الرباط، على الرغم من الجهود الكثيرة التي قامت بها إسرائيل لدى الزعماء الأفارقة عشية المؤتمر، عبر ممثليها ومبعوثيها الخصوصيين، قد تسببت ثانية في خيبة أمل كبيرة في وزارة الخارجية، وكما ذكرنا فإن الردود التي حصل عليها ممثلونا ممن حادثوهم من الأفارقة، كانت إيجابية بشكل عام وأعطت مجالًا للتفاؤل، غير أن رد فعل القيادة في وزارة الخارجية كان معتدلًا كما هو في الماضي ، وبُذلت محاولات من أجل التوضيح للرأي العام في إسرائيل "الأسباب القهرية" التي واجهت أصدقائنا الأفارقة في المؤتمر، قامت وزارة الخارجية بمجهود كبير من أجل خلق انطباع أن الضرر ليس كبيرًا، وأنه قابل للتغيير وذلك عبر التأكيد على الرؤى الإيجابية في المؤتمر، مثل حقيقة عدم صدور مشروع القرار الجزائري المتشدد بقطع العلاقات مع إسرائيل، وعدم الاعتراف بحقها في الوجود، لقد كان رد نائب المدير العام لوزارة الخارجية شمعوني -من واضعي السياسة الإسرائيلية في أفريقيا في تلك الفترة- أنه يجب الرد باعتدال، وفي مقابلة مع إذاعة جيش الدفاع الإسرائيلي ذكر شمعوني أن هناك بصيص من الضوء في الصورة القاتمة: "حدث في العام الماضي تغيير مفاجيء في الاتجاه الأكثر موضوعية، عندما قامت منظمة الوحدة الأفريقية بتعيين لجنة الرؤساء العشرة، وأرسلت أربعة رؤساء إلى مصر وإسرائيل؛ حيث أعربوا عن موقف محايد جدًا". وشرح شمعوني الظروف القهرية التي يواجهها أصدقاؤنا الأفارقة وذكر أن العدد الكبير للدول العربية في منظمة

[1] مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة لوزارة الخارجية، 26 يوليو 1972، ג"מ, חצ 5309/15.

الوحدة الأفريقية، والضغوط التي مارستها، وبسببها "اعتقد القليل منا أن هذا التوجه الحيادي الإيجابي سوف يتماسك في ظل الضغوط العربية". على أي حال كان شمعوني واثقًا أنه على الرغم من أن أي دولة لن تسير على درب أوغندا، وتقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، لذلك فإن "إسرائيل ستعرب عن خيبة أملها من القرارات المعادية لإسرائيل الصادرة في منظمة الوحدة الأفريقية، لكنها لن تحتج رسميًا على القرار الذي يُعتبر تأثيره صفرًا".[1] ويتضح من أقواله أن شمعوني لم يخش -حتى بعد مؤتمر الرباط- من قطع العلاقات بمبادرة من الأفارقة، لذلك اعتقد أنه لا مجال لتغيير سياسة إسرائيل في أفريقيا بشكل حقيقي.

موقفٌ مماثلٌ عرضه وزير الخارجية أبا إيبن في الكنيست؛ حيث قال إن القرار محبط بالفعل ويزيف استنتاجات وتوصيات الرؤساء الأربعة، الذين امتدحوا رغبة إسرائيل في السلام، ولقد أعرب الأربعة عن رأيهم في أن ردود إسرائيل كانت كافية من أجل استئناف المفاوضات في إطار مهمة يارنج. وأكد إيبن أن ليس كل الأفارقة كانوا متعايشين مع القرار الصادر في مؤتمر الرباط. واتضح أنه كانت هناك خلافات شديدة في لجنة صياغة منظمة الوحدة الأفريقية، وبغرض التغطية على الخلافات تم تمرير القرار عبر التصفيق، كما لو كان تصريحًا فقط. ولقد ذكر الوزير أن ممثلي الدول الصديقة أوضحوا لممثلينا أن القرار غير ملزم لهم، وإنهم "تحفظوا من مضمونه هنا وهناك، بشكل ضبابي". وأكد الوزير على الظروف القهرية التي مرت بأصدقائنا الأفارقة بذكره: "الحقيقة أن للعرب وزنًا حسابيًا وبرلمانيًا أكبر بكثير مما لدى إسرائيل -وتلك حقيقة لا يمكن تغييرها من الناحية المبدئية، غير أنه يجب العمل على تقليص أضرارها". وكان استنتاجه: "مبدئيًا، لا يبدو أن إسرائيل في حاجة إلى تغيير سياستها في أفريقيا"؛ بل تكثيف جهودها وعدم ترك المنطقة كما يريد القذافي والعرب.[2]

---
[1] جريدة "إينفورمسيون" (إسرائيل)، 19 يونية 1972.
[2] رد على استجواب عضو الكنيست أرزي، 4 يوليو 1972، ג"מ, חצ 5309/14.

قال مردخاي شاليف، مدير قسم أفريقيا، الذي عمل بالتنسيق الكامل مع نائب المدير العام شمعوني، وكان لآرائه تأثير كبير في اتخاذ القرارات: إنه يجب تذكر أن جذور تعاوننا مع الدول الأفريقية النامية أعمق (...) من أن يتم زعزعتها حتى من خلال التصريحات القاسية غير الودودة". كما كان استنتاجه أنه يجب مواصلة جهود دفع علاقات إسرائيل مع الدول الأفريقية.[1]

هناك من لم يوافق في الكنيست على تفسيرات الحكومة، وانتقد سياسة إسرائيل في أفريقيا. وفي مناقشة في لجنة الخارجية والأمن قال ريملط أنهم يحاولون في وزارة الخارجية التقليل من أهمية قرارات منظمة الوحدة الأفريقية في الرباط، ويرى أن ذلك الأمر مهم للغاية، وإن العرب سيعتمدون عليه بالطبع في المؤتمرات الدولية "نحن لا نريد التقليل من قيمة هذه القرارت". واقترح على رئيس اللجنة إجراء نقاش خاص حول علاقات إسرائيل مع الدول الأفريقية، "دولة دولة، وأن نضع لأنفسنا ميزان الفائدة السياسية، إن كانت موجودة، وكذلك معرفة الفائدة الاقتصادية، وما إلى ذلك". كان مناحم بيجن لاذعًا في انتقاده، حيث زعم أن نائب المدير العام شمعوني يحاول التقليل من شأن القرار بقوله "أن هذا ليس بالأمر المروِّع". وأكد بيجن على الكلمات التي في القرار وتقول بأن مصر ستستخدم "جميع السبل"، وزعم أنه لا توجد وثيقة دولية تستخدم هذه اللغة "جميع السبل". وحذر: "هذه إبادة جماعية، هذا الأمر خطير للغاية، فهناك واحد وأربعون دولة اليوم تؤيد بالاجماع هذا التعبير ضد إسرائيل". وطالب بيجن أن يتم الاحتجاج لدى الدول الصديقة على التعبيرات الموجودة في القرار، وطلب تعديل المشوه منها. كما طلب بدراسة -بشكل انتقائي- المساعدات التي تقدمها إسرائيل لهذه الدول.[2] وبالفعل بعد مؤتمر الرباط عُقدت جلسات في وزارة الخارجية بين كل العناصر المعنية بأفريقيا، وقال قسم أفريقيا أنه يجب العمل في جميع الدول التي لها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، لكن يجب تحديد الأولويات -بناء على المصلحة المباشرة لإسرائيل من الناحية السياسية،

[1] شاليف لوزير الخارجية، 18 يوليو 1972، ג"מ, חצ 5309/15.
[2] النقاش في لجنة الخارجية والأمن، 20 يونية 1972، ג"מ, חצ 5309/14.

والأمنية، والاقتصادية؛ وبناء على مستوى العلاقات القائم؛ وعلى وزن الدولة ومكانتها في أفريقيا؛ وعلى قربها الجغرافي من الدول العربية. ولقد تم على هذا الأساس تقسيم الدول الأفريقية إلى خمس مجموعات، في المجموعة الأولى: إثيوبيا، وكينيا، وزائير، وساحل العاج، ونيجيريا، وفي المجموعة الثانية: غانا، وليبيريا، وتشاد، والنيجر، ومالاوي، ومدغشقر.[1]

ويذكر أنه أثناء المناقشات أظهر موظفان في قسم أفريقيا موقفًا أكثر تشاؤمًا فيما يخص تأثير المساعدات الماشافية، وذكرا أن الانجراف الذي حدث في موقف بعض الدول مثل: تشاد، وفولطا العليا، والنيجر، في علاقاتها بإسرائيل لا ينبع من حجم المساعدات التي تحصل عليها، وزعما أنه حتى لو قمنا بزيادتها، فإن ذلك لن يغير من موقفها لو لم تتهيأ "الظروف الداخلية والخارجية الجديدة"، ومن الواضح إننا لن نستطيع منافسة الرئيس الليبي القذافي في حجم المساعدات.[2]

4. النشاط الإسرائيلي بعد مؤتمر الرباط

زادت القرارات المعادية لإسرائيل في مؤتمر الرباط من النشاط الإسرائيلي في أفريقيا وحفَّزته، وتم استدعاء رؤساء بعثات الدول الأفريقية في إسرائيل للحوار في وزارة الخارجية وعُرِضَ عليهم مدى الخطورة التي تنظر بها إسرائيل إلى قرار الرباط حولها، وطُلب من السفراء أن ينقلوا إلى حكوماتهم خيبة أمل إسرائيل وطلبها بأن يوضحوا لها أن موقفها من إسرائيل لن يتأثر بالقرار؛ وكما تطلعت إسرائيل إلى الإعلان صراحة عن تحفظهم من هذا القرار الأحادي. كما التقى ممثلو إسرائيل في أفريقيا بقيادات الأنظمة الحاكمة في البلاد المتواجدين بها، وأعربوا عن خيبة أمل إسرائيل، لكنهم امتنعوا عن تقديم احتجاج رسمي. وفي رد فعل الزعماء الأفارقة على هذه الرسالة برزت ثلاثة اتجاهات: أعربت الدول المعتدلة عن استخفافها بالتأثير الفعلي للقرارات وذكرت أنها انضمت إلى

---

[1] بروتوكول جلسة الماشاف، قسم أفريقيا، والقسم الاقتصادي، 30 أكتوبر 1972، ג"מ, חצ 5310/1.
[2] نائب مدير قسم أفريقيا دوبق، لمندوب إسرائيل في الأمم المتحدة، 18 أغسطس 1972، ג"מ, חצ 5309/10.

الإجماع بضغط عربي، ولعدم المساس بالتضامن الأفريقي، ووعدوا بأن العلاقات مع إسرائيل ستستمر في كونها ودودة؛ ومن هذه الدول: غانا، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وساحل العاج، والجابون، والنيجر، ودهومي، وفولطا العليا؛ أما الدول التي لم تتحفظ من القرار فقد أكدت، إنه كان مقترح حل بين المتشددين الذين طلبوا قطع العلاقات مع إسرائيل، وبين المعتدلين، ومن بينها: إثيوبيا، وكينيا، وليبيريا، ومدغشقر؛ وهناك دول بررت القرار من منطلق الرؤية الأساسية لمقاومة احتلال الأراضي بالقوة، ومنها: الكاميرون، وسيراليون، وتوجو، ورواندا.[1]

هناك دول أعربت في تبريرها لموقفها عن الغضب من ضغط إسرائيل عليها للتحفظ من القرار مثل: توجو، وسيراليون، وأضاف وزير خارجية الكاميرون أن إسرائيل هي الأقوى وعليها اتخاذ الخطوات الأولى من أجل إذابة الجمود، وأعرب رئيس زائير موبوتو عن غضبه من إعلان إسرائيل أن لقرار الرباط "نتائج محدودة"، وأنها نالت بذلك من هيبة منظمة الوحدة الأفريقية.

5. ردود الفعل في الإعلام الإسرائيلي

ظهرت خيبة الأمل من قرارات مؤتمر الرباط والمخاوف على مكانة إسرائيل في أفريقيا، في ردود فعل وسائل الإعلام؛ ذكرت الجريدة اليومية "هآرتس"، التي اقتبست رد وزارة الخارجية في 16 يونية 1972، أن "الدوائر السياسية تقلل من قيمة القرار". وكان العنوان الذي حمله هذا المقال الذي كتبه إلياهو سلفطر، الذي زار أفريقيا عدة مرات، ونشر تقارير عن النشاط الإسرائيلي هناك: "إضاءة الضوء الأحمر في الرباط - على إسرائيل الاستعداد لمفاجئات غير لطيفة" (23 يونية 1972). زعم سلفطر أنه من المقلق بشدة ميل الدوائر السياسية في القدس نحو تفسير ما حدث في الرباط كأن القرار لم يكن؛ بل ملخص، وأنه كانت هناك تحفظات منه. "لا فائدة أو داعٍ من إيهام أنفسنا أن كل ذلك أمر بسيط". وحذر سلفطر من "التأثير المتراكم لهذه القرارات" واقترح تقليص

[1] على سبيل المثال، برقية السفير في فريتاون إلى وزارة الخارجية، 29 يونية 1972، ג"מ, חצ 5309/15.

النشاط الإسرائيلي في أفريقيا، واتباع سياسة التواضع كي يمكن اجتياز الموجة الحالية.

أما جريدة "عال هامشمار" فقد انحازت إلى موقف وزارة الخارجية، وذكرت في مقال بتاريخ 16 يونية 1972، بعنوان "ليس رد فعل يائس": "شيء من السلوان بأنه لم يتم اتباع مقترحات أكثر تشددًا طالبت بقطع العلاقات مع إسرائيل". وطالبت الصحيفة بضرورة تكثيف النشاط في أفريقيا من أجل إحباط المؤامرات العربية.

ولتلطيف نقد الشعب الإسرائيلي والصحافة ضد سياسة إسرائيل في أفريقيا، بدأت وزارة الخارجية حملة إعلامية لتبرير رد فعل إسرائيل المعتدل، كما أشارت الوزارة إلى بعض "نقاط الضوء" في تصرف الأفارقة تجاه إسرائيل؛ فعلى سبيل المثال ففي التصويت في مؤتمر United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD)، الذي عقد في شيلي، مايو 1972، امتنعت معظم الدول الأفريقية أو تغيبت عن مشروع القرار العربي، الذي يقول بأن إسرائيل هي المسؤولة عن استمرار إغلاق قناة السويس، وساعدت بذلك على رفض القرار، و طُرح هذه المرة أيضًا على كل المعنيين بأفريقيا في وزارة الخارجية مقترحات عمل، لم تختلف عن ما تم طرحه من قبل: زيادة ميزانية الماشاف؛ وإرسال ملحقين اقتصاديين مناسبين؛ وإقامة مؤتمرات سفراء إسرائيل في أفريقيا؛ وتكثيف تبادل الزيارات بين الإسرائيليين والأفارقة.

اتضح من بين الردود الرسمية على قرارات مؤتمر الرباط، حتى تلك التي كانت أقل تفاؤلًا، أنه لم يوضع في الحسبان في هذه المرحلة، احتمال استمرار التدهور في العلاقات الأفريقية الآسيوية، وأنه من شأنه أن ينتهي بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الغالبية العظمة لدول القارة، فقد كانت إسرائيل مستعدة لتحمل خيبة الأمل من أجل تقوية المواضع التي حصلت عليها في أكثر من ثلاثين دولة أفريقية، وافترضت أن قطع العلاقات الدبلوماسية مع غينيا وأوغندا كانت حالة استثنائية، وكان هناك نوع من إبعاد المخاوف، والرغبة في تصديق

توضيحات الأفارقة ووعودهم، على الرغم أنه اتضح مرارًا وتكرارًا أنها لم تفِ بالكثير منها. واستمرت "الهرولة" وراء الأفارقة كالمعتاد، على الرغم من أن نائب مدير عام وزارة الخارجية شمعوني رأي في ذلك أمر مخزٍ يجب التوقف عنه. كما كشف مؤتمر الرباط إحدى نقاط الضعف الإسرائيلية، التي عرف العرب استغلالها جيدًا، وهي مسألة "احتلال الأراضي". لقد كانت هناك فجوة كبيرة بين موقف الأفارقة من هذه القضية وبين موقف إسرائيل التي لم تكن مستعدة لتغيير سياستها من أجل إرضائهم. لقد أثبتت مهمة الرؤساء ومن بعدها مؤتمر الرباط أن إسرائيل لم تنجح في إقناع الأفارقة بقبول تفسيرها لقرار مجلس الأمن رقم 242. مع ذلك فإنهم اعتقدوا في وزارة الخارجية أن مسألة "احتلال الأراضي"، والنشاط العربي الكبير ضد إسرائيل، اللذان عكرا صفو العلاقات بين إسرائيل والأفارقة على المستويات متعددة الأطراف، لن تنجح في المساس بالعلاقات الثنائية الطيبة مع معظم الدول الأفريقية، واتضح فيما بعد أن الواقع كان مختلفًا.

المرحلة الثانية

القطيعة



الفصل الثالث

عملية قطع العلاقات

أ. بعد مؤتمر الرباط – المراحل الأولى لقطع العلاقات الدبلوماسية

عملت الدول العربية بشكل مكثف، منذ نجاحها في مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية في الرباط في تمرير قرارات متشددة جدًا ضد إسرائيل؛ على توسيع نشاطها المعادي لإسرائيل في كل مؤتمر دولي. ففي مؤتمر دول عدم الانحياز الذي عُقد في غويانا في شهر أغسطس 1972، صدر قرار يدين إسرائيل ويطالبها بالانسحاب الفوري وبدون شروط من جميع الأراضي العربية المحتلة في 1967، كما ساند "الكفاح العادل للفلسطينيين".[1] وصدرت قرارات مشابهة معادية لإسرائيل، في مؤتمر قمة دول شرق ووسط أفريقيا، في سبتمبر 1972، لاقت ترحيبًا كبيرًا.[2] وبعد مؤتمر الرباط كثَّف العرب جهودهم من أجل القطع الكامل للعلاقات بين الدول الأفريقية وإسرائيل.

1. المؤتمر السابع والعشرون للجمعية العامة للأمم المتحدة - نهاية 1972

جرت، عشية انعقاد المؤتمر السابع والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة، مشاورات بين العناصر العاملة في الشأن الأفريقي، لمناقشة سبل صد أي تدهور آخر في مكانة إسرائيل في القارة واستخلاص الدروس المستفادة، وكان

---

[1] مندوب الأمم المتحدة لوزارة الخارجية، 14 أغسطس 1972، ג"מ, חצ 5309/15.
[2] سفارة إسرائيل في دار السلام لوزارة الخارجية، 11 سبتمبر 1972، المرجع السابق.

هناك اتفاق حول أن قرارات منظمة الوحدة الأفريقية في الرباط "كانت إنجازًا كبيرًا لمصر ستستغله بالطبع، في المؤتمر المقبل للجمعية، في نشاطها بين الأفارقة". وعلى الرغم من القرارات الصعبة التي صدرت في الرباط، إلا أن بعض الدول طمأنت مبعوثينا بأن هذه القرارات لن تمس العلاقات الثنائية مع إسرائيل، لكن بعد ما حدث في حالات مشابهة في الماضي كان من الصعب الاعتماد على هذه الوعود. وطُرحت -مرة أخرى- في المناقشات مقترحات عمل كان قد تم طرح بعضها من قبل، كما تم الحديث عن ضرورة استغلال الانقسام القائم بين الأفارقة والعرب؛[1] ومُنحت الأولوية لتقديم مساعدات الماشاف للدول التي من الممكن الحصول منها على أي "مقابل سياسي"؛ وتحسين التنسيق في إسرائيل مع عناصر من خارج وزارة الخارجية تكون نشطة في أفريقيا على غرار المؤسسة التي تقيم علاقات طيبة مع بعض الزعماء الأفارقة، وكذلك مع الشركات الاقتصادية الإسرائيلية؛ وزيادة ميزانية الوفد الإسرائيلي في الأمم المتحدة ليستطيع تكثيف نشاطه بين المبعوثين الأفارقة وغيرهم.[2]

وكما هو متبع، أرسل وزير الخارجية أبا إيبن برقيات لنظرائه الأفارقة؛ كما رُتبت له عدة لقاءات مع وزراء خارجية، ومندوبين أفارقة في الأمم المتحدة، ولقد أُرسلت برقية وزير الخارجية هذه المرة بعد اغتيال الرياضيين الإسرائيليين في ميونخ على يد جماعات فلسطينية، في سبتمبر 1972، وطلب وزير الخارجية في البرقية من نظرائه حظر نشر أي مادة تحريضية ضد إسرائيل في بلادهم، وإدانة الإرهاب، وبالفعل أدانت بعض الدول من بينها إثيوبيا، وكينيا، وبتسوانا، وزامبيا، ومدغشقر، عملية الاغتيال في ميونخ في تصريحات لها في عواصم بلادهم.

التصويت الأفريقي في قضية الارهاب

عارضت الدول العربية طرح بند الارهاب في مناقشات الجمعية العامة، وحاولت إقناع الأفارقة أن إدراج هذا البند على جدول الأعمال سوف يضُر حركات

[1] مندوب الأمم المتحدة لوزارة الخارجية، 6 سبتمبر 1972، المرجع السابق.
[2] وزارة الخارجية للبعثات، 19 يوليو 1972، المرجع السابق.

التحرير الأفريقية. ورغم ذلك تمت مناقشة البند وكان تصويت الأفارقة عليه جيدًا نسبيًا بالنسبة لإسرائيل. يُذكر أن هذا الوضع لم يأت من مساندتهم لإسرائيل بل لأن السكرتير العام للأمم المتحدة قد أيد إدراج البند؛ ولمخاوف بعض الدول الأفريقية المُضارة من إرهاب ودسائس بعض جيرانها. بعد إدخال بعض التعديلات على مشروع القرار أصدرت الجمعية العامة القرار ضد الإرهاب، وصوتت 66 دولة في صالح القرار، و27 ضده، وامتنعت 33 دولة، وتغيبت ست دول. وفيما يخص تصويت الكتلة الأفريقية فقد صوتت 6 دول في صالح القرار، و10 ضده، وامتنعت 11 دولة، وتغيبت 5 دول.[1]

الموقف الأفريقي في الجمعية العامة من قضايا الشرق الأوسط

قبيل انعقاد الجمعية العامة كان هناك نشاط كبير للدول العربية بين الأفارقة، وكانت هناك اجتماعات للكتلة الأفريقية، عمل فيها العرب ومؤيدوهم على فرض رأيهم على المعتدلين. وأرسل الرئيس المصري أنور السادات رسائل إلى كل الزعماء الأفارقة طالب فيها بعدم الخروج عن قرارات مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية في الرباط، وعدم خرق "التضامن الأفريقي". وفي نهاية الأمر كان هناك انجراف في تصويت الأفارقة ضد إسرائيل في الجمعية العامة، وكانت هناك زيادة، -في مقابل العام السابق- في عدد الأفارقة الذين انتقلوا من الامتناع عن التصويت أو تغيبوا إلى تأييد مشروع القرار العربي ضد إسرائيل.

ولقد صوتت 29 دولة أفريقية في الجمعية العامة للأمم المتحدة -كان لإسرائيل علاقات دبلوماسية في ذلك الوقت معها- على مشروع القرار المؤيد للعرب بخصوص الوضع في الشرق الأوسط كالتالي: 22 دولة في صالح القرار (في مقابل 12 عام 1971)؛ امتنعت 8 دول (في مقابل 7 دول عام 1971)؛ تغيبت دولة

[1] مندوب الأمم المتحدة لوزارة الخارجية، 6 سبتمبر 1972، ג"מ, חצ 5309/10. كان تفصيل التصويت كالتالي: مع القرار: كينيا، ورواندا، وسوازيلاند، وتوجو، وتشاد، وليبيريا؛ ضد القرار: بوروندي، وإثيوبيا، وغينيا، ومدغشقر، وموريشيوس، والسنغال، وسيراليون، وتنزانيا، وأوغندا، وزامبيا؛ وامتننعت عن التصويت: بتسوانا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، ودهومي، والجابون، وغانا، وساحل العاج، ولاسوتو، ومالاوي، والنيجر، ونيجيريا، وفولطا العليا؛ وتغيبت: الكاميرون، والكونغو، وزائير، ومالي، وغينيا الاستوائية.

واحدة وهي سوازيلاند (مثل العام السابق). ويجب التأكيد على أنه لم تكن هناك دولة أفريقية واحدة صوتت ضد المشروع. وكذلك في مشروعات القرارات في اجتماع الجمعية بخصوص حق الفلسطينيين، والأراضي المحتلة؛ حيث زاد عدد الأفارقة المؤيدين للقرار مقارنة بعام 1971.[1]

طُرحت بعض التفسيرات في المناقشات التي جرت في وزارة الخارجية بعد التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، حول انجراف الأفارقة في التصويت، ومن بينها:

- نجاح الضغوط العربية على الأفارقة من أجل لعدم الخروج عن قرارات مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية في الرباط، التي صدرت في يونية 1972، وكذلك القرارات المعادية لإسرائيل الصادرة في مؤتمر دول عدم الانحياز في غويانا في أغسطس من نفس العام. واعتبر العرب وأنصارهم الخروج عن هذه القرارات خيانة.
- نجاح الدول العربية في إلباس الصراع العربي-الإسرائيلي اللباس الأفريقي، بزعم أن هذا الصراع يشكل خطرًا على السلام في أفريقيا. كذلك ربط التأييد العربي للأفارقة في قضايا التخلص من الاستعمار بتأييد الأفارقة للعرب في قضايا الشرق الأوسط.
- منذ بداية السبعينيات، خاصة بعد أن رفضت حركات التحرير الأفريقية، بإيعاز من منظمة الوحدة الأفريقية، يد إسرائيل الممدودة ورفض الحصول على مساعدتها، وفي ضوء تزايد إدانات منظمة الوحدة الأفريقية لإسرائيل، اعتادت إسرائيل الامتناع أو التغيب عن التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروعات القرارات ضد جنوب أفريقيا. ولقد استُغل هذا الموقف جيدًا في الدعايا العربية. وعاد مندوبو

[1] قسم أفريقيا لمكتب مدير عام وزارة الخارجية، 11 ديسمبر 1972، المرجع السابق؛ وكان تفصيل التصويت كالتالي: في صالح القرار كل من: بتسوانا، وبوروندي، والكاميرون، ودهومي، وغينيا الاستوائية، وغينيا، وأوغندا، وأيوبيا، وجامبيا، وكينيا، ومدغشقر، ومالي، وموريشيوس، والنيجر، ونيجيريا، ورواندا، والسنغال، وسيراليون، وتنزانيا، وفولطا العليا، وزائير، وزامبيا؛ وامتنعت كل من: جمهورية أفريقيا الوسطى، والجابون، وغانا، وساحل العاج، ولاسوتو، وليبيريا، ومالاوي، وتوجو؛ وتغيبت سوايزلاند.

إسـرائيل في الأمـم المتحـدة وأكـدوا في برقيـاتهم لـوزارة الخارجيـة أن رد الأفارقة، حتى المعتدلين فيهم، على الموقف الإسرائيلي كان لاذعًـا.[1] كمـا غضب الأفارقـة مـن أن خطابـات منـدوب إسـرائيل في الأمـم المتحـدة لا تتطرق إلى نظـام التفرقـة العنصـرية (الأبارتهايـد) صـراحة، بـل تشـير بشكل عام إلى معارضة الاسـتعمار.[2] كمـا اتهـم العـرب إسـرائيل -في دعايـاتهم- بتزويـد البرتغـال بالسـلاح، واسـتخدام أسـاليب القمـع العنصرية ضـد الفلسـطينيين، مثلمـا تفعـل البرتغـال ونظـام حكـم البيض في روديسيا ضد الأفارقة، ولقد استوعب الأفارقة هذه الاتهامـات جيدًا.[3]

- تسـيطر الـدول العربيـة والـدول الراديكاليـة الأفريقيـة علـى الكتلـة الأفريقية في الأمم المتحدة، وهـي أقـوى كتلـة بـين الكتـل الإقليميـة في الأمم المتحدة، سواء لعددها الذي يقارب ثلث أعضاء المنظمـة آنـذاك، أو بسبب تكتلها.

مع هذا كانت هناك بعض الظواهر رأوا فيهـا -في وزارة الخارجيـة- شـيئًا مـن السلوان:

- عارضت معظم الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية مشـروعات القرارات العربية الداعية إلى قطع العلاقات الدبلوماسـية مـع إسـرائيل وفرض عقوبات عليها.
- السـنغال ونيجيريا، دولتان قياديتان في أفريقيا، كانتـا في سـنوات ماضـية من المتبنيات لمشروعات القرارات المعادية لإسـرائيل، ولم تقُومـا بـذلك في الجمعية العامة عام 1972.

[1] مندوب الأمم المتحدة لوزارة الخارجية، 25 أكتوبر 1973، المرجع السابق.
[2] مندوب الأمم المتحدة لقسم أفريقيا، 25 أكتوبر 1972، ג"מ, חצ 5310؛ مندوب الأمم المتحدة لقسم أفريقيا، 2 نوفمبر 1972، ג"מ, חצ 5309/11.
[3] مندوب الأمم المتحدة لوزارة الخارجية، 25 أكتوبر 1972، ג"מ, חצ 5310/1.

- علـى الـرغم مـن عـدم تجـرؤ أي دولـة علـى التصـويت ضـد مشـروعات القرارات العربية، إلا أنه لم يكن هنـاك إجمـاع أفريقـي وامتنعـت بعـض الدول، أو تغيبت عن التصويت على هذه القرارات.[1]

2. المراحل الثلاثة لقطع العلاقات الدبلوماسية

تشجعت الدول العربيـة مـن نجاحهـا في الربـاط، وفي اجتمـاع الأمـم المتحـدة السابع والعشرين، وواصلت جهودها في العمل على قطع العلاقـات بـين جميـع الـدول الأفريقيـة وبـين إسـرائيل. وكانـت السـاحات الرئيسـية لهـذا الصـراع السياسي من أجل تحقيق هذا الهدف هي: منظمـة الوحـدة الأفريقيـة، والأمـم المتحدة؛ والسلاح الرئيسي في هذا الصراع هو قضية "الأراضي المحتلة".

ويمكن التمييـز بـين ثـلاث مراحـل أساسـية في عمليـة قطـع العلاقـات بـين إسرائيل والدول الأفريقية:

المرحلة الأولى: بدأت قبل مؤتمر الرباط، عندما قامت كل مـن غينيـا وأوغنـدا بقطع علاقاتها مع إسرائيل، وكانت هذه حالة منفردة لم يكـن لهـا تـأثير فـوري وحقيقي على العلاقات الأفريقية الإسرائيلية، باستثناء كونها سابقة.

المرحلة الثانية: عندما قامت ست دول أفريقية بقطع علاقاتها مع إسـرائيل، بعد مؤتمر الرباط.

المرحلة الثالثة: عشية حرب يوم الغفران (أكتـوبر 1973)، وخلالهـا وبعـدها، عنـدما قامـت 22 دولـة أفريقيـة -الواحـدة تلـو الأخـرى- بقطـع علاقاتهـا الدبلوماسية مع إسرائيل، وحتى ذلك الحين كانت 30 دولة مـن إجمـالي 34 دولـة أفريقية مستقلة قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسـرائيل. ولقـد علّلـت معظم الدول قطع العلاقات الدبلوماسية برفض إسرائيل الانسحاب من جميـع الأراضي التي احتلتها عام 1967، وبالتضامن مع مصر. وفي فترة متـأخرة -عـام 1976- قامت موريشيوس بتعليق علاقاتها الدبلوماسية مـع إسـرائيل، وبقيـت ثلاث دول أفريقية فقط -مالاوي، ولاسوتو، وسوازيلاند- هـي الوحيـدة الـتي لهـا

[1] مندوب الأمم المتحدة لوزير الخارجية، 19 ديسمبر 1972، ג"מ, חצ 5309/10.

علاقات دبلوماسية مع إسرائيل (انظر الجدول رقم 3: تواريخ قطع العلاقات والأسباب الرئيسية لذلك).

3. المرحلة الأولى من قطع العلاقات

غينيا. أول دولة قامت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل عام 1967، بعد الحرب. كانت غينيا التي اتهمت إسرائيل بالعدوان على جاراتها العربية، والحقيقة هي إن الرئيس الغيني أحمد سيكوتوري قد تَبِع الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا الشيوعية، التي قامت حينها بقطع علاقاتها مع إسرائيل. ولقد انضم الرئيس الغيني إلى الكتلة الشرقية، بعدما ساءت علاقته مع فرنسا ورفض الانضمام إلى الاتحاد الفرانكفوني. كانت غينيا في ذلك الوقت حالة فردية في أفريقيا، لم تتبعها أي دولة أفريقية أخرى، ولم تكن هناك وقتها سلسلة من قطع العلاقات مثلما حدث بعد ذلك في حرب يوم الغفران 1973، ويوضح ذلك التغييرات التي طرأت على مكانة إسرائيل في أفريقيا بين الحربين.

أوغندا. ثاني دولة أفريقية قامت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، وذلك في مارس 1972، في عهد الرئيس المسلم عيدي أمين دادا (Idi Amin Dada)، ويذكر أنه على عكس غينيا، التي كان النشاط الإسرائيلي فيها في الستينيات ضعيفًا، فقد كان النشاط الإسرائيلي في أوغندا أكبر نشاط لها في أفريقيا، بدأ فور حصولها على الاستقلال في أكتوبر 1962، وامتد هذا النشاط على مختلف الأصعدة -المدنية، والعسكرية، والمخابراتية، كما درس مئات الطلاب الأوغنديين في إسرائيل في دورات تدريبية مختلفة، كما عمل عشرات الخبراء الإسرائيليين في أوغندا في الزراعة، والطب، وتنمية المجتمع، وغيرها من المجالات، كما عملت الشركات الإسرائيلية العامة والخاصة مثل: سوليل بونيه، وتاهل، وكور ساحر، وماختيشيم، وحيرم زئيفي، وغيرها، في تشييد المساكن، والمباني العامة، ورصف الطرق، وبناء المطارات. وفي المجال العسكري قام الخبراء الإسرائيليون بتدريب كل أفرع الجيش، بما في ذلك سلاح الجو، فضلًا عن التعاون في المجال المخابراتي. وفي يناير 1971 أطاح الجنرال عيدى أمين، في انقلاب عسكري،

بأول رئيس حكومة أوغندي، ميلتون أوبوتي، وفي أول عام من حكمه زاد النشاط الإسرائيلي، ووصل عدد الخبراء العسكريين الإسرائيليين إلى 50-60 شخص، كانت أوغندا مهمة لإسرائيل من الناحية الإستراتيجية، لكونها تحد السودان، ونظرًا لأهمية أوغندا بالنسبة لإسرائيل فسأناقش عملية قطع العلاقات بتفصيل أكبر.

بعد حوالي عام من تولي عيدي أمين زمام الحكم، بدأت العلاقات الإسرائيلية الأوغندية في التدهور، عندما لم تستجب إسرائيل لطلبات عيدي أمين المالية والعسكرية المبالغ فيها، وفي المقابل فإن دولًا عربية، أرادت إزاحة إسرائيل من أوغندا، كانت مستعدة للتقرب منه، وعندما عرض القذافي على أمين مساعدات سخية شريطة أن يتم إبعاد جميع الإسرائيليين من بلاده، قبل أمين العرض وفي مارس 1972 أبعد -بشكل مفاجئ- جميع الإسرائيليين من أوغندا، وقطع العلاقات الدبلوماسية، وأصبح عدوًا لدودًا لإسرائيل، ولتبرير هذه الخطوة قدّم أمين أسبابًا مختلفة وغريبة، مثل أن العسكريين الإسرائيليين تآمروا لإسقاط نظام حكمه، وما إلى ذلك.[1] ولقد حكت جولدا مائير فيما بعد، أنه أثناء زيارة أمين لإسرائيل عام 1971 بعد الانقلاب العسكري، طلب من إسرائيل تزويده بطائرات الفانتوم، وعندما سألته: لماذا يحتاج إلى الفانتوم؟ أجاب أنه في حاجة إليها ليقوم باحتلال ميناء طنجة بتنزانيا، كي يكون لأوغندا منفذ على البحر، كما وجّه أمين طلبات مشابهة لوزير الدفاع موشه ديان.[2]

قال السفير دانيال لاؤر، من أواخر الذين غادروا أوغندا، عند وصوله إلى إسرائيل: "يمكنني أن أؤكد أننا تركنا في أوغندا آلاف المؤيدين لإسرائيل". وأضاف السفير أنه لا مجال للشك في أن زيارة عيدي أمين لمصر وليبيا قد أدت إلى تحول في سياسته تجاه إسرائيل. "قبل مغادرته لزيارة ليبيا شاهدت عيدي أمين، ومع

---

[1] لوصف مفصل لنشاط إسرائيل في أوغندا وتطور العلاقات مع هذه الدولة، انظر عوديد، 2002: 57-107.

[2] المرجع السابق: 72.

عودته وجدت عيدي أمين آخر [...] كان التغيير في تعامله مع إسرائيل مفاجئًا تمامًا".[1]

وفي الوقت الذي كانت فيه القطيعة ضربة قوية ومُهينة لإسرائيل، نُظر في أفريقيا إلى عملية قطع العلاقات التي بادرت بها أوغندا مثل تلك التي بادرت بها غينيا، كحالة متطرفة وشاذة ليس لها تأثير كبير على عملية قطع العلاقات التي جاءت فيما بعد. كان عيدي أمين حاكمًا متقلب الأهواء معروفًا بقسوته، وبنظام حكم إرهابي، وباضطهاد للمسيحيين في بلاده. ويُذكر أن جنوده قتلوا في فترة حكمه مئات آلاف الأوغنديين، بما فيهم الكثير من الزعماء السياسيين ورجال دين مسيحيين. ولقد مَقَت معظم زعماء أفريقيا وعلى رأسهم رئيس تنزانيا جوليوس نيريري، صديق ميلتون أوبوتي؛ نظام حكم أمين، وعارضوا إنقلابه العسكري، وإطاحته بالرئيس أوبوتي. ولقد تم نقل مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية الذي كان من المقرر عقده في أوغندا عام 1971، إلى أديس أبابا، مع الأسف الشديد لأمين وأنصاره العرب. وفي نفس السنة رفض معظم زعماء أفريقيا الاعتراف بنظام حكم أمين، لذلك لم يكن لعملية قطع العلاقات مع إسرائيل تأثير كبير على العلاقات الأفريقية الإسرائيلية، واعتبرت حالة شاذة.

ردود الفعل في إسرائيل

أصابت عملية قطع العلاقات -بمبادرة أوغندية- كل من الحكومة الإسرائيلية ووزارة الخارجية وقطاع كبير من الشعب بالدهشة، وكانت ردود الأفعال قاسية، فتزايدت الشكوك وطُرح بشدة التساؤل إن كان هناك جدوى من الوجود الإسرائيلي في أفريقيا. كانت هناك تساؤلات وشكوك قبل ذلك، وبعده لكن ليس بنفس القوة، والدهشة في هذه الحالة المفاجئة والفريدة لأول عملية قطع للعلاقات في السبعينيات، على يد رئيس اعتُبر صديقًا مخلصًا لإسرائيل.

---

[1] جريدة "معاريف"، 31 مارس 1972.

نشر وزير الخارجية أبا إيبن بيانًا أعرب فيه عن دهشته من تصرف الرئيس الأوغندي، وأضاف أن الرسائل التي وصلت من الدول الأفريقية تضمنت دهشة كبيرة من أفعال أمين، وعدم مصداقية اتهاماته. وأكد أن تلك الدول لن تتأثر بخطواته. ورد مردخاي جازيت، مدير عام وزارة الخارجية قائلًا: "لم نشهد في تاريخ العلاقات الخارجية الإسرائيلية مثل هذا الحدث. إن القلب يعتصر من مسألة أوغندا، لكن سيأتي اليوم، وهو ليس بالبعيد، ستعود فيه العلاقات الإسرائيلية الأوغندية كما كانت في الماضي، حيث درس أكثر من ألف أوغندي في إسرائيل وعرفوها عن كثب، ويكنون لها الكثير من الاحترام".[1] كما نشر القسم الإعلامي في وزارة الخارجية كتيبًا خاصًا باللغة الإنجليزية، يستعرض بتوسع العلاقات بين الدولتين ويفنِّد اتهامات أمين الواحدة تلو الأخرى.[2]

أثارت عملية قطع العلاقات مع أوغندا موجة من ردود الأفعال والتحليلات في الصحافة الإسرائيلية، وترددت انتقادات حول تورط إسرائيل في أوغندا، وترددت أسئلة حول ما إذا كان هناك جدوى من وجود استثمارات إسرائيلية في أفريقيا. وزعم معظم المحللين أن التدخل الإسرائيلي في أوغندا كان عميقًا، وصاخبًا للغاية، وأنه يجب التصرف بحذر واتزان ومراقبة نشاط الشركات الإسرائيلية، والقيام بمحاسبة للنفس. رغم ذلك فإن الغالبية لم ترفض استمرار التواجد الإسرائيلي والتعاون مع الدول الأفريقية.[3]

وفي المقال الافتتاحي لجريدة "هآرتس" بعنوان "لطمة في أوغندا"،[4] كُتِب: "غير مسموح لنا بالرد على لطمة أوغندا من منطلق اللامبالاة. فهي مؤلمة ومن الممكن أن تتسبب في التقليل من مكانتنا في أنحاء القارة. قوة تعكس هذه اللطمة حجم المجهود المبذول في أوغندا [...] وهذا يعلمنا أن سياستنا تجاه أفريقيا محفوفة بالمخاطر، وليس من المؤكد أننا سنكون محميين من حدوث

---

[1] جريدة "معاريف" 23 أبريل 1972.
[2] *Uganda and Israel* (Jerusalem 1972)
[3] لتفصيل ردود الأفعال والتصريحات، انظر عوديد، 2002: 117-128.
[4] جريدة "هآرتس"، 26 مارس 1972.

تطورات سلبية أخرى". مع ذلك يختتم المقال بمقولة، أنه، بميزان عشرين سنة، فإن الإيجابيات تفوق السلبيات، وإذا كان المقابل السياسي متواضعًا، فإن عزلتنا في الأمم المتحدة كانت أبشع لو لم نعمل في أفريقيا. لقد خفّفت المجهودات المبذولة من عقدة حصارنا، لذلك لا يجب الرفض التام لمجهوداتنا في أفريقيا مستقبلًا، ويجب أن نأمل ألا تُنسى -تمامًا- في المستقبل البعيد إسهامات إسرائيل، وألّا تَذبُل الشتلات التي غرسناها في أرضها.[1]

وكمَن عمل في السفارة الإسرائيلية في أوغندا في فترة حكم أوبوتي، ومن بعدها في قسم أفريقيا في عهد أمين، يمكنني الإشارة إلى أنه كان من الصعب على السفارة بطاقمها الصغير (سفير و"رجل ثان") الإشراف على نشاط الشركات الإسرائيلية الكثيرة ومتابعة الإسرائيليين العاملين في أوغندا، الذين وصل عددهم إلى المئات، خاصة أولئك الذين لم يطلبوا تأمين من الشركة الحكومية ضد مخاطر التجارة الخارجية. أما بخصوص النشاط العسكري، فقد حدَّدَته وأدارته وزارة الدفاع بما يتماشى مع مصالحها، ولم يكن للسفارة -بشكل عام- تأثير في هذه الموضوعات، بل لم يكن هناك في بعض الأحوال توافق في الرأي بين السفير وبين رؤساء البعثات الأمنية في المكان. ومن المثير للاهتمام تفسيرات مندوب وزارة الدفاع في لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، حول أسباب الانهيار في أوغندا: لقد ظهرنا أكثر من اللازم في أوغندا [...]، كان الشعور العام في كمبالا أننا نصف أصحاب البيت [...]، كان هناك ود كبير للغاية، ولم يحقق لنا ذلك أي فائدة [...] لقد علّقنا آمالنا على الشخص الذي لا يمكن الاعتماد عليه، شخص طفولي وساذج بعض الشيء".[2]

[1] من بين الردود والتحليلات والمقترحات الكثيرة في وسائل الإعلام، من بينها: يهوشواع تدمر، جريدة "دافار"، 5 مارس 1972؛ إيلي إيال، جريدة "معاريف"، 31 مارس 1972؛ إلياهو سلفطر، جريدة "هآرتس" 15 أبريل 1972؛ زئيف شيف، جريدة "هآرتس" 7 أبريل 1972.
[2] 18 يوليو 1972، ג"מ, חצ 5309/15.

4. المرحلة الثانية من قطع العلاقات

بعد أول حالتين لقطع العلاقات لغينيا وأوغندا، بدأت المرحلة الثانية من قطع العلاقات التي استمرت منذ نهاية 1972 وحتى عشية حرب الغفران (أكتوبر 1973)، التي قطعت فيها ست دول الواحدة تلو الأخرى علاقاتها مع إسرائيل وهي: تشاد، والكونغو (برازفيل)، والنيجر، ومالي، وبوروندي، وتوجو. توجد في تشاد والنيجر ومالي، نسبة مرتفعة من المسلمين (حوالي 90% في النيجر ومالي، وحوالي 50% في تشاد). وفي شهر نوفمبر 1972 قام الملك فيصل، ملك السعودية، بزيارة عدة دول في غرب أفريقيا بما فيها تشاد، والنيجر، والسنغال، وموريتانيا، بهدف معلن "ربط المسلمين هناك بالأراضي المقدسة، وترسيخ التواجد الإسلامي بينها".[1] ولقد سبَّبت هذه الزيارة حالة من الغليان بين المسلمين في المنطقة، حتى في الدول التي لم يقم الملك بزيارتها.[2] في الحقيقة، كان أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت الملك للقيام بهذه الزيارة التنافس بين السعودية وليبيا في التأثير على المسلمين في أفريقيا. ولقد ظهر هذا التنافس -بشكل خاص- في أوغندا، التي زارها الملك فيصل في طريقه إلى غرب أفريقيا، حيث كان هناك صراع بين المسلمين الذين تساندهم السعودية، وبين المسلمين الذين تساندهم ليبيا. ولقد عمل فيصل في زيارته على زيادة تأثير السعودية بين المسلمين وتقديم البديل الإسلامي العربي المحافظ، في مواجهة التشدد الليبي المثير للمخاوف والتحفظات. لقد حاول فيصل تحقيق هذا التأثير من خلال الوعد بتقديم مساعدات مالية سخية، واستغلال مكانة ملك السعودية كمحافظ على الأماكن المقدسة. كما عملت ليبيا من خلال تقديم وعود بمساعدات مالية. وعلى الرغم من التنافس بين السعودية وليبيا إلا أنه كان لديهما هدفٌ مشتركٌ - إبعاد إسرائيل عن القارة. حاولت الدول الأفريقية التي يعاني اقتصادها من التدهور الحصول على المساعدات المالية من ليبيا، وكذلك من السعودية. ولقد برز النجاح الليبي في أوغندا على وجه الخصوص، وبسبب الإغراءات المالية -على

[1] الأسبوع العربي (لبنان)، 23 أكتوبر 1972.
[2] تقرير قسم أفريقيا، 7 يناير 1972, ג"מ חצ 11/5309.

وجه الخصوص- قام عيدى أمين بإبعاد جميع الإسرائيلين. كما أثر في هذه المرحلة على عملية قطع العلاقات، علاوة على نشاط السعودية وليبيا، تراكُم القرارات المعادية لإسرائيل في منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة، وفي المؤتمرات الدولية، مثل: قمة دول شرق وغرب أفريقيا في نفس الشهر (انظر جدول رقم 3: تواريخ قطع العلاقات مع إسرائيل).

تشاد. ثالث دولة تقوم بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل في 28 نوفمبر 1972، وكان الرئيس القذافي هو السبب الرئيس في قطع هذه العلاقات، مثلما حدث في حالة أوغندا. فقد شهدت تشاد صراعًا تاريخيًا بين الشمال الذي يحد ليبيا الذي تقطنه غالبية مسلمة من القبائل الرُحَّل وشبه الرحَّل، وبين الجنوب الذي تمسك سكانه بالديانات التقليدية وبالمسيحية. كان مركز الحكم في الجنوب حيث الوزارات الحكومية، وعملت فرنسا على نشر اللغة والثقافة الفرنسية هناك، وركزت نشاطها التعليمي والتنموي فيه، أما السكان المسلمون في الشمال فقد كانوا محرومين من كل ذلك، وبقوا متخلفين من الناحية الاقتصادية والتعليمية.

عندما حصلت تشاد على استقلالها في 11 أغسطس 1960، استمر أول رئيس لها فرنسوا تولمباي -مسيحي من الجنوب- في التمييز ضد المسلمين. ولقد زاد التوتر بين الشمال والجنوب واندلع تمرد إسلامي مستمر ضد نظام الحكم. وفي 1966 تشكلت حركة التمرد التشادية المسلمية "فرولينات" (Frolinat – Front de Liberation National du Chad)، التي نظمت حركة التمرد وزادت منه، واستمر الفرنسيون في دعم الرئيس في صراعه ضد المتمردين.

مثل كثير من الدول الأفريقية، سارعت إسرائيل إلى إقامة سفارة في تشاد فور حصولها على استقلالها، واستقبل الرئيس تولمباي السفير الإسرائيلي بترحاب شديد، حيث أراد الحصول على مساعدات مدنية وعسكرية إسرائيلية بغرض تقوية نظام حكمه. وقدرت إسرائيل تعامله الودود واستجابت بشكل جزئي لبعض مطالبه؛ حيث أمدته بالأسلحة الخفيفة، وخمسة مدربين من وزارة

الدفاع من أجل تشكيل "حركة شبابية"، كانت في حقيقة الأمر عبارة عن "ميليشيا". علاوة على ذلك قام الماشاف بإرسال بعض الخبراء الزراعيين، كما ساعد على إنشاء مطبعة حكومية، ومصنعًا للحوم. كما أخذ الماشاف على عاتقه تخطيط مزرعة الرئيس، ووصل عدد من التشاديين سنويًا إلى إسرائيل للدراسة في دورات تدريبية مختلفة.[1]

واقتصاديًا، قدَّمت إسرائيل قرضًا طويل الأجل بقيمة 400 ألف دولار وبشروط ميسرة، من أجل استيراد بضائع من إسرائيل، كما قدمت الضمانات لتشاد وساعدتها على الحصول على قرض بقيمة مليون دولار من بنك ألماني.[2] لقد كان من الصعب على تشاد الوفاء بالتزاماتها المالية وسدَّدت جزء فقط من هذه الأموال. وطلب الرئيس تولباي في أزمته الاقتصادية من إسرائيل قرضًا بقيمة عشرة ملايين دولار، وفي القدس قاموا بدراسة الطلب وتوصلوا لنتيجة أن هذه المساعدة لن تكفي لحل مشاكل تشاد الاقتصادية؛ حيث ستطلب قروضًا أخرى وأن الأمر لن يفيد العلاقات بين البلدين، ورُفِض الطلب.[3]

في 1969 استولى معمر القذافي على الحكم في ليبيا وتوترت علاقاته مع الرئيس تولباي بسبب مساندته للمتمردين المسلمين في الشمال. ولقد طلب القذافي من تشاد التالي:

1. الموافقة على أن تضم ليبيا "قطاع أوزو" ('Aouzou Strip') شمالي تشاد والغني باليورانيوم. ولقد برر القذافي هذا الطلب بمزاعم مختلفة منها الادعاء بأنه من الناحية التاريخية والعرقية فإن هذا القطاع ينتمي إلى ليبيا؛[4]

---

[1] דובק, 2007: 11-56. خدم السفير دوبق في تشاد في الفترة بين 1963-1965.

[2] تقرير قسم أفريقيا، 26 يناير 1968، ג"מ, חצ 4170؛ تقرير وزارة الخارجية, 3 أكتوبر 1972, ג"מ, חצ 5309/10.

[3] جريدة "هآرتس"، 8 ديسمبر 1972.

[4] لتفصيل المزاعم وكذلك تطور العلاقات الليبية التشادية، انظر Neuberger, 1982

2. إبعاد جميع الإسرائيليين عن تشاد. وزعم القذافي أن تولمباي يخدم المصالح الإسرائيلية بأنه وضع قواعدًا عسكرية في بلاده في خدمة إسرائيل، وهذا يضر بأفريقيا.

في أبريل 1972 قام القذافي بغزو "قطاع أوزو". وزادت المخاوف لدى رئيس تشاد. ونظرًا للمصالح الاقتصادية والسياسية التي كانت لفرنسا في ليبيا والعالم العربي، فإن ذلك من شأنه أن تجعلها تسحب قواتها من بلاده ولن يستطيع بمفرده مجابهة المتمردين. وفي ظل هذا الوضع الاقتصادي والسياسي المتأزم وصل فيصل ملك السعودية، في نوفمبر 1972، إلى تشاد في إطار جولته في بعض دول غرب أفريقيا، ووعد بتقديم المساعدات الاقتصادية في مقابل قطع العلاقات مع إسرائيل، ولإثبات جدية نواياه توجه إلى المسلمين التشاديين وطلب منهم تأييد نظام حكم تولمباي.[1] وفي 28 نوفمبر 1972 خضع تولمباي للضغوط الليبية والسعودية، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل. وبعد شهر من ذلك التاريخ قام الرئيس بزيارة ليبيا، وأعلنت مصادر مختلفة أن القذافي وعد بتقديم المساعدات المالية السخية التي قدرت بـ50-90 مليون دولار.[2]

لقد غاب عن إعلان قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل كل مؤشرات الكراهية التي ميزت قطع العلاقات مع أوغندا، بل كان هناك نوع من التبرير. لم يصبح تولمباي عدوًا لإسرائيل مثل عيدي أمين، بل إنه حاول التوضيح لإسرائيل، عبر أصدقاء مشتركين، أنه لم يكن في إمكانه التصرف بطريقة أخرى للحفاظ على نظام حكمه. كان هناك في إسرائيل نوع من التفهم لهذه الخطوة. وفي تفسير لقطع العلاقات ذكر قسم أفريقيا في وزارة الخارجية، أن الرئيس كان أمامه الاختيار بين الانهيار الأمني والاقتصادي الكامل، وبين قطع العلاقات مع إسرائيل، واعتقد أن قطع العلاقات سوف ينقذ نظام حكمه.[3] واتضح فيما بعد

[1] قسم أفريقيا للبعثات في أفريقيا، 30 نوفمبر 1972، ג"מ, חצ 6737/24.
[2] *New York Times*, 8 December 1972
[3] تقرير قسم أفريقيا، فبراير 1973، ג"מ, חצ 5309/11.

أن تولمباي اقترف خطأ عندما اعتقد أن القذافي سيفي بوعوده المالية وسيوقف مساندته للمتمردين في شمال تشاد.[1]

اُغتيل الرئيس تولمباي عام 1975، ولم يوافق من خلفوه على التنازل لليبيا عن "قطاع أوزو"، وانتقدوا تولمباي بشدة. استمر التدخل الليبي، والتمرد، وعدم الاستقرار الداخلي، وليس هنا مجال لمناقشة ذلك. ومن الجدير بالذكر أن تشاد تُعتبر من الدول القليلة حتى اليوم (2011) التي لم تستأنف علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل.

ختامًا، كان هناك بعض التشابه في عملية قطع علاقات أوغندا وتشاد، وبين إسرائيل، مثل إغراءات القذافي المالية، في مقابل قطع العلاقات مع إسرائيل؛ وكذلك عدم قدرة ورغبة إسرائيل في الاستجابة لكل المطالب المالية والعسكرية. لكن كان هناك أيضًا اختلاف كبير بين الحالتين: كانت عملية القطيعة مع أوغندا، التي كان النشاط الإسرائيلي فيها واسعًا واستثماراتها كبيرة، ضربة كبيرة جدًا لإسرائيل؛ غير أنه لم يكن لها تأثير فوري على العلاقات الأفريقية الإسرائيلية؛ وعلى العكس فإن عملية قطع العلاقات مع تشاد، باستثناء كونها سابقة، فإنها أثرت على علاقات إسرائيل مع الدول الأفريقية الأخرى، خاصة في غرب أفريقيا -مع الدول ذات الغالبية المسلمة- مثل: النيجر ومالي.

الكونغو (برازفيل). كانت العلاقات الإسرائيلية مع الكونغو ودودة في عهد أول رئيس لجمهورية الكونغو، فولبار يولو (Youlou). فتحت الكونغو، التي حصلت على استقلالها الكامل عن فرنسا في 15 أغسطس 1960، سفارة لها في القدس، وكان تصويتها في الأمم المتحدة في قضايا الشرق الأوسط مريحًا بالنسبة لإسرائيل. غير أن فترة حكم الرئيس يولو كانت قصيرة. وبعد التوتر العرقي وعدم الاستقرار الداخلي تقدم باستقالته في أغسطس 1963، وبعد سلسلة من الانقلابات بما فيها من عناصر ماركسية-لينينية، استولى على

[1] تقرير قسم أفريقيا، 26 يناير 1973، ג"מ, חצ 4/5310.

الحكم النقيب ماريان نجوابي (Nguabi) في انقلاب عسكري عام 1968، حيث أسس حزبًا ماركسيًا-لينينيًا جديدًا وغير اسم الدولة إلى جمهورية الكونغو الشعبية. تدهورت علاقات إسرائيل مع الكونغو بعد استقالة الرئيس يولو. وفي 21 ديسمبر 1972 أغلقت الكونغو سفارتها في القدس وخفضت تمثيلها الدبلوماسي إلى مستوى المسؤول غير المقيم. وفي أعقاب ذلك قررت إسرائيل إغلاق سفارتها في البرازفيل "لأسباب مالية"، والاكتفاء بممثل غير مقيم. وبعد شهر من قطع تشاد علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل أعلنت الكونغو قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. وفي فترة القطيعة لم يكن هناك خبراء إسرائيليون.[1]

النيجر. قطعت هذه الدولة ذات الأغلبية المسلمة، علاقاتها مع إسرائيل في 4 يناير 1973، بعد زيارة الملك فيصل، وبتأثير قطع العلاقات مع تشاد. ومنذ حصول النيجر على استقلالها عن فرنسا، في أغسطس 1960، أقامت إسرائيل علاقات طيبة مع رئيسها الأول حماني ديوري (Diori). وافتتحت إسرائيل سفارة لها في النيجر وعمل الخبراء الإسرائيليون فيها في مختلف المجالات. ومثل العديد من الدول الصديقة في أفريقيا، التي كان لإسرائيل فيها سفارات، لم تفتح النيجر سفارة في إسرائيل لأسباب مالية على وجه الخصوص. ومنذ بداية السبعينيات تزايدت الضغوط على النيجر من قِبَل جاراتها العربية، خاصة ليبيا والجزائر، من أجل قطع علاقاتها مع إسرائيل. ولقد طرأ تطور نحو الأسوأ في العلاقات بين الجانبين عندما قام الرئيس ديوري بزيارة ليبيا في فبراير 1972، وصدر بيان مشترك مع القذافي تضمن إدانة شديدة لإسرائيل "لاحتلالها أراضٍ عربية". وبعد زيارة الملك فيصل صدر بيان مشترك شديد اللهجة، طالبَ إسرائيل بالانسحاب الفوري من الأراضي العربية بدون شروط. وعبَّر عن التأييد الكامل "للشعب الفلسطيني في نضاله العادل"، ونادى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتقديم مبادرة تُجبر إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية. حصل

[1] تقرير قسم أفريقيا، 7 يناير 1973، ג"מ, חצ 11/5309.

ديوري على وعود بتقديم مساعدات، وأعلن عن الاتفاق على فتح سفارة للسعودية في النيجر.[1]

برَّر الرئيس ديوري -مثل رئيس تشاد- التصريحات المعادية لإسرائيل بالضغوط العربية، وكانت هناك محاولات مشتركة بينه وبين إسرائيل من أجل إيجاد صيغة تحول دون قطع العلاقات وتسمح باستمرارها بشكل متواضع. وفي إسرائيل اعتقدوا أن إغلاق السفارة في النيجر والاكتفاء بسفير غير مقيم لتمثيل إسرائيل، من الممكن أن يخفف من الضغوط العربية التي تمارس على الرئيس ديوري، ويستطيع الخبراء الإسرائيليون الأربعة في النيجر الاستمرار في عملهم. وافق وزير خارجية النيجر على هذا الترتيب، وتم الاتفاق على أن تُفسِّر إسرائيل إغلاق سفارتها "في إطار التغييرات في النظام الدبلوماسي في وزارة الخارجية وللاقتصاد في النفقات". غير أنه في 30 ديسمبر 1972، نشرت القيادة السياسية للحزب الحاكم في النيجر بيانًا، يؤيد حقوق الشعب الفلسطيني، وحرية الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، كما أعرب عن التضامن مع مصر. وذكر البيان أن أي تمثيل دبلوماسي لإسرائيل في النيجر غير مرغوب فيه. وأعلنت وزارة خارجية النيجر بعدها عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وأضافت أنه من الأفضل أن يغادر الخبراء الإسرائيليون الأربعة البلاد. وذكرت في رسالة قطع العلاقات أن قيادة الحزب تلزم الحكومة، بما يتماشى مع الاجراءات الديمقراطية المتبعة في الدولة، ولقد بررت حكومة النيجر في بيانها الرسمي لقطع العلاقات في 4 يناير 1973، خطواتها بقرار الحكومة الإسرائيلية بغلق سفارتها في نيامي.[2] كان هذا المبرر بالطبع ذريعة؛ حيث كانت الضغوط العربية-الإسلامية والإغراءات المالية هي التي رجَّحت كفة الميزان.

مالي. بعد يوم من قطع العلاقات مع النيجر، في 5 يناير 1973، قامت مالي بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، وكان من بين الدوافع لذلك: الغالبية

---

[1] قسم أفريقيا للبعثات في أفريقيا، 22 ديسمبر 1972، ג"מ, חצ 5310/2؛ جريدة "معاريف"، 26 ديسمبر 1972.

[2] تقرير قسم أفريقيا، 7 يناير 1973، ג"מ, חצ 5309/11.

العظمى لسكان مالي من المسلمين؛ وزيارة ملك السعودية لتشاد والنيجر وتصريحاته المعادية لإسرائيل مما تسبب في الغليان عندهم والمطالبة بقطع العلاقات مع إسرائيل؛ الحدود المشتركة مع دول عربية وإسلامية مثل الجزائر، وموريتانيا وغينيا؛ ونظام الحكم الراديكالي المعادي للغرب. أظهر أول رئيس لمالي، موديبو كيتا، في بداية حكمه تعاملًا إيجابيًا تجاه إسرائيل. وقام عام 1958 بزيارة إسرائيل، وأقام معها علاقات دبلوماسية بل وتوجه إليها بطلب المساعدات العاجلة وتم الاستجابه له في بعض منها. لكن بعد ذلك، فور تفاقم العلاقات مع فرنسا، اقترب من الكتلة الشرقية و"تكتل كازبلانكا"، وانتهج سياسة "اشتراكية"، وأصبح تعامله مع إسرائيل عدائيًا. وكان من الصعب على المبعوثين الإسرائيليين مقابلته أو مقابلة وزراء حكومته. وفي 1968 أطيح بكيتا في انقلاب عسكري على يد موسى تراوري (Traoré) الذي حكم حتى عام 1991، ولم يحدث في عهده أي تغير في العلاقات الإسرائيلية المالية.

بعد اغتيال الرياضيين الإسرائيليين في دورة الألعاب الأوليمبية في ميونخ بألمانيا، على يد جماعات فلسطينية، خرجت مالي بتصريح يتهم إسرائيل بخلق النزاع في الشرق الأوسط. ولم ينجح سفير إسرائيل في مالي على مدى شهور في مقابلة أي وزير بل حتى مناقشة إمكانية التعاون الفني فيما بينهما. وكان يبدو بعد قطع العلاقات مع تشاد، والنيجر، والكونغو (برازفيل)، أن الرئيس المالي يفكر في أن ذلك هو الوقت المناسب لاتباعها وقطع العلاقات مع إسرائيل. ولقد بررت مالي هذه الخطوة بتجاهل إسرائيل قرارات الأمم المتحدة، خاصة قرار مجلس الأمن رقم 242، وكذلك "قمع الفلسطينيين". وفي 5 يناير 1973 قطعت مالي علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. لم يوجد في مالي خبراء إسرائيليون سوى واحدٍ أُرسل من قبَل الأمم المتحدة.[1] ويُذكر أنه حتى كتابة هذه السطور (2011) تُعتبر مالي من بين الدول القليلة التي لم تستأنف علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل.

---

[1] تقرير قسم أفريقيا، 5 يناير 1973، المرجع السابق.

بوروندي، حصلت بوروندي على استقلالها عن بلجيكا في 1 يوليو 1962، وكان أول ملك لها بعد الاستقلال هو موامبوتسا الرابع (Mwambutsa IV)، الذي كان يكِن لإسرائيل الكثير من الود وأراد أن يكون هناك تعاونٌ وطيدٌ معها، وفي ديسمبر من نفس العام قام الملك بزيارة رسمية لإسرائيل ووقع على اتفاقية صداقة واتفاقيات تعاون في مختلف المجالات. وفي الفترة 1962-1966 طبَّقت إسرائيل في بوروندي دراسات في مجالات الطب العام، وطب العيون، والحظائر، وزراعة القطن، والماليات، كما قامت بدراسة حول إقامة مزرعة إرشادية في مدرسة عليا للزراعة. وفي 1964 أُرسل طبيب جراح إسرائيلي مكث في بوروندي حتى 1969. ولقد وصل إلى إسرائيل في هذه السنوات بعض الدارسين من بوروندي لحضور دورات تدريبية في الزراعة. وفي البداية اهتمت السفارة الإسرائيلية في أوغندا بشؤون بوروندي وقدم السفير الإسرائيلي في أوغندا، ميخائيل ميخائيل، أوراق اعتماده للملك في عام 1962 كأول سفير إسرائيلي غير مقيم في بوروندي. وفي عام 1965 فقط افتُتحت السفارة الإسرائيلية في المكان، وضمت ممثلًا مقيمًا، وبعد انتهاء فترة خدمته في 1967 لم يكن في بوروندي أي ممثل إسرائيلي مقيم.

في 28 نوفمبر 1966 حدث انقلاب عسكري في بوروندي أُلغيت الملكية على أثره، وأُعلن النظام الجمهوري برئاسة الكولونيل ميشل ميكومبرو (Micombero) الذي أعلن نفسه رئيسًا. ومنذ ذلك الوقت تدهورت العلاقات مع إسرائيل، وأصبح الموقف الأساسي لبوروندي بخصوص قضايا الشرق الأوسط في الأمم المتحدة وفي منظمة الوحدة الأفريقية؛ معاديًا لإسرائيل ومتشددًا جدًا في بعض الأحوال، خاصة بعد حرب 1967. كان يبدو،في الفترة 1969-1971، أن بوروندي مهتمة بالتقارب بين الدولتين، ووافقت إسرائيل -بأمل تحسين العلاقات- على الاستجابة الجزئية لبعض طلبات بوروندي لتزويدها بالسلاح والذخيرة، وأمدت كتيبة الكوماندو بالأسلحة الخفيفة. وفي نفس الوقت أيضًا نوقشت طلبات لتدريب مظليين بورونديين، وأصبح السفير الإسرائيلي في أوغندا قادرًا الآن على تقديم أوراق اعتماده للرئيس كسفير غير مقيم، واستأنف الحوار مع

السلطات. لكن منذ شهر أكتوبر 1971 وما بعده عادت بوروندي إلى تأييد كل مشاريع القرارات المعارضة لإسرائيل، وتحدث ممثلوها بأسلوب انتقادي لاذع للغاية ضد إسرائيل. وفي 16 مايو 1973 أعلن وزير الخارجية البوروندي، عشية توجهه لمؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية الذي كان على وشك الانعقاد في أديس أبابا، عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل "بما يتماشى مع مبدأ ضرورة عدم احتلال أراضٍ بالقوة، ومن منطلق التأييد لمصر".[1]

كان قرار قطع العلاقات نتيجة للوضع الاقتصادي، والأمني، والسياسي المتدهور في بوروندي، والذي استغلته الدول العربية خاصة مصر، وليبيا، في إطار نشاطها ضد إسرائيل. وفي أبريل عام 1972 دُعي وزير الخارجية البوروندي لزيارة مصر، وليبيا حيث أدلى هناك بتصريحات متشددة ضد إسرائيل. وفي ليبيا قام الوزير بتوقيع اتفاقيات تعاون حصلت بوروندي في إطارها على وعود بالحصول على مساعدات مالية وعسكرية، تم ربطها بقطع العلاقات مع إسرائيل. لقد كانت المساعدات العسكرية -التي وعدت بها بوروندي- ضرورية لها، خاصة بعد اندلاع تمرد أبناء الهوتو (الغالبية الكبرى في الدولة) في 1972، ضد نظام حكم التوتسي، وخلال عملية قمع التمرد قام جيش التوتسي بمذابح بشعة ضد الهوتو، قُتل فيها حوالي ربع مليون شخص. ولقد أدانت معظم دول العالم هذه المذابح.

أرسل القذافي إلى بوروندي، بعد عقد الاتفاقيات مع ليبيا، شحنات أسلحة وذخيرة في طائرات. وفي المقابل كانت مساعدات الأسلحة من إسرائيل، التي لم تكن مهتمة بالتعاون في المجال الأمني؛ محدودة. كما كانت مساعدات الماشاف لبوروندي محدودة، سواء بسبب موقفها المؤيد للعرب، أو لعدم اهتمام النظام بتنفيذ الدراسات التي أجرتها إسرائيل، خاصة على المستوى الزراعي. كما يبدو أنه في الفترة القصيرة التي أبدت فيها بوروندي اهتمامًا بتحسين العلاقات مع

[1] تقرير قسم أفريقيا، 17 مايو 1973، ג"מ, חצ 6437/25.

إسرائيل، كان الأمر بالنسبة لها كورقة للمساومة من أجل الحصول على مساعدات العرب بشكل أكبر.[1]

توجو. منذ حصولها على استقلالها عن فرنسا، في أبريل عام 1960، وهي تقيم علاقات صداقة مع إسرائيل، التي افتتحت سفارة فيها. وقعت إسرائيل مع توجو على اتفاقية تعاون فني، وعمل أربعة خبراء إسرائيليين في حركة الشباب الطلائعي، وفي مزارع التأهيل الزراعي. كما كان هناك محاضر إسرائيلي في الكيمياء في جامعة العاصمة لومي (Lomé). كما وصل إلي إسرائيل سنويًا العشرات من الدارسين قادمين من توجو. وكان حجم التبادل التجاري محدودًا، خاصة الصادرات من إسرائيل، ووصل إلى بضع عشرات الآلاف من الدولارات، وعمليات استيراد محدودة من البُن. وقامت شركة "أورشن" الإسرائيلية بإجراء دراسة لصناعة حفظ الفواكه.[2] بدأ التدهور في العلاقات في فترة حكم الرئيس الكولونيل إتيان إياديما (Etienne Eyadema)، الذي تولى الحكم في يناير 1967. لم ينبع التغيير من الجو العام السائد في الأمم المتحدة تجاه إسرائيل بعد حرب 1967، لكن على وجه الخصوص لأسباب داخلية من تغير أنظمة الحكم. فقد حدث تحول راديكالي في السياسة الخارجية نظرًا لتأثير الشباب، الأكثر راديكالية، وزيادة الارتباط بمنظمة الوحدة الأفريقية، والتزايد التدريجي لأهمية منصب وزير الخارجية، الذي حدد السياسة الخارجية لتوجو على وجه الخصوص. وكان تعامله مع إسرائيل عدائيًا.[3] وكمثال على الراديكالية، اعترفت توجو في 1972، ببكين كحكومة وحيدة للصين في مقابل قرض بقيمة 45 مليون دولار بشروط ميسرة، وغادر سفير تايوان البلاد. وبعد قطع تشاد للعلاقات مع إسرائيل علّقت توجو على مدى عدة شهور إعطاء الموافقة على تعيين سفير إسرائيلي جديد. وفي 1972 طرأ تغيير طفيف نحو الأفضل، عندما امتنع السفير الجديد لتوجو في الأمم المتحدة عن التصويت على مشروعات قرارات معادية لإسرائيل، في مقابل

[1] هراري، 1974.
[2] تقرير قسم أفريقيا، 28 يناير 1968، ג"מ, חצ 4170/1؛ إسرائيل-أفريقيا، وزارة الخارجية، يناير 1973.
[3] السفير الإسرائيلي فى توجو لقسم أفريقيا، 15 يناير 1971، ג"מ, חצ 4559/10.

التصويت السابق لتوجو الذي كان ضد إسرائيل بشكل دائم. وفي 12 ديسمبر 1972 قدم سفير إسرائيل الجديد أوراق اعتماده للرئيس.

بعد القرارات التي صدرت في منظمة الوحدة الأفريقية وفي الأمم المتحدة ضد إسرائيل بخصوص الأراضي الفلسطينية، وبعد أن قامت خمس دول بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، قررت توجو السير على دربهن. وفي 21 سبتمبر 1973 استدعى وزير الخارجية السفير الإسرائيلي يهوشواع رش، بشكل عاجل، وأخبره أن توجو قررت قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. وأوضح له أن إسرائيل التزمت بالانسحاب الكامل والسريع من الأراضي المحتلة، وهو الالتزام الذي لم يُنفَّذ. وأكد أن توجو هي وليدة الأمم المتحدة وإن كانت هناك دولة تعطي أهمية لقرارات الأمم المتحدة وتعتبرها قانونًا فهي توجو. "نحن لا نستطيع التعايش مع خرق صريح ومستمر للقانون متمثل في احتلال الأراضي". وأضاف الوزير أن توجو في صراع مع غانا الأقوى منها، ولو اندلع صراع عسكري واحتلت غانا أراضي توجو، فإن توجو ستحتاج إلى "مساندة أفريقية كبيرة، ستتحقق فقط لو ساندنا المطالب المحددة لبعض الأخوة الأفارقة". واختتم قائلًا أن توجو لا تشارك إسرائيل تفسيرها للقرار 242، وأن توجو ستسعد باستئناف العلاقات بعد الانسحاب الكامل والسريع من الأراضي المحتلة. رغم ذلك يرى السفير أن قرار قطع العلاقات كانت تعد له توجو منذ فترة طويلة. لقد كان التوقيت الذي تم اختياره مرتبطًا بالزيارة الرسمية لرئيس توجو إلى ليبيا، وأعطى مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية في الجزائر الدفعة الأخيرة.[1] كانت مبررات توجو لقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل مهمة، لأن هذه المبررات استخدمتها دول أفريقية كثيرة كمبرر لقطع علاقاتها مع إسرائيل. فكما ذكرنا من قبل فإن مسألة احتلال الأراضي كانت هي رأس الحربة التي استخدمتها الدول العربية في منظمة الوحدة الأفريقية وفي المحافل الدولية ضد إسرائيل.

[1] سفير إسرائيل في توجو لوزير الخارجية أبا إيبن، 22 سبتمبر 1973، ג"מ, חצ 5311/2.

برز التدخل الشخصي للقذافي ووعوده بتقديم المساعدات في كل عملية قطع للعلاقات مع إسرائيل تقريبًا ، وتم لمس الجهود التي قام بها من أجل خلق سابقة تؤدي إلى قطع للعلاقات مع إسرائيل.

5. رد إسرائيل ونشاطها بعد المرحلة الثانية من قطع العلاقات

يتضح من ردود فعل وزارة الخارجية على موجة قطع العلاقات، أن وزارة الخارجية مالت إلى اعتبارها ظواهر استثنائية، سواء لأن الحديث كان عن دول ذات أغلبية مسلمة كبيرة مثل: تشاد، والنيجر، ومالي، تأثرت بزيارة الملك فيصل؛ أو بسبب كون بعض الدول مثل: الكونغو (برازفيل)، وقبلها غينيا التي قطعت علاقاتها حتى قبل 1967؛ راديكالية ساندت سياسة الكتلة الشرقية. ولقد فسَّر قسم أفريقيا الأسباب الخاصة "لعمليات قطع العلاقات الاستثنائية" وأشار إلى الجوانب الإيجابية و"النقاط المضيئة" في علاقات إسرائيل مع القارة. وفي 7 يناير 1973، بعد قطع العلاقات من جانب تشاد، والكونغو، ومالي، قدم وزير الخارجية إيبن، في جلسة الحكومة تقريرًا حول قطع العلاقات وأسبابه، وأكد على التعاون الشامل بين إسرائيل ودول أفريقيا. وأشار الوزير أن حوالي 500 طالب أفريقي درسوا في إسرائيل في عام 1972 وحده، أُرسل 300 خبير إلى عشرات الدول في القارة، 180 منهم لفترات طويلة، وحذَّر إيبن من الاتجاهات المتشائمة المبالغ فيها حول مستقبل إسرائيل في أفريقيا"[1]. وفي خطابه أمام أعضاء حزب العمل في القدس قال الوزير إن الدول الأفريقية قامت بقطع العلاقات لفقرها الشديد أو لاستجابتها للإغراءات المالية العربية "عندما يوجد تنافس مالي بين القذافي وبنحاس سافير، يتضح لي جدًا من سيكون له التفوق، ومن سيفوز".[2]

وفي 24 يناير 1973 أعلن وزير الخارجية، في نقاش سياسي في الكنيست، أنه "بمناسبة القرارات المؤسفة التي اتخذتها خمس دول أفريقية بخصوص علاقاتها مع إسرائيل، قررنا مراقبة مكانة إسرائيل في أفريقيا بصورة دقيقة ومفصلة

---

[1] جريدتي يديعوت أحرونوت والجوريزليم بوست، 8 يناير 1973.
[2] جريدة "هآرتس"، 8 يناير 1973.

[...] إنه لأمر منته بالنسبة لإسرائيل أنه لا يجب -فقط- إقامة تعاون مع الدول الصديقة في أفريقيا، بل الحفاظ عليه وتوسيعه في مجالات الدبلوماسية، والاقتصاد، والتعاون الدولي، والتنمية". وأعد قسم أفريقيا تقريرًا خاصًا أوضح فيه دوافع قطع العلاقات الأخيرة، ومنها رشوة الزعماء الأفارقة خاصة من ليبيا، والسعودية، وتزايد النشاط العربي-الإسلامي، الذي كان له الأثر على الدول المسلمة الضعيفة اقتصاديًا، أو على الدول الراديكالية. وأضاف التقرير أن العوامل التالية قد عملت في كل هذه الدول: نظام حكم غير مستقر معرض للخطر من قبل عناصر داخلية، وأحيانًا بمساعدة خارجية؛ الحالة الاقتصادية المتدهورة والحاجة إلى المساعدة المالية الكبيرة من الخارج؛ التأثير الكبير للعنصر المسلم في الدولة؛ راديكالية السياسة الداخلية والخارجية. وكانت تلك نقاط ضعف بالنسبة لمكانة إسرائيل استغلها العرب، خاصة حقيقة عدم قدرة إسرائيل على منافسة مواردهم الاقتصادية. وأشار التقرير "أن عوامل مشابهة لم توجد في البقية العظمى لمعظم الدول الأفريقية، يمكن استغلالها عبر الإغواءات المالية العربية.[1] علاوة على ذلك فقد خشيت دول كثيرة من التآمر الليبي، والتوسع الإسلامي، واضطهاد المسيحيين، وتجارة الرقيق التي عمل العرب فيها في الماضي ولم تُمحَ من الذاكرة.[2]

وفي تقارير أخرى سعى قسم أفريقيا إلى التهدئة زاعمًا أن "الصورة ليست قاتمة"، وأن هناك جوانب إيجابية في العلاقات بين إسرائيل وأفريقيا: إسرائيل مستمرة في إقامة علاقات دبلوماسية مع 27 دولة أفريقية، ولها سفير مقيم في عشرين منها. وذكرت هذه التقارير تحفظ كثير من الدول الأفريقية من الدول التي قامت بقطع علاقاتها مع إسرائيل. ويقتبس من برقية السفير الإسرائيلي في نيجيريا -التي تضم أكبر عدد من المسلمين في أفريقيا- التي تقول أن حكومة نيجيريا لم ترغب في زيارة الملك فيصل لبلادها خشية إثارة المسلمين، وأن رحلته

[1] تقرير قسم أفريقيا، يناير 1973، ג"מ, חצ 84430/1.
[2] تقرير قسم أفريقيا الذي كتب للدورية الحكومية السنوية عام 1972، ג"מ, חצ 5309/10.

إلى أفريقيا لم تكن على هواها.[1] وحسب أقوال السفير فإن وزير خارجية نيجيريا وعد بألا تقوم نيجيريا بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. ويرى السفير أن عمليات قطع العلاقات التي قامت بها بعض الدول هي "ظاهرة عابرة" تسقط فيها الدول الفقيرة ضحية. وأضاف أن القذافي يريد أن يحتل الزعامة في أفريقيا عبر الإغراءات المالية وسيطرة الإسلام، لكن نيجيريا محصَّنة ولن تتأثر بدعاياه.[2] كما كانت هناك ردود فعل مشجعة من ممثلي إسرائيل في الكاميرون، ودهومي، ومدغشقر، وكينيا، ورواندا، وفولطا العليا، والجابون. تقول بأن هذه الدول أكدت على متانة علاقاتها مع إسرائيل. وقال رئيس الكاميرون، أحمدو أهيجو، في مؤتمر صحفي في 9 فبراير 1973، أن "الكاميرون تتبع سياسة مستقلة وتتخذ قراراتها بناء على إرادتها التامة، وأنها لن تحكم على الدول التي قطعت علاقاتها مع إسرائيل". وبناء على هذه الأقوال استنتجوا في قسم أفريقيا، أنه "يبدو بشكل واضح أن الكاميرون غير مستعدة لسلك هذا الطريق".[3] بل أن رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى قد وجه سفيره في القدس تكذيب الخبر الذي نشرته صحيفة "هآرتس"، بأن بلاده على وشك قطع علاقاتها مع إسرائيل، وذكر أن عشرات المواطنين من الجمهورية، بما فيهم دارسين موجودين في إسرائيل.[4] أما الجابون فقد أظهرت صداقتها لإسرائيل من خلال زيارة وزير خارجيتها التي قام بها في فبراير 1973، وصدر أعقاب الزيارة بيان مشترك بأن الدولتين يؤيدان إيجاد حل سلمي في الشرق الأوسط عبر المفاوضات. وذكرت وزارة الخارجية أن زيارة وزير خارجية الجابون لها أهمية خاصة، لأنها تأتي بعد سلسة من قطع العلاقات والضغوط المستمرة من جانب الدول العربية على بعض الدول ومنها الجابون. كما تأتي الزيارة في الوقت الذي يجتمع فيه معظم وزراء خارجية منظمة الاتحاد الأفريقي

[1] السفير في نيجيريا لقسم أفريقيا، 30 نوفمبر 1972، المرجع السابق .
[2] تقرير قسم أفريقيا، 26 يناير، و23 فبراير 1973، ג"מ, חצ 531074.
[3] تقرير قسم أفريقيا، 16 فبراير 1973، المرجع السابق.
[4] تقرير قسم أفريقيا، 12 يناير 1973، ג"מ, חצ 5310/3.

في أديس أبابا، ويطالبون بقطع علاقاتهم مع إسرائيل. كما قام وزير خارجية الجابون بتوجيه دعوة لأبا إيبن لرد الزيارة.[1]

في الوقت الذي عُقد فيه مؤتمر وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا، ورغم انتقاد العرب الشديد، أعلن رئيس ساحل العاج في حوار مع سفير إسرائيل أنه تحدث مع بعض الزعماء الأفارقة، بما فيهم زعماء زائير، ونيجيريا، وإثيوبيا، ووجد لديهم جميعًا "إصرارًا كبيرًا" على استمرار العلاقات مع إسرائيل وعدم الخضوع للضغوط العربية. قدَّر الرئيس أن هذه الموجة العكرة من قطع العلاقات قد توقفت، وأن "مثل هذا الخطر لا يظهر في الأفق". وأن رئيس النيجر -حسب قوله- لديه "إحساس بالندم" لقطعه العلاقات مع إسرائيل. كما أكد رئيس ساحل العاج أن "كل رئيس أفريقي حسَّاس فيما يخص قضايا سيادة بلاده وأنه لن يوافق أن تُملي عليه منظمة الوحدة الأفريقية سياسته بخصوص قطع العلاقات مع الدول". وأضاف أنه من الصعب حقًا منع إدانة إسرائيل في منظمة الوحدة الأفريقية، لكن لا يجب عليها أن ترد بتغيير سياستها تجاه أفريقيا.[2]

لخَّص مردخاي شاليف، مدير قسم أفريقيا في وزارة الخارجية، الردود القادمة من أفريقيا، وأعلن أن كثير من الدول الأفريقية أعربت عن معارضتها لعملية قطع العلاقات، بل واتهمت القاطعين بالخضوع للإبتزاز العربي. وأشار أن الرئيس التشادي تولمباي يعتقد أنه "اقترف خطأ". وذُكر في نفس الموضوع في تقرير قسم أفريقيا، أن "رئيس تشاد أصبح شخصًا محطمًا، هَوَت روحه، وأظهر بوادر اكتئاب ويعتقد أنه ضائع". ولقد وبخته بعض الدول الأفريقية على قطعه للعلاقات مع إسرائيل دون التشاور معها. وزعم الرئيس -لتبرير موقفه- أنه خشي، بعد قرار فرنسا وقف المساعدات العسكرية، على الاستقرار الداخلي لبلاده، وكان توجهه للعرب بالنسبة له بمثابة طوق نجاة في ضوء تهديدات المتمردين "جبهة التحرير

[1] وزارة الخارجية لبعثات إسرائيل، 9 فبراير 1973، ג"מ, חצ 6737/25.
[2] برقية السفير في ساحل العاج، 23 مارس 1973، ג"מ, חצ 5309/11.

القومي -بروليانط" باستمرار الكفاح المسلح ضده.[1] وأضاف شاليف أن التدهور الاقتصادي وعدم الاستقرار الداخلي قد زاد في أوغندا التي اعتمدت على المساعدات العربية الكبيرة.[2]

ذكرت "مصادر في القدس" لوسائل الإعلام، أن البلدان الأفريقية طالبت إسرائيل بزيادة مساعداتها واستثماراتها في أفريقيا، بل وذكرت تفاصيل عن استثمارات الشركات الإسرائيلية في القارة التي قدِّرت في ذلك الوقت بـ 55 مليون دولار. كما ذكرت المصادر أن الشركات الإسرائيلية قامت حتى عام 1972 بتنفيذ أعمال في أفريقيا بحوالي 300 مليون دولار، منها 170 مليون دولار من خلال شركة سوليل بونيه.[3] كما جاءت أنباء مطمئنة من البعثة في الأمم المتحدة تقول بأن ردود كثير من المندوبين الأفارقة حول قطع العلاقات كانت محدودة يصاحبها نوع من الاعتذار، وأن المبعوثين الأفارقة يرون في عملية قطع العلاقات خضوعًا للضغوط؛ حتى أن ممثلي الدول الراديكالية مثل: تنزانيا، وزامبيا لم يبرروا خطوات الدول التي قامت بقطع علاقاتها مع إسرائيل، وفسَّروا ذلك بالوضع الداخلي المضطرب وعدم الاستقرار السياسي. وعلى الرغم من انتقاد إسرائيل، بسبب احتلال الأرض، إلا أن جميع المبعوثين تقريبًا قد عارضوا قطع العلاقات؛ فهم يخشون، حسب أقوال البعثة الإسرائيلية في الأمم المتحدة، من الضغوط العربية بل ويعربون عن استياءهم: "يطالبوننا بعدم التنازل من أنفسنا عن القارة، لكن إيجاد صيغة تهدِّأ من روع القيادة الأفريقية، وتَعرِض لوجودنا في أفريقيا على أنه عامل إيجابي ومتزن".[4]

دعمت التقارير القادمة من البعثات في أفريقيا، والأمم المتحدة التقدير الإسرائيلي أن علاقات إسرائيل مع دول القارة لا تشهد انهيارًا، وأنه يجب تكثيف الجهود من أجل صد النشاط العربي ضد إسرائيل. ولقد لخَّص مدير قسم

---

[1] تقرير قسم أفريقيا، 10 فبراير 1973، ג"מ, חצ 5310/4.
[2] برقية مردخاي شاليف إلى البعثات، 15 فبراير 1973، ג"מ, חצ 5309/11.
[3] جريدة "هآرتس"، 18 يناير 1973.
[4] عوباديا سوفير، مندوب الأمم المتحدة لوزارة الخارجية، 5 فبراير 1973، ג"מ, חצ 5309/10.

أفريقيا استنتاجاته حول النشاط المطلوب في أفريقيا بقوله: "يجب وضع منظومة العلاقات مع أفريقيا في ترتيب أولوياتنا وتعبئة الإمكانات الأخرى من العمل المتنوع المخطط له جيدًا، وزيادة مساعدات الماشاف التي تطالب معظم الدول الأفريقية بالحصول عليها، وتلعب دورًا مهمًا في منظومة العلاقات الإسرائيلية الأفريقية. كما يجب إقامة علاقات تعاون مع جميع الدول التي لها علاقات معنا، لكن يجب تركيز الجهود في الدول الخمسة المهمة بالنسبة لإسرائيل على وجه الخصوص وهي: إثيوبيا، وكينيا، وزائير، وساحل العاج، ونيجيريا". وقام بتفصيل الأعمال المطلوبة في كل دولة وأكد أنه يجب تقوية الإعلام بغرض تحصين الدول الأفريقية من دعايا "اللوبي الليبي والعربي". كما أنه "يجب زعزعة تمسكها بالوحدة الأفريقية، والأمم المتحدة. كما يجب تشجيع اتجاه التعاون الأمني وجعل البعثات في أفريقيا أكثر فائدة".[1]

كتب يعقوب شمعوني نائب المدير العام، في رد على أحد السفراء في أفريقيا، الذي اقترح تقليص عدد البعثات الإسرائيلية في أفريقيا بعد قطع العلاقات: كان لدينا مقترح بتقصير الجبهة، وتقليص تواجدنا في مناطق الضعف التي لا تضيف الكثير بل وتشكل خطرًا، وفكرنا -على سبيل المثال- في إخراج بعض السفراء المقيمين من بعض نقاط الضعف، وقَصْر تمثيلنا على السفراء غير المقيمين قبل أن يقوموا بقطع العلاقات". لكنه أضاف "نشعر أن لدى قادة إسرائيل معارضة غريزية لأي عملية انطواء".[2]

الردود الرسمية على الموجة الثانية من قطع العلاقات ميَّزها الشعور بأنه لا يجب الخوف من انهيار مكانة إسرائيل في أفريقيا، وأنه من الممكن صد عمليات أخرى لقطع العلاقات من خلال زيادة الجهود الإعلامية، والماشافية، والنشاط الأمني وتقوية البعثات. كما برز الميل نحو الاعتماد على الردود السلبية للدول الأفريقية على قطع العلاقات -على سبيل المثال- بعد قطع العلاقات مع تشاد،

---

[1] مذكرة مدير عام قسم أفريقيا لمدير عام وزارة الخارجية، 26 ديسمبر 1972، ג"מ, חצ 5309/10.
[2] شمعوني لسفير إسرائيل في جمهورية أفريقيا الوسطى، إسحق ميخائيلي، 12 ديسمبر 1972، المرجع السابق.

والكونغو، والنيجر، ومالي، وفي رد على الاستجواب في الكنيست بتاريخ 11 أبريل 1973 بخصوص احتمال قطع آخر للعلاقات، أجاب وزير الخارجية إيبن أن كثير من الدول الأفريقية قد ردَّ بالسلب على ظاهرة قطع العلاقات، وأن "الزعماء الرئيسيين في أفريقيا قد عملوا ويعملون ضد هذه الظاهرة التي تمس استقلال وسيادة أفريقيا، الاستقلال الذي يشمل الحق في حرية إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول".[1]

يُذكر أنه لم يحدث أن أعربت إسرائيل في أي وقت عن استعدادها التوافق مع المبدأ الأساسي الذي اتخذه معظم الأفارقة، الذي يقضي بضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة بشكل كامل وبدون شرط. وكان هذا المبدأ رأس الحربة في الدعايا العربية ضد إسرائيل في منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة، واستُخدم كذريعة لإدانة إسرائيل في منظمة الوحدة الأفريقية، ولقطع العلاقات الدبلوماسية معها. غير أن إسرائيل أصرَّت على تفسيرها للقرار رقم 242. وعندما فسَّرت توجو قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل باحتلال الأراضي، رد المتحدث باسم وزارة الخارجية قائلًا: "يعلم العالم جيدًا أن مجلس الأمن بقراره رقم 242 لا يطالب إسرائيل بشكل قاطع بالانسحاب الكامل، والفوري، وغير المشروط، بل بتحديد حدود آمنة ومعترف بها في إطار اتفاق سلام، ولقد قبلت إسرائيل، كما هو معروف، القرار رقم 242 [...] ومن الغريب أن تخضع دولة ذات سيادة لم يحدث في علاقاتها الثنائية مع إسرائيل أية مشاكل للضغوط الخارجية بهذه الصورة".[2]

كانت التقديرات الأقل تفاؤلًا فيما يخص علاقات إسرائيل بأفريقيا من قبَل الموساد الذي توقع أن يتم إغواء دول أخرى بالعروض المالية السخية من جانب العرب، ورأوا فوائد في قطع العلاقات مع إسرائيل. غير أن حتى هذا التقدير المتشائم لم يتوقع هذا الانهيار شبه الكامل في العلاقات مع الدول الأفريقية.[3]

---

[1] رد الوزير على الاستجواب رقم 5888، ג"מ, חצ 5310/5.
[2] برقية وزارة الخارجية، 21 سبتمبر 1973، ג"מ, חצ 5310/2.
[3] تقرير بتاريخ 6 ديسمبر 1972، ג"מ, חצ 5310/2.

كان من بين الأنشطة الإسرائيلية في هذه الفترة، إرسال إيهود أبريئيل إلى زائير في يناير 1973 للتباحث مع الرئيس موبوتو، الذي أعرب عن خيبة أمله من حجم المساعدات الإسرائيلية لبلاده. وبعد زيارة موبوتو للصين، ثارت المخاوف من تغيير موقفه من إسرائيل. واتهم أبريئيل فرنسا في الخطاب الذي كتبه عن زيارته بأنها تعمل ضد إسرائيل في هذه المنطقة، وأوصى بأن تقوم إسرائيل بعملية فحص أولي لنشاطها بما فيه "تحسين مستوى تمثيلها في أفريقيا". لكن فيما يخص مستقبل علاقات إسرائيل مع الدول الأفريقية فقد أكد على "إننا على حافة الانهيار".[1] غير أن زائير كانت الأولى في سلسلة عمليات قطع العلاقات الكبرى التي بدأت عشية حرب يوم الغفران 1973، واستمرت خلالها، وبعدها.

ردود الفعل في وسائل الإعلام

أثارت الموجة الثانية من قطع العلاقات القلق، والدهشة والانتقاد لدى الرأي العام الإسرائيلي، وتناولت وسائل الإعلام الإسرائيلية الموضوع بتوسع. ومن أجل شرح وضع العلاقات مع أفريقيا، عرض قسم أفريقيا على إدارة وزارة الخارجية الخروج بتصريح لتهدئة وسائل الإعلام بالصيغة التالية: "على خلفية مباحثات سفرائنا في بعض الدول الأفريقية مثل: كينيا، وليبيريا، وساحل العاج وغيرها، أعربت شخصيات سياسية ورجالات أنظمة الحكم في الدول الأفريقية، عن أسفها لسفرائنا بسبب قطع العلاقات مع دول في أفريقيا بل وانتقاد تلك الدول التي قطعت العلاقات، وأكدوا على أنه لن يكون لهذه القطيعة تأثير على العلاقات الإسرائيلية مع دولهم، وتوجه بعضهم بمبادرة منهم إلى مبعوثينا وأعربوا عن رغبتهم في توطيد التعاون مع إسرائيل". ولقد قبل وزير الخارجية أبا إيبن الاقتراح، لكنه طلب من نائب المدير العام شمعوني إضافة حقائق تثبت وجود علاقات غير مهتزة مع إسرائيل في الكثير من الدول الأفريقية.

كانت ردود الأفعال في وسائل الإعلام مختلفة، فهناك من برر رد الفعل المعتدل لحكومة إسرائيل وحمل الأفارقة المسؤولية كاملة، وهناك من انتقد سياسة

---

[1] تقرير إيهود أبريئيل لوزارة الخارجية، 16 يناير 1973، ג"מ, חצ 11/5309.

إسرائيل في أفريقيا. وكان من بين من ألقوا مسؤولية قطع العلاقات على أفريقيا إيهود شفرينتسك في جريدة "يديعوت أحرونوت" (8 يناير 1973)، في مقاله "قطع العلاقات مع أفريقيا والتوازن السياسي". يعتقد الكاتب أنه لا يجب الاعتماد على الدول الأفريقية وأنه يجب "التخلي عنها"، وإن مصداقية السياسية الإسرائيلية لا تُختبر عبر تقدير بعض رؤساء الأنظمة المتردية، المحتاجة لأموال القذافي، وأنه لا يجب الهلع من قطع العلاقات معها. أما صحيفة "دافار" (8 يناير 1973) -التي أيدت الحكومة بشكل عام- فقد وقفت على "الصدمة" التي أصابت الرأي العام في إسرائيل، الذي كان يظهر غضبًا شديدًا منذ عدة سنوات تجاه التصويت المعادي لمعظم الدول الأفريقية، بما فيها تلك التي لنا معها علاقات، ربما يجب التقليل من شأن الانهيار الدبلوماسي الذي لحق بنا، لكن مع ذلك لا يجب أن ندخل في حالة هستيرية والمطالبة بالمراجعة الشاملة لسياستنا في أفريقيا، لأنه حتى بعد التراجع الأخير في التوازن العام للنشاط الإسرائيلي في أفريقيا إلا أنه مازال إيجابيًا. ولقد كان مقال يوئيل ماركوس في صحيفة "هآرتس" (10 يناير 1973) بعنوان "الأفريقي القبيح"؛ هاجم فيه الدول الأفريقية التي قطعت علاقاتها مع إسرائيل، وقال إن قطع العلاقات هو -أولًا وقبل كل شيء- "ظاهرة مَرَضية أفريقية، وإن إسرائيل ليست سوى ضحية الإحباط المتزايد نتيجة لتحطم الحلم الأفريقي [...] وبدلًا من الجنرالات الأجانب جاء جنرالات من أبناء شعبهم حيث قاموا باستغلالهم؛ لذلك يجب ألَّا نأسف عليهم. لقد كانت إسرائيل إحدى الدول التي أرادت المساعدة لكن نواياها الحسنة تحطمت أمام مجموعة من الحكام الأفارقة القبيحين الذين تسببوا في الفساد المؤقت لحركة التحرير".

وفي مقابل هذه الرؤية نُشرت مقالات تؤكد على إخفاقات إسرائيل في أفريقيا. فالمقال الافتتاحي لجريدة "هآرتس" (26 ديسمبر 1972) يذكر أن الضغوط العربية والأموال الليبية من أسباب قطع العلاقات، لكنه يضيف أن تلك الأسباب ليست مرتبطة فقط بالطرف الآخر بل أيضًا بإسرائيل. فإنه عندما كان للمساعدات الإسرائيلية وزن أكبر، وعندما أعطت القدس أهمية أكبر

لأفريقيا، مما تعطيه لها اليوم، فإن الأموال التي خصصت للمساعدات ضئيلة جدًا ليس فقط بالمفهوم الاقتصادي بل أيضًا مقارنة بالدخل القومي وموازنة الحكومة. كما يشير المقال إلى القضاء على قسم المساعدات والعلاقات الخارجية التابع لوزارة الدفاع كإشارة إلى انخفاض الاهتمام بأفريقيا. (انظر الفصل الأول).

كان عنوان مقال إلياهو سلفطر في صحيفة "هآرتس" (8 يناير 1973) "إنحطاط أفريقي – تحليل فشل الدبلوماسية الإسرائيلية في القارة". ذكر فيه بعض النقاط الإيجابية للنشاط الإسرائيلي في أفريقيا، والهالة التي أحاطت بإسرائيل في الستينيات نتيجة المساعدات التي قدمتها. ولقد عدد سلفطر، الذي اعتاد زيارة أفريقيا في بعض الأوقات لمتابعة النشاط الإسرائيلي، فشل الأفارقة أنفسهم، وأشار إلى النشاط العربي المعادي لإسرائيل، لكنه أكد أن لإسرائيل دورًا في النتائج، لأنها لم تنجح في "تحييد تحفظ الأفارقة من وجودنا في الأراضي التي احتلت في حرب 1967، مما ساعد على الدعايا العربية ضدنا". كما لم تكن لإسرائيل سياسة مبلورة تجاه أفريقيا، ولم يكن هناك سلم أولويات يحدد مكان ومقدار استثماراتنا. لقد كانت المساعدات العسكرية في التدريب وفي إنشاء حركات الشباب مفيدة جدًا وناجحة في التواصل مع المستويات العليا من القيادة، لكنها لم تكن لتضع أسس مستقرة للتواصل. كما كان النشاط الاقتصادي والمشروعات المدنية التي شيدت قليلة، حتي بالمقارنة بقدراتنا، وكم من المشروعات فشلت، مثل مشروع حفظ اللحوم في تشاد. اقترح سلفطر التمركز في دول مهمة مثل: إثيوبيا، وكينيا، وزائير، ونيجيريا، وساحل العاج، ومالاوي، والكاميرون، والجابون، وحذر من أنه في حالة تلقي ضربة من قطع للعلاقات في هذه الدول "فسيكون ذلك كرة الثلج التي ستتسبب لنا ضررًا بالغًا". أما إيلي إيال فقد ذكر، مثل سلفطر، في ملحق صحيفة "معاريف" (12 يناير 1973)، أن من أسباب ضعف مكانة إسرائيل في أفريقيا "انخفاض مستوى ممثليها في القارة".

يُذكر أن انتقاد المستوى المنخفض لممثلي إسرائيل في أفريقيا قد تردد من حين إلى آخر في إسرائيل. كما أن إيهود أبريئيل قد أوصى، بعد زيارة لزائير، "برفع مستوى السفراء في أفريقيا".[1] ولقد أدت هذه المزاعم إلى ردود فعل شديدة من قبل بعض السفراء. ولقد أعرب أحد السفراء في أفريقيا عن غضبه من المقولة بأنه "يرسل الضعفاء فقط إلى أفريقيا الضعيفة. حيث أن الكثير من المبعوثين الذين وافقوا على الخدمة في الظروف الصعبة في أفريقيا، بما فيهم أعضاء الكيبوتسات، قد قاموا بذلك بنجاح من منطلق رغبة حقيقية صادقة للمشاركة في المشروع الإسرائيلي المهم والفريد لمساعدة الدول النامية في أفريقيا.

اقترح يهوشواع تَدْمُر في مقاله بصحيفة "دافار" (27 ديسمبر 1972) "أن يستبق الدواء الضربة"، وأن نبادر بخفض التواجد الإسرائيلي في الدول التي بها مشكلات وليس لها أهمية، والتركيز على الدول المهمة، حيث يجب زيادة التواجد الإسرائيلي فيها.

6. استمرار النشاط الإسرائيلي في أفريقيا

كان الموقف الإسرائيلي الرسمي -كما ذكرنا- هو ضرورة استمرار العمل في جميع الدول التي لنا معها علاقات دبلوماسية، بل وتكثيف النشاط فيها. وبما يتماشى مع هذا التوجه تم رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي في رواندا وافتتحت فيها سفارة مقيمة، وتمت ترقية المسؤول عنها إلى درجة سفير.[2] كما تقرر إنشاء صندوق بقيمة خمسة ملايين دولار لزيادة النشاط في مجالات الإعلام، ومساعدات الماشاف، والاقتصاد. وتم التأكيد على أن المشروعات التي ستتم الموافقة عليها يجب أن تساعد الأفارقة أولًا ويأتي المكسب الإسرائيلي في المرتبة الثانية.[3]

---

[1] المرجع السابق.
[2] صحيفة "هآرتس" 10 يناير 1973.
[3] نائب القسم الاقتصادي للمدير العام، 31 فبراير 1973، ג"מ, חצ 5310/2.

ولزيادة النشاط الاقتصادي في أفريقيا تم اقتراح جمع أموال يهودية في دول العالم، وأكد نائب المدير العام، شمعوني، أمام إدارة وزارة الخارجية أن هذه الفكرة، قد نوقشت في الماضي، وأنها مهمة ومن الممكن أن تساهم في تعزيز مكانة إسرائيل في أفريقيا، لذلك من المهم تعيين الشخص المناسب الذي يهتم بالموضوع ويبذل كل جهده من أجل تنفيذ هذه المهمة.[1] كما تم تشكيل طاقم عمل من ممثلي وزارة الصحة، والاقتصاد، والتعليم، يهدف إلى "استيضاح نقاط القوة والضعف لدى إسرائيل في أفريقيا في ضوء التجربة المتراكمة وبلورة نتائج ومقترحات عمل". وكان من بين توصياته عدم رفض تقديم المساعدة العسكرية لتلك الدول، حيث تعتبر أداة سياسية مهمة وقوية تريدها إسرائيل حتى من زاوية الصادرات الأمنية، مع ذلك يجب الامتناع عن إرسال الوفود العسكرية الدائمة لفترات طويلة، كما يستطيع الموساد أن يلعب دورًا سياسيًا مهمًا، ويجب أن يستمر فيه "لو طُلب مننا ذلك". وفي المجال الاقتصادي يجب الاستثمار في الدول المستقرة "والامتناع بشدة عن الأساليب غير الشرعية، وغير الأخلاقية". وفي مجال الإعلام: تبادل الزيارات بين الشخصيات الأفريقية والإسرائيلية، والبث الإذاعي من إسرائيل إلى أفريقيا باللغتين الإنجليزية والفرنسية".[2]

وبناء على توجيهات وزير الخارجية إيبن، قام قسم أفريقا بإعداد قائمة من الشخصيات الأفريقية التي سيتم دعوتها لزيارة إسرائيل.[3] كما أوصى وزير الخارجية أن تقوم شخصيات إسرائيلية بزيارة أفريقيا، ولقد رتَّب قسم أفريقيا زيارة لوزير الخارجية لبعض الدول في غرب وشرق أفريقيا بما فيها كينيا، وإثيوبيا، وزائير، ورواندا.[4] وتم التعجيل من الاعداد للمؤتمر العالمي للعهد القديم (كتاب اليهود المقدس)، الذي عُقِد بمشاركة كبار رجال الدين في البلدان الأفريقية.

[1] شمعوني لمدير عام وزارة الخارجية، 25 مايو 1973، ג"מ, חצ 5310/6.
[2] توصيات الطاقم بالكامل موجودة في رسالة شمعوني لوزير الخارجية، 4 يوليو 1973، ג"מ, חצ 5310/8.
[3] تصديق نائب المدير العام للمدير العام، 3 فبراير 1973، ג"מ, חצ 5130/4.
[4] المرجع السابق.

ولقد أرسل -مرة أخرى- نائب وزير الخارجية شمعوني استبيانًا مفصلًا لكل البعثات في أفريقيا، ولبعثات أخرى مهتمة بالشؤون الأفريقية، طالبًا رأيها ومقترحاتها حول سُبُل تقوية مكانة إسرائيل في أفريقيا. وكان هناك إجماع في المقترحات التي تم تلقيها حول عدة قضايا: نشاط الماشاف له أهمية كبير جدًا، لكن يجب التركيز على التكنولوجيا المتقدمة؛ ضرورة إنشاء مشروعات اقتصادية إسرائيلية-أفريقية مشتركة؛ المساعدات العسكرية مطلوبة "إذا قُدِمت بطريقة ذكية"؛ من المهم أن يكون التمثيل الإسرائيلي في أفريقيا كاملًا وموسعًا. وفيما يخص الصراع على الصوت الأفريقي في الأمم المتحدة، فالنشاط يجب أن يكون "انتقائيًا" ولا يجب الخلاف حول كل موضوع. وفيما يخص العلاقات مع جنوب أفريقيا وروديسيا، التي كانت موضوع الدعايا العربية ضد إسرائيل، فقد أوصت الغالبية "بعدم تقليص هذه العلاقات إذا كانت تخدم المصالح الإسرائيلية".

في 17 يناير 1973 التقت رئيسة الحكومة جولدا مائير في جنيف برئيس ساحل العاج هوفوييه بوانييه، الذي وعد بمقابلة الزعماء الأفارقة وشرح موقف إسرائيل لهم، بغرض وقف أي قطع آخر للعلاقات.[1]

تم كل ذلك بأمل أن يكون من الممكن وقف موجة قطع العلاقات. يمكن القول -فيما بعد- أنه كان من المحتمل أن توقف هذه الإجراءات موجة قطع العلاقات التالية أو بعضها لولا اندلاع حرب أكتوبر 1973. لكن كان لايزال أمام إسرائيل اختبارات أخرى في منظمة الوحدة الأفريقية والجمعية العامة للأمم المتحدة؛ قبل الحرب.

[1] تقرير قسم أفريقيا، 26 يناير 1973، المرجع السابق.

ب. القمة العاشرة لمنظمة الوحدة الأفريقية والقطيعة الكاملة

عُقدت القمة العاشرة لمنظمة الوحدة الأفريقية في 27-29 مايو 1973، فور انتهاء الاحتفالية بمرور عشر سنوات على إنشاء المنظمة. وفي نفس الوقت كانت هناك ست دول أفريقية قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل (إلى جانب غينيا) وهي: أوغندا، وتشاد، والكونغو، والنيجر، ومالي، وبوروندي. وكان هدف الدول العربية صدور قرار في منظمة الوحدة الأفريقية يطالب جميع الدول الأفريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل؛ أما إسرائيل فقد كانت تستعد لصد ومنع أي قطع آخر للعلاقات. مرة أخرى لم ينجح العرب في تحقيق هدفهم، غير أنهم حصلوا على مشروعات قرارات عربية تدين إسرائيل بشدة كنوع من التعويض. عاد العرب إلى أساليب عملهم: طَرْح مقترحات متشددة، مثل: قطع العلاقات مع إسرائيل، لكن مع رعاية عدم تسبب ذلك في شقاق إذا لم يكن من الممكن تحقيق ذلك؛ التراجع المؤقت والاكتفاء بزيادة شدة الإدانة ضد إسرائيل. ولقد اعتُبِرَ ذلك خطوة أخرى في طريق تحقيق هدفهم بالكامل، وحدث بالفعل، من قمة لأخرى، تفاقم تدريجي لكنه متواصل، في مكانة إسرائيل في أفريقيا.

1. النشاط العربي استعدادًا للقمة العاشرة

استعدادًا للقمة العاشرة، شنَّت الدول العربية هجومًا سياسيًا وإعلاميًا موسعًا في منظمة الوحدة الأفريقية وفي المؤتمرات الدولية. وصدر قرار في لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية، التي اجتمعت في غانا في يناير 1973 وشاركت فيها جميع حركات التحرير الأفريقية، يدعو إسرائيل إلى الانسحاب من جميع الأراضي المحتلة وأعربت عن تأييدها لمصر "في كفاحها المشروع من لضمان سلامة أراضيها". ولقد أشار القرار "بقلق وخوف شديد إلى تدهور الوضع في الشرق الأوسط نتيجة العدوان الإسرائيلي المستمر" ورد فيه أنه

"يرحب بكل الخطوات التي اتخذتها الدول الأفريقية من أجل عزل النظام الصهيوني العنصري، والاستعماري".[1]

كما صدرت قرارات مشابهة في لجنة الدفاع التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية، التي اجتمعت في أديس أبابا في فبراير 1973.[2] وفي مؤتمر وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية، استعدادًا للقمة العاشرة، في فبراير 1973، قامت الدول العربية بممارسة الضغوط لتضمين بند في مشروع القرار حول الشرق الأوسط يدعو إلى قطع العلاقات مع إسرائيل، وعندما فشلت في ذلك، نجحت في تضمين مشروع قرار شديد اللهجة يدين إسرائيل.[3] وكان المجلس الاقتصادي التابع للجامعة العربية قد أصدر قبل ذلك، في ديسمبر 1972، سلسلة من التوصيات من أجل تكثيف النشاط الاقتصادي في أفريقيا، بهدف "صد النشاط الإسرائيلي في أفريقيا وآسيا". وقامت عدة دول عربية، خاصة ليبيا، بإرسال وفود تجولت في الدول الأفريقية وعملت لدى زعمائها لحثّهم على مساندة قرار قطع العلاقات مع إسرائيل.[4] وفي مؤتمر الطيران المدني الأفريقي، الذي عُقد في غانا، أبريل 1973، أُدينت إسرائيل لإسقاطها طائرة مدنية في ليبيا،[5] ووقف الحاضرون دقيقتين حداد على أرواح ضحايا الطائرة، وهو الحادث الذي استغله العرب بشكل كبير لإظهار "العدوان الإسرائيلي".

تهديدات القذافي والردود في أفريقيا

شوه الرئيس الليبي القذافي الدعايا العربية ضد إسرائيل، نوعًا ما، بتصريحاته المتطرفة، وبكبره وغروره وتهديداته لكل من لا يقبل إملاءاته. وفي برقية أرسلها في بداية شهر مايو 1973، عشية انعقاد مؤتمر القمة العاشر لمنظمة الوحدة الأفريقية، هدَّد القذافي بعدم المشاركة في القمة، أو في

---

[1] *The Jerusalem Post,* 14 January 1973

[2] السفارة في أديس أبابا لوزارة الخارجية، 20 فبراير 1973، ג"מ, חצ 5130/4.

[3] حنان عينور سفير إسرائيل في أديس أبابا لقسم أفريقيا، 14 فبراير 1973، ג"מ, חצ 5130/11.

[4] صحيفة "معاريف"، 3 يونية 1973.

[5] أسقطت في 21 أبريل طائرة مدنية ليبية فوق منطقة كانت تحت السيطرة الإسرائيلية، بعد أن لم يستجب الطيار للنداءات التحذيرية، وقضاء 108 مسافر ورجال الطاقم على متنها.

الاحتفالية بمرور عشر سنوات على إنشاء المنظمة، "طالما لم تراجع - من جديد- الدول الأعضاء في المنظمة التي تعترف بإسرائيل، موقفها من الصهيونية". وهاجم القذافي إثيوبيا على وجه الخصوص، التي تحتضن عاصمتها أديس أبابا مركز منظمة الوحدة الأفريقية، وتعمل فيها سفارة "العدو الصهيوني". كما هدد القذافي بأنه في حال عدم قطع إثيوبيا علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل فإنه سيطالب بنقل أمانة منظمة الوحدة الأفريقية من أديس أبابا إلى القاهرة. أثارت هذه البرقية غضبًا شديدًا بين الدول الأفريقية، ووسائل الإعلام الأفريقية التي اعتبرت تهديداته محاولة ابتزاز سياسي صريحة.[1]

يُذكر إلى أن القذافي قد سبَّب لإسرائيل ضررًا بالغًا بنشاطه ضدها خاصة في أوغندا، وتشاد، والنيجر، بفضل الوعود المالية التي قدمها، لكنه كان أيضًا عنصرًا خافَت معظم الدول الأفريقية من مكائده، وفي مرحلة ما قامت حوالي عشرين دولة أفريقية بطرد الدبلوماسيين الليبيين، أو أغلقت السفارة الليبية.[2]

رد الإمبراطور الإثيوبي على القذافي في رسالة بتاريخ 5 مايو 1973، رفض فيها طلبه، ودعاه إلى احترام حق إثيوبيا في رسم سياستها الخارجية، وأعرب كل من رؤساء كينيا، وزائير، والكاميرون، والسنغال عن موقف مشابه.[3] كما أعرب السفير الزائيري عن رأيه بقوله إن نشاط القذافي إنما يضر العرب فقط، وأنه "ليس هناك أي احتمال في أن تقرر القمة قطع العلاقات مع إسرائيل".[4]

2. النشاط الإسرائيلي استعدادًا للقمة العاشرة

رغم وجود معارضة أفريقية، في المؤتمر التحضيري لوزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية، في فبراير 1973، لضم مشروع قرار قطع العلاقات مع إسرائيل، إلا أن وزارة الخارجية الإسرائيلية قد قدرت أن زعماء الدول العربية سيضغطون -مرة أخرى- في مؤتمر القمة العاشرة، على الزعماء الأفارقة من

[1] حول هذه المسألة انظر Oded, 1987a: 109-110
[2] المرجع السابق: 120-121.
[3] تقرير قسم أفريقيا، 9 مايو 1973، ג"מ, חצ 5310/5.
[4] حنان عينور سفير إسرائيل في أديس أبابا، لوزارة الخارجية، 5 مايو 1973، المرجع السابق.

أجل قطع العلاقات مع إسرائيل، لذلك يجب العمل على إحباط هذه المكيدة، وكانت المقترحات التي جاءت من وزارة الخارجية، ومن البعثات؛ مشابهة لمقترحات العمل التي عُرضت قبل المؤتمرات السابقة، أي: تبادل زيارات الشخصيات الإسرائيلية والأفريقية على المستويات الرفيعة؛ القيام بحملة إعلامية بخصوص الأراضي المحتلة في 1967؛ تكثيف النشاط الماشافي، والاقتصادي الذي يشهد مرحلة من التقلص والانكماش.[1]

من المثير للاهتمام على وجه الخصوص تحذير سفير إسرائيل في توجو، الذي أكد على أن قرارات القمة العاشرة ستكون أكثر قسوة، وأن كل النشاط الإعلامي الإسرائيلي لن يجدي لو لم تصدر إسرائيل بياناً سياسيًا على لسان رئيس الحكومة، أو وزير الخارجية بخصوص الحدود والأراضي المحتلة، "كي لا يقولون أننا رافضون متعنتون، ومحتلون بالقوة، ونقوم بضم الأراضي، وما إلى ذلك [...] إن السياسة تسبق الإعلام". كان رد مدير قسم أفريقيا على السفير إنهم يفكرون في ذلك منذ فترة طويلة، وإن الرئيس السنغالي سنجور (الذي كان رئيس وفد الرؤساء الأربعة) ناشد الحكومة الإسرائيلية بالإعلان صراحة أن إسرائيل لن تقوم بضم أي أراضٍ مصرية، وذكر مدير قسم أفريقيا العبارة التي قالها أبا إيبن في خطابه في الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 6 ديسمبر 1971، التي تقول إن إسرائيل ليس لديها سياسة الضم، لكن حدود آمنة ومعترف بها يتم تحديدها في مفاوضات ترتكز على اعتبارات أمنية. غير أن هذه الأقوال لم ولا ترضي سنجور. مع ذلك "ليس هناك أية فرصة في أن تتغير سياستنا في القضايا الرئيسية من أجل حاجات الإعلام في أفريقيا -وإن ما سنقوم به هو أن نذكر التعاون الثنائي، ونوضح أن الضغوط العربية خطر على الأفريقيين أنفسهم".[2] كما أعرب مدير قسم أفريقيا عن رأيه في أن الدول العربية ستتوصل إلى استنتاج أن إجراء قطع آخر للعلاقات الدبلوماسية، ليس في الإمكان، وإنهم سيكتفون بالإدانات الشديدة وبتحذير إسرائيل من قطع كامل للعلاقات، لو لم

[1] على سبيل المثال السفير في أديس أبابا لقسم أفريقيا، 14 فبراير 1973، ג"מ, חצ 4/5130.
[2] مردخاي شاليف، مدير قسم أفريقيا للسفير يهوشواع رش، 8 فبراير 1973، المرجع السابق.

تعلن صراحة عن استعدادها إخلاء جميع الأراضي المحتلة بدون شروط، وكما ذكرنا فإن قضية الأراضي المحتلة والفجوة فيها بين غالبية الدول الأفريقية (بما فيها المعتدلة منها) وبين إسرائيل قد استغلها العرب على أكمل وجه.

وفي أثناء المؤتمر التحضيري لوزراء الخارجية الأفارقة، فبراير 1973، أرسل وزير الخارجية إيبن رسالة إلى 16 وزير خارجية من الدول الأفريقية، تعتبر صديقة لإسرائيل؛ حيث عاد وأكد على الصيغة الإسرائيلية فيما يخص الأراضي المحتلة وأن هذه السياسة هي بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن رقم 242 بتاريخ 22 نوفمبر 1967، وعندما أعرب رئيس ليبيريا عن قلقه من أن ما تم فهمه من الرسالة هو كما لو أن إسرائيل تحاول ضم الأراضي المحتلة بحجة الحدود الآمنة والمعترف بها، وتوجه على الفور نائب مدير عام وزارة الخارجية يعقوب شمعوني، إلى ليبيريا، وساحل العاج برسالة خاصة من رئيس الحكومة توضح الموقف الإسرائيلي، وأعرب في محادثاته مع زعماء الدول عن تطلعات الحكومة الإسرائيلية في أن يعارضوا القرارات المعادية لإسرائيل في مؤتمر القمة العاشر.

تم التأكيد في المادة الدعائية التي أرسلتها وزارة الخارجية إلى البعثات على مخاطر النشاط العربي الإسلامي، ومبررات إسرائيل ضد قرارات قمة الرباط، وذُكر أن التوصية الرئيسية في "مهمة الرؤساء" كانت استمرار المفاوضات بين مصر وإسرائيل دون شروط مسبقة، ولقد وافقت إسرائيل عليها لكن مصر بذلت أقصى جهدها لإفشال هذا المقترح.[1]

وفي أبريل 1973 قام وزير الخارجية أبا إيبن بجولة في إثيوبيا، وكينيا، ورواندا، وزائير لتوضيح موقف إسرائيل، وكان من المقرر أن يقوم الوزير بزيارة بعض دول غرب أفريقيا، لكن تقرر أنه ليس من المستحب القيام بذلك لأن فولطا العليا قد ردت بالسلب على مقترح إيبن بزيارتها، وهناك مخاوف من ألَّا ترغب كل من

[1] قسم أفريقيا للبعثات في أفريقيا، 7 مايو 1973، و9 مايو 1973، ג"מ, חצ 5310/5.

دهومي وتوجو في مثل هذه الزيارة "التي ستكون صاخبة بسبب الإجراءات الأمنية التي ستُتخذ".[1]

3. مؤتمر وزراء الخارجية

أعد وزراء خارجية الدول الأعضاء، كما هو متبع عشية لقاء رؤساء الدول، مشروعات قرارات ستنقل إلى رؤساء الدول لمناقشتها والتصديق عليها. إن ما حدث في مؤتمر وزراء الخارجية في مايو 1973، نموذجًا مميزًا لعملية اتخاذ القرارات في منظمة الوحدة الأفريقية، ولقد مرَّ القسم الخاص بالشرق الأوسط في مشروعات القرارات، بعدة مراحل:

- في البداية أعدت المسودة الأمانة العامة برئاسة نزو إكينجاكي (Ekingaki) من الكاميرون، وكان عدائيًا تجاه إسرائيل كسابقه، ولقد وُصِفَت إسرائيل في المسودة بأنها "عميلة الإمبريالية"، و"بالدولة المعتدية"، كما تضمنت تهديدًا باتخاذ "خطوات جماعية" إذا لم تنسحب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة.
- نُقلت المسودة بعدها إلى لجنة الصياغة، وبعد جدل كبير في اللجنة، التي شاركت فيها بعض الدول غير المعادية لإسرائيل، من بينها رواندا، وفولطا العليا، وسوازيلاند، ومالاوي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجابون؛ حُذفت كلمات "الدولة المعتدية"، وبدلًا من "خطوات جماعية"، وُضعت الكلمات "الإجراءات المفيدة".
- وبالشكل المعدل وصلت المسودة إلى اجتماع وزراء الخارجية، واستمر الجدل هنا، ولأول مرة منذ سنوات وقفت كتلة دول أفريقية (والدول التي ذكرناها سابقًا) بزعامة وزير خارجية ساحل العاج، كما انضم إليها علانية كل من زائير، وكينيا، وبتسوانا، ولاسوتو، وأيدتها كل من غانا وإثيوبيا اللتان امتنعتا عن التصريح بذلك علنًا، وفي مواجهتها الدول العربية بقيادة الجزائر، وكذلك أوغندا، وبوروندي، وبعد ساعات طويلة من الجدل الشديد لم

[1] نائب المدير العام شمعوني لوزير الخارجية، 15 ابريل 1973، المرجع السابق.

يتم التوصل إلى حل، وتم تحويل مشروع القرار مرة أخرى إلى لجنة الصياغة التي عززها ممثلو مالي، وتوجو، وساحل العاج.

- نجحت الدول غير المعادية لإسرائيل، في هذا التشكيل للجنة الصياغة، في الاستبعاد النهائي للتهديد باتخاذ "إجراءات مفيدة"، وكذلك الكلمات "دولة معتدية". أيدت 37 دولة مسودة المشروع النهائي المعدَّل، المفترض نقله إلى مؤتمر القمة، وبرزت ساحل العاج بمعارضتها لأي محاولة للمساس بإسرائيل، ولقد اعتبر قسم أفريقيا ذلك تقدمًا مقارنة بمؤتمر الرباط 1972 و"استعداد دول أفريقيا السوداء مواجهة العرب هذه المرة". مع ذلك حذَّر من ضرورة "عدم المبالغة -من جانبنا- في إظهار الرضا؛ لأن التحسن نسبي ومن المنتظر أن ينعقد مؤتمر قمة الرؤساء ، وسيكون الرئيس المصري أنور السادات من بين المشاركين ".[1]

4. مؤتمر القمة

عُقد المؤتمر الاحتفالي بمناسبة ذكرى مرور عشر سنوات على إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية في الفترة من 24-26 مايو 1973. لم تتم دعوة سفير إسرائيل في أديس أبابا لهذه المناسبة مثل سفراء الدول الأخرى، كما لم تفلح جهود إسرائيل لدى حكومة أثوبيا المضيفة لدعوة ممثلها هناك. علاوة على ذلك، تم إخراج جميع الإسرائيليين، بضغط من الدول العربية، من الفنادق التي سكنها أعضاء الوفود الأفريقية، والعربية، وفي الجلسة الاحتفالية هاجم المندوبون العرب إسرائيل بشدة، كما كانت هناك مصادمات لفظية بين المندوبين الليبيين والإثيوبيين، فقد هاجم الليبيون إثيوبيا لعلاقاتها الطيبة مع إسرائيل كما اتهموها بمهاجمة الصومال وإريتريا. كان ظهور الرئيسين السادات وبو مِدين في الاحتفالية، والمباحثات التي قاما بها مع زعماء الدول الأفريقية، بمثابة تحول للأسوأ بالنسبة لإسرائيل، حتى إمبراطور إثيوبيا، المضيف، وجد أنه من الأفضل التأكيد في خطابه في المؤتمر الاحتفالي على أن الشرط المسبق للسلام في الشرق الأوسط هو الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي المحتلة في حرب 1967. وفي

---

[1] قسم أفريقيا للبعثات، 24 مايو 1973، ג"מ, חצ 6737/25.

المقابل واصل رئيس ساحل العاج معارضته إدانة إسرائيل في البيان الاحتفالي الذي نشر بعد المؤتمر، لكن دون جدوى، وتضمن البيان إدانة شديدة اللهجة لإسرائيل.

قدرت وزارة الخارجية الإسرائيلية عشية القمة أنه لن يصدر قرار بقطع كامل للعلاقات، وإن كان سيحدث في المقابل إدانة شديدة لإسرائيل. وارتكز هذا التقدير على معارضة الأفارقة قطع العلاقات في مؤتمر وزراء الخارجية، وعلى التصريح العلني لبعض الرؤساء الأفارقة، كرد فعل على تهديدات القذافي، وأن دولهم ذات السيادة هي التي ستحدد سياستها الخارجية.[1] زاد من هذا التفاؤل الاختيار المرتقب لرئيس نيجيريا، جوون -الذي لم يكن معاديًا لإسرائيل- رئيسًا دوريًا للمنظمة، وكذلك حضور رئيس ساحل العاج، هوفوييه بوانييه القمة. وفي رد على استجواب في الكنيست حول موضوع مستقبل العلاقات الإسرائيلية الأفريقية أكد وزير الخارجية إيبن مرة أخرى على أن "استمرار العلاقات السابقة مع الدول الأفريقية كالمعتاد وأنها ستتطور". وأضاف أن "الزعماء الأفارقة في أفريقيا قد وقفوا ضد سياسة قطع العلاقات الدبلوماسية، ومع الحفاظ على استقلال أفريقيا، ويشمل هذا الاستقلال حق إقامة علاقات دبلوماسية مع دول أخرى دون أي ارتباط بالتوتر السائد بينها".[2] لقد كان عدد الدول الأفريقية التي أقامت علاقات دبلوماسية مع إسرائيل 27 دولة، وكان لإسرائيل تمثيل دبلوماسي عبر سفراء مقيمين في عشرين منها، والبقية عبر سفراء غير مقيمين.

ناقشت القمة كذلك إلى جانب قضية الشرق الأوسط أحداث وصراعات قاسية بين الدول الأفريقية، ألقت بظلالها على المؤتمر منذ البداية. وكان لها تأثير سلبي بشكل غير مباشر على إسرائيل، ومن بين هذه الصراعات: الصراع بين إثيوبيا والصومال ومحاولات الوساطة بينهما؛ وشكوى بوروندي ضد الجارة رواندا؛ واتهامات الرئيس الأوغندي عيدي أمين لرئيس تنزانيا جوليوس نيريري، بمساعدة المتمردين، على حد قول أمين، ضد نظام حكمه والعمل على الإطاحة

---

[1] رد مدير قسم أفريقيا على البعثة، 15 فبراير 1973، ג"מ, חצ 5310/4.
[2] رد وزير الخارجية في 11 أبريل 1973 على الاستجوابات رقم 5851، و5888، ג"מ, חצ 5310/5.

به؛ واتهامات ليبيا بسماح إثيوبيا "للإمبريالية الأمريكية" ببناء قواعد عسكرية على أراضيها، وقمع الإريتريين وتهديد الصوماليين. ولقد طرح الليبيون في القمة مرة أخرى مقترحهم بنقل أمانة منظمة الوحدة الأفريقية إلى القاهرة بسبب علاقات إثيوبيا مع "المخابرات الأمريكية والصهيونية"، التي تعمل ضد حركات التحرير الأفريقية بشكل خاص، وضد أفريقيا بشكل عام. ولقد رد وزير الخارجية الإثيوبية بشدة على هذه الاتهامات وأنكر تمامًا وجود أية قواعد أمريكية في بلاده. أما فيما يتعلق بإسرائيل، فذكر ان إثيوبيا لديها علاقات طبيعية مع إسرائيل، وإنه لا يزعجها مساندة "الأشقاء العرب" في الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية والمؤتمرات الدولية الأخرى.[1]

على الرغم من رغبة إثيوبيا في استبعاد هذه القضايا من جدول الأعمال، إلا أن العرب نجحوا في اتخاذ قرار يطالب بتشكيل "لجنة النوايا الحسنة" للعمل على حل النزاع الإثيوبي الصومالي. كما لم يُستبعَد مقترح القذافي بنقل أمانة منظمة الوحدة الأفريقية من جدول الأعمال، وتقرر إرجاء مناقشته إلى موعد آخر قريب.

تم تضمين موضوع الشرق الأوسط كبند منفصل في جدول أعمال القمة تحت عنوان "حول استمرار احتلال إسرائيل لبعض الأراضي". وكما هو متوقع ركزت الدول العربية جهودها، بعد الفشل في مؤتمر وزراء الخارجية، في طرح قرار يطالب بقطع العلاقات مع إسرائيل، لإصدار قرارات إدانة شديدة ضدها.

اضطر الرئيس الجزائري بو مدين، الذي كان على رأس المطالبين بإصدار قرار بقطع العلاقات أو تعليقها مع إسرائيل، إلى التنازل عن هذا المطلب. ولقد توصل بو مدين إلى تسوية مع الرئيس النيجري، الجنرال جوون، يقوم بناء عليها بانتخابه الرئيس الدوري القادم لمنظمة الوحدة الأفريقية (كان جوون يحل في القمة محل الرئيس الدوري الغائب؛ ملك المغرب) في مواجهة منافسه، نيريري رئيس تنزانيا، الذي لم يحضر القمة. وفي المقابل وافق جوون على التعاون مع الدول

[1] سفارة إسرائيل في أديس أبابا إلى وزارة الخارجية، 22 يونية 1973، ג"מ, חצ 5310/7.

العربية في موضوع الشرق الأوسط. ولقد كانت تلك نقطة تحول في مناقشات منظمة الوحدة الأفريقية، التي أضعفت الكتلة المعتدلة في علاقاتها مع إسرائيل.

الصفقة الأخرى التي أضرت بإسرائيل كانت بين الرئيس المصري أنور السادات ورئيس ساحل العاج هوفويبه بوانييه -التي بناء عليها- لن تضغط مصر من أجل إصدار قرار بقطع العلاقات مع إسرائيل، وفي المقابل لن يعمل هوفويبه بوانييه ضد القرار الذي يدين إسرائيل.[1] وفي الصفقتين تم التوصل إلى تسوية على حساب إسرائيل. يُضاف إلى ذلك أن أصدقاء إسرائيل كانوا منهكين، بعد كفاح كبير في قضايا أفريقية أخرى. وفي نهاية المناقشات عُرض –كالمعتاد- القرار بخصوص الشرق الأوسط.

التالي أسس القرار شديد اللهجة الذي صدر بخصوص الشرق الأوسط.

القرار:

- "يُلفت نظر إسرائيل إلى المخاطر على أمن أفريقيا ووحدتها نتيجة عدوانها المستمر ورفضها إخلاء الأراضي المصرية، ضحية العدوان". وتحذر القمة من "أن الموقف الإسرائيلي ممكن أن يؤدي إلى اتخاذ الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية إجراءات سياسية واقتصادية ضدها، بشكل منفرد أو جماعي، بما يتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة".
- يستنكر بشدة النظرة السلبية والنشاط الإرهابي لإسرائيل، والعقبات التي تضعها في طريق الجهود الرامية إلى إيجاد حل عادل لمشكلة الشرق الأوسط، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن رقم 242 بتاريخ 22 نوفمبر 1967.
- يدعو إسرائيل ثانية إلى السحب الفوري وبدون شروط لقواتها من جميع الأراضي الأفريقية والعربية.

---

[1] تقرير قسم أفريقيا، 19 يونية 1973، المرجع السابق: قسم أفريقيا للبعثات، 30 مايو 1973، ג"מ, חצ 6732/25.

- يعلن أن التغييرات التي قامت بها إسرائيل في الأراضي المحتلة باطلة ولاغية، وأن أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية ملتزمون بعدم الاعتراف بأي تغيير من شأنه أن يخلق حقائق على الأرض تمس سلامة أراضي الدولة الضحية للعدوان الإسرائيلي.
- يعترف بأن احترام حقوق الفلسطينيين أمر ضروري لأي حل عادل ودائم، وعامل لا يجب تجاهله من أجل التوصل إلى تسوية سلمية في المنطقة.
- يؤكد على مساندة مصر في كفاحها المشروع، كي تعيد لنفسها سلامة أراضيها بكل السبل المتاحة.
- ينادي بكل حزم الدول العظمى التي تزود إسرائيل بالسلاح، والامكانيات بكافة أنواعها، التي تسمح لها بتقوية قدراتها العسكرية؛ بالكف عن القيام بذلك.
- يؤيد بكل قوة المبادرة المصرية التي تطالب سكرتير عام الأمم المتحدة بتقديم تقرير إلى مجلس الأمن حول الوضع الخطير القائم في الشرق الأوسط، ويعرب عن أمله في أن يتخذ مجلس الأمن جميع الوسائل المناسبة من أجل التنفيذ الفوري للقرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة، كي يسود السلام العادل والدائم المنطقة.
- تعيين كل من سفراء نيجيريا، وتشاد وتنزانيا، وغينيا، والجزائر ليكونوا متحدثين لمنظمة الوحدة الأفريقية في مجلس الأمن.
- تكليف رئيس مؤتمر القمة عرض آراء منظمة الوحدة الأفريقية في هذا الخصوص على الاجتماع القادم للجمعية العامة للأمم المتحدة.[1]

كان هذا القرار الأحادي بمثابة تصعيد واضح بالنسبة لقرار الرباط عام 1972، وهدد بفرض عقوبات على إسرائيل، ويقبل مرة أخرى التفسير المصري لقرار مجلس الأمن 242 الذي يطالب إسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضي بدون شروط. وستستخدم هذه الصيغة القاسية كما هو متبع كأساس

[1] قرار منظمة الوحدة الأفريقية، AHG, RES. 70(X)؛ تقرير قسم أفريقيا، 19 يونية 1973؛ تقرير السفارة في أديس أبابا لقسم أفريقيا، 22 يونية 1973، ג"מ, חצ 5310/7.

لمشـــروعات قـــرارات متشـــددة أخـــرى ضـــد إســـرائيل، في مـــداولات الأمـــم المتحـــدة والمنظمات الدولية الأخرى. والنقطـة الوحيـدة، لكـن ذات مغـزى، الـتي لم تـرض العرب، هـي رفـض مقترحهم بـأن يـدعو القـرار إلى قطـع كامـل للعلاقـات مـع إسرائيل.

من بين الزعماء الـذين أعربـوا عـن معارضـتهم لاتخـاذ قـرار قطـع العلاقـات، إمبراطور إثيوبيا، وذلك في خطابه في القمة حيث أكد أنه لا مجال لاتخاذ مثل هـذا القرار، وفقط في حال مواصلة إسرائيل معارضتها الانسحاب، يجب دراسـة اتخـاذ إجراءات عملية. ولقد ذكر الرئيس موبوتو أن لدى بلاده برلمان وحـزب، وهمـا فقـط من لديهما الحق في تقرير قطع العلاقات الدبلوماسية. ولقد امتنع رئيس سـاحل العاج، الذي لم يكن مهتما بالظهور، كما لو كان الشخص الوحيد الذي يسـبح ضد التيار، عن معارضة القرارات علانية، وأعرب عن مساندته لمصـر. وبخصـوص قطع العلاقات مع إسرائيل قال إن مثل هذه الخطوة لن تحل المشكلة. كما أعـرب سنجور، رئيس السنغال، عن رأيه في المناقشات، بأن الحوار فقط هـو القـادر علـى حل مشكلة الشرق الأوسط في نهايـة الأمـر. وأعـرب رئـيس ليبيريـا تـولبرت عـن موقف مشابه.[1]

5. ردود الفعل في إسرائيل على القمة العاشرة

إن موقف وزارة الخارجية الإسرائيلية تجاه قرارات القمة العاشرة، وردود الأفعـال التي اتخذتها والأنشطة التي قامت بها مـن أجـل منـع تـدهور آخـر في العلاقـات الإسرائيلية الأفريقية، هو فصل رائع آخر في تـاريخ الدبلوماسـية الإسـرائيلية في أفريقيا، وهناك مجال من أجل عرض تسلسل الأحداث بشكل مفصل أكثر.

لقد أثارت القرارات الصعبة الصادرة عـن القمـة العاشـرة لمنظمـة الوحـدة الأفريقيـة، مخـاوف كـبيرة لـدى قسـم أفريقيـا، وإدارة وزارة الخارجيـة، والحكومـة الإسرائيلية.[2] لقد بدا احتمال قطع العلاقات هـذه المـرة ملموسًـا أكثـر، خاصـة

[1] قسم أفريقيا للبعثات، 30 مايو 1973، ג"מ, חצ 5310/6.
[2] عملت في تلك الفترة في القسم ولمست بشكل مباشر المخاوف والتخبطات.

لدى الدول الخاضعة للضغوط العربية (خاصة الضغط الليبي)، التي تصاحبها وعود تقديم المساعدات المالية. وكان من المنتظر أن تجد هذه الدول في قرارات القمة العاشرة ذريعةً لقطع علاقاتها مع إسرائيل. ولقد ساد في وزارة الخارجية إحساس ثقيل لأنه حتى الزعماء الأفارقة الأصدقاء، مثل رئيس ساحل العاج هوفوييه بوانييه، لم يستطيعوا، أو لم يرغبوا في موجهة الإملاءات العربية بشدة. وكان من شأن مثل هذا الموقف أن يؤدي إلى تضييق الخناق على خطوات إسرائيل، وإلى تضييق آخر على دائرة أصدقاء إسرائيل في أفريقيا. كما كانت هناك مخاوف من أن تمس القرارات التي اتخذت، وتهدد بفرض عقوبات على إسرائيل، العلاقات الثنائية مع دول أخرى، وتتسبب في تجميد النشاط الماشافي والاقتصادي معها. أعرب وزير الخارجية أبا إيبن، في ختام النقاش السياسي في الكنيست، بعد نشر قرارات القمة العاشرة، عن "استياءه وعدم رضاه" من الإدانات الشديدة الموجودة في القرارات، وأشار إلى أن "التقليد الأفريقي لحل الصراعات عبر المفاوضات لم يُفعَّل بالنسبة للشرق الأوسط [...] وحدث أن إسرائيل هي التي قبلت توصية وفد الرؤساء بإجراء المفاوضات، في الوقت الذي رفضها المصريون". مع ذلك، أضاف الوزير أنه يجب الوضع في الاعتبار الجانب الإيجابي. فهناك الكثير من زعماء الدول الأفريقية عارضوا الضغوط العربية وأحبطوا جهودها لاتخاذ قرارات أكثر ضررًا. من بينهم إمبراطور إثيوبيا، ورؤساء كل من زائير، وساحل العاج، وليبيريا. لقد أراد ممثلو الدول العربية إصدار قرار يطالب أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية بقطع علاقاتها مع إسرائيل، لكن صدر محله هذا "القرار الضبابي" لاتخاذ وسائل سياسية واقتصادية ضد إسرائيل. وفيما يخص السؤال حول كيف تنوي إسرائيل التصرف مع الدول الأفريقية بعد قرار القمة الأفريقية العاشرة، أكد الوزير على موقف إسرائيل التقليدي: "ستواصل إسرائيل شرح موقفها لزعماء الدول الأفريقية المهتمة باستمرار الحوار الودود معنا، كما ستواصل تطوير التعاون مع البلدان المهتمة

بذلك". وأضاف أن إدارة وزارة الخارجية قد أرسلت توجيهات بهذه الروح إلى كل بعثاتها في أفريقيا والعالم.[1]

لقد تم التعبير عن موقف وزير الخارجية بعد القمة بضرورة تكثيف النشاط الإسرائيلي في أفريقيا، من خلال اقتراحه إقامة حوار بمشاركة رئيس الحكومة من أجل "مناقشة أوضاعنا في أفريقيا بشكل عام [...] وبتكثيف الجهود في اتجاه المبادرات الإسرائيلية واليهودية نحو أفريقيا في المجالات التجارية والاستثمار".[2] بذلك أظهر وزير الخارجية أبا إيبن تمسكه بموقفه تجاه أفريقيا منذ بداية عملية التدهور. فقد كان موقف وزير الخارجية هو اتباع نهج إعلامي أوصت به وزارة الخارجية تجاه الداخل والخارج؛ أي أنه يجب أيضًا النظر إلى "نصف الكوب المملوء" والتأكيد على أنه رغم ضغوط العرب إلا أنهم غادروا القمة غير راضين تمامًا.

ناشد نائب مدير عام وزارة الخارجية، شمعوني، الوزير بأن يؤكد في خطابه في الاجتماع القادم للجمعية العامة للأمم المتحدة على أننا "لا نرغب في ضم الأراضي بل تحديد حدود آمنة، متفق عليها عبر المفاوضات بما يتماشى مع جوهر وروح القرار 242". كما رأي أن مثل هذا التصريح سوف يسهل من نشاط ممثلينا في العواصم الأفريقية في محادثاتهم مع الحكومات، خاصة قبل مؤتمر دول عدم الانحياز في الجزائر، المزمع عقده في سبتمبر 1973، ومن المنتظر أن تكون قراراته عدائية ضد إسرائيل. كما يجب ذكر أقوال معتدلة فيما يخص الشأن الفلسطيني "كي لا يسود الانطباع أن إسرائيل تتجاهل وجود مشكلتهم، وأنها غير مستعدة للمساهمة في حلها، بل وتخصيص جهد فكري حقيقي لهذا الحل".[3] عرض السفير في الأمم المتحدة يوسف تاقواع أن يعين وزير الخارجية في خطابه في الجمعية العامة للأمم المتحدة "إننا لا نريد أن نكون على ضفة قناة السويس عندما يحل السلام".[4] وكما ذكرنا فإن وزير الخارجية قد صرح في

---

[1] تقرير قسم أفريقيا، 19 يونية 1973، ג"מ, חצ 5310/7؛ جريدة "هآرتس"، 31 مايو 1973.
[2] إيبن لرئيس الحكومة، 27 يونية 1973، ג"מ, חצ 5310/7.
[3] شمعوني لوزير الخارجية، 3 و17 سبتمبر 1973، ג"מ, חצ 5310/9.
[4] تاقواع لشمعوني ، 8 يونية 1973، ג"מ, חצ 5310/7.

الاجتماع السابق للجمعية العامة للأمم المتحدة بأقوال مشابهة، غير أنه حتى الأفارقة المعتدلين لم يكتفوا بذلك وطالبوا إسرائيل بالتصريح علنًا وصراحةً، وبشكل قاطع، إنها ستنسحب من جميع الأراضي التي احتلتها عام 1967، كما يطلب المصريون بزعم أن هذا هو التفسير الصحيح للقرار 242.

6. النشاط الإسرائيلي بعد القمة العاشرة

التوصية الأولى التي قامت وزارة الخارجية بتنفيذها هي تشكيل "طاقم العمل" تم تشكيله من ممثلي أقسام أفريقيا، والقسم الاقتصادي والماشافي، كما شارك فيه إيهود أبريئيل، وأصحاب الخبرة الأفريقية من خارج وزارة الخارجية، بما في ذلك من أساتذة الجامعات. كان هدف الطاقم متابعة تطور العلاقات الأفريقية الإسرائيلية عن كثب، بما في ذلك "استيضاح نقاط القوة، والضعف الإسرائيلية في أفريقيا في ضوء التجربة المتراكمة وبلورة خلاصة ونتائج". كان الاستنتاج الرئيس للطاقم، بعد الفحص الأوَلي لوضع إسرائيل في أفريقيا، "ضرورة مواصلة إسرائيل لنشاطها في أفريقيا، ومجهوداتها التنموية هناك" ولقد كان جزءًا من النشاطات التي تم تنفيذها بما يتماشى مع تقرير "مجموعة العمل".[1] والتالي بعض المقترحات التي تم تنفيذها:

- اتخذت إسرائيل، في ضوء الدعايا العربية ضد إسرائيل بخصوص التعاون مع نظام الحكم العنصري (الأبارتهايد) في جنوب أفريقيا ونظام حكم البيض في روديسيا؛ عدة خطوات لتخفيض شكل علاقاتها مع هاتين الدولتين. فطُلب على سبيل المثال من وفد روديسيا إلى "المكابية" (مسابقة رياضية تقام كل أربع سنوات في إسرائيل بمشاركة الرياضيين اليهود من جميع أنحاء العالم) عدم دخول إسرائيل بجوازات سفر روديسية، وعدم رفع علم روديسيا، ولقد أشير إلى الحاصلين على الميداليات الذهبية على أنهم أعضاء في فريق "مكابي روديسيا" وليس باسم الدولة فقط مثل بقية الفائزين، ولقد أُوضح للعالم وللأمم

[1] نائب مدير عام وزارة الخارجية شمعوني لوزير الخارجية، 4 يوليو 1973، ג"מ, חצ 5310/8.

المتحدة أن "المكابية" هي حدث يهودي يشارك فيه رياضيون يهود من جميع أنحاء العالم.[1] كما صوتت إسرائيل في الأمم المتحدة ضد نظام الحكم العنصري (الأبارتهايد).

- إستجابة إسرائيل الفورية لطلبات تقديم المساعدات الإنسانية، مثل تبرع وزارة الخارجية والهستدروت بإجمالي 120 ألف دولار للدول التي ضربها الجفاف مثل فولطا العليا، ودهومي، والسنغال، كما تم تحويل تبرعات أخرى إلى منظمة الأغذية العالمية التابعة للأمم المتحدة، لصالح الدول التي تعاني المجاعة.[2]
- أعد القسم الاقتصادي والماشافي تقريرًا مفصلًا لجميع طلبات المساعدات الفنية والتعاون الاقتصادي؛ حيث أوصى بالاستجابة إلى معظم الطلبات واتخاذ "القرار المبدئي لمنح القروض الحكومية للدول التي ترغب في إقامة مشروعات اقتصادية بمساعدات مالية وفنية لجهات إسرائيلية".[3]
- دُرس مقترح "المؤتمر اليهودي العالمي" للعمل على المستوى الإعلامي في آسيا وأفريقيا في القضايا اليهودية، والتاريخ اليهودي، والديانة اليهودية وتراثها وما إلى ذلك. كما نوقشت إمكانية إنشاء مركز ثقافي يهودي في دار السلام بتنزانيا للعمل في أفريقيا، لكنه لم يُنشأ نظرًا لتحفظ وزارة الخارجية وخشيتها أن يمس الأمر مشروع الجباية اليهودية.[4]
- إنعقاد مؤتمر سفراء إسرائيل في أفريقيا (أغسطس 1973) في وزارة الخارجية بالقدس، الذي شارك فيه أيضًا ممثلون من وزارات حكومية، واستمع إلى تقديرات الوضع حول كل دولة وأخرى في أفريقيا، وصدر قرار حول طرق العمل التي تهدف في الأساس إلى تكثيف النشاط في أفريقيا

---

[1] وزارة الخارجية لبعثات إسرائيل في العالم، 13 يوليو 1973، المرجع السابق.
[2] بروتوكول لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، 3 يوليو 1973، المرجع السابق.
[3] تقرير القسم الاقتصادي، 20 يونية 1973، ג"מ, חצ 5310/4.
[4] الوزير المفوض في واشنطن لمندوب الأمم المتحدة، 13 سبتمبر 1973، ג"מ, חצ 5310/9؛ يُذكر أن المؤتمر اليهودي عمل في آسيا لمساعدة إسرائيل في علاقاتها مع دول مثل: اليابان، والصين، انظر يجار:2004: 270-301.

على جميع المستويات. ولقد أكد وزير الخارجية، أبا إيبن، في كلماته على موقف الحكومة الإسرائيلية وأضاف، متفائلًا، أن الدول التي قطعت علاقاتها مع إسرائيل "قد ذاقت الكثير من خيبة الأمل (..) وأن إسرائيل تتلقى الكثير من طلبات المساعدة وتعمل على تلبيتها (...) وأفريقيا فيها أفكار إيجابية عن إسرائيل". ولقد اعتقد معظم المشاركين في المؤتمر أن الدول العربية، وعلى رأسها القذافي، ستبذل جهدًا كبيرًا للعمل على قطع آخر للعلاقات، لكنهم اتفقوا على أن خطر القطع الكامل للعلاقات قد زال".[1]

وفي إسرائيل، وعلى الرغم من عدم تعليق النائب العام لوزارة الخارجية ،شمعوني، الكثير من الآمال على ذلك، إلا أنه عمل أيضًا في هذا الاتجاه. فقد ذكر شمعوني في خطابه للوزير المفوض في واشنطن، مردخاي شاليف، (مدير قسم أفريقيا، سابقًا)، أن بعض الرؤساء الأفارقة سوف يزورون الولايات المتحدة ومن بينهم رئيس نيجيريا ياكوفو جوون، ورئيس ساحل العاج هوفوييه بوانييه، وربما كذلك رئيس زائير موبوتو. وطلب شمعوني البحث عن من يمكن التوجه إليه في الإدارة الأمريكية، وكيف يمكن استغلال زيارات الرؤساء للولايات المتحدة "من أجل ممارسة التأثير المطلوب". ولقد كان الخطاب رائعًا، حسب رأي شمعوني، (من متخذي القرارات في الشأن الأفريقي) حول وضع إسرائيل في أفريقيا وموقف بعض زعمائها من إسرائيل.

وفيما يخص رئيس ساحل العاج هوفوييه بوانييه، الذي يعتبر من أعز أصدقاء إسرائيل، ومن المعارضين للنشاط العربي الإسلامي في أفريقيا، فيعتقد شمعوني "أنه صديق مخلص لكنه ضعيف، ومحبط، ومتشائم؛ عندما يشاهد تأثير العرب المتزايد في أفريقيا وهو بمفرده، في أزمة، صُدم هوفوييه بوانييه في قمة منظمة الوحدة الأفريقية، وكذلك قمة دول عدم الانحياز في الجزائر، من التوجه السلبي لهذه المنظمات، ويأس من قدرته على توجيه الأمور نحو التنمية - مثلما أراد ذلك من قبل- ولقد امتنع من منطلق الضعف واليأس من القمتين

---

[1] منشور قسم أفريقيا، 29 أغسطس 1973، ג"מ, חצ 9/5310؛ جريدة "دافار"، 13 أغسطس 1973.

الأخيرتين، عن تقديم التحفظ الواضح من القرارات المتطرفة والمعادية لإسرائيل، وتشغل الولايات المتحدة مكانة في فكر هوفوييه بوانييه المتشائم ويرى أنها ليس لديها سياسة في أفريقيا، وأنها ضعيفة كما أنها تنكمش وتتخلى عن مسؤوليتها في أفريقيا كدولة عظمى. كما يعتقد شمعوني أنه حتى مع مساندة الولايات المتحدة لإسرائيل فإنها لا تظهر أي حزم، لذلك من المهم أن تعطى هوفوييه بوانييه "جرعة من التشجيع" وتبرهن له أن لديها سياسة، وأنها تساند أصدقائها، ومستعدة لتعبئة القوي المناسبة في مواجهة الهجمات العربية الأصولية الإسلامية المؤيدة للشيوعية، كما إنها على استعداد لمساندة المعسكر المعتدل والبنَّاء -وهو المعسكر الذي سيواصل أيضًا التعاون مع إسرائيل، وسيواجه الهجمات العربية على مكانة إسرائيل في أفريقيا بقوة وحزم.

أما فيما يخص رئيس نيجيريا -جوون- يذكر شمعوني أن الوضع خطيٌّ "إذ لم يكن لدينا تقدير موقف موحد". ويذكر أن جوون قد أكدَّ، مع عودته من قمة دول عدم الانحياز في الجزائر، على نفس التصريح الذي صرح به مع عودته من القمة العاشرة لمنظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا، بأنه إذا لم تستجب إسرائيل لنصيحة دول العالم، ودول أفريقيا، ودول عدم الانحياز، وأصرَّت على رفضها المتعجرف، فإن نيجيريا ستضطر إلى وضع استنتاجات، وستعيد النظر في علاقاتها مع إسرائيل، وعلى الرغم من أن السفير الإسرائيلي في نيجيريا قد استمع من شخصيات نيجيرية إلى تفسيرات تخفف من المعنى العملي والفوري للتصريح، الأمر الذي يهدىء من روعنا من أن جوون ليس لديه نية في قطع العلاقات، لكن شمعوني يعتقد أنه لا يجب الاعتماد على مثل هذه التفسيرات المهدِّئة، وأن على الولايات المتحدة إظهار الرغبة في تكوين معسكر معتدل وبناء، وضم نيجيريا إلى هذا المعسكر، وأن يكون فيه مكانة محترمة لإسرائيل ونشاطاتها في أفريقيا.

أما بخصوص الرئيس الزائيري موبوتو، فقد ذكر شمعوني أنه خرج قبل بضعة أيام بتصريح غريب شديد اللهجة، يقول بأن على المكتب السياسي لحزبه الاختيار بين الشقيق العربي، والصديق الإسرائيلي. كما امتدح في كلامه الصديق الإسرائيلي، واستنكر التآمر العربي في أفريقيا، غير أنه قال إذا وُضِع في موضع الاختيار بين الشقيق أو الصديق فمن الواضح بالطبع من سيقع عليه الاختيار. ولذلك أيضًا تفسيرات مختلفة. ومهدئة لكن سفير إسرائيل في زائير كان قلقًا. ويُذكر أن للولايات المتحدة موقف قوي من زائير على عكس نيجيريا، حيث أظهر موبوتو، في مؤتمر القمة في الجزائر، تعبيرًا عن قربه من الولايات المتحدة، عندما أعلن عن تحفظه الشديد من اللهجة المعادية لأمريكا والمؤيدة للاتحاد السوفيتي. وربما تستطيع الولايات المتحدة التأثير عليه.

أنهى شمعوني خطابه ذاكرًا أنهم يعملون على ترتيب لقاءات لوزير الخارجية مع موبوتو وجوون، وكذلك ترتيب عدة لقاءات له يتم تخصيصها للعلاقات الإسرائيلية الأفريقية، يستطيع أن يقدم فيها إيبن ردودًا معتدلة.[1]

7. كلمات تهدئة

بعد القمة العاشرة كان هناك مسؤولون كبار في وزارة الخارجية، وسفراء يبحثون عن "نقاط الضوء". ذكرنا من قبل "شبه التعزية" في عدم نجاح العرب في اتخاذ قرار بقطع العلاقات. ورغم تأييد معظم الدول الأفريقية، بما في ذلك تلك التي تعتبر صديقة، للقرار الذي يطالب إسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضي المحتلة في 1967، إلا أنه كان هناك بعض الزعماء الأفارقة الذين حاولوا تهدئة الإسرائيليين بعد القمة. ويظهر من ذلك أن القرارات في وادٍ، والرغبة في التعاون مع إسرائيل في وادٍ آخر: فإثيوبيا -على سبيل المثال- بعد أن أعرب السفير الإسرائيلي أمام وزير الخارجية الإثيوبي عن خيبة أمل إسرائيل من الموقف الإثيوبي في القمة العاشرة، وكذلك من قرار إرجاء زيارة وزير الخارجية أبا إيبن، قال الإثيوبيون إنه لا توجد أي أزمة في العلاقات، وأن إثيوبيا ليس لديها أي نية في

[1] شمعوني لمردخاي شاليف، الوزير المفوض في واشنطن، 19 سبتمبر 1973، ג"מ, חצ 5310/9.

تقليص أو تجميد التعاون بين الدولتين. وإن تأييد إثيوبيا لقرار القمة هو مجرد "موقف تكتيكي لكنه ليس جوهريًا". وأشار إلى أن إثيوبيا مهتمة باستمرار المساعدات الإسرائيلية متعددة الأبعاد، كي تستطيع مواجهة الضغوط العربية والإسلامية، غير أن ذلك الأمر يجب أن يتم في سرية. كما أضاف أن الصوماليين يحصلون على كثير من المساعدات العسكرية من الاتحاد السوفيتي، وأن العرب يساندون الصومال التي تطمح في غزو منطقة أوغادين في إثيوبيا -التي يسكنها صوماليون؛ أما الأمريكيون فيعدون بتقديم المساعدات لكنهم مترددون.[1]

كما ذكر رئيس السنغال كلمات تهدئة في لقائه في باريس مع سفير إسرائيل في فرنسا، وأوضح سنجور بعد القمة العاشرة أن السنغال تساند قرارات القمة "بسبب قضية اللاجئين"، لكنه وعد أنه على الرغم من الضغوط الثقيلة التي تمارس عليه إلا أنه لن يقطع العلاقات مع إسرائيل.[2]

أرسل السفير الإسرائيلي في نيجيريا برقية تهدئة، تقول إنه بعد اختيار الرئيس جوون رئيسًا لمنظمة الوحدة الأفريقية لا يجب الخوف من قطع العلاقات، "فجوون، المسيحي، يرى في إسرائيل بداية تحقق الأفكار المسيحانية، وكرجل عسكري فإنه يحترم الجيش الإسرائيلي وإنجازاته". واعتقد السفير أن جوون سيفعل أي شيء لصد العناصر المتشددة في حكومته التي تعمل ضد إسرائيل، لكنه أضاف أيضًا تحفظًا قائلًا: "بالشكل الذي لا يشكل فيه العنصر الاسلامي المتنامي خطرًا على مكانته ".[3]

كما وصلت برقيات تبعث على الهدوء من ممثلية إسرائيل في الأمم المتحدة، تقول إنه في أثناء المباحثات مع السفراء الأفارقة بما فيهم الغاني، والنيجيري، قال السفراء إنه تم التوضيح للعرب في مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية أن الأفارقة، باستثناء "التضامن الحرفي مع مصر" لن يسمحوا بالتدخل في شؤونهم. وقال

[1] السفير الإسرائيلي فى أديس أبابا لوزارة الخارجية، 11 يونية 1973، ג"מ, חצ 5311/3.
[2] تقرير قسم أفريقيا، 8 يونية 1973، ג"מ, חצ 5310/7.
[3] السفير الإسرائيلي في نيجيريا، يسساخر بن يعقوب، لقسم أفريقيا، 5 يونية 1973، ג"מ, חצ 6737/25.

السفراء إن العلاقات مع إسرائيل "مسألة تخص السيادة التي هي أمر خاص بكل دولة".[1] أما مندوب كينيا في الأمم المتحدة، الذي عينته القمة لينقل قراراتها لمجلس الأمن، وتحدّث بتشدد ضد إسرائيل، فقد برر ذلك في حديث مع مندوبي إسرائيل قائلًا إنه كان يجب عليه أن يعرض موقف منظمة الوحدة الأفريقية على أعضاء مجلس الأمن. وأوضح أن كلماته لا تمثل موقف كينيا من إسرائيل (رد على ذلك نائب مدير عام وزارة الخارجية قدرون، في كلمته في لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، "هذه إحدى النماذج حول كيفية صفعنا في البداية ثم يطلبون الصفح").[2]

أوضح رئيس ساحل العاج هوفوييه بوانييه، الذي لم يتحفظ في القمة العاشرة من المشروع المتشدد ضد إسرائيل، لسفير إسرائيل في بلاده أنه لا يعطي أية أهمية لقرارات منظمة الوحدة الأفريقية.[3] ولقد سُمعت مثل هذه المبررات من زعماء أفارقة آخرين، حيث أشاروا إلى أن القرارات قد اتخذت بالإجماع وليس بالتصويت. ولقد تم توزيع مثل هذه التصريحات المهدئة على جميع البعثات الإسرائيلية.[4]

على الرغم من أن كلمات التهدئة التي رددها الزعماء الأفارقة وقيلت للمبعوثين الإسرائيليين بشكل عام في الغرف المغلقة، إلا أن على السطح كان هناك تشدد في تعامل الدول الأفريقية مع إسرائيل بعد القمة العاشرة. فعلى المستوى متعدد الأطراف ظهر تدهور في المؤتمرات الدولية، وإليكم بعض النماذج:

1. أيّد كل المشاركين في مهرجان الشباب الأفريقي، الذي عقد في تونس، يوليو 1973، قرارات الإدانة الشديدة ضد إسرائيل وحذروا من "التوغل الصهيوني في أفريقيا".

---

1 عوباديا سوفير لقسم أفريقيا، منشور قسم أفريقيا للبعثات، 25 يونية 1973، ג"מ, חצ/ 5310/7.
2 من نقاشات لجنة الخارجية الأمن في الكنيست، 3 يوليو 1973، ג"מ, חצ 5310/8.
3 نائب مدير عام وزارة الخارجية كدرون في لجنة الخارجية الأمن في الكنيست، المرجع السابق.
4 المرجع السابق.

2. في نفس الشهر قوبل وفد إسرائيل، في مناقشات مؤتمر منظمة العمل الدولي (ILO)، بتحفظ من قبَل كثير من الوفود الأفريقية، وعقد رئيس المؤتمر الزائيري، قبل نهاية الجلسة، جلسة مشتركة للكتلة الأفريقية وصدر فيها بيان معادٍ لإسرائيل.

3. صدر، في مؤتمر منظمة الطيران الدولي الذي عقد في أغسطس 1973، قرار يدين إسرائيل وكان من بين مؤيدي القرار: إثيوبيا، وغانا، ونيجيريا، وجمهورية أفريقيا الوسطى.

لقد اتضح تأثير قرارات القمة العاشرة في مناقشات مجلس الأمن في تلك الفترة، وفي ظهور المندوبين الأفارقة (نيجيريا، وتنزانيا، وكينيا)، الذين عينتهم القمة لتمثيل موقف منظمة الوحدة الأفريقية، برز التغيير، على وجه الخصوص، في موقف مندوب كينيا، الذي انضم إلى الموقف المعادي لإسرائيل.[1] غير أن موقف الدول الأفريقية في مؤتمر دول عدم الانحياز،كان أكثر إحباطًا.

8. مؤتمر قمة دول عدم الانحياز في الجزائر

لم يهدأ العرب، بعد الانجازات التي تحققت في القمة العاشرة لمنظمة الوحدة الأفريقية، وواصلوا جهودهم من أجل إبعاد إسرائيل عن أفريقيا، والعالم الثالث، وعزل إسرائيل. ومن بين المنظمات الدولية المهمة التي حظيت الدول العربية بمساندتها منذ سنوات طويلة، في نضالها ضد إسرائيل: "منظمة دول عدم الانحياز" التي تضم أكثر من مائة دولة من أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، ودول أوربية أخرى. وبعد شهور قليلة من قمة منظمة الوحدة الأفريقية العاشرة، عند انعقاد مؤتمر قمة دول عدم الانحياز في الجزائر، في سبتمبر 1973، قامت الدول العربية بنشاط كبير ونجحت في العمل على إصدار قرارات شديدة اللهجة أكثر من تلك التي اتخذت في المؤتمر العاشر لمنظمة الوحدة الأفريقية. لكن زار ليبيا، حتى قبل مؤتمر القمة، في الفترة بين شهري يونية وأغسطس 1973، كل من رؤساء أوغندا، وبوروندي، وكذلك وفود لوزراء من مالي،

---

[1] نائب مدير عام وزارة الخارجية، شمعوني إلى مدير عام وزارة الخارجية، 2 يوليو 1973، المرجع السابق.

وموريشيوس، والكونغو، وتوجو، وقامت وفود ليبية رفيعة المستوى، في نفس الفترة، بزيارة أوغندا، وبوروندي، ورواندا، وموريتانيا، كما بذلت دول عربية أخرى نشاطًا مماثلًا خاصة: السعودية، ومصر، والجزائر، والكويت.

دعا المؤتمر كل أعضاء المنظمة إلى الالتزام بمساعدة الدول العربية في حربها ضد إسرائيل، ومساندة الشعب الفلسطيني في كفاحه "ضد الاستيطان الصهيوني العنصري، والاستعماري من أجل حصوله على حقوقه القومية كاملة". كما امتدح المؤتمر الدول الأفريقية التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، وحثّ جميع أعضاء المنظمة أن تحذو حذوها، ومقاطعة إسرائيل اقتصاديًا، وعسكريًا، وثقافيًا ودبلوماسيًا. حصل العرب على التأييد الكامل في هذا المؤتمر، حتى من بعض الرؤساء الآسيويين بما فيهم الهند، وكذلك من الرئيس الكوبي فيدل كاسترو، الذي تباهى بمقاطعة بلاده لإسرائيل، ولم يكن هناك من يتحفظ من القرارات القاسية ضد إسرائيل حتى من بين الدول الأفريقية الصديقة، التي وعدت -عشية المؤتمر- بمعارضة القرارات المعادية لإسرائيل. كان ذلك إنجاز آخر للدبلوماسية العربية، وخيبة أمل أخرى لإسرائيل من الأفارقة على الساحة الدولية.[1]

كان الرئيس الليبي معمر القذافي نشطًا أثناء المؤتمر؛ حيث التقى بالزعماء الأفارقة حتى الذين اعتبروا من المؤيدين للغرب، والمعتدلين، وغير المعادين لإسرائيل، مثل: رئيس زائير موبوتو، ورئيس الجابون ألبرت بونجو، وكذلك رؤساء كل من ليبيريا، والكونغو، وتوجو؛ وأخبرهم أن ليبيا مستعدة لتعويض الدول التي ستقطع علاقاتها مع إسرائيل، وفي نفس الشهر (في 21 سبتمبر)، أعلنت توجو عن قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل.

[1] Non-Aligned Movement Conference on the Middle East Situation and Palestine issue Mac/ALG/Cnof/4p/Res. 2 in International Documents on Palestine 1973 (1976): 274-275

9. مؤشرات مثيرة للقلق في العلاقات الثنائية

ظهرت ظواهر سلبية في العلاقات الثنائية مع بعض الدول الأفريقية المهمة فور انتهاء القمة العاشرة. وزادت هذه الظواهر بعد انعقاد قمة دول عدم الانحياز في الجزائر؛ حيث أعلنت بعض الدول صراحة أنها تفكر في دراسة مستقبل علاقاتها مع إسرائيل، وقامت بعضها بتقليص التعاون معها. وكانت هناك دول عرضت "ثمنًا" لموافقتها على استمرار العلاقات مع إسرئيل، وزادت من مطالبها للمساعدات الإسرائيلية محذِّرة من عواقب عدم الاستجابة لهذه المطالب. أما الدول، التي اعتُبرت صديقة لإسرائيل، مثل: ساحل العاج، وليبيريا، فقد زاد استعدادها لتوطيد العلاقات مع الدول العربية، ومنظمة التحرير الفلسطينية. وإليكم بعض النماذج:

حذر **رئيس نيجيريا**، الجنرال جوون -اختير رئيسًا لمنظمة الوحدة الأفريقية في القمة العاشرة- مع عودته إلى بلاده، من مغبة عدم استجابة إسرائيل لنصيحة ومطالب دول العالم في الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومن أن نيجيريا ستضطر إلى إعادة النظر في علاقاتها مع إسرائيل. وعاد وذكَر تحذيرًا مشابهًا في 10 سبتمبر 1973. كما أخبر وزير خارجية نيجيريا، أوكوي أريكبو (Arikpo)، سفير إسرائيل في الأمم المتحدة في 5 يونية 1973، بعد القمة العاشرة، إنه لو أن إسرائيل أعلنت عن استعدادها الانسحاب من الأراضي المحتلة، حتى بدون تحديد إلى أي حدود ستنسحب في البداية، لكان ذلك دافعًا نحو التسوية مع العرب؛ وأن غياب مثل هذا التصريح هو الذي أفشل مهمة الرؤساء.[1] كما ألغت نيجيريا زيارة وفدها الذي كان متوجهًا لحضور أسبوع الصادرات الإسرائيلية.

[1] تقرير قسم أفريقيا، 8 يونية 1973، ג"מ, חצ 5310/7.

قال **رئيس السنغال**، ليوبولد سنجور، الذي رأس وفد الرؤساء الأربعة، في مقابلة صحفية في 17 سبتمبر 1973، إنه سيقطع علاقاته مع إسرائيل لو أصدرت الهيئات الدولية توصية بذلك. وفي تلك الأثناء جمدت السنغال برامج توسيع النشاط الماشافي في بلاده (وإن كان قد استمر النشاط القائم)، كما قامت بإلغاء زيارة الوفود، والدارسين إلى إسرائيل، وألغت مجيء المدربين الإسرائيليين إلى السنغال. ورفضت السنغال كذلك المشاركة في مؤتمر رحوفوت، وفي جميع الأحوال كان المبرر الرئيس لذلك هو رفض إسرائيل الانسحاب من الأراضي المحتلة.[1] قال الرئيس سنجور في الحوار الذي أجراه في باريس مع السفير الإسرائيلي، إن على إسرائيل مراعاة "مشاعر الأفارقة فيما يخص ضم الأراضي، وهي مشاعر نابعة من أسباب غامضة، وسياسية".[2] صرح سنجور فيما بعد في مقابلة للبي بي سي، في 18 سبتمبر 1973، أن السنغال لن تقطع علاقاتها مع إسرائيل فعليًا، لكنه سمح للفلسطين بإقامة بعثة دبلوماسية على أراضيه من منطلق إيمانه بصدق القضية الفلسطينية.[3]

حكومة دهومي، قامت بإلغاء دورة تدريبية متنقلة للنقابات المهنية، كان من المقرر أن تُعقد بعد القمة.

صرح **رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى** إنه يجب على إسرائيل الانسحاب من الأراضي المحتلة حفاظًا على علاقاتها مع أفريقيا.[4]

قال **رئيس ساحل العاج**، هوفوييه بوانييه، في مقابلة مع مجلة *Jeune Afrique* (سبتمبر 1973): "إن العرب أشقاؤنا، والإسرائيليين أصدقاؤنا، وإن أصدقائنا نختارهم بناء على مواقفهم". بل التقى الرئيس بزعيم منظمة

---

[1] السفير الإسرائيلي في داكار إلى نائب المدير العام شمعوني، 28 مايو 1973، ג"מ, חצ 5310/6.
[2] تقرير قسم أفريقيا، 8 يونية 1973، ג"מ, חצ 5310/7.
[3] جريدة "معاريف"، 19 سبتمبر، 1973.
[4] قسم أفريقيا إلى مدير عام وزارة الخارجية، 2 يوليو 1973، ג"מ, חצ 5311/3.

التحرير الفلسطينية ياسر عرفات في مؤتمر دول عدم الانحياز في الجزائر، في سبتمبر 1973، ووزع العرب صورتهما معًا على الحاضرين في المؤتمر.[1]

صرَّح **الرئيس الزائيري** موبوتو، في 16 سبتمبر 1973، إنه وقيادة حزبه سيضطرون إلى الاختيار بين علاقاتهم مع الدول العربية "الشقيقة"، وبين العلاقات مع إسرائيل "الصديقة" (يبدو أن موبوتو قال ذلك متأثرًا بمقولة مشابهة سمعها من رئيس ساحل العاج). وبالتدريج بدأت زائير تقلص علاقاتها مع إسرائيل، فلم تجدد الاتفاقية العسكرية مع إسرائيل التي انتهت مدتها في سبتمبر 1973، وألغت سفر وفدها إلى إسرائيل، الذي كان من المقرر أن يشارك في أسبوع الصادرات هناك.[2]

مؤشر آخر مثير للقلق هو طلب دول مثل: زائير، وكينيا، وإثيوبيا، تأجيل الزيارة المقررة لوزير الخارجية أبا إيبن لها بحجة أن "الوقت غير مناسب".[3] ولقد سبب ذلك القلق والمخاوف من حدوث تدهور آخر في مكانة إسرائيل في أفريقيا، وساد قسم أفريقيا في وزارة الخارجية الإسرائيلي الرأي القائل بأن فرصة معارضة الأفارقة أو امتناعهم عن تأييد القرارات المعادية لإسرائيل، معدومة، وأن مؤتمر القمة القادم لمنظمة الوحدة الأفريقية المزمع عقده في مقدشيو في الصومال، قد بدأ "يلقي بظلاله".[4] مع هذا فإن الموقف الرسمي لوزارة الخارجية بقي كما هو، أي أن إسرائيل ستكثف من جهودها لصد هذا التدهور، على مستوى العلاقات الثنائية على وجه الخصوص.

حتى بعد القمة العاشرة، كان من بين كبار المسؤولين في وزارة الخارجية وسفراء إسرائيل من لم يكن متفقًا مع الموقف الرسمي، الذي بدا لهم متهاودًا للغاية، ولقد أعرب السفير الإسرائيلي في بروكسل، جدعون رفائيل، عن عدم

---

[1] تامار جولان، "ضوء أحمر في أفريقيا"، جريدة "معاريف"، 19 سبتمبر 1973.
[2] نائب المدير العام شمعوني لوزير الخارجية، 23 سبتمبر 1973، ג"מ, חצ 5311/3.
[3] قسم أفريقيا لسفارة إسرائيل في نيروبي، 8 يونية 1973، ג"מ, חצ 5310/7؛ جريدة "دافار"، 12 يونية 1973.
[4] نائب المدير العام شمعوني، لمدير عام وزارة الخارجية، 2 يوليو ג"מ, חצ 5309/12.

رضاه من تقرير وزير الخارجية في المناقشات السياسية في الكنيست، وقال: "كان القرار الذي اتُخذ في القمة العاشرة لمنظمة الوحدة الأفريقية قاسيًا للغاية (...) ومن الواضح لي إنه يُضعف مكانتنا السياسية والإعلامية على الساحة الدولية". وأضاف أن بعض نظرائه الأوربيين قالوا له، عند تطرقهم إلى قرارات القمة: "إلى أي درجة إسرائيل منعزلة ومهانة في العالم الثالث، وهو الأمر الذي يصعب عليهم مساندتنا". وقال مختتمًا: "أقترح ألَّا يعزينا أنهم لم يقرروا قطع العلاقات بل نعترف لأنفسنا، على الأقل، بالإنجاز العربي الذي يشجعهم ويزيد من تشددهم".[1]

كما ذكر قدرون، نائب المدير العام لوزارة الخارجية، أن التهديد بفرض العقوبات في القمة العاشرة لمنظمة الوحدة الأفريقية يثقل كثيرًا على وزارة الخارجية ويبرهن على أن وضعنا في أفريقيا قد ساء كثيرًا، لقد خضع الأفارقة ثانية للإملاءات العربية، وأن الرئيس الجزائري قال للزعماء الأفارقة صراحة "إذا أعطيتم – أعطينا"، أي إن ساعدتمونا في موضوع الشرق الأوسط؛ سنساعدكم في مشكلاتكم. وأكد قدرون على ضرورة التعامل بجدية مع قرارات القمة العاشرة؛ حيث ستكون أساس النشاط العربي في الأمم المتحدة، وفي كل المؤتمرات الدولية، كما شكك في قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على المساعدة، "لأنها نفسها يأست من الأفارقة، وإنها ليست نشطة تقريبًا في أفريقيا". وأضاف أنه بعد التجربة المريرة في أوغندا هناك شكوك حول جدوى استمرار إسرائيل في الاستثمار في أفريقيا، أما فيما يخص بالنشاط الماشافي، فحتى لو أرسلت إسرائيل خبيرًا واحدًا أو اثنين لأي دولة أفريقية، فإن ذلك لن يحل المشكلات الكبيرة والمتفاقمة لهذه الدولة، كما أعرب عن شكوكه فيما إذا كانت الخطوات الاقتصادية، وتعبئة يهود العالم قادرة على تحسين وضع إسرائيل في أفريقيا.[2]

---

[1] جدعون رفائيل لوزارة الخارجية، يونية 1973، المرجع السابق.
[2] من نقاشات لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، 3 يوليو 1973، ג"מ, חצ 5310/8.

ردود الفعل في وسائل الإعلام

كانت الآراء منقسمة في وسائل الإعلام الإسرائيلية؛ فكان هناك صحفيون ومحللون أمثال يهوشواع تدمر اعتقدوا أن إسرائيل لم تبذل ما فيه الكفاية من أجل ترسيخ مكانتها في أفريقيا، وإنه يجب تكثيف النشاط الاقتصادي، والثقافي، بل والأمني. أما آخرون أمثال شاؤل بن حاييم في مقاله "كيفية الرد على أفريقيا"، فقد اعتقد أنه لا يجب الثقة في أقوال الزعماء الأفارقة، الذين وعدوا بعدم الخضوع للإملاءات العربية ثم خضعوا لها. وزعم بن حاييم أن الاستياء الذي عبَّر عنه أبا إيبن في خطابه في الكنيست غير كافٍ، وأن عليه المبادرة بإلغاء زيارته المقررة والمرتقبة لأفريقيا.[1] أما الصحفية تامار جولان، التي أرسلت تقاريرًا مفصلة عن القمة، من أديس أبابا إلى إسرائيل، فقد كتبت في مقالها بعنوان "ملخص القمة الأفريقية" أن قرارات القمة العاشرة هي أخطر قرارات اتُخذت ضد إسرائيل، مع هذا فإن القمة تشير إلى الحدود التي لن يستطيع العرب التمادي إلى ما وراءها في إملاءاتهم، ويظهر ذلك في معارضة الأفارقة لمشروع القرار الذي طالب بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وردود الفعل الغاضبة من المقترح المتعجرف للرئيس الليبي القذافي بنقل أمانة المنظمة من أديس أبابا إلى القاهرة، ورفض طلب الصومال ضم منطقة أوغادين الإثيوبية - يسكنها صوماليون- إلى أراضيها. غير أن جولان أعربت، بعد مؤتمر دول عدم الانحياز في الجزائر وتراكم القرارات الأخرى المعادية لإسرائيل، عن مخاوفها من أنه إذا قطعت دول مهمة مثل: نيجيريا، وزائير، علاقاتها مع إسرائيل، فإنه لن يصبح من الممكن منع سلسلة من قطع العلاقات وانهيار شامل للنظام السياسي الإسرائيلي في أفريقيا.[2]

كتب **حجاي أشد** في رد على القرارات المعادية لإسرائيل في القمة العشرة، وفي مؤتمر عدم الانحياز في الجزائر، "لقد مُنيت إسرائيل بهزيمة أخرى بعد القمة العاشرة عندما أيد الأفارقة، دون قيد أو شرط، كل صيغ العداء القتالية للعرب

[1] "معاريف"، 3 يونية 1973.
[2] "معاريف" 19 سبتمبر 1973.

والفلسطينيين". ويرى أن على إسرائيل المبادرة بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الدول المعادية لإسرائيل بشدة، "لأن هناك حدود لاستعداد إسرائيل تحمل الأعمال العدائية غير الأخلاقية تجاهها".[1]

هذه فقط بعض النماذج القليلة من الإعلام، كما كانت هناك رسائل كثيرة للقراء أعربوا فيها عن خيبة الأمل، والألم في ظل تدهور مكانة إسرائيل في أفريقيا، وعكست هذه الرسائل حقيقة أن الإعلام والرأي العام في إسرائيل على دراية بما يحدث في العلاقات الأفريقية الإسرائيلية.

ختامًا، يمكن القول أنه حتى في هذه المرحلة كان الافتراض في إسرائيل –على الرغم من المخاوف والقلق- أنه من الممكن أن تقوم "بعض الدول الضعيفة" بقطع علاقاتها الدبلوماسية معها، بسبب الإغراءات المالية، على وجه الخصوص، لكنها لم تضع في الحسبان احتمال أن يكون هناك قطع شامل للعلاقات مع دول أفريقيا، وكان هناك اتفاق شبه عام، في المناقشات الكثيرة، التي جرت في وزارة الخارجية حول العلاقات مع أفريقيا، أن إسرائيل قادرة على صد هذا التدهور عبر تكثيف نشاطها، وأنه لا يجب المبادرة بترك الساحة الأفريقية، ويحتمل أنهه كان من الممكن تحقيق هذا الاستنتاج لولا حرب يوم الغفران (أكتوبر 1973)، التي كانت العامل المحفز الرئيس للقطع الكامل للعلاقات مع كل دول القارة تقريبًا.

10. المرحلة الأخيرة من قطع العلاقات – عشية حرب يوم الغفران (6 أكتوبر 1973)، وخلالها وبعدها

وصل التأثير المتراكم لقرارات منظمة الوحدة الأفريقية المعادية لإسرائيل، التي تفاقمت منذ 1970، إلى ذروتها بقرارات منظمة الوحدة الأفريقية في الرباط (1972)، وفي مؤتمر القمة العاشرة لمنظمة الوحدة الأفريقية (مايو 1973)، وفي إظهار قسوة القرارات في قمة دول عدم الانحياز (سبتمبر 1973)، كان لكل ذلك

[1] "دافار"، 18 سبتمبر 1973.

نتائج خطيرة عشية حرب يوم الغفران، وخلالها وبعدها. فعشية الحرب، 4 أكتوبر 1973، أعلن الرئيس الزائيري موبوتو في الجمعية العامة للأمم المتحدة عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، ذاكرًا أنه نظرًا للتوتر المتزايد بين "مصر الشقيقة"، وبين "إسرائيل الصديقة"، فإنه مضطر إلى الاختيار بينهما، وحسب قوله فإنه من المعروف أن عليه إظهار التضامن مع "الشقيقة" مصر. وعلى عكس العمليات السابقة من قطع العلاقات، التي أحبطت إسرائيل بالفعل، وقامت بها دول أقل أهمية، إلا أن قرار موبوتو كان صفعة قوية لإسرائيل، لأن زائير كانت دولة مركزية ومهمة وتعتبر من الدول الصديقة جدًا لها في أفريقيا؛ حيث كان لإسرائيل معها تعاون كبير ومتنوع، بما في ذلك على المستوى العسكري. ولقد زار موبوتو إسرائيل، وتدرب فيها على القفز بالمظلات، كما أن وحدة حراسته الشخصية مثلها مثل وحدات النخبة في جيشه، قد تدربت على يد الضباط الإسرائيليين.

بعد ذلك بيومين، في 6 أكتوبر 1973، اندلعت حرب يوم الغفران وبدأت سلسلة قطع العلاقات مع الدول الأفريقية، استمرت بشكل أكبر بعد عبور القوات الإسرائيلية القناة وتقدمها نحو "أفريقيا"، في 16 أكتوبر 1973، وتزايدت ضغوط الدول العربية على أفريقيا لإظهار تضامنها مع مصر وقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، وقامت الدول الأفريقية التي كانت مازالت مترددة؛ بقطع علاقاتها مع إسرائيل الواحدة تلو الأخرى. وبين قطع زائير للعلاقات في 4 أكتوبر 1973، وبين قطع بتسوانا للعلاقات (آخر دولة قطعت علاقاتها) في 12 نوفمبر 1973، قطعت 21 دولة أفريقية علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. ولقد فسَّر معظمهم عملية قطع العلاقات برفض إسرائيل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242، الذي طالب إسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضي التي احتلتها عام 1967. وأضاف البعض، لإعلانهم قطع العلاقات، إدانة واتهام لإسرائيل، مثل حكومات تنزانيا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، اللتين اتهمتا إسرائيل كذلك ببدء الحرب و"أدانتا العدوان الإسرائيلي المستمر ضد العرب".[1] بل

[1] *Daily News* (Tanzania), 19 October 1973

أن بعض الدول عرضت على مصر الاستعداد للقتال إلى جانبها ضد إسرائيل. ولم يتخلف الرئيس الأوغندي عيدي أمين عنهم في تصريحاته عن الاستعداد للقتال إلى جانب المصريين.[1] كما أعلن نيزو أكينجاكي، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، والمعروف بعدائه لإسرائيل، عن مساندة منظمة الوحدة الأفريقية لمصر، والعرب في حربهم ضد إسرائيل.[2]

رفضت بعض الدول في البداية الانضمام إلى موجة قطع العلاقات، بل أن رئيس ساحل العاج هوفييه بوانييه قد انتقد الدول التي قطعت العلاقات قائلًا: "كيف لي التأثير على إسرائيل إذا لم يكن لي علاقات معها". وأعرب رئيس السنغال سنجور عن رأي مشابه بذكره إن قطع العلاقات ليس الطريق الصحيح لإقرار السلام في الشرق الأوسط، وأن الحل ممكن عبر المباحثات والحوار فقط.[3] وأعلن الرئيس الكيني، جومو كينياتا، في خطاب علني في 20 أكتوبر 1973: "إن كينيا لا تصدِّر السياسة، وإنها لن تغير موقفها تجاه إسرائيل الصديقة ولن تقطع العلاقات معها".[4]

وفي حوار مع أبا إيبن في 5 أكتوبر 1973، أثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، بعد يوم من إعلان موبوتو فيها عن قطعه للعلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، أعرب وزير الخارجية النيجيري، أريكفو، عن تحفظه من خطوة موبوتو، وأرجع هذا الإجراء إلى رغبة الرئيس الزائيري في الحصول على أكبر قدر من الشهرة، وترسيخ مكانته في القارة الأفريقية بمساعدة العرب. وأعرب أريفكو عن أمله في حدوث تحرك في الشرق الأوسط، مما يخفف عن إسرائيل في علاقاتها مع الدول الأفريقية.[5] غير أنه -في نهاية الأمر- قامت هذه الدولة أيضًا بقطع علاقاتها مع إسرائيل، لأنها لم ترغب في "الخروج عن الجماعة"، بعد أن قامت معظم الدول الأفريقية بذلك. كما صدَّقت منظمة الوحدة الأفريقية في

---

[1] *Culture and Development,* vol. 8, no. 1 (1976): 111

[2] *Daily News* (Tanzania), 11 October 1973

[3] *Ghanaian Times,* 11 Octiber 1973

[4] *Daily Nation* (Kenya), 21 October 1973

[5] مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة لوزارة الخارجية، 6 أكتوبر 1973، ג"מ, חצ 5311/3.

اجتماع غير عادي لوزراء خارجيتها، في نوفمبر 1973، على مشروع القرار المصري الذي يحث جميع أعضاء المنظمة على قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل.[1]

خففت بعض الدول من إعلانها قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل: فقد أكدت بتسوانا -في إعلانها عن قطع العلاقات- على حق إسرائيل في الوجود والعيش في سلام.[2] كما أخبر وزير خارجية نيجيريا السفير الإسرائيلي – بعد إعلان بلاده عن قطع العلاقات الدبلوماسية، وللتخفيف من وطأته- أنه من الممكن أن تواصل الشركات الإسرائيلية عملها في نيجيريا. أما دول أخرى مثل: ساحل العاج، وكينيا، وغانا، فقد سمحت لإسرائيل بتعيين دبلوماسي إسرائيلي يعمل تحت رعاية دولة أخرى من أجل استمرار الاتصالات الفعلية.

وفي 1976 عشية مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية في موريشيوس، هددت الدول العربية وعلى رأسها ليبيا بمقاطعة المؤتمر إذا لم تقطع موريشيوس علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. حينها فقط اضطرت موريشيوس إلى الإعلان عن "تعليق" علاقاتها مع إسرائيل.

هناك ثلاث دول أعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية -سوازيلاند، ولاسوتو، وملاوي- هي التي صمدت أمام الضغوط ولم تقطع علاقاتها على الرغم من قرارات منظمة الوحدة الأفريقية. والأمر المشترك بين هذه الدول هو علاقتها الوطيدة مع جنوب أفريقيا، وتجاهلها لقرارات منظمة الوحدة الأفريقية، ولقد انتقدتها منظمة الوحدة الأفريقية بشدة، من حين إلى آخر، لعلاقاتها مع نظام حكم التفرقة العنصرية "الأبارتهايد" (سوازيلاند، ولاسوتو، هي جيب في أراضي جنوب أفريقيا). وفي المجمل قامت 30 دولة أفريقية جنوب الصحراء الكبرى، من إجمالي 33 دولة مستقلة بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل.[3]

---

[1] OAU Document ECM/Res. 20 (VIII), Addis Ababa, November 1973

[2] قسم أفريقيا للبعثات الإسرائيلية، 4 ديسمبر 1973، ג"מ, חצ 12/5310.

[3] عملت في تلك الفترة في قسم أفريقيا وحضرت، الدهشة والحزن وخيبة الأمل العميقة للعاملين في وزارة الخارجية بسبب الانهيار المفاجئ والسريع لمنظومة العلاقات مع الدول الأفريقية. وقبل معالجة إعلان

جدول 3: تواريخ قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدول الأفريقية وإسرائيل والأسباب الرئيسية لقطعها

م	الدولة	التاريخ	الأسباب	م	الدولة	التاريخ	الأسباب
1	غينيا	67/6/6	5	16	مدغشقر	73/10/20	3.1
2	أوغندا	72/3/30	1.2	17	جمهورية أفريقيا الوسطى	73/10/21	3.1
3	تشاد	72/11/28	1.2	18	إثيوبيا	73/10/23	4.3
4	الكونغو	72/12/31	5.1	19	نيجيريا	73/10/25	4.3
5	النيجر	73/1/4	2.1	20	جامبيا	73/10/26	3.2
6	مالي	73/1/5	1.5.2.1	21	زامبيا	73/10/26	3
7	بوروندي	73/5/16	1.3	22	سيراليون	73/10/27	3
8	توجو	73/9/21	1.3	23	غانا	73/10/28	3
9	زائير	73/10/4	4.3	24	السنغال	73/10/28	3.2
10	رواندا	73/10/8	3.1	25	الجابون	73/10/29	3
11	بنين	73/10/9	5.3	26	كينيا	73/11/1	3
12	بوركينا	73/10/10	3.5	27	ليبيريا	73/11/2	3

واحد عن قطع العلاقات، فهم يتلقون إعلان آخر مماثل. وفي بعض الأحيان قامت دولتان بقطع العلاقات في نفس اليوم. كان الشغل الشاغل لقسم أفريقيا والأقسام الأخرى في وزارة الخارجية، في تلك الفترة، هو المعالجة الصعبة والمعقدة لكل ما يرتبط بإغلاق السفارات، والاهتمام بأمن العاملين فيها ونقل العائلات وأمتعتهم إلى إسرائيل.

	فاسو						
13	الكـاميرو ن	73/10/13	3	28	ساحل العاج	73/11/8	3
14	غينيـــــا الاستوائية	73/10/14	3	29	بتسوانا	73/11/12	3
15	تنزانيا	73/10/19	3.4	30	موريشيوس	73/6/15	3

الأسباب الرئيسية لقطع العلاقات

1. الإغراءات المالية، التي كان يصاحبها بشكل عام وضع اقتصادي وداخلي متدهور في الدولة التي قطعت العلاقات.
2. العامل الإسلامي.
3. التضامن مع مصر الأفريقية (عن رغبة أو بسبب الضغوط العربية).
4. تطلع زعيم الدولة الأفريقية لشغل مكانة قيادية في أفريقيا.
5. نظام حكم راديكالي، أو تأثير الكتلة الشيوعية أو كلاهما.



فترة القطيعة

أ. الأسباب الرئيسية لسلسلة قطع العلاقات

نتج تدهور العلاقات الإسرائيلية الأفريقية، حتى الانهيار التام في 1973، عن مجموعة من العوامل سيتم تفصيلها لاحقًا. غير أنه يجب أن نشير في البداية إلى عنصر واحد عام ورئيسي ألا وهو: النشاط العربي الموسَّع، والدائم، بغرض إبعاد إسرائيل عن أفريقيا. ففي نهاية الستينيات كثَّفت الدول العربية من نشاطها ضد إسرائيل، من خلال استغلال مفيد ومحنَّك لميزاتها في القارة. وإليكم تفصيل عوامل تدهور العلاقات الإسرائيلية الأفريقية:

عضوية منظمة الوحدة الأفريقية.[1] هناك ست دول عربية هي: مصر، والسودان، وليبيا، وتونس، والمغرب، والجزائر، موجودة في القارة الأفريقية؛ أعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية، إلى جانب عضويتها في جامعة الدول العربية، وبعضها من مؤسسي المنظمة ومن أهم مموليها. انضم إليها مع الوقت أربع دول أفريقية، أعضاء في جامعة الدول العربية هي: موريتانيا، والصومال، وجيبوتي، وجزر القُمُر؛ ذلك في الوقت الذي لم يكن لإسرائيل موطيء قدم في

[1] تغير اسم المنظمة في عام 2002 إلى "الإتحاد الأفريقي".

المنظمة، ومنذ إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية عام 1963 ويعمل المندوبون العرب بشكل دائم على إدراج النزاع العربي الإسرائيلي على جدول أعمال مؤتمراتها، واتخاذ قرارات معادية لإسرائيل. عارض معظم الأفارقة، في البداية إدارج موضوعات غير أفريقية على جدول الأعمال، لكن بعد حرب 1967 تزايد الضغط العربي، ولم يكن الأفارقة، الذين لم تكن قضايا الشرق الأوسط على رأس اهتماماتهم، ولم يرغبوا في مواجهة العرب؛ على استعداد للتنازل، وأصبحت قضية الشرق الأوسط، بالتدريج، الموضوع الرئيس على جدول أعمال منظمة الوحدة الأفريقية في كل مؤتمراتها، ولم تنجح محاولات إسرائيل في التأثير على الدول المعتدلة من أجل عدم إدراج هذه القضية على جدول الأعمال، وزاد تفاقم القرارات المعادية لإسرائيل، وعارض الأفارقة، حتى عام 1967، إدانة إسرائيل، لكن في عام 1971 أدانت قرارات منظمة الوحدة الأفريقية إسرائيل بسبب "عدوانها المستمر على مصر". وفي مؤتمر القمة في الرباط عام 1972 أصبحت القرارات أكثر تشددًا، وطُلب من الدول الأفريقية مساعدة مصر في حربها ضد إسرائيل التي طولبت بالانسحاب من "جميع الأراضي الأفريقية، والعربية المحتلة في عام 1967. وبعد حرب يوم الغفران صدر مشروع القرار المصري الذي دعا إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل.

العامل الإسلامي. إن حوالي ثلث سكان القارة الأفريقية مسلمون، وبعض الدول الأفريقية، جنوب الصحراء الكبرى مثل: مالي، وغينيا، والسنغال، والنيجر، بها أغلبية مسلمة، ففي نيجيريا يوجد حوالي 70 مليون مسلم - حوالي 50% من السكان.[1] وتوجد في دول أخرى مثل: إثيوبيا، وتنزانيا، والكاميرون، وكينيا، أقلية مسلمة بارزة، ولقد استغلت الدول العربية هذه الحقيقة من أجل تسييس واضح للإسلام في أفريقيا، وحتى نهاية الستينيات لم يتدخل مسلمو أفريقيا السوداء نهائيًا في النزاع العربي الإسرائيلي، وقد أقامت إسرائيل -كما ذكرنا من قبل- علاقات دبلوماسية مع دول ذات أغلبية مسلمة، وفي 1969 استغلت الدول العربية إحراق المسجد الأقصى في القدس من أجل إثارة مسلمي أفريقيا ضد

[1] انظر الملحق.

إسرائيل؛ وفي نفس العام عقدوا مؤتمر القمة الإسلامي في الرباط، بعد تأسيس "منظمة المؤتمر الإسلامي" (Organization of Islamic Conference - OIC)، تزايد تدريجيًا عدد الدول الأفريقية المنضمة إليها. اتخذت هذه المنظمة قرارات متشددة معادية لإسرائيل في مؤتمراتها. كما كان لزيارة الملك السعودي عام 1972 إلى بعض الدول الأفريقية ذات الأغلبية المسلمة، ودعوته لها بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل كبير الأثر، وكان هناك أيضًا تأثير واضح للنشاط الإسلامي للرئيس القذافي (انظر الفصل الخامس).

الرغبة في إظهار الوحدة والتضامن. عامل آخر استغلته الدول العربية هو تطلع الأفارقة إلى الحفاظ على وحدة وسلامة منظمة الوحدة الأفريقية، وإظهار التضامن، تجاه الخارج على الأقل. وكان مصدر هذا التطلع ضَعْف الدول الأفريقية واعتراف كل منها بأنها ليس لها تأثير بمفردها، لكن ككتلة أفريقية متماسكة فإنها قادرة على التأثير؛ نظرًا لكبر عددها في الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية. لذلك كانت هذه الدول على استعداد للتنازل عن بعض المصالح -في هذه الحالة- عن العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، من أجل عدم تقسيم المنظمة. استغلت الدول العربية المتشددة هذا الوضع؛ حيث حدَّدت نبرة المناقشات في منظمة الوحدة الأفريقية، وفي الكتلة الأفريقية في الأمم المتحدة، واضطُرت الدول المعتدلة إلى سلك هذا الخط المتشدد.

معارضة احتلال الأراضي بالقوة. نجحت الدعايا العربية، منذ عام 1967، في الاستغلال الجيد لمشاعر الأفارقة ومعارضتهم احتلال الأراضي بالقوة. واستغل العرب الخوف من تعاظم القوة العسكرية لجنوب أفريقيا، وروديسيا، والخوف من أن تحاول دول أفريقية احتلال أراضي بعضها بالقوة، بسبب النزاعات الحدودية فيما بينها (مثل النزاع بين إثيوبيا، والصومال؛ وبين أوغندا، والسودان؛ وبين نيجيريا والكاميرون؛ وبين أوغندا وكينيا؛ وغيرهم)؛ من أجل تحريك الدول الأفريقية لمطالبة إسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضي المحتلة في 1967. هكذا قَبَل الأفارقة التفسير المصري لقرار مجلس الأمن رقم 242. وكان موضوع الأراضي

المحتلة، مثلما اتضح في مناقشات منظمة الوحدة الأفريقية، والأمم المتحدة، وخاصة في "مهمة الرؤساء"؛ بمثابة "نقطة الضعف" الإسرائيلية في أفريقيا.

وجد رئيس ليبيريا، إحدى الدول الصديقة جدًا لإسرائيل، ومن مؤيدي قرار التقسيم الصادر في الأمم المتحدة عام 1947، أنه من الصحيح أن يعرب للسفير الإسرائيلي في بلاده، في أبريل عام 1973، عن قلقه من الشائعات التي يروِّج لها العرب، ومعارضي إسرائيل، حول نية إسرائيل ضم الأراضي التي احتلتها عام 1967، وطلب الرئيس وعدًا بألا "تستمر إسرائيل في احتلال الأرض"، وألا تضمها، كي تمكن أصدقائها من مساندتها. فاجئ موقف الرئيس إسرائيل، وتقرر على الفور إرسال نائب مدير عام وزارة الخارجية، شمعوني إلى ليبيريا حاملًا رسالة شخصية من رئيس الحكومة إلى الرئيس الليبيري ليوضح له الموقف الإسرائيلي.[1] وعندما قطعت ليبيريا علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل بررت ذلك "باحتلال الأراضي". كما أعلنت دول أخرى صديقة مثل: إثيوبيا، وكينيا - أثناء قطع علاقاتها مع إسرائيل- أنها لن تعيدها قبل انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة. مثال آخر، في المؤتمر الصحفي مع رئيس تنزانيا نيريري أثناء زيارته للدنمارك، حيث سُئل عن سبب قطع بلاده للعلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وأجاب قائلًا: "نحن نعترف بوجود إسرائيل، لكننا لا يمكن أن نقبل احتلال الأراضي، وفرض السيادة بقوة السلاح من خلال إنكار حق شعب آخر في الاستقلال. وهذا الوضع هو الذي يمنع استئناف العلاقات التي كانت قائمة بين تنزانيا وإسرائيل".[2] كما ذكر نيريري أنه في بداية الستينيات سادت صداقة كبيرة مع إسرائيل، بل وتعاون في المجال الأمني.

---

[1] تقرير قسم أفريقيا، 14 يونية 1973، ג"מ, חצ 5310/7.

[2] جريدة "هآرتس"، 19 مايو 1976. بخصوص مزاعم الدول الأفريقية التي قطعت علاقاتها مع إسرائيل بسبب معارضة احتلال الأراضي بالقوة، يجب الإشارة إلى ما يلي: حددت منظمة الوحدة الأفريقية بالفعل أنه يجب قبول الحدود بين الدول الأفريقية التي حددتها سلطات الاستعمار حتى وإن كان مبالغ فيها، ذلك لمنع اندلاع الصراعات ومحاولات انسحاب المجموعات الإثنية والدينية. ولقد استغلت الدول العربية هذا الادعاء بنجاح في صراعها مع إسرائيل، وكان من المريح للأفارقة استخدامه كذريعة لقطع علاقاتهم مع إسرائيل، بسبب احتلال الأراضي، وليس بسبب الضغوط العربية والإغراءات المالية. غير أن استئناف العلاقات مع إسرائيل في الثمانينيات والتسعينيات، على الرغم من عدم انسحابها من جميع الأراضي، يبرهن على أن معارضة الاحتلال كانت بمثابة ذريعة وليس مبدئًا مقدسًا.

شبه جزيرة سيناء كجزء من أفريقيا. نجحت الدول العربية في الادعـاء بـأن شبه جزيرة سيناء التي احتلتها إسرائيل من مصر هي جزء مـن أفريقيـا، لـذلك وجب على منظمة الوحدة الأفريقية التدخل والضغط على إسرائيل للانسحاب منها. ولقد قبل هذا الادعاء الزعماء الذين اعتُبِروا أصدقاءً لإسرائيل، مثل: رئـيس ساحل العاج هوفوييه بوانييــه، وكــذلك يـاقوفو جــوون رئـيس نيجيريـا، و رئـيس الســنغال ليوبولــد ســنجور. ولقــد أكــد بعضــهم في محادثـات مــع نظـرائهم الإسرائيليين، أن الضفة الغربية، والعَربة، والجولان ليســوا مــن شــأنهم، لكنــهم كأفارقة لا يستطيعون تجاهل احتلال شبه جزيرة سيناء، التي هي جزء من القارة الأفريقية. وأوضح الرئيس سنجور موقفـه قائلًـا: "كَـوْني أفريقيًـا فأنـا أســتطيع تفهم الموقف المصري بأن حــدود أفريقيـا تنتـهي شـرقي شــبه جزيـرة ســيناء".[1] وبالفعل تركزت مهمة الرؤساء الأفارقة في الأساس على مطالب المصريين بإخلاء شبه جزيرة سيناء.

التدخل الأفريقي النشط في الصراع الشرق أوسطي. كانت عملية قطع العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل ومعظم الـدول الأفريقيــة في نهايــة عمليــة الانجراف، والتدهور في المكانة السياسية لإسرائيل في هــذه القــارة في الفتــرة بــين 1967-1973، ولا يمكن فهم حجم الضربة التي تلقتــها إســرائيل في 1973، دون أن نضع في الحسبان، أنه منذ 1967 وما بعدها زاد التــدخل الأفريقــي في الصــراع الشرق أوسطي، نتيجــة للضــغوط العربيــة في المنظمــات الأفريقيــة، والدوليــة، وذكرنــا مــن قبــل التفــاقم التــدريجي الــذي طـرأ علــى قــرارات منظمــة الوحــدة الأفريقية ضد إسرائيل. ووصل التدخل الأفريقي إلى ذروته في زيــارة وفــد الرؤســاء الأربعة (رؤساء زائير، ونيجيريا، والسنغال، والكاميرون) للشرق الأوسط عام 1971، من أجل الوساطة بين مصر وإسرائيل. وعلى الـرغم مــن أن توصـيات الوفــد قــد حددت أن هنــاك مجــال لاســتئناف المباحثـات بــين إســرائيل، ومصــر، وأن النتــائج النهائية للمهمة كانـت مـدمرة مــن ناحيــة إســرائيل، بســبب منــاورات العــرب، ومؤيديهم في منظمة الوحدة الأفريقية، وأُلقي باللوم في القــرارات الــتي صــدرت

---
[1] Senghor, 1972: 12

في منظمة الوحدة الأفريقية، بسبب فشل الوساطة بعد انتهاء المهمة، على إسرائيل؛ وذكر أن إسرائيل تتحمل فشل يارنج، مبعوث السكرتير العام للأمم المتحدة، الذي حاول الوساطة، عام 1971، بين مصر وإسرائيل. وتصاعدت شدة قرارات منظمة الوحدة الأفريقية ضد إسرائيل، حتى وصلت إلى حد إصدار قرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل.

نشاط الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية. بالإضافة إلى الدول العربية عملت الدول الشيوعية ضد التواجد الإسرائيلي في أفريقيا، وخاصة الاتحاد السوفيتي، والصين الشعبية اللتين كثفتا من تدخلهما في القارة وأثرا على بعض الزعماء الأفارقة. ولقد أدار الاتحاد السوفيتي دعايا سامة ضد إسرائيل في صحفها وفي بثها الإذاعي الموجه إلى أفريقيا، داعية إلى قطع العلاقات مع إسرائيل. ووصلت كلمات الاتحاد السوفيتي التحريضية إلى حدٍ لا يُعقل، مثل الخبر القائل بأن إسرائيل قد أوجدت الفيروس الذي يهاجم السود فقط؛ أو أن الإسرائيليين يحاربون مع المتمردين المؤيدين للغرب في موزمبيق، والبرهان على ذلك: العثور على شعار نجمة داود على إحدى الجثث. نموذج آخر، من نماذج كثيرة، حول الأكاذيب عن إسرائيل التي روجها الاتحاد السوفيتي في الصحافة الأفريقية، المقال المنشور في صحيفة غانية بعنوان: "مكائد إسرائيل والصهاينة".[1] يقتبس المقال من كتاب الصحفي السوفيتي فلاديمير جوليياف، الذي يقول فيه إن إسرائيل هي الدولة المعتدية، والعنصرية، وعميلة الإمبريالية الغربية. وفي مقال في صحيفة "فريدا"، بتاريخ 6 يوليو 1973، تم الحديث عن النشاط العسكري بين إسرائيل وجنوب أفريقيا، وروديسيا، بما في ذلك بيع الأسلحة وتجاوز الحظر المفروض على هذه الدول. ولقد نشرت وزارة الخارجية بيانًا صحفيًا ينكر تمامًا كلمات التحريض السوفيتية، كما طلب في خطاب مدير عام قسم أفريقيا لنائب مدير عام وزارة الخارجية، الذي ورد فيه أن مقالات التحريض والإهانة في الصحف

[1] *People Daily Graphic,* 13 March 1987

السوفيتية المترجمة والموزعة في أفريقيا. "تضع سفرائنا في موضع الدفاع عن النفس".[1]

كما ظهر التحريض ضد إسرائيل أيضًا في التصريحات المشتركة لزعماء من الكتلة الشرقية، وزعماء أفارقة، عند تطرقهم إلى قضايا الشرق الأوسط، ومساندتهم التوجه العربي. ولقد كانت غينيا أول دولة أفريقية قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، وذلك عام 1967، مع دول الكتلة الشرقية.

عدم اكتراث الولايات المتحدة. في الوقت الذي قامت فيه الصين، والاتحاد السوفيتي، والكتلة الشرقية، بتوسيع نشاطها في أفريقيا، وكثفت من التحريض ضد الغرب وإسرائيل؛ أظهرت الولايات المتحدة عدم اهتمام بالتدخل الحقيقي في أفريقيا. ولقد كان لدى ممثلي إسرائيل في الولايات المتحدة، في بداية السبعينيات، انطباع من محادثاتهم مع نظرائهم الأمريكيين، أن الولايات المتحدة غير مستعدة لبذل الجهود المطلوبة في عمل جاد ضد التدخل الشيوعي في أفريقيا. وتم تقديم إثيوبيا كمثال؛ حيث لم يتم الاستجابة لطلباتها بالمساعدة. كما أن رئيس ساحل العاج، هوفوييه بوانييه المؤيد للغرب والمعارض للشيوعية، قد أعرب أكثر من مرة أمام سفيرنا عن خيبة أمله من سياسة الولايات المتحدة الرخوة في أفريقيا، وأن ذلك قد أثر على مخاوفه من الدوائر الراديكالية المؤيدة للعرب في منظمة الوحدة الأفريقية، وكذلك على استعداده للعمل بشكل أكثر حزمًا ضد القرارات المعادية لإسرائيل.[2] وفي النهاية انضم هو أيضًا إلى قاطعي العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، ولم يجرؤ بعدها على أن يكون من أوائل من أعادوها.

المساعدات المالية العربية. عادت الدول الأفريقية وأكدت على أنها قطعت العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل بسبب تمسكها بمبادىء مثل: معارضة ضم الأراضي بالقوة؛ والتضامن الأفريقي، وأنها ترى في ذكر الإغراءات المالية كعنصر

---

[1] 30 يوليو 1973، ג"מ, חצ 5311/3.

[2] نائب مدير عام وزارة الخارجية لسفارة إسرائيل في واشنطن، 19 سبتمبر 1973، ג"מ, חצ 5310/9.

لقطع العلاقات أمرًا يمس كرامتها. رغم ذلك لا يمكن تجاهل الوعود المالية للملك السعودي فيصل أثناء زيارته لعدة دول أفريقية في عام 1972، ووعود القذافي المالية لبعض الدول مثل: أوغندا، وتشاد، والنيجر، وبوروندي، التي رُبطت بقطع العلاقات مع إسرائيل. فعندما التقى الرئيس الأوغندي عيدي أمين بالرئيس القذافي في ليبيا، فبراير 1972، حصل على منحة بقيمة عشرة ملايين جنيه استرليني، وهو مبلغ مشابه للمبلغ الذي طلبه كقرض من إسرائيل ولم يحصل عليه. كما وُعد بالحصول على 50 مليون دولار أخرى كقرض بشروط ميسرة، و16 مليون دولار "لاستخدامه الشخصي". كما قدمت السعودية لأمين قرضًا بشروط ميسرة بإجمالي 15 مليون دولار.[1] وبعد ذلك بشهر قطع أمين علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل. وفي الفترة بين 1970-1979 زار ثمانية رؤساء أفارقة ليبيا بغرض الحصول على المساعدات المالية، بل أن بعضهم أمثال: رئيس الجابون، ورئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعض وزرائهم أشهروا إسلامهم أثناء الزيارة. ولقد حاول الإعلام الإسرائيلي تحذير دول أفريقيا من مكائد القذافي، غير أن هذه المحاولات لم تستطع منع الضرر الذي سببه الرئيس الليبي لإسرائيل جراء نشاطه في أفريقيا. بل أن القذافي تفاخر بأن "ليبيا قد نجحت، خلال عامين فقط، في عزل إسرائيل في أفريقيا، وأن 17 دولة أفريقية قد قطعت علاقاتها مع الدولة اليهودية بفضل جهودنا".[2]

العلاقات الإسرائيلية مع جنوب أفريقيا. لقد كان تأثير العلاقات الإسرائيلية مع جنوب أفريقيا على قطع العلاقات هامشيًا. فجميع الدول التي قطعت العلاقات مع إسرائيل لم تذكر هذا الموضوع. على الرغم من أن العرب والاتحاد السوفيتي قد استخدموها في الدعايا ضد إسرائيل. فقد حرصت إسرائيل حتى بداية السبعينيات، وخاصة قسم أفريقيا في وزارة الخارجية، على أن تكون العلاقات مع جنوب أفريقيا بسيطة، وأن تُعطى الأولوية للعلاقات مع أفريقيا السوداء. فلم تقم إسرائيل بفتح سفارة لها في جنوب أفريقيا، واكتفت

---

[1] عوديد، 2002: 144؛ *Africa Confidentail 13 5(1972)*
[2] *Le Monde,* 22 October 1973

بوفد برئاسة ممثل في بريتوريا، وبقنصلية في جوهانسبرج. وفي الخمسينيات، أثناء التصويت في الأمم المتحدة على موضوع الفصل العنصري (الأبارتهايد)، وقفت إسرائيل ضد جنوب أفريقيا، وفي بداية الستينيات، صوتت إسرائيل في الأمم المتحدة، في صالح القرار الداعي إلى فرض مقاطعة اقتصادية شاملة على جنوب أفريقيا، وشكر ممثل حركة المقاومة السرية ANC (African National Congress) إسرائيل على ذلك.[1] مع ذلك امتنعت إسرائيل عن التصويت على مشروعات قرارات تطالب بطرد جنوب أفريقيا من الأمم المتحدة، وفي 1963، في أعقاب دعوة الأمم المتحدة إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع جنوب أفريقيا، أعادت إسرائيل ممثلها، وعينت مسؤولًا مؤقتًا في بعثتها هناك، وكتب مدير قسم أفريقيا في ذلك الوقت إلى البعثات الإسرائيلية في أفريقيا: "ستعرفون بالطبع كيفية إبراز موضوع تصويت إسرائيل بخصوص الفصل العنصري في محادثاتكم واستغلالها".[2] ولقد تحدث ممثلو إسرائيل في الأمم المتحدة بقسوة ضد الفصل العنصري، والعنصرية، وفي خطاب أمام اللجنة الخاصة للأمم المتحدة حول مشكلة الفصل العنصري -18 أكتوبر 1963- هاجم مندوب إسرائيل يوئيل بار رومي، جنوب أفريقيا وذكر أن الشعب اليهودي على رأس محاربي سياسة الفصل العنصري، ولقد أثارت المواقف الإسرائيلية -من حين إلى آخر- غضب حكومة جنوب أفريقيا، ووسائل الإعلام هناك، كما كانت هناك ردود فعل سلبية للطائفة اليهودية في جنوب أفريقيا، التي خشيت من أن تقوم الحكومة باتخاذ إجراءات ضدها.[3] وفي عام 1966 صوتت إسرائيل في الأمم المتحدة في صالح إنهاء الانتداب الجنوب الأفريقي على ناميبيا، وفي يونية 1971 ذاع خبر حول تبرع إسرائيل "لصندوق منظمة الوحدة الأفريقية لمواجهة الاستعمار، والفصل العنصري" بقيمة 10,000 ليرة إسرائيلية، ولقد تم تفسير هذا التبرع في جنوب أفريقيا على أنه "تأييد للإرهابيين الأفارقة"، على الرغم من أن المال كان لأغراض المساعدات. ظهرت موجه معادية لإسرائيل في البرلمان، ولدى الشعب في

---

[1] ممثل إسرائيل في جنوب أفريقيا لقسم أفريقيا، 7 فبراير 1962، ג"מ, חצ 3387/16.
[2] قسم أفريقيا للبعثات الإسرائيلية، 12 نوفمبر 1962، ג"מ, חצ 3387/15.
[3] ممثل إسرائيل في جنوب أفريقيا لوزارة الخارجية، 18 يناير 1962، ג"מ, חצ 33787/16.

جنوب أفريقيا، وجمدت الحكومة تحويل أموال الجباية إلى إسرائيل، وفي النهاية رفضت منظمة الوحدة الأفريقية، وحركات التحرير الأفريقية الحصول على هذا التبرع، وخرجت إسرائيل خاوية الوفاض من هنا وهناك، وحولت الأموال إلى المندوب السامي للاجئين في جنيف، ومنذ ذلك الوقت -من منطلق الغضب وخيبة الأمل من الموقف الأفريقي، وبضغط من الطائفة اليهودية- بدأت العلاقات تطور مع جنوب أفريقيا، وفي بداية 1972، وافقت إسرائيل على فتح قنصلية عامة لجنوب أفريقيا في تل أبيب.

وفي نوفمبر 1973، بعد قطع العلاقات، اتخذت منظمة الوحدة الأفريقية قرارًا أدان إسرائيل لعلاقاتها مع جنوب أفريقيا، والبرتغال، ذاكرة أن طيارين جنوب أفريقيين قد شاركوا في حرب 1973 إلى جانب إسرائيل، وأن البرتغال سمحت لطائرات الولايات المتحدة بالهبوط في أراضيها، في طريقها إلى إسرائيل، كما زُعم أن الدول الثلاثة -إسرائيل، والبرتغال، والولايات المتحدة- كانت لديها مخططات مشتركة لتقوية مكانتها في القارة.[1] لكن مسألة العلاقات بين إسرائيل وجنوب أفريقيا -كما ذكرنا- لم ترد في بيانات قطع العلاقات، وفي مرحلة متأخرة فقط أصبح هذا الموضوع مركزيًا في الدعايا العربية، عندما عمل العرب من أجل منع استئناف علاقات إسرائيل مع أفريقيا (انظر الفصل السابع للوقوف على تطور علاقات إسرائيل مع جنوب أفريقيا).

إسرائيل وحركات التحرير الأفريقية. منذ الستينيات وإسرائيل تقيم علاقات مع زعماء حركات التحرير الأفريقية، وكانت العلاقات خفية، بشكل عام، وكان تقديم إسرائيل للمساعدات يتم عبر البعثات في الدول الأفريقية مثل: تنزانيا، حيث معسكرات تدريب حركات التحرير، ولقد كان في قسم أفريقيا بوزارة الخارجية موظف خاص يقوم على هذا الموضوع، كما قام روبرت موجابي، زعيم الحركة السرية "الاتحاد الوطني الأفريقي لزيمبابوي (ZANU – Zimbabwe African National Union)، بزيارة إسرائيل في الستينيات، ورافقه، أثناء فترة

[1] OAU Document ecm/res 20 (viii) Assis Ababa, November 1973

الزيارة، رجل وزارة الخارجية، في ذلك الوقت، وفي عهد عبد الناصر، على وجه الخصوص، كان لحركات التحرير مكاتب في مصر وكان يسمح لرجالهم بالبث الإذاعي من القاهرة ضد سلطات الاستعمار في أفريقيا، وضد إسرائيل، ومنذ تأسيسها عام 1964 أقامت منظمة التحرير الفلسطينية علاقات وطيدة مع زعماء حركة التحرير في إطار منظمة الوحدة الأفريقية؛ حيث حصلت على مكانة مراقب، وبعد أن رفضت منظمة الوحدة الأفريقية وحركات التحرير الأفريقية قبول التبرعات الإسرائيلية للمساعدات الإنسانية، توقفت العلاقات بين إسرائيل وبينها، وفي نفس الوقت وطدت منظمة التحرير الفلسطينية علاقاتها بها، ولقد تم إدانة إسرائيل بشدة في كل مؤتمرات حركة التحرير الأفريقية، كعميلة للإمبريالية، أما الدول العربية فقد حظيت بالمديح لتأييدها حركات التحرير، نجحت الدول العربية، بعد قطع العلاقات بين الدول الأفريقية وإسرائيل، في جعل منظمة التحرير الفلسطينية مشابهة لحركات التحرير الأفريقية، وجعل إسرائيل مشابهة لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وفي 1980، عشية حصول زيمبابوي على الاستقلال، أرسلت وزارة الخارجية إلى سولسبوري (فيما بعد هررا) لإيجاد موطيء قدم لها عبر فتح "مكتب تجاري" في المكان، بأمل أن يتحول فور حصولها على الاستقلال إلى ممثلية دبلوماسية إسرائيلية، ولقد ساعدت الطائفة اليهودية الموجودة في المكان -حوالي 7000 شخص- في ذلك، كما ساعدت بعض الشخصيات الأفريقية، التي ذكرت لإسرائيل مساندتها لها في الوقت الذي عملت فيه في الحركة السرية في تنجانيقا، على تنظيم لقاءات مع بعض الزعماء الأفارقة في المكان، ولقد عارضت السلطات البريطانية فتح "مكتب تجاري" بزعم أن إسرائيل تستطيع الانتظار حتى حصول زيمبابوي على الاستقلال، وبعد حصولها على الاستقلال في 18 أبريل 1980 وانتخاب موجابي أول رئيس لزيمباوي، رَفض طلب إسرائيل بفتح ممثلية في بلاده، ودعا -في المقابل- منظمة التحرير الفلسطينية إلى فتح سفارة "لدولة فلسطين" (انظر الفصل الخامس).

تعزيز مكانة العرب في الأمم المتحدة. منذ حصول إسرائيل على "الاستقلال"* زاد عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، خاصة من العالم الثالث الذي كان من بينه عدد غير قليل من الدول العربية والإسلامية، والدول غير الصديقة لإسرائيل من الكتلة الشرقية. ولقد سهَّل الوضع الجديد على الدول العربية تعبئة المؤيدين الدائمين لمواقفها، وضمان أغلبية تلقائية لمشروعات القرارات ضد إسرائيل. ولقد أثَّرت مكانة العرب القوية ومسانديهم في الأمم المتحدة، والجو العام المعادي لإسرائيل، على الكثير من الأفارقة -المؤيدين للخط العربي بأمل مساندة العرب وأصدقائهم لقضاياهم . ومنذ بداية السبعينيات لم توجد دولة أفريقية واحدة مستعدة للتصويت ضد قرار معادٍ لإسرائيل في منظمة الوحدة الأفريقية، وتقلَّص عدد الدول الممتنعة أو الغائبة.[1]

ب.العوامل والإجراءات العامة التي أضرَّت بمكانة إسرائيل

كانت هناك كذلك عوامل عامة، على الرغم من عدم وجود تأثير مباشر لها على عملية قطع العلاقات، إلا أنها أضرت بمكانة إسرائيل في أفريقيا.

تغير صورة إسرائيل. حتى حرب 1967، رأت الدول الأفريقية في إسرائيل دولة صغيرة محاطة بالأعداء، نجحت في بناء شعب، وفي تطوير الزراعة، والصناعة، ومستعدة لمشاركة تجربتها معها، وأن تكون نموذجًا لها تقتدي به. ومع النصر الذي حققته إسرائيل في حرب 1967 كان هناك تقدير وإعجاب بها وبقدراتها العسكرية، من ناحية -وكما ذكرنا- طلبت بعض الدول الأفريقية المساعدة من إسرائيل في المجال العسكري، والمخابراتي، لكن من ناحية أخرى، اعتبرها البعض دولة قوية، محتلة، تصنف مع العالم الغربي الإمبريالي. وأكد على هذا التشبية الدعايا العربية والشيوعية ضد إسرائيل؛ حيث لم تعد إسرائيل دولة من دول

* بعد إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، وإعلان قيام دولة إسرائيل في 14 مايو 1948. (المترجم)
[1] مدير قسم الأمم المتحدة، 1 مايو 1973، ג"מ, חצ 11/5309.

العالم الثالث، مثل الدول الآسيوية والأفريقية التي تحررت من نير استعمار الانسان الأبيض، واعتُبرت "دولة بيضاء عظمى ".[1]

وفيما يخص انحياز إسرائيل إلى الغرب، حاولت في بداية نشاطها في أفريقيا أن تبدو محايدة، وحاول معظم زعمائها الامتناع عن الانحياز إلى الغرب أكثر، لذلك اعترضت جولدا مائير -وقتها- على فكرة تيدى قولق، الذي اقترح أن تقوم المساعدات الماشافية على التمويل الأمريكي (انظر الفصل الأول). كبرت صورة إسرائيل -تدريجيًا- كدولة منحازة إلى الغرب، خاصة الولايات المتحدة، إلى درجة اعتقاد بعض الدول الأفريقية أنها تستطيع الحصول على المساعدات الأمريكية عبر إسرائيل؛ نظرًا لتأثير إسرائيل في الولايات المتحدة، كما لم تحاول إسرائيل إنكار ذلك.

"التوجه يسارًا". ظهر -منذ نهاية الستينيات- توجه لدى بعض الزعماء الأفارقة نحو "اليسار"، والانفتاح على دول الكتلة الشرقية، والصين الشعبية، فقد تبنى الرئيس ميلتون أوبوتي، الذي تقرَّب من الاتحاد السوفيتي، أيديولوجية أطلق عليها "التوجه يسارًا" (The move to the left).[2] أما جوليوس نيريري، الذي تقرب من الصين الشعبية، فقد اعتنق أيديولوجية سميت باللغة السواحيلية Uhamma (الأخوَّة) التي عرفت "بالاشتراكية الأفريقية". وفترت العلاقات بين هؤلاء الرؤساء وبين إسرائيل منذ عام 1967. كما انحازت دول أفريقية كثيرة إلى سياسة "عدم الانحياز"، وانضمت جميعها إلى كتلة دول

---

[1] انظر كمثال تقرير سفير إسرائيل في جمهورية أفريقيا الوسطى لقسم أفريقيا، عن انطباعاته من المحادثات مع الأفارقة، 8 يناير 1973، ג"מ, חצ 5310/3؛ Mazrui, 1973؛ علي مزروعي مؤرخ كيني من أصل عربي وأفريقي ذائع الصيت عالميًا، ومعادٍ لإسرائيل. زعم في هذه المحاضرة أن طرد الإسرائيلين من أوغندا كان لتصرفهم مثل المستعمرين البيض. وفي نظرته إلى الإسرائيلي، كمن ينتمي إلى العرق الأبيض واجهتها أثناء فترة وجودي في جامعة مكررا (Makerere) في أوغندا، كزميل بحث، في الستينيات. فمع وصولي سألنى الطلاب الأفارقة من أين أنا، وعندما سمعوا أننى إسرائيلى، يهودي، أعربوا عن دهشتهم قائلين إن اليهود والإسرائيلين هم "البيض"، في حين إننى أبدو "آسيويًا". وتذكر الصحفية تامار جولان، التي مكثت فترة طويلة في أفريقيا، في مقالها "الإسرائيلي المتباهي "في بعض الدول خلقت للإسرائيلين صورة "متغطرسة". فالإسرائيليون الذين عملوا في ساحل العاج اعتادوا الإقامة في فندق Ivoir الفخم بأبيجان، الذي كان "رمز الرجل الأبيض" ورمز "الرأسمالية الإسرائيلية الصارخة". انظر جولان لنائب المدير العام شمعوني، 28 مارس 1972، ג"מ, חצ 5309/13.

[2] Obote, 1970

"عدم الانحياز". وفي السبعينيات زاد عدد الدول الأفريقية التي أقامت علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي والصين وحصلت على مساعدات منهما. أثر انحياز الأفارقة إلى دول "عدم الانحياز" على تصويتها المعادي لإسرائيل في المؤتمرات الدولية في قضايا الشرق الأوسط. كما كانت دول مثل: ساحل العاج، وكينيا، وليبيريا، حذرة بشكل عام في مؤتمرات دول "عدم الانحياز" من الخروج عن الاجماع العام كي لا تُتهم بتأييد الإمبريالية، و"الاستعمار الجديد".

الموقف الفرنسي. زعم ممثلو إسرائيل في أفريقيا والأمم المتحدة، أن الفرنسيين يعملون، منذ عام 1967، ضد المصالح الإسرائيلية، خاصة في الدول الفرانكفونية التي يوجد فيها تأثير فرنسي. ولقد بُرر الموقف الفرنسي برغبتها في تحسين علاقاتها مع الدول العربية.[1] ذكر سفير إسرائيل في موريشيوس أنه منذ عام 1969، وبتأثير فرنسي، غيرت موريشيوس من موقفها في التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ليكون ضد إسرائيل.[2] كان لدى إيهود أبريئيل انطباع، بعد زيارة قام بها إلى أفريقيا عام 1973، أن فرنسا تعمل ضد إسرائيل، واقترح "أنه يجب إظهار هذه الحقيقة بدلًا من إخفائها؛ واتهام فرنسا بتدبير الدسائس غير المحسوبة التي تضرنا في أفريقيا".[3]

كتب إلياهو سلفطر في صحيفة "هآرتس" (23 يونية 1972)، بعد مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية في الرباط 1972، والقرارات الصعبة المعادية لإسرائيل: "تقوم فرنسا بعمل دبلوماسي ممنهج في أفريقيا لصالح العرب ضد إسرائيل، وإن 12 دولة أفريقية مرتبطة بفرنسا ارتباطًا اقتصاديًا وثيقًا وفرنسا تستغل هذا الارتباط لممارسة الضغوط المعادية لإسرائيل، والحصول على المقابل السياسي من العرب". تجدر الإشارة إلى أن المبعوثين الفرنسيين في إسرائيل

[1] مندوب الأمم المتحدة لوزارة الخارجية الإسرائيلية، 5 نوفمبر 1970، ג"מ, חצ 4559/1؛ مدير قسم الأمم المتحدة لمدير عام وزارة الخارجية، 13 نوفمبر 1970، المرجع السابق.
[2] السفير الإسرائيلي في موريشيوس لقسم أفريقيا، 6 يناير 1970، المرجع السابق.
[3] أبريئيل لوزارة الخارجية، 16 يناير 1973، ג"מ, חצ 5309/11.

أنكروا، في المحادثات معهم، هذه الاتهامات.[1] كما اعتقد مدير قسم أفريقيا في وزارة الخارجية في بداية 1973، أنه ليست هناك دلائل واضحة على عمل فرنسا ضد إسرائيل، وأنه "يجب تقصي حقيقة ذلك"[2]. غير أنه اعتمادًا على تقارير ممثلي إسرائيل في بعض الدول الأفريقيا يبدو أن هناك سبب لذلك، ويُضاف إليه، أنه بعد حرب 1967 حدث تغير نحو الأسوأ في نظرة الرئيس ديجول إلى إسرائيل، وفرضت فرنسا عقوبات على إرسال السلاح إلى إسرائيل، وأصبحت سياستها أكثر تأييدًا للعرب.

أفعال إسرائيل وإخفاقاتها. ضعفت مكانة إسرائيل في أفريقيا أيضًا بسبب أعمالها وإخفاقاتها هي، ففي بداية السبعينيات شغلت أفريقيا مكانة أقل أهمية في السياسة الخارجية الإسرائيلية، مقارنة بفترة الستينيات، وضعفت المبادرة، والحماس الذي ميَّز النشاط الإسرائيلي في الفترة السابقة، ويبدو أن عملية انهيار العلاقات مع أوغندا، والقرارات المعادية لإسرائيل في منظمة الوحدة الأفريقية، وتأييد الأفارقة للقرارات المؤيدة للعرب في الأمم المتحدة، قد آتت أُكُلُها؛ ذلك رغم حقيقة أن وزير الخارجية أبا إيبن ورؤساء قسم أفريقيا قد اعتادوا التصريح، بعد كل ضربة، ولطمة، أن إسرائيل سترد بتكثيف نشاطها في أفريقيا، غير أن بعض المقترحات فقط التي طرحت هي التي تم تنفيذها، ولقد وجه الكنيست ووسائل الإعلام انتقادًا للموقف الإسرائيلي التبريري والخانع، ويبدو أن قيمة أعمال المساعدات الإسرائيلية في أفريقيا قد انخفضت بقدر ما -على مدى الوقت- بالمقارنة بمساعدات الدول الغربية والشرقية، وفي المقابل زادت المساعدات العربية بالتدريج، وتم الدفع نقدًا للزعماء متخذي القرارات، ولم تستطع إسرائيل، ولم ترغب في تقديم المساعدات المالية المماثلة، وفي بعض الحالات فقط قدمت القروض، وذلك في حالتي تشاد، وتنزانيا.

[1] ممثل إسرائيل في باريس، محادثات مع مدير قسم أفريقيا، 10 يناير 1973، المرجع السابق؛ نائب مدير عام وزارة الخارجية ماروز إلى وزير الخارجية، عن حديثه مع السفير الفرنسي في إسرائيل، 24 يناير 1973، المرجع السابق.
[2] مدير قسم أفريقيا في رده على تقرير إيهود أبريئيل، 16 يناير 1973، المرجع السابق.

كما لم تنجح بعض مشروعات الماشاف، إما بسبب اختلاف الطبيعة الاجتماعية والثقافية للأفارقة، مثل: مزرعة القطن التعاونية في شمال تنزانيا، ومشروع المجمعات الاستهلاكية التعاونية في أوغندا، والمزرعة الزراعية في المنطقة الصومالية في كينيا. أو في أحيان أخرى لإنهاء الخبير الإسرائيلي المهمة المكلّف بها ومغادرته البلاد، وينهار مشروعه بسبب الفساد وعدم اكتراث الحكومة والإدارة الفاشلة للمحليين.

حدثت في بعض الدول إخفاقات في النشاط الاقتصادي للشركات الإسرائيلية التي لم يكن عليها إشراف من السلطات المركزية في إسرائيل، وأوغندا مثال على ذلك. وفي مقال نُشر في صحيفة "هآرتس" في 8 يناير 1973، كتب إلياهو سلفطر، أن إسرائيل قدّرت نجاحها في أفريقيا بشكل مبالغ فيه، واعتادت نشر المشروعات الناجحة فقط، لكن كان هناك أيضًا فشل مثل: مشروع اللحوم في تشاد، الذي كان من بين الأحدث في العالم، لكنه لم يكن قادرًا على ضمان الاستمرار في الإمداد بالأبقار، والتسويق المنتظم للمنتج.[1] وفي المقابل أشارت الدعايا العربية والشيوعية ضد إسرائيل إلى ذلك الفشل وبالغت فيه، في الوقت الذي ساعد فيه النشاط الماشافي بشكل عام المحليين كثيرًا، وهم الذين امتدحوه وطالبوا بتوسيعه. (انظر الفصل الأول).

نظرًا لضعف مكانة إسرائيل في أفريقيا، أضيرت أيضًا صورة أفريقيا في نظر الإسرائيليين -بسبب الانقلابات والتقلبات في كثير من الدول، وعدم الاستقرار، وحقيقة أنه على الرغم من تقديم المساعدات للأفارقة فإن الوضع مستمر في التدهور، وتجلى ذلك في قلة الزيارات الرسمية للشخصيات الإسرائيلية للقارة، ولعدم تحمس العاملين بوزارة الخارجية للخدمة في أفريقيا.

المساعدات العسكرية. قُدمت المساعدات العسكرية والأمنية الإسرائيلية للدول التي طلبتها، والتي كان لإسرائيل اهتمام بتلبيتها. كانت الميزة في تقديم هذه المساعدات بالنسبة لإسرائيل، هي سهولة وصول الخبراء العسكريين

[1] دوبق، 2007: 53. كان دوبق سفير إسرائيل في تشاد في الفترة 1963-1965.

الإسـرائيليين للقيـادات في الحكومـة الأفريقيـة، أسـهل مـن السـفراء في بعـض الأحوال. ولقد اعتادت إسرائيل أن توضح أنها مهتمة فقط بالتدريب العسـكري، وأنها لا تتدخل في الصراعات الداخلية أو الخارجية، وأن هؤلاء الذين يحصلون على المساعدات العسكرية يحصلون أيضًا على مسـاعدات مدنيـة في المجـال الزراعـي، والطب، من أجل رفاهية جميـع المـواطنين. غـير أن بعـض المـؤرخين والصـحفيين الأجانب قد زعموا أن أحد أسباب قطع العلاقـات مـع إسـرائيل كـان المسـاعدات العسـكرية، الـتي أثـارت الشـكوك حـول تـدخل إسـرائيل في الشـؤون الداخليـة الأفريقية. وزعم الصحفي كولين ليجوم أن المساعدات العسـكرية الإسـرائيلية قـد قُـدمت للزعمـاء الأفارقـة المسـتبدين، ممـا أدى إلى وجـود عـداء لـدى بعـض الحكومات، وعناصر المعارضة. كما قال إن إسرائيل ساندت متمـردي بيـافرا ضـد حكومة نيجيريا الفيدرالية، كما ساندت متمردي جنوب السـودان ضـد حكومـة الخرطوم، كذلك ساندت السلطات الإثيوبية ضد حركة التحريـر الإريتريـة. ولقـد ساهم كل ذلك في اعتبار حركات التحرير الأفريقية إسرائيل عدوًا لها.[1]

والحالة الأوغندية من النماذج البارزة على هذه الاتهامات ضد إسرائيل؛ حيـث زعم الرئيس ميلتون أوبوتي، الذي أطـاح بـه رئـيس هيئـة الأركـان عيـدي أمـين في 1971، أن الخـبراء العسـكريين الإسـرائيليين، هـم الـذين دربـوا الجـيش الأوغنـدي، وساعدوا أمين على القيام بالانقلاب. وبعد عام من ذلك التاريخ طرد أمـين جميـع الإسرائيليين من أوغندا، وبرَّر هذه الخطوة بأن الضباط الإسـرائيليين تـآمروا علـى قتله.[2] كما أثارت المساعدات العسكرية، في بعض الأحوال، غضـب الجـيران، مثـل الانتقـاد الـذي وجهـه رئـيس تنزانيـا لإسـرائيل بسـبب المسـاعدات العسـكرية الإسرائيلية لأوغندا. لذلك كانت إسرائيل حذرة ولم تسـتجب لطلـب جامبيـا في التعاون العسكري لعدم إثارة غضب جارتها السنغال. (سنشـير إلى أن إسـرائيل واجهت صعوبات في علاقاتها مع صديقتها إثيوبيا وإريتريـا في فتـرة الحـرب الـتي

---

[1] Legum, 1971-1972

[2] عوديد، 2002: 60-65.

اندلعت بينهما -مايو 1998 -مايو 2000- حيث اتهمت كل منهما إسرائيل بتقديم المساعدات العسكرية لخصمها.)

كانت المساعدات العسكرية ورقة دعائية استخدمها العرب والشيوعيون ضد إسرائيل، وأثارت الشكوك لدى بعض الدوائر الأفريقية بأن إسرائيل تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية عبر تقديم المساعدات العسكرية، من أجل دفع مصالحها الخاصة. والحقيقة أن إسرائيل حرصت على التركيز على التدريب العسكري فقط، وأن ضباط الجيش الإسرائيلي الذين عملوا في أفريقيا كانت لديهم أوامر واضحة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية.[1] كما كانت هناك دوائر في إسرائيل تنتقد المساعدات العسكرية، وزعمت أنها تصف إسرائيل بأنها "عسكرية". وعندما عادت إسرائيل إلى أفريقيا حدثت تغييرات في تعاملها مع هذا الموضوع.

ج. تلخيص العوامل التي أدت إلى قطع العلاقات الدبلوماسية

كانت عملية قطع العلاقات الدبلوماسية لكل الدول الأفريقية، تقريبًا، مع إسرائيل، ضربة قاسمة لمنظومة العلاقات الخارجية الإسرائيلية، لم يكن لها نظير في القارات الأخرى. و كان العامل المشترك الرئيس لقطع هذه العلاقات هو نشاط الدول العربية ضد إسرائيل على الساحة الأفريقية، والاستغلال الأسلم لميزاتها التي تفوقت بها على إسرائيل في هذه الساحة. ولقد أوضح أحد القادة البارزين -رئيس السنغال سنجور- نجاح العرب في التعامل مع إسرائيل في أفريقيا بقوله: "العرب متفوقون من حيث العدد، والمساحة، والنفط، لذلك لديهم الأفضلية على إسرائيل في العالم الثالث ".[2]

[1] انظر استعراض مندوب وزارة الدفاع في لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، والتي أكد فيها: "إن توجيهاتنا لكل المستشارين [هي] عدم التدخل في أي شيء تنفيذي [...] بالطبع ليس بالفعل". 18 يوليو 1972، ג"מ, חצ 5309/15. من واقع تجربتي في أوغندا وفي الدول الأخرى في أفريقيا فإن هذه التعليمات قد تم تنفيذها بحذافيرها. ففي أوغندا، كان رفض إسرائيل التدخل في صراعاته الداخلية والخارجية للحاكم الاستبدادي عيدي أمين أحد أسباب إبعاده لجميع الإسرائيليين من بلاده، بعد عام من توليه الحكم، وعلى رأسهم المستشارين العسكريين. انظر عوديد، 2002: 84.

[2] *Le Monde Diplomatique,* February 1974

اعتمدت الدعايا العربية ضد إسرائيل على عاملين في الأساس: المعارضة المبدئية للأفارقة لاحتلال الأراضي بالقوة؛ ورغبتهم في الحفاظ على التضامن الأفريقي. ولقد أحسنت الدول العربية استغلال مشاعر الأفارقة في هذا الموضوع، ونجحت في تحريكها تجاه تأييد التفسير العربي لقرار مجلس الأمن رقم 242، الذي يطالب بالانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي التي احتلت في حرب 1967. ولم يُرضِ الموقف الإسرائيلي والتصريحات التي أدلت بها إسرائيل بخصوص الانسحاب؛ الأفارقة. وكان الجدل الرئيس حول تفسير مصطلح "الحدود الآمنة". قَبِلَ الأفارقة التفسير المصري، الذي يقول أن المقصود تقديم ضمانات وليس ضم أراض. وفي بيانات قطع العلاقات مع إسرائيل ذكرت كل الدول الأفريقية تقريبًا، أنّ العامل الرئيس وراء قرارها هو رفض إسرائيل الانسحاب من جميع الأراضي المحتلة. غير أن إسرائيل لم تكن مستعدة للإعلان عن نواياها بالعودة إلى حدود 4 يونية 1967 لإرضاء الأفارقة. كما يبدو أن تفسير القرار 242 كان مجرد ذريعة لدى بعض الأفارقة للتغطية على المصالح المالية وغيرها.

كانت منظمة الوحدة الأفريقية، منذ نهاية 1967، عاملًا سلبيًا جدًا من ناحية إسرائيل. فقد نجحت الدول العربية الأعضاء فيها في تحويلها إلى ساحة استغلوا فيها تفوقها على إسرائيل؛ حيث لم يكن لإسرائيل فيها موطيء قدم، وضغطت على الأفارقة كي يخضعوا لإملاءاتهم، وأصبحت القرارات المعادية لإسرائيل، التي تم اتخاذها في منظمة الوحدة الأفريقية، أساسًا لمشاريع قرارات للكتلة الأفريقية والعربية في الأمم المتحدة، وفي المؤتمرات الدولية الأخرى.

لم يتوقع أحد في قسم أفريقيا، وفي إدارة وزارة الخارجية، وفي الحكومة الإسرائيلية، حتى اللحظة الأخيرة؛ انهيار التواجد الإسرائيلي في أفريقيا. فكان الاعتقاد أن بعض الدول فقط هي التي ستقطع علاقاتها بإسرائيل، خاصة الدول "الضعيفة"، الراديكالية، أو ذات الغالبية المسلمة. كما كان الاعتقاد في إسرائيل، أنه سيكون من الممكن صد هذا التدهور في العلاقات عبر تكثيف النشاط الماشافي، والاقتصادي، والاعلامي. كان من المحتمل أن يكون هذا الاعتقاد

صحيحًا لولا اندلاع حرب يوم الغفران (1973)، حيث قطعت الدول الأفريقية، خلالها وبعدها، العلاقات الدبوماسية مع إسرائيل، من أجل "التضامن" مع مصر.

د. ردود الفعل، داخل إسرائيل، على قطع العلاقات الدبلوماسية

سبّب قطع العلاقات بين غالبية الدولة الأفريقية وإسرائيل دهشة كبيرة، وخيبة أمل عميقة سواء لدى الحكومة الإسرائيلية أو لدى الرأي العام. وكان هناك شعور بأن الدول الأفريقية أدارت ظهورها لإسرائيل في الوقت الذي كانت تخوض فيه الحرب، وتمر بأزمة، وفي حاجة إلى الأصدقاء، في حين لم يكن هناك أي خلاف بين إسرائيل وكل واحدة من الدول الأفريقية، بل -على العكس- كانت هناك دول مثل: ساحل العاج، وكينيا، وليبيريا، وزائير، لها علاقات طيبة مع إسرائيل. وقبل يومين من قطع العلاقات مع نيجيريا قال سفير إسرائيل في نيجيريا، أنه نظرًا لتأييد إسرائيل للرئيس جوون، ووزير الخارجية أريكفو، والطائفة المسيحية، فإن هناك فرصة كبيرة في عدم خضوع نيجيريا للضغوط العربية وتقطع علاقاتها مع إسرائيل.كما ذكر أن "أريكفو قال في مناسبات مختلفة أن الرئيس جوون، يصر على موقفه أكثر كلما ضغطوا عليه، وأن تأييده لإسرائيل مغروس في قلبه بشدة".[1] كما فاجئت دول أخرى إسرائيل، بما فيها كينيا، التي أعلن زعيمها كينياتا قبل أيام معدودة من قطعه للعلاقات، إنها لن تقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل. مثال آخر: في فبراير 1973، أرسل رئيس الجابون، بعد أن قامت أول أربع دول بقطع علاقاتها مع إسرائيل، وزير خارجيته برسالة ودودة إلى رئيس حكومة إسرائيل. وصدر بعد الزيارة بيان مشترك، يقول إن الدولتين تؤيدان الحل السلمي في الشرق الأوسط.[2] لكن الجابون أيضًا قطعت علاقاتها مع إسرائيل بعد فترة قصيرة. لقد عززت خيبة الأمل من الدول الأفريقية وزعمائها الرأي، الذي ساد إسرائيل، بأن التخلي عن إسرائيل كان في

---

[1] السفير إلى نائب المدير العام، يعقوب شمعوني، 23 أكتوبر 1973، ג"מ ניג. 103.1.
[2] تقرير قسم أفريقيا، 10 فبراير 1973، ג"מ, חצ 5310/4.

الأساس بسبب الإغراءات المالية، والضغوط العربية، وكان الإحساس أن الدول الأفريقية لا يمكن الاعتماد عليها في وقت الشدة.

تميزت الرؤية الإسرائيلية لإفريقيا، بعد قطع العلاقات، بالاستسلام، وعدم الاهتمام، وتقلّص نشاط القسمين اللذان اهتما بالشأن الأفريقي في وزارة الخارجية إلى قسم واحد، ضعيف، وبائس، ويذكر أنه على مر السنوات، منذ بداية نشاط إسرائيل في أفريقيا، كانت هناك رؤى مختلفة في وزارة الخارجية الإسرائيلية خاصة بالشأن الأفريقي، فحرصوا في قسم أفريقيا على تخفيض علاقاتنا مع نظام الحكم العنصري، إلى أقصى درجة ممكنة، وأبرزوا أهمية العلاقات مع دول أفريقيا السوداء، والالتزام الأخلاقي بمعارضة نظام الفصل العنصري، وفي المقابل أكد المهتمون بجنوب أفريقيا (في قسم غرب أفريقيا) على المصلحة العملية من العلاقات مع دولة قوية اقتصاديًا، وعسكريًا، لقد كانت يد "الأفارقة"، في الخمسينيات، والستينيات، هي العليا، ومالت وزارة الخارجية والحكومة إلى قبول آرائهم، وامتنعت إسرائيل عن فتح سفارة لها في بريتوريا، ولم تسمح بفتح ممثلية لجنوب أفريقيا في إسرائيل، وصوتت في الأمم المتحدة، وفي المؤتمرات الدولية ضد نظام الفصل العنصري.

إن الانكسار الذي أصاب إسرائيل، بقطع العلاقات الدبلوماسية، قد أدى إلى تغيير في موازين القوي في وزارة الخارجية، ولم يكن أمام المهتمين بأفريقيا أي فرصة في ظل توسيع العلاقات مع جنوب أفريقيا، وكما ذكرنا، فإن خيبة الأمل من مواقف الدول الأفريقية كانت لدى إسرائيل حتى قبل قطع العلاقات، خاصة في التصويت على القرارات المعادية لإسرائيل في منظمة الوحدة الأفريقية، والأمم المتحدة، والمؤتمرات الدولية، وأصيبت إسرائيل بخيبة أمل خاصة في علاقاتها مع حركات التحرر الأفريقية، التي رفضت يد إسرائيل الممدودة لها، والحصول على المساعدات الإسرائيلية، ومنذ قطع العلاقات توسّعت دائرة العلاقات مع جنوب أفريقيا على مختلف المستويات، ولم تكن هناك تقريبًا أية

مبادرات من جانب إسرائيل (خاصة في السنوات الأولى من قطع العلاقات) للعمل على تحسين العلاقات مع دول أفريقيا.

كانت ردود فعل الحكومة الإسرائيلية، ووسائل الإعلام على سلسلة قطع العلاقات، أشد بكثير من الردود على قطع بعض الدول المنفردة حتى ذلك الوقت، وأكدت إسرائيل، في تفسيرها لقطع العلاقات، على الضغوط العربية، و"الإغراءات الاقتصادية" التي خضع لها الأفارقة. ورد وزير الخارجية أبا إيبن بشدة على قطع زائير -أكبر وأهم دولة والأولى في موجة قطع العلاقات- للعلاقات الدبلوماسية، قام الرئيس موبوتو بقطع العلاقات بشكل دعائي في خطابه في الجمعية العامة للأمم المتحدة، في 4 أكتوبر 1973، قبل يومين من اندلاع حرب يوم الغفران. ولقد وصف إيبن القرار الزائيري "بالخيانة لصداقة إسرائيل، وللنوايا الطيبة لمساعدتها بكل ما أوتت من قوة. فلم تكن هناك سياسة إسرائيلية أضرت بزائير، ذات مرة، بل على العكس؛ فدائمًا ما تعاونت إسرائيل مع زائير، وهبَّت لمساعدتها في أوقات الخطر الصعبة". وأضاف أن الخطوة الزائيرية ستشجع الدول العربية فقط على رفضها المتعنت لصنع سلام مع إسرائيل، وأكد أن الرئيس موبوتو قد قلَّص من فرص السلام، بهذه الخطوة السلبية.[1]

كان قطع زائير للعلاقات بمثابة انهيار السد أمام موجة عاتية من قطع للعلاقات، كما أوضحت إسرائيل القرارات الأحادية لمنظمة الوحدة الأفريقية، ففي رد على سؤال ما إذا كانت إسرائيل ستستمر في تقديم المساعدات الفنية، واستقبال الدارسين؟ تم التأكيد على أن إسرائيل لا تعتبر هذه المساعدات آداة سياسية، بل عملًا إنسانيًا، وأنها ستواصل دراسة الطلبات التي ستتلقاها في هذا الخصوص، وأنه سيُسمح للدارسين الموجودين في إسرائيل باستكمال دراستهم، أما فيما يخص تقديم التأشيرات لمواطني الدول التي قطعت علاقاتها بإسرائيل، فإنهم يستطيعون الحصول عليها من الدول التي تهتم بالمصالح الإسرائيلية، ذلك باستثناء الشخصيات التي تتحفظ عليها الأجهزة الأمنية.

---

[1] وزارة الخارجية للبعثات، 5 أكتوبر 1973، ג"מ, חצ 25/6737.

بعد سلسلة قطع العلاقات، وعندما أخبر وفد إسرائيل في الأمم المتحدة وزارةالخارجية أن "الأصدقاء" الأفارقة، يتسائلون حول التغيير في تصويت إسرائيل حول قضايا جنوب أفريقيا، والبرتغال، وعن تعاونها مع هذه الدول"، رد يعقوب شمعوني، نائب المدير العام لوزارة الخارجية: "لقد تم البرهنة على أنه ليس مهمًا ما نقوم به في الشؤون الأفريقية، لأن العرب هم المسيطرون فيها [...] على الرغم من مواقفنا ضد الحكم العنصري في جنوب أفريقيا، وضد العنصرية وتصويتنا في هذه القضايا مع الأفارقة، إلا أنهم كافأونا بقطع العلاقات".[1]

كما كانت ردود الأفعال في وسائل الإعلام الإسرائيلية قاسية جدًا شملت نقدًا قاسيًا ضد سياسة إسرائيل في أفريقيا، فقد كُتب في صحيفة "هاتسوفيه": "من أخطاء إسرائيل الدبلوماسية، أنها بذلت جهودًا وأموالًا طائلة في أفريقيا، قبل أن تدرس استقرار أنظمة الحكم فيها، وكان من المستحب أن تستثمر هذا المال في استيعاب المهاجرين، وسد الفجوة الاجتماعية في إسرائيل".[2] كما ذكرت صحيفة "الجوريزاليم بوست"، في 5 نوفمبر 1973، أن قطع الدول الأفريقية للعلاقات مع إسرائيل إنما يشير إلى نهاية قضية متشابكة ومخيبة للآمال، لن تعود العلاقات مع أفريقيا كسابق عهدها أبدًا، "إن الخيانة في وقت الأزمات لا تُنسى". وفي المقال الافتتاحي لصحيفة "هآرتس"، 3 نوفمبر 1973، ورد "إننا لن ننسى من تخلى عنا في وقت الشدة [...] ولا يبدو أن مكانتنا في أفريقيا ستكون، في المستقبل القريب، على رأس أولوياتنا مثلما كانت في الماضي".

---

[1] شمعوني لمندوب الأمم المتحدة، 2 ديسمبر 1973، ג"מ, חצ 5310/12.
[2] مقتبس لدى Curtis & Gitelson, 1976: 197

هـ. النشاط الإسرائيلي في أفريقيا بدون وجود علاقات دبلوماسية

لم يتسبب قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل في قطيعة تامة مع القارة الأفريقية، والفارق الرئيس بين هذه المرحلة والمرحلة التي سبقتها هو أن النشاط الإسرائيلي الرئيس انتقل من المسار الدبلوماسي الرسمي إلى المسارات العملية غير الرسمية – الاقتصادية، والتجارية، والإعلامية؛ حيث لم يكن في هذا النشاط العملي نفس المؤشرات الأيديولوجية-الإنسانية كما هو في الماضي، وكان ذلك موجودًا على وجه الخصوص في الدول التي كان فيها بنية اقتصادية معقولة، ولم تكن فيها غالبية مسلمة مثل: غانا، وليبيريا، والجابون، وزائير، وكينيا، وساحل العاج، فلقد صمدت المصالح الاقتصادية المتبادلة، التي ربح منها الجانبان واهتما باستمرارها، طول فترة قطع العلاقات الدبلوماسية، علاوة على أنه عمل في تلك الفترة في دول مثل: كينيا، وساحل العاج -وكذلك نيجيريا، التي كان فيها عدد كبير من المسلمين، لكن مع تأثير واضح للمسيحيين- عدد من الإسرائيليين أكبر مما سبق، ونُفذت فيها مشروعات كبيرة في البنية التحتية، لكن كانت هناك كذلك دول أفريقية لم يكن لها أي اتصال بإسرائيل، وكانت تلك الدول هي الدول التي كانت لها علاقات وطيدة مع العرب مثل: أوغندا؛ أو الدول التي فيها أغلبية كبيرة مسلمة مثل: موريتانيا، والسنغال؛ أو دول كانت تحت تأثير الكتلة الشرقية مثل: أنجولا، وموزمبيق، وغينيا، والكونغو (برازفيل)، كما كانت هناك دول أقامت اتصالات بسيطة وغير مباشرة مع إسرائيل، مثل: تنزانيا، وزيمبابوي، وكان يتم النشاط الإسرائيلي في تلك الفترة في هدوء، وتواضع.

برزت في فترة القطيعة ظاهرتان: تكثيف النشاط العملي الإسرائيلي، وإظهار التأييد لإسرائيل من قبل الدوائر غير الرسمية، خاصة المسيحيين، ولقد تم التعبير عن ذلك في وسائل الإعلام وصاحبه من حين لآخر انتقادات شديدة للعرب، من ناحية؛ ومن ناحية أخرى نتيجة الانتقاد الأفريقي للدول العربية، خاصة في مرحلة القطيعة؛ حيث اضطرت هذه الدول إلى توسيع نشاطها على

الساحة السياسية، والدعائية، والاقتصادية من أجل منع عودة إسرائيل إلى أفريقيا. وبالفعل، فعلى الرغم من النشاط العملي الإسرائيلي، إلا أن العرب قد نجحوا في منع استئناف العلاقات الدبوماسية مع إسرائيل على مدى فترة طويلة.

1. النشاط على المستوى السياسي

"قائمون على المصالح". استمرت إسرائيل في التواجد الرسمي المحدود إلى جانب النشاط العملي، والاقتصادي، والتجاري، للشركات الإسرائيلية في عدد صغير من الدول التي اعتبرت صديقة لها، وقطعت علاقاتها معها بسبب الضغوط العربية. وسبب ذلك أن العلاقات الثنائية مع هذه الدول كانت طيبة، ووافقت إسرائيل رغم خيبة أملها على الحفاظ على قنوات مفتوحة للحوار، بأمل استئناف العلاقات في أقرب فرصة. ففي ساحل العاج، وكينيا، وغانا، وتوجو، والكاميرون تم الاتفاق على تعيين "قائم على المصالح الإسرائيلية" (Interest Officer)، عمل تحت رعاية سفارة أجنبية. وكان لهؤلاء القائمون مكانة الدبلوماسي؛ حيث حملوا جواز سفر دبلوماسي للدولة الراعية، وكان من المقرر أن يعملوا من داخل سفارة تلك الدولة.

كنت في الفترة بين 1977-1981 القائم على المصالح الإسرائيلية في كينيا، برعاية السفارة الدانماركية، وعملت هناك ممثلًا دائمًا لإسرائيل، كدبلوماسي، في منظمات الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، وللبناء والتشييد (HABITAT)، التي كان مركزها في نيروبي. ولقد استطعت العمل بحرية تامة –تقريبًا- تحت مظلة تلك المنظمات، وعملت من مكتب حمل لوحتها. ولقد سمحت لي الحكومة الكينية بحرية العمل الكاملة، وبالاتصال بالوزارات الحكومية، وقيادات النظام الحاكم. ولم تعارض قيامي بتنظيم حفلات الاستقبال بحضور الكثير من المشاركين (كان من بين الحضور أعضاء في الحكومة)، وذلك في أيام الاحتفال بالعيد القومي الإسرائيلي. وردًا على احتجاجات السفارات العربية في نيروبي، قالت الحكومة الكينية أنه من المحظور عليهم التدخل في الشؤون الكينية،

ونشرت أشهر مجلة في كينيا وشرق أفريقيا تقريرًا أعربت فيه عن دهشتها من أنه رغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية بين كينيا وإسرائيل، إلا أن البعثة الإسرائيلية تعمل في كينيا بشكل طبيعي.[1] وكان هذا هو الوضع أيضًا في الدول الأخرى التي عمل فيها "القائم على المصالح". ويُذكر أن الدول الأفريقية التي عمل فيها "القائم على المصالح" كانت من أوائل الدول التي استأنفت العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل (انظر الجدول رقم 10 في الفصل السادس).

كذلك كان الوضع في إثيوبيا -التي كان موقفها المعلن معاديًا لإسرائيل، وواصلت تأييد النهج العربي المعادي لإسرائيل في منظمة الوحدة الأفريقية، وفي المحافل الدولية- مشابهًا؛ حيث كانت العلاقات على المستوى غير الرسمي جيدة للغاية، وأبرز تعبير على ذلك منح تأشيرات الدخول للإسرائيليين الذين زاروا إثيوبيا، أو تمت دعوتهم للمشاركة في المؤتمرات العلمية، كما لم تمنع إثيوبيا تحليق طائرات شركة الطيران الإسرائيلية "العال" فوق أراضيها في طريقها إلى نيروبي، وجنوب أفريقيا، وفي فترة قطع العلاقات كان هناك ممثل إثيوبي في إسرائيل، يمثل الكنيسة الإثيوبية، غير أنه كان في حقيقة الأمر ممثلًا حكوميًا تابع التطورات في إسرائيل وأجرى اتصالات مع السلطات، كما جرت لقاءات في الأمم المتحدة بين شخصيات إسرائيلية وأخرى إثيوبية.

المشاركة في المؤتمرات. واصل المبعوثون الأفارقة أصحاب المهن المختلفة المشاركة في المؤتمرات الدولية التي عقدت في إسرائيل، فقد شارك، على سبيل المثال، ي المؤتمر الدولي للقانون الذي عقد في يوليو 1974 بالجامعة العربية بالقدس، رجال قانون من نيجيريا، وغانا، وسيراليون، وكينيا، وإثيوبيا.[2] كما شارك في المؤتمر الدولي للمهندسين، الذي عقد في جامعة تل أبيب، ديسمبر 1976، مهندسون من نيجيريا، وكينيا، وسيراليون.[3] كما شارك في أوليمبياد نادي "هابوعيل"، في مايو 1979، رياضيون من كينيا، وساحل العاج، كما لم يمنع غياب

[1] *The Weekly Review,* 13 February 1981: 16
[2] *The Jerusalem post,* 25 July 1974
[3] صحيفة "معاريف" 29 سبتمبر 1

العلاقات الدبلوماسية المبعوثين الإسرائيليين من المشاركة في المؤتمرات التي عقدت في الدول الأفريقية؛ حيث شارك، على سبيل المثال، وفد إسرائيلي في المؤتمر الدولي للخدمات الاجتماعية، الذي عقد في كينيا في أغسطس 1974.[1] كما شارك العلماء الإسرائيليون في الندوة الدولية حول الزراعة الاستوائية، التي عقدت في نيجيريا، مارس 1975.[2] وزار مدير قسم العلاقات الخارجية لاتحاد نقابات العمال (الهستدروت)، عام 1976، كل من نيجيريا، وكينيا، وغانا، وساحل العاج، والتقى بزعماء النقابات المهنية، وسياسيين.[3] ولقد رأس مدير عام وزارة الخارجية وفد إسرائيلي كبير شارك في مؤتمر اليونيسكو في نيروبي، عام 1976.[4]

كما شارك وفد من أعضاء الكنيست الإسرائيلي في المؤتمر البرلماني الدولي الذي عقد في لاجوس بنيجيريا في أبريل 1982، ولقد استقبل المضيفون النيجيريون الوفد بترحاب كبير واعتنوا بكل الترتيبات المتعلقة بمشاركته، على الرغم من تنظيم الدوائر الإسلامية المتشددة، بتشجيع من السفارات والوفود العربية، مظاهرات احتجاجية وأعربوا عن معارضتهم مشاركة وفد إسرائيل بزَعم أن نيجيريا قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. كما انتقدت الصحافة النيجيرية المسلمة المشاركة الإسرائيلية، في حين أيدتها الصحافة المسيحية. ولقد عقد الوفد مؤتمرًا صحفيًا أثار اهتمامًا كبيرًا حضره صحفيون من جميع أنحاء الوسط السياسي، الذين نشروا في اليوم التالي ردود أعضاء الوفد، وتفسيراتهم لموقف إسرائيل بخصوص القضية الشرق أوسطية. وبعد المؤتمر، ساعدت الحكومة النيجيرية أعضاء الوفد في تنظيم زيارات للمشروعات الكبرى في أنحاء البلاد -تطوير منابع المياه، وإنشاء ورصف الطرق- التي قامت الشركات الإسرائيلية بتنفيذها.[5]

---

[1] صحيفة "هآرتس"، 22 أغسطس 1974.
[2] صحيفة "هآرتس"، 31 مارس 1975.
[3] حركة العمل في إسرائيل (يوليو-أغسطس 1976): 2.
[4] صحيفة "معاريف"، 2 سبتمبر 1976.
[5] انضممت إلى الوفد كمستشار من قبل وزارة الخارجية، وحضرت تعامل النظام الحاكم الودود معها.

زيارة الأفارقة لإسرائيل. استمر الاتصال بأفريقيا كذلك عبر الزيارات الكثيرة لشخصيات عامة، وصحفيين من الدول الأفريقية لإسرائيل. وكان من بين الزائرين جورج جيتي (Ghiti)، رئيس تحرير أكثر الصحف انتشارًا في كينيا وقراءةً في كل شرق أفريقيا.[1] ومع عودته إلى كينيا نشر جيتي سلسلة من المقالات الإيجابية عن إسرائيل. كما زارها أمين عام نقابة صحفيي جمهورية أفريقيا الوسطى.[2] كما لم يتوقف الحجيج عن المجيء من أفريقيا، ولم تمنع الحكومات ذلك، بل وخصصت لهم العملة الصعبة المطلوبة. ووصل مئات الحجيج المسيحيين إلى إسرائيل، في عام 1975، من بينهم 350 من نيجيريا، والعشرات من توجو، وكينيا، وساحل العاج، وبينين.[3]

كما قدم من إثيوبيا سنويًا مئات الحجيج. وفي أوغندا، التي يبلغ عدد السكان المسيحيين فيها حوالي 70% من السكان، حظر الدكتاتور المسلم عيدي أمين عليهم التوجه إلى إسرائيل للحج. لكن بعد سقوطه، عام 1979، بدأ مئات الحجيج في التوافد من أوغندا سنويًا، في مجموعات منظمة، بمباركة الرؤساء المسيحيين الذين خلفوا أمين. وكان من بين الزائرين من هذه الدولة الأسقف الكاثوليكي لأوغندا عمانويل نسوبوجا (Nsubuga). ولقد عقدت الرابطة الدينية الدولية، التي مقرها القدس، عدة مؤتمرات دينية دولية في فترة القطيعة، دُعي فيها وحضرها الزعماء الدينيون من الدول الأفريقية.[4]

اللقاءات بين الزعماء. بدأ تدريجيًا، بعد فترة وجيزة من قطع العلاقات وخيبة الأمل الكبيرة من أفريقيا، حدوث لقاءات بين الزعماء الإسرائيليين وزعماء دول أفريقية اعتبرت صديقة، تم فيها مناقشة العلاقات بين الدولتين. كان بعض هذه اللقاءات سرية، والبعض الآخر علني، تم الإعلان عنها في إسرائيل، وفي أفريقيا. ففي الفترة 1974، 1975 التقى وزير الخارجية يجئال ألون بوزراء خارجية أفارقة في

---

[1] صحيفة "دافار"، 1 سبتمبر 1976.
[2] صحيفة "يديعوت أحرونوت"، 5 فبراير 1976.
[3] صحيفة "هآرتس"، 16 يوليو 1975.
[4] *The Jerusalem Quarterly* 18, winter 1981

نيويورك أثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة. وعند عودته قال في الكنيست إنه طرح في محادثاته قضية استئناف العلاقات مع إسرائيل، "غير أنه مازال الوقت غير مناسب لتقديم تصريحات مفصلة حول مضمون هذه المحادثات".[1]

وفي 1975 التقى الوزير ألون سرًا بوزير خارجية زائير في سويسرا.[2] وكان أو لقاء علني لرئيس الحكومة إسحق رابين مع رئيس السنغال، ليوبولد سنجور، في نهاية 1976، في جنيف أثناء المؤتمر الاشتراكي الدولي. ولقد كان سنجور -كما ذكرنا- رئيس اللجنة الفرعية للرؤساء الأفارقة الأربعة الذين زاروا إسرائيل ومصر، وكانت مواقفهم مريحة لإسرائيل نسبيًا. أعلن سنجور في 1974 أنه ينوي الجمع بين المثقفين الإسرائيليين والعرب في داكار، لإجراء حوار حول إيجاد سبل للسلام في الشرق الأوسط.[3] لكن يبدو أنه لم يستطع ذلك.

لقاء آخر حظي بإعلان كبير في إسرائيل والعالم، هو اللقاء بين رئيس الحكومة إسحق رابين، ورئيس ساحل العاج، هوفويه بوانييه، في جنيف 1977. سافر رابين خصيصًا إلى جنيف من أجل هذا اللقاء، وأعلن عقب اللقاء أن الزعيمين ناقشا الوضع في الشرق الأوسط، ووافقا على أن أفضل سبيل لتحقيق السلام في المنطقة هو عبر المباحثات المباشرة بين الأطراف على أساس قرارات مجلس الأمن 242، و338، ولقد أكد البيان أن المباحثات جرت في شفافية تامة، وفي جو من الصداقة، والثقة المتبادلة، ومع عودته إلى إسرائيل أعلن رابين أن لقاءاته مع رئيس ساحل العاج، وقبلها مع رئيس السنغال، جرت في إطار جهود إسرائيل نحو دفع تطبيع العلاقات بين إسرائيل والقارة الأفريقية، مع ذلك أضاف، أن الرؤساء الأفارقة قد امتنعوا عن تحديد تاريخ من أجل استئناف العلاقات الدبلوماسية.[4] وفي 1983 التقى وزيرالخارجية إسحق شامير برئيس ساحل العاج،

---

[1] صحيفة "هآرتس"، 29 سبتمبر 1974؛ 24 و28 ديسمبر 1974.
[2] صحيفة "معاريف" 23 ديسمبر 1975.
[3] صحيفة "عال همشمار"، 29 أبريل 1974.
[4] صحيفة "هآرتس"، 6 و7 فبراير 1977.

هوفوييه بوانييه، في مقر إقامة الرئيس في جنيف، لمناقشة العلاقات بين الدولتين.[1]

في فترة قطع العلاقات، اعتاد مدير عام وزارة الخارجية، دافيد قمحي، ونائب مدير عام قسم أفريقيا، أفي فريمور، مقابلة شخصيات أفريقية في أوروبا، ومناقشة معهم إمكانية استئناف العلاقات مع إسرائيل. وفي أثناء فترة خدمتي كسفير في سوازيلاند -التي كانت من الدول القليلة التي لم تقطع علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل- التقيت في الفترة 1989-1991 بتوجيه من وزارة الخارجية بزعماء من :بتسوانا، وزيمبابوي، وناميبيا، وموريشيوس، وموزمبيق، ونوقش، في هذه اللقاءات، إمكانية استئناف التعاون مع إسرائيل. وفي موزمبيق التي حصلت على استقلالها عام 1975 فقط، ولم تقم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، جرت لقاءات في مابوتو العاصمة مع وزير الخارجية ووزراء آخرين. ولقد رتّب لهذه اللقاءات سفير موزبيق في سوازيلاند، الذي كان صديقًا عزيزًا، ورافقني في كل لقاءاتي. وتطرقت بعض نتائج هذه اللقاءات إلى تدريب الأيدي العاملة، في مختلف المجالات، في إسرائيل (أقامت موزمبيق علاقات دبلوماسية مع إسرائيل في يوليو 1993).

التصريحات الودية. صدرت من حين لآخر تصريحات من زعماء دول قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، ومنها تصريحات ودية، طالبت الدول العربية بالاعتراف بحق إسرائيل في الوجود. أعلن وزير خارجية نيجيريا أوكي أريكفو، في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974، أنه ليس من المعقول أن يكون هناك حل للشرق الأوسط إذا لم يعترف جيران إسرائيل بها "ككيان قائم قادر على المساهمة في السلام العالمي".[2] كما صرح وزير خارجية سيراليون في نفس المؤتمر، أن حكومته تؤمن أن السلام سيتحقق فقط حال اعتراف العرب بحق إسرائيل في الوجود.[3] وفي مايو 1974 أرسل رئيس ليبيريا تولبرت (Tolbert) برقية هنأ فيها،

---

[1] سوفير، 1998: 37.
[2] United Nation Document, GAOR A/PV 2255, 3 October 1974
[3] المرجع السابق، 1 أكتوبر 1974.

بكلمات طيبة، إسحق رابين بمناسبة تعيينه رئيسًا لحكومة إسرائيل، كما امتدح إسرائيل لتوقيعها اتفاقيات فصل القوات (disengagement accords) مع مصر وسوريا. وأعرب الرئيس عن أمله في أن تساهم هذه الاتفاقيات في حدوث تقدم آخر نحو السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط.[1] وعندما كان الدكتاتور الأوغندي عيدي أمين رئيسًا لمنظمة الوحدة الأفريقية عام 1975، ودعا في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نفس العام إلى تدمير إسرائيل، من أجل إقامة الدولة الفلسطينية، استُنكرت كلماته في كثير من وسائل الإعلام الأفريقية، ومن بينها: كينيا، ونيجيريا، والسنغال.[2]

معارضة مشروعات قرارات عربية متشددة ضد إسرائيل. واصلت الدول العربية، بعد قطع العلاقات، طرح قرارات متشددة معادية لإسرائيل في منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمات دولية، مثل: طرد إسرائيل من الأمم المتحدة ووكالاتها؛ أو إنكار حق إسرائيل في الوجود. وفي الوقت الذي واصلت فيه الدول الأفريقية تأييد مشروعات القرارات التي تدين إسرائيل، عارض الكثير منها المشروعات المتطرفة جدًا. فعلى سبيل المثال، في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في أوغندا 1975، فترة حكم عيدي أمين، رفضت غالبية الدول الأفريقية، جنوب الصحراء الكبرى، تأييد مشروع قرار عربي يدعو إلى طرد إسرائيل من الأمم المتحدة، أو التعليق الفوري لعضويتها. على الرغم من الضغوط العربية الشديدة خاصة من جانب ليبيا. بل أن معظم المندوبين الأفارقة وعلى رأسهم مندوبي زائير، وكينيا، قد انتقدوا هذا الموقف العربي المتشدد. وزعم المندوب الزائيري أن مثل هذه الخطوة المتطرفة من الممكن أن تؤدي إلى انهيار منظمة الوحدة الأفريقية؛ أما نائب الرئيس الكيني فقد قال إن مشروع القرار العربي غير عملي، وأكد أنه ليس من شأن منظمة الوحدة الأفريقية معالجة مثل هذه القضايا. علاوة على الاستقبال البارد للممثلين الأفارقة لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية، الذي حضر المؤتمر لأول مرة؛ حيث

---

[1] صحيفة "معاريف" 24 يوليو 1974.

[2] *ARB*, October 1975: 3811

غاب معظمهم عن التواجد في القاعة أثناء إلقائه لكلمته التي هاجم فيها إسرائيل، على عكس الاستقبال الحميم الذي استقبل به عرفات قبل ذلك بعام في الجمعية العامة للأمم المتحدة.[1] وبعد جدل شديد -استغرق معظم وقت المؤتمر- تم التوصل إلى قرار كحل وسط يقول أن "مؤتمر القمة يطالب كل دولة عضو في منظمة الوحدة الأفريقية باتخاذ الخطوات المناسبة من أجل زيادة الضغط على إسرائيل في الأمم المتحدة، ووكالاتها، بما في ذلك إمكانية سحب عضويتها من المنظمة في نهاية الأمر". ولقد صدر هذا القرار، كما هو متبع في منظمة الوحدة الأفريقية، بالتصفيق ولم يتم سؤال الدول عن مواقفها، غير أن خمس دول هي: زائير، وليبيريا، وغانا، وسيراليون، والسنغال، قد طلبت تسجيل تحفظها على القرار.[2] كما تم رفض مشروع القرار الآخر الذي طالب بفرض العقوبات الاقتصادية على إسرائيل، على غرار المقاطعة العربية.[3] ولقد فسَّر بعض المراقبين المعارضة الأفريقية لتأييد القرارات المتشددة، برغبتها في إظهار موقف مستقل في القضايا السياسية المختلفة، والإعراب عن استياءها من الإملاءات العربية المستمرة.[4] كانت هناك ظاهرة مشابهة في مؤتمر دول عدم الانحياز في ليما ببيرو، في أغسطس 1975، عندما رُفض -للمرة الثانية- مشروع قرار عربي يدعو إلى طرد إسرائيل من الأمم المتحدة، وكان من بين أبرز المعارضين له المندوبون الأفارقة.[5]

لم تستسلم الدول العربية وواصلت الضغط في كل مؤتمر دولي، من أجل طرد إسرائيل من الأمم المتحدة، وبرز القادة الأفارقة بمعارضتهم. وفي مؤتمر منظمة العمل الدولية (ILO) في جنيف 1979، تبنَّت الدول العربية مشروع قرار يدعو إلى تعليق عضوية إسرائيل في المنظمة، وكان المبعوثون الأفارقة من بين أولئك الذين أدوا إلى رفض هذا المشروع. وفي مؤتمر اليونيسكو في بلجراد، سبتمبر

---

[1] *Africa* 49, September 1975: 29
[2] *Jeune Afrique,* 15 August 1975: 30
[3] *ARB,* August 1975: 3685; *The Times* (London), 4 August 1975
[4] *The Times* (London) & *Le Monde* (Paris), 4 August 1975
[5] *The Times* (London), 29-31August 1975

1980؛ حاول العرب ثانية في مؤتمر البرلمان الدولي (IPU) في لاجوس بنيجيريا، عام 1982، طرد إسرائيل من هذه المنظمات لكن لم ينجحوا في ذلك.

كانت مسألة الاعتراف بأوراق اعتماد إسرائيل في الأمم المتحدة قضية أخرى أقحمها العرب كثيرًا في نقاشات الأمم المتحدة. ففي اجتماع الجمعية العام الأربعين، في أكتوبر 1985، تبنى المندوبون العرب، مشروع قرار يدعو إلى عدم الاعتراف بأوراق اعتماد إسرائيل في المنظمة. وفي المقابل قدمت دول الشمال (أيسلندا، والدانمارك، والسويد، وفنلندا، والنرويج) مشروع مضاد يصدق على أوراق الاعتماد، وتم قبوله. ولقد أيدت 15 دولة أفريقية مشروع قرار دول الشمال وهي: بتسوانا، وغينيا الاستوائية، والجابون، والكاميرون، وساحل العاج، وتشاد، وكينيا، ولاسوتو، وليبيريا، ومالاوي، وموريشيوس، وجزر سيشل، وسوازيلاند، وتوجو، وزامبيا. كان في ذلك الوقت كل من سوازيلاند، ولاسوتو، ومالاوي، لها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل (بالاضافة إلى زائير، التي لم تشارك في التصويت). وعارضت خمس دول أفريقية فقط مشروع دول الشمال المؤيد لإسرائيل وهي: أنجولا، وبوركينا فاسو، ومالي، وجزر القُمر، وجيبوتي، والأخيرتان عضوان في جامعة الدول العربية. أما بقية الدول الأفريقية فقد امتنعت أو تغيبت عن التصويت.

يُذكر في هذا الخصوص أن الصوت الأفريقي الذي صوَّت على مشروع القرار العربي الذي تم قبوله في الأمم المتحدة عام 1975 -باعتبار الصهيونية حركة عنصرية- قد انقسم وامتنعت العديد من الدول الأفريقية عن التصويت أو عارضت القرار، وكذلك في مؤتمرات دولية أخرى عقدت بعد ذلك، كان هناك عدد بارز من الدول الأفريقية التي قطعت علاقاتها مع إسرائيل، لم تؤيد القرارات التي تعتبر الصهيونية حركة عنصرية.

2. نشاط الماشاف

أوقفت إسرائيل نشاطها الماشافي في معظم الدول التي قطعت العلاقات الدبلوماسية معها. أما الدول التي لم تقطع العلاقات مع إسرائيل، مثل: سوازيلاند، ولاسوتو، فقد واصل الماشاف نشاطه فيهما بل وكثَّفه، وكذلك الدول التي بقيت العلاقات الثنائية معها طيبة، على الرغم من قطعها للعلاقات بضغط من منظمة الوحدة الأفريقية، فقد استمر فيها النشاط الماشافي وإن كان بشكل محدود، ومن بين هذه الدول: كينيا، وساحل العاج، وغانا، والكاميرون، التي وافقت -كما ذكرنا- على وجود ممثل دبلوماسي إسرائيلي "كقائم على المصالح" الإسرائيلية برعاية دولة أجنبية. علاوة على ذلك كان النشاط الماشافي والأمني في الدول التي واصلت فيها الشركات الاقتصادية الإسرائيلية نشاطها مثل: نيجيريا، والدول ذات الأهمية الاستراتيجية مثل: إثيوبيا.

مثال على النشاط الماشافي، في هذه الفترة، في الدول التي لم تقطع علاقاتها مع إسرائيل، نشاطه في **لاسوتو** -دولة صغيرة في داخل جنوب أفريقيا، يقطنها حوال 2 مليون شخص، حصلت على استقلالها عن البريطانيين عام 1966، لم تكن لاسوتو ذات أهمية اقتصادية أو أمنية بالنسبة لإسرائيل، وكان التمثيل فيها دائمًا عبر سفير غير مقيم، والنشاط الماشافي فيها محدود، غير أنه اتسع في فترة القطيعة؛ فقد عمل في لاسوتو في الفترة 1973-1978 عشرة خبراء إسرائيليين، مكثوا فيها لفترات طويلة وعملوا في مجالات الزراعة، والطب، والشباب. كما شارك أكثر من مائة شخص من لاسوتو في الدورات التدريبية في إسرائيل، وأُرسل 11 مدربًا إسرائيليا إلى لاسوتو لتنظيم الدورات المتنقلة في مختلف الموضوعات. كما أقام الأطباء والممرضات الإسرائيليون، قسمًا لطب العيون في مستشفى بالعاصمة.[1]

---

[1] تقرير الماشاف، 12 أكتوبر 1980، في داخل عينور وأبيمور، 1990: 220، 221.

إن كينيا وزامبيا من النماذج البارزة على نشاط الماشاف في الدول التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. **كينيا**، دولة صديقة ومعتدلة في علاقاتها مع إسرائيل، وافقت على وجود. "قائم على المصالح الإسرائيلية"، في فترة القطيعة؛ واستمر الماشاف في نشاطه، وعندما أرسلت الرئاسة الكينية طلبًا بإرسال مُرشدَين إسرائيليَين لفترة طويلة من أجل حركة "خدمة الشباب الوطنية" (National Youth Service - NYS)، للمساعدة على تطوير المزرعة الزراعية للحركة؛ استجابت إسرائيل على الفور، وفي 2 أغسطس 1972، وقِّعتُ، كقائم على المصالح الإسرائيلية، على اتفاقية رسمية مع مكتب الرئاسة، تلتزم كينيا وفقًا لها بتغطية نفقات الخبراء، وتلتزم إسرائيل بتغطية نفقات رحلتهما الجوية. استمترت هذه المساعدات طوال فترة القطيعة، وما بعدها، كان لذلك الشباب -كما ذكرنا- طابعًا عسكريًا، إلى جانب تأهيلهم الزراعي والفني الذي قدمه لهم المرشدون الإسرائيليون.[1]

في المقابل، فور إعلان **زامبيا** عن قطعها للعلاقات، أعادت إسرائيل من زامبيا ثمانية خبراء عملوا في تطوير المزارع الزراعية والتعاونية في كافوبو (Kafubu)، وكافولاباتا (Kafulapata). وهاتان المزرعتان كانتا من بين المشروعات الناجحة جدًا للماشاف في أفريقيا، وكانتا بمثابة نموذج لكل المزارعين في المنطقة المحيطة. وكان القرار إخراج جميع الخبراء من زامبيا بسبب سياسة رئيس زامبيا، كينيث كاوندا، المعادية لإسرائيل.[2] قلَّص الماشاف نشاطه بشكل كبير في فترة القطيعة (انظر جدول 4).

جدول 4: ميزانية الماشاف 1974-1988 (بآلاف الدولارات)

السنة	نصيب إسرائيل	مصادر أجنبية	الإجمالي
1974	4,333	1,024	5,357

[1] المرجع السابق: 210-213.
[2] Abt & Maoz, 1974

3,878	1,322	2,556	1975
3,138	1,632	1,506	1976
3,171	1,737	1,434	1977
5,278	4,217	1,067	1978
5,316	4,327	989	1979
8,064	7,294	770	1980
8,522	7,720	804	1981
5,499	4,585	914	1982
5,873	4,126	1,747	1983
6,344	4,397	1,947	1984
7,065	3,627	3,437	1985
7,027	5,264	1,763	1986
11,000	8,735	2,265	1987
16,621	14,271	2,390	1988

المصدر: عينور وأبيمور، 1990: 93

ميزانية الماشاف لنشاطها في جميع أنحاء العالم.

بدأت عملية استئناف العلاقات مع الدول الأفريقية في 1982.

الخبراء. بـرز في فتـرة القطيعـة انخفـاض عـدد الخـبراء الإسـرائيليين في أفريقيـا. وللمقارنـة، ففـي السـنوات 1958-1971، أُرسـل إلى أفريقيـا 2,763 خـبيرًا إسرائيليًا، بعضهم لفترات طويلـة (حتى خمس سنوات)، والبعض لفترات قصيرة (من أجل القيام بدراسات أو تقديم المشـورة). وفي عـام 1972 فقـط، قبـل عام من قطع العلاقات، وصل عدد الخبراء الإسـرائيليين في أفريقيـا إلى 236 خـبيرًا عملوا في 25 دولة، من بينهم 130 خـبيرًا لفترات طويلـة، و106 خـبيرًا لفترات قصيرة.[1] وبعد القطيعة هبط عـددهم في أفريقيـا إلى 51 خـبيرًا، في حـين وصـل عدد خبراء الماشاف في أفريقيا، في عام 1972، إلى حوالي 40% من بين إجمالي خبراء الماشاف في العالم، ولقد انخفضت هذه النسـبة عـام 1974 إلى 10%، ثم واصـلت الانخفاض بعد ذلك.[2] وفي 1981 عمل في أفريقيا 10 خبراء فقـط لفترات طويلـة، معظمهم في الدول التي لم تقطع علاقاتهما مـع إسـرائيل: في لاسـوتو (3)، وفي مـالاوي (3)، وفي سـوازيلاند (1)، وفي كينيـا (3)، كمـا أُرسـل 24 خـبيرًا لفترات قصيرة: للاسوتو (2)، ولسوازيلاند (3)، ولمالاوي (1)، ولكينيا (7)، ولزائير (2)، ولغانا (1)، وللجابون (1)، ولم تتغير هذه الأعـداد تقريبًـا حـتى بداية مرحلـة اسـتئناف العلاقات مع الدول الأفريقية (انظر جدول 5)، ولقد عمل الخبراء بشـكل أساسـي في الزراعة والطب.

[1] التقرير السنوي للماشاف، 1972، 16
[2] التقارير السنوية للماشاف 1974-1977؛ Amir, 1974: 97

جدول 5: الخبراء الإسرائيليون في أفريقيا، والمتدربون الأفارقة في إسرائيل في الفترة 1973-1985.

سنة	الخبراء الإسرائيليون في أفريقيا		المتدربون الأفارقة	
	لفترة طويلة	لفترة قصيرة	في إسرائيل	في أفريقيا
1973	106	130	340	520
1974	27	24	88	88
1975	15	20	80	73
1976	15	14	94	50
1977	14	12	143	25
1978	8	12	129	62
1979	9	10	155	52
1980	10	27	255	68
1981	10	24	293	55
1982	11	13	212	50
1983	11	15	179	106
1984	12	16	165	147
1985	12	21	179	145

المصدر : عينور وأبيمور، 1990: 89-92

ملحوظة: في مصادر أخرى للماشاف يختلف عدد المتدربين قليلًا، غير أن اتجاه انخفاض عددهم في فترة القطيعة متشابه

المتدربون في إسرائيل. وافقت إسرائيل على السماح للمتدربين من الدول التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية معها باستكمال تأهيلهم في إسرائيل. وواصلت إسرائيل استقبال المتدربين من الدول التي قطعت علاقاتها معها، غير أن عددهم قد انخفض مقارنة بالفترة السابقة. وفي الفترة 1957-1971 وصل إلى إسرائيل 6,797 متدربًا من جميع دول أفريقيا (تقريبًا). وفي 1972 فقط وصل 402 دارسًا من أفريقيا، وكان يعتبر أكبر عدد للمتدربين في إسرائيل من دول العالم الثالث.[1] وفي عام 1975 انخفض عددهم إلى 80 متدربًا. وفي الفترة التي تلتها ظهر ارتفاع في عدد المتدربين، خاصة بعد استئناف العلاقات (انظر جدول 6). ومن المثير للاهتمام أن **غينيا**، التي قطعت علاقاتها مع إسرائيل عام 1967 (ولم تستأنفها حتى كتابة هذه الكلمات) وكانت من بين الدول الأفريقية المعادية جدًا لإسرائيل، قد أرسلت عام 1985 25 متدربًا في دور تدريبية عامة، وأقام المدربون الإسرائيليون دورات في نفس الموضوع في غينيا.[2] كانت إسرائيل مهتمة بتلبية طلبات هذه الدولة، ذات الغالبية المسلمة الكبيرة، بأمل استئناف العلاقات معها وأن تكون نموذجًا لدول أفريقية أخرى. كما استجابت إسرائيل لطلب غينيا للقيام بتدريب رجال شرطة في إسرائيل، وفي غينيا (كان رجل الاتصال في ذلك الوقت بين السلطات رجل الأعمال الإسرائيلي مائير ميوحاس، الذي عمل في غينيا، وفي دول أفريقية أخرى، واعتاد في ذلك الوقت زيارة قسم أفريقيا في وزارة الخارجية وتقديم التقارير عن الأوضاع هناك. ويبدو أنه موّل كذلك بعض هذه الدورات، دون الإعلان عن ذلك).

كان من بين المعاهد المهمة للتنمية البشرية التي عملت في فترة القطيعة، المعهد الأفروآسيوي لدراسات العمل والتعاون، ومعهد "الكرمل" – والمركز الدولي للتنمية الطائفية، الذي قام بتأهيل آلاف المتدربين من دول العالم الثالث في

[1] Amir, 1974: 99
[2] صحيفة "عال همشمار"، 5 مايو 1985.

مختلف التخصصات في إسرائيل، وكذلك في "الدورات المتنقلة" في خارج إسرائيل. ولقد زاد عدد المتدربين الأفارقة في المعهد الأفروآسيوي في فترة القطيعة:

جدول 6: الأفارقة في المعاهد الإسرائيلية في الفترة 1971-1982

المعهد	سنة	عدد المتدربين	عدد الدول
الآفروآسيوي	1971-1972	70	22
الآفروآسيوي	1981-1982	121	15
الكرمل	1971-1972	162	24
الكرمل	1981-1982	112	16

المصدر: مقابلة مع مدير المعهد الأفروآسيوي في تل أبيب، 5 يناير 1983، ومع مدير معهد الكرمل، حيفا، 17 فبراير 1983

ولقد شارك في ورشة العمل التي عقدت في المعهد الآفروآسيوي في موضوع "القيادة" عام 1984، دارسون أفارقة من غانا، وزيمبابوي، وليبيريا، وملاوي، وموريشيوس، ونيجيريا، وسيراليون، وكينيا.[1]

الناحال، والجادناع، في عام 1972 انتقلت رعاية هذه القضايا من وزارة الدفاع إلى الماشاف. وفي مرحلة القطيعة، عندما أُغلقت السفارات الإسرائيلية في معظم الدول الأفريقية، توقف نشاط الناحال، والجادناع تقريبًا في الدول التي قطعت علاقاتها بإسرائيل.

[1] منشور المعهد الآفروآسيوي، 10 يوليو 1984.

3. الجدل حول جدوى نشاط الماشاف

كان السؤال حول إذا ما كانت مجهودات الماشاف مبرَّرة، وما إذا كانت قد حققت المأمول منها -يُطرح من حين إلى آخر في الدوائر الإسرائيلية العامة والرسمية حتى قبل مرحلة قطع العلاقات، وكلما كانت هناك خيبة أمل من موقف الأفارقة في منظمة الوحدة الأفريقية، والأمم المتحدة، وبعد عملية قطع العلاقات الأولى كانت لا تزال هناك أصوات تؤيد استمرار نشاط الماشاف بل طالبت بتكثيفه، بأمل أن يصبح من الممكن صد التدهور في العلاقات. ولقد احتدم الجدل بعد سلسلة من قطع العلاقات الدبلوماسية، وانقسمت الآراء بشكل كبير، وزعم البعض أن الماشاف قد فشل في تحقيق أهدافه، ولم يستطع منع إبعاد إسرائيل بشكل شبه كامل من جميع دول القارة، وفي المقابل كان هناك من أكد -خاصة في بداية عملية قطع العلاقات- على الجانب الإنساني في تقديم هذه المساعدات، وقالوا بضرورة عدم ربط تقديم المساعدات بالإنجازات السياسية أو الاقتصادية، وفي شهر سبتمبر 1973، عندما أعرب بعض المبعوثين الإسرائيليين في أفريقيا عن خيبة أملهم من تقديم المساعدات، رد وزير الخارجية أبا إيبن بأن "مساعدات الماشاف ليست آداة في أيدينا من أجل العمل السياسي، وأنه يجب النظر إليها نظرة إنسانية، ونحاول الاستجابة لجميع المطالب التي نتلقاها، وإن كانت إمكاناتنا المادية ضعيفة جدًا [...] وسنسعد إذا أثمر هذا التعاون عن خلق جو من الصداقة لأن أعمالنا تتأثر باعتبارات الأخوة الدولية والتكافل الإنساني".[1] كما حذر البعض من أنه إذا لم توقف إسرائيل مساعدات الماشاف فإن وضعها في أفريقيا سيسوء أكثر، وذكروا أنه لا تزال هناك دول كثيرة من الدول الأفريقية تعارض المواقف العربية المتشددة مثل: رفض حق إسرائيل في الوجود، وضرورة طردها من الأمم المتحدة، وأضافوا أن جزء من المساعدات الإسرائيلية يأتي بطبيعة الحال من مصادر أجنبية.

[1] برقية وزير الخارجية للبعثات في أفريقيا، 26 سبتمبر 1973، ג"מ, חצ 6737/25.

كما كان هناك من اتخذ مواقف معتدلة وأيَّدَ استمرار نشاط الماشاف، لكنهم قالوا بضرورة أن تكون إسرائيل أكثر انتقائية، وتركز على عدد معين من الدول. ولقد ترددت في وسائل الإعلام الإسرائيلية مزاعم بأن إسرائيل كان لديها القدرة، قبل القطع الشامل للعلاقات، على زيادة حجم المساعدات لأفريقيا لكنها لم ترغب في القيام بذلك، وذلك بعد انخفاض قيمة المساعدات الإسرائيلية التي قدمتها مقارنة بمساعدات الدول المانحة الأخرى، والأموال العربية. ولقد زعمت صحيفة "هآرتس" في مقالها الافتتاحي: "حتى عندما كان للمساعدات الإسرائيلية قيمة أكبر، وعندما أعطت القدس أهمية أكبر لذلك الأمر أكثر مما تفعل اليوم، فإن المبالغ التي خُصِصت لهذا الغرض لا قيمة لها ليس فقط بالمعايير العامة بل أيضًا بشكل تناسبي مع الدخل القومي وميزانية الحكومة".[1]

يبدو أن قسم أفريقيا في وزارة الخارجية قد صَدَق عندما أكدَّ -عندما زاد انجراف موقف الدول الأفريقية تجاه إسرائيل- بأن عملية قطع العلاقات لم يكن سببها المقدار الصغير نسبيًا للمساعدات الإسرائيلية بل لأسباب سياسية أكثر، وأنه "حتى إذا رفعنا مقدار المساعدات فإن ذلك لن يغير الوضع، إذا لم تتغير الظروف الداخلية والخارجية في أفريقيا [..] فمن الواضح أننا لن نستطيع منافسة القذافي في مبالغ المساعدات التي يقدمها"[2]. استمر الماشاف -كما ذكرنا- في نشاطه عبر تقديم المساعدات حتى بعد قطع العلاقات، وإن كان بشكل محدود وأكثر انتقائية.

المستوى الأمني. تركز النشاط الأمني في فترة قطع العلاقات في الأساس على إثيوبيا وكينيا. أما فيما يخص **إثيوبيا**، فبعد الإطاحة بالإمبراطور هيلا سيلاسي في سبتمبر 1974 إثر إنقلاب عسكري، توجه مجلس الإنقلاب (Dergue)، في 1975 إلى إسرائيل طالبًا منها السلاح، وكذلك تدريب بعض وحدات الجيش. وعلى الرغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية بين إسرائيل

---

1 صحيفة "هآرتس"، 26 ديسمبر 1972.
2 قسم أفريقيا إلى قسم الأمم المتحدة، 18 أغسطس 1972، ג"מ, חצ 5309/10.

وإثيوبيا أرسلت إسرائيل ضباطًا قاموا بتدريب مئات الجنود من وحدة النخبة في الحرس الرئاسي، وكذلك جنود الفرقة الخامسة التي حاربت متمردي إريتريا. كما قامت إسرائيل بتدريب الطيارين الإثيوبيين، وأمدت إثيوبيا بالسلاح والذخيرة، وعدد من الدبابات الروسية من غنائم حرب 1973 من طراز T54و T55.[1] ولقد تدهورت العلاقات مع إثيوبيا عندما كشف وزير الخارجية موشه ديان عن وجود علاقات أمنية بين إسرائيل وإثيوبيا، ثم أوقف بعد ذلك النظام الإنقلابي برئاسة منجستو هيلا مريم (Mangistu Haile Mariam) الاتصالات العسكرية مع إسرائيل (توقفت الاتصالات بسبب التأثير السوفيتي المتزايد في إثيوبيا، وجيشها. قال حنان عينور -الذي كان سفيرًا لإسرائيل في إثيوبيا- في مقابلة أن الخبراء العسكرين الإسرائيليين قد تم إبعادهم من إثيوبيا حتى قبل إعلان ديان).[2] ومنذ ذلك الحين وتقلصت العلاقات مع إثيوبيا لتقتصر على الشأن الاقتصادي فقط.

أما فيما يخص **كينيا**، فقد كان لإسرائيل علاقات شجاعة حتى أثناء قطع العلاقات، مع رئيس الخدمات، جيمس كنيوتو (Kenyotu)، ومع المشرف العام وقائد الوحدة الخاصة (GSU) بن جيتي (Geti)، فقد ساعد هؤلاء كثيرًا أثناء تنفيذ عملية عنتيبي عام 1976، عندما هبطت الطائرات الإسرائيلية في نيروبي في طريقها إلى إسرائيل.[3]

المستوى الاقتصادي. انتقل التركيز، في فترة قطع العلاقات، إلى النشاط غير الرسمي على المستوى الاقتصادي والتجاري. ففي عام 1974 صرح وزير الخارجية أبا إيبن أن الدول الأفريقية التي لها علاقات اقتصادية مهمة مع إسرائيل قد أخبرته، أن الشركات الإسرائيلية تستطيع مواصلة عملها الطبيعي على الرغم من قطع العلاقات الدبلوماسية.[4] وبالفعل فإن الشركات الإسرائيلية الكبرى،

---

[1] صحيفة "معاريف"، 7 فبراير 1978.
[2] Peters, 1992: 82
[3] Ofer, 1976: 138-140
[4] صحيفة "هآرتس"، 13 أغسطس 1974.

العامة والخاصة: سوليل بونيه، وتاهل، وتسيم، وكور سَحر، و موتورولا، والأخوة فريدمان، وغيرها - التي عملت في أفريقيا- واصلت نشاطها بل وسعته. واصلت شركة سوليل بونيه نشاطها في مجال البناء، ورصف الطرق، وتطوير شبكة المياه، وأعمال البنية التحتية الأخرى، في دول مثل: إثيوبيا، وأوغندا، وتنزانيا، وكينيا، ونيجيريا، وساحل العاج، وتوجو، والكاميرون، ولقد وصل حجم أعمال الشركة في نيجيريا في فترة القطيعة إلى مئات الملايين من الدولارات، ووصل عدد الإسرائيليين وعائلاتهم الذين أقاموا في أفريقيا مع هذه الأعمال إلى حوالي 3,000 شخص. وفي ساحل العاج نفَّذت الشركة أعمالًا وصلت قيمتها إلى عشرات الملايين من الدولارات، وعمل فيها عشرات الإسرائيليين، وآلاف العاملين المحليين. أما شركة تاهل التي عملت في تطوير مشروعات المياه في عشر دول أفريقية، خاصة غانا، فقد واصلت نشاطها في غانا، وكينيا، وساحل العاج. وقامت شركة كور بمشروعات زراعية، وتجارية في إثيوبيا، وكينيا، وتنزانيا، وزامبيا، وغانا، وساحل العاج، ونيجيريا، وزائير.[1] كما عملت شركتي "بلسيم" و"أجريدف" في مجال الري والزراعة في كينيا، وعملت الشركات الخاصة الصغيرة في مجالات البناء والزراعة في نيجيريا، وساحل العاج.[2]

وفي كينيا كان هناك نشاط واسع للشركات العامة والخاصة التي عملت في البناء، وفي رصف الطرق، وفي مشروعات المياه، ووصل عدد الإسرائيليين الذين عملوا فيها في تلك الفترة إلى حوالي 500 شخص.[3] وسمحت تنزانيا، التي كانت في فترة قطع العلاقات من الدول المعادية جدًا لإسرائيل على المستوى السياسي، لبعض الشركات الاقتصادية الإسرائيلية للعمل على أراضيها. ومن بين هذه الشركات شركة M&E Susel التي عملت في تركيب أجهزة التبريد في المباني العامة والحكومية، والفنادق، في دار السلام وزنزبار، وكذلك شركة "تسيفت"

[1] نشرة شركة كور 1979.

[2] تفاصيل أكثر حول نشاط الشركات في فترة القطيعة: صحيفة "دافار"، 23 مارس 1977؛ صحيفة "معاريف"، 5 نوفمبر 1978؛ صحيفة "هآرتس"، 13 أغسطس 1994. انظر أيضًا نشرة شركة تاهل التي تفصل نشاطها الواسع في أفريقيا *Tahal in Africa,* Tel Aviv 2005

[3] كنت أثناء فترة القطيعة "القائم على المصالح الإسرائيلية" في كينيا، وحضرت النشاط الاقتصادي المتشعب للإسرائيليين، الذي كان عددهم في تلك الفترة أكبر من عددهم قبل القطيعة.

الهندسية التي عملت في تخطيط المدن. كما كان هناك نشاط اقتصادي وتجاري لشركات إسرائيلية في إثيوبيا في فترة قطع العلاقات، بل أن هناك صحيفة حكومية نشرت تقريرًا امتدحت فيه شركة سوليل بونيه لرصفها للطرق في الدولة.[1] برزت في فترة قطع العلاقات حقيقة أن العلاقات الاقتصادية المفيدة للجانبين تعتبر أساسًا قويًا للتعاون بين الدول. وكان ذلك درسٌ تم الاستفادة منه وتطبيقه بعد استئناف العلاقات الدبلوماسية.

المستوى التجاري. في فترة الستينيات، كان معدل التجارة بين إسرائيل والدول الأفريقية التي لها علاقات دبلوماسية معها؛ محدود. غير أنه، في فترة قطع العلاقات، كان أكبر بشكل ملحوظ في المجال التجاري، خاصة في الصادرات الإسرائيلية لأفريقيا. فقد أقامت إسرائيل علاقات تجارية مع أكثر من ثلاثين دولة أفريقية أهمها: نيجيريا، وإثيوبيا، وكينيا، وزامبيا، وزائير، وتنزانيا، وساحل العاج، وليبيريا، والجابون (باستثناء جنوب أفريقيا). وقامت إسرائيل بتصدير: المواد الكيماوية، ومواد البناء، والمبيدات، والمنسوجات، والعدات الكهربية، والآلات، والإطارات، والمنتجات البلاستيكية؛ وقامت باستيراد: البن، والكاكاو، والشاي، والأشجار، والألماس. ولقد اشتغلت في هذه التجارة شركات إسرائيلية كبيرة بدأت نشاطها قبل قطع العلاقات ووسَّع بعضها نشاطه في أفريقيا مثل شركة "كور سحر" التابعة للهستدروت التي عملت في أفريقيا من خلال شركة "ألدا". ولقد كان لشركة "كور سحر" فروعٌ في بعض الدول مثل شركة "أميران" في شرق أفريقيا. وفي فترة قطع العلاقات احتلت التجارة مع جنوب أفريقيا، خاصة الواردات منها، نسبة كبيرة من تجارة إسرائيل مع أفريقيا.

بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى أفريقيا عام 1973، حوال 42,7 مليون دولار (منها 12 مليون دولار إلى جنوب أفريقيا). وبلغ حجم الواردات من أفريقيا 56,6 مليون دولار (منها 27,5 مليون دولار من جنوب أفريقيا). وفي عام 1977 بلغت الصادرات إلى أفريقيا 81 مليون دولار (منها 23,9 مليون دولار إلى جنوب أفريقيا).

---

[1] *Ethiopian Herald*, 25 August 1974

وبلغت الواردات من أفريقيا 76,4 مليون دولار (منها 51,9 مليون دولار من جنوب أفريقيا). وفي الفترة من 1982-1984 حدث انخفاض في حجم التبادل التجاري مع أفريقيا بسبب الجفاف الشديد الذي اجتاح العديد من الدول الأفريقية (حول حجم التبادل التجاري مع أفريقيا بعد عودة العلاقات معها انظر الفصل الثامن).

جدول 7: الواردات والصادرات الإسرائيلية مع دول أفريقيا السوداء 1970-1984 بملايين الدولارات (بدون جنوب أفريقيا)

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976
الصادرات	30.9	38.0	37.4	30.7	41.0	38.8	43.1
الواردات	19.9	17.1	20.4	29.1	47.5	27.5	16.3
الإجمالي	50.8	55.1	57.8	59.8	88.5	66.3	59.4
السنة	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
الصادرات	72.2	723	75.4	111.7	124.0	87.0	58.3
الواردت	28.8	20.9	18.7	33.6	24.0	14.1	12.0
الإجمالي	101.0	96.3	130.4	157.6	111.0	82.9	70.3

و. دعوات لاستئناف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل

ظهرت نداءات في دول أفريقية -منذ عام 1974، بعد فترة قصيرة من سلسلة قطع العلاقات الدبلوماسية في 1973- تدعو إلى عودة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وذلك في تصريحات رسمية، وفي وسائل الإعلام الأفريقية، وكانت هذه النداءات، على وجه الخصوص، من الدول الأفريقية المعتدلة، المؤيدة للغرب، وبها نسبة كبيرة من المسيحيين مثل: كينيا، وغانا، وساحل العاج، ونيجيريا -

التي بها صحافة حرة نسبيًا- وكذلك في وسائل إعلام دول أفريقية أخرى. ارتبطت هذه التصريحات في بعض الأحيان بخيبة الأمل الأفريقية من الوعود العربية التي لم يتم الوفاء بها، أو تم الوفاء بالقليل منها فقط؛ وكذلك في ظل الارتفاع الشديد في أسعار النفط. وتجدر الإشارة إلى أن هذه التصريحات كانت نوعًا من التهديد، الذي يهدف إلى تحريك الدول العربية نحو زيادة المساعدات المقدمة لها. فنجد -على سبيل المثال- في مؤتمر وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية الذي عقد في العاصمة الصومالية مقدشيو في يونية 1974، بعد شهور معدودة من سلسلة قطع العلاقات، أن نشبت خلافات شديدة في الرأي بين الأفارقة والعرب حول المساعدات العربية للدول الأفريقية التي تضررت بشدة من ارتفاع أسعار النفط. ولقد وبّخ كل من مندوبي كينيا، وزائير، وتوجو، وتنزانيا، وأثيوبيا، وغانا، ومدغشقر العرب الذين كافؤوهم "بالكلام" لمساندتهم للعرب أثناء حرب 1973، عندما قاموا بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل. ولقد وصف المندوبون الأفارقة بإسهاب الصعوبات التي يواجهها اقتصاد بلادهم بسبب ارتفاع أسعار النفط التي يمليها العرب، وأعربوا عن خيبة أمل كبيرة من عدم استعداد الدول العربية الغنية تقديم العون لهم وقت الأزمة.[1] وحتى بعد المؤتمر، هاجمت شخصيات أفريقية رفيعة العرب بخصوص هذا الموضوع، واتهم رئيس تنزانيا، نيريري، في يوليو 1974، العرب بأنهم ينفقون أموالًا طائلة على شراء الذهب من جنوب أفريقيا ولا يساهمون بشيء تقريبًا في حركات التحرير الأفريقية.[2] كما نادت أصوات في البرلمان الكيني تدعو إلى استئناف العلاقات مع إسرائيل، وفي مناقشات مجموعة شرق أفريقيا (كينيا، وأوغندا، وتنزانيا أعضاء فيها) انعكست مرارة الأفارقة في مقترح بعض المندوبين بمطالبة العرب بدفع أموال في مقابل مياه النيل النابعة من أفريقيا -من بحيرات فيكتوريا، وتانا، وغيرها- وتتدفق إلى مصر والسودان. ونادى جوزيف نيريري شقيق رئيس تنزانيا، إلى (إبرام صفقة مع العرب: جالون مياه في مقابل جالون نفط، وبرميل في مقابل

[1] *Daily Graphic (Ghana),* 10 June 1974; *Daily Nation* (Kenya), 16 June 1974; *Le Monde, 8-13* Hune 1974

[2] *Le Monde,* 8, 13 July 1974

برميل".[1] كما ترددت انتقادات شديدة ضد العرب في وسائل إعلام بلدان مختلفة، حتى أن الأستاذ الدكتور علي مزروعي، المعروف برؤيته المعادية لإسرائيل، قد اضطر في ذلك الوقت إلى الاعتراف بصدق المزاعم الأفريقية وفسّر غضبهم قائلًا: "لقد تطلع الأفارقة إلى وجود مقابل ملائم من العرب مقابل مساندتهم لهم، لكنهم اكتشفوا أن العرب مستعدون مشاطرتهم الأعداء وليس الطاقة".[2] لم يحد منتقدو العرب من إعرابهم عن خيبة أملهم من المساعدات، بل أطلقوا أيضًا اتهامات ومزاعم تاريخية مثل تجارة الرقيق العربية، واتهموا العرب بالاستهزاء بالأفارقة، والغرور، وفرض الإملاءات (انظر الفصل السادس).

إليكم بعض التصريحات بخصوص هذا الموضوع: أعرب بعض الوزراء في البرلمان الكيني عن غضبهم من مساندة كينيا، وبعض الدول الأفريقية للدول العربية، واعتقدوا أنهم سيكافؤوهم ويساعدوهم في التغلب على أزمة النفط، غير أن شيئًا لم يحدث، وفي المقابل، زعم أحد الوزراء أن الإسرائيليين "قاموا بتدريب الطيارين الأفارقة، وساعدوا على تقدم الزراعة والتعاون، وأرسلوا الأطباء وساعدوا الدول الأفريقية كثيرًا في المجال العسكري والشرطي، ومن المؤسف أنه كان على أفريقيا أن تتنازل عن ذلك".[3] وانضمت الصحافة الكينية في معظمها إلى هذا الرأي ونادت باستئناف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل لأن إسرائيل لم تكن أبدًا عدوًا لأفريقيا، وإن التعاون الفني معها كان مفيدًا للغاية.

كما دعت الصحيفة الكينية، واسعة الانتشار *Daily Nation* (16 June 1974) إلى استئناف العلاقات مع إسرائيل، وأضافت "مع مثل هؤلاء الأصدقاء (العرب) من في حاجة إلى أعداء". كما نادت كثير من الرسائل التي أرسلت إلى

---

[1] *Daily Nation* (Kenya), 5 July 1974

[2] *Los Angeles Times,* 21 July 1974

[3] *The Standard* (Kenya), 2 July 1974؛ لاقتباسات من دعوات لاستئناف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل انظر أيضًا *African Standard* (Kenya), 27 June 1974; A. Oded, *Africa and Israel, African Attitudes Towards Resumption of Diplomatic Relations,* The Leonard Davis Institute for International Relations, The Hebrew University of Jerusalem, December 1986

هيئة التحرير باستئناف العلاقات مع إسرائيل.[1] وفي تنزانيا، التي كانت حكومتها أقل تأييدًا لإسرائيل، لم يكن هناك تعبير شديد عن تأييد إسرائيل، لكن ثار جدل في الصحافة، جدل يقظ في صالح وضد عودة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل.[2] وفي إثيوبيا كتبت إحدى الصحف المعروفة، أنه منذ قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وتعتقد بعض الدول أن هذه العملية كانت خطئًا بالفعل، وترى الصحيفة أن على إثيوبيا أن تستمر في علاقات الصداقة مع العرب وإسرائيل على حد سواء.[3] كما كانت هناك دعوات في كل من مدغشقر[4]، وساحل العاج، وغانا، وبينين إلى عودة العلاقات.[5] ونشرت إحدى الدوريات المشهورة في أفريقيا مقالًا بعنوان "الغضب من العرب"، يذكر أن الغضب ضد العرب قد وصل إلى حد أن الدعوات باستئناف العلاقات مع إسرائيل لا تقتصر على دول محدودة مثل: كينيا، وغانا، ونيجيريا؛ بل انتشرت بين دول أفريقية أخرى.[6]

كان التصريح الرسمي في هذا الخصوص للرئيس الزائيري، موبوتو، عام 1975، ففي أثناء زيارة وفد اقتصادي عربي لبلاده اشتكى موبوتو من أن الأفارقة حصلوا من الدول العربية على "المساعدات الأخلاقية" فقط، وعلى النفط بأسعار مرتفعة للغاية، وحذَّر من أنه لا يجب أن يندهش العرب إن استئنفت بعض الدول الأفريقية علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل.[7] وفي رسالة إلى هيئة التحرير طرح طرح كاتب كيني سببًا آخر لاستئناف العلاقات مع إسرائيل: "طالما أن إسرائيل هي الدولة المستمرة في تقديم المساعدات الفنية لكينيا، وتقوم بتأهيل الأيدي العاملة، فلا أرى سببًا منطقيًا في الاستمرار في قطع العلاقات معها".[8] وفي زامبيا، توجه بعض أعضاء البرلمان في حوار برلماني إلى وزير التنمية القروية

---

[1] *East African Standard,* 1, 2, 9 June 1974
[2] *Daily News* (Tanzania), 6 May 1975
[3] *Ethiopian Herald,* 25 August 1974
[4] *The Jerusalem post,* quoting Reuters, 26 October 1973
[5] *Fraternité Matin* (Abidjan) no. 43, 8 June 1974; *The Echo,* Ghana, 13 August 1976; *Jeune Afrique* (Paris) 3, 8 1974; *Africa* no. 43 March 1975
[6] *Afriscope* (London), September 1974: 23-25
[7] *Newsweek,* 5 May 1975
[8] *East African Standard* (Kenya), 1 July 1974

وطالبوه بالعمل على إعادة الخبراء الإسرائيليين، من أجل المساعدة على تقدم الزراعة والصادرات الزراعية للدولة. وصاح أحد الأعضاء "عشرة إسرائيليين صنعوا من أجلنا أكثر من مئات المستشارين الأجانب الموجودين الآن". وكانت هذه الكلمات هي العنوان الرئيسي للصحيفة الأكثر انتشارًا في زامبيا.[1] كما طُرحت أهمية المساعدات الإسرائيلية في مقال الصحفي الغاني المعروف روي كارابا كوارشي (Roy karaba Quarshie)، الذي قال "واضعون في الحسبان الإسهام المهم لإسرائيل من أجل بلدنا، ليس من العجيب أن يكون الرد الشعبي للغانيين بقطع العلاقات مع إسرائيل سلبيًا. فلو جرى في واقع الأمر استفتاء في ذلك الوقت فلا شك أن 80% من المصوتين كانوا سيصوتون ضد هذه الخطوة (...) وفي رأيي أنه إذا تصرفنا بناءً على مصالحنا القومية، فإنه يجب استئناف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل كي تستمر في تقديم مساعداتها لاقتصادنا القومي في مختلف المجالات ".[2]

هناك من برَّر طلبه باستئناف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل بأسباب سياسية، وأخلاقية. وكتب الأستاذ الدكتور وليام أوتشينج (Ocheng)، من جامعة نيروبي، في مقال بعنوان "ما شأن أفريقيا بالحرب في الشرق الأوسط"، الكلمات التالية: "لماذا تنحاز أفريقيا السوداء إلى المعانين من عدم العدل، فقط عندما يكون ذلك في حالات خارج القارة. لماذا قطعت الدول الأفريقية علاقاتها مع إسرائيل بزعم أنها تضر "الأشقاء العرب"وبالتدريج نقيم علاقات مع أولئك الذين يضرون سكان أفريقيا، الذين ذُبح مئات الآلاف منهم بدم بارد أو تم تشريدهم" (المقصود السودانيين الجنوبيين غير المسلمين الذين اضطهدتهم سلطات الخرطوم). وأكد أوتشينج أنه بقطع العلاقات مع طرف واحد في الصراع فَقَد الأفارقة القدرة على التأثير على حلِّه. "يجب على دول أفريقيا أن تعيد

[1] *Times of Zambia,* 6 May 1975

[2] *The Echo* (Ghana), 6 June 1976

التفكير في موقفها بشأن الشرق الأوسط، في ضوء التناقضات الأخلاقية في سياستنا".[1]

ويندهش كاتب آخر من اتخاذ الأفارقة لخطوة أكثر تطرفًا من التي اتخذها العرب أنفسهم تجاه خصومهم، فالدول العربية التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع الدول الغربية والولايات المتحدة، بعد حرب 1967، عادت واستأنفتها. "هل علينا أن نكون عربًا أكثر من العرب أنفسهم؟" تسائل الكاتب.[2] ولقد عاد هذا الإدعاء بشكل أكبر بعد توقيع الاتفاق المرحلي بين مصر وإسرائيل، وفي المناقشات التي دارت في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1975 بارك المندوبون الأفارقة الاتفاقية التي تدفع نحو السلام، وإن كانوا امتدحوا مصر بشكل أكبر على هذا الإنجاز.[3] وتساءل وزير في حكومة كينيا في مقابلة مع مراسل صحيفة لبنانية، "لقد وقع الرئيس المصري اتفاقًا مع إسرائيل، فلماذا مازلنا ندفع الثمن؟".[4]

تزايدت الدعوات إلى استئناف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل بعد زيارة الرئيس السادات للقدس عام 1977، وبعدها التوقيع على اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل عام 1979 وانسحاب إسرائيل الكامل من سيناء عام 1982، لقد كان لهذه الأحداث نتائج حقيقية وعملية للغاية؛ حيث قامت زائير باستئناف علاقاتها الدبلوماسية في مايو 1982، وليبيريا في 1983، وسنناقش هذه التطورات في الفصل القادم، لكن يجب أن نشير إلى أن معظم الدعوات إلى استئناف العلاقات مع إسرائيل، في فترة القطيعة الشاملة، كانت من عناصر غير رسمية أو نُشرت في وسائل الإعلام، ورأت العناصر الرسمية المعتدلة نفسها مكبَّلة بقرارات منظمة الوحدة الأفريقية، وامتنعت عن التصريح العلني عن رغبتها في استئناف العلاقات مع إسرائيل، باستثناء بعض الحالات،

---

[1] *Afriscope* (London). Vol. 4 no. 2. February 1974: 40-42
[2] *The East African Standard* (Kenya), 9 July 1974
[3] *Daily Nation* (Kenya), 2 October 1975
[4] *Al-Hawadith* (Lebanon), 13 June 1975

حتى الدول التي كانت صديقة لإسرائيل واستمرت في إقامة علاقات عملية معها، حتى بعد قطعها للعلاقات، فقد واصلت القول، بشكل رسمي، أن عودة العلاقات ممكنة - فقط - بعد حل النزاع العربي الإسرائيلي.

ز. توقعات متفائلة في إسرائيل

أدت الدعوات إلى استئناف العلاقات مع إسرائيل؛ وإظهار الأفارقة لخيبة أملهم وتذمرهم من عدم تقديم العرب للمساعدات الكافية للدول الأفريقية المتضررة من ارتفاع أسعار النفط؛ والنشاط الاقتصادي، والتجاري، والأمني الإسرائيلي المتواصل في بعض الدول الأفريقية، واللقاءات بين الزعماء الأفارقة والإسرائيليين؛ إلى توقعات متفائلة في إسرائيل. فبعد فترة قصيرة من قطع العلاقات كانت هناك تطلعات وآمال، بعد إعادة التفكير وخيبة الأمل من "الأشقاء العرب"، أن تستأنف الدول الأفريقية علاقاتها مع إسرائيل. ومن النماذج المتعددة على هذه التوقعات: عندما التقى رئيس حكومة إسرائيل، إسحق رابين، برئيس ساحل العاج، هوفوييه بوانييه في جنيف، وصدرت صحيفة هآرتس في 27 فبراير 1977 بعنوان رئيسي: "إسرائيل على عتبة استئناف العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأفريقية". لكن مرت عدة سنوات حتى جرؤت أول دولة، وهي زائير، على استئناف العلاقات مع إسرائيل. لقد كانت عملية عودة العلاقات بطيئة واستمرت حوالي عشرين سنة، وساعدت، بالفعل، التصريحات الإيجابية حول استئناف العلاقات مع إسرائيل، واللقاءات بين الزعماء، على تلطيف الجو بين إسرائيل وأفريقيا. غير أنه يجب أن نشير إلى عدم توقف قرارات منظمة الوحدة الأفريقية التي تدين إسرائيل عن الصدور، وإن بعض التصريحات الإيجابية تجاه إسرائيل لم تكن سوى لإجبار العرب على زيادة المساعدات للدول الأفريقية. يجب أن نضيف إلى ذلك أن الدول العربية قد كثّفت، أثناء فترة القطيعة، من نشاطها بغرض منع عودة العلاقات مع إسرائيل، كما سنوضح في الفصل القادم، لكنها لم تنجح في منع عودتها، إنما في إبطائها.



النشاط العربي والإسلامي في فترة قطع العلاقات

أ. النشاط السياسي والدعائي

لا يمكننا فهم التحولات في موقف إسرائيل في أفريقيا دون التطرق إلى نشاط الدول العربية الموسَّع ضدها. فقد كان هذا النشاط العامل الرئيس في قطع العلاقات الدبلوماسية بين أفريقيا وإسرائيل، وتجدر مناقشة هذا الموضوع باستفاضة.

وصلت الدول العربية -في فترة حرب اكتوبر 1973- إلى قمة تأثيرها السياسي في أفريقيا، عندما استطاعت دفع معظم الدول الأفريقية إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. غير أنه سرعان ما ظهر سوء التفاهم بين الأفارقة والعرب، الذي كان مصدره في الأساس أزمة النفط. فقد تطلعت الدول الأفريقية، التي أضيرت من ارتفاع أسعار النفط، إلى مكافئة الدول العربية لها لتضامنها معها في حرب يوم الغفران، وأن تبيع لها النفط بأسعار منخفضة، أو أن تقدم لها مساعدات حقيقي تمكنها من التغلب على المشكلات الاقتصادية الناجّة عن أزمة الطاقة. غير أن الدول العربية لم تسرع في تلبية

تطلعات الأفارقة. وكان الجدل السياسي قد نشب حول قضية المساعدات العربية بين الأفارقة والعرب -عام 1974- في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في مقدشيو، بالصومال، ومن بعده في المؤتمرات الأفريقية الأخرى.

ارتفعت الدعوات في أفريقيا لاستئناف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وبدأ يتردد في الدول العربية انتقاد ذاتي من قبَل سياسيين، وصحفيين، ومفكرين، وسفراء عرب، هاجموا بشدة السياسة العربية تجاه الأفارقة، السياسة التي تتجاهل طلباتهم بالمساعدة، حيث حذروا من عدم الاكتراث، واللامبالاة، التي من شأنها أن تدفع نحو استئناف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وأوصوا بالتكثيف الفوري للنشاط العربي في أفريقيا، والاستجابة لطلبات الأفارقة. فعلى سبيل المثال يمكن عرض مقالات مثل: "تقرير عربي مقلق عن العلاقات الأفروعربية";[1] "تقرير متشائم لسفير عربي في أفريقيا"[2]; "فشل النشاط الإعلامي العربي في أفريقيا".[3] كان لهذا النقد الذاتي، فضلًا عن النقد الأفريقي اللاذع، تأثيرٌ كبيرٌ على النشاط العربي في أفريقيا وعلى متخذي القرار في الدول العربية. تعاظم النشاط العربي في أفريقيا -منذ عام 1976- على الساحة السياسية، والدعائية، والاقتصادية والإسلامية؛ كما اتسع التعاون الفني. وكان الغرض من هذا النشاط: 1. منع عودة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل؛ 2. القضاء على بقية الوجود غير الرسمي لإسرائيل في أفريقيا، الذي استمر على المستويات العملية، والاقتصادية، والتجارية؛ 3. منع الدول، التي نالت استقلالها بعد 1973، من إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل.

على المستوى السياسي، ظهر ذلك في إقامة شبكة واسعة من السفارات العربية في أفريقيا. فقد كان لمصر -في بداية الثمانينيات- حوالي 30 ممثلية دبلوماسية في أفريقيا.[4] كما أقامت الدول العربية التي لم تظهر اهتمامًا خاصًا

[1] الحوادث (لبنان)، 13 يونية 1975.
[2] الجديد (لبنان)، 6 ديسمبر 1975.
[3] الأهرام (مصر)، 19 نوفمبر 1975.
[4] Egypt Government Directory, 1982

بالقارة الأفريقية حتى منتصف السبعينيات، مثل: العراق، وسوريا، ودول الخليج العربي، سفارات وقنصليات فيها. كما كان في كل واحدة من الدول الأفريقية المهمة ممثليات عربية مثل: نيجيريا، وكينيا، وغانا، التي كان بها أكثر من عشر ممثليات عربية فضلًا عن سفارة منظمة التحرير الفلسطينية.[1]

كما كان لجامعة الدول العربية مكاتب على المستوى الدبلوماسي في دول كبرى مثل: إثيوبيا، وكينيا، ونيجيريا، والسنغال.[2] كما تزايد في تلك الفترة عدد البعثات الأفريقية في البلدان العربية، فكان هناك في القاهرة حوالي 40 ممثلية أفريقية على مستوى السفراء، أغلبهم سفراء مقيمين.

سارعت الدول العربية إلى فتح ممثليات لها في الدول الأفريقية التي نالت استقلالها بعد عام 1973، ونجحت في منع إسرائيل من إقامة علاقات دبلوماسية معها، مثل: غينيا بيساو (استقلت عام 1974)، وأنجولا، وجزر سيشيل (استقلتا عام 1976)، وجيبوتي (1977)، وزيمبابوي (1980)، وناميبيا (1990). ولقد سارعت الدول العربية في إقامة علاقات مع تلك الدول قبل أن تحصل على استقلالها (مثلما كانت تفعل إسرائيل في الستينيات). بل أن مصر سمحت لزعماء حركات التحرير الأفريقية، الذين حاربوا سلطات الاستعمار، بفتح مكاتب على أرضها، والبث من إذاعة القاهرة لبلدانها بلغتها. كما قدموا لها المساعدات. وعندما نالت هذه الدول استقلالها، أرسلت مصر ممثلين إلى احتفالات الاستقلال، وافتتحت على الفور ممثليات هناك، وكان دورها الرئيسي هو منع إقامة علاقات مع إسرائيل.

أما فيما يخص الدول القليلة التي لم تقطع علاقاتها بإسرائيل عام 1973 - موريشيوس، ومالاوي، وسوازيلاند، ولاسوتو- فقد بُذلت جهودٌ لضمها إلى "الإجماع الأفريقي" تحت اسم "التضامن الأفريقي". وفي عام 1976، عشية انعقاد قمة منظمة الوحدة الأفريقية في موريشيوس، هدَّدت الدول العربية -

[1] انظر على سبيل المثال Kenya Republic Directory, 1985
[2] الرياض (السعودية)، 12 ديسمبر 1981.

خاصة مصر وليبيا- بمقاطعة المؤتمر إذا لم تقطع علاقاتها مع إسرائيل، خضعت موريشيوس للتهديد وقامت بتعليق علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل.[1] أما الدول التي قطعت علاقاتها بإسرائيل واستمرت في إقامة علاقات اقتصادية وتجارية معها مثل: كينيا، وغانا، ونيجيريا، فقد عملت الدول العربية على إثنائها عن ذلك -عبر التهديد- ووضع الشركات الاقتصادية المحلية التي تتعاون مع إسرائيل، على قائمة المقاطعة العربية.[2]

1. المستوى الدعائي وربط الصهيونية بالعنصرية

كثَّفت الدول العربية من دعايتها المعادية لإسرائيل في أفريقيا، كما كثَّفت من البث الإذاعي الموجه إلى أفريقيا باللغات الأفريقية مثل: السواحيلية في شرق أفريقيا، والهَوسا في غربها، وأقامت "مراكز ثقافية" في العواصم الأفريقية؛ حيث درِّست هناك اللغة العربية وتاريخ العرب، كما نشرت السفارات العربية في أفريقيا دوريات مثل المجلة التي نشرتها -في كينيا- جامعة الدول العربية باللغتين الإنجليزية والسواحيلية – *The Arab World* – حيث تمس معظم مقالاتها شكل إسرائيل ونواياها "الإمبريالية" في أفريقيا، كما عُقدت دورات للصحفيين الأفارقة، ولرجال الإعلام هناك.[3] ونسَّقت لجنة الإعلام في الجامعة العربية جهودها الدعائية في أفريقيا مع المؤسسات الإسلامية، والجامعية.[4] ولقد أكد العرب في دعايتهم أن أفريقيا قد ساندت العرب ليس من أجل المال والامتيازات التي ستحصل عليها، لكن من منطلق المبادىء القائمة على الهوية التاريخية والثقافية بين العرب والأفارقة، والمصير المشترك،و مكافحة الاستعمار؛ وذلك من أجل إرضاء الأفارقة.

---

[1] عملت كمسؤول من قبل وزارة الخارجية في مالاوي، في السبعينيات، وكسفير في سوازيلاند ، ولاسوتو، في الثمانينيات، وحضرت الضغوط المتواصلة لمصر على هذه الدول من أجل قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، غير أن هذه الجهود قد باءت بالفشل.

[2] حول رد فعل حكومة كينيا القاسية على تهديدات مكتب المقاطعة العربية ضد الشركات الكينية التي تتاجر مع إسرائيل، انظر *The Standard* (Kenya), 1 November 1979

[3] البعث (سوريا)، 6 أبريل 1979.

[4] لتفاصيل أكثر عن برامج الدعايا، انظر أخبار اليوم (مصر)، 26 فبراير 1977؛ الجمهورية (مصر)، 26 أكتوبر 1977.

أبرزت الدول العربية في دعايتها ضد إسرائيل علاقات إسرائيل بجنوب أفريقيا، خاصة في المجال العسكري والنووي، ونظرية أن الصهيونية حركة عنصرية مثلها مثل الأبارتهايد في جنوب أفريقيا. ولقد آتت الدعايا الحثيثة في هذه القضايا أُكُلَها في الهيئات الدولية، خاصة في الأمم المتحدة، وذلك عندما صدر في الأمم المتحدة -عام 1975- قرار يصف الصهيونية بالعنصرية. ولقد أيدت معظم الدول الأفريقية القرار، غير أن الدول العربية لم تنجح في الحصول على "إجماع": فقد عارضت خمس دول أفريقية، وامتنعت إحدى عشرة دولة (انظر جدول 8).

جدول: 8: تصويت الدول الأفريقية السوداء على قرار وصف الصهيونية بالعنصرية

في صالح (19)		ضد (5)	ممتنعة (11)
أوغندا	النيجر	ساحل العاج	إثيوبيا
بوروندي	ساو تومي وبرنسيبا	ليبيريا	بتسوانا
جامبيا	السنغال	مالاوي	غانا
غينيا بيساو	تشاد	سوازيلاند	الجابون
دهومي	كيب فرده	جمهورية أفريقيا الوسطى	زائير
تنزانيا	الكونغو		زامبيا
مالي	الكاميرون		توجو
موزمبيق	رواندا		لاسوتو

نيجيريا	غينيا الاستوائية		موريشيوس
			سيراليون
			كينيا

المصدر: *UN Chronicle,* **December 1975: 38, 39**

لم تكتف الدول العربية، خاصة ليبيا، في نشاطها ضد عودة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، بتأييد معظم الدول الأفريقية، بالتوضيح والاقناع بل استخدمت "العصا" إلى جانب "الجزرة"، وهددت بوقف المساعدات للدول التي استأنفت علاقاتها مع إسرائيل. ولقد أدت هذه الرؤية إلى تذمر الأفارقة.

2. أساليب الدعايا العربية ضد إسرائيل في أفريقيا

أسلوب التلطيف. عكس القرار الصادر في الأمم المتحدة عام 1975 واصفًا الصهيونية بالعنصرية -بتأييد معظم الدول الأفريقية- الذي صدر بعدها في منظمة الوحدة الأفريقية، وفي المؤتمرات العربية الأفروعربية؛ أساليب الدعايا العربية ضد إسرائيل في أفريقيا. ولقد تطور الأسلوب عبر استخدام حاذق لقضايا لها حساسية لدى الأفارقة. وكان أساسه الضغط المستمر على الأفارقة، من خلال تلطيف تدريجي لمعارضتهم. وعندما كانت المعارضة الأفريقية على الإدعاء العربي قوية، تراجع المبعوثون العرب، وساوموا من أجل عدم تحطيم جميع الأدوات، لكنهم عادوا في أول مناسبة وضغطوا مرة أخرى وتقدموا خطوة أخرى نحو تحقيق هدفهم. وهذا ما حدث منذ حرب الأيام الستة 1967، وإليكم بعض النماذج: في مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية الذي عُقِد في كنشاسا، سبتمبر 1967، بعد ثلاثة شهور من حرب الأيام الستة، طالب الممثلون العرب إدانة إسرائيل ووصفها بالمعتدية، ولقد عارض معظم الممثلين الأفارقة، فتراجع العرب عن مطالبهم، لكنهم استمروا في الضغط إلى أن

نجحوا عام 1970 في وضع بند الشرق الأوسط على جدول أعمال منظمة الوحدة الأفريقية، وصدر القرار الذي يطالب إسرائيل بإخلاء جميع الأراضي المحتلة. وفي مؤتمر الوحدة الأفريقية عام 1972، كان هناك تشدد آخر، وصدر قرار يدين "العدوان الإسرائيلي المستمر على مصر"، بل هدد بفرض عقوبات إذا لم تنسحب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها. ومنذ ذلك الحين زادت حدة قرارات منظمة الوحدة الأفريقية وصولًا للقرار الذي طرحته مصر عام 1973، الذي يطالب جميع الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل. حدث تدهور تدريجي مماثل في تصويت الكتلة الأفريقية في الأمم المتحدة؛ حيث تزايد عدد المصوتين في صالح القرارات المعادية لإسرائيل، خاصة بعد عام 1970.

كما تم إقحام القضية الفلسطينية في مناقشات منظمة الوحدة الأفريقية عبر أسلوب الضغط التدريجي المستمر، وعارض معظم المبعوثون الأفارقة -على مدى سنوات- المطالب العربية باعتبار القضية الفلسطينية قضية أفريقية، لكن هذه المعارضة ضعفت تدريجيًا، ومنذ السبعينيات تم إعطاء القضية الفلسطينية أهمية مثل قضايا منظمات التحرير الأفريقية، وفي قمة منظمة الوحدة الأفريقية 1975، تحدَّد صراحة أن "القضية الفلسطينية قضية أفريقية".[1]

أصبح النزاع العربي الإسرائيلي منذ عام 1970، قضية رئيسية في جميع مؤتمرات منظمة الوحدة الأفريقية، والاتحاد الأفريقي من بعدها، فصدر في كل مؤتمر قراران: الأول عام، عن الوضع في الشرق الأوسط؛ والثاني بخصوص القضية الفلسطينية، وأُضيف إليهما كل مرة قرارات جديدة لإدانة إسرائيل، بما يتماشى مع الأحداث في الشرق الأوسط، مثل إدانة إسرائيل لقصفها المفاعل النووي العراقي، وكذلك الأحداث في الأراضي المحتلة وغيرها، وفي بعض الأحيان تذمَّر المبعوثون الأفارقة بسبب الانشغال الدائم بالنزاع العربي الإسرائيلي، فقد

[1] *ARB*, 15 August 1975

اشتكى رئيس كينيا، دانيال آراب موي، في مؤتمر القمة في نيروبي عام 1981، من أن القضايا غير الأفريقية تشغل حيزًا كبيرًا من مناقشات منظمة الوحدة الأفريقية، وزعم أن النزاع العربي الإسرائيلي لا يجب أن يغطي على القضايا الأفريقية الملحة الأخرى، غير أن القرارات المعادية لإسرائيل عادت لتتكرر بسبب الضغوط العربية والمخاوف من المساس بـ"التضامن"، وهذا ما حدث أيضًا في نهاية الأمر في مؤتمر القمة في نيروبي.[1] وفقط، بعد عودة العلاقات الدبلوماسية، كانت هناك بعض الحالات المنفردة، فكان هناك اعتدال في القرارين ولم تصاحبهما إدانات أو تهديدات، ولقد صدرت القرارات المعتدلة في قمة منظمة الوحدة الأفريقية في توجو عام 2000، وكانت هناك آمال في إسرائيل بأن يستمر هذا الوضع، غير أن الإدانات عادت كما كانت في الماضي.

أسلوب الدمج، أسلوب آخر ساهم في تحقيق الدعايا العربية للإنجازات، وهو إعادة صياغة القرارات التي تخلط بين جنوب أفريقيا، وروديسيا، بقضية الشرق الأوسط، لقد كان التوجه إجبار الأفارقة على إدانة إسرائيل إذا كانوا يريدون أن تدين الدول العربية جنوب أفريقيا وروديسيا، ومثال بارز على ذلك القرارات الصادرة في مؤتمر القمة الأفروعربية في القاهرة عام 1977.

ب. مؤتمر القمة الأفروعربية في القاهرة

كان مؤتمر القمة الأفروعربية، الذي عقد في القاهرة في الفترة 7-9 مارس 1977، علامة مهمة وفارقة في تاريخ العلاقات المعقَّدة، وكثيرة التقلبات بين الدول الأفريقية والشرق الأوسط، وإنه يجب النظر إليه كجزء من الخطوات السياسية، والدعائية العربية التي تهدف إلى صد النشاط الإسرائيلي لاستئناف العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأفريقية، وسد الفجوات التي

[1] *Weekly Review* (Kenya), 27 November 1981; Resolution on Afro-Arab cooperation- OAU Declaration and Resolutions Adopted by ministers CM / Res / 832 XXXVII, Nairobi, 26 June 1981

ظهرت في "التضامن الأفروعربي"، وضمان التأييد التام غير المقيد للدول الأفريقية للسياسة العربية فيما يخص قضايا الشرق الأوسط.[1]

كانت الفكرة من وراء الجهود العربية هي إقامة منظمة أفروعربية إلى جانب منظمة الوحدة الأفريقية، فقد كانت هناك حاجة إلى تعبئة ودمج جميع الدول العربية، خاصة المنتجة للنفط، غير الموجودة في القارة الأفريقية وغير العضو في منظمة الوحدة الأفريقية، في النشاط العربي في أفريقيا. وكان من المفترض أن يشكل مؤتمر القمة الأفروعربي منظمة أفروعربية على مستوى الحكومات، يشارك فيها رؤساء حكومات جميع الدول العربية والأفريقية. وترجع أهميته من ناحية العلاقات بين الدول الأفريقية والعربية في أنه أظهر بوضوح وبشكل معلن السبب المهم في تأييد الدول الأفريقية للعرب، في قضية الشرق الأوسط، ألا وهو تطلعها إلى المساعدات المالية من الدول العربية. من هنا يأتي الاهتمام بالمؤتمر وقراراته.

لم تستطع الدول العربية عقد هذا المؤتمر بسهولة. فلقد واجهت مبادرتها التي بدأت عام 1973، بعد حرب يوم الغفران، صعوبات كبيرة واجهتها الدول الأفريقية وأدت إلى التأجيل لأكثر من مرة. ولقد اندلع خلاف شديد في مؤتمر وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا -فبراير 1975- وذلك في النقاش بين الأفارقة والعرب؛ حيث أعرب الأفارقة مرة أخرى عن معارضتهم عقد قمة أفروعربية. فقد خشي الأفارقة من أن مثل هذه القمة، التي سيكون عدد الدول العربية فيها أكبر من عدد الدول العربية في منظمة الوحدة الأفريقية، سوف يربطهم أكثر بعربَة السياسة العربية، وأنه ستُفرض عليهم إملاءات لا يرغبوها.[2] كان واضحا في نظر الأفارقة، أن ضم الدول العربية غير الموجودة في القارة، إلى منظمة مشتركة سيكون مفيدًا فقط في حال زيادة حجم

[1] انظر على سبيل المثال مقال سفير سوريا في تنزانيا، الذي يخشى من النشاط الإسرائيلي في أفريقيا، ويعرب عن أمله بأن يسد المؤتمر الأفروعربي الطريق أمام عودة العلاقات الدبلوماسية بين أفريقيا وإسرائيل، الثورة (سوريا)، 12 فبراير 1977.

[2] *Cameroon Tribune*, 20 February 1975

المساعدات العربية إلى أفريقيا. علاوة على أن الأفارقة طالبوا بنقل إدارة أموال المساعدات من صلاحية الجامعة العربية، أو البنوك العربية، إلى مؤسسات اقتصادية أفريقية، تحدد كيف يمكن تقسيم المال. كما طالب الأفارقة بألَّا تكون هناك أي شروط سياسية لهذه المساعدات، وأن تُلغى الأولوية الممنوحة للدول الأفريقية التي بها أغلبية مسلمة.[1]

لم تتخل الدول العربية ومصر عن مبادرتها وواصلت الضغط من أجل إقامة المؤتمر. وحدث تقدمٌ في هذا الاتجاه عندما اجتمعت في القاهرة، في يوليو 1975، لجنة مكونة من 24 وزيرًا، نصفهم عرب والنصف الثاني أفارقة. قامت بإعداد مسودة لبرنامج تعاون أفروعربي في مجالات كثيرة ومختلفة، بما في ذلك المجال الاقتصادي، والسياسي والإعلامي.[2] ولقد تم التصديق على هذه المسودة في مؤتمر الوزراء في داكار (السنغال) -أبريل 1976- بعد أن قام الرئيس سنجور بجولة شاملة في الدول العربية مبعوثًا من منظمة الوحدة الأفريقية، وحصل على وعود بزيادة المساعدات العربية.[3] ولإرضاء الأفارقة وافقت الدول الأعضاء في الجامعة العربية على زيادة رأس مال البنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (The Arab Bank for Economic Development In Africa - BADEA)[4] من 231 مليون دولار إلى 500 مليون دولار، وكذلك تخصيص مبلغ ربع مليون دولار لتمويل نفقات المؤتمر الذي سيعقد في القاهرة، مارس 1977. هكذا اعتقد العرب أنهم يستطيعون إرضاء الأفارقة والتوقف عن انتقادهم لهم بسبب المساعدات.[5]

---

[1] *Daily News* (Tanzania), 21 February 1975; *West Africa*, 8 March 1975

[2] *ARB,* 15 August 1975: 3685

[3] *African Review,* June 1976: 1-4

[4] BADEA كتب الاسم كاملا بالانجليزية، غير أن الاختصار هو للاسم الفرنسي.

[5] الأهرام، 10 يناير و20 فبراير 1977.

1. المؤتمر التحضيري في لوساكا

سرعان ما أدرك العرب أن الفجوة بينهم وبين الأفارقة، في كل ما يتعلق بحجم المساعدات، قد بقيت كما هي، بل أنها تهدد انعقاد القمة؛ ففي عشية المؤتمر التحضيري في لوساكا -الذي افتتح في 22 يناير 1977- أعلن الرئيس الزامبي كاوندا أن الأفارقة سيطرحون أزمة الطاقة في مؤتمر القمة كي تقف الدول العربية المنتجة للنفط على الوضع الصعب في أفريقيا نتيجة ارتفاع أسعار الوقود.[1] وأعلن رئيس حكومة زامبيا أثناء النقاشات في المؤتمر، "بيننا دول ثرية للغاية، وإن التكافل الأفروعربي يلزم بمساعدة الدول الفقيرة".[2]ولقد عرض وزير خارجية تنزانيا، إبراهيم كدوما (Kaduma)، على الحاضرين في المؤتمر وثيقة مفصلة تطالب بزيادة المساعدات العربية للدول الأفريقية، المتضررة من ارتفاع أسعار النفط. وتذكر الوثيقة أن "التنمية الاقتصادية في الدول الأفريقية قد توقفت وفي تدهور مستمر"، وطالب أن تخصص الدول العربية المنتجة للنفط مبلغ 2.2 مليار دولار لمدة خمس سنوات لتقديم القروض والمنح للدول الأفريقية غير المنتجة للنفط، وذلك عبر "البنك الأفريقي للتنمية"، وليس عبر البنوك العربية.[3] كما طالب وزراء أفارقة آخرون بزيادة المساعدات العربية "لدول المواجهة" الأفريقية، التي تناضل ضد أنظمة حكم البيض في أفريقيا الجنوبية، ولقد أشار العرب ردًا على ذلك إلى قراراهم بزيادة رأس مال BADEA إلى 500 مليون دولار، وقالوا إنهم لا يستطيعون الالتزام بمثل هذه المبالغ الكبيرة، ونتج عن ذلك جمود آخر، وحُوِّل الموضوع لمناقشة وزراء الخارجية الأفارقة والعرب، الذي كان من المقرر اجتماعهم عشية مؤتمر القمة، ولقد أثارت مطالب الأفارقة غضب العرب، وخرجت صحيفة كويتية، على سبيل المثال، بمقال ينتقد الأفارقة، الذين يتخذون، حسب المقال، موقفًا متعنتًا يقول بأنه: "إذا لم تكن هناك مساعدات -فلن يكون هناك تعاون". ويرى "أن هذه الرؤية تثير خيبة أمل

---

[1] *Times of Zambia,* 21, 22 January 1977

[2] *AP from Lusaka,* 24 January 1977

[3] *Bulletin of Afrique,* 26 January 1977

كبيرة لدى العرب. فالمساعدات تُعتبر "شأنٌ إنسانيٌ" ينبع من الرغبة الخالصة في المساعدة والتعاون".[1] لقد أدت المجهودات الحثيثة لكل من مصر والجامعة العربية -من أجل عقد مؤتمر القمة- ووعود الدول العربية بالزيادة الحقيقية للمساعدات. وأنهم سيعلنون ذلك في مؤتمر قمة رؤساء الحكومات؛ إلى انعقاد المؤتمر في موعده.

2. المشاركون في مؤتمر القاهرة وأثناء المناقشات

شارك في المؤتمر الأفروعربي في القاهرة ممثلو 38 دولة أفريقية (غابت عنه مالي فقط)، و20 دولة عضو في الجامعة العربية. كما حضره ممثلو منظمة الوحدة الأفريقية، والجامعة العربية، وحركات التحرير في أفريقيا، وياسر عرفات كممثل للفلسطينيين. ولقد خُصص معظم وقت المؤتمر لكلمات المندوبين. برزت فيها النقاط الرئيسية التالية:

التأكيد على النضال المشترك للعرب والأفارقة. أكد الرئيس المصري أنور السادات الذي افتتح المؤتمر، على "النضال المشترك" للشعوب العربية والأفريقية والارتباط المتبادل بينهما. وأشار إلى دور مصر في تحرير القارة الأفريقية، منذ الثورة المصرية عام 1952، ودور القاهرة كعاصمة أفريقية وعربية، وكمركز ثقافي أفريقي-عربي. كما قال السادات "هناك حضارتان قديمتان تمتزجان في الشعب المصري -الحضارة العربية، والحضارة الأفريقية. فقد قامت الحضارة الأفريقية على ضفاف نهر النيل قبل 7,000 سنة، ومنذ ذلك الوقت ومصر جزء لا يتجزأ من الحضارة الأفريقية [...] نحن جسر لمزج الثقافات نظرًا لمكانة مصر الجغرافية السياسية، والثقافية. ولم تنس مصر أن دورها هو إثراء الحضارة الأفريقية، وأنه لا يجب المساس بها، ويجب أن يتذكر الأفارقة أن من بين حوالي مائة مليون عربي، 80 مليون عرب أفارقة".[2]

[1] النبأ (الكويت)، 5 مارس 1977.
[2] الأهرام، 8 مارس 1977.

لقد كان التأكيد على المشترك والمتماثل بين العرب والأفارقة عنصرًا رئيسيًا في خطابات جميع المندوبين العرب، والكثير من المندوبين الأفارقة. ولقد قارن رئيس زامبيا، كاوندا، في خطابه بين النضال من أجل تحرير شعوب أفريقيا، وبين نضال العرب في الشرق الأوسط.[1]

مهاجمة إسرائيل. هاجم ممثلو الدول العربية في خطاباتهم إسرائيل بشدة، فوصف السادات إسرائيل بأنها "الجانب المعارض لتحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط"، وأكد على "خطر التهديد الإسرائيلي على الشعوب الأفريقية والعربية". وأدان الصهيونية وطالب بتشديد العزلة السياسية والاقتصادية على إسرائيل، وجنوب أفريقيا، وروديسيا. لقد كان التأكيد على التطابق بين نظام حكم البيض في جنوب أفريقيا وبين إسرائيل الخط البارز في كل الخطابات تقريبًا، خاصة الدول العربية، وأكد المندوبون الأفارقة بشكل علني موقفهم المعلن المؤيد للإنسحاب من جميع الأراضي المحتلة عام 1967، وإقامة دولة فلسطينية برئاسة منظمة التحرير الفلسطينية، كما أكدت دول أفريقية صديقة لإسرائيل مثل ليبيريا وكينيا على هذا الموقف، وكانت دول أخرى مثل موزمبيق، وجزر كومورو، وغينيا، ونيجيريا، بل وغانا أكثر تشددًا في إدانة إسرائيل والصهيونية.[2]

المساعدات العربية لأفريقيا. خُصصت في أقوال المندوبين مساحة حول مسألة المساعدات العربية لأفريقيا، والعلاقات الأفروعربية، وأكد العرب مرة أخرى على أن التعاون لا يجب أن يرتكز على حجم المساعدات المالية العربية بل على "المبادىء السامية" ومشاركة المصالح، كما أكد بعض ممثلي الدول الأفريقية على هذه الرؤية، ذاكرين أن تأييد الأفارقة للعرب ينبع في البداية من المبادىء المقدسة لمعارضة احتلال الأراضي بالقوة، ومن أبرز هؤلاء رؤساء زامبيا والسنغال. وفي المقابل كان هناك آخرون مثل ممثلي الكونغو (برازفيل)، الذين أشاروا إلى أن الاستعداد العربي فقط لزيادة حجم المساعدات سيكون في مقدوره

[1] *New York Times,*

[2] *Middle East News Agency* (Mena), 8 March 1977; *Bulletin d'Afrique, 9, 10,* March 1977

تحجيم النشاط الإسرائيلي في أفريقيا.[1] ولقد ذكر أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية، وليام أتاكي، أن هناك حاجة إلى العمل من أجل تنمية القارة الأفريقية، وإن لم يحدث ذلك فإنه من المتوقع أن يواجه التعاون الأفروعربي مشكلات.[2]

تطرقت التطورات الدراماتيكية جدًا في المؤتمر إلى زيادة المساعدات العربية، ففي اليوم الأول من المناقشات -في القمة- أعلن وزير الخارجية السعودي عن تخصيص مبلغ مليار دولار من أجل تنمية أفريقيا. وأعلن بعده ممثل الإمارات العربية المتحدة عن تخصيص مبلغ 137 مليون دولار، وأعلن ممثل الكويت عن 241 مليون دولار، وقطر عن 78 مليون دولار. بذلك تكون هذه الدول الأربعة قد أعلنت عن تخصيص مليار و456 مليون دولار، من بينها 7 ملايين دولار تبرعات لحركات التحرير الأفريقية. وساهمت ليبيا كذلك بـ2 مليون دولار لنفس الغرض. ولقد قدِّرت مبالغ التبرعات في هذه القمة بمليار و460 مليون دولار، 11 مليون دولار منها لحركات التحرير.

وفي إطار الاستعدادات الدقيقة لمؤتمر القمة بُذلت جهود من أجل منع طرح موضوعات مثيرة للخلاف. وبالفعل لم تُسمع أي انتقادات باستثناء مندوب إثيوبيا الذي أدان "تدخل الدول العربية الرجعية" في إريتريا، وأكد على أن إريتريا ليست جزءًا من العالم العربي بل القطاع الشمالي لإثيوبيا. كما وهاجم مزاعم بعض الدول، بأن البحر الأحمر عربي.[3]

---

[1] *MENA,* 11 March 1977

[2] إذاعة القاهرة، 9 أبريل 1977.

[3] الأهرام، 9 مارس 1977؛ *Bulletin d'Afrique,* March 1977

3. قرارات المؤتمر – دمج قضايا الشرق الأوسط بقضايا أفريقيا

وافق المؤتمر بالإجماع على "برنامج التعاون الأفروعربي"، الذي يهتم بثلاثة مجالات رئيسية: المجال السياسي، والمجال الاقتصادي، والمجال التنظيمي.[1]

في المجال السياسي صدرت القرارات التالية:

- إدانة الامبريالية، والاستعمار، والصهيونية، والتفرقة العنصرية (في جنوب أفريقيا، وفلسطين، وفي الأراضي العربية والأفريقية المحتلة).
- التأييد الكامل لكفاح شعوب فلسطين، وزمبابوي (روديسيا)، وناميبيا، وجنوب أفريقيا، والساحل الصومالي (جيبوتي)، من أجل استعادة حقوقها القومية وتنفيذ حقها في تقرير المصير.
- إدانة إعتداءات جنوب أفريقيا، وروديسيا ضد الدول الأفريقية ذات السيادة، وكذلك إدانة "الأعمال المشابهة التي تقوم بها إسرائيل ضد مصر، والأردن، ولبنان، وسوريا". وفي نفس البند إدانة إسرائيل على أعمالها في الأراضي المحتلة.
- زيادة الجهود من أجل زيادة العزلة السياسية والاقتصادية على إسرائيل، وجنوب أفريقيا، وروديسيا "طالما استمرت هذه الأنظمة في سياسة توسيع العدوان والعنصرية". لذلك يجب مواصلة مقاطعة هذه الأنظمة، خاصة المقاطعة النفطية.

يظهر في هذه القرارات نجاح العرب في دمج قضايا الشرق الأوسط مع القضايا الأفريقية، من خلال التأكيد على التماثل والتشابه، ولا توجد بنود منفصلة لقضايا أفريقيا، والشرق الأوسط، وإسرائيل. ولقد جاءت هذه الطريقة من أجل تخطي الانتقاد الأفريقي، الذي يقول بأن العرب يركزن في مؤتمرات منظمة الوحدة الأفريقية على قضايا الشرق الأوسط على حساب القضايا الأفريقية. ولقد أكد الإعلان السياسي هذه المرة على القضايا العربية-الأفريقية المشتركة، شكلًا ومضمونًا.

---

[1] الأهرام، 10 مارس 1977. اقتباس كامل لجميع القرارات.

في المجال الاقتصادي صدرت قراراتهم بالتعاون في موضوعات كثيرة ومتنوعة: التجارة، والصناعة، والزراعة، والتعدين، والطاقة، والمواصلات، والاتصالات، والتعاون بين المؤسسات المالية الأفريقية والعربية. كما وضعت الخطوط العامة والعريضة، التي كان يبدو أن تحقيقها أمرًا صعب المنال. غير أن النتيجة العملية المهمة في هذا المجال كانت التزام الدول العربية بتقديم المساعدات المالية بمبلغ يقارب 1.5 مليار دولار.

في مجال الطاقة تم تحديد مؤسسات وإدارات المنظمة الأفروعربية. وتقرر عقد مؤتمر القمة الأفروعربية كل ثلاث سنوات.

4. إنجازات المؤتمر

لقد كان للعرب والأفارقة إنجازات في نتائج المؤتمر.

إنجازات العرب

كان أول إنجاز للعرب انعقاد مؤتمر القمة في عاصمة عربية -القاهرة- على الرغم من الاحتكاكات الأفروعربية، وبعد أن تم تأجيل المؤتمر عدة مرات. كان ذلك إنجازًا سياسيًا ودعائيًا للعرب في أفريقيا. إنجاز آخر، منع المواجهة المرتقبة بين العرب والأفارقة بخصوص المعونات بعد إعلان العرب استعدادهم زيادتها. وكانت الوعود الجديدة مبهرة، وإن لم تلبِ كل تطلعات الأفارقة. ولقد وضع العرب، على المدى القريب على الأقل، حاجزًا للنشاط الإسرائيلي من أجل عودة العلاقات مع الدول الأفريقية المعتدلة.[1] وظهر هذا النشاط في لقاء رئيس ساحل العاج هوفوييه بوانييه، برئيس حكومة إسرائيل في جنيف، 4 فبراير 1977. ولقد رد العرب بخوف واستعجلهم الأمر نحو التقرب من الأفارقة في مؤتمر القمة. وبالفعل أعرب زعماء مصر بعد المؤتمر عن رضاهم بأنهم صفعوا إسرائيل "صفعة سياسية" في القارة الأفريقية. فلقد قال، على سبيل المثال، محيي

---

[1] انظر على سبيل المثال إعلان وزير الخارجية التونسي حول ذلك، الشعب (القدس)، 31 يناير 1977، وفقًا لوكالة أنباء رويترز في تونس؛ أعلنت إذاعة دمشق في 6 فبراير 1977: "إن التعاون العربي الأفريقي من شأنه أن يمنع أي محاولة من قبل الصهيونية العالمية وإسرائيل للعودة إلى أفريقيا".

الدين رئيس حزب "مصر" في مؤتمر الحزب: "إن إسرائيل تحاول استرداد ما خسرته في أفريقيا. فلقد حاولت دق إسفين بين الدول العربية والأفريقية. غير أن لقاء السادات مع الزعماء الأفارقة في مؤتمر القمة الأفروعربية، قد أحبط هذه الرغبة".[1]

مع ذلك فقد خاب أمل العرب بسبب غياب معظم رؤساء الدول؛ حيث شارك من بين 38 دولة جنوب الصحراء الكبرى، 11 رئيسًا فقط. أما بقية المندوبين الأفارقة فقد كانوا على مستوى تمثيل أقل (المندوب الإثيوبي هو مدير قسم في وزارة الخارجية). وكان من بين المتغيبين رؤساء الدول المهمة مثل جوليوس نيريري من تنزانيا، وهوفوييه بوانييه من ساحل العاج، وموبوتو من زائير. كما لم يظهر الرئيس أولوسون أوباسانجو (Obasanjo)، حاكم نيجيريا إحدى الدول الكبرى والرائدة في أفريقيا. ولقد أضارت مالاوى "التضامن الكامل" عبر عدم مشاركتها نهائيًا.

إنجازات الأفارقة

كان الانجاز الرئيس للأفارقة في المؤتمر أنهم أجبروا الدول العربية على زيادة التزاماتها بتقديم المساعدات. غير أنه كانت هناك بعض القيود على هذه المساعدات لم ينجح الأفارقة في التخلص منها: حيث كانت معظم التزامات الدول العربية عامة، دون تحديد أهداف، ودون تحديد فترة زمنية للتنفيذ. وكان نصيب الأسد من المال في صورة مساعدات ثنائية، والقليل منها، 37 مليون دولار، خُصصت للتحويل "للبنك الأفريقي للتنمية" حيث للأفارقة تأثير كبير فيه. ولقد أعرب بعض المندوبين الأفارقة عن مخاوفهم من أن "العرب سيقدمون المساعدات، كما في الماضي، وفقًا لمصالحهم السياسية، وأنهم سيقيدون حرية العمل السياسي للأفارقة في المؤتمرات الدولية".[2]

---

[1] الأخبار (مصر)، 6 ابريل 1977.

[2] *Zambia Daily Mail,* March 1977; *Bulletin d'Afrique,* 15 March 1977; *Addis Zaman' 9 March 1977*

أظهر المؤتمر، أكثر من أي شيء، أن "التضامن الأفروعربي"، باستثناء الكلمات والمجاملات التي تتردد في الخطابات، وتوضع في القرارات- مرتبط بالمساعدات والأموال العربية بشكل كبير. ومهمٌ جدًا رد فعل الصحيفة المصرية التي كتبت فور انتهاء مؤتمر القمة: "التساؤل هو ما سيُطرح بعد أن القى القادة العرب والأفارقة خطابات التضامن المؤثرة: هل سيحتاج العرب في المستقبل عرض رشوة موسمية في مقابل التأييد الأفريقي للدول العربية؟".[1]

لقد نجحت الدول العربية من خلال المؤتمر في صد استئناف العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والدول الأفريقية، لعدة سنوات. غير أن التطورات التي حدثت بعد ذلك أثبتت أن بعض العوامل الرئيسية التي تعكر، من حين إلى آخر، العلاقات بين الأفارقة والعرب لم يتم استبعادها، ولم ينعقد مؤتمر القمة الذي كان من المقرر انعقاده كل ثلاث سنوات، حتى عام *2011. ومن جانب الأفارقة زادت المساعدات العربية بالفعل في السنوات التي تلت المؤتمر لكن ليس بالمقدار والشكل الذي تطلعوا إليه.

ج. المساعدات العربية لأفريقيا

كانت المساعدات لأفريقيا -خاصة المالية منها- هي السلاح الرئيس الذي استخدمه العرب ضد إسرائيل في فترة القطيعة، وكانت أهميتها كبيرة في تشكيل العلاقات بين الدول العربية والأفريقية، ولقد استخدمت الدول العربية المساعدات كأداة لمنع عودة إسرائيل إلى أفريقيا، واعتبرها الأفارقة من جانبهم مكافأة لهم على قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل. بل كانت هناك دول هددت بتغيير موقفها إذا لم يتم قبول طلباتها بزيادة المساعدات. وظهر ذلك جليًا في مؤتمر القمة الأفروعربية في القاهرة 1977، عندما أجبر المندوبون الأفارقة العرب على زيادة المساعدات، وشهدت فترة القطيعة بين إسرائيل وأفريقيا زيادة واضحة في حجم المساعدات العربية لأفريقيا، وكان لهذه المساعدات في

[1] *Egyptian Gazette, 10 March 1977*

* انعقدت القمة العربية الأفريقية الثالثة في الكويت في الفترة من 19-20 نوفمبر 2013. (المترجم)

السبعينيات والثمانينيات تأثيرٌ ليس بالهين على موقف الدول الأفريقية تجاه النزاع العربي الإسرائيلي.

يصعب تحديد بدقة حجم المساعدات العربية في مجملها، لعدم التوافق بين المصادر العربية وغيرها. كما أنه ليس هناك تمييز دقيق بين المساعدات الثنائية ومتعددة الأطراف، وبين الالتزامات وبين الأموال التي يتم دفعها بالفعل. فالمبالغ المذكورة لا تمثل دائمًا المساعدات لأفريقيا السوداء فقط، فقد تشمل أحيانًا مساعدات مُقدمة للدول العربية الموجودة في القارة. لهذه الأسباب فقط يمكن تقدير حجم المساعدات.

على المستوى متعدد الأطراف أنشأت الدول العربية -خاصة المنتجة للنفط- حوالي 12 مؤسسة وصندوقًا لتقديم المساعدات للدول النامية، معظمها لمساعدة الدول العربية، لكن ركَّزت بعضها على مساعدة أفريقيا.[1] وكانت المؤسسة التي انشغلت بأفريقيا على وجه الخصوص هي: البنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (BADEA)، الذي تأسس بعد قرار الجامعة العربية في مؤتمر الجزائر -في نوفمبر 1973- وبدأ نشاطه عام 1975. تُشكل إدارة البنك جميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية، بما فيها "دولة فلسطين"، ومقره الخرطوم. والهدف منه كما هو موضح في لائحته، "توطيد التعاون الاقتصادي، والمالي، والفني، بين الدول العربية والدول الأفريقية، كي يصبح التضامن الأفروعربي واقعًا ملموسًا". ومن مبادىء البنك – تمويل المشروعات حتى 60% من تكلفتها وبحد أقصى 18 مليون دولار. وسوف يتم تمويل المشروعات الصغيرة حتى 90% من تكلفتها. كما سيعمل البنك على زيادة الصادرات العربية لأفريقيا. وستكون المساعدات عبر تقديم القروض بشروطٍ ميسرة للمشروعات الزراعية، والصناعية، والبنية التحتية، وكذلك "المساعدات الفنية" من أجل تأهيل الأيدي العاملة وإعداد الدراسات. وينشر البنك تقريرًا سنويًا مفصلًا، يشمل في بعض الحالات إجمالي المساعدات العربية. كان رأس المال الأولي للبنك 231 مليون دولار

[1] لاستطلاع أكثر تفصيلا حول المساعدات العربية لأفريقيا في فترة القطيعة انظر oded, 1987a: 55-79

تم رفعه عشية القمة الأفروعربية في القاهرة إلى 500 مليون دولار. ومنذ ذلك الوقت ويتزايد رأس المال بشكل تدريجي؛ حيث وصل في عام 1982 إلى 735 مليون دولار. وفي 2004 إلى2200 مليون دولار.[1] ولقد التزم البنك في الفترة 1975-1982 بتقديم قروض بإجمالي 786 مليون دولار إلى 32 دولة أفريقية لتنفيذ 128 مشروعًا. لكن لم يُذكر كم من هذا المبلغ قد تم دفعه بالفعل.[2] وفي الفترة 1975-1985 وصل مجموع الالتزامات إلى 955 مليون دولار.[3]

ومن المؤسسات المهمة الأخرى في تقديم المساعدات العربية. صندوق الأوبك (OPEC) للتنمية الدولية. الذي بدأ نشاطه عام 1976. ووقّع حتى 1981 على 267 اتفاقية مع 79 دولة في العالم لتقديم القروض بمبلغ إجمالي1,3 مليار دولار. وحوالي 40%-50% من أموال الصندوق قدمتها كل من السعودية والكويت. وقُدم حوالي 44% منها للدول الأفريقية. 39% للدول الآسيوية. و12% لدول أمريكا اللاتينية.[4] ومن المؤسسات الأخرى التي أنشأتها الدول العربية "البنك الإسلامي للتنمية". الذي سنعرض له بالتفصيل في موضع لاحق في هذا الفصل. وإلى جانب المؤسسات متعددة الأطراف. أنشأت بعض الدول العربية. مثل: السعودية. والكويت. وقطر. والإمارات العربية المتحدة. والعراق. والجزائر. ومصر. صناديق قدمت مساعدات للدول الأفريقية على أساس ثنائي.[5]

بناءً على قرار الأوبك في الفترة 1974-1981. وصل حجم القروض التي قدمتها جميع مؤسسات تقديم المساعدات العربية للدول الأفريقية غير الأعضاء في الجامعة العربية إلى 803,7 مليون دولار.[6] وفي المقابل -وفقًا لتقديرات BADEA- وصل حجم كل التعهدات بتقديم القروض لجميع مؤسسات المساعدات العربية في تلك الفترة إلى 6 مليارات دولار و807,3 مليون دولار. وبناء

---

[1] *BADEA Annual Report* (Khartoum 1983): 61, and (2004): 47

[2] *BADEA Annual Report* (1983): 74

[3] *BADEA Annual Report* (1985): 99

[4] *Aid from Opec*, Paris 1983: 124-129

[5] لتفصيل الصناديق انظر Oded, 1987a:60-67

[6] تم جمع الأرقام من الجداول أرقام 12. 13 من *Aid from Opec* (1983): 160-161

علـى تقريـر BADEA لعـام 1985، وصـل مبلـغ التعهـدات بتقـديم المؤسسـات العربيـة لقـروض لـدول أفريقيـة في الفتـرة 1973-1984 إلى 9 مليـارات و569,4 مليون دولار، من بينها 7 مليـارات و720,9 مليـون دولار قـروضٍ بشـروط ميسـرة، ومليار و848,5 مليون دولار قروضٍ عادية.[1] ولم يذكر التقرير المبلَغ الفعلي الذي تم تقديمه.

يتضح من المصادر التي تهتم بالمساعدات العربية لأفريقيا التالي:

- بلغت المساعدات التي قدمتها الدول العربية -التي ذهبت بالفعل للدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى في فترة القطيعة -حوالي ثلث التعهدات العلنية.
- وصل حجم التعهدات بتقديم المساعدات في الفترة 1980-1981 إلى ذروتها -أكثر من مليار دولار سنويًا. ولقد انخفضت المساعدات العربية تدريجيًا بدءًا من عام 1983، وانخفضت نسبتها مقارنة بالمساعدات التي قدمها الغرب والشرق. ووفقًا لتقرير BADEA وصل إجمالي التعهدات بتقديم المساعدات في عام 1981 فقط إلى مليار و236,7 مليون دولار، وانخفض عام 1983 إلى النصف تقريبًا حوالي 676,2 مليون دولار.[2]
- لم تحصل - تقريبًا - الدول الأفريقية الثلاثة التي لم تقطع علاقاتها مع إسرائيل -مالاوي، ولاسوتو، وسوازيلاند- على أية مساعدات عربية. وفي المقابل حصلت الدول الأفريقية ذات الأغلبية المسلمة على مساعدات أكبر بكثير من الدول الأفريقية الأخرى. فعلى سبيل المثال، في الفترة 1974-1981 كان التعهد بتقديم 647 مليون دولار لغينيا، و389,7 مليون دولار للسنغال، و306,4 مليون دولار لتنزانيا، في مقابل التعهد بتقديم 28,5 مليون دولار لإثيوبيا، و50,1 مليون دولار لليبيريا، و58 مليون دولار لساحل العاج.
- كان الهدف المعلن من تقديم المساعدات العربية لأفريقيا "توطيد التضامن الأفروعربي، والمساعدة على تنمية أفريقيا". وهذا هو ما تذكره جميع

[1] *BADEA Annual Report* (1985): 98
[2] *BADEA Annual Report* (1984): 91

التقارير السنوية لـ BADEA . وفي الحقيقة تظهر في سياسة تقديم المساعدات النظرية التي تقول بأن المساعدات هي سلاح سياسي الغرض الرئيس منه هو القضاء على الوجود الإسرائيلي في أفريقيا. ولقد حذَّر رئيس BADEA شدلي أياري (Ayari) صراحة -على غير العادة- من أن البنك سيقطع علاقاته مع أي دولة أفريقية ستعيد علاقاتها مع إسرائيل.[1]

كما تضمنت المساعدات العربية بندًا يُلزم بعدم تشغيل الشركات الإسرائيلية في المشروعات التي تتمتع بأموال المساعدات. وعندما رفضت ساحل العاج تضمين مثل هذا البند في اتفاق حول قرض بـ 100 مليون دولار لإقامة مشروعات هيدروليكية، تم إلغاء الاتفاق.[2] مثال آخر: في عام 1993 وقَّعت أنا كممثل عن إسرائيل مع رئيس جزر سيشيل على اتفاقٍ لإقامة علاقات دبلوماسية. وفي لقاء آخر مع الرئيس -بعد عدة شهور- حكى لي أنه عندما علمت الجامعة العربية بالأمر تم إلغاء اتفاق بتقديم 10 مليون دولار، كمشاركة من الجامعة العربية، في تطوير مطار سيشيل. مع هذا أكد الرئيس، أن سيشيل لن تقبل الإملاءات من الجامعة العربية حول كيفية إدارة سياستها الخارجية. تسببت الرؤية التي فرضتها المساعدات العربية بقيود سياسية في تذمر بعض الدول الأفريقية، لكن -رغم الانتقاد- خضعت الأغلبية الكبيرة للشروط من منطلق التطلع إلى وفاء الدول العربية بتعهداتها كاملة. فعلى سبيل المثال، عندما حصلت بلدية نيروبي على قرض بشروط ميسرة من السعودية من أجل ترميم شبكات الصرف الصحي في المدينة، كان هناك بند في الاتفاق يقضي بعدم تشغيل شركات إسرائيلية -وتم تنفيذ هذا الشرط.[3] كما فرضت المقاطعة على أوائل الدول الأفريقية التي استأنفت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل مثل: زائير، وساحل العاج، وليبيريا، وألغت المساعدات العربية التي وُعدت بالحصول عليها. (حول المساعدات العربية بعد عودة إسرائيل إلى أفريقيا، انظر الفصل السادس).

---

[1] BBC SWB, 18 December 1979 ME (w162/121/1)

[2] *Jeune Afrique* (Paris), 10 April 1985, p. XII

[3] حوار أجريته مع رئيس بلدية نيروبي، 15 فبراير 1980.

د. النشاط الإسلامي للدول العربية وإيران في أفريقيا

زاد النشاط الإسلامي واتسع -سياسيًا، واقتصاديًا، ودعائيًا- في إطار النشاط العربي في أفريقيا، ولقد استغلت الدول العربية في هذا النشاط حقيقة أن حوالي ثلث سكان أفريقيا من المسلمين، فالمسلمون يشكلون، في بعض الدول -خاصة غرب أفريقيا- الأغلبية الكبيرة، ويشكلون أقلية في دول مؤثرة أخرى (انظر الجدول 9 حول نسبة المسلمين من إجمالي سكان القارة الأفريقية)

1. خلفية

يرجع النشاط العربي الإسلامي في أفريقيا إلى قديم الأزل، منذ بداية ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي. فقد انتشر الاسلام في أفريقيا مع مرور السنين، عبر الطرق السلمية، خاصة عبر التجار العرب، وطرق التجارة، وكذلك بالقوة عبر الفتوحات الإسلامية. ولقد حارب الإسلام في عملية انتشاره في أفريقيا ديانات تقليدية محلية، ومن بعدها المسيحية. وفي القرن العشرين رفع جمال عبد الناصر شعار ضرورة استخدام الدين الإسلامي من أجل دفع المصالح السياسية المصرية والعربية.[1] واحتلت أفريقيا مكانة مهمة في أولويات مصر، التي عملت ليس فقط على تقوية الإسلام ونشره، بل أيضًا على إبعاد إسرائيل من القارة.

كان خليفة عبد الناصر في استخدام الدين للأغراض السياسية، ولإبعاد المسيحية وإسرائيل -بداية من سنوات السبعينيات- هو الزعيم الليبي، الذي عمل بشكل فظ ومتطرف، وكانت الدول النشطة على الساحة الإسلامية حتى عام 1973 هي في الأساس: مصر، والسعودية، وليبيا، غير أنه منذ ذلك الوقت أيضًا بدأت الدول العربية المنتجة للنفط مثل: الكويت، والبحرين، وعمان، وأبوظبي، والإمارات العربية المتحدة، وكذلك السودان، بالقيام بنشاط إسلامي

[1] Abd al-Nassir, 1955: 110

موسَّع في أفريقيا. كما ظهر تأثير كبيرٌ لإيران -منذ الثورة الخمينية- في النشاط الإسلامي في أفريقيا.

2. أدوات النشاط الإسلامي

أنشأت مصر هيئات خاصة لنشر الإسلام وتحقيق أهدافه السياسية. ويمكن القول أن نشاطها في هذا الشأن أصبح نموذجًا لنشاط الدول العربية الأخرى. ومن بين المؤسسات المهمة التي استخدمتها مصر في نشاطها الإسلامي في أفريقيا، "جامعة الأزهر"، التي قدمت المنح الدراسية لمئات الطلاب الأفارقة لدراسة اللغة العربية والإسلام، وأرسلت المعلمين إلى المؤسسات الثقافية الإسلامية، وأنشأت المراكز الإسلامية في مختلف الدول (هذا النشاط مستمر إلى اليوم). كما أرسلت جامعة الأزهر "البعثات" إلى كثير من الدول الأفريقية. أما بالنسبة لليبيا فإنه منذ أن تولي القذافي الحكم أنشأ هيئات خاصة للنشاط الإسلامي منها "جمعية الدعوة الإسلامية"، التي تأسست عام 1972، وكان هدفها المعلن هو نشر الإسلام في أفريقيا وآسيا، بل حتى في أوروبا. ويتم تمويل الجمعية عبر ضريبة الجهاد، التي خُصص دخلها لأغراض "الجهاد". كما أنشأ القذافي هيئة عسكرية تضم آلاف المقاتلين، خدم فيها أفارقة مسلمون. ولقد لعب هؤلاء المقاتلين دورًا فعالًا، في الحرب الأهلية في تشاد. وتوجد مؤسسات مشابهة لنشاط إسلامي في أفريقيا في كل من السعودية، والكويت، والسودان، وإيران.

علاوة على مؤسسات كل دولة تعمل في أفريقيا بشكل ثنائي، فهناك هيئات عربية أو مسلمة تعمل كذلك في أفريقيا. من بينها "منظمة المؤتمر الإسلامي" (Organization of Islamic Conference) التي مقرها مكة المكرمة ونشاطها الرئيس عقد المؤتمرات الإسلامية في شتى بقاع العالم. وتقدم المساعدات للدول الأفريقية والمسلمة لأغراض برامج التنمية، وبناء المساجد، والمدارس. كما تعقد المنظمة الدورات التدريبية لرجال الدين في الدول العربية وفي البلدان الأفريقية، وتُقدم المنح الدراسية للدراسة في جامعات البلدان العربية. كانت بداية المؤتمر

في عام 1969 بعد حرق المسجد الأقصى. وكان عدد المشاركين في مؤتمر القمة الأول للمنظمة، عام 1969، صغيرٌ (سبعة فقط)، لكنه ارتفع تدريجيًا، وانطلقت المنظمة رسميًا عام 1971، وتضم في عضويتها 57 دولة، من بينها 22 دولة أفريقية جنوب الصحراء الكبرى. ومن بين الدول الأعضاء في المنظمة دول نسبة المسلمين بها قليلة، مثل: الجابون، وتوجو، وأوغندا التي انضمت لأسباب عملية، فمن حق الدول الأعضاء فقط الحصول على منح وقروض بشروط ميسرة من البنك الإسلامي للتنمية الذي أُسس عام 1976 ومقره جدة، وشارك في تمويل البنك الإسلامي للتنمية بشكل رئيسي: السعودية، وليبيا، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، التي ساهمت معًا بمليارى دولار كرأس مالي أساسي له. ويُصدر المؤتمر الذي ينعقد سنويًا على مستوى الحكومات، قرارات متشددة جدًا ضد إسرائيل. ويمكن القول هنا أنه حتى بعد أن استأنفت كل الدول الأفريقية تقريبًا علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، فلا يوجد تغيير في القرارات المتشددة التي تصدرها المنظمة ضد إسرائيل. والمنظمة الأقدم هي "رابطة العالم الإسلامي"، وهي منظمة غير حكومية تأسست عام 1963 (مقرها مكة المكرمة) بغرض نشر مبادىء الحركة الوهابية، ودفع شؤون المسلمين.كما تساعد هذه المنظمة الحركات الإسلامية المتشددة مثل "الإتحاد الإسلامي"، ومقره الصومال. كما تلعب السفارات العربية دورًا مهمًا في النشاط الإسلامي في أفريقيا، خاصة في الدول التي بها نسبة كبيرة من المسلمين مثل: نيجيريا، والسنغال، والنيجر، وتشاد؛ حيث يشارك السفراء في الاحتفالات الدينية وفي الأعياد الاسلامية، ويقدمون كُتبًا في موضوعات إسلامية، وفي اللغة العربية، كما يوزعون الهدايا من ملابس وأطعمة على المحتاجين.[1] ومنذ التسعينيات ويبرز ارتفاع كبير في المنظمات الإسلامية غير الحكومية (NGO) التي تعمل على نشر الإسلام في أفريقيا، ويتم تمويلها بواسطة دول عربية من بينها السعودية، والكويت.

---

[1] *Bulletin d'Afrique* (Paris), 23 January 1983

3. أساليب النشاط العربي الإسلامي

يمكن تلخيص النشاط الإسلامي المتنوع للدول العربية في أفريقيا في النقاط التالية:

- إرسال الوفود من رجال الدين إلى أفريقيا (البعثات) لنشر الإسلام (الدعوة)، وتوطيد العلاقات مع الطوائف المسلمة. إرسال رجال الدين لفترات طويلة؛ حيث يركزون على القيام بدورهم الديني، وبذلك يعملون كالمبشرين المسيحيين.
- دعوة رجال الدين الأفارقة لزيارة الدول العربية.
- نشر الصحف الإسلامية مثل: "أخبار العالم الإسلامي"، التي يخصص جزء كبير منها لمهاجمة إسرائيل، وتأييد المواقف العربية في قضايا الشرق الأوسط. كما تقوم بعض السفارات، خاصة السعودية، وإيران، بنشر مجلات منفصلة ذات مضمون مشابه.
- تقديم المنح الدراسية للطلاب الأفارقة للدراسة في الجامعات والمعاهد الإسلامية في الدول العربية، وكثير ممن يرأسون المنظمات الإسلامية في أفريقيا، أو يعملون في الدعوة، أو أئمة مساجد، من خريجي جامعات مثل "الأزهر" بالقاهرة، و"المدينة" بالسعودية، ويكون هؤلاء الخريجين، في كثير من البلدان الأفريقية، من بين القلائل الذين يتحدثون اللغة العربية، وينتمي بعضهم إلى تيار الإسلام المتشدد.
- إنشاء المراكز الإسلامية التي تضم معاهد لدراسة اللغة العربية، والإسلام، ومساجد، وعيادات طبية، بل ومنشآت رياضية، ولقد أُنشأت هذه المراكز بشكل خاص في الدول التي بها نسبة مرتفعة من المسلمين، مثل: السنغال، والنيجر، ونيجيريا، لكنها أُقيمت بالتدريج أيضًا في دول المسلمين فيها أقلية، مثل: رواندا، وبوروندي، وأوغندا، وبتسوانا.
- إنشاء المساجد، والمدارس الدينية، والجامعات، ومن المعروف أن المبشرين في كثير من الدول الأفريقية أداروا العملية التعليمية في العصر الاستعماري، ولقد

عانى المسلمون من التأخر الثقافي جراء ذلك؛ نظرًا لرفضــهم إرســال أبنــائهم إلى المدارس التبشيرية. نتيجة لذلك كانت فرصتهم في الحصول على وظائف إداريــة ضئيلة للغاية. ولتصحيح هذا الوضع كثَّف العرب من نشاطهم على المستوى التعليمي. ولقد أنشأت "منظمة المؤتمر الإسلامي" جامعتين. في النيجــر وأوغنــدا يدرس فيهما آلاف الطلاب من بينهم طلاب غــير مســلمين.[1] ولم تفلــح محــاولات الســعودية وإيــران في إنشــاء جامعــة إســلامية في مومباســا بكينيــا. لمعارضــة الحكومة. التي خافت من النشاط الإسلامي المتطرف.

- كان إسلام الزعماء الأفارقة الهدف الرئيس من نشر الإســلام في أفريقيــا. على افتراض أن إسلام الزعيم سوف يجر وراءه إســلام الكــثير مــن عائلتــه. وأبنــاء قبيلته. وشعبه. وكــان ذلــك هــو هــدف الــدعاة في القــرون الســابقة. وفي القــرن العشرين اتبع القذافي هــذه الطريقــة. وفي ســبتمبر 1993 أشــهر رئــيس الجــابون ألبرت بونجو (Bongo) إسلامه بعد زيارة لليبيا. وغير اسمه إلى عمر بونجو. وأسلم بعده بعض وزراء حكومته.[2] كما أســلم رئــيس أفريقــي آخــر. أيضًــا -بتــأثير مــن القذافي- وهو رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى. جــين بــدل بوكاســا (Bokassa). أكتوبر 1976. أثناء زيارة القذافي لبنجي. اتخذ هذا الــرئيس لنفســه أيضًــا اسمًــا عربيًا وهو صلاح الدين أحمد بوكاسا.[3] كما أسلم معه ابنه وأربعــة مــن وزرائــه. وفي رســالة أرســلها القــذافي لزعمــاء الــدول الإســلامية في العــالم. وصــف هــذا الاسلام بـ"الحدث التاريخي".[4] وفي خطابه بمناسبة ذلك الحدث دعــا القــذافي جميــع سكان أفريقيا إلى اتباع بوكاسا. وترك المســيحية. الــتي وصــفها بالاســتعمارية. والاستغلالية. إنجاز آخر للقذافي كان في أوغندا. فبعد زيارة عيدي أمــين لطــرابلس صدر بيان مشترك يدين إســرائيل بشــدة. وأن الــزعيمين قــررا تطبيــق الشــريعة الإسلامية في بلديهما (على الرغم من أن نسبة المسلمين في أوغنــدا 10% فقــط. و70% مســيحيين). وبعــد ذلــك بشــهر -فبرايــر 1972- أبعــد أمــين جميــع

---

[1] المدينة (السعودية). 22 يونية 1981.
[2] *The Jerusalem Post,* 9 October 1973
[3] *Le Monde* (Paris), 20 October 1976
[4] *Al-Fajr al-Jadid* (Libya), 19 October 1976

الإسرائيليين من أوغندا، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل.و يجب أن نشير إلى أن عملية الأسلمة في أفريقيا حدثت تدريجيًا مع التعريب، وذلك من أجل إعطاء الإسلام في أفريقيا صبغة عربية، وعملت الدول العربية على نشر اللغة، والثقافة العربية، غير أن بعض الدول الأفريقية المسلمة كان لديها اعتراض على ربط الإسلام بالعربية.

- كان الحج إلى مكة إطارًا مهمًا لتوطيد العلاقات بين العرب والمسلمين في أفريقيا، فأكد عبد الناصر في حديثه عن "الدائرة الاسلامية" في كتابه "فلسفة الثورة"، [1] على ضرورة استغلال الحج لصالح مصالح الدول العربية، ارتفع عدد الحجاج من أفريقيا، مع تحسن وسائل المواصلات، ومع زيادة الوعي الإسلامي بين مسلمي أفريقيا، ويقدر أن هناك حوالي 200,000 مسلم من أفريقيا يؤدون سنويًا فريضة الحج، بما فيهم زعماء مسلمين، وفي نيجيريا وحدها كان هناك حوالي 90,000 مسلم توجهوا لأداء فريضة الحج عام 2010.

ختامًا، كان النشاط العربي الإسلامي عاملًا آخر في جهود زيادة التأثير العربي في أفريقيا، من أجل إبعاد إسرائيل عن القارة والحصول على تأييد الأفارقة في النزاع العربي الإسرائيلي.

[1] انظر الهامش رقم 47.

جدول 9: نسبة المسلمين في الدول الأفريقية

الدول العربية	المسلمون (100%)	المسلمون (50%-90%)	أقلية مسلمة مهمة (25%-45%)
* الجزائر	* جيبوتي	* إريتريا (50)	إثيوبيا (45)
* ليبيا	* موريتانيا	* غينيا (85)	* بوركينا فاسو (40)
* مصر	* الصومال	* جامبيا (90)	* بنين (30)
* المغرب	* كومورو	* مالي (90)	* غينيا بيساو (45)
* السودان		* نيجيريا (50)	تنزانيا (40)
* تونس		* النيجر (90)	* موزمبيق (25)
		* السنغال (90)	مالاوي (25)
		* تشاد (90)	* سيراليون (30)
			* الكاميرون (30)
			* ج. أفريقيا الوسطى (25)

		* ساحل العاج (30)
أقلية مسلمة بارزة (10%-20%)	أقلية صغيرة (5%-9%)	أقل من 5%
* أوغندا (10)	بوروندي (5)	جزر سيشيل
غانا (17)	زامبيا (5)	أنجولا
* الجابون (10)	رواندا (5)	بتسوانا
غينيا الاستواءية (20)		جنوب أفريقيا
* توجو (15)		زمبابوي
ليبيريا (20)		لاسوتو
موريشيوس (20)		ناميبيا
مدغشقر (10)		ساو تومي وفرنسيا
كينيا (20)		سوازيلاند
		الكونغو (الجمهورية الديمقراطية)
		الكونغو
		جمهورية الرأس

		الأخضر

*** أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (OIC)**

في السودان حوالي 25%-30% أفارقة غير مسلمين، وفي مصر حوالي 10% مسيحيين

4. النشاط الإسلامي الإيراني في أفريقيا

لم تُظهر إيران -حتى الثورة الخمينية- اهتمامًا خاصًا بأفريقيا، ففي البداية خشيت بعض الدول الأفريقية من تأثير إسلامي متشدد لإيران على مواطنيها المسلمين، ففي كينيا على سبيل المثال تم غلق البعثة الإيرانية بعد اتهامها بالقيام بنشاط تآمري، وفي بداية الثمانينيات ظهر مرة أخرى نشاط إيراني موسع في أفريقيا؛ وقامت بذلك بهدوء وحذر تام، ولقد أكد الزعماء الإيرانيون على تطلعهم إلى توطيد علاقات التعاون مع الدول الأفريقية على المستويات الاقتصادية، والتجارية، والثقافية، ومساعدتها على التقدم الزراعي، والصناعي والتكنولوجي، وامتنع الإيرانيون، في بيان مشترك مع نظرائهم الأفارقة في الدول التي ليس بها عدد كبير من المسلمين؛ عن الإشارة إلى موضوع الإسلام.

من الأهداف الرئيسية للنشاط الإيراني في الدول الأفريقية: الحصول على تأييدها في صراعها ضد الولايات المتحدة، والغرب، الذين يهددونها بفرض عقوبات عليها، وعزلها سياسيًا، حال استمرارها في برنامجها من أجل نشاطها النووي، وتخصيب اليورانيوم، وتقوم إيران بذلك بالطرق التالية:

- توسيع شبكة بعثاتها في أفريقيا – افتتحت إيران حتى الآن 21 سفارة في أفريقيا جنوب الصحراء، ويوجد في طهران 12 سفارة أفريقية.
- قيام شخصيات رفيعة المستوى بزيارة أفريقيا بما في ذلك رؤساء الدولة.
- توجيه الدعوة لزعماء الدول، والوزراء، وأعضاء البرلمانات، والشخصيات العامة لزيارة طهران.
- إقامة المعارض التجارية في مختلف الدول الأفريقية، بشكل شبه سنوي.

- البث الإذاعي بلغات أفريقية مختلفة واسعة الانتشار مثل السواحيلية لشرق أفريقيا، والهاوسا لغرب أفريقيا.[1]
- تصريحات الزعماء الإيرانيين التي تؤكد في كل مناسبة على وجود أهمية كبيرة لتوطيد العلاقات مع أفريقيا، في السياسة الخارجية لطهران.
- إقامة خط طيران مباشر: طهران – نيروبي – كمبالا.
- تنفيذ مختلف المشروعات مثل المزارع الزراعية، والعيادات الطبية، وتقديم الضمانات للمساعدات الفنية المتنوعة، وكذلك التوقيع على اتفاقيات اقتصادية، وتجارية.[2]

تحتل إسرائيل في دعايا إيران في أفريقيا ضد الولايات المتحدة والغرب، مكانة بارزة فتعتبرها "الشيطان الصغير"، وأنها من ينفِّذ تعليمات الولايات المتحدة "الشيطان الكبير". فاحتوى -على سبيل المثال- البيان المشترك لرؤساء إيران وزيمبابوي، على إدانات لإسرائيل لسياساتها تجاه الفلسطينيين، ولبنائها الجدار العازل، الذي أُطلق عليه "جدار العار" (The Wall of Shame)، ويُذكر أن رئيس زيمبابوي من أكثر الرؤساء الأفارقة عداءً لإسرائيل. وبناء على الاتفاق الموقع بينهما ستقوم إيران بإنشاء مصنع لإنتاج الجرارات وستساعد على توسيع شبكة السكك الحديدية لزيمبابوي.[3] وامتنع الزعماء الإيرانيون، عند زيارتهم لدول صديقة لإسرائيل مثل أوغندا (منذ التسعينيات)، وكينيا، عن إصدار تصريحات علنية لاذعة ضد إسرائيل.

إليكم بعض نماذج النشاط الإيراني: في يناير 2005 قام الرئيس الإيراني محمد خاتمي بزيارة رسمية لثماني دول في شرق وغرب أفريقيا، على رأس وفد مكون من ثمانين شخصًا من بينهم وزراء، وموظفين حكوميين، ورجال أعمال، ولقد شملت الزيارة كل من: نيجيريا، والسنغال، وسيراليون، ومالي، وبنين، وزيمبابوي، وزامبيا،

---

[1] *West Africa, 13-19* February 1995: 23

[2] *Iranian News Agency* (IRNA), 9 October 19971; *New Vision* (Kampala), 21 January 2005; على سبيل المثال: وعد إيران بتمويل محطة هيدروكهربية في زامبيا بتكلفة مائة مليون دولار، وذلك في إطار التعاون الفني مع أفريقيا؛ *Daily Mail* (Zambia), 20 February 2005

[3] *The Herald* (Harare), 20 May 2005

وأوغندا. ولقد أعرب الرئيس الإيراني في كل مكان زاره عن سعادة إيران بالتعاون مع الدول الأفريقية، ووقع على اتفاقيات ثقافية، واقتصادية، مع الوعد بتقديم ضمانات بمساعدات متنوعة، وفي البيانات المشتركة التي صدرت بعد الزيارات تم التأكيد على أواصر الصداقة بين الدولة الأفريقية وإيران، والتأييد المتبادل لسياستهما. فعلى سبيل المثال، أعرب موسفني في البيان المشترك مع الرئيس الأوغندي، يوري موسفني (Museveni)، عن تأييده للبرنامج النووي الإيراني "للأغراض المدنية"، ذلك على الرغم من وجود علاقات طيبة بين أوغندا والولايات المتحدة، والغرب، وإسرائيل. وفي مباحثاته مع الزعماء الأفارقة انتقد خاتمي سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران، وتدخلها في العراق.[1] وقبل ذلك ببضع سنوات قام الرئيس رافسنجاني، بزيارة مشابهة لزيمبابوي، ولجنوب أفريقيا، والسودان، وأوغندا، وتنزانيا، على رأس وفد مكوَّن من 200 شخص، من بينهم وزراء ورجال أعمال.[2] كما حاول أيضًا الرئيس أحمدي نجاد إظهار الاهتمام بأفريقيا، وفي 2006 حل ضيف شرف على مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، الذي عقد في جامبيا (90% من سكانها مسلمين). وهاجم إسرائيل في كلمته بل واليهودية.

يتداخل النشاط الإسلامي مع النشاط السياسي والاقتصادي الإيراني في أفريقيا بشكل حذر، وهادئ، ومدروس. وتسعى إيران جاهدة إلى التأكيد في إعلامها أنها لا تنوي تصدير أفكار الثورة الخمينية الشيعية. وهدفها الرئيس - على المستوى الإسلامي- هو العمل على حدوث نوع من التفاهم بين السنة والشيعة، والعمل سويًا على تقوية الإسلام في العالم.[3] وينبع هذا الموقف الحذر من حقيقة أن الغالبية الحاسمة لمسلمي جنوب الصحراء هم من المسلمين السُنَّة. ويوجد في غرب أفريقيا جماعات شيعية صغيرة، معظمها من المهاجرين اللبنانيين. وأبرز الطوائف الشيعية في شرق أفريقيا هي:

---

[1] *New Vision* (Kampala), 21 January 2005; *L'inter* (Abidjan), 19 January 2005

[2] *ARB,* 1-30 September 1996: 1,241

[3] 'Iran Khomeini and Other Scholars on Muslim Unity', *The Guide* (Kenya), vol. 1, 11,12: January 1994(هذه النشرة تنشرها السفارة الإيرانية في نيروبي).

• **الإسماعيلية** (أو "السبعية"). هم مجموعة من الآسيويين في شرق أفريقيا، يبلغ عددهم بضع عشرات الآلاف، وزعيمها هو هاجا خان. ويعمل أتباعها في التجارة وفي الصيرفة. والإسماعيليون لا يقومون بدعايا دينية شيعية، ويسهمون في دولهم بإقامة المؤسسات التعليمية، والمستشفيات. كما يساعدون أيضًا المؤسسات الاسلامية على إنشاء المساجد، بل والمدارس السُنيَّة.

• **الشيعة الإثناعشرية.** (المذهب المنتشر في إيران). يُقدَّر عددهم في شرق أفريقيا بآلاف معدودة. وعلى عكس الإسماعيلية، فإنهم يعملون على نشر المذهب الشيعي، ويتلقون التعليمات بخصوص الأمور الدينية من زعمائهم في إيران. ولقد أسسوا في كينيا، وفي تنزانيا "البعثة الاسلامية على اسم بلال"، التي تقوم بإدارة شبكة مكتبات عن الشيعة، كما أنشأوا المدارس، ومنها "مدرسة الرسول"، في نيروبي، التي تقدم التعليم المجاني، وتستقبل غير الشيعة كذلك.[1]

• في غرب أفريقيا ينتشر بعض عشرات الآلاف من **اللبنانيين الشيعة**، غالبيتهم (حوالي 30 ألف) في السنغال؛ حيث يعملون في التجارة والاقتصاد، ويحذِّرون بشكل عام من التدخل في الأمور السياسية. ولقد أقامت إيران علاقات طيبة مع حركة "الإخوان" السُنيَّة في نيجيريا، لكن أُطلق عليها في بعض الأحوال "**الحركة الشيعية**" نظرًا للمساعدات التي حصلت عليها من إيران. زعيمها الشيخ إبراهيم زقازيقي، وأكمل بعض أعضائها دراستهم في إيران. كانت الحركة نشطة في فترة التسعينيات، عندما قامت بتنظيم مظاهرات دامية ضد نظام الحكم، وتم قمع هذه التظاهرات بالقوة واعتُقل الزقازيقي في عام 1996، وعندما أُطلق سراحه عام 1998، واصلت الحركة العمل لكن بشكل ضعيف.

إن التطلعات المعلنة لإيران هي التعاون والحوار بين السنة والشيعة، ولقد عُبر عن ذلك في المؤتمرات الإسلامية المشتركة التي تنظمها السفارة الإيرانية، التي يشارك فيها رجال دين من السُنَّة، التي تقوم بتعبئة تأييدهم إلى جانب زعماء الدين الشيعة "آية الله"، القادمون من إيران.[2]

---

[1] *Kenya Times,* 2 December 1994

[2] *Daily Nation & East African Standard* (Nairobi), 29 February 1996

يوجد في سفارات إيرانية رئيسية في أفريقيا، مثل في نيروبي، ملحق ديني يقوم بتنظيم المؤتمرات وورش العمل، والمحاضرات في موضوعات مشتركة بين السُنَّة والشيعة. ومثل دول عربية أخرى، تقيم إيران أيضًا "مراكز ثقافية"، عبارة عن قاعات للقراءة ومكتبات لاستعارة الكتب، والأفلام. ويوجد في هذه المكتبات مادة دعائية كثيرة ضد إسرائيل، تضم أيضًا بروتوكولات حكماء صهيون، باللغتين الإنجليزية والسواحيلية. "كما تنظم "المراكز الثقافية"، من حين إلى آخر، حوارات مشتركة في الشؤون الدينية بين السُنَّة والشيعة، في الإذاعة والتلفزيون. كما تُقيم السفارات الإيرانية علاقات وطيدة مع شخصيات إسلامية ذات تأثير كبير مثل: برلمانيون، ومحاضرون في الجامعات، ورؤساء منظمات إسلامية.

وفي عام 1997 عُقد في طهران مؤتمر قمة "منظمة المؤتمر الإسلامي"، وتحملت إيران تكاليف سفر وإقامة زعماء ورؤساء الدول الإسلامية في أفريقيا، بغرض الحرص على أكبر قدر من التواجد الأفريقي في المؤتمر. وعشية المؤتمر قام وزير الخارجية الإيراني، على أكبر ولاياتي، بزيارة طويلة لأفريقيا لتقديم الدعوة لزعماء الدول الأعضاء في المنظمة، وضمان مشاركتهم.

كما تقوم السفارات الإيرانية بإصدار صحف بلغة المكان، مثل: *The Guide* التي تصدر في نيروبي باللغة الإنجليزية، وتوزع مجانًا في كل شرق أفريقيا، وتضم هذه النشرة مقالات عن الإسلام، وتعرض الخوميني كزعيم عَمَل من أجل وحدة جميع المسلمين في العالم من خلال تقديم بعض مقتطفات من كلامه، ويهتم جزء كبير من هذه المقالات بمهاجمة "أعداء الإسلام"، وتحتل إسرائيل مكانة رئيسية فيها.[1]

وأثناء زيارة الرئيسين رافسنجاني (1996)، وخاتمي (2005) لأفريقيا، التقيا بزعماء مسلمين، وقاما بالصلاة في المساجد الرئيسية لأهل السُنَّة، وأكدا في خطابهما للمصلين على ضرورة وحدة المسلمين، وكذلك أهمية التعليم الإسلامي، بما في ذلك التعليم التكنولوجي، كما وعدا أيضًا بتقديم المساعدات، و

[1] *The Guide,* 1 January 1994: 3

أكد الرئيسان -في الدول التي يرأسها مسيحيون- على معارضة إيران للإرهاب وحذرا المسلمين منه.

يَحذَر الإيرانيون في نشاطهم في أفريقيا من أي تعبير إسلامي متشدد ضد الديانات الأخرى -خاصة الديانة المسيحية (التي ينتمي إليها معظم الزعماء الأفارقة). غير أنه في بعض الحالات، أظهر الزعماء ووسائل الإعلام في إيران الأهداف الإسلامية الأقل تسامحًا مع غير المسلمين. فكتبت -على سبيل المثال- صحيفة "سلام" الإيرانية بتاريخ (1996/4/3) عشية زيارة الرئيس رافسنجاني لأفريقيا: "إن المبشرين المسيحيين والجماعات الصهيونية، يعملون على تغيير الهوية الثقافية والاجتماعية للأفارقة، ولإفشال هذه المؤامرات يجب تقوية العلاقات بين إيران -دولة مهمة في العالم الإسلامي- وبين الدول الأفريقية، ووقف التوغل المسيحي والصهيوني الذي يعمل على إبعاد الإسلام عن القارة الأفريقية. نحن نأمل بأن تكون زيارة الرئيس رافسنجاني لأفريقيا -المكان الذي يعيش فيه نحو 400 مليون مسلم- رمزًا لبداية توطيد العلاقات بين إيران وبين الحكومات الأفريقية".

في الستينيات كانت السودان السنية بالنسبة لإيران جسرًا مناسبًا لنشاطها في أفريقيا.[1] فقام الزعماء الإيرانيون بزيارة السودان وأكدوا على أهمية نشر الأفكار الثورية الإسلامية، ولقد صرح رافسنجاني، أثناء زيارة للخرطوم في ديسمبر 1991، بعد الانقلاب العسكري للجنرال حسن البشير في يونية 1989: "إن الثورة الإسلامية السودانية [...] قادرة، بلا شك، على أن تكون مصدر إلهام للحركات والثورات في كل العالم الإسلامي".[2] وفي زياراتهم للدول العربية سمح الإيرانيون لأنفسهم بالحديث بشكل علني أكثر عن ضرورة إقامة حركات إسلامية ثورية، من أجل تقوية الإسلام، وهو ما لم يصرحوا به في الدول الأفريقية. مع ذلك فإن الحركات الإسلامية المتشددة في الدول الأفريقية، تعتبر ثورة الخميني نموذجًا يجب اتباعه وطريقة مفيدة للاستيلاء على الحكم.

[1] *Iran News Agency* (IRNA), 15 June 1994

[2] Radio Tehran as quoted by the BBC SWB ME/8448/A. 22 December 1994

ختامًا، كان التأثير الدعائي الإسلامي لإيران، على مكانة إسرائيل في أفريقيا، محدودًا؛ نظرًا لقلة عدد الشيعة في أفريقيا، ولمخاوف الزعماء المسلمين السُنَّة من وجود نشاط شيعي تبشيري، على الرغم من ادعاءات إيران أن هدفها ليس تصدير الثورة الخمينية. ورغم ذلك فإن الدعايا الإيرانية ضد إسرائيل في بعض الدول الأفريقية تنضم إلى النشاط الإسلامي المعادي لإسرائيل في الدول العربية.[1]

هـ. العامل الإسلامي في العلاقات الأفريقية الإسرائيلية

في إطار النشاط العربي المتنوع -السياسي، والاقتصادي، والإعلامي- تم أيضًا استغلال العامل الإسلامي. ولقد بالغ البعض في تأثير العلاقات الإسرائيلية الأفريقية وقلَّل البعض منه. وسوف ندرس في هذا القسم وزن العامل الإسلامي وتأثيره في ثلاث مراحل رئيسية: 1. "العصر الذهبي" للعلاقات الإسرائيلية الأفريقية في الستينيات؛ 2. فترة قطع العلاقات في السبعينيات؛ 3. مرحلة عودة إسرائيل إلى أفريقيا مع استئناف العلاقات بداية من الثمانينيات. وترتكز الاستنتاجات أيضًا على تجربتي الشخصية، كمن خدم في أفريقيا من قبل وزارة الخارجية في كل فترة من هذه الفترات، وواجه هذه المشكلة.

1. تأثير العامل الإسلامي في "العصر الذهبي للعلاقات الإسرائيلية الأفريقية.

لم يكن للعامل الإسلامي في فترة بداية إقامة العلاقات بين إسرائيل والدول الأفريقية، في نهاية الخمسينيات والستينيات، أي تأثير تقريبًا ونجحت إسرائيل في إقامة علاقات دبلوماسية وإقامة تعاون فني تقني، واقتصادي مع 33 دولة

[1] على سبيل المثال نجح الإيرانيون في كينيا في تعبئة الزعماء السياسيين، والدينيين السنة، وإقناعهم بالتعاون معهم ضد إسرائيل، والولايات المتحدة، ومن بينهم البرلماني المسلم السني، البروفسور رشيد مزي (Mzee). وفي زيارة لحاكم مومباسا، وهو مسلم سني، هاجم رشيد مزي الحاكم على موافقته استقبال السفير الإسرائيلي الذي لقبه بـ"عدو الإسلام". ولقد كان ذلك بعد فترة قصيرة من زيارة البروفسور لطهران. كما أعلن مزي أن إيران عرضت إنشاء جامعة إسلامية في مومباسا، وهو المقترح الذي رفضته الحكومة الكينية. انظر *Sunday Nation* (Kenya), 12 June 1994; *The Standard* (Kenya), 20 June 1994; Oded, 2000: 120

أفريقية حصلت على استقلالها في منطقة جنوب الصحراء. وكان من بين تلك الدول دول وصلت نسبة المسلمين فيها إلى 80%، و90% مثل: السنغال، ومالي، وغينيا، وجامبيا، والنيجر، بل ونيجيريا -التي بها أكبر عدد للمسلمين في أفريقيا (حوالي 70 مليون مسلم). لكن الصومال وموريتانيا فقط -نسبة المسلمين بهما 100-، هما اللتان لم يكن لإسرائيل علاقات دبلوماسية معهما نظرًا للتأثير العربي القوي عليهما، ولقد انضمتا فيما بعد إلى الجامعة العربية عام 1974. كما انضمت مؤخرًا إلى الجامعة العربية كل من جزر القُمر (1975)، وجيبوتي (1978)، وهما أيضًا لم يكن لإسرائيل معهما علاقات دبلوماسية. والأسباب الرئيسة في عدم مواجهة إسرائيل أية معارضة إسلامية محلية هي:

أ. عدم تأثر العلاقات الدينية والثقافية بين مسلمي أفريقيا وبين العالم العربي، في هذه المرحلة، بالنشاط السياسي والاقتصادي العربي. وكانت جهود الرئيس المصري جمال عبد الناصر، نحو تسييس الإسلام وتحويله إلى قوة سياسية، ما زالت في مهدها، ولم تنجح في التوغل في الدوائر الإسلامية الشاسعة. كما لم يكن المسلمون في أفريقيا على دراية -بشكل عام- بالصراع الشرق أوسطي بكل مكوناته، ولم يكونوا مشاركين فيه. كما كان عدد ممثليات الدول العربية في أفريقيا قليل، ولم يكن لمعظم الدول العربية أي اهتمام بأفريقيا. وفي المقابل فقد سارعت إسرائيل لإرسال ممثلين إلى الدول الأفريقية، وإلى إقامة علاقات أولية معها حتى قبل حصول تلك الدول على استقلالها. ولقد تم التعبير عن العلاقات المتبادلة بين أفريقيا وإسرائيل في تلك الفترة في "منظمة الوحدة الأفريقية"، التي لم ينجح العرب، في سنواتها الأولى، في إقحام قضية الشرق الأوسط على جدول أعمالها.

ب. تميز الإسلام في هذه المرحلة بتسامحه مع الأديان الأفريقية التقليدية، وكذلك مع الأديان الأخرى. ولقد لمس الإسرائيليون الذين خدموا في أفريقيا في الخمسينيات والستينيات هذا التسامح جيدًا. فعلى سبيل المثال، أثناء فترة خدمتي في أوغندا في بداية الستينيات، كان من الممكن إقامة اتصالات ودِ

وصداقة مع الشيوخ والقضاة الشرعيين، وإجراء المقابلات معهم، وزيارة المساجد وحضور الشعائر الدينية الإسلامية دون وجود أي تحفظ أو حرج، ومن أروع النماذج على تسامح الزعماء المسلمين في تلك الفترة، سلوك وزير التنمية في سيراليون، الحاج محمد الغزالي (Al-Ghazali) -مسلم متدين، رافقته عام 1956 أثناء زيارته لإسرائيل- فعند خروجه من المسجد الأقصى؛ حيث صلى هناك طويلًا، قابل بعض المصلين في حائط البراق، وعندما شرحنا له الأهمية التاريخية والدينية لذلك المكان بالنسبة لليهود، أصرَّ أن يصلي هو أيضًا هناك، ووضع "الكيباه" (غطاء الرأس اليهودي)، وكتب أمنيته في ورقة صغيرة ووضعها بين أحجار الحائط، بعد ذلك طلب زيارة كنيسة القيامة، وأشعل الشموع، وتلى صلاة وتبرع بمبلغ من المال للقس هناك، وعندما سُئل عن صلاته في الأماكن المقدسة الثلاثة، للمسلمين، واليهود، والمسيحيين، أجاب "لزيادة التأكيد" (To make assurance double sure) وأضاف"نحن الأفارقة لسنا متشددين مثل المؤمنين في الشرق الأوسط".

ج. يجب أن نضيف ميزة أخرى إلى الرؤية المعتدلة، والمتسامحة للإسلام في أفريقيا، ألا وهي الاستيعاب -وهي الرؤية التي يمكن أن نطلق عليها "أفرقة" الإسلام، ففي غرب أفريقيا على وجه الخصوص، نجد أن الإسلام متشبع بمعتقدات وعادات الديانات الأخرى، هذا هو الإسلام الذي استوعب الكثير من المعتقدات من الديانات التقليدية، ونجح في أن يكسوها بالثوب الإسلامي. إن عملية "أفرقة" الإسلام كبيرة إلى درجة اعتباره ديانة محلية أفريقية، على عكس المسيحية التي تعتبر ديانة أجنبية -ديانة المستعمر الغربي، علاوة على ذلك نجد أنه كان هناك تحفظ بين بعض الزعماء المسلمين على عملية صبغ الإسلام بالصبغة العربية أو السياسية، بل أن المفكرين الأفارقة -سواء في غرب أفريقيا أو شرقها- قد حذروا من صبغة الإسلام بالصبغة العربية، فنجد أمتو هامفاتي با (Hamfaté Bâ) من مالي -أحد المفكرين الأفارقة المسلمين المعروفين- يقول أن شبه الجزيرة العربية هي مهد الإسلام، لكن الديانة الإسلامية أصبحت ديانة عالمية، بعد أن انتشرت في مواقع شاسعة من العالم، ومن هذا المنطلق عليها أن

تكون متحررة من أي تأثير سياسي عربي قومي. ولقد شبه الإسلام بالنهر الذي تعكس مياهه في كل مكان لون الأرض والصخور التي يتدفق فيها، وأكد أن الإسلام ليس حكرًا على العرب.[1] كان لتوصيف الإسلام بهذا الشكل في أفريقيا دور كبير في فشل عبد الناصر في فترة الخمسينيات والستينيات في محاولة استغلال الإسلام كعامل سياسي ضد إسرائيل ووجودها في أفريقيا، ونجحت إسرائيل في إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الأفريقية ذات الغالبية المسلمة، وكان من بين الرؤساء المسلمين الذين زاروا إسرائيل في الستينيات رؤساء كل من الكاميرون، ومالي، ورئيس حكومة جامبيا.

د. وجود مبدأ الفصل بين الدين والدولة في أفريقيا؛ فنظرًا لوجود صراعات عرقية كثيرة في الدول الأفريقية، ووجود تنافس على الحكم، يصاحبه في بعض الأحوال انقلابات عسكرية، وسفكًا للدماء، فقد خشي الزعماء الأفارقة من أن خلط الدين بالسياسة سيفاقم –فقط- من الاختلافات بين السكان، وسيضر بجهود الوحدة الوطنية. لذلك فإنه فور حصولها على استقلالها سارعت الدول الأفريقية، بما فيها تلك التي ليس فيها عدد كبير من السكان المسلمين، بالإعلان عن كونها علمانية تفصِل في دستورها بين الدين والدولة، ولقد حظرت دول كثيرة منها، بما فيها نيجيريا، إنشاء أحزاب سياسية على أساس ديني، بحجة أنه لايجب إضافة عامل الدين إلى التوترات الداخلية العرقية، وإليكم بعض النماذج: عندما قامت جولدا مائير بزيارتها إلى نيجيريا كوزيرة للخارجية، حاولت سفارات الدول العربية تحريض المسلمين على معارضة الزيارة، ولقد ردت الحكومة النيجيرية الفيدرالية بشدة على ذلك وحذَّرت من تدخل السفارات العربية في شؤون نيجيريا.[2] (حول زيارة الوزيرة جولدا مائير إلى نيجيريا انظر الفصل الأول). يُذكر أيضًا أنه في عام 2010 واصلت القوات النيجيرية العمل بقوة ضد جماعة من المسلمين المتشددين تحاول فرض الشريعة الإسلامية بالقوة على الدولة كلها (انظر الفصل السابع).

---

[1] An interview with Hamfaté Bâ Amadu, *New York Times,* 5 February 1961

[2] *Morning Post* (Nigeria), 28 October 1964

مثال آخر، في غانا، التي أكدت منذ حصولها على استقلالها على كونها دولة علمانية، وأصدر الرئيس نكروما عام 1957 قانونًا ضد التمييز (Avoidance of Discrimination)، يحظر النشاط العرقي والديني للأحزاب السياسية، وكذلك من أجل منع التأثير العربي-الإسلامي على الصراعات الداخلية في غانا، ولقد عارض نكروما بشدة أفكار عبد الناصر حول القومية الإسلامية، بل أنه أغلق، في مرحلة معينة، "المركز الثقافي المصري" في أكرا.[1]

وفي شرق أفريقيا، حظرت تنجانيقا (تنزانيا اليوم) التي تبلغ نسبة المسلمين فيها حوالي 40% من إجمالي السكان، إنشاء أحزاب دينية، وألغت فور حصولها على الاستقلال "الحزب الوطني لجميع مسلمي تنجانيقا" (All Muslim National Union of Tanganyika). كما عارض، فيما بعد، رئيس تنزانيا المسلم، حسن مويني (Mwinyi) في الفترة 1985-1995، ووزرائه المسلمين في الحكومة، استخدام الإسلام لأغراض سياسية.

ختامًا، ساعدت كل العوامل التي ذكرناها في عدم وجود تأثير حقيقي للعامل الإسلامي على الفترة الأولى من العلاقات الأفريقية الإسرائيلية؛ وأنه لم يزعج إسرائيل في إقامة علاقات دبلوماسية مع غالبية الدول التي بها غالبية مسلمة.

2. تأثير العامل الإسلامي على قطع العلاقات، وعلى مرحلة ما بعد قطع العلاقات

كان السبب الرئيس لقطع العلاقات بين إسرائيل و30 دولة أفريقية -خاصة عشية حرب يوم الغفران (أكتوبر 1973)، وخلالها وبعدها -سببًا سياسيًا وهو التضامن مع مصر، العضو الكبير في منظمة "الوحدة الأفريقية". غير أنه يضاف إلى العامل السياسي، العامل الإسلامي الذي كان له تأثيرٌ على الدول ذات الأغلبية المسلمة، وكانت تلك الدول من أوائل الدول التي قطعت علاقاتها مع



[1] Mckay, 1964: 143

إســرائيل في أعقــاب زيــارة الملــك الســعودي لبلادهــا، وفي أعقــاب نشــاط الــرئيس القـذافي.[1] (انظر الجدول 3 حـول قطع العلاقات بين إسـرائيل والـدول الأفريقيـة).

ظهر تسـييس الإسـلام في هذه المرحلــة، علــى عكــس فتــرة الســتينيات، في أن هناك تحـفظ من إسـرائيل، وهناك الكثير من التصـريحات لزعماء مسـلمين ضــدها. يمكن إيجاز ذلك بالقول أن تأثير العامل الإسـلامي على قطع العلاقات كــان جزئيًــا. أما العوامل الرئيسـية فقد كانت اقتصادية، وسـياسـية.

3. تأثير العامل الإسلامي على عملية عودة إسرائيل إلى أفريقيا

للحفاظ على تسلسل مناقشة العامل الإسـلامي، سوف أعرض لما كــان مــن المفترض تناوله فيما بعد. بدأت عملية عودة إسـرائيل إلى أفريقيــا مــع اســتئناف العلاقات الدبلوماسـية بــين إســرائيل وبــين زائــير عــام 1982، وسأفصّــل أســباب استئناف هذه العلاقات فيما بعـد، الــتي كانــت في الأســاس أســباب سياســية-اقتصادية، من بينها اتفاق السلام الذي تم توقيعه مع مصـر، وانسحاب إســرائيل من سيناء. ولقد ورد ذكر عملية الانسحاب من سيناء في كل بيــان تقريبًــا للــدول التي استأنفت علاقاتها مع إسـرائيل، وإن كان هناك تأثير للعامل الإسلامي علــى عملية استئناف العلاقات، فقد ظهر في أن الــدول الــتي بهــا أغلبيــة مســلمة - التي كانت من أوائل الدول التي قطعــت علاقاتهــا الدبلوماســية مــع إســرائيل- كانت هي آخر الدول التي استأنفت علاقاتها معها. فالنيجر على ســبيل المثــال، قد استأنفت علاقاتها الدبلوماسية مع إسـرائيل في عام 1996 فقــط، بعــد زائــير بأربعة عشر عامًا. وغينيا، ومالي، وتشاد التي تضم أغلبية مسلمة، لم تســتأنف حتى اللحظة (لحظة كتابة هذه الكلمات في عام 2011) علاقاتها الدبلوماســية مع إسـرائيل، وإن لم يكن العامل الإسـلامي هــو العامــل الــرئيس الوحيــد في هــذا الوضع.

[1] *Al Usbu' Al A'rabi* (Lebanon). 23 October 1972

بعد عودة إسرائيل إلى أفريقيا، عندما لُمس وجود تأثير إسلامي سياسي ضد إسرائيل في الدول التي استأنفت علاقاتها معها، كان ذلك في أعقاب أحداث وقعت بين إسرائيل وبين الفلسطين في الأراضي المحتلة. وفي بعض الدول، خاصة التي بها نسبة مرتفعة من السكان المسلمين، كانت تنظم من حين إلى آخر مظاهرات للمسلمين احتجاجًا على إسرائيل وتضامنًا مع أبناء ملّتهم الفلسطينيين. وعندما اندلعت الانتفاضة الفلسطينية عام 2000 حملت اسم "انتفاضة الأقصى"، للحصول على تأييد العالم الإسلامي. وبالفعل قام بعض زعماء المسلمين المتشددين بتنظيم مسيرات تضامنية مع الفلسطينيين وضد إسرائيل وذلك في دول مثل: السنغال، ونيجيريا، والنيجر، وموريتانيا، وكذلك في كينيا، وجنوب أفريقيا، ورغم أن النيجر قامت ثانية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، إلا أنها كانت الوحيدة التي تمادت في هذا الفعل. فموريتانيا التي تصل نسبة المسلمين فيها إلى 100% -عضو في الجامعة العربية واسمها الرسمي "جمهورية موريتانيا الإسلامية"- لم تفعل مثل النيجر، رغم الضغوط العربية (حول تطور العلاقات بين إسرائيل وموريتانيا انظر الفصل السابع). وفقط بعد عملية "الرصاص المصبوب" (ديسمبر 2008-يناير 2009)، مع تزايد ضغوط الجامعة العربية والزعماء المسلمين في موريتانيا، تم تنظيم مظاهرات عاصفة طالبت بقطع العلاقات مع إسرائيل، فقامت موريتانيا بسحب سفيرها من إسرائيل، وفي مارس 2009 طلبت من إسرائيل غلق سفارتها في موريتانيا.

إن حقيقة وجود 22 دولة أفريقية جنوب الصحراء عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي -تتخذ دائمًا قرارات متشددة ضد إسرائيل- تؤثر على الموقف السلبي تجاه إسرائيل على المستوى الجماعي. غير أنه يشار إلى أن العامل الإسلامي قد خلق في بعض الأحوال توترات بين الأفارقة والدول العربية، مما أدى إلى تقارب الدول الأفريقية من إسرائيل. وتتطرق هذه الأمور في الأساس إلى المتشددين الإسلاميين في أفريقيا. فلقد كانت المخاوف الرئيسية لدى الدول ذات الغالبية المسيحية، وكذلك أيضًا في الدول الغالبية المسلمة، حول الشكوك من النشاط العربي

الإسلامي، خاصة ليبيا، والسودان، وإيران. ولقد زاد من هذه المخاوف اضطهاد المسيحيين في أوغندا في عهد عيدي أمين، بمساندة ليبيا، وبعض الدول العربية، ولقد أدى النشاط الإسلامي الفظ، وتآمر القذافي، إلى غلق سفارة ليبيا، أو طرد دبلوماسييها من حوالي عشرين دولة أفريقية في فترات مختلفة. كما كانت إيران، التي زادت من نشاطها في أفريقيا، على المستوى الإسلامي أيضًا، موضع متابعة السلطات في كثير من الدول. إن النشاط الإسلامي الإيراني في أفريقيا موجه ضد إسرائيل بشكل كبير، كما زاد تفجير سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا، في أغسطس 1998، على أيدى إرهابيين من تنظيم القاعدة، والمحاولة الفاشلة لإسقاط طائرة إسرائيلية أثناء إقلاعها؛ من مخاوف تلك الدول من التطرف الإسلامي، مثل كثير من الدول الأفريقية الأخرى. ففي كينيا، وأوغندا، وتنزانيا، أُغلقت بعض المؤسسات الإسلامية التي تدعمها الدول العربية، واعتُقل عشرات المسلمين بتهمة النشاط الديني المتطرف، والاتصال بتنظيم القاعدة التابع لأسامة بن لادن.[1]

كما قامت السلطات -في بعض الدول التي بها نسبة كبيرة من المسلمين مثل: السنغال، ونيجيريا- بقمع جماعات إسلامية متشددة، بل أن الخوف من التشدد الإسلامي قد حرَّك بعض الدول الأفريقية إلى الموافقة على إقامة سلسلة من القواعد العسكرية الأمريكية لمكافحة الإرهاب مثل: جيبوتي، وإثيوبيا، وكينيا، وتشاد، والنيجر، ومالي، وموريتانيا، وفي بتسوانا أنشأت الولايات المتحدة أكاديمية لتدريب الأطقم المحلية على محاربة الارهاب الاسلامي المتشدد، ولقد ساعد التعاون بين الولايات المتحدة وموريتانيا في ذلك الوقت على إقامة علاقات دبلوماسية بين إسرائيل وموريتانيا.

شاهدت أثناء فترة خدمتي في كينيا، وزامبيا في فترة التسعينيات، كيف ساعد هذا الخوف من الاسلام المتشدد على تقارب هذه الدول من إسرائيل؛ ففي زامبيا -على سبيل المثال-، فور استئناف العلاقات عام 1991، طُلب من إسرائيل

Weekly Review (Kenya). 2 October 1998 [1]

التعاون في قضية مكافحة التطرف الإسلامي. وفي نفس السنة أغلقت زامبيا سفارتي العراق وإيران على أراضيها، واتهمتهما بالنشاط التآمري بين مواطني زامبيا المسلمين. وتشهد ردود الفعل الشديدة ضد الإسلام المتشدد في شرق وغرب أفريقيا على أنه لا توجد قاعدة خصبة للإسلام المتشدد في أفريقيا.

ختامًا، تبرهن حقيقة أن لإسرائيل اليوم علاقات دبلوماسية مع أربعين دولة أفريقية جنوب الصحراء، بما فيها دول ذات غالبية مسلمة، على أن العامل الإسلامي لم يمنع عودة إسرائيل إلى أفريقيا مثلما لم يكن العامل الحاسم في قطع هذه العلاقات. وذلك على الرغم من القرارات المتشددة ضد إسرائيل التي تُتخذُ سنويًا في "منظمة المؤتمر الإسلامي"، التي تضم عضوية 22 دولة أفريقية جنوب الصحراء، إلا أن استئناف العلاقات الدبلوماسية قد تم مع تلك الدول الأعضاء في المنظمة. أي أن القرارات شيء، واستئناف العلاقات والتعاون مع إسرائيل شيء آخر. وتأتي هذه الازدواجية من أن الأسباب الرئيسية لاستئناف العلاقات أو إقامتها كانت سياسية، أو اقتصادية، أو مرتبطة بالتطورات في منطقة الشرق الأوسط، والسلام مع مصر، وفيما بعد اتفاقيات إسرائيل مع الفلسطينيين، والأردن. ولقد كان للعامل الفلسطيني مثله مثل المساعدات العربية تأثيرٌ في أفريقيا أكبر بكثير ما لدى العامل الإسلامي.

و. العامل الفلسطيني في العلاقات الإسرائيلية الأفريقية

احتلت القضية الفلسطينية مكانة رئيسية في النشاط السياسي والدعائي للدول العربية ضد إسرائيل في أفريقيا. وسوف يناقش هذا الجزء العامل الفلسطيني وأثره على العلاقات الإسرائيلية الأفريقية.[1]

[1] هذا الجزء عبارة عن ملخص معدل لدراسة أشمل عن منظمة التحرير الفلسطينية في أفريقيا قمت بنشرها باللغتين العبرية والإنجليزية. انظر עודד, 1987؛ Oded, 1990

1. رؤية الدول الأفريقية للقضية الفلسطينية (استعراض تاريخي)

حتى تأسيس السلطة الفلسطينية، في مايو 1994، برئاسة رئيس "منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات"، كانت منظمة التحرير الفلسطينية هي العنصر الرئيسي الذي عمل في أفريقيا باسم الفلسطينيين، واعترفت به منظمة الوحدة الأفريقية كممثلهم الوحيد. وفيما يخص تعامل الدول الأفريقية مع القضية الفلسطينية نجد أنه حدث تطور حقيقي فيه منذ نهاية فترة الستينيات، فعندما حصلت معظم الدول الأفريقية على استقلالها، لم تهتم بالقضية الفلسطينية بشكل عام، ولم تعتبر الصراع الشرق أوسطي قضية مركزية يجب اتخاذ موقف تجاهها. وفي تلك الفترة -نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات- نجح النشاط السياسي، والاقتصادي الخاص بمركز التعاون الدولي (الماشاف)، لإسرائيل في صد النشاط العربي ضدها، كما لم يَظهر أثره على الدول الأفريقية، بعد تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، تسلل الاعتراف بالقضية الفلسطينية "كقلب الصراع الشرق أوسطي" إلى وعي زعماء أفريقيا السوداء، تدريجيًا وببطء، لكن عندما تم ذلك -خاصة في فترة السبعينيات- أصبحت القضية الفلسطينية أحد مراكز اهتمام الدول الأفريقية، والعامل المؤثر جدًا على رؤية الصراع الشرق أوسطي، ولقد منح هذا التغيير ياسر عرفات مكانة خاصة ومحترمة في أفريقيا.

عمل الرئيس المصري جمال عبد الناصر منذ بداية الخمسينيات على إقحام القضية الفلسطينية في وعي الزعماء الأفارقة، بما فيهم الزعماء الأفارقة في الشتات؛ حيث سمح لهم بفتح مكاتب لهم في القاهرة، وبالبث الإذاعي من القاهرة بلغات أفريقية، حيث قاموا بالتحريض ضد إسرائيل، والغرب، ولقد شغلت القضية الفلسطينية حيِّزا كبيرًا في ذلك، وطالما لم تحصل الدول الأفريقية على الاستقلال، كانت قدرات عبد الناصر على العمل في القارة محدودة، وكان التأثير الفعلي لمصر في أفريقيا محدودًا، وحتى بعد حصول معظم الدول الأفريقية على استقلالها، كانت استجابتهم للمجهودات المصرية جزئية

وسطحية، حيث تحفظت معظم هذه الدول على التأييد الأحادي الجانب، للدول العربية، ومن طرح القضية الفلسطينية على جدول الأعمال الأفريقي. وقالوا إن القضية الفلسطينية قضية عربية ليست أفريقية، لذلك لا يجب طرحها على جدول أعمال منظمة الوحدة الأفريقية، الذي يجب أن يركّز فقط على القضايا السياسية والاقتصادية الملحَّة في أفريقيا. وبالفعل فحتى عام 1967 غابت القضية الفلسطينية عن قائمة القضايا التي ناقشتها منظمة الوحدة الأفريقية.

غير أنه طرأ تغيير، في أعقاب حرب 1967، على موقف منظمة الوحدة الأفريقية تجاه الصراع الشرق أوسطي، والقضية الفلسطينية. فبعد هزيمة مصر واحتلال إسرائيل لشبه جزيرة سيناء، لم يكن في مقدور منظمة الوحدة الأفريقية تجاهل الصراع الشرق أوسطي، وحقيقة احتلال أراضي دولة رائدة في أفريقيا، ومن مؤسسي منظمة الوحدة الأفريقية. وشعرت الدول الأفريقية أن عليها التعبير عن تأييدها لمصر، ومن هنا تحطمت أسوار معارضة الدول الأفريقية الانشغال بالقضايا العربية. كما مهَّدت الطريق الآن لطرح القضايا الشرق أوسطية الأخرى لمناقشات منظمة الوحدة الأفريقية، من خلال تأييد العرب ومعارضة إسرائيل. وفي الوقت الذي بدأت فيه منظمة الوحدة الأفريقية الانشغال بهذه القضايا، طُرحت القضية الفلسطينية، وبدأت تحتل تدريجيًا مكانةً كبيرة في مناقشات المنظمة، ولقد ركب ياسر عرفات هذه الموجة.

تم التعبير عن اعتبار القضية الفلسطينية القضية الشرق أوسطية المركزية في مؤتمر القمة العاشر لمنظمة الوحدة الأفريقية في مايو 1973، وأسَّس هذا المؤتمر لتأييد منظمة الوحدة الأفريقية للعرب في الصراع الشرق أوسطي، ولاعتبار القضية الفلسطينية "قلب الصراع". ولقد حدَّد قرار المؤتمر "الاعتراف بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني"، وأن القضية تعتبر "عنصر مهم في أي حل عادل في الشرق الأوسط".[1] تأثر القرار بخصوص القضية الفلسطينية

[1] Akinsanya, 1977: 39

بضغوط الرئيس الجزائري هواري بُومِدْين، الذي توجه في المؤتمر إلى الضمير الأفريقي وطالب باعتبار حال الشعب الفلسطيني كحال الأفارقة الذين يعيشون تحت حكم المستعمرين البيض في جنوب أفريقيا. وقال بومدين "إن أفريقيا غير قادرة على تبني موقف موحَّد تجاه الاستعمار في جنوب أفريقيا، وموقف مغاير تمامًا تجاه الاستعمار الصهيوني في شمال القارة".[1]

كان هناك تشدد آخر بعد حرب أكتوبر 1973؛ حيث اتخذ المؤتمر الطارئ لوزراء منظمة الوحدة الأفريقية، الذي عقد في أديس أبابا في نوفمبر 1973، قرارًا يدين إسرائيل "كمعتدية" لرفضها الانسحاب من الأراضي التي احتلتها في عام 1967، ولعبورها قناة السويس و"غزوها أراضي أفريقيا". وبالنسبة للقضية الفلسطينية دعا القرار إلى "الاعتراف بشرعية نضال الشعب الفلسطيني من أجل استعادة حقوقه القومية بكل الطرق المتاحة". كما دعا نفس القرار إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل "حتى تنسحب من جميع الأراضي العربية المحتلة، وحتى استعادة الشعب الفلسطيني حقوقه القومية والمشروعة".[2]

ولقد سرَّع هذا القرار من سلسلة قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدول الأفريقية وإسرائيل، العملية التي بدأت عشية حرب أكتوبر 1973؛ بل أنها حولتها إلى صيغة كررتها في كل المؤتمرات التالية لمنظمة الوحدة الأفريقية. كما ساعدت قرارات الأمم المتحدة عن الفلسطينيين بعد عام 1973 على ترسيخ واستمرار التأييد الأفريقي للفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية. وفي 22 نوفمبر 1974 اتخذت الأمم المتحدة القرار رقم 3236 الذي اعتبر القضية الفلسطينية قضية رئيسية في الصراع الشرق أوسطي ودعا مندوب منظمة التحرير الفلسطينية إلى المشاركة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ووكالاتها كمراقب، وكممثل شرعي للشعب الفلسطيني. كما مُنحت منظمة التحرير الفلسطينية مكانة مراقب في مؤتمر منظمة الوحدة

[1] Ajala, 1974: 312
[2] *ACR* (1973-1974): a7-all

الأفريقية الذي عقد في 1975، في كمبالا بأوغندا، وألقى عرفات خطابًا من على منبر المؤتمر هاجم فيه إسرائيل بشدة، وفي نفس المؤتمر تم التصديق النهائي على التطابق بين القضية الفلسطينية والقضايا الأفريقية، وصدر قرار يقول بأن القضية الفلسطينية قضية أفريقية "مثلها بالضبط مثل قضايا روديسيا وجنوب أفريقيا".[1]

وفي مؤتمر القمة الأفروعربية الذي عقد في القاهرة في مارس عام 1977، وشارك فيه زعماء الدول الأفريقية والدول العربية، كما شارك فيه ياسر عرفات ليس كمراقب لكن كعضو كامل وكممثل لـ"دولة فلسطين"، تم وصف النضال الفلسطيني ضد إسرائيل في هذا المؤتمر كنضال حركة تحرير قومية، بنفس درجة أهمية حركات التحرير الأفريقية التي تكافح نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، ومنذ 1979 وما بعده أيدت كل الدول الأفريقية تقريبًا منظمة التحرير الفلسطينية، كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، كما أيدت إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة تحت قيادة هذه المنظمة، وتم التعبير عن هذا التأييد في قرار منفصل لمنظمة الوحدة الأفريقية بخصوص القضية الفلسطينية، الذي يصدر مجددًا بشكل سنوي، وكذلك في تصريحات الزعماء الأفارقة، وبموافقة معظم الدول الأفريقية على منح منظمة التحرير الفلسطينية الاعتراف الدبلوماسي.

أصبحت القضية الفلسطينية –تدريجيًا- الحافز الرئيس من أجل الحصول على تأييد الدول الأفريقية للقضية العربية ومساندتها للموقف العربي في النزاع العربي الإسرائيلي، واتضح للدول العربية أن القضية الفلسطينية، التي تطالب بالاعتراف بحق تقرير المصير، يفهمها الأفارقة ويتقبلونها بشكل أكبر نظرًا لتشابهها مع القضايا الأفريقية، وبالفعل ركَّز العرب بحنكة شديدة على التطابق والتشابه بين القضية الفلسطينية -التي نتجت، على حد قولهم، نتيجة لطرد السكان العرب من أرضهم، فلسطين- وبين قضية جنوب أفريقيا-

[1] *Africa Research Bulletin,* 15 August 1975

التي نتجت عن طرد الأفارقة السود من أرضهم، كما أكدوا على التطابق بين حركة التحرير الفلسطينية التي تناضل ضد المستعمرين الصهاينة، وبين حركات التحرر الأفريقية التي تناضل ضد المستعمرين البيض في جنوب أفريقيا.

كان لنجاح العرب في التأكيد على هذا التطابق الأثر الكبير على العلاقات بين الدول الأفريقية وإسرائيل، ففي الستينيات والسبعينيات اعتبرت الدول الأفريقية أن أساس الصراع الشرق أوسطي يكمن في الصراع بين إسرائيل ومصر وبقية الدول العربية، غير أنه بداية من 1973 وما بعدها أصبحت الأولوية للقضية الفلسطينية، بل بدأت الدول الأفريقية -التي كانت معتدلة في نظرتها لإسرائيل- في مساندة الأهداف الفلسطينية تدريجيًا، وهو ما ظهر في تصريحاتها، وموافقتها على منح منظمة التحرير الفلسطينية مكانة دبلوماسي على أراضيها.

2. النشاط السياسي الفلسطيني في أفريقيا

إن الإنجازات السياسية للفلسطينيين في أفريقيا هي، إلى حد كبير، نتيجة النشاط المكثف لياسر عرفات في جميع أنحاء القارة، ولقد شمل هذا النشاط زياراته المتكررة هو وقادة منظمة التحرير الفلسطينية لأفريقيا، وإقامة ممثليات دبلوماسية، وتوطيد للعلاقات مع حركات التحرير الأفريقية، والتعاون النشط في مؤتمرات منظمة الوحدة الأفريقية، وفي المؤتمرات الأفريقية، ومن أجل إدارة النشاط على جميع المستويات تم إنشاء قسم سياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، يرأسه سلمان الحرفي، الذي كان مستشار عرفات للشؤون الأفريقية، قام عرفات بزيارات متعددة للقارة ومقابلة رؤساء وزعماء الدول الأفريقية، واستُقبل كرئيس دولة وحظيت زياراته بإعلان مكثف عنها، وكانت زياراته تجري قبيل انعقاد مؤتمر الجمعية العامة للأمم المتحدة، على وجه الخصوص، أو قبل انعقاد المؤتمرات الدولية للمنظمات ذات الثقل الكبير بالنسبة للدول الأفريقية، مثل: منظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة دول عدم الانحياز أو

"منظمة المؤتمر الإسلامي". ومن نماذج زيارات عرفات المتكررة للقارة الأفريقية الثلاث الجولات التي قام بها خلال عام 1986.[1]

وفي النصف الأول من شهر مايو قام عرفات بزيارة إحدى عشرة دولة هي: مالي، ونيجيريا، والجابون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، الكونغو، وبوركينا فاسو، وتوجو، وبنين، والنيجر، وأنجولا، وساو تومي، وبرنسيبا. وفي الجولة الثانية، بعد حوالي شهر، زار كل من: غانا، وموريتانيا، وغينيا بيساو، وغينيا، وسيراليون. وفي الجولة الثالثة التي قام بها في شهر أغسطس، زار عرفات: جزر القمر، ومدغشقر، والسنغال، وموريشيوس، وموزمبيق التي توجه منها للمشاركة في مؤتمر دول عدم الانحياز الذي عقد في زيمبابوي في بداية شهر سبتمبر. وكان سبب هذه الزيارات الانطباع السيىء الذي ساد العالم العربي بعد استئناف العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وبعض الدول الأفريقية، وعمل عرفات كمبعوث للدول العربية من أجل منع دول أخرى من استعادة علاقاتها مع إسرائيل.

وفي بداية الانتفاضة الأولى، عام 1987، قام عرفات وبعض رجاله بجولات بين الدول الأفريقية من أجل الحصول على مساندتها له. ففي 1988 زار عرفات كل من غانا، وزامبيا، ومالي، وفي أثناء زيارته لغانا قام الرئيس جيري رولينجس (Raulings) بمهاجمة إسرائيل بشدة قائلًا: "إن الشعب الذي كان حتى الأمس بدون وطن يمنع شعب آخر من حقه الإلهي في الحصول على وطن".[2] وفي نفس العام زار عرفات غانا مرة أخرى، وكذلك الجابون، والكونغو، وتنزانيا، والنيجر، وزيمبابوي، وزامبيا، وصدرت تصريحات في كل مكان تؤيد الانتفاضة وتدين إسرائيل. وفي مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية الذي عقد في أديس أبابا في مايو 1988، صدرت قرارات شديدة ضد إسرائيل، كما سُميت "دولة الإرهاب". ولقد حدد أحد بنود إحدى القرارات: "أن التحالف القائم بين النظام الصهيوني الإسرائيلي وبين نظام الفصل العنصري لجنوب أفريقيا يرنو إلى اتباع سياسة

---

[1] من بين الصحف التي استعرضت زيارات عرفات بالتفصيل، اليوم السابع (باريس)، 26 مايو 1986؛ فلسطين الثورة (قبرص)، 10 مايو 1986.

[2] *Daily Nation* (Kenya), 19 February 1988; *West Africa*, 27 February 1988

الارهاب التي تهدف إلى القضاء على الفلسطينيين والعرب في الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة من ناحية، وعلى شعوب جنوب أفريقيا وناميبيا من ناحية أخرى".[1] وعندما أعلن "المجلس الوطني الفلسطيني" في الجزائر، في 15 نوفمبر 1988، عن إقامة الدولة الفلسطينية (على أساس قرار الأمم المتحدة رقم 181، نوفمبر 1947 حول تقسيم فلسطين، أعلنت كل الدول الأفريقية على الفور اعترافها بها، بما في ذلك الدول التي استأنفت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. والبعض فقط مثل: كينيا، وساحل العاج، امتنعت عن إعلان اعترافها بها. وصدر فيما بعد، في مؤتمر وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية الذي عقد في فبراير 1989، قرار بالاعتراف "بدولة فلسطين إلى جانب دولة إسرائيل".[2]

فتح بعثات دبلوماسية – كان أحد الأهداف السياسية المهمة للقيادة الفلسطينية هو فتح بعثات دبلوماسية؛ حيث أقامت منظمة التحرير الفلسطينية علاقات مع تسعين دولة في العالم، ووصل إنفاقها من أجل الاحتفاظ بهذه البعثات إلى عشرة ملايين دولار سنويًا.[3] وفي أفريقيا افتتحت منظمة التحرير الفلسطينية سفارات لها في ثلاثين دولة أفريقية، معظمها في فترة السبعينيات، وكان نصف سفراءها سفراء مقيمين. ويُذكر أنه كان لإسرائيل في مرحلة القطيعة (حتى 1982) سفيران فقط في أفريقيا في: مالاوي، وسوازيلاند، وسفير غير مقيم في لاسوتو. وبعد تأسيس السلطة الفلسطينية بقيت معظم البعثات الفلسطينية كما هي.[4] ومع انتقال السلطة في جنوب أفريقيا إلى الأفارقة، أرسلت جنوب أفريقيا ممثلًا لها لدى السلطة الفلسطينية، وأنشأت ممثلية فلسطينية في بريتوريا.

---

[1] *Resolution on the Question of Palestine,* OAU CM/Res 1154 (XLVIII), A/43/398, 23 May 1988

[2] Oded, 1990: 72-75

[3] Rosewiez, 1986

[4] كانت السلطة الفلسطينية عام 1977 ممثلة في 24 دولة أفريقية جنوب الصحراء، 19 منها عبر سفير مقيم: أوغندا، وأنجولا، وإثيوبيا، وبوروندي، وغانا، والجابون، وغينيا بيساو، وجامبيا، وجيبوتي، وزيمبابوي، زامبيا، وتنزانيا، ومالي، وموزمبيق، ونيجيريا، وناميبيا، وتشاد، والكنوغو، وكينيا. وفي 4 دول أفريقية عبر ممثل غير مقيم: بوركينا فاسو، وبنين، وموريشيوس، ومدغشقر. انظر مذكرة وزارة الخارجية، 3 سبتمبر 1997، מ"ג, מכל 2628, תיק 104.10.

العلاقات مع حركات التحرير – من أجل تقوية الاعتراف بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي منظمة تحرير مثلها مثل منظمات التحرير الأفريقية، وأن القضية الفلسطينية هي "قضية أفريقية"، عملت منظمة التحرير الفلسطينية على إقامة علاقات وطيدة مع منظمات التحرير في أفريقيا خاصة مع المنظمات السرية التي حاربت نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

التعاون الفني – ركز نشاط منظمة التحرير الفلسطينية في أفريقيا في الأساس على المستوى السياسي والإعلامي، غير أنه سرعان ما أدركت المنظمة أن الدول الأفريقية، التي تعيش معظمها في وضع اقتصادي صعب، تنتظر أيضًا المكافأة الحقيقية لمساندتها القضية الفلسطينية، وأن النشاط السياسي في أفريقيا يجب أن يصاحبه نشاط للتعاون الفني والاقتصادي. ولقد كان النموذج الإسرائيلي من تقديم للمساعدات الفنية، وتحقيق التأثير السياسي المنشود من خلالها، خاصة في فترة الستينيات؛ نُصُب أعين القيادة الفلسطينية التي استغلت إنهاء كثير من الفلسطينيين دراستهم في بلدان خارجية، في مختلف التخصصات، وكانوا في حاجة إلى أماكن عمل. ومن هذا المنطلق أُرسل الخبراء إلى أفريقيا، في بعض الأحيان بتمويل الدول العربية النفطية، وأحيانًا عبر المؤسسة الفلسطينية العامة "صامد" التي أنشأتها حركة "فتح". ولقد كان لمؤسسة "صامد" عشرين مكتبًا في أنحاء العالم، من بينها خمسة في أفريقيا: في مالي، وتنزانيا، وغينيا، والصومال، والكونغو. ولقد أنشأت في بعض البلدان، بمساعدة الخبراء الفلسطينيين، مزرعة زراعية. وأقامت في غينيا مزرعة للدواجن اعتُبرت أكبر مزرعة منتجة للبيض في البلاد، وكذلك مزرعة لزراعة الأنانس قامت بتصدير منتجاتها إلى فرنسا والاتحاد السوفيتي.[1]

كما أنشأ الفلسطينيون مزارع زراعية في كل من: غينيا بيساو، ومالي، وجامبيا، والكونغو، وأوغندا، وفي تنزانيا افتتحت في مطار دار السلام حوانيت للمنتجات المعفاة من الجمارك، كما أرسلوا إليها بعض الأطباء والمهندسين، وفي

[1] *Wall Street Journal, 21 July 1986*

فري تاون -عاصمة سيراليون- قامت شركة "صامد" ببناء مستشفى، عمل فيه بعض الأطباء الفلسطينيين. ونظمت السفارة الفلسطينية، في بعض الدول، دورات تدريبية، فعلى سبيل المثال، ففي شهري يوليو-أغسطس 1989 عُقدت في غانا دورة في موضوع الحاسب الآلي، قامت بتنظيمها سفارة فلسطين في أكرا وشارك فيها حوالي مائة دارس. وبعد انتهاء الدورة، أُعلن عن عقد دورات أخرى في السنوات التالية.[1]

كما تم التوقيع على اتفاقيات فنية واقتصادية مع حوالي عشرين دولة أفريقية، غير أنه في بعض الحالات النادرة كانت هناك أنباء واضحة عن أن هذه البرامج الاقتصادية التي تم الاتفاق عليها، قد نُفذت بالفعل. ويُذكر أن "الدولة الفلسطينية" عضو، وإن كان صغيرًا، في إدارة BADEA.[2]

نشاط على المستوى العسكري والأمني – من الناحية العسكرية، لم تكن للساحة الأفريقية أهمية كبيرة بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية، لذلك ركّزت النشاط على المستوى العسكري على تقديم المساعدات وعلى التدريبات العسكرية، وإمداد منظمة التحرير الأفريقية بالأسلحة الخفيفة. إلى جانب ذلك كان هناك تصريحات حول التوقيع على اتفاقيات في المجال العسكري والأمني مع بعض الدول مثل: الكونغو (برازفيل)، وأنجولا، والجابون. ولقد كانت أوغندا في فترة حكم عيدي أمين (1971-1979) الدولة الأفريقية الوحيدة التي كان لمنظمة التحرير الفلسطينية نشاط عسكري بارز فيها، فبعد طرد الإسرائيلين من بلاده، منح عيدي أمين منظمة التحرير الفلسطينية حرية كبيرة للعمل. ولقد حصلت المنظمة على أراضي بعض المزارع في مدينة ماسيندي (Masindi) وكذلك على بيت السفير الإسرائيلي في كمبالا، الذي أصبح سفارة "دولة فلسطين" ومركزًا لنشاط منظمة التحرير الفلسطينية، ولقد عمل الفلسطينيون كمستشارين عسكريين لأمين وكحرس شخصي له، وعمل بعض العشرات منهم في وظائف إدارية بدلا من الآسيويين الذين طردهم

[1] *West Africa*, 28 August 1989
[2] *BADEA Annual Report, 2005*

من البلاد. كما قام رجال منظمة التحرير الفلسطينية بالتدرب على التحليق بطائرات الميج التي كان يملكها أمين. ولقد كُشف عن هذا النشاط بعد سقوط إحدى طائرات الميج في بحيرة فيكتوريا عام 1975، ونُقل جثمان الطيار الفلسطيني لدفنه في الأردن.[1]

حوَّلت منظمة التحرير الفلسطينية أوغندا لقاعدة تنطلق منها للقيام بعمليات عسكرية ضد أهداف إسرائيلية في الدول المجاورة. ففي بداية 1976 أُلقي القبض على خلية فلسطينية بجوار مطار نيروبي (حيث كانت تتوقف فيه طائرات العال في طريقها إلى جنوب أفريقيا)، حاملة صواريخ تُحمل على الكتف بغرض إسقاط إحدى طائرات العال لنقل الركاب. ولقد نقلت السلطات الكينية رجال الخلية إلى إسرائيل للتحقيق معهم، مما سبب أزمة دبلوماسية كبية بين عيدي أمين وبين الرئيس الكيني جومو كينياتا. وطلب أمين عودة رجال الخلية الثلاثة إلى أوغندا وهدَّد بالقيام بعمل انتقامي. ذكرت الحكومة الكينية أن رجال منظمة التحرير الفلسطينية الثلاثة ليسوا في حوزتها وحذرت أمين من استفزازها. وتدهورت العلاقات بين الدولتين إلى وصولًا إلى شبه صدام عسكري. وقامت كينيا بإغلاق حدودها مع أوغندا، وبذلك منعت نقل البضائع الأوغندية إلى ميناء مومباسا -المنفذ الرئيسي لأوغندا على البحر. بذلك أجبرت كينيا أمين على التوقف عن تهديداته.[2]

كما كان مطار عنتيبي المكان الذي توجه إليه الفلسطينيون بطائرة "الإيرباص" الفرنسية المختطفة في يونية 1976؛ حيث حصل الخاطفون على مساعدات كبيرة من أمين ومن رجال منظمة التحرير الفلسطينية في كمبالا حتى قيام إسرائيل بتخليص المسافرين في عملية "عنتيبي".[3]

---

[1] فلسطين الثورة (قبرص)، 9 نوفمبر 1975.
[2] معاريف، 20 فبراير 1976؛ *SWB*, ME/5170/B1, 27 March 1976
[3] حول التعاون بين الفلسطينيين وأمين انظر كتاب شاهد عيان كان وزيرًا في حكومة أمين Kyemba 1997: 166-178

وفي 1970 ساعدت منظمة التحرير الفلسطينية عيدي أمين عندما قامت تنزانيا بغزو أوغندا وأسقطت نظام حكمه هناك؛ حيث قام العشرات من رجال منظمة التحرير الفلسطينية بالقتال إلى جانب أمين مع جنود ليبيين أرسلهم القذافي إلى المعركة.[1] وبعد الإطاحة بأمين هرَّب رجال منظمة التحرير الفلسطينية من أوغندا وأُغلقت سفارتهم، وأُعيد افتتاحها بعد تولي موسفني الحكم في عام 1986. ولقد أعاد الرئيس جودفري بينايسا (Binais) – حكَم في الفترة من 1979-1980-[2] بيت السفير الإسرائيلي، الذي كان سفارة لفلسطين في عهد أمين، إلى إسرائيل.

أثار التدخل الكبير لمنظمة التحرير الفلسطينية في أوغندا في فترة السبعينيات والثمانينيات الكثير من المخاوف لدى بعض الدول الأفريقية، مثل: كينيا، وإثيوبيا، ومالاوي، والنيجر، ومالي، والكاميرون، التي شكَّت في مساندتها العناصر التي تعمل ضد حكوماتها.[3] غير أن هذه المخاوف لم تغير موقف منظمة الوحدة الأفريقية، التي واصلت مساندة القضية الفلسطينية.

ختامًا، شغلت القضية الفلسطينية -تدريجيا- مكانة كبيرة في مناقشات منظمة الوحدة الأفريقية وقراراتها، وأصبحت مع الوقت "قضية أفريقية". ولقد قبلت الغالبية الكبرى للدول الأفريقية الادعاء بأن القضية الفلسطينية هي "قلب الصراع الشرق أوسطي"، وطالما لم يوجد لها حل فلا أمل في السلام في المنطقة. ولقد أثَّر ذلك الموقف على موقف الدول الأفريقية من إسرائيل. ربما كان صحيحًا أنه خلال فترة قطع العلاقات بين الدول الأفريقية وإسرائيل، كان العامل المؤثر هو الرغبة في إظهار التضامن مع مصر، الدولة الأفريقية المهمة التي احتلت إسرائيل جزء من أرضها. وكانت أيضًا المساعدات المالية العربية لأفريقيا وتوسيع علاقات إسرائيل مع جنوب أفريقيا، بعد فترة قطع العلاقات

---

[1] تصريح أمين بأن رجال منظمة التحرير الفلسطينية يقاتلون إلى جواره ضد التنزانيين *ARB*, 15 April 1979: 5185

[2] עודד, 185:2002.

[3] עודד, 1987: 55-61.

عام 1973، من العوامل التي أثَّرت على إسرائيل بشكل سيء. مع ذلك فإن "القضية الفلسطينية" قد شغلت مكانة كبيرة من بين مجمل العوامل التي عملت ضد إسرائيل؛ حيث نجح النشاط الدبلوماسي والدعائي بخصوص القضية الفلسطينية في إضعاف مكانة إسرائيل في القارة بشكل كبير.

كان لتوقيع اتفاقية السلام مع مصر، في فترة الثمانينيات، بعض الأثر على عودة العلاقات بين بعض الدول الأفريقية وإسرائيل. غير أن الغالبية العظمى قد امتنعت عن استئناف تلك العلاقات بل وانتقدت الدول التي سارعت إلى استئناف العلاقات مع إسرائيل بزعم أن القضية الفلسطينية لم تُحل بعد. حتى كينيا، الدولة المعتدلة في علاقاتها مع إسرائيل، قام الإعلام فيها بتوجيه انتقادات للدول التي أعادت علاقاتها مع إسرائيل. فنجد الصحيفة الأشهر في كينيا وشرق أفريقيا *Daily Nation* قد انتقدت زائير، لاستئنافها لعلاقاتها مع إسرائيل عام 1982. وفي مقال بعنوان "ما زال المجال غير متاح لعودة العلاقات مع إسرائيل"، ورد فيه: "إن مسألة الحقوق الفلسطينية هي السبب الرئيس لعدم عودة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل [...] على الرغم من توقيع اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية".[1] وبالفعل تبنت حكومة كينيا، صديقة إسرائيل في تلك الفترة، هذا الموقف ولم تنضم إلى أوائل الدول التي استأنفت علاقاتها مع إسرائيل. وهناك دول أخرى مثل: تنزانيا، وزامبيا، والسنغال، وأوغندا، عادت وأكدت على أنه طالما لم تعترف إسرائيل بحق الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة ذات سيادة، فلا مجال لتخطي قرارات منظمة الوحدة الأفريقية التي تطالب بقطع العلاقات معها.[2] وفي لقاء لي مع رئيس أوغندا موسفني، في 15 نوفمبر 1992، ناقشنا فيه مسألة عودة العلاقات مع إسرائيل، قال موسفني إنه امتنع عن القيام بذلك بسبب القضية الفلسطينية على وجه الخصوص، وأشار إلى أن له علاقات طيبة مع ياسر عرفات، زعيم منظمة التحرير

[1] *Daily Nation* (Kenya), 17 May 1982

[2] انظر تصريحات رئيس تنزانيا عن ذلك، هآرتس، 30 مايو 1985؛ تصريح رئيس زامبيا، *Times of Zambia*, 19 March 1985؛ تصريح رئيس السنغال، القبس (الكويت)، 27 يونية 1986؛ كلمات وزير خارجية النيجر، الشرق الأوسط (السعودية)، 4 يونية 1984.

الفلسطينية. الذي ينتقد أوغندا من حين إلى آخر. وطالما أن الفلسطينيين بلا وطن (homeless) فإنه لن يعيد العلاقات مع إسرائيل.[1]

يجب التأكيد على أن مصر واصلت العمل في أفريقيا بجد ومثابرة ضد عودة العلاقات بين إسرائيل والدول الأفريقية. حتى بعد إقامة مصر علاقات مع إسرائيل. وبررت موقفها بأن الدول الأفريقية قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل بسبب "القضية الفلسطينية" في الأساس. وطالما أنها لم تحل فإنها لا تستطيع استئناف العلاقات معها.

أصبح للقضية الفلسطينية، التي لم يرد لها ذكر في الستينيات في قرارات منظمة الوحدة الأفريقية، كما لم تُذكر في بيانات قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل؛ أهمية كبيرة منذ عام 1973. وكانت كما سنشير فيما بعد. أحد عوامل تباطوء عملية عودة العلاقات مع إسرائيل.

---

[1] עודד, 2002: 208.

المرحلة الثالثة

عودة إسرائيل إلى أفريقيا



الفصل السادس

عودة إسرائيل إلى أفريقيا

أ. العوامل التي ساعدت على عودة العلاقات الدبلوماسية

من العوامل التي أدت إلى عودة العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل ودول أفريقيا، عوامل نتيجة نشاطات إسرائيل ومجهوداتها؛ وكذلك عوامل لم تكن مرتبطة بأفعال إسرائيل بل لأسباب أخرى كانت في صالحها مثل نقاط ضعف العرب في أفريقيا، وفي هذا الخصوص سوف نقوم بتفصيل بعض العوامل التي ارتبطت بإسرائيل.

1. الأثر الطيب الذي تركته المساعدات الإسرائيلية الاقتصادية والماشافية

خاب أمل بعض الدول الأفريقية من المساعدات العربية وأرادت استئناف المساعدات الماشافية والأمنية والتعاون الاقتصادي مع إسرائيل، ولقد ذكرت هذه الدول -على وجه الخصوص- رغبتها في الاستفادة من المعرفة الاسرائيلية في مجالات: الزراعة، والري، وتأسيس الحركات الشبابية، والمجالات التي لم تعمل فيها الدول العربية، كما كان هناك بعض الدول الأفريقية التي اكتشفت بعد قطع

العلاقات إنها ارتكبت خطأً، لأنها كانت تستطيع الاستفادة من المساعدات من الجانبين بدون قطع للعلاقات. ففي نيجيريا نُشرت مقالات -خاصة في الصحف المسيحية- دعت إلى استئناف العلاقات مع إسرائيل، وأكدت على أهمية المساعدات الزراعية؛ حيث تدهورت الزراعة في ظل غيابها. وقررت الحكومة النيجيرية إنعاش الزراعة عبر برنامج "الثورة الخضراء". وكتبت صحيفة نيجيرية نصف حكومية أنه "يجب تذكُّر أن إسرائيل ساهمت بنصيب كبير في تطوير الزراعة، والبناء والصناعة. نحن في حاجة إلى الإسرائيليين كي يساعدونا في كفاحنا ضد التصحُّر، كما إننا في حاجة إليهم في المستشفيات [..] وكذلك في التنمية الزراعية"[1]. وفي مارس 1982 اتخذ أعضاء برلمان أوجون (Ogun) -واحدة من الولايات الاتحادية النيجيرية- قرارًا يدعو الحكومة الفدرالية إلى استئناف العلاقات مع إسرائيل. ولقد أكد القرار في الأساس على أهمية المساعدات الإسرائيلية في المجال الزراعي.[2] وفي الكتاب الذي نشره عام 1989 الجنرال جوزيف جربا (Garba)، الذي كان وزيرًا لخارجية نيجيريا *Diplomatic Soldiering*، وُجه انتقادٌ شديدٌ لعدم قيام الدول العربية بتنفيذ وعودها بتقديم المساعدات، مطالبًا بعودة العلاقات مع إسرائيل في ضوء تطبيع العلاقات بينها وبين مصر. وورد فيه "نحن نُقدِّر كثيرًا الإنجازات الإسرائيلية خاصة في المجال الزراعي، كما نتذكر جيدًا إننا استفدنا كثيرًا، في السنوات الأولى من الاستقلال، من دولة إسرائيل الصغيرة، أكثر من الوعود العربية".[3]

كما نُشرت في غانا في تلك الفترة مقالات في بعض الصحف تدعو إلى استئناف العلاقات مع إسرائيل من خلال التأكيد على أهمية المساعدات الماشافية. وكتبت إحدى الصحف المعروفة، دوجوما (Dugoma): "يجب على غانا استئناف علاقاتها مع إسرائيل [...] بسبب المساعدات الفنية الزراعية -على وجه الخصوص- التي حصلت عليها من إسرائيل قبل القطيعة عام 1973. إن

[1] *Daily Times,* 11 December 1979
[2] *Nigerian Tribune,* 30 March 1982
[3] مقتبس من *The Jerusalem Post,* 7 February 1989

الخبراء الإسرائيليين قادرون على مساعدة غانا في مجال إنتاج الأغذية. وفضلًا، لا تنسوا أن الخبراء الإسرائيليين هم الذين ساعدوا على تأسيس حركة الشباب، وشركات البناء، والخط الملاحي "النجم الأسود" (Black Star Line) ومشروعات قومية أخرى".[1] كما نُشرت مقالات مشابهة في صحافة دول أخرى خاصة في زامبيا، وكينيا، وليبيريا، وساحل العاج، وتزايدت الدعوات إلى استئناف العلاقات بعد زيارة الرئيس السادات لإسرائيل، وبعد التوقيع على معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل.

2. التحول في موقف وزارة الخارجية تجاه النشاط في أفريقيا

من العوامل المهمة التي ساعدت على استئناف العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والدول الأفريقية التحول الذي حدث في موقف كبار رجالات وزارة الخارجية، خاصة مع تعيين دافيد قمحي مديرًا عامًا للوزارة في بداية 1981، وتعيين أفي فريمور نائبًا لمدير قسم أفريقيا. فالإثنان اللذان خدما في أفريقيا في الستينيات وعرفا الكثير من زعمائها عن قرب؛ ورأيا وجود أهمية سياسية واقتصادية في تحسين العلاقات مع الدول الأفريقية، وفي كسر العزلة السياسية على إسرائيل في العالم، وحصلا من أجل ذلك على التأييد الكامل لوزير الخارجية إسحق شامير. كما عرفا أيضًا كيف يستغلان التناقضات والمشاحنات بين الدول الأفريقية والدول العربية (التي عرضنا لها في الفصل الخامس)؛ وكذلك نقاط الضعف الكثيرة للدول العربية التي انعكست في مرحلة القطيعة. مرة أخرى احتل الشأن الأفريقي مكانة بارزة في سياسة وزارة الخارجية؛ وتم تكثيف الجهود من أجل خلق علاقات مع الزعماء الأفارقة وعُقدت لقاءات معهم في أوروبا وأفريقيا. كما استغلت إدارة وزارة الخارجية جيدًا المعلومات والعلاقات الشخصية للسفراء الإسرائيليين الذين خدموا في أفريقيا في الماضي، وأُرسلوا في مهمات ولقاءات مع الزعماء الأفارقة، ولم تُهدَر أي فرصة لاستئناف العلاقات مع

[1] *Ghanaian Times,* 9 November 1979

أي دولة صغيرة كانت أو غير مهمة، وذلك من أجل خرق "الإجماع"، وخلق سابقة من عودة للعلاقات الدبلوماسية.[1]

3. معاهدة السلام مع مصر والانسحاب من سيناء

لقد كُثِّفت المجهودات الموجهة إلى أفريقيا خاصة بعد التوقيع على معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، والانسحاب من سيناء. فعلى الرغم من عدم كون السلام مع مصر دائمًا هو العامل الحقيقي من أجل استئناف العلاقات مع إسرائيل، إلا أنه كان في حالات كثيرة ذريعة وعاملًا محفزًا استخدمته الدول الأفريقية لتفسير دوافعها؛ حيث ذكرت جميعًا في بياناتها عند استئناف العلاقات، إنه إذا كانت مصر -التي قُطعت العلاقات مع إسرائيل من أجلها- قد قررت إقامة سلام وعلاقات دبلوماسية مع إسرائيل؛ فليس هناك من داعٍ لاستمرار القطيعة من جانبنا. وكانت أول دولة استأنفت العلاقات مع إسرائيل وذكرت السلام مع مصر هي زائير وذلك في عام 1982، وأعقبتها دول أخرى.

كانت العلاقات المصرية الإسرائيلية -كما ذكرنا- الموضوع الرئيسي في مهمة الرؤساء الأفارقة عام 1971، ومن العوامل الرئيسية التي أدت في نهاية الأمر إلى عملية قطع العلاقات مع إسرائيل. ولقد أدانت مصر ومؤيدوها في منظمة الوحدة الأفريقية إسرائيل لاحتلالها شبه جزيرة سيناء، ورفضها الانسحاب منها. وكان الموقف الاسرائيلي -على حد زعمهم- يناقض قرار مجلس الأمن رقم 242، الذي أفشل وفد الرؤساء. ولقد أثَّر عبور الجيش الإسرائيلي قناة السويس نحو أفريقيا -في حرب 1973- حتى على أصدقاء إسرائيل لينضموا إلى المقاطعين. على هذه الخلفية كان من المهم رد فعل الدول الأفريقية على تقدم عملية السلام بين مصر وإسرائيل.

[1] بكوني المسؤول عن المصالح الإسرائيلية في كينيا في الفترة 1977-1981، في الفترة التي لم تكن فيها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، طلب مني من حين إلى آخر التوجه إلى بعض دول المنطقة، مثل جزر سيشيل، وموريشيوس، وزامبيا، وزمبابوي، وتحسس إمكانية إقامة علاقات أولية. كما طُلب ذلك من بعض المبعوثين أو السفراء السابقين في مناطق مختلفة.

لم تكن ردود الفعل الأفريقية موحدة. فالدول المعتدلة، صديقة إسرائيل - التي واصل بعضها إقامة علاقات غير رسمية معها في فترة القطيعة - أيدت العملية السلمية مع مصر بحماس كبير. ونجد في المقابل الدوائر التي أيدت الدول العربية، والدوائر الراديكالية، قد عارضت ذلك. ولقد أضرَّ الصراع بين المعارضين والمؤيدين التضامن الأفريقي، وأبطأ بشكل كبير عملية عودة العلاقات. إن السلام مع مصر قد مهَّد الطريق بالفعل نحو العودة إلى أفريقيا، غير أن الطريق كانت مليئة بالعقبات.

فور زيارة الرئيس السادات للقدس، نوفمبر 1977، نشر بعض الزعماء الأفارقة بيانات تأييد للمبادرة واعتبروها خطوة صحيحة نحو حل النزاع العربي الإسرائيلي. وأشاد بالزيارة رئيس ساحل العاج، هوفوييه بوانييه ووصفها "بخطوة شجاعة للغاية تستحق التقدير والاحترام".[1] وأصدر بيانات تأييد أيضًا كل من: رئيس ليبيريا، وتشاد، والجابون، وبوركينا فاسو، ومالاوي؛ وحكومات كل من: غانا، وزائير، والكاميرون، وسيراليون، وجمهورية أفريقيا الوسطى.[2]

وبعد التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد، سبتمبر 1978، ومنح جائزة نوبل للسلام للسادات، وبيجن، تلقى كلاهما برقيات تهنئة من رؤساء أفارقة بما فيهم رؤساء ساحل العاج، وزامبيا، وليبيريا.[3] وفي الجمعية العام للأمم المتحدة 1978 أيدت 11 دولة أفريقية اتفاقيات كامب ديفيد وهي: ليبيريا، والكاميرون، وجامبيا، وموريشيوس، ورواندا، وسيراليون، ونيجيريا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، ولاسوتو، وساحل العاج، وغانا. وعارضت دولتان: أنجولا وإثيوبيا؛ أما البقية فلم تتعرض للاتفاقيات. من الجدير بالذكر أنه حتى أولئك الذين لم يؤيدوا الاتفاقيات وجدوا أنه من الصحيح أن تكون هذه الاتفاقيات بمثابة خطوة أولى في طريق حل

[1] معاريف، 1 ديسمبر 1977
[2] الأخبار (مصر)، 4 يوليو 1979؛ الأنباء (القدس)، 3 يناير 1979؛ القدس (القدس)، 6 مارس 1979؛ *Washington Post,* 8 September 1979
[3] معاريف، 1 نوفمبر 1978.

النزاع العربي الإسرائيلي، وأن السلام الشامل لن يتحقق بدون حل القضية الفلسطينية.

استُقبل التوقيع على معاهد السلام في 26 مارس 1979، بحماس أكبر، وأيده عدد كبير من الزعماء. فقد أعلن نائب الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، بيتر أونو (Onu)، في زامبيا، مايو 1979، أن المنظمة "تدرس بجدية استئناف العلاقات مع إسرائيل بعد التوقيع على معاهدة السلام، وأن الدول الأفريقية تؤيد المبادرة المصرية، لأنها ترغب في أن يسود السلام المنطقة".[1]

مثيرة للاهتمام ردود أفعال نيجيريا، الدولة المهمة والرائدة في أفريقيا؛ حيث أعربت معظم الشخصيات ووسائل الإعلام الإسلامية عن معارضتها للخطوات المصرية، أما الزعماء المسيحيون، وكذلك الحكومة الفدرالية والدوائر المعتدلة، فقد أيدت الاتفاقية. وكان لتأييد الحكومة الفدرالية بعض التحفظات: طالبت الحكومة بضمان حقوق الفلسطينيين؛ كما ذكرت أن مصر لم تتشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية قبل التوقيع على هذه الاتفاقيات. يجب أن نشير إلى أن المسلمين في نيجيريا يشكلون حوالي 50% من إجمالي السكان (المسيحيون 45%)، ويشغلون المناصب الرفيعة في الحكومة. وكما صرح وزير خارجية نيجيريا (المسيحي)، إيشيا أودو (Audu)، في مقابلة معه عام 1980، إن "على نيجيريا، بعد التقارب بين مصر وإسرائيل، إعادة دراسة موقفها تجاه إسرائيل".[2] وفي مايو 1982 قدَّم زعماء أحزاب المعارضة المسيحية مشروع قرار في البرلمان الفدرالي، باسم 106 عضوًا في البرلمان، بعنوان: "استئناف نيجيريا ودول أفريقية أخرى للعلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل". ويذكر البند الثاني من مشروع القرار: "كون أن مصر وإسرائيل، الخصمان اللدودان، قد أقامتا علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء، وقام زعماء الدولتين بتبادل الزيارات، وبما أن بعض الدول الأفريقية قد قطعت علاقاتها الدبوماسية مع إسرائيل عام 1973 من منطلق مساندة مصر؛ فإن هذه السياسة (قطع العلاقات) ليس لها ما يبررها الآن [...]

[1] *Zambia Daily Mail,* 30 May 1979
[2] *Sunday Times* (Nigeria), 27 January 1980

لذلك على البرلمان أن يقرر استئناف نيجيريا- على الفور- علاقاتها الدبلوماسية، والقنصلية، والتجارية، والثقافية مع إسرائيل على مستوى السفراء؛ وكذلك التعاون الفني"[1]. لكن المشروع رُفض.

كانت عملية استئناف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل موضوعًا مهمًا في حملة الانتخابات الرئيسية في نيجيريا عام 1983. فقد أيدت الأحزاب المسيحية المعارضة عودة العلاقات أما الرئيس المسلم، شاجاري (Shagari)، الذي ترشح للمرة الثانية، فقد عارض ذلك، وزعم شاجاري أن مثل هذه الخطوة سوف تغضب السعودية، "المركز الروحي" لمسلمي نيجيريا.[2]

وكذلك في دول أخرى مثل: غانا، وكينيا، وليبيريا؛ نادى الزعماء ووسائل الإعلام بضرورة استئناف العلاقات مع إسرائيل، وأكدوا على أنه إذا كانت مصر قد أقامت علاقات دبلوماسية مع إسرائيل فلا داعي للاستمرار في المقاطعة. ومن بين تصريحات تأييد عودة العلاقات مع إسرائيل بعد اتفاقية كامب ديفيد، تصريح وزير الخارجية الليبيري؛ الذي قال في الجمعية العامة للأمم المتحدة 1981: "نحن نؤمن أن السبب الرئيس لقطع العلاقات مع إسرائيل هو التضامن مع مصر، وسلامة أراضيها التي تم الاعتداء عليها، أما الآن وقد تم تصحيح الأوضاع، وتعايشت القاهرة مع تل أبيب، فإن الليبيريين ليسوا أكثر مصرية من السادات".[3] وفي غانا أثار موضوع استئناف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، بعد التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، الكثير من الجدل المحتدم في وسائل الاعلام بين الساسة، مؤيدين ومعارضين. فكتبت صحيفة حكومية تقول: "إن مصر، الدولة التي حركت العرب كي تطلب من أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية قطع علاقاتها مع إسرائيل، قد وقّعت على اتفاق سلام مع إسرائيل [...] وإن السبب في استمرار العداء تجاه إسرائيل قد زال [...] وسنكون محلًا للسخرية لدى من يفكرون في ذلك، لو استمر الأفارقة في

[1] *Nigerian Forum,* July-August 1982: 740-745
[2] يديعوت أحرونوت، 3 أغسطس 1983.
[3] *Daily Times* (Malawi), 1 October 1981

معارضتهم العمياء لإسرائيل في الوقت الذي قام فيه السادات، الذي أيده الأفارقة، بصنع سلام مع أعدائه".[1]

كانت هناك في الماضي دعوات لاستئناف العلاقات مع إسرائيل، لكن بعد التوقيع على اتفاقية السلام مع مصر؛ وكان لذلك نتائج وإن لم تكن فورية. ومن أسباب التردد في استئناف العلاقات: رد الفعل الغاضب للدول العربية من التوقيع على اتفاقيات السلام بين مصر وإسرائيل؛ والمخاوف وعدم الرغبة في أن تكون الدولة الأفريقية الأولى التي تستأنف علاقاتها مع إسرائيل. ساد جدل في قمة منظمة الوحدة الأفريقية في مونوروفيا -يوليو 1979- حول استئناف العلاقات مع إسرائيل، وطالبت الدول العربية الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية بطرد مصر من المنظمة، على غرار ما قامت به جامعة الدول العربية، غير أن معظم الدول الأفريقية عارضت هذه الخطوة المتطرفة، لكنها لم تستطع الصمود أمام الضغوط العربية الكبيرة واضطرت إلى تأييد القرار الذي يدين اتفاقيات كامب ديفيد. كما صدر قرار مشابه يدين اتفاقيات كامب ديفيد في مؤتمر قمة دول عدم الانحياز، الذي عقد في سبتمبر 1979. غير أن معظم الدول الأفريقية وعلى رأسها: ليبيريا، وساحل العاج، والجابون، والسنغال، والكاميرون؛ قد عارضت اقتراح طرد مصر من المنظمة. وفي المقابل لم تستطع الدول الأفريقية الأعضاء في "منظمة المؤتمر الإسلامي" (OIC) في عام 1979، من منع تعليق عضوية مصر في المنظمة. وفي عام 1984 فقط استأنفت مصر عضويتها في المنظمة، بسبب التأييد الرئيس لدول أفريقيا وعلى رأسها رئيس غينيا سيكوتوري، الذي كان له دور فعال في طلب عودة عضوية مصر في المنظمة الإسلامية، وأعرب عن تأييده الشديد لكامب ديفيد، و"استراتيجية السادات للسلام".[2] ولقد تأثر هذا الموقف بصداقته بالسادات، وليس لتأييده إسرائيل. يُذكر كذلك أن غينيا كانت أول دولة قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل عام 1967، ولم تستأنفها حتى اليوم (2011).

---

[1] *Ghanaian Times,* 26 January 1980

[2] المصور (مصر)، 27 يناير 1984.

4. الاتفاقيات الإسرائيلية مع الفلسطينيين والأردن – إسرائيل كجسر إلى الولايات المتحدة

سرَّعت اتفاقية أوسلو بين إسرائيل والفلسطينيين عام 1993، ومن بعدها اتفاقية السلام مع الأردن 1994، من معدل استئناف العلاقات مع إسرائيل (انظر الجدول 10: تاريخ عودة العلاقات أو إقامة العلاقات مع الدول الأفريقية).

رأت بعض الدول الأفريقية في عودة العلاقات مع إسرائيل وسيلة من أجل الحصول على مساعدات الولايات المتحدة، من منطلق الاعتقاد أن لإسرائيل ويهود الولايات المتحدة تأثيرًا كبيرًا على الإدارة الأمريكية، ولم تحاول إسرائيل أبدًا تبديد هذا الاعتقاد، بل عضَّدته في بعض الحالات، مثل في حالة عودة العلاقات مع زائير، ولقد أظهرت الولايات المتحدة بالفعل مساندة لإسرائيل في الأمم المتحدة، وفي المؤتمرات الدولية، كما ساندتها، بل وعملت لصالحها في بعض الدول الأفريقية من أجل عودة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل.

ب. نقاط ضعف الدول العربية في أفريقيا

برزت في عملية استئناف وإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدول الأفريقية وإسرائيل -في بداية الثمانينيات- حقيقة وجود نقاط ضعف في علاقات العرب مع الأفارقة، بعض هذه النقاط تاريخية، والأخرى ظهرت في مرحلة القطيعة الشاملة للعلاقات بين أفريقيا وإسرائيل.

1. خيبة الأمل الأفريقية من مساعدات الدول العربية

لقد خاب أمل الدول الأفريقية من المساعدات التي حصلت عليها من الدول العربية، خاصة في مرحلة أزمة النفط التي أضرت كثيرًا باقتصادها، ولقد جاء التعبير عن ذلك شديدًا بعد عام من القطع الشامل للعلاقات بين إسرائيل والدول الأفريقية، وذلك في مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية الذي عُقد في مقدشيو عام 1974، وحتى بعد أن اضطرت الدول العربية إلى زيادة التزاماتها

المالية، وكذلك في المؤتمر الأفريقي العربي في القاهرة 1977، حيث نفّذوا ذلك بشكل جزئي وبشروط سياسية سببت تذمر الأفارقة.

2. معارضة السياسة العسكرية التآمرية للرئيس الليبي معمر القذافي

أثارت سياسة القذافي المتعجرفة والمتعالية تجاه الدول الأفريقية، وتدخله في الصراعات الداخلية، في الستينيات والسبعينيات؛ المخاوف منه ولاقت انتقادا شديدًا بين الزعماء الأفارقة، ولقد كانت عضوية ليبيا في الجامعة العربية سببًا في أن ينزلق انتقاد القذافي إلى انتقاد العرب بشكل عام، ولقد أثار نشاط القذافي غضب الدول الأفريقية، ومن ذلك النشاط حربه في تشاد واحتلال قطاع أوزو (Aouzo Strip) الغني باليورانيوم في عام 1972، وكذلك تدخله في الحرب الأهلية في تشاد، واحتلاله تشاد عام 1980، والوحدة الإجبارية بين تشاد وليبيا، ولم يُثر ذلك غضب تشاد فقط بل أيضًا الكثير من الدول الأفريقية، التي أدانت بشدة ليبيا واتهمتها بالإمبريالية والسياسة التوسعية، كما أدانت اللجنة الخاصة بالشأن التشادي التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية، الاتحاد الإجباري بين ليبيا وتشاد، وأعلنت أنه غير شرعي، واضطُر القذافي إلى إلغائه والانسحاب من تشاد.[1]

قد أثار تأييد القذافي لمتمردي إريتريا في حربهم ضد إثيوبيا انتقادًا شديدًا ليس فقط في إثيوبيا، بل أيضًا في الدول الأفريقية الأخرى، وطُرح الأمر، من حين لآخر في مؤتمرات منظمة الوحدة الأفريقية، كما عكّرت هذه القضية، في مؤتمر المنظمة الأفروعربية في القاهرة 1977؛ جو المؤتمر، وإن متمردي إريتريا (E.L.F)، ومعظمهم في تلك الفترة من المسلمين وتحت قيادة مسلمة قد أيدتهم دول عربية أخرى بغرض ضم إريتريا إلى الجامعة العربية، وتحويل البحر الأحمر إلى بحر إسلامي.[2]

---

[1] Neurberger, 1982: 51-58

[2] صحيفة الجيش السوري، جيش الشعب، 12 أكتوبر 1976: 31.

التدخل السافر للقذافي في أوغندا؛ ففي عام 1972 تفاقم الصراع بين الرئيس التنزاني جوليوس نيريري والرئيس الأوغندي عيدي أمين. اتهم أمين نيريري بتقديم حق اللجوء للرئيس أوبوتا الذي أطاح به، وبمساعدته في محاولاته العودة إلى الحكم. تدخل القذافي في النزاع وأرسل المساعدات، من سلاح وجنود، إلى أمين المسلم، وأكد على أنه يفعل ذلك من أجل "التضامن الإسلامي".[1] كما أرسل العديد من الزعماء العرب -ومن بينهم الرئيس السادات- برقيات تشجيع لأمين، بل وعده السادات بتقديم "كل ما لدى مصر من أجل صد العدوان الإمبريالي (لتنزانيا) ضد أوغندا". غير أن رئيس زامبيا، كاوندا، قد رد على هذا التدخل وعلى وصف نيريري (أحد أبرز الزعماء الأفارقة المحترمين) بقوله: "إنه لجهل كبير وحماقة تامة". وفي تصريح علني آخر حذّر الرئيس كاوندا -الذي لم يكن من أنصار إسرائيل- من أن "نشاط القذافي يضر بشدة الوحدة والتضامن الأفريقيين ".[2]

اعتبرت صحيفة غانية حكومية تدخل القذافي ودول عربية أخرى في الصراع التنزاني-الأوغندي "نموذجًا مهينًا للتدخل الأجنبي في شؤون الدول الأفريقية".[3] فضلًا عن تحذير بعض وسائل الإعلام الأفريقية من أن هذا التدخل يشكل تهديدًا كبيرًا على منظمة الوحدة الأفريقية، كما كتبت صحيفة زامبية: "من الممكن أن تنهار منظمة الوحدة الأفريقية في المستقبل القريب جدًا، وإنها تحتضر، وإن العرب يخنقونها. لقد دقّ القذافي، زعيم المتطرفين العرب، مسمارًا كبيرًا في نعش المنظمة بإرساله لجنوده المتعطشين للدماء لمساعدة أمين [...] وكان هدفه هو قتل الأفارقة. إن القذافي وأشباهه هم نسل تجار الرقيق العرب الذين يسيرون على درب آبائهم".[4] وفي عام 1979 قررت تنزانيا غزو أوغندا، بعد أن قام أمين بقصف بعض المدن التنزانية. وقامت ليبيا مرة أخرى بنقل الجنود والسلاح لمساعدة أمين، كما قاتل رجال منظمة التحرير الفلسطينية إلى جانبه، غير أن تنزانيا ألحقت بهم الهزيمة، واحتلت العاصمة الأوغندية كمبالا،

---

[1] *Daily Mail* (Tanzania), 9 October 1972

[2] *Times of Zambia, 26 27 September 1972*; *Africa* (London), October 1972

[3] مقتبس من *West Africa,* 2 October 1972

[4] *Times of Zambia,* 18 October 1972

ووضعت نهاية لحكم أمين الذي فرَّ هاربًا إلى ليبيا (وعُرضت المدرعات الليبية المحترقة، لفترة طويلة، على طريق كمبالا –عنتيبي، كنُصُب تذكاري ودليل على هزيمة الليبيين). وفي نفس الوقت أدانت ساحل العاج أيضًا القذافي لتدخله في صراعها مع غينيا، ذات الغالبية المسلمة.[1]

كانت قضية زنجبار أيضًا عاملًا عكَّر علاقات القذافي مع تنزانيا؛ ففي عام 1965 -في الحرب الأهلية بين السكان الأفارقة للجزيرة، وبين الحكام العرب العُمانيين- تم الإطاحة بالسلطان العماني، وقُتل الكثير من العُمانيين أو فرُّوا هاربين. وفي نفس العام تمت الوحدة (Union) بين تنجانيقا وزنجبار، التي مُنحت زنجبار على إثرها الحكم الذاتي الكامل، باستثناء بعض أمور الدفاع والخارجية، وسُمِّيت الدولة الموحدة تنزانيا. وفي أكتوبر 1970، بعد فترة قصيرة من تولي القذافي الحكم في ليبيا، تطرق إلى هذا الانقلاب قائلًا: "تم القضاء على جميع المسلمين في زنجبار، واستولى الأفارقة على مقاليد الحكم في الجزيرة، إن معظم سكان الجزيرة من العرب، ولقد تم ضمها إلى تنجانيقا وأُعلنت جمهورية تنزانيا".[2] جاء هذا التصريح ليعلن كما لو أن الجزيرة كانت عربية، في الوقت الذي كانت فيه الغالبية الكبيرة من السكان من الأفارقة المسلمين. وأثار هذا التصريح ردود فعل قاسية لحكومة تنزانيا، واعتبرت وسائل الإعلام ذلك نموذج آخر للتآمر العربي الذي يهدف إلى تقوية العنصر العربي في أفريقيا على حساب الأفارقة.

وبعد عشر سنوات من الانقلاب في زنجبار -عندما أحصى صحفي تنزاني أخطاء العرب ضد الأفارقة- ذكر أيضًا هذه القضية وتوجه إلى القذافي قائلًا: "لم تنسَ تنزانيا أبدًا تعاملك مع إخواننا في زنجبار قبل عشر سنوات. عندما حكم العرب جزءًا من تنزانيا، إنك لم تتوقف حتى اليوم عن الادعاء بأن الأفارقة سكان زنجبار قد احتلوا أراضيك، وأن زنجبار وبَمبا جزء من العالم العربي".[3]

---

[1] *L'Echo de l'Afrique* (Abidjan), 10 October 1972

[2] *SWB,* 10 October 1970; M. E/4114/ A/ 6

[3] *Uhru* (Tanzania), 5 May 1973؛ بمبا (Pemba) إحدى جزيرتي زنجبار، الجزيرة الكبرى تسمى أونجوجا (Unguja).

3. معارضة الأفارقة للإملاءات العربية (خاصة إملاءات القذافي)

نظرًا لقوة الدول العربية في منظمة الوحدة الأفريقية، اضطر الأفارقة -من حين إلى آخر، خاصة منذ عام 1967- إلى الخضوع للضغوط العربية، وإن لم يكن ذلك بشكل دائم وكامل، وأحياناً بغضب ومرارة. لقد أكد القذافي على عنجهيته وعجرفته في المذكرة التي أرسلها إلى زعماء الدول الأفريقية عشية الاحتفال العاشر بذكرى تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية، الذي كان سيجرى في أديس أبابا في مايو 1973. حيث هدَّد القذافي في هذه المذكرة بأنه "إذا لم تعلن الدول الأفريقية صراحة موقفها تجاه العدو الصهيوني، فإن ليبيا لن تشارك في الاحتفالات". وطالب إثيوبيا بقطع علاقاتها مع إسرائيل، وحذَّر من أنه إذا لم تقم بذلك، فإنه سيقترح "نقل أمانة منظمة الوحدة الأفريقية من أديس أبابا إلى القاهرة".[1]

أثار طلب القذافي، الذي نُقل بشكل تحذيري، الاحتجاجات في كل أنحاء القارة تقريبًا، ولقد جاء التعبير الغاضب عن ذلك في تصريحات الزعماء الأفارقة، الذين رفضوا جميعًا المذكرة بشكل علني، كما ظهر ذلك في المقالات اللاذعة في الصحافة الأفريقية، ومن بين أبرز الردود الأفريقية كان القول بأن العاصمة الأفريقية أديس أبابا أفضل من القاهرة كمقر لأمانة المنظمة. كما قال رئيس الكاميرون، أحمدو أهيجو، في رده على القذافي: "لا أرى سببًا لنقل مقر منظمة الوحدة الأفريقية إلى القاهرة، إن منظمة الوحدة الأفريقية تأسست في أديس أبابا، وستُدار من هناك بشكل مُرضٍ، ومن منطلق التفاهم المتبادل".[2] علاوة على ذلك، تم التأكيد على نقطة أخرى وهي معارضة الأفارقة لإملاء العرب عليهم سياستهم تجاه الشرق الأوسط. كما أكدت الحكومة الإثيوبية في ردها على القذافي، أن أي دولة عضو في منظمة الوحدة الأفريقية غير قادرة على فرض إرادتها على أعضاء المنظمة الواحد والأربعين.[3] وذكرت الصحيفة الأكثر انتشارًا

[1] *Sunday Nation* (Kenya), 13 May 1973
[2] *The Pioneer* (Ghana), 9 May 1973
[3] *Ethiopian Herald,* 5 May 1973

في كينيا، التي وصفت مذكرة القذافي بأنها "مستفزة للغاية وغير دبلوماسية": ليس لأصدقائنا الليبيين أي حق في الإملاء على الآخرين سياستهم الخارجية، كما أنه غير مسموح لهم بفرض نزواتهم على شعوب مستقلة ذات سيادة"[1]. وبعد عدة شهور من ذلك تطرق الرئيس كينياتا، في احتفالات "يوم كينياتا"، إلى ذلك بشكل لاذع، وقال في تطرقه إلى الضغوط العربية على كينيا من أجل قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل: "لا يجب علينا إقحام أنفسنا في صراعات شعوب أخرى [...] سنظل أصدقاء لجميع دول العالم، ولن نصنع لنا أعداءً [...] إن عادة تغيير المواقف وتأييد هذا اليوم، وذلك في يوم آخر، يشبه الدعارة، ونحن نعارض ذلك".[2] كما أعرب رئيس السنغال، سنجور، عن رأي مشابه في لقاء أجراه في باريس، فعندما تم سؤاله: ما هو موقفه من الضغوط العربية المطالبة بقطع العلاقات مع إسرائيل؟ أجاب: "نحن نعارض كل من يريد إملاء علينا سياستنا الخارجية، إن السنغال دولة مستقلة".[3] كما كتبت صحيفة نيجيرية: "إنه من حماقة أي دولة أن تطالب دولًا أخرى بمشاركتها العداء والكراهية لدولة ما، ولو حدث ذلك ستبقى أفريقيا في العالم بدون أصدقاء".[4] كما ينعكس موقف الرضا من رفض مقترحات القذافي في مقال هيئة التحرير لصحيفة واسعة الانتشار في نيجيريا حيث كتبت: "إن الرد السلبي الشديد لوزراء خارجيتنا على مقترح القذافي بنقل أمانة منظمة الوحدة الأفريقية من أديس أبابا هو في محله؛ وليس هناك أفضل من الإعراب عن الرأي القاطع بأن نيجيريا لا تخدم نظام القذافي، ولن تخضع لإملاءاته".[5]

ومن مجمل الأقوال التقليدية التي ذكرت بهذه المناسبة ضد العرب، أنه تم التأكيد على أن نظرتهم غير المتوافقة سيكون نهايتها تدمير منظمة الوحدة الأفريقية: "لقد نشأت المنظمة لتخلق علاقات وطيدة أكثر بين الشعوب

[1] *Daily Nation,* 3 May 1973؛ نفس القول ورد في *East African Standard,* 23 May 1973

[2] *Sunday Nation* (Kenya), 23 October 1973؛ بعد ذلك بعدة أيام قطعت كينيا علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، بعد أن قامت إثيوبيا بذلك.

[3] *Combat* (Paris), 26 March 1973

[4] *Nigerian Observer,* 19 May 1973

[5] *Nigerian Observer,* 19 May 1973

الأفريقية في المجال الاقتصادي، والسياسي، والثقافي". وكتبت الصحيفة الكينية: "إن كانت هذه الأهداف سيتم حصرها في الزاوية، وستتحول المنظمة إلى آداة دبلوماسية ضد إسرائيل، فإنها لن تستطيع القيام بمهامها وأن تصبح عاملًا من أجل الوحدة كما أراد مؤسسوها".[1] ونشرت صحيفة غانية مقالًا مطولًا ينتقد العرب وفيه نداء يقول: "فضلًا لا تفككوا جبهة منظمة الوحدة الأفريقية".[2] لقد كانت الصحيفة الكينية أكثر انتقادًا حيث كتبت: "هلمَّ ندرس المقترح بعدم توجيه الدعوة إلى الدول التي تضر بالمصالح الأفريقية إلى حفل ذكرى مرور عشر سنوات على منظمة الوحدة الأفريقية، وعلى هذا الأساس فإن أول دولة يجب استبعادها من الاحتفال في أديس أبابا هي ليبيا، التي من المنتظر أن تقسم أنشطتها المنظمة".[3]

يمكن تلخيص ذلك بأن نشاط القذافي في أفريقيا وتأثيره على مكانة إسرائيل في القارة في السبعينيات والثمانينيات: نشاطه الدعائي والمالي، والاسلامي قد أثَّر بشكل كبير على إبعاد إسرائيل عن دول أفريقية، وسبَّب نشاطه في أوغندا في فترة عيدي أمين سقوطًا مدويًا لإسرائيل، وأدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية عام 1972، وطرد جميع الإسرائيليين من الدولة، التي كان فيها أكبر نشاط متنوع لإسرائيل في أفريقيا. كما كان للقذافي أكبر تأثير على قطع علاقات إسرائيل بتشاد، والنيجر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، ومالي. كما اعتنق الإسلام على يديه رؤساء الجابون، وجمهورية أفريقيا الوسطى (انظر الفصل الخامس). غير أن تآمر القذافي وغروره قد زاد وأصبح نقطة ضعف أخرى للعرب في أفريقيا، وأدى الخوف من نشاطه التآمري إلى قيام العديد من الدول الأفريقية -في السبعينيات والثمانينيات- بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع ليبيا أو طرد الدبلوماسيين الليبيين من أراضيها، والدول التي قطعت علاقاتها مع ليبيا هي: جمهورية أفريقيا الوسطى (ديسمبر 1979)، والسنغال (يونية 1980)، والجابون (يوليو

[1] *Daily Nation,* 15 May 1973
[2] *The Mirror,* 11 May 1973
[3] *Daily Nation,* 24 May 1973

1980)، وجامبيا (أكتوبر 1980)، ومالي (يناير 1981)، والصومال (أغسطس 1981). أما الدول التي طردت الدبلوماسيين الليبيين من أراضيها فهي: تشاد (أغسطس 1971)، وغانا (نوفمبر 1980)، وموريتانيا (يناير 1981)، ونيجيريا (يناير 1981)، والنيجر (يناير 1981)، وكينيا (يناير 1981)، وسيراليون (مايو 1985).[1]

وفي الألفينيات فقط بدأ حدوث تغيير في سياسة القذافي، مع تقاربه مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، ووقف تطوير السلاح النووي. فلقد بادر القذافي بإنشاء "الإتحاد الأفريقي"، ليحل محل "منظمة الوحدة الأفريقية التي فشلت في تحقيق معظم أهدافها.

لقد خشيت الدول الأفريقية في فترة القطيعة من زيادة نشاط الإسلام المتشدد، الذي ساندته ليبيا والسودان. كما كان هناك صدى كبير وسلبي لاضطهاد عيدي أمين للمسيحيين في أوغندا (انظر الفصل الخامس). وكانت هناك مخاوف في بعض الدول مثل: كينيا وزامبيا، من الاسلام المتشدد، وهو ما حرّك عملية استئناف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل والتعاون معها.

4. ذكريات تجارة العرب في الرقيق

من بين العوامل التاريخية التي عكرت العلاقات بين العرب والأفارقة، التي يرد ذكرها في مختلف الأماكن والأوقات، هي ذكرى تجارة العرب للرقيق. وتطرق الزعماء الأفارقة إلى ذلك في خطاباتهم، وفي وسائل الإعلام عندما نشب خلاف بين الأفارقة والعرب حول مسألة حجم المساعدات العربية في فترة أزمة النفط، وكذلك معارضة الأفارقة ربط المساعدات العربية بإملاءات سياسية. صحيح أن العرب ليسوا هم فقط الذين عملوا في تجارة الرقيق، بل إن دولًا عظمى مثل: بريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة لا يمكن تبرئتها من هذه التهمة. مع ذلك يعلم الأفارقة أنه منذ بداية القرن التاسع عشر حاربت الدول الأوربية تجارة الرقيق، ومنعتها، غير أن تجارة الرقيق في بعض الدول العربية موجودة حتى اليوم

[1] Oded 1987a: 121-124

بصور مختلفة. فمن حين إلى آخر تظهر أنباء في الصحافة الأفريقية والعالمية حول تجارة الرقيق في البلدان العربية، وردود فعل قاسية على ذلك. ففي عام 1973 نشرت صحيفة غانية تقريرًا أثار ضجة، ورد فيه أن تجار الرقيق السوريين واللبنانيين اعتادوا -على مدى سنوات- تهريب الفتيات الغانيات إلى بيروت، للعمل في الدعارة، وفي قصور أثرياء العرب. وفي مقال مطول يملؤه الغضب بعنوان "إحياء تجارة الرقيق"، وصف تعامل العرب المخزي للأفارقة منذ قديم الأزل: "يبدو أن التجار العرب في بلادنا يفسِّرون اعتدالنا على أنه ضعف، ويضيفون ذنبًا إلى جريمة عندما يتاجرون في بناتنا كما لو كنَّ فاكهة أو سلعة أخرى [...] علينا أن نحمي بناتنا وأبنائنا من عملية إحياء الرق".[1]

وفي بحث مفصَّل عن الرق، كُتب التالي: "هناك أماكن قليلة في العالم لايزال الرق موجودًا فيها، مثل: السعودية، واليمن، ومسقط، وعُمان [...] وتعتبر أفريقيا مصدر الرقيق للملوك والشيوخ، والتجار والأثرياء".[2] ويصف مقال مفصل آخر حول موضوع الرق المعاصر طرق التجارة بين أفريقيا والبلدان العربية في الستينيات وبداية السبعينيات، بتفصيل كبير. كما يقتبس المقال من تقارير من منشورات "رابطة ضد الرق"، التي مركزها لندن، والتي تذكر أنه في عام 1962، كان هناك حوالي ربع مليون عبد في السعودية وحدها.[3] ولقد كتب أستاذ غاني كتابًا عن الرق قال فيه إنه لا يزال موجودًا إلى اليوم. ووصف في الكتاب الدمار والخراب وضعف السكان الذي جلبه التجار العرب على مناطق شاسعة في أفريقيا. كما يشير إلى حالات الحجاج الأفارقة الذين توجهوا إلى مكة، واختطفوا في شبه الجزيرة العربية واستُعبدوا هناك، أو اضطروا إلى بيع أطفالهم كرقيق من أجل تمويل استمرار رحلتهم. ويُلخص قائلًا: "عندما يقف الزعماء العرب

---

[1] *Weekly Spectetor* (Ghana), 17 February 1973؛ انظر في هذا الموضوع التقرير المفصل 'Ghanaian girls smuggled to Lebanon in Slave trade rocket', *The Daily Mail* (Ghana), 19 March 1973

[2] Derrick, 1975: 134

[3] *La Tribune de Genéve,* 30 April 1973

مندهشين من إظهار كراهية الأفارقة لهم، فإنه يجب أن نذكّرهم أن دورهم في استعباد الأفارقة جرح لم يندمل بعد، وإنه لا يمكن شفائه بسهولة".[1]

لم تُنسَ ذكرى تجارة الرقيق ولازالت تثير الجدل في أفريقيا حتى بين المسلمين والمسيحيين. وفي أوج الانتخابات في كينيا عام 1992 زعم المرشحون المسيحيون أن بعض المرشحين المسلمين من أصل عربي أي أنهم من نسل تجار الرقيق.[2] حتى رئيس كينيا دانيال أراب موي (Arap Moi)، حذّر في رد على انتقاد له من قبل زعماء مسلمين في مومباسا أثناء نفس الانتخابات، بقوله أن كينيا لن تنسى أن المسلمين كانوا تجار رقيق.[3] وعندما قاطعت الدول العربية عام 1982 زائير، لاستئنافها العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، رد رئيس زائير، موبوتو، إن العرب لم يتحرروا بعد من عقلية تجار الرقيق بأن الأفارقة السود يجب عليهم أن يخضعوا لإملاءاتهم، وتلبية رغباتهم. ووصف موبوتو السلوك العربي تجاه الأفارقة "بالرق الحديث"، لأنهم لا يتصرفون بهذ الصورة مع الأوربيين، والدول غير الأفريقية التي لها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل.[4]

مازالت قضية تجارة الرق العربية، تشغل في القرن الواحد والعشرين مكانة في وسائل الإعلام، وتثير الجدل بين الباحثين. ففي نوفمبر 1999 -على سبيل المثال- بدأت مجلة *New African* واسعة الانتشار نشر سلسلة من المقالات حول التجارة العربية للرقيق. ومن بين من أزعجهم هذا الأمر البروفسور علي مزروعي، كيني من عائلة عربية حكمت في القرن التاسع عشر في الساحل الأفريقي الشرقي، وكانت من بين كبرى العائلات التي تتاجر في الرقيق. عارض مزرعوي طلب الحصول على تعويضات من العرب بسبب المعاناة التي سببوها للأفارقة جراء تجارة الرقيق. وفي مقال له بعنوان " Slavery – Should Arabs also make reparations?" زعم مزروعي أن تجارة الرق العربية كانت رحيمة

---

[1] Ofosu-Appia, 1969: 32. انظر في هذا الموضوع. 'The Mecca pilgrims who become slaves'. *Uganda Argus,* 24 July 1965

[2] *Daily Nation* (Kenya), 15 February 1992

[3] *Muslim* (Kenya), July 1992; JPR *Journal* (Kenya), 30 June 1993

[4] *L'agence Zaire-Press,* 21 May 1982

وكريمة (Benign). لقد كان العبد في الواقع فردًا من أفراد العائلة التي عمل فيها؛ في مقابل أن تجارة الرقيق الأوربية كانت قاسية وأساءت معاملة العبيد.[1] أثار المقال جدلًا كبيرًا في وسائل الإعلام، شارك فيه السياسي والمؤرخ في جامعة نيروبي، بتفل أوجوط (Ogot). قام أوجوط، الذي شغل أيضًا منصب مندوب كينيا في اليونيسكو، بتفنيد مزاعم مزروعي وعرض مصادر تاريخية تشير إلى أن الوضع كان معكوسًا وأن العرب هم الذين تعاملوا بقسوة مع عبيدهم.[2] وحول تجارة الرقيق في جنوب السودان مازالت تُنشر مقالات كثيرة، كما أن هناك شواهد مثل شهادة الفتاة الأفريقية التي اختطفت واستعبدها العرب: "My life as a modern slave".[3]

5. الحرب الأهلية في جنوب السودان

استمرت الحرب الأهلية في جنوب السودان عشرات السنين وقُتل فيها مئات الآلاف من الأفارقة الذين تمسكوا بدياناتهم التقليدية، أو بالمسيحية، كما عارضوا سياسة التعريب والأسلمة التي اتبعتها حكومة الخرطوم وطالبوا بالاستقلال. قُتل مئات الآلاف وشُرد الملايين، ولم يصمد الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الشمال والجنوب، في عام 1972، واندلعت الحرب مرة أخرى في عام 1983، وقد تزعم حركة المقاتلين الجنوبيين (Sudanese People Liberation Army - SPLA) جون جارنج (Garang)، وقدمت بعض الدول الأفريقية المجاورة، من بينها كينيا وأوغندا، المساعدات للجنوبيين، كما سمحت لهم بفتح مكاتب لديها. قام الجنوبيون بتوزيع منشورات ومجلات في أفريقيا والعالم وصفت قسوة الحكومة العربية للسودان.[4] وفي أثناء الحرب أدانت وسائل إعلام كثيرة -في شرق وغرب أفريقيا- الأعمال الوحشية لحكومة الخرطوم، ووصفت الحرب بأنها

[1] *Sunday Nation* (Kenya), 30 May 1993

[2] *Sunday Nation* (Kenya), 13 June 1993

[3] Internet BBC News/ Africa 26 January 2004

[4] من بين ما نشر، أبرزها: Odhuho & Deng, 1963; Albino, 1970 *Southern Sudan Vision* (London); *The Voice of Southern Sudan* (London), *SPLA Update* (Southern Sudan)

استكمال للصراع بين العرب والأفارقة.[1] وكتب أحد المحررين المشهورين في أفريقيا أن الحرب الدامية في جنوب السودان لن تُنسى، وأنها أحد عوامل "الفجوة التاريخية والنفسية الكبير بين العرب والأفارقة".[2] وفي مايو 2005 تم توقيع اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم وفقًا له إجراء استفتاء في عام 2011، حسم فيه الشعب في الجنوب مسألة استقلاله، وأعلن رئيس السودان أنه يقبل نتيجة الاستفتاء، وأعلن جنوب السودان استقلاله رسميًا في 9 يوليو 2011، وبعد يوم من هذا التاريخ اعترفت إسرائيل به رسميًا.

إن المأساة في إقليم دارفور غرب السودان، التي بدأت عام 2003 وقُتل فيها (حتى 2010) أكثر من 300,000 أفريقي (مسلمون)، على يد الميليشيات العربية "الجنجويد"، تثير غضب العالم، والأمم المتحدة وكثير من الدول الأعضاء في "الاتحاد الأفريقي"، واعُتبر صمت حكومة الخرطوم موافقة على عمل هذه الميليشيات، وإلى جانب القتلى تم تشريد حوالي مليون أفريقي بعد سلب قراهم وحرقها، يعتبر الكثير من الأفارقة مأساة دارفور حالة أخرى من الضرر الكبير الذي قام به العرب ضد الأفارقة على أساس عرقي.[3]

رفضت حكومة السودان لفترة طويلة السماح لقوات الأمم المتحدة بالدخول إلى دارفور من أجل وقف أعمال القتل، وأعلنت المحكمة الدولية في هاج، عام 2007، إنه يجب تقديم بعض قادة النظام الحاكم في الخرطوم للمحاكمة، وعلى رأسهم الرئيس عمر البشير.

6. علاقات الدول العربية مع جنوب أفريقيا

في فترة قطع العلاقات بين إسرائيل والدول الأفريقية أكدت الدعايا العربية على علاقات إسرائيل بجنوب أفريقيا، من أجل منع إمكانية عودة العلاقات، كما كثَّف العرب من دعاياتهم في هذا الموضوع، عندما بدأت عملية عودة العلاقات.

---

[1] *The Sunday Mail* (Zimbabwe), 29 October 1983 ؛*Newsweek* (2 July 1984): 17
[2] *Africa,* January 1974
[3] *International Herald Tribune,* 16 July 2004

وفي مقابل ذلك، ففي عام 1974، فور قطع العلاقات بين إسرائيل وأفريقيا، أذيعت أنباء في وسائل الإعلام العالمية عن وجود علاقات تجارية موسعة بين الدول العربية وجنوب أفريقيا. واتضح من المعطيات التي نشرت أن قرار الدول الأعضاء في الجامعة العربية عام 1973، بقطع علاقاتها مع جنوب أفريقيا، وفرض المقاطعة النفطية عليها، كان مجرد حبر على ورق. وفي 1974 نشرت مجلة *Jeune Afrique* الأكثر انتشارًا في أفريقيا تحقيقًا مطولًا، يقول بأن الأردن باعت أسلحة لجنوب أفريقيا، وأن هذه الأسلحة قد نُقلت إلى روديسيا.[1] ونُشر في 1985 أن جنوب أفريقيا باعت سلاحًا للعراق.[2] والأمر الأكثر خطورة أنه كان هناك أنباء عن بيع السعودية، والعراق، ودول الخليج كميات كبيرة من النفط إلى جنوب أفريقيا.[3] كل ذلك في الوقت الذي كانت فيه تجارة إسرائيل مع جنوب أفريقيا، وفقًا لتقرير صندوق النقد الدولي (IMF)، أقل من واحد بالمائة من إجمالي التجارة الخارجية لجنوب أفريقيا.[4]

كما نُشرت أنباء في وسائل الإعلام الدولية عن زيارات متبادلة بين دول أعضاء في الجامعة العربية، وجنوب أفريقيا؛ وعن شراء السعودية، ودول الخليج، والعراق، ومصر، وسوريا، واليمن لكميات كبيرة من الذهب من جنوب أفريقيا؛ وعن افتتاح خط للطيران بين السعودية وجنوب أفريقيا عبر جزر كومورو.[5]

كتبت الصحيفة الأكثر انتشارًا في كينيا وشرق أفريقيا: "إن العرب يُدينون جنوب أفريقيا شفهيًا، وفي نفس الوقت لهم علاقات معها. فالعراق تبيع النفط إلى جنوب أفريقيا، ومصر ترسل المدرسين إليها، وجنوب أفريقيا تنظم مجموعة من الرحلات السياحية لمصر، والسعودية تشتري الذهب والألماس من جنوب أفريقيا. وتُتهم إسرائيل بتجارتها العلنية مع جنوب أفريقيا، التي لا تصل

---

1 *Jeune Afriaue* (Paris), 26 December 1974
2 *Africa Confidential* (London), 10 April 1985
3 *Norwegian News Service* (Oslo), 9 July 1985
4 *Israel Versus Apartheid,*16
5 انظر مقال مفصل عن العلاقات المتشعبة بين العرب وجنوب أفريقيا في السبعينيات والثمانينيات، وردود الأفعال الأفريقية في Oded, 1988: 9-12

نسبتها إلى واحد بالمائة من إجمالي التجارة الخارجية لجنوب أفريقيا، في حين أن الأعمال الخفية للعرب أكبر بكثير مقارنة بإسرائيل."[1] ردود فعل مشابهة نشرتها دول أخرى منها نيجيريا، وغانا وتنزانيا.[2] ولقد أضعفت المادة المنشورة عن العلاقات الخفية بين الدول العربية، وجنوب أفريقيا، وردود الأفعال الأفريقية التي أشارت إلى تلون الدول العربية في هذا الشأن، من الدعايا العربية ضد إسرائيل.

بعد تأسيس جنوب أفريقيا الجديدة في عام 1994، وانتخاب نيلسون مانديلا رئيسًا للبلاد، استمرت العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وجنوب أفريقيا (على الرغم من وجود صعوبات غير بسيطة في إدارتها حتى اليوم). فلقد أزاح نهاية حكم الفصل العنصري شوكة الانتقاد الموجه ضد إسرائيل لعلاقاتها مع جنوب أفريقيا.

7. السيادة الأفريقية

هناك أهمية خاصة لعامل السيادة الذي طرحته العديد من الدول المعتدلة، التي أرادت استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، فرغم قرار منظمة الوحدة الأفريقية الصادر في عام 1973، زعمت هذه الدول أن منظمة الوحدة الأفريقية ليست سيادة عليا، وأن كل الدول الأفريقية ذات سيادة، ومخولة بالتصرف في سياستها الداخلية والخارجية كما تشاء. وورد في مقال في صحيفة حكومية غانية: "إن إقامة علاقات دبلوماسية بين الدول يندرج أولًا وقبل كل شيء تحت قرار كل دولة ذات سيادة، وليس إملاءًا من جهات خارجية، لذلك ليس لدى منظمة الوحدة الأفريقية أي سلطة في أمر الدول الأعضاء في المنظمة بإقامة أو عدم إقامة علاقات دبلوماسية مع أي دولة كانت".[3] كانت زائير أول دولة خرقت، في مايو 1982، قرار منظمة الوحدة الأفريقية بخصوص العلاقات مع إسرائيل، وسبَّبت غضبًا كبيرًا لدى العرب ومؤيديهم، الذين استنكروا ذلك

---

[1] *Daily Nation* (Kenya), 12 July 1979

[2] *Daily News* (Tanzania), 30 September 1974, 7 November 1975; *The Daily Time* (Nigeria) 27 July 1977; *The Pioneer* (Ghana), 5 February 1986

[3] *Ghanaian Times,* 26 January 1980

بشدة، وفي رد على احتجاجات العرب خرج رؤساء كل من زامبيا، وبوركينا فاسو، وبنين ببيان أكدوا فيه مرة أخرى على "حق كل دولة في تقرير سياستها الداخلية والخارجية". وفي مقال مطوّل بعنوان "منظمة الوحدة الأفريقية وإسرائيل"، ذكر أحد كبار الصحفيين وخبير القانون الدولي في ليبيريا : "لا يجب على الدول الأفريقية التردد في مسألة استئناف العلاقات مع إسرائيل. إننا لا نرغب في طلب إذن من منظمة الوحدة الأفريقية، التي غرقت في مستنقع خلافات السياسة الأفريقية التي تحد من تقدم القارة".[1]

هناك عوامل أخرى لم تكن مرتبطة بإسرائيل لكنها ساعدت على ترميم مكانتها في أفريقيا منها: انهيار الاتحاد السوفيتي، وتغيير أنظمة الحكم في أفريقيا. فقبل انهياره كان للاتحاد السوفيتي أثر كبير على بعض الدول الأفريقية الراديكالية مثل أنجولا، وموزمبيق، والكونغو (برازفيل)، وجزر سيشيل، وإثيوبيا فترة حكم منجستو الذي أطاح بقيصر إثيوبيا عام 1974 وحكم البلاد حتى 1991. وكما، قامت مع تغيير أنظمة الحكم في بعض الدول الأفريقية، أنظمة حكم جديدة مؤيدة لإسرائيل مثل ليبيريا، والكاميرون، وزامبيا.

ختامًا، كانت نقاط ضعف إسرائيل في علاقاتها مع الدول الأفريقية: "المبدأ الأفريقي" بعدم احتلال أراضٍ بالقوة، واستغلته الدول العربية بعد حرب 1967؛ عدم قدرة إسرائيل على المنافسة في الموارد المالية العربية؛ وقوف إسرائيل بمفردها في مواجهة أكثر من عشرين دولة عربية؛ غياب موطيء قدم لإسرائيل في منظمة الوحدة الأفريقية، في الوقت الذي تمتعت فيه الدول الأعضاء في الجامعة العربية بعضوية كاملة في المنظمة، وشغلت منظمة التحرير الفلسطينية فيها مكانة مراقب. أدت جميع نقاط الضعف هذه إلى نصر سياسي للعرب وإلى قطع معظم الدول الأفريقية لعلاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. وفي مقابل ذلك فإن نقاط ضعف الدول العربية التي ناقشناها في هذا البند، كانت

[1] *Footprints Today* (Liberia), 8 August 1985: 8

مــن العوامــل الــتي سمحــت لإســرائيل بترســيخ مكانتــها في القــارة في فتــرة الســتينيات وما بعدها، ومنذ بداية الثمانينيات، وفي العودة التدريجية إلى أفريقيا.

ج. أوائل الدول التي استأنفت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل

استعرضــنا حــتى الآن العوامــل العامــة الــتي أدت إلى اســتئناف العلاقــات الدبلوماسية بين إسرائيل والدول الأفريقية، لكن كان لكــل دولــة علــى مــا يبــدو أســبابها الخاصــة الــتي دفعتــها نــحو اســتئناف علاقاتهــا الدبلوماســية مــع إسرائيل، ونظرًا لأنه يصعب علينا تفصيل دوافع كل دولة مــن الــدول الأفريقيــة على حدة، ولأن تلــك العمليــة اســتمرت حــوالي عشــرين ســنة، فإننــا ســنعرض لبعض النمــاذج فقــط، وســأركّز في البدايــة علــى أوائــل الــدول الــتي اســتأنفت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل.

1. زائير (جمهورية الكونغو الديمقراطية)[1]

بعد التوقيع على اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل والانســحاب مــن شــبه جزيرة سيناء، كان للنداءات باستئناف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل نتــائج عملية. إن زائير دولة كبير ومهمة في أفريقيا، وكانت أول دولة استأنفت علاقاتهــا مع إسرائيل في 12 مايو 1982، وكانت بمثابة "الشخص المقدام" الــذي تجــرأ علــى القيام بالخطوة الأولى في هدم جدار العزلة الدبلوماسية الإســرائيلية في أفريقيــا، ومن هنا تأتي أهمية هذه الخطوة. لقد بــذلت إســرائيل علــى مــدى فتــرة طويلــة مجهودات لدى الدول الأفريقية الصديقة، وتطلعــت إلى أول دولــة ســتجرؤ علــى خرق قرار منظمة الوحدة الأفريقيــة الخــاص بقطــع العلاقــات الدبلوماســية مــع إسرائيل، وهدم "الإجماع الأفريقي"، ومواجهة ضغوط وردود فعل الــدول العربيــة. لقد كان الأمل أن يكون صديق إسرائيل الكبير هوفوييــه بوانييــه رئــيس ســاحل العــاج، هــو أول مــن يقــوم بــذلك، لكــن لأســباب خاصــة بــه وربمــا لعــدم تحليــه بالشجاعة الكافية انتظر أن يقوم آخرون قبله بذلك، وكــان رئــيس زائــير موبوتــو

[1] في مايو 1997 تغير اسم زائير إلى "جمهورية الكونغو الديمقراطية".

مستعدًا لدفع الثمن على فعلته لكنه انتظر المقابل المناسب من إسرائيل. وهناك اهتمام خاص بدراسة الدوافع التى دفعته إلى اتخاذ هذه الخطوة. ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل كانت مستعدة لمكافأة موبوتو والدفع له بسخاء لكونه أول من اتخذ هذه الخطوة. لقد انتظرت إسرائيل أن يجر استئناف العلاقات مع إسرائيل وراءه سلسلة من عودة للعلاقات، مثلما حدث بالضبط في مرحلة قطع العلاقات. فزائير -كما ذكرنا- كانت من أوائل الدول التي قطعت علاقاتها مع إسرائيل في أكتوبر 1973، وتبعها في نفس الشهر عدد كبير من الدول (انظر جدول 3 في الفصل الثالث).

في تفسير لخطوته أكد موبوتو، الذي أعلن في الجمعية العامة للأمم المتحدة، 4 أكتوبر 1973، عن قرار بلاده بقطع علاقاتها مع إسرائيل، إن قرار زائير السيادي "ينبع من حقيقة أن الدولة اليهودية قد احتلت أرض أفريقية تابعة لمصر [...] ومن أجل نفس الموقف المنطقي، فإنه بعد الانسحاب الكامل من سيناء تعتقد زائير أن الأسباب التي دفعتها لقطع علاقاتها مع إسرائيل، لم تعد قائمة". كما ذكر موبوتو "إن الموقف التاريخي لزائير عام 1973، لم يتطرق إلى مسألة جميع الأراضي العربية المحتلة بل الأراضي الأفريقية المصرية".[1]

من الواضح أن موبوتو كانت لديه أسباب أخرى لاستئناف علاقات زائير مع إسرائيل. لقد كان ذلك في حقيقة الأمر قرار شخصي لموبوتو، الذي احترم قدرة إسرائيل العسكرية، ومعرفتها في مختلف المجالات. فقد قام بزيارة إسرائيل، بل وحصل فيها على دورة تدريبية في القفز بالمظلات. إن الخطوة التي قام بها موبوتو قد تطلبت بالطبع جرأة وحسم، ذلك عندما نأخذ في الحسبان أن الزعماء الأفارقة قد أحجموا عن استئناف علاقاتهم الدبلوماسية مع إسرائيل، خوفًا على أمنهم الشخصي، خاصة بعد اغتيال الرئيس المصري أنور السادات. كما كان لموبوتو أيضًا أسباب اقتصادية؛ حيث أراد كذلك الحصول على تأييد اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة من أجل التأثير على الكونجرس الأمريكي لتقديم

---

[1] *L'Agence Zaire – Press* (Kinshasa), 21 May 1982

المساعدات له والتخفيف من حدة تفاقم الوضع الاقتصادي في بلاده. رُفض طلب زائير بالحصول على مساعدات عسكرية من الولايات المتحدة بمبلغ 20 مليون دولار، وصدّق مجلس النواب على مبلغ 4 ملايين دولار فقط مع الانتقاد الشديد لموبوتو ونظام حكمه الفاسد وغير المفيد. إستاء موبوتو بشدة من ذلك وقرر التنازل عن المبلغ.

تطلع رئيس زائير إلى مساعدة إسرائيل له في تحسين صورته ومكانته في واشنطن. وبالفعل وعد رئيس الحكومة مناحم بيجن، موبوتو بأن إسرائيل ستعمل من أجله.[1] وفي ديسمبر 1982 قام وزير الخارجية إسحق شامير بزيارة زائير، وأعلن هناك أن إسرائيل ستبذل جهودًا خاصة من أجل تعبئة الاستثمارات اليهودية الأمريكية في زائير.[2]

كما أثّر على قرار موبوتو استئناف العلاقات مع إسرائيل خيبة أمله من حجم المساعدات العربية التي حصل عليها؛ ففي الفترة من 1974-1981 كانت الالتزامات العربية بتقديم مساعدات مالية لزائير تقدر ب 411.4 مليون دولار بقروض ميسرة، غير أنها حصلت فعليًا على 150 مليون دولار فقط، منها 53.6 مليون دولار قروض بشروط ميسرة، والبقية قروض بسعر السوق.[3] وهذه مبالغ كبيرة في ذاتها، لكنها بعيدة كل البعد عن التي وُعد بها موبوتو عندما قام بقطع العلاقات مع إسرائيل. وفي نفس الفترة وصل الدَين الخارجي لزائير إلى 5 ملايين دولار، والعجز في ميزان المدفوعات إلى 700 مليون دولار، في عام 1981. وفي الفترة 1979-1980 لم تحصل زائير على أية مساعدات من العرب. علاوة على ذلك بدأت الدول العربية المانحة بالضغط على زائير من أجل سداد القروض التي حان وقت سدادها، ولم تتم الاستجابة لطلبات موبوتو بتأجيل السداد (يجب أن نشير إلى أن الضغوط التي مارستها الشركات الإسرائيلية التي عملت في أوغندا على الرئيس عيدي أمين من أجل سداد ديونه، ورفضها التأجيل،

---

[1] إذاعة صوت إسرائيل، 20 مايو 1982.
[2] صحيفة "يديعوت أحرونوت"، 1 ديسمبر 1982.
[3] *BADEA Annual Report* (1983): 73

كانت من بين أسباب توجه أمين إلى القذافي للحصول على مساعدات مالية وقطع علاقاته مع إسرائيل).[1] كما اشتكى موبوتو من أن المساعدات العربية قد قُدمت بشروط أكثر قسوة مقارنة بالمساعدات التي حصلت عليها زائير من الغرب، التي وصلت عام 1981 إلى 273 مليون دولار، 220 مليون دولار منها في صورة مِنح.[2]

كما كان موبوتو في حاجة إلى مساعدات أمنية من إسرائيل، لتثبيت نظام حكمه، وأراد أن تقوم إسرائيل بإرسال خبراء ومستشارين عسكريين إلى زائير. كما زادت زيارة وزير الدفاع أريئيل شارون لزائير عام 1981 -حتى قبل استئناف العلاقات- من تطلعات موبوتو، وبالفعل كان للتعاون العسكري بين البلدين نصيب الأسد في المساعدات التي قدمتها إسرائيل لزائير مع استئناف العلاقات. وفي يناير 1983 قام الوزير شارون بزيارة ثانية لزائير ومع عودته إلى إسرائيل كشف عن توقيعه هناك على بعض الاتفاقيات العسكرية، تقوم إسرائيل بموجبها بمساعدة زائير على إعادة بناء جيشها على أساس خطة استراتيجية خمسية، مثلما طلب موبوتو. وأضاف شارون أن إسرائيل ستساعد زائير على إنشاء وحدة عسكرية لمكافحة الإرهاب، وأنها ستقوم بتدريب وحدات الأسطول الزائيري على القيام بدوريات في نهر الكونغو، وإنها ستبيع لزائير سلاح وعتاد وأجهزة اتصالات.[3] وبعد زيارة شارون، وصل إلى إسرائيل في فبراير 1983 مدير عام وزارة الدفاع الزائيرية ووقع على اتفاقية أخرى، ضمت تدريب كتيبة "كمنيولا" (Kamanyole) للدفاع عن منطقة شابا (Shaba) الغنية بالمعادن، وكذلك تدريب وحدة خاصة لحماية الرئيس.[4] وفي أثناء زيارته لواشنطن، في أغسطس 1983، أكد الرئيس موبوتو على أن زائير تحصل من إسرائيل على مساعدات زراعية، وتكنولوجية، وعسكرية.[5] ويُضاف إلى الأسباب التي جعلت زائير تستأنف

---

[1] עודד: 2002:85-84.

[2] Development Cooperation Review, OECD (Paris, 1982)

[3] *The Jerusalem Post,* 24 January 1983

[4] المرجع السابق، 14 فبراير 1983.

[5] المرجع السابق، 7 أغسطس 1983.

علاقاتها مع إسرائيل، سياسته المؤيدة للغرب، والمعادية للشيوعية، وكذلك حقيقة أن الطائفة الإسلامية في زائير صغيرة -حوالي 5% فقط من إجمالي السكان.

عملت إسرائيل من جانبها على الوفاء بوعودها، ومنذ استئناف العلاقات الدبلوماسية زاد نشاطها في زائير بشكل كبير. فقام الضباط الإسرائيليون بتدريب وتوسيع الوحدة الرئاسية، وكذلك كتيبة "كمنيولا"؛ وعلى المستوى المدني أنشأت إسرائيل مركزًا للإرشاد الزراعي. كما قدَّمت عشرات المنح الدراسية للزائيريين، لدراسة الزراعة، وموضوعات أخرى. وفي يناير 1984، توجه الرئيس حاييم هرتسوج لزيارة زائير مع وفد كبير ضمَّ مستثمرين وممثلي شركات إسرائيلية.[1] وفي مايو 1985 قامو موبوتو بزيارة رسمية لإسرائيل ووقع على اتفاقيات لتوسيع التعاون الاقتصادي والفني بين الدولتين، ووافقت إسرائيل على تقديم ضمانات لاستثمارات إسرائيلية في زائير.[2] كما وافقت على تقديم قروض ميسَّرة لزائير من أجل شراء بضائع إسرائيلية. وفي مقابلة له مع الإعلام الإسرائيلي أثناء الزيارة قال موبوتو إن زائير خسرت المساعدات العربية بسبب استئناف العلاقات مع إسرائيل، غير إن "سياسته لا تقوم على المصالح. فاحترام الوعود هو الأساس. ولقد التزمت زائير باستئناف العلاقات مع إسرائيل فور إعادة إسرائيل لمصر أرضها التي احتلتها في حرب 1967، ولقد تم الوفاء بهذا الشرط، واحترمت زائير عهدها".[3]

في نفس الوقت أبرزت وسائل الإعلام الزائيرية تطلعها بأن يقوم رجال الأعمال اليهود والإسرائيليين بمساعدة زائير على تحسين وضعها الاقتصادي.[4] وبالفعل قام رجل الأعمال الإسرائيلي ليوان تامان، في يناير 1985، بزيارة زائير وأعلن أنه وقع

[1] المرجع السابق، 22 يناير 1984.
[2] *Flima* (Zaire). 23. 27 May 1985
[3] *FBIS* (Washington, 22 May 1985): 51
[4] *Salongo* (Zaire), 25, 26 May 1985; *Elima* (Zaire), 27 May 1985

على اتفاقية بمبلغ 400 مليون دولار لتنفيذ بعض المشروعات، تم تنفيذ بعضها فقط لأن زائير لم تفِ بالتزاماتها.

ختامًا، إن الأسباب الحقيقية التي دفعت زائير إلى استئناف علاقاتها مع إسرائيل متنوعة، يشبه بعضها تلك التي دفعت بعد ذلك دولًا أفريقية أخرى، وبعضها كان خاصًا بزائير. ومن جانبها أظهرت إسرائيل استعدادًا لمكافئة زائير وتلبية الكثير من طلباتها في المجال العسكري، والمدني لكونها أول دولة استأنفت العلاقات معها، وتطلعها إلى أن يؤثر ذلك على دول أخرى لتحذو حذوها. وذكر وزير الدفاع أريئيل شارون بعد أن وقع على اتفاقية التعاون مع زائير، إنه على قناعة بأن علاقات إسرائيل مع الدول الأفريقية ستَقوَى عندما يرى جيران زائير المساعدات المفيدة التي حصل عليها الجنرال موبوتو، "عندما ستقارن الدول الأفريقية بين ما تستطيع إسرائيل تقديمه لأفريقيا، وما يستطيعه العرب، فإن فرص عودة إسرائيل إلى أفريقيا ستكون أفضل بكثير".[1] وبالفعل منذ 1983 توجهت وفودٌ خاصة، بما فيها مدير عام وزارة الخارجية، في زيارات لدول أفريقية قطعت علاقاتها مع إسرائيل بغرض تحريكها من أجل اتباع زائير.

2.ليبيريا

إعلان ليبيريا عن عودة العلاقات مع إسرائيل قام به الرئيس صمويل دو (Doe) في 13 أغسطس 1983. وبعد أيام من ذلك، في 22 أغسطس 1983، كان أول رئيس أفريقي، منذ عام 1973، يقوم بزيارة رسمية لإسرائيل. وكما في حالة زائير أكد الرئيس الليبيري، في بيانه الرسمي، على "المبرر المصري"، حيث كان السبب الرئيس في قطع العلاقات مع إسرائيل عام 1973 هو الرغبة في إظهار التضامن مع مصر، التي قامت إسرائيل باحتلال جزء من أراضيها. وأكد دو أن "هذا السبب" لم يعد قائمًا، لأن هذه الأرض قد عادت إلى مصر التي أقامت هي نفسها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل".[2]

---

[1] إذاعة صوت إسرائيل، 18 مارس 1984

[2] *The Jerusalem Post*, 14 August 1983

ولقد أضاف دو في زيارته للقدس (وبعدها في زيارته لسيراليون) أنّه على قناعة بأن العزلة التي فرضتها الدول الأفريقية على إسرائيل لن تساعد في حل النزاع العربي الإسرائيلي.[1] وأنه قرر استئناف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل نتيجة لبعض العوامل، منها حقيقة أن ليبيريا دولة مؤيدة للغرب وحصلت على المساعدات من الولايات المتحدة، وأن الولايات المتحدة أعربت من جانبها عن غضبها وتحفظها من الانقلاب العسكري الدامي الذي استولى به الرقيب دو على الحكم، وهو الانقلاب الذي قُتل فيه الرئيس وليام تولبرت وأُعدم فيه 13 وزيرًا من وزرائه. لقد أراد الرئيس، بشكل ما، تحسين علاقاته مع الولايات المتحدة، فاعتقد -مثل موبوتو- إنه قادر على العودة وشراء صداقتها عبر التقارب مع إسرائيل، وبمساعدة الطائفة اليهودية صاحبة التأثير في الولايات المتحدة. ولقد قال وزير الخارجية إسحق شامير أثناء زيارة دو لإسرائيل: "إن ليبيريا تعرف جيدًا أن إسرائيل لديها علاقات قوية في الولايات المتحدة، ويعتقد الرئيس دو، عن حق، أنه سيكون من المستحسن استخدام هذه العلاقات لمساعدة ليبيريا".[2]

اعتقد الرئيس دو أن الطائفة اليهودية الثرية في الولايات المتحدة ستكون قادرة على مساعدته أيضًا اقتصاديًا، وفي زيارته لإسرائيل التقى الرئيس دو بأعضاء وفد الجباية اليهودية، الذي جاء من الولايات المتحدة، ودعاهم إلى "الانضمام إلينا، والمشاركة في تنفيذ التغييرات التاريخية التي تشهدها ليبيريا في هذه المرحلة".[3] كما أعربت واشنطن، الغاضبة من القتل الذي قام به دو في ليبيريا -أثناء استيلائه على الحكم- عن رضاها من استئناف ليبيريا لعلاقاتها مع إسرائيل، وأظهرت اهتمامًا كبيرًا باستمرار تقديم المساعدات لليبيريا.[4] ولقد طلب دو أثناء مباحثاته في إسرائيل استئناف التعاون الفني، ومع عودته إلى مونروفيا أعلن في خطاب له للأمة أن "الطرفين وقعا على اتفاقيات تعاون في مجالات: الاقتصاد، والاسكان، والزراعة، والإعلام، والملاحة، والنقل الجوي،

[1] رويترز، 4 سبتمبر 1983.
[2] The Jerusalem Post, 28 August 1983
[3] المرجع السابق، 25 أغسطس 1983.
[4] المرجع السابق، 16 أغسطس 1983.

والتسويق، والصيرفة، وتأهيل الأيدي العاملة، والدفاع والأمن القومي".[1] ولقد أعلنت وسائل الإعلام الإسرائيلية، أن إسرائيل وعدت بتشجيع شركات البناء الإسرائيلية لمساعدة ليبيريا في إعادة بناء الدولة، وإنشاء شركة ليبيرية للملاحة، وكذلك إنشاء شركة تعمل على تطوير الزراعة وإرسال الخبراء الزراعيين إلى ليبيريا. كما أعلن وزير الخارجية الليبيري، الذي رافق دو في زيارته، في حديث للتلفزيون الإسرائيلي، أن الأطباء الإسرائيليين على وشك زيارة ليبيريا من أجل إعادة افتتاح عيادة العيون التي أُنشأت في الستينيات وتوقفت عن العمل بعد قطع العلاقات، عندما غادر جميع الأطباء الإسرائيليين البلاد.[2]

لم تكن مساعدات الدول العربية لليبيريا حقيقية مقارنة بمساعدات الولايات المتحدة والدول الغربية؛ ففي الفترة بين 1975-1982 وصلت التزامات BADEA نحو ليبيريا حوالي 11 مليون دولار، ووصلت التزامات جميع الدول العربية نحو 50 مليون دولار. وحصلت ليبيريا فعليًا من هذه المبالغ على نحو 13.6 مليون دولار. وفي المقابل ففي عام 1981 حصلت ليبيريا على 46 مليون دولار من الولايات المتحدة. وتضاعف المبلغ في السنوات التالية.[3]

ومن العوامل الأخرى التي دفعت دو إلى استئناف علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل رغبته في التعاون المخابراتي مع إسرائيل، نظرًا لمخاوفه من مؤامرات القذافي. وتم التأكيد على هذه المخاوف ونشرت في وسائل الإعلام الإسرائيلية والغربية.[4] ولقد اقتبست صحيفة لندنية أقوال مسؤولين في وزارة الخارجية الإسرائيلية قولهم: "كان لدى دو شعور أن ليبيا تتآمر على نظامه منذ إطاحته ببعض أصدقاء ليبيا، والكتلة الشرقية من حكومته".[5] وتزايدت هذه المخاوف

---

[1] *West Africa* (London), 5 September 1983

[2] *The Jeusalem Post, 26 August 1983*

[3] *U.s Hearing and Mark up in Congressional sub sommittee:* 34-35; *OECD, Development Cooperation Review* (Paris, 1982): 224

[4] معاريف، 15 أغسطس 1983؛ يديعوت أحرونوت، 26 أغسطس 1983؛ *The Times* (London), 23 August 1983; *Time,* 5 September 1983

[5] *Daily Telegraph,* 21 August 1983

خاصة في ضوء تدخل القذافي في تشاد.[1] وفي لقاء لمجلة "تايم" زعم دو أن القذافي خطط لاغتياله، و كشف وزير خارجية دو في مؤتمر صحفي في إسرائيل أن "القذافي خطط قبل عام لاغتيال رئيس الدولة، ولدينا دلائل كثيرة حول مصدر هذا التهديد".[2] ومن المثير أن مصر قد ردت على استئناف العلاقات بين ليبيريا وإسرائيل بحذر شديد، بأن "سياسة القذافي ستدفع دول أفريقية أخرى إلى الارتماء في أحضان إسرائيل".[3] وفي بيان مشترك للرئيس دو والرئيس هرتسوج في ختام زيارته لإسرائيل، أدان الاثنان "السياسة الليبية التوسعية، والتآمرية". ووافقت إسرائيل -وفقًا لمصادر إسرائيلية- على مساعدة ليبيريا لإنشاء جهاز مخابرات يتابع النشاط الليبي التآمري في أفريقيا، يقدم لليبيريا مادة مخابراتية حول النشاط التآمري الليبي في أفريقيا.[4] لقد كان الخوف من القذافي أحد العوامل التي أدت إلى توجه دول أفريقية أخرى إلى إسرائيل وطلب التعاون المخابراتي معها.

ختامًا، تظهر العوامل المتشابهة التي حركت زائير وليبيريا نحو استئناف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل: الزعيمان استبداديان، عسكريان، لديهما القدرة على اتخاذ القرارات وفرضها على حكوماتيهما متجاهلين بذلك قرارات منظمة الوحدة الأفريقية والدول المعارضة لاستئناف العلاقات؛ كما أنهما لم يرتدعا من احتمال فرض عقوبات عليهما، ومن التهديدات العربية؛ كما كان النظامان الحاكمان مؤيدان للغرب وآمنا بإمكانية الاستعانة بالتأثير الإسرائيلي واليهودي في الولايات المتحدة، وبالمعرفة الإسرائيلية في المجالات المدنية والأمنية؛ خيبة أمل الدولتين من المساعدات العربية ومعارضة سياسة القذافي المتشددة، والتآمرية، خاصة في ضوء تدخله في تشاد، ونظرًا لقلة عدد السكان المسلمين في الدولتين، فإنه لم يكن لهم تأثير سياسي كبير.

---

[1] *The Jerusalem Post, 26 August 1983*

[2] مقتبس من *West Africa* (London), 5 September 1983 ومن *The Jerusalem Post,* 26 August 1983

[3] مجلة أكتوبر (مصر)، 28 أغسطس 1983؛ جريدة الجمهورية (مصر)، 29 أغسطس 1983.

[4] يديعوت أحرونوت، 24 أغسطس 1983، 26 أغسطس 1983.

كانت إسرائيل مستعدة لتجاهل نظام الحكم الاستبدادي في الدولتين، والانقلاب العسكري الذي قام به دو، والوعد بتقديم مساعدات سخية ومتنوعة، كل ذلك من أجل كسر الإجماع الأفريقي، وهدم جدار المقاطعة الذي نجح العرب في بنائه ضد إسرائيل في أفريقيا.

3. ساحل العاج

مر عامان آخران حتى أعلنت الدولة الثالثة، ساحل العاج، عن استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. كان هوفوييه بوانييه أول رئيس لساحل العاج ويعتبر من أكبر أصدقاء إسرائيل في أفريقيا. كان رجلًا مثقفًا، ومفكرًا، ومن كبار زعماء القارة الأفريقية، يحترمه الغرب خاصة فرنسا؛ حيث عمل هناك في الخمسينيات. واعتادت إسرائيل التشاور معه في الشؤون السياسية الأفريقية واحترمت آرائه. قام في عام 1962 بزيارة رسمية لإسرائيل والتقى برئيس الحكومة بن جوريون، والزعماء الإسرائيليين الآخرين؛ وأُعجب بشدة بالتطور الاقتصادي الإسرائيلي- خاصة في مجال الزراعة. تم التوقيع خلال الزيارة على اتفاقية تعاون فني، وكذلك إقامة "خدمة قومية للشباب" على غرار الناحال، بتدريب من الضباط الإسرائيليين. وفي الفترة بين 1962-1967 عمل في ساحل العاج 188 خبيرًا إسرائيليًا في مختلف المجالات، خاصة في مجال الزراعة، كما عملت الشركات الاقتصادية الإسرائيلية هناك. وعلى الرغم من كونه من بين "الحكماء العشرة" الذين عيَّنتهم منظمة الوحدة الأفريقية عام 1971 للوساطة بين مصر وإسرائيل، إلا أنه امتنع عن المشاركة بشكل فعَّال في مهمة الرؤساء، وكان حذرًا من الإظهار العلني لصداقته مع إسرائيل. وامتنعت ساحل العاج أكثر من مرة عن الانضمام إلى المؤيدين للقرارات، التي في صالح إسرائيل، وفي الأمم المتحدة. وبعد عام 1967، عندما زادت حدة قرارات منظمة الوحدة الأفريقية ضد إسرائيل، كان هوفييه أكثر حذرًا في ألَّا يكون حائلًا ضد هذه القرارات، وفي نهاية الأمر خضع وقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وإن كان من بين آخر من قاموا بذلك. ولقد نبع موقفه من عدم الرغبة في الخروج على

"الإجماع" الأفريقي، وأن يكون حالة شاذة ويخرق قرارات منظمة الوحدة الأفريقية. غير أن موقفه المؤيد للغرب وآرائه المعتدلة قد أكسبته الكثير من المعارضين بين الدوائر الراديكالية في أفريقيا. وأكثر من ذلك فقد أضرَّ بصورته وشكله في أفريقيا دعوته إلى الحوار مع نظام الفصل العنصري (الأبارتهايد) في جنوب أفريقيا، خاصة بعد أن قام رئيس حكومة جنوب أفريقيا جون فورستر (Vorster) في أبريل 1971 بزيارة رسمية لساحل العاج. ولقد عارضت معظم الدول الأفريقية بشدة هذه السياسة، وهناك من لقَّبه بـ"الخائن". شعر هوفوييه بوانييه بأنه معزولٌ ومنبوذٌ، بل وخشي من ردة فعل عنيفة ضده من جانب عناصر عربية وأفريقية متطرفة.[1]

واصل الرئيس هوفوييه بوانييه التعاون مع إسرائيل على المستوى العملي، في فترة قطع العلاقات، بل وسمح بتواجد إسرائيلي عبر تعيين دبلوماسي إسرائيلي كـ"مسؤول عن المصالح" الإسرائيلية برعاية سفارة أجنبية. ولقد عمل هذا المبعوث كسفير بالفعل. لقد كانت ساحل العاج واحدة من خمس دول أفريقية صوتت في الأمم المتحدة عام 1975 ضد قرار يعتبر الصهيونية حركة عنصرية. وفي فترة القطيعة تواصلت اللقاءات بين الرئيس وبين قادة إسرائيليين، في أوروبا بشكل عام، مثل اللقاء الذي تم بينه وبين رئيس الحكومة إسحق رابين في جنيف، في شهر فبراير 1977. وفي نهاية عام 1981 زار وزير الدفاع أريئيل شارون ساحل العاج والتقى الرئيس، وفي شهر يوليو 1983 التقى الرئيس بوزير الخارجية إسحق شامير في جنيف، وكان الرئيس وأعضاء حكومته مسيحيين. وأعرب الرئيس في حواراته مع الإسرائيليين عن مخاوفه من تنامي التأثير الشيوعي والنشاط العربي والإسلامي المتشدد في القارة الأفريقية. وكنتيجة لهذه المواقف كانت المساعدات العربية لساحل العاج منخفضة مقارنة بالدول الأخرى. فبناء على معطيات البنك العربي للتنمية الاقتصادية (BADEA) لعام 1983، كانت تُقدَّر كل المساعدات المتعددة والثنائية التي وعد العرب بتقديمها لساحل العاج في الفترة 1974-1981 بـ 58 مليون دولار كقروض، من بينها 6 ملايين دولار بشروط

[1] עינור, 2002: 681-690.

ميسرة. ولقد اتضح من مصادر غربية أن ساحل العاج تلقّت من جميع المبالغ التي وعدت بها 100,000 دولار فقط.[1] ولقد انتقد هوفويه بوانييه ربط المساعدات العربية باعتبارات سياسية، وأن معظم المبالغ تُحوَّل إلى الدول التي بها أغلبية مسلمة مثل غينيا، ومالي، والسنغال، وأشار إلى أن BADEA قد وعد بالمساعدة في تمويل المشروع الهيدرو-كهربي في ساحل العاج غير أن الاتفاقية ألغيت لاعتبارات سياسية.[2]

على هذه الخلفية تطلّعت إسرائيل إلى أن يكون هوفويه بوانييه أول من يعلن عن استئناف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، غير أنه فضّل التأخر والسماح للآخرين بالقيام بذلك قبله. وفي نهاية الأمر استأنفت ساحل العاج علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل في 16 ديسمبر 1985، أثناء لقاءه مع رئيس الحكومة شمعون بيريز.

4. الكاميرون

كانت الكاميرون رابع دولة تستأنف علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل (26 أغسطس 1986)، بعد ساحل العاج بحوالي عام. وفي الوقت الذي خيّبت فيه ساحل العاج أمل إسرائيل بأنها لم تفعل ذلك، فقد فاجأتها الكاميرون بشكل طيب لأن المسلمين فيها يشكلون حوالي 30% من سكان الدولة، وكان لهم تأثير سياسي بارز. علاوة على أن الكاميرون كانت عضوًا في منظمة المؤتمر الإسلامي (OIC) وحصلت كذلك على مساعدات من البنك الإسلامي للتنمية (بالسعودية)، الذي يقدم قروضًا ومنحاً للدول الأعضاء فقط بالمنظمة. كانت الالتزامات العربية نحو الكاميرون في الفترة 1974-1981 كبيرة، حوالي 213,3 مليون دولار قروض ميسرة، و48,8 مليون دولار بشروط عادية.[3]

---

[1] OECD *Aid From OPEC* (Paris, 1973): 167
[2] עינור, 2002: 670.
[3] *BADEA Annual Report, 1983*

منذ أن نالت الكاميرون استقلالها في يناير 1960، ويرأسها رئيس مسلم، أحمدو أهيجو، ورغم ذلك فقد تطورت علاقات متشعبة بين الكاميرون وإسرائيل في المجالات الاقتصادية، والتجارية، والماشافية، وأنشأت شركة سوليل بونيه الاسرائيلية، ومجموعة بدرمان أول فندق حديث في العاصمة ياوندي، وعلى مستوى التعليم، والشباب، والزراعة، تم إنشاء مراكز تدريب بواسطة أطقم مكونة من عشرة ضباط ناحال، وجادناع، ومرشدين زراعيين، وزار الكاميرون شخصيات إسرائيلية من بينها وزيرة الخارجية جولدا مائير، ورئيس الحكومة ليفي أشكول، ووزير الزراعة موشه ديان؛ كما قامت شخصيات كاميرونية بزيارة إسرائيل، وكان أهيجو واحدًا من الرؤساء الأربعة الذين زاروا إسرائيل عام 1971، في مهمة الوساطة من قبل منظمة الوحدة الأفريقية، وقطعت الكاميرون علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل في 13 أكتوبر 1973، في نفس الشهر الذي قطعت فيه كثير من الدول الأفريقية علاقاتها الدبلوماسية معها، بعد حرب 6 أكتوبر 1973، غير أن أهيجو استمر بعدها، في علاقاته مع إسرائيل على المستويين الاقتصادي والتجاري، وإن كان بشكل محدود ومنخفض، كما واصلت شركة سوليل بونيه العمل في الدولة تحت رعاية شركة أمريكية تدعى "رينولدس"، عملت في الأساس في بناء المساكن، وشركة موتورولا إسرائيل التي عملت في الكاميرون في تلك الفترة تحت رعاية شركة فرنسية،

ومن العوامل التي دفعت الكاميرون إلى أن تكون من بين أوائل الدول التي استأنفت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل؛ تغيير نظام الحكم فيها، ففي عام 1983 استقال الرئيس أهيجو لأسباب صحية، وانتُخب محله رئيس حكومته المسيحي، بول بيا (Biya)، وفي عام 1984، بعد محاولتين لاسقاط بيا (أول محاولة قام بها أنصار أهيجو، والثانية قام بها رجال الحرس الرئاسي)، توجه أبيا إلى إسرائيل بطلب المساعدة لإعادة بناء أجهزة المخابرات وتدريب وتجهيز وحدة للنخبة في الجيش، والحرس الرئاسي، التي تم تشكيلها في الأساس من المسيحيين، لقد كان التوجه إلى إسرائيل بتشجيع من مستشار الرئيس -رجل الأعمال الإسرائيلي مائير ميوحاس- الذي عمل كثيرًا على دفع العلاقات الإسرائيلية مع

الكاميرون على المستويات الأمنية والمدنية (مثلما فعل مع زائير بفضل علاقاته مع الرئيس موبوتو).[1] ورغم عدم وجود علاقات دبلوماسية معها استجابت إسرائيل وأرسلت بعض الضباط إلى الكاميرون. وبالتدريج صدَّق بيا على تعيين دبلوماسي إسرائيلي "كمسؤول عن المصالح" الاسرائيلية في الكاميرون، برعاية سفارة بلجيكا. ويكِنٍ الرئيس بول بيا، مثل الكثيرين من مواطني الكاميرون المسيحيين، الكثير من التقدير لليهودية والأرض المقدسة، بل أن الرئيس تلقى دروسًا في التوراة، والقابالاة (التصوف اليهودي)، على يد رجل دين يهودي جاء من إسرائيل.

استأنفت الكاميرون علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل في أغسطس 1986، أثناء زيارة رسمية قام بها رئيس الحكومة شمعون بيريز للكاميرون. وفي بيان مشترك لبيا وبيريز، ذُكر أن الدولتين قررتا "إعطاء دَفعَة كبيرة للتعاون بينهما في مجالات: الزراعة، والتجارة، والصناعة، وتخطيط المدن، والبناء، والإعلام، وكذلك على المستوى الأمني. لذلك سيتم تشكيل لجنة خاصة من أجل دفع هذا التعاون".[2] وفي تفسيره لأسباب استئناف العلاقات أكد بيا على توقيع اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل، والانسحاب من سيناء؛ حيث يعتبر أن السبب الرئيس لقطع العلاقات قد زال، وذلك مثلما أوضح زعماء الدول التي استأنفت العلاقات الدبلوماسية قبله.[3] وقبل شهر من ذلك التاريخ -في سبتمبر 1986- قال وزير الخارجية الكاميروني في خطابه في الأمم المتحدة: "إن استئناف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل شأن سيادي خاص بالكاميرون، وبما يوافق سياسة عدم الانحياز التي تتبعها".[4]

من ناحية الكاميرون، كان العامل الأمني من بين الأسباب الرئيسية لاستئناف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل.

---

[1] ליבה, 2002: 692-698.
[2] جريدة "دافار"، 29 أغسطس 1986.
[3] *New York Times*, 26 August 1986
[4] *West Africa* (London), 20 October 1986

5. توجو

استُأنفت العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وتوجو في 9 يونيـة 1987، بعـد حوالي عام من استئناف العلاقات مع الكاميرون. ولقد قام العرب بضبط الـنفس في ردود أفعالهم الرسمية على عـودة العلاقـات الدبلوماسـية. فأعربـت وسـائل الإعلام العربية عن خيبة أمل من سياسة الدول العربية تجاه أفريقيا، وحذرت من أنـه إذا لم تقـم بتكثيـف نشـاطها والوفـاء بكامـل وعودهـا الخاصـة بتقـديم المساعدات، فإن إسرائيل ستنجح في العـودة إلى مكانتـها السـابقة في أفريقيـا. ويُذكر أن توجو قد استأنفت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل قبيل زيارة رئيس الحكومة إسـحق شـامير لهـذه الدولـة في إطـار جولتـه في غـرب أفريقيـا، الـتي شملت كل مـن ليبيريـا، والكـاميرون، وسـاحل العـاج، ولقـد وصـفت صـحيفة سعودية هذه الجولة في مقال مطوَّل بعنوان "الهزيمة العربية الجديدة"، ذكرت فيه أن "إسرائيل قد كسرت حاجز الرفض العربي وحطمت جدار التضامن الأفريقـي-العربي، الـذي كـان حجـر أسـاس الدبلوماسـية العربيـة في أفريقيـا طـوال فتـرة السبعينيات، والثمانينيـات". ونسـبت الصـحيفة أسـباب "الفشـل الكـبير" إلى سوء تخطيط المساعدات العربيـة لأفريقيـا، بـل واعترفـت أن المسـاعدات الماليـة كانت "السد" الذي منع الدول الأفريقية طـوال سـنوات مـن اسـتئناف علاقاتهـا الدبلوماسـية مـع إسـرائيل. "لقـد أهـدرت الـدول العربيـة هـذه الورقـة، ولم تستخدمها كما ينبغـي".[1] ولقـد ردت صـحف عربيـة بـنفس النـبرة، غـير أنهـا طالبت بممارسة الضغط على الدول الأفريقية من أجـل تنفيـذ قـرارات منظمـة الوحدة الأفريقية.

ونشر الأمين العام للجامعة العربية في 12 يونيـة 1987 -أثنـاء زيـارة شـامير لأفريقيا- بيانًا قال فيه: "في الوقت الـذي نـحترم فيـه سـيادة الـدول الأفريقيـة، وحقها في تبني موقف يناسب مصالحها، فإن علينا تحذير الـدول الأفريقيـة، مـن منطلق الأخـوة والتضـامن، مـن المحـاولات الإسـرائيلية لـزرع الفرقـة بـين العـرب

---

[1] جريدة "اليمامة" (السعودية)، 24 يونية 1987.

والأفارقة، والتآمر على جبهة التضامن الأفروعربية". وأكد البيان على التعاون بين إسرائيل وجنوب أفريقيا، الذي يمس -على حد قول الأمين العام للجامعة العربية- النضال الأفريقي ضد الحكم العنصري لدولة الأبارتهايد. ربما حمل البيان نبرة معتدلة أكثر تجاه استئناف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، والاعتراف بحق الدول الأفريقية في تحديد سياساتها، كدول صاحبة سيادة، الأمر الذي ذكره الأفارقة للعرب.

هناك القليل فقط من الدول الأفريقية التي كانت واقعة تحت التأثير السوفيتي، والليبي، والإيراني القوي مثل: أوغندا، والكونغو، وأنجولا، وهي التي انتقدت توجو لاستئنافها علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. ولقد تغيرت ردود أفعال، وتحذيرات الدول العربية حول استئناف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل منذ ذلك الحين. وعلى الرغم من عودتها وتكرارها إلا أنها لم تكن بذات الشدة، وبدون اتخاذ أية خطوات حقيقية مثلما كان مع أول عودة للعلاقات الدبلوماسية.

6. تطلعات إسرائيلية مبالغ فيها

أثار استئناف العلاقات الدبلوماسية مع الدول الخمسة الأولى: زائير، وليبيريا، وساحل العاج، والكاميرون، وتوجو، تطلعات إسرائيلية متفائلة، بأنه "قريبًا جدًا" ستبدأ عملية واسعة من عودة للعلاقات. ولقد ازدادت هذه التطلعات خاصة بعد استئناف العلاقات الدبلوماسية مع زائير، أول دولة استأنفت علاقاتها مع إسرائيل. ولقد اعتُبر هذا الاستئناف حدثًا سياسيًا مهمًا سيفتح صفحة جديدة في العلاقات الإسرائيلية الأفريقية. لكن بدا، فيما بعد، أنه كانت هناك مبالغة في هذه التطلعات، نظرًا للتقديرات غير الواقعية للساسة والصحفيين الإسرائيليين الذين لم يُحسنوا تقدير حجم التأثير العربي في أفريقيا، وقدرة هذا التأثير على منع كثير من الزعماء الأفارقة من استئناف العلاقات الدبلوماسية معها؛ ففي إسرائيل توقعوا "سلسلة من استئناف للعلاقات" على غرار سلسلة قطع العلاقات التي وقعت في عام 1973، متجاهلين تمامًا النشاط العربي الجاد

على مختلف المستويات، الذي كان الغرض منه منع هذا الاحتمال. فعلى سبيل المثال، بعد أيام من عودة العلاقات مع زائير اقتبست جريدة "يديعوت أحرونوت" من "مصادر مطلعة في باريس"، أن "هناك خمس أو ست دول على وشك اتباع زائير، اثنان منهما على الفور، ومنهما الجابون".[1] وأعرب صحفيون آخرون عن تقديرات مشابهة.[2] وفي مقابلة مع صحيفة "معاريف" -بعد زيارته لزائير- أعرب وزير الدفاع أريئيل شارون عن ثقته، أن الدول الأفريقية "سترى وستدرك أن هناك فائدة في التعاون مع إسرائيل [...] ولا يحتمل ألَّا تغار دول أفريقية من قرار موبوتو المستقل. لذلك فإن أخذت عملية عودة العلاقات وقتًا، فإن نشاطنا في زائير في المجال الاقتصادي والزراعي سوف يحرك الدول الأفريقية الأخرى نحو استئناف العلاقات معنا".[3] وبالتدريج، نشرت صحيفة "معاريف" في صفحتها الأولى، -بعنوان كبير- تصريح مدير مكتب رئيس زائير قائلًا: "إن كثير من الدول الأفريقية ستستأنف قريبًا علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل".[4]

غمرت موجة أخرى من الأنباء التفاؤلية الصحافة الإسرائيلية بعد أن استأنفت كل من ليبيريا، وساحل العاج، والكاميرون، وتوجو، علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. ولقد ترددت، مرة أخرى، أسماء كثير من الدول الأفريقية الأخرى، كما لو كانت على وشك استئناف العلاقات الدبلوماسية معها.[5] وكذلك في الصحف الخارجية كان هناك من يتنبأ بأنه "في القريب العاجل" ستعود إسرائيل إلى مكانتها السابقة في أفريقيا، ومن الأسباب التي ذُكرت المخاوف من تآمر القذافي.[6] فسَّرت صحف أمريكية عودة العلاقات برغبة الأفارقة في الاستعانة بالتعاون الفني الإسرائيلي، وكتبت إحداها، بعد عودة العلاقات مع ليبيريا: "إن البذور التي غرستها إسرائيل لتقوية أواصر الصداقة مع أفريقيا -بعد عدة سنوات من القطيعة- قد أثمرت وأدت إلى عودة العلاقات،

---

[1] يديعوت أحرونوت، 16، 17 مايو 1982
[2] جريدة "هآرتس"، 16 مايو 1982؛ جريدة "عال همشمار"، 17 مايو 1982
[3] جريدة "معاريف"، 28 يناير 1983.
[4] المرجع السابق.
[5] *The Jerusalem Post, 21, 25 August 1983*
[6] *Le Matin* (Paris), 24 August 1983

تُعتبر عودة العلاقات مع ليبيريا مؤشرًا بارزًا على التغيير وعودة التحالف بين أفريقيا وإسرائيل".[1] هذه فقط بعض النماذج القلية التي تعكس التفاؤل السائد في ذلك الوقت. غير أن توقع عودة سريعة للعلاقات مع بقية الدول الأفريقية لم يتحقق، ومر وقت طويل منذ أول عودة للعلاقات.

لست في صدد تفصيل الأسباب التي دفعت كل دولة وأخرى من أجل استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، أو إقامة مثل هذه العلاقات معها، غير أن هناك أسباب مشتركة فيما بينها -كما ذكرنا- أهمها: توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل؛ وعودة شبه جزيرة سيناء إلى مصر. مع ذلك سنعرض الآن لبعض النماذج المتميزة لعودة العلاقات التي كانت فيما بعد من الدوافع التي أدت إليها، وذلك بناء على تجربتي الشخصية، كمن قام بالتوقيع على عودة العلاقات مع زامبيا، وجزر سيشيل، وموريشيوس، وأوغندا، ورعى عودة العلاقات مع تنزانيا. أود أن أشير هنا فقط إلى أنه في فترة التسعينيات كان هناك تأثير كبير لتطورات النزاع العربي الإسرائيلي، بما فيها اتفاقية أوسلو بين إسرائيل والفلسطينيين عام 1993، واتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية عام 1994.

7. زامبيا

زامبيا (فيما مضى روديسيا الشمالية) دولة كبيرة (753,000 كم2، وبها حوالي 13 مليون نسمة) حصلت على استقلالها عن بريطانيا في 24 أكتوبر 1964؛ غنية بمنابع المياه، والأراضي الزراعية، ومناجم النحاس والكوبالت. قادها الدكتور كينيث كاوندا (Kenneth Kaunda) -مثقف ومفكر- نحو الاستقلال وكان أول رئيس لها. توجه كاوندا، الذي أُعجب بإسرائيل، في بداية استقلال زامبيا، بطلب لتعاون موسع خاصة في المجال الزراعي. افتتحت إسرائيل سفارة لها في العاصمة لوساكا واستجابت لكثير من الطلبات التي تلقتها بطلب المساعدة، وبتدريب الأيدي العاملة، وإرسال الخبراء. ومن بين المشروعات الناجحة في هذه المساعدات، التي منحت إسرائيل سمعة طيبة، المزرعتان التعاونيتان

[1] *The Miami Herald*, 25 August 1983

اللتان شُيدتا في عام 1966 في منطقة مناجم النحاس شمال وسط البلاد، في كافوبو (Kafubu) وفي كافولافوتا (Kafulafuta). ولقد عمل فيهما، حتى قطع العلاقات، ثمانية خبراء إسرائيليين. ومنذ 1967 حدث تغيير للأسوأ في علاقات كاوندا بإسرائيل، وزاد التأثير العربي في زامبيا، كما صاحب كاوندا الرئيس العراقي صدام حسين، حيث أطلق اسمه على الشارع الرئيسي في العاصمة لوساكا.

وفي أكتوبر 1991 تغير نظام الحكم في زامبيا؛ وفشل كاوندا في الانتخابات وانتُخب محله فردريك شيلوبا (Chiluba) رئيسًا للبلاد. شيلوبا مسيحي مؤمن، نشأ في النقابات المهنية وأقام علاقات طيبة مع الهستدروت (إتحاد نقابات العمال الإسرائيلية). وكان من المقرر -كما يقول- أن يشارك في دورة عمل وتعاون في منحة حصل عليها من المعهد الأفروآسيوي في تل أبيب، غير أن الرئيس كاوندا منعه من ذلك.[1] قام شيلوبا بدعوتي (كنت وقتها سفيرًا لإسرائيل في كينيا) في نوفمبر 1991، وذلك فور فوزه في الانتخابات؛ لزيارة زامبيا والتحدث معه عن التعاون بين إسرائيل وبلاده. كان يبدو لي في البداية أنه مهتم بالتعاون الفني فقط، لكن المفاجأة كانت أنه عرض العودة الفورية للعلاقات في 25 ديسمبر 1991، في أعياد الميلاد (الكريسماس)، كي يكون "المولد الجديد للعلاقات بين البلدين" في ذلك اليوم"، وقد كان.

وفي كلمته في مراسم تقديمي لأوراق اعتمادي كسفير أكد شيلوبا على بعض القضايا: أولًا، ذكر النشاط الماشافي المبارك لإسرائيل في زامبيا في الستينيات، خاصة في تطوير الزراعة التعاونية، وقال إنه ينتظر من إسرائيل أن تستأنف هذا النشاط. ثانيًا، كمسيحي ورِع اقتبس من العهد القديم الآية التي يقول فيها الرب لإبراهيم "**وأبارك مباركيك، ولاعنك ألعنه**" (التكوين 12: 3). وأضاف إلى ذلك: "من اليوم الذي قطعنا فيه العلاقات مع إسرائيل كنا كالملعونين، وتدهورنا اجتماعيًا واقتصاديًا". ثالثًا، أكد على مخاوفه من النشاط الإسلامي المتشدد

[1] لقاء أجريته مع الرئيس شيلوبا في لوساكا، 5 يناير 1992.

ومن تحريض ليبيا، وإيران، والعراق، للأقلية المسلمة الصغيرة في بلاده، وطلب كخطوة أولى وسريعة لعودة العلاقات، التعاون مع إسرائيل في صد هذا النشاط في بلاده، وأمر شيلوبا وقتها بإغلاق سفارة العراق وإيران في بلاده، متهمًا إياهما بتحريض المسلمين ضده بعدما أعلن أن زامبيا "دولة مسيحية" (غالبية سكان زامبيا مسيحيون، وحوالي 5% فقط مسلمين). استأنفت إسرائيل بالفعل التعاون الماشافي، والمخابراتي والاقتصادي مع زامبيا، وفي 1993 قام شيلوبا بزيارة رسمية لإسرائيل، حرص فيها على زيارة الأماكن المقدسة، ثم قام بعد ذلك بزيارة إسرائيل عدة مرات، وفي تصويت زامبيا في الأمم المتحدة وفي المحافل الدولية حول قضايا النزاع العربي الإسرائيلي حدث تحسن واضح تجاه إسرائيل. ولقد ساعد على عودة العلاقات مع زامبيا؛ تغير نظام الحكم؛ مشاعر شيلوبا المسيحية العميقة؛ وإيمانه بإسرائيل وقدرتها على مساعدة زامبيا؛ وكذلك مخاوفه من الإسلام المتشدد.[1]

8. جزر سيشيل

جمهورية سيشيل دولة صغيرة في المحيط الهندي مكونة من عدة جزر، يبلغ عدد سكانها في الجزر المأهولة -التي تبلغ مساحتها 45 كم2- حوالي 100,000 نسمة، حصلت الدولة على استقلالها عن بريطانيا في 29 يونية 1976، دخلها الأساسي من السياحة، رئيسها هو ألبرت رينيه (René)، الذي وصل إلى الحكم بالقوة في عام 1977، واتبع سياسة راديكالية مؤيدة للشرق، كانت سيشيل في بداية حكمه تحت تأثير كبير من الاتحاد السوفيتي، والصين الشعبية، وكوبا؛ وكانت سياسته تجاه إسرائيل عدائية، أقيمت العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل في 30 من يونية 1992، وكان الدافع الرئيس لدى السيشيليين اقتصاديًا ورغبتهم في توقف طائرات شركة العال (الإسرائيلية) في جزر سيشيل للتزود بالوقود في طريقها إلى أستراليا، وكانت الاتصالات الأولى بين رجال هيئة الطيران الإسرائيلية وبين ممثلين من سيشيل، في أحد المؤتمرات، ولقد أوضح الإسرائيليون

---

[1] لم تفتتح إسرائيل سفارة في زامبيا بعد عودة العلاقات، وعندما كنت سفيرًا في كينيا تم تعييني سفيرًا غير مقيم في زامبيا، ورافقت الرئيس شيلوبا في زيارته الأولى لإسرائيل.

للسيشيليين أن شركة العال لن توافق على التوقف في دولة ليست لها مع إسرائيل علاقات دبلوماسية. فقرر رئيس سيشيل وقيادات حكومته، خاصة وزيرة الخارجية، والتخطيط الاقتصادي دانيال دي ست جور (De St. Jorre)، بعدها إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. ويذكر أن الوزيرة تم استضافتها في السبعينيات لمدة ثلاثة شهور في كيبوتس "جبت" كطالبة متطوعة. ونظرًا لتأييدها لإسرائيل فقد دفعت عملية إقامة العلاقات الدبلوماسية معها. وعند تقديم أوراق اعتمادي قال لي الرئيس، إنه عندما علمت الدول العربية بإقامة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، ألغت على الفور قرضًا لسيشيل بشروط ميسرة بقيمة 10 ملايين دولار، لكنه أضاف أن سيشيل دولة ذات سيادة ولن توافق على أن تملي عليها الدول العربية سياستها. وفي النهاية صوتت إدارة العال ضد توقف رحلاتها في سيشيل وفضّلت طرقًا أخرى. غير أن إسرائيل استجابت لطلب مساعدات أخرى لسيشيل في مجال التنمية الزراعية، وتنظيم جهاز الشرطة، وتقديم المنح الدراسية في مختلف المجالات للدراسة في إسرائيل.

9. موريشيوس

جمهورية تقع على جزيرتين صغيرتين في المحيط الهادىء. تبلغ مساحتها 1,865 كم2. وعدد سكانها حوالي مليون ونصف المليون نسمة، معظمهم من أصل آسيوي. لكنها قُبلت كعضو في منظمة الوحدة الأفريقية. حصلت موريشيوس على استقلالها عن بريطانيا في 12 من مارس 1968 وكانت واحدة من الدول المعتدلة والصديقة لإسرائيل. وإن كان النشاط الإسرائيلي فيها محدودًا ارتكز في الأساس على تدريب الأيدي العاملة في دورات تدريبية في إسرائيل. لم تقطع موريشيوس علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل في ظل موجة قطع العلاقات عام 1973. وانتقل السفير الإسرائيلي في مدغشقر -الذي كان أيضًا سفيرًا غير مقيم لموريشيوس- إلى موريشيوس عندما قامت مدغشقر بقطع علاقاتها مع إسرائيل في شهر أكتوبر 1973. وفي عام 1976 فقط، عندما هددت الدول العربية وعلى رأسها ليبيا بمقاطعة مؤتمر قمة منظمة الوحدة

الأفريقية -الذي كان على وشك الانعقاد في موريشيوس- اضطرت موريشيوس إلى "تعليق" علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. غير أن الحوار مع زعمائها والعلاقات الفعلية قد تم الحفاظ عليهم طوال فترة القطيعة. وواصلت "جمعية الصداقة الموريشيوسية الإسرائيلية" في العمل وإيفاد الدراسين إلى إسرائيل. وفي29 سبتمبر 1993 أعلنت موريشيوس استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. ولكوني في تلك الفترة سفيرًا في نيروبي فقد قدَّمت أوراق اعتمادي إلى رئيس موريشيوس كسفير غير مقيم. وفي حوار أجريته مع الرئيس، الذي كان ينتمي إلى الطائفة المسلمة (أقلية تشكل حوالي 18% من إجمالي السكان في موريشيوس، معظمهم مسيحيون وهندوس)، أكد على أن موريشيوس لم تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل لكنها علَّقتها. وأوضح الرئيس أن سبب استئناف العلاقات هو معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية واتفاق أوسلو بين إسرائيل والفلسطينيين الذي وُقِّع في 13 سبتمبر 1993، قبل ذلك بعدة أيام. وأضاف أن مسلمي موريشيوس مثل بقية السكان يعارضون الإسلام المتشدد. وذكر أن موريشيوس طلبت في 1984 إغلاق السفارة الليبية وأبعدت جميع الدبلوماسيين الليبيين، متهمة إياهم بالتحريض ضد المسيحية ومسيحيي الدولة (حول التغير نحو الأسوأ في موقف موريشيوس تجاه إسرائيل انظر الفصل السابع).

10. أوغندا

بدأ النشاط الإسرائيلي في أوغندا قبل أن تحصل على استقلالها عن بريطانيا في 9 من أكتوبر 1962.[1] كانت أوغندا واحدة من الدول المستقرة والمزدهرة في أفريقيا، ومشهورة مقولة ونستون تشرشل بعد زيارته للمستعمرات البريطانية في القارة؛ حيث قال إن أوغندا هي "لؤلؤة أفريقيا" ((Pearl of Africa). تبلغ مساحة أوغندا 241,139 كم2 سُبع هذه المساحة بحيرات وأنهار. تقع أوغندا في

[1] لبحث مفصل عن العلاقات الأوغندية الإسرائيلية، انظر: عوديد، 2002.

الشمال الغربي لبحيرة فيكتوريا، منبع النيل الأبيض، ويبلغ عدد سكانها حوالي 30,7 مليون نسمة 70% منهم مسيحيون.

منح واضعو السياسة الإسرائيلية اهتمامًا خاصًا بأوغندا، وكان النشاط الإسرائيلي فيها في الستينيات الأكثر تنوعًا وتشعبًا وشمل المجالات التالية: التعاون الفني، والزراعة، والصناعة، والتعليم، وعملت الشركات الإسرائيلية الكبرى الخاصة والحكومية في رصف الطرق وبناء المطارات، والإسكان، وبناء المباني الحكومية، وتطوير منابع المياه، كما كان هناك تعاون موسع في مجالات الأمن حيث قامت إسرائيل بتدريب الطيارين، وقادة سلاح المشاة، ورجال المدرعات، والمظلات، والمخابرات، ولقد وصل عدد الإسرائيليين الذين عملوا في أوغندا في جميع المجالات (بما في ذلك المجال الأمني) إلى المئات، لقد كانت أوغندا مهمة بالنسة لإسرائيل من الناحية الإستراتيجية نظرًا لموقعها الجغرافي جنوبي مصر والسودان، غير أن علاقات الصداقة بين الدولتين توقفت فجأة، عندما طرد الرئيس عيدي أمين في مارس 1972 جميع الإسرائيليين من أوغندا، وأصبح صديقًا مقربًا لواحدة من ألد أعداء إسرائيل، كما كانت أوغندا أول دولة أفريقية قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل في السبعينيات.

بعد الإطاحة بالدكتاتور عيدي أمين في عام 1979 شهدت الدولة عدة انقلابات وتحولات حتى تولي الرئيس يوري موسفني الحكم في يناير 1986، كان موسفني في البداية عدائيًا تجاه إسرائيل نظرًا لمواقفه الأصولية، ولعلاقاته الوطيدة مع القذافي، التي حصل منها على المساعدات عندما كان في الحركة السرية قبل استيلائه على مقاليد الحكم، عمل الرئيس موسفني كثيرًا من أجل بناء الدولة، وتقارب تدريجيًا مع الغرب خاصة الولايات المتحدة، التي اعتبرته زعيمًا شابًا وموهوبًا من نوع جديد من الزعماء الأفارقة، ولقد قامت وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت بزيارة لأوغندا عام 1997، كما زارها الرئيس بيل كلينتون في عام 1998، وامتدح الاثنان موسفني، واعتبراه "نبراسًا من الأمل"، وحصل من الغرب على مساعدات كبيرة.

أثَّـر تقـارب موسـفني مـع الغـرب علـى علاقاتـه مـع إسـرائيل، في بدايـة التسعينيات، عندما كنت سفيرًا في كينيا، ولقد أجريت معه عدة لقاءات تحدثنا فيهـا عـن عـودة العلاقـات غـير أنـه كـان صـديقًا لـزعيم منظمـة التحريـر الفلسطينية ياسر عرفات، واعتـاد التأكيـد علـى أنـه لـن يعيـد العلاقـات مـع إسـرائيل طالمـا لا توجـد تسـوية بـين إسـرائيل والفلسـطينيين "اللاجـئين" (homeless). وبالفعل، بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو بين إسرائيل ومنظمـة التحرير الفلسطينية في سبتمبر 1993، خفف موسفني من حدة مواقفـه تجـاه إسرائيل، وفي 26 من يوليو 1994، عادت العلاقات.

من الأسباب التي أدت إلى عودة العلاقات بين أوغندا وإسرائيل اتفاقيات أوسـلو مع الفلسطينيين، وبعد عودة العلاقات سرعان ما توطدت العلاقـات السياسـية والاقتصادية مع أوغندا، وقام موسفني بزيارة إسرائيل عدة مرات.

11. تنزانيا

تنزانيا أكبر دولة في شرق أفريقيا من حيـث المسـاحة -945,000 كـم2- ومـن ناحية عدد السكان –حوالي 44 مليون نسمة، هنا أيضًـا بـدأت إسـرائيل العمـل قبل أن تحصل تنزانيا على استقلالها عن بريطانيا في 9 من ديسمبر 1961، ولقـد عمل رفائيل روفين ممثلًا لإسـرائيل في تنزانيـا في فتـرة مـا قبـل الاسـتقلال؛ وأقـام علاقات موسَّعة مع زعماء المستقبل، وبعد الاستقلال عُيِّن كأول سفير لإسرائيل في تنجانيقا (اسم الدولة حتى عام 1964). وفي السـنوات الأولى بعـد الاسـتقلال تطورت علاقـات صـداقة موسَّـعة بـين إسـرائيل والـرئيس جوليـوس نيريـري، وفي 1964 تم إنشاء "الوحدة" (Union) بين تنجانيقـا وزنجبـار (مسـاحة مـن الأراضـي تضـم كل من زنجبار وبمبا، بجوار سواحل تنجانيقا)، وتغير اسـم الدولـة إلى تنزانيـا (مُنـحت زنجبار في إطار الاتحاد حُكمًا ذاتيًا موسعًا)، عملـت إسـرائيل في تنزانيـا في فترة الستينيات في مجالات الزراعة، والحركات الشبابية؛ كما كان هناك تعـاون في المجال الأمني؛ غير أنه حـدث تـدهور في العلاقـات بـين تنزانيـا وإسـرائيل منـذ عـام 1967، بسبب توجه نيريري صوب الكتلة الشرقية، وتوطيد علاقاته مـع الصـين

الشعبية؛ والراديكالية في السياسة الداخلية لتنزانيا التي ظهرت أيضًا في "الاشتراكية الأفريقية" (Ujamaa). انضم نيريري إلى من يُدينون إسرائيل لرفضها الانسحاب من جميع الأراضي التي احتلتها في 1967، وطُلب من معظم الخبراء الإسرائيليين إنهاء عملهم في تنزانيا. قطع نيريري العلاقات مع إسرائيل في 19 من أكتوبر 1973، فور اندلاع حرب أكتوبر، وبما يتماشى مع قرارات منظمة الوحدة الأفريقية، ولم يتوقف منذ ذلك الوقت عن إصدار التصريحات العدائية ضد إسرائيل. قال نيريري بعد بضع سنوات من قطع العلاقات لصحفي إسرائيلي قابله في الدانمارك: "نحن نعترف بوجود إسرائيل لكننا لن نستطيع الاعتراف أو الموافقة على احتلال الأراضي وفرض السيادة بقوة السلاح عبر رفض حق شعب آخر في الاستقلال. إن هذا الوضع يمنع -في الوقت الحالي- أي استئناف للعلاقات التي كانت قائمة بين تنزانيا وإسرائيل".[1]

حدثت عودة العلاقات مع تنزانيا في عهد الرئيس المسلم حسن موينى الذي خلف نيريري (الذي تخلى عن الحكم بكامل رغبته) في عام 1985. كان حسن موينى، رجل زنجبار، رئيس زنجبار في الماضي ونائب رئيس تنزانيا. تمت الاتصالات الأولى من أجل استئناف العلاقات مع زنجبار (100% مسلمين). عبر مستشار الرئيس أبرام أيزاك سبتو (Septu) (من المسيحيين القلائل في الدولة). التقيت سبتو أول مرة عام 1993 عندما زار السفارة في نيروبي لإجراء مباحثات حول التعاون الفني بين إسرائيل وزنجبار، كمرحلة أولى لعودة العلاقات مع تنزانيا. وبعد عدة زيارات قمت بها لزنجبار ومباحثات مع رئيس زنجبار "سلمين أمور" وأعضاء حكومته، وافقت إسرائيل على إرسال وفد طبي لتقديم المشورة من أجل القضاء على وباء الملاريا، الذي أسقط الآلاف من الضحايا من سكان الجزيرة وخاصة من الأطفال. كما أرسلت إسرائيل إلى زنجبار أدوية تم الاحتفاء بها. وكان للرئيس "سلمين" علاقات طيبة ووطيدة مع رئيس تنزانيا حسن موينى، الذي كان هو أيضًا من زنجبار. وفي 1994 وجه "أمور" دعوة إلى وفد إسرائيل، بما فيه نائب مدير عام قسم أفريقيا في وزارة الخارجية، وأنا، للقاء رئيس تنزانيا الذي قام بزيارة

[1] جريدة "هآرتس"، 19 مايو 1976.

عائلية لزنجبار، وطرحت في اللقاء مع الرئيس موينـي مسألة عودة علاقـات تنزانيـا مع إسرائيل، خاصـة بعـد اتفـاق السـلام بـين إسـرائيل والأردن، وإقامـة علاقـات دبلوماسية بينهما. وعد الرئيس موينـي بعرض الموضوع على حكومته مع عودته إلى دار السلام، ولقد قام بذلك بالفعل. واستأنفت العلاقـات مـع إسـرائيل في 24 فبراير عام 1995.

من أسباب عود العلاقات بين تنزانيا وإسرائيل اتفاقية السلام مع الأردن.

عرضنا في هذا القسم بعض النماذج المميزة لعودة العلاقات مع دول أفريقيـا، بعضها على أساس تجربتي الشخصية، كمـن شـارك في هـذه العمليـة. وكمـا ذكرنا فإنه ليس من الممكن الوقوف على الأسباب الخاصـة لعـودة العلاقـات مـع كل دولة ودولة على حدة مـن إجمـالي حـوالي أربعـين دولـة اسـتأنفت أو أقامـت علاقات مع إسرائيل.[1] ومن الأسـباب المشـتركة الـتي ذكرناهـا في بدايـة الفصـل التأثير الكبير لتطورات النزاع العربي الإسرائيلي، وخاصة الاتفاقيات التي وقعتـها إسـرائيل مـع جاراتهـا: معاهـدة السـلام مـع مصـر، واتفاقيـات أوسـلو مـع الفلسطينيين، ومعاهدة السلام مع الأردن.

د. أسباب تباطؤ عودة إسرائيل إلى أفريقيا

من أسباب خيبة أمل إسرائيل أن عملية عودة العلاقـات مـع أفريقيـا وإقامـة علاقات جديدة كانت بطيئة للغاية، واستمرت حوالي عشرين عامـا، ولم تكتمـل بعد، ولم تتحقق التطلعات والترقبات التفاؤلية، بـأن تكـون هنـاك سلسـة مـن استئناف للعلاقات، بعد عودة العلاقات مع زائـير، مثلمـا حـدث في عمليـة قطـع العلاقات. ولقد كان لذلك أسباب عدة على رأسها النشاط السياسـي والإعلامـي الحثيث للدول العربية في أفريقيا، مصحوبًا أيضًا بتهديـدات وعقوبـات مورسـت

[1] من بين رجال وزارة الخارجية الذين اهتموا بهذه المراحل: حنان عينور – الذي عمل على عودة العلاقات مع ساحل العاج؛ موشه ليبا – الذي عمل في الكاميرون ودول أخرى؛ حاييم ديبون – في إريتريا، حاييم هراري – في رواندا؛ وموشه جلبواع – في نيجيريا. وفي الحديث الذي أجريته (في 18 فبراير 2008) مع تسفي مازئيل، الذي كان نائب مدير عام قسم أفريقيا في وزارة الخارجية في التسعينيات، ذكر أنه بصفته نائب المدير العام فقد عمل على عودة العلاقات الدبلوماسية مع بعض الدول، وشارك، كما ذكرنا، في الوفد الذي التقى الرئيس موينـي في زنجبار.

ضد الدول التي استأنفت علاقاتها مع إسرائيل، خاصة الأولى منها. لقد عمل العرب بجدٍ في فترة قطع العلاقات من أجل منع إمكانية استئناف العلاقات، وبعد أن جرؤت بعض الدول على استئناف علاقاتها مع إسرائيل كثّف العرب نشاطهم من أجل منع استمرار هذه الظاهرة.

لم تكتفِ الدول العربية، بعد إعلان زائير عن استئناف العلاقات مع إسرائيل، بالإدانة الكلامية بل اتخذت خطوات عقابية؛ فكانت السعودية -من كبرى الدول المقدمة للمساعدات- أول دولة قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع زائير، وتبعهتا كل من: قطر، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، والعراق، وبنجلاديش.. كما قامت كل من ليبيا، وتونس، والجزائر، وإيران، وباكستان، باستدعاء ممثليهم من زائير. وأدان BADEA خطوة زائير باعتبارها خرق واضح للتضامن الأفروعربي، وأوقف كل مساعداته لزائير. كما أرسلت -على الفور- جامعة الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية وفودًا إلى الدول الأفريقية، لإقناعها بعدم اتباع زائير، وعدم استئناف علاقاتها مع إسرائيل.[1] توجهت كذلك "منظمة المؤتمر الإسلامي (OIC) إلى جميع أعضائها بطلب قطع علاقاتها مع زائير.[2] وأكدت الدول العربية على أن خطوة زائير تضُر ليس العرب فقط بل منظمة الوحدة الأفريقية. ونشر الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بيانًا في 17 مايو 1982، ذكر فيه أن خطوة زائير تعتبر خرقًا لمبادىء مؤتمر القمة الأفروعربية الأول الذي عقد في القاهرة في مارس 1977، وتجاهُلًا لقرارات مؤتمرات منظمة الوحدة الأفريقية. وعاد مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في نيروبي 1983 وأكدَّ على ضرورة استمرار مقاطعة دول المنظمة لإسرائيل.[3]

---

[1] *Daily Nation* (Kenya), 29 May 1982; *Bulletin d'Afrique* (Paris), 26 May 1982

[2] وكالة الأنباء الفرنسية AFP، مجيدة، 12 مايو 1982

[3] بيان الجامعة العربية Al/ 18/83، نيويورك، 16 أغسطس 1983.

جدول 10: تواريخ عودة العلاقات الدبلوماسية، وإقامة علاقات مع الدول الأفريقية

م	الدولة	التاريخ	استئناف أو إقامة علاقات	م	الدولة	التاريخ	استئناف أو إقامة علاقات
1	مصر	1979/03/26	إقامة	20	الجابون	1993/09/29	استئناف
2	زائير	1982/05/12	استئناف	21	موريشيوس	1993/09/29	استئناف
3	ليبيريا	1983/08/13	استئناف	22	بوركينا فاسو	1993/10/04	استئناف
4	ساحل العاج	1985/12/16	استئناف	23	ساو تومي وبرنسيبا	1993/11/16	إقامة
5	الكاميرون	1986/08/26	استئناف	24	زمبابوي	1993/11/26	إقامة
6	توجو	1987/06/09	استئناف	25	غينيا الاستوائية	1993/12/05	استئناف
7	كينيا	1988/12/23	استئناف	26	بتسوانا	1993/12/07	استئناف
8	ج. أفريقيا الوسطى	1989/01/16	استئناف	27	ناميبيا	1994/01/21	إقامة
9	إثيوبيا	1989/11/03	استئناف	28	مدغشقر	1994/01/27	استئناف
10	الكونغو	1991/07/14	استئناف	29	غينيا بيساو	1994/03/10	
11	زامبيا	1991/12/25	استئناف	30	أوغندا	1994/07/26	استئناف
12	أنجولا	1992/04/16	إقامة	31	الرأس الأخضر	1994/07/27	إقامة

13	نيجيريا	1992/05/04	استئناف	32	السنغال	1994/08/04	استئناف
14	سيراليون	1992/05/27	استئناف	33	غانا	1994/08/09	استئناف
15	جزر سيشيل	1992/06/30	إقامة	34	رواندا	1994/10/10	استئناف
16	بينين	1992/07/17	استئناف	35	تنزانيا	1995/02/24	استئناف
17	جامبيا	1992/09/14	استئناف	36	بوروندي	1995/03/01	استئناف
18	إريتريا	1993/05/24	إقامة	37	موريتانيا **	1995/11/27 مسؤول 1999/10/17 سفير	إقامة
19	موزمبيق	1993/07/26	إقامة	38	النيجر	1996/11/23	استئناف (ثم قطع مرة أخرى للعلاقات 2000/10/27

حالة العلاقات بين 53 عضو في الإتحاد الأفريقي وإسرائيل

4 دول لم تقطع العلاقات (مالاوي، سوازيلاند، لاسوتو، جنوب أفريقيا).

37 دولة استأنفت أو أقامت علاقات دبلوماسية.

3 دول لم تستأنف العلاقات (غينيا، مالي، تشاد).

1 دولة استأنفت العلاقات وقطعتها ثانية (النيجر).

* علقت المغرب عضويتها في المنظمة ودخلت مكانها الصحراء المغربية (منظمة الوليساريو) التي لم تحصل على استقلالها بعد.

** سحبت موريتانيا سفيرها من إسرائيل في يناير 2009 أثناء عملية "الرصاص المصبوب" في قطاع غزة، كما سحبت إسرائيل سفيرها من موريتانيا.

3 دول أعضاء في جامعة الدول العربية، لم تقم علاقات دبلوماسية (جيبوتي، الصومال، جزر القمر). 5 دول عربية (السودان، ليبيا، المغرب*، الجزائر، وتونس، لا توجد علاقات معها).	

بعد استئناف العلاقات مع زائير لم تكن هناك عودة أخرى للعلاقات مع دول أخرى لأكثر من عام. ولقد كان لاستئناف العلاقات مع ليبيريا رد فعل مشابه من جانب المؤسسات العربية والإسلامية: فقد أوقف بنك BADEA المعونة المقدمة لليبيريا،[1] وقامت بعض الدول العربية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع ليبيريا، بل أنها عادت لتهدد أنها ستفعل ذلك مع أي دولة ستعيد علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل.[2] وكان رد الفعل الليبي على زيارة الرئيس الليبيري، صمويل دو، لإسرائيل، قاسٍ جدًا، وتهديدي، فقد أصدر عبد السلام جلُّود، الرجل الثاني بعد القذافي، بيانًا شديد اللهجة اتهم فيه دو "بالعمالة للصهيونية، والعنصرية، والإمبريالية، وأنه تجرَّأ على استفزاز الدول الأفريقية عبر زيارة دولة العدو".[3] مع هذا فإنه على عكس حالة زائير، فإن المقاطعة الدبلوماسية لليبيريا لم تكن كاملة، وإن بعض الدول العربية ومنها: مصر، ولبنان، والجزائر، والمغرب، وتونس، وموريتانيا، قد استمرت في علاقاتها مع ليبيريا. وكان ذلك نتيجة للانقسام في العالم العربي، في تلك الفترة، بعد استبعاد مصر من الجامعة العربية -بعد التوقيع على اتفاق سلام مع إسرائيل. وقد أدانت وسائل الإعلام المصرية، والأردنية، والعراقية، ليبيريا لاستئنافها العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، لكنها نسبت نجاح إسرائيل في ذلك إلى مؤامرات القذافي، التي ألقت بالدول الأفريقية في أحضان إسرائيل.[4] وأعلن الرئيس الليبيري مخاوفه من القذافي صراحةً، عندما استأنف علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل، أما ليبيا

[1] المدينة (السعودية)، 21 أغسطس 1983.
[2] المستقبل (باريس)، 17 سبتمبر 1983.
[3] وكالة رويترز، 27 أغسطس 1983.
[4] أكتوبر (مصر)، 29 أغسطس؛ الثورة (العراق)، 16 أغسطس 1983؛ الجمهورية (مصر)، 29 أكتوبر 1983؛ الشعب (الأردن)، 15 أغسطس 1983.

فقد اتهمت مصر، وزعمت أن اتفاقية السلام مع إسرائيل هي العامل الأساسي في عودة العلاقات الدبلوماسية بين الدول الأفريقية وإسرائيل.[1]

عندما استأنفت الدولة الثالثة -ساحل العاج- علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، أدانتها الدول العربية لكن ليس بنفس الشدة التي أدانت بها زائير وليبيريا. ولقد اكتفى الأمين العام للجامعة العربية بإرسال رسالة احتجاج إلى الرئيس هوفوييه بوانييه؛ كما أعلن BADEA أنه سيوقف تقديم القروض إلى ساحل العاج، التي كانت قليلة؛ ولم تُغلق معظم البعثات العربية في أبيجان - بما فيها المغرب، والجزائر، وتونس، ومصر، ولبنان.

أرسلت الجامعة العربية بعد استئناف الدولة الرابعة -الكاميرون- علاقاتها مع إسرائيل، احتجاجًا إلى الرئيس بول بيا، يحوي الإدعاءات التقليدية من مساس بمنظمة الوحدة الأفريقية، وبالتضامن الأفريقي.[2]

وفي فترة متأخرة -خاصة في التسعينيات وما بعدها- عندما تزايد عدد الدول الأفريقية التي استأنفت علاقاتها مع إسرائيل، انخفضت حدة ردود الأفعال العربية، ولم تحمل تهديدات بفرض عقوبات، أو بقطع للعلاقات الدبلوماسية، فلقد توصلت الدول العربية إلى استنتاج مُفاده أنه لا يمكن وقف عملية استئناف العلاقات عبر التهديدات، وأن قطع العلاقات مع جميع الدول الأفريقية التي استأنفت علاقاتها مع إسرائيل سوف يُضعف فقط من تواجدها هي في القارة، لذلك اكتفت تلك الدول بالتوضيح، وبالخطوات الأقل تطرفًا؛ حيث نجحت من خلالها في إبطاء هذه العملية.

عامل آخر ساهم في إبطاء عملية عودة العلاقات هو: نجاح الدعايا العربية في استغلال وتقوية، والتأكيد على ادعاءات أخرى ضد إسرائيل، خاصة في فترة الثمامنينيات وما بعدها، ولقد كانت القضية الفلسطينية، التي كانت قد أصبحت في منتصف السبعينيات "القضية الأفريقية"، هي الإدعاء الرئيس في

---

[1] الزحف الأخضر (ليبيا)، 29 أغسطس 1983.
[2] *ARB* 5 Setember 1986: 8200-8207

هذه العملية، وبعد أن أقامت مصر نفسها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، استخدمت القضية الفلسطينية من أجل إثناء الدول الأفريقية عن استئنافها للعلاقات مع إسرائيل، وبذلك تُبعد عن نفسها تهمة "خيانة" العرب والفلسطينيين. ولقد حاولت مصر أن تظهر أمام العرب -الذين قاطعوها، وطردوها من الجامعة العربية، وعملوا على طردها من منظمة الوحدة الأفريقية- أنها اضطرت إلى التوقيع على اتفاقية سلام مع إسرائيل من أجل استعادة الأراضي التي احتلتها إسرائيل، وأنها لم تتخلَ عن المصالح العربية خاصة النضال الفلسطيني. ولقد عارضت معظم الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية طرد مصر من المنظمة، ومع ذلك فقد صدر قرار، في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية عام 1979، يدين اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، كما صدرت قرارات في نفس المؤتمر تدين إسرائيل بشدة. ولقد صوتت مصر في صالح القرارات، ونجحت مصر في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في فريتاون، بسيراليون، عام 1980 في منع إدانة اتفاقاتها مع إسرائيل، وانضمت مرة أخرى إلى القرارات التي أدانت إسرائيل بخصوص النزاع العربي الإسرائيلي، والقضية الفلسطينية، كما قامت بذلك في السنوات التالية.

علاوة على ذلك فقد ناشدت مصر في اتصالاتها مع الدول الأفريقية خارج مؤتمرات منظمة الوحدة الأفريقية، الدول الأفريقية بعدم عودة علاقاتها مع إسرائيل، طالما لم تُحل القضية الفلسطينية. وفي مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية بنيروبي عام 1981، أعلن وزير الدولة للشؤون الخارجية بطرس غالي (Ghali)، أن مصر لا تنوي إقناع الأفارقة لاتباعها. "وعلى الرغم من علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، إلا أن مصر لا تستطيع أن تفرض على الدول الأفريقية سياستها الخارجية. فالدول الأفريقية ذات سيادة وهي التي تحدد سياستها بنفسها".[1] ولقد وجد بعد فترة، في لقاء مع صحيفة كينية، أنه من السليم التأكيد على موقف حكومته، الذي يقول أن اتفاقية السلام مع إسرائيل والانسحاب الإسرائيلي من سيناء غير كافٍ من أجل تغيير موقف

[1] *Daily Nation*(Kenya), 20 June 1981

منظمة الوحدة الأفريقية والدول الأفريقية من إسرائيل.[1] ولقد ظهر مرة أخرى الموقف المصري المعارض لعودة إسرائيل إلى أفريقيا في لقاء لغالي مع مجلة مصرية، وعندما سُئل عن رأيه في المحاولات الإسرائيلية لاستئناف العلاقات مع الدول الأفريقية أجاب: "إن الدول الأفريقية، كما هو معلوم، ملتزمة وفقًا لقرارات منظمة الوحدة الأفريقية بتأييد الحقوق العربية والفلسطينية، واستخدام جميع الوسائل من أجل الضغط على إسرائيل، وفي إطار هذه الوسائل لا يجب استئناف العلاقات مع إسرائيل حتى تنفيذ جميع القرارت الدولية".[2] كما حرص الرئيس حسني مبارك، في تصريحاته المشتركة مع الزعماء الأفارقة، أثناء زيارته لأفريقيا، على ضم جميع البنود التي تدين إسرائيل بشدة التي تمس، حسب رأيه، الحقوق العربية، والفلسطينية وتتعاون مع جنوب أفريقيا، إن إسرائيل غير جديرة بأن يعيد الأفارقة علاقاتهم الدبلوماسية معها، حتى ولو اضطرت مصر "لأسباب خاصة" بإقامة علاقات معها، ولقد أكدت هذه البيانات على تأييد منظمة التحرير الفلسطينية، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة.[3]

ظهرت معارضة مصر لاستئناف العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وأفريقيا، بشكل واضح وجلي لدى بطرس غالي أثناء زيارته لنيجيريا في مارس عام 1984؛ حيث زعم غالي أن القضية الفلسطينية كانت واحدة من العوامل الرئيسة لقطع العلاقات مع إسرائيل، وأنه طالما لم تحل هذه القضية فإنه لا يجب إعادة هذه العلاقات، وأضاف أن على الدول الأفريقية الضغط على إسرائيل من أجل احترام حقوق الفلسطينيين عبر استخدام "أسلوب العصا والجزرة". لقد استخدمت مصر "الجزرة" عندما وقعت على اتفاقيات السلام من أجل إعادة أراضيها المحتلة، وليس لدى نيجيريا سبب مشابه كي تستخدم "الجزرة"، ومن ناحيتها فإن قطع العلاقات بمثابة "العصا" التي تستطيع من خلالها الضغط

---

[1] *The Standard* (Kenya), 13 January 1982

[2] المصور (مصر)، 17 فبراير 1984.

[3] *The Standard,* (Kenya), 4 February 1984; *Kenya Times,* 5 February 1984؛ كذلك البيان المشترك لمبارك ورئيس كينيا دانيال آراب موي، الأهرام (مصر)، 5 فبراير 1984؛ البيان المشترك لمبارك ورئيس تنزانيا جوليوس نيررا، الأخبار (مصر)، 7 فبراير 1984.

علـــى إســـرائيل. "لـــديكم العصـــا فاســـتخدموها" قـــال غـــالي.[1] إن "الادعـــاء الفلسطيني" ضد استئناف العلاقات مع إسرائيل قـد اسـتوعبته جيـدًا الكـثير من الدول الأفريقية حتى تلك التي لم تكن معادية لإسرائيل مثل: ساحل العـاج، التي أعاقت عملية استئناف علاقاتها مع إسرائيل.[2] ومن الدول التي ربطت عودة العلاقات مع حـل القضـية الفلسـطينية: أوغنـدا، وغانـا، والجـابون، وجمهوريـة أفريقية الوسطى، وبنين، وبوركينا فاسو، والكـاميرون، وزامبيـا، وزيمبـابوي، ومـالي، والسـنغال. ولقـد أعلـن رئـيس زامبيـا، كاونـدا، أنـه "لـن يسـتأنف العلاقـات الدبلوماسية مع إسرائيل، طالما أنها تسلب الفلسطينيين حقـوقهم، ومازالـت هناك أراضٍ عربية محتلة".[3] وأصدرت السنغال بيانًا مشابهًا وأضـافت أنهـا لـن تسـتأنف علاقاتهـا مـع إسـرائيل طالمـا لا توجـد دولـة للفلسـطينيين.[4] لقـد تم استغلال القضية الفلسطينية بشكل جيد حتى في الـرحلات المتكـررة لـزعيم منظمة التحرير الفلسطينية في الثمانينيـات لعشـرات الـدول الأفريقيـة، الـتي استقبلته استقبال الملوك (انظر الفصل الخامس).

الموضوع الثاني الذي استخدمته الدول العربية ضد إسرائيل في كل مناسـبة هو العلاقـات الإسـرائيلية مـع جنـوب أفريقيـا البيضـاء. ففـي السـبعينيات تم استغلال هذا الموضوع في الدعايا العربية لكنـه لم يكـن مركزيًـا، ولقـد اعتـادت إسرائيل في تلك الفترة التصويت ضد الأبارتهايد والعنصرية في المحافل الدوليـة، وفي التصريحات المشتركة مع الزعماء الأفارقـة. وبعـد أن قطعـت غالبيـة الـدول الأفريقية علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، وخيبة الأمل الإسـرائيلية الكـبيرة، عمَّقت إسرائيل ووسعت علاقاتها السياسية والاقتصادية مع جنـوب أفريقيـا.[5]

---

[1] وكالة رويترز، لاجوس، 20 مارس 1984؛ وكالة AFP، لاجوس، 21 مارس 1984، اقتباس من وكالة الأنباء النيجيرية؛ عن تصريح غالي أثناء زيارته لساحل لعاج، حول ضرورة عدم استئناف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل قبل حل القضية الفلسطينية، انظر الدستور (الأردن)، 17 يناير 1985. هذا الموقف مؤكد عليه أيضًا في صحيفتين رسميتين مصريتين، أكتوبر، 28 أغطس 1983، والجمهورية، 29 أغسطس 1983.

[2] *Fratenité Matin* (Côte d' Ivoire), 21 May 1982

[3] الرياض (السعودية)، 17 مايو 1982.

[4] جريدة "هآرتس"، 30 أغسطس 1983؛ *Le Matin* (Senegal), 12 October 1983P؛ في تصريح مماثل لرئيس حكومة زيمبابوي، روبرت موجابي، انظر *New York Times,* 23 September 1983

[5] بيانات إحصاية للتجارة الخارجية الإسرائيلية، 1984-1985، المكتب الإحصائي المركزي، القدس.

ونشر الإعلام العربي أن إسرائيل تزود جنوب أفريقيا بالسلاح بما في ذلك سفن الصواريخ وصواريخ "جبرائيل".[1] بل أنها حذرت من وجود تعاون مشترك بين الدولتين في المجال النووي.

لم تخفِ إسرائيل علاقاتها السياسية والاقتصادية مع جنوب أفريقيا، غير أنها أنكرت الاتهامات بوجود علاقات في المجال النووي، وأكدت على أن حجم التبادل التجاري مع جنوب أفريقيا لم يكن كبيرًا، وغضبت من الازدواج الأخلاقي في الهجوم عليها في هذا الخصوص. علاوة على أن قادة إسرائيل قد أظهروا، في فترة ما، معارضتهم التامة للأبارتهايد. وفي مقابلة لرئيس الحكومة الإسرائيلي مناحم بيجن عام 1982 لمجلة *Afrique a la une* ، هاجم الأبارتهايد بشدة لأنها تعارض القيم اليهودية. وقال رئيس الحكومة شمعون بيريز في مقابلة في الولايات المتحدة في 11 أكتوبر 1984: "إن نظام حكم الأبارتهايد في جنوب أفريقيا نظام سخيف، وغير منطقي، ونحن اليهود نعارضه بكل شدة وصوّتنا ضده في الأمم المتحدة".[2] ولقد أدان سفير إسرائيل في جنوب أفريقيا نظام الأبارتهايد، وذكر في بيان نُشر في يونية 1978 في بريتوريا أن "التاريخ والموروث اليهودي غير قادرين على التعايش مع هذه الظاهرة"، ولقد انتقدت حكومة بريتوريا أقواله.[3] وأظهرت إسرائيل موقفها بقوة مع بداية عودة العلاقات. وفي أغسطس 1985 أدانت لجنة العلاقات الخارجية والأمن في الكنيست الأبارتهايد، ونُشر ذلك في وسائل الإعلام.[4] وفي 1987 انضمت إسرائيل إلى العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على نظام حكم الأبارتهايد. كما نشرت إسرائيل أنباء في الصحافة العالمية عن التجارة بين البلدان العربية وجنوب أفريقيا، وأكدت على نِفاق العالم العربي في هذه القضية.

---

[1] Curtis, 1985: 14

[2] تصريحات إسرائيلية أخرى ضد الأبارتهايد تم جمعها ونشرها في كتيب إعلامي Africa-Israel Friendship Association, 1985؛ كما نشر كتيب آخر Israel Ministry of Foreign Affairs, 1985

[3] المرجع السابق.

[4] *The Jerusalem Post,* 7 August 1985

كان للدعايا العربية ضد إسرائيل، بسبب علاقاتها مع جنوب أفريقيا، الأثر الكبير في منظمة الوحدة الأفريقية، والمنظمات الدولية في فترة قطع العلاقات، ولقد عُبِّر عن ذلك في القرار الذي صدر في الأمم المتحدة عام 1975 وتم فيه قبول صيغة "الصهيونية = العنصرية". وكانت الدول الأفريقية المؤيدة للقرار أكثر من التي عارضته.[1]

كما كانت العلاقات الإسرائيلية الجنوب أفريقية من الإدعاءات الرئيسة للدوائر الأفريقية التي عارضت عودة العلاقات مع إسرائيل؛ حيث زعمت أن إسرائيل وسَّعت، منذ عام 1973، علاقاتها السياسية، والاقتصادية، والعسكرية مع جنوب أفريقيا، وتعاملت بشدة مع الأنباء حول وجود تعاون بين الدولتين في تطوير الأسلحة النووية، وأكدت أن التعاون العسكري بين إسرائيل وجنوب أفريقيا يشجع دول الأبارتهايد العنصرية، بل ويشكل خطرًا على أمن الدول الأفريقية. وكتب الأستاذ الدكتور بولاجي أكينيمي (Akinyemi)، المدير العام للمعهد النيجيري للعلاقات الدولية: "بفضل إسرائيل زادت الفجوة بين جنوب أفريقيا ونيجيريا في القدرات العسكرية والاستراتيجية، مما أضرَّ بنيجيريا وأفريقيا بشكل كبير".[2]

استغلت الدول العربية هذا الادعاء جيدًا، وانتشر ذلك جيدًا خاصة في نيجيريا، التي اعتبرت النضال ضد جنوب أفريقيا أحد أسس سياستها الخارجية، وفي تفسيره لمعارضة بلاده استئناف العلاقات مع إسرائيل زعم الرئيس النيجيري المسلم، شيخو شاجاري (Shagari)، أن الدول العربية -على عكس إسرائيل- قد ساعدت الأفارقة في مقاطعة جنوب أفريقيا، وأثبتت بذلك تضامنها مع الدول الأفريقية، لذلك على الأفارقة إظهار التضامن مع العرب في نضالهم ضد إسرائيل.[3] وكانت غانا من بين الدول التي أكدت على علاقات إسرائيل بجنوب

[1] من بين المادة الكثيرة التي نشرها العرب ومؤيديهم حول العلاقات بين إسرائيل وجنوب أفريقيا، انظر Stevens & Abdalwahab, 1976; Benabdallah, 1984

[2] Akinyemi, 1982: 731-739

[3] *Nigeria Times,* 21 January 1980

أفريقيا كعامل مهم في معارضتها لاستئناف العلاقات معها.[1] وكذلك في كينيا، التي اعتُبرت إحدى أصدقاء إسرائيل، أطلقت وسائل الإعلام نداءات لعدم التسرع في استئناف العلاقات مع إسرائيل نظرًا لعلاقاتها مع جنوب أفريقيا. ولقد كتبت صحيفة *Daily Nation*، التي كانت -بشكل عام- من بين مؤيدي إسرائيل واعتادت انتقاد سياسة مساعدات الدول العربية: "إن إسرائيل تتضامن مع جنوب أفريقيا، وتتعاون معها من أجل زيادة قدراتها العسكرية، وإن استئناف العلاقات معها قبل قطع علاقاتها مع هذا النظام العنصري، يعتبر بمثابة جائزة للدولة التي تعتبر حليفًا لعدونا".[2] ولقد أعاقت كينيا بالفعل عملية عودة العلاقات مع إسرائيل حتى 1988.

تشير النماذج التي عرضنا لها فيما سبق إلى أن علاقات إسرائيل مع جنوب أفريقيا كانت من العوامل الرئيسية التي أبطأت عملية عودة العلاقات مع الدول الأفريقية، وأن العرب ليسوا فقط الذين استخدموا هذه الذريعة لتبرير استمرار قطع العلاقات بل أيضًا كثير من الدول الأفريقية.[3] (حول تطور علاقات إسرائيل وجنوب أفريقيا انظر الفصل السابع).

إدعاء آخر تردد ضد عودة العلاقات مع إسرائيل وهو أن الدول الأفريقية قطعت علاقاتها مع إسرائيل بسبب قرار منظمة الوحدة الأفريقية، وهكذا أيضًا فإن قرار عودة العلاقات يجب أن تُصدره المنظمة، وإلا سيقلّل ذلك من شأنها.[4]

1. المساعدات العربية

كانت المساعدات العربية من العوامل التي أبطأت من عملية عودة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل؛ حيث استخدمتها الدول العربية كوسيلة لإقناع

---

[1] جريدة "دافار"، 21 مايو 1982.

[2] *Daily Nation* (Kenya), 8 August 1983; *Sunday Nation* (Kenya), 30 August 1983; *Weekly Review* (Kenya), 2 September 1983

[3] وفي إسرائيل أيضًا، خاصة بين اليسار، كان هناك انتقاد لوجود علاقات بين إسرائيل وجنوب أفريقيا. على سبيل المثال Chazan, 1983: 169-199

[4] انظر على سبيل المثال تصريح رئيس نيجيريا شاجاري، *Nigeria Times*, 21 January 1980

الدول الأفريقية من أجل عدم الانضمام إلى الدول التي استأنفت علاقاتها مع إسرائيل. لكن حتى بعد أن قامت معظمها بذلك فقد استمر تقديم المساعدات لها حتى تواصل تأييد القرارات المعادية لإسرائيل في المحافل الأفريقية والدولية.

عندما انتشرت الشائعات بأن كينيا على وشك استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، قام الرئيس مبارك بزيارة إلى كينيا عام 1984 والتقى بالرئيس دانيال آراب موي (Moi) لإقناعه بعدم استئناف العلاقات مع إسرائيل. وفي أبريل من نفس العام زار كينيا رئيس الإمارات العربية المتحدة ووعد بتقديم المساعدات لها.[1] كما زادت السعودية من مساعداتها من أجل مشروعات التنمية مثل رصف الطرق وإنشاء شبكة صرف صحي في نيروبي. ووضعت في الاتفاقيات بنود تنص على أنه من المحظور مشاركة الشركات الإسرائيلية في المناقصات. كما كان هناك نشاط اقتصادي مكثف في الجابون، وأعلنت الصحافة العربية صراحة أن هدف هذا النشاط هو "صد التوغل الصهيوني".[2] وأكد مدير قسم أفريقيا في الجامعة العربية -في مقابلة في شهر يونية 2008- أن الجامعة تعمل على توسيع تقديم المساعدات العربية لأفريقيا "من أجل التعامل مع التأثير الإسرائيلي في القارة، وكي لا تحتاج الدول الأفريقية إلى المساعدات الإسرائيلية".[3] وقبل أن تستأنف ساحل العاج علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، حاول ممثلو الجامعة العربية إقناع الرئيس هوفوييه بوانييه بعدم استئناف العلاقات غير أنهم واجهوا انتقادًا شديدًا منه؛ بل اتهمهم الرئيس بمحاولة إملاء سياستهم على الأفارقة.[4]

كما برز في فترة القطيعة نشاط المساعدات العربية التي يقدمها BADEA. وهذا البنك هو الوحيد من بين صناديق تقديم المساعدات العربية، الذي يحرص على الشفافية ويصدر نشرة سنوية مفصّلة حول نشاطه. وفي النصف الثاني

---

[1] *The Standard* (Kenya), 4 February 1984; *Kenya Times,* 28 April 1984
[2] كل العرب (لبنان)، 15 فبراير 1984.
[3] الأهرام، 28 يناير 2008.
[4] *Jeune Afrique* (Paris), 29 May 1983

من الثمانينيات، وما بعدها تم تقليص حجم المساعدات العربية المقدمة لأفريقيا مقارنة ببداية الثمانينيات، لكنها لم تتوقف وتم إدخال بعض التحسينات عليها. ويمكن تلخيص التغييرات الأساسية التي طرأت على المساعدات العربية منذ الثمانينيات فيما يلي:

1- نصيب الأسد من ميزانية المساعدات مخصص لمشروعات التنمية، خاصة الزراعة والبنية التحتية.

2- تنظيم الدورات التدريبية لدراسة الأساليب الحديثة في إدارة الأعمال، واستخدام الحواسب الآلية، واستكمال الدراسة في مجال الطب، والري، وتنمية المناطق القاحلة.

3- المشاركة في تمويل المشروعات التي تنفذها وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية مثل: البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، وغيرهما.

وفقًا لتقرير BADEA حول المساعدات العربية في عام 2004 (العام الثلاثين على تأسيس البنك)، قدَّم البنك في هذا العام قروضًا لتنفيذ 21 مشروعًا في 41 دولة، بمبلغ يقارب 145 مليون دولار، وكانت القروض تقدم لمدة 27 عاما بفائدة 1.36%، على أن يكون بدء السداد بعد سبع سنوات في المتوسط. وفي أثناء تلك الفترة يحوَّل حوالي ثلث القروض حتى نصفها من قروض إلى مِنح، بغرض تقليص الديون. ويؤكد تقرير عام 2004 على أن الغرض من مساعدات البنك هو تحسين مستوى المعيشة وضمان إمدادات الغذاء، والاستقرار الاجتماعي، وتخفيض نسبة الفقر، وتحسين مستوى البنية التحتية. ولقد شملت المشروعات التي حصلت على المساعدات: الزراعة، والتنمية القروية، والبنية التحتية، والكهرباء، والصناعة. كما خصَّصَ البنك في ذلك العام مبلغ 5.7 مليون دولار للمساعدات الفنية (Technical Assistance)، بما فيها تأهيل الأيدي العاملة، والدراسات، تم تقديمها كمِنح لـ43 دولة. كما جاء للدراسة في ذلك العام من أفريقيا -في دورات تدريبية نظمتها الدول العربية- 215 دارسًا، وأُرسل إلى أفريقيا 13 خبيرًا. وبناء على هذا التقرير تم تنفيذ كل الالتزامات التي حددها البنك في عام 2004.

كما يشمل تقرير البنك بعض الملخصات الرائعة، التي تذكر أنه في الفترة 1975-2004 وصلت التزامات البنك إلى 2,09 مليار دولار، من إجمالي 1,48 مليار دولار تم تقديمها بالفعل لتمويل نحو 356 مشروعًا تنمويًا. وفي تلك الفترة تم تنفيذ 324 نشاطًا لتدريب الأيدي العاملة، والدراسات بمبلغ 78,2 مليون دولار، كما عُقدت 96 دورة تدريبية شارك فيها 2,092 دارسًا. كما يقدم التقرير تفاصيل عن المشروعات التي نُفِّذت في عام 2004 في كل دولة أفريقية. ومن تلك النماذج:

في إثيوبيا تم تقديم المساعدات لرصف طريق بين إثيوبيا والسودان بتكلفة 54,12 مليون دولار، وشارك البنك بتقديم قرض بقيمة 13 مليون دولار لمدة 28 سنة بفائدة 1%، على أن تكون بداية السداد بعد ست سنوات، علاوة على تقديم الصندوق السعودي قرضًا لنفس المشروع بقيمة 18,8 مليون دولار؛ كما شارك صندوق الأوبك في المشروع بقيمة 15 مليون دولار؛ وكان نصيب الحكومة الإثيوبية 7,32 مليون دولار. وفي نفس الفترة وافق البنك أيضًا على تقديم مبلغ 430 ألف دولار كمنحة لتدريب الأيدي العاملة في مجال البنوك والصيرفة.

في السنغال تركزت المساعدات في مجال الصحة، وتنقية منابع المياه، والحفاظ على البيئة، وفي بناء منظومة الصرف الصحي. وكانت تكلفة المشروعات 15.9 مليون دولار، قدم البنك فيها قرضًا بقيمة 7 ملايين دولار لمدة 28 سنة، على أن يبدأ السداد بعد ست سنوات بفائدة 2%. كما شاركت منظمة أوبك في مشروعات بقيمة 7 ملايين دولار، وحكومة السنغال بمبلغ 1.9 مليون دولار، كما قدم البنك في نفس الفترة مبلغ 300 ألف دولار للقيام بدراسات في السنغال.

وفي تقرير BADEA لعام 2005 لم يطرأ تغيير ملموس في النشاط والأهداف، وكان إجمالي الالتزامات التي تم التصديق عليها في عام 2005 بزيادة قليلة وصلت إلى 159.92 مليون دولار من أجل برامج التنمية، و6 ملايين دولار أخرى للدورات التدريبية، والدراسات، ويَذكر نفس التقرير أن عام 2005 كان العام الأول في خطة خمسية 2005-2009 خصص لها البنك من موارده مبلغ 900 مليون

دولار، وأن نشاطات البنك تم توفيقها مع البرامج الأفريقية للتنمية، والتي أقرتها منظمة "الإتحاد الأفريقي" وتسمى New partnership for Africa Development – NEPAD. كما شارك البنك في تمويل برامج التنمية مع المؤسسات الدولية الأخرى مثل: الأوبك، والبنك الإسلامي للتنمية، والبنك الدولي، والاتحاد الأوربي. وفي عام 2005 وصلت تكلفة 13 مشروعًا بتمويل مشترك من تلك المؤسسات إلى 420.71 مليون دولار، شارك فيها بنك BADEA بمبلغ 300 مليون دولار، كما شاركت صناديق عربية، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق الأوبك بمبلغ 103.67 مليون دولار، وشاركت مؤسسات دولية مثل البنك الدولي، والاتحاد الأوربي بمبلغ 8.42 مليون دولار، والبقية دفعتها الحكومات الأفريقية. ووفقًا للتقرير السنوي لبنك BADEA لعام 2009 وصلت التزامات البنك بتقديم القروض بشروط ميسرة إلى 193 مليون دولار، وتخصيص 7 ملايين دولار للمنح، ودُفع بالفعل 67% من هذه المبالغ.

ختامًا، على الرغم من أن المساعدات العربية للدول الأفريقية -بعد استئناف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل- قد تم تقليصها، إلا أنها ما زالت أكبر بكثير مما تستطيع إسرائيل تقديمه أو ترغب في تقديمه. لقد قُدمت هذه المساعدات في الأساس من أجل برامج التنمية ويبدو أن الإشراف على إنفاق هذا المال أفضل مما كان عليه في الماضي. وفي مقابل BADEA فإن هناك مؤسسات عربية أخرى لتقديم المساعدات لا تقدّم تفصيلًا سنويًا؛ لذلك من الصعب تقدير حجم المساعدات التي تقدمها. وهناك معطيات بأن المشروعات التي شارك فيها BADEA في الفترة 1975-2004 بما فيها التزاماته قد وصلت إلى 2.09 مليار دولار؛ ساهمت الصناديق العربية، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق الأوبك، في نفس المشروعات بمبلغ 2.35 مليار دولار أخرى.[1] وفي عام 2011 صدّقت إدارة بنك BADEA على ميزانية بإجمالي 200 مليون دولار.[2]

[1] *BADEA annual report, 2004*
[2] المرجع السابق 2010

مازالت المساعدات العربية عاملًا مؤثرًا في أفريقيا؛ حيث تؤثر على تصويت الأفارقة في المؤتمرات الدولية، وكانت من بين العوامل التي أدت إلى تباطوء استئناف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل.

2. ملامح استئناف العلاقات الدبلوماسية

كانت التطورات في الشرق الأوسط مهمة، خاصةً كمحفز وكمبرر طيب للدول الأفريقية أثناء استئنافها للعلاقات مع إسرائيل. فقد كانت الاتفاقية المصرية الإسرائيلية والانسحاب من سيناء بداية التحول. فبررت زائير -أول دولة استأنفت علاقاتها مع إسرائيل- خطوتها بهذه الأحداث. كما برَّرت الدول التي سارت على دربها خطواتها باتفاقية السلام مع مصر، وبالاتفاقيات التي تلتها مثل: اتفاقية أوسلو مع الفلسطينيين، واتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية.

تم تفسير القطيعة -وقتها- باعتبارات أفريقية عامة؛ أي بالرغبة في إظهار الوحدة والتضامن لدول القارة، ولقد تم تنفيذها بناء على قرار منظمة الوحدة الأفريقية. وفي المقابل، أثناء عملية استئناف العلاقات مع إسرائيل، كانت هناك اعتبارات داخلية وخارجية لكل دولة، بما يخالف قرار منظمة الوحدة الأفريقية، وكان ضعف التضامن الأفريقي -نتيجة الانقسام بين الأفارقة والعرب- والخلافات بين العرب أنفسهم (مثل طلب المندوبين العرب في منظمة الوحدة الأفريقية طرد مصر من المنظمة بعد إقامتها للسلام مع إسرائيل). نتيجة ذلك ساد بين الأفارقة الرأي القائل بأن قضية العلاقات الدبلوماسية لكل دولة تخضع للقرارات الخاصة بكل دولة، ولا يحق لمنظمة الوحدة الأفريقية التدخل في ذلك، ويُذكر أن الدبلوماسية الإسرائيلية، عملت على مستويات مختلفة، على مدى سنوات، من أجل تقوية هذه الرؤية (في حين عارض العرب ذلك). ولقد ساعدت هذه الرؤية على استئناف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل على الرغم من قرار منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1973، الذي لم يتم تغييره. ونظرًا لأن قرار استئناف العلاقات الدبلوماسية قد اتخذته كل دولة على حدة، وفقًا لمصالحها، فإن معدل استئناف العلاقات كان بطيئًا، على عكس عملية قطع العلاقات

السريعة التي قُررت بشكل جماعي في منظمة الوحدة الأفريقية. وكانت زائير أول دولة استأنفت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل في مايو 1982؛ وليبيريا الثانية حيث استأنفت العلاقات بعد عام ونصف العام. في شهر أغسطس 1983؛ أما الدولة الثالثة فكانت ساحل العاج. التي استأنفت علاقاتها في شهر أغسطس 1986. فعلى مدى أربع سنوات استأنفت إسرائيل علاقاتها الدبلوماسية مع ثلاث دول فقط.

خلال عام 1993 -خاصة بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في الثالث من شهر سبتمبر- ارتفع المعدل واستأنفت تسع دول علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. وفي خلال عام 1994. بعد التوقيع على اتفاقية السلام مع الأردن. استأنفت إسرائيل العلاقات مع عشر دول أخرى. وكانت آخر دولة استأنفت علاقاتها مع إسرائيل هي النيجر في شهر نوفمبر 1996. بعد حوالي 15 عامًا من زائير. وحتي عام 2011 بقيت كل من غينيا. وتشاد. ومالي. التي كان لإسرائيل معها علاقات في الماضي. بدون علاقات دبلوماسية معها. كما قامت النيجر بقطع علاقاتها مع إسرائيل في شهر أكتوبر 2000. بعد اندلاع الانتفاضة الثانية.

برزت أثناء العملية المستمرة من عودة العلاقات. حقيقة أن واضعي السياسة الإسرائيلية تجاه أفريقيا لم يقدِّروا جيدًا التأثير العربي في أفريقيا. وكان لديهم اعتقاد أنه لو جرؤت دولة واحدة على استئناف العلاقات مع إسرائيل. فستتبعها دول أخرى على الفور. وستبدأ سلسلة من عودة للعلاقات مثلما حدث في الماضي في سلسلة قطع العلاقات. بل أن وسائل الإعلام الإسرائيلية اعتقدت ذلك أيضًا. وسارعت في نشر التصريحات المتفائلة. وعندما لم تتحقق هذه الطموحات. سادت خيبة أمل كبيرة كل ذلك بسبب عدم الوضع في الحسبان أن التأثير العربي في أفريقيا لايزال قويًا. وكان قادرًا على صد وإبطاء عودة العلاقات مع إسرائيل. كما اتضح -علاوة على ذلك- أن التنافس بين الأفارقة والعرب قد بقي بشكل عام (في داخل الأسرة). وكان الهدف الرئيس لدى الأفارقة

هو إجبار الدول العربية على زيادة المساعدات، ولوَّحوا باستئناف العلاقات مع إسرائيل، من أجل تحقيق هذا الهدف، ولقد ظهر ذلك جليًا في مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية في مقديشيو عام 1974، وفي مؤتمر القمة الأفروعربية في القاهرة عام 1977. وعلى مدى فترة طويلة لم تؤثر الخلافات بين العرب والأفارقة بشكل جاد على العلاقات الإسرائيلية الأفريقية.

اضطرت إسرائيل من أجل تحطيم جدار القطيعة إلى بذل مجهودات كبيرة، ودفعت الثمن باهظًا. كانت زائير أول دولة استأنفت العلاقات مع إسرائيل ولقد قامت بذلك بعد التأكيد على تقديم المساعدات العسكرية والمدنية لها، بما في ذلك الوعود بفتح أبواب الإدارة الأمريكية أمامها، وتعبئة اللوبي اليهودي هناك من أجلها. ولقد حدث ذلك أيضًا مع الدول التي استأنفت علاقاتها مع إسرائيل بعد زائير، ولقد أثَّر النشاط المكثَّف في زائير على دول أخرى للحذو حذوها، وبالفعل حدثت عودة للعلاقات، لكن ليس بالمعدل المتوقع.

برزت في المرحلة الأخيرة من عودة العلاقات حقيقة أن الدول العربية أدركت - مع مرور الوقت وخاصة في التسعينيات- أن عليها تغيير سياسة العقاب ضد الدول التي استأنفت علاقاتها مع إسرائيل؛ حيث فرضت مقاطعة سياسية واقتصادية على أوائل الدول التي أعادت علاقاتها مع إسرائيل، خاصة زائير، غير أن ذلك الوضع تغير فيما بعد، فقد خشيت الدول العربية من أن تؤدي سياسة فرض العقوبات إلى بعدها التدريجي عن أفريقيا، لذلك ألغت العقوبات المفروضة على زائير ودول أخرى، وعملت بأساليب أكثر اعتدالًا معتمدة على الإقناع.

أما فيما يخص النشاط الماشافي، الذي كان المحفز الرئيس في الستينيات لتقوية مكانة إسرائيل في أفريقيا والعالم الثالث، فقد ثارت الشكوك، بعد قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل في عام 1973، حول جدواه، وبعد عودة إسرائيل إلى أفريقيا تم إجراء إعادة تقدير لنشاط الماشاف وتقرر استمرار وجوده من خلال إجراء بعض التغييرات على التوجهات والأساليب والاستفادة من أخطاء الماضي، ولم يكن وقف النشاط في الحسبان، لأنه بدون استمرار التعاون

الفني ونقل المعرفة التي اكتسبتها إسرائيل، وخصوصية التواجد الإسرائيلي في أفريقيا، فإن خصوصية التواجد الإسرائيلي في أفريقيا تعتبر ناقصة، علاوة على ذلك، اتضح أنه على الرغم من القطيعة، إلا أن التعاون الفني للماشاف في فترة الستينيات لم يذهب سُدىً، فقد كان في فترة القطيعة عاملًا مهمًا، تم الحفاظ من خلاله على الاتصال مع بعض الدول الأفريقية التي لم ترغب في التخلي عن المساعدات، وكان من مصلحة إسرائيل تلبية مطالبها، وكمسؤول عن المصالح الإسرائيلية في كينيا في فترة القطيعة، استطعت بحرية كاملة التواصل مع السلطات وذلك بفضل النشاط الماشافي، كما أن دولًا مثل كينيا، وزامبيا، والكاميرون، قد أوضحت خطواتها -في الوقت الذي استأنفت فيه العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل- وأعربت عن رغبتها في استئناف التعاون الفني مع إسرائيل مثلما كان في الماضي.

بعد ذلك فُنِّدت آراء الأفارقة الذين زعموا بعد القطيعة، أنه عندما يعرف العرب كيفية استغلال ميزاتهم في أفريقيا لن تستطيع إسرائيل الحفاظ على مكانتها في القارة، ومنافستهم والاستمرار في التواجد هناك، وبعد فترة قاسية من التهاوي وخيبة الأمل عادت إسرائيل إلى أفريقيا ولديها اليوم علاقات دبلوماسية مع 41 دولة أفريقية جنوب الصحراء -أكثر من فترة الستينيات- وذلك لحقيقة أن الدول التي نالت استقلالها بعد 1973 أقامت علاقات مع إسرائيل.

من المؤشرات المهمة الأخرى على استئناف العلاقات؛ إنه على الرغم من تغلب إسرائيل التدريجي على المعارضة العربية وأنصارها، إلا أنها مازالت تواجه بعض الصعوبات نظرًا للتأثير العربي المستمر، وعلى الرغم من أن العلاقات الثنائية مع معظم الدول الأفريقية طيبة، على المستوى الثنائي وعلى مستوى الموقف الجماعي للدول الأفريقية تجاه إسرائيل -في مؤتمرات الاتحاد الأفريقي في الأمم المتحدة، ومنظمة دول عدم الانحياز، والمؤتمرات الدولية المختلفة- إلا أنه لم يطرأ، إلى الآن، أي تغيير على موقفها بخصوص النزاع العربي الإسرائيلي، وفي

تصويتها ضد إسرائيل في قضايا الشرق الأوسط. ويحدث من حين إلى آخر تحسن في موقف بعض الدول الأفريقية، ونوع من الاعتدال في قرارات الاتحاد الأفريقي، لكن المواقف تتغير إلى الأسوأ مرارًا وتكرارا. ولم تنجح إسرائيل إلى الآن، على الرغم من جهودها، في تغيير هذه الظاهرة، وذلك بسبب النشاط العربي المعادي لإسرائيل، بما في ذلك مصر. ويبدو أن التحسن الحقيقي في التصويت الأفريقي في المحافل الدولية سيتحقق فقط بعد تطورات إيجابية أخرى في حل النزاع العربي الإسرائيلي.



إسرائيل

الأهداف والسياسات بعد العودة إلى أفريقيا

طرأت تغـيرات على سياسة إسرائيل وأهدافها بعد عودتها إلى أفريقيا؛ مقارنة بحقبة الستينيات، فبعد خيبة الأمر الكبيرة في أوغندا، بشكل خاص، وأفريقيا بشكل عام، أجرت وزارة الخارجية -كما عرضنا- مناقشات حول مسألة: ما هي الدروس التي يمكن الاستفادة بها من انهيار مكانة إسرائيل في أفريقيا؟ وهو الانهيار الذي لم تشهده في أي قارة أخرى، ولقد وجهت بعض هذه الدروس المستفادة إسرائيل منذ فترة الثمانينيات، إن السياسة الإسرائيلية في أفريقيا اليوم، هي -بشكل عام - أكثر عملية وانتقائية، فلم يعد موجودًا ذلك الحماس، ولا تلك المثالية التي ميَّزت حقبة الستينيات، التي أرادت تحقيق الأمر التوراتي: "إن التوراة (العلم) سوف تخرج من صهيون". ولقد برزت الرؤية الجديدة العملية في مختلف المستويات التي سوف نعرض لها فيما بعد بالتفصيل.

أ. المستوى السياسي

من أجل تحقيق الأهداف السياسية وسَّعت وزارة الخارجية القسم الذي يهتم بأفريقيا، الذي يتكون اليوم من نائب للمدير العام لشؤون أفريقيا، وقسمين إقليميين يهتمان بعشرات الدول الأفريقية جنوب الصحراء، ولها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وأصبح نشر السفارات الإسرائيلية في أفريقية أمر هادف أكثر، وحدث انخفاض واضح في عددها. ففي فترة الستينيات كان لإسرائيل بعثات دبلوماسية في كل دولة أفريقية مستقلة، تقريبًا؛ حيث وصل عددها إلى أكثر من ثلاثين. وفي عام 2011 كان لإسرائيل عشر سفارات إقليمية مقيمة في الدول الأفريقية المهمة بالنسبة لها اقتصاديًا، أو أمنيًا. وهذه الدول هي: أنجولا، وإريتريا، وإثيوبيا، وغانا، وجنوب أفريقيا، ونيجيريا، والسنغال، وكوت ديفوار (ساحل العاج)، وكينيا، والكاميرون. وكل سفير في هذه الدول مسؤول بشكل عام عن بعض الدول الأخرى كسفير غير مقيم. كما تم تعيين "سفير متنقل" موجود في وزارة الخارجية الإسرائيلية ويهتم بشؤون كل من: مدغشقر، والجابون، وجمهورية الكونغو الديومقراطية، والكونغو (برازفيل)، وموريشيوس (التي لم تعط موافقتها بعد على هذا الشكل من التمثيل الدبلوماسي، وذلك أيضًا لتواجد هذا السفير في القدس). وهناك "سفير متنقل آخر" يهتم بشؤون كل من: بتسوانا، وناميبيا، وزيمبابوي، وزامبيا.

بعد استئناف العلاقات، ولأسباب مالية في الأساس، أغلقت إسرائيل -بمبادرة منها- سفاراتها في كل من: مالاوي، وسوازيلاند، وليبيريا، وتوجو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وزيمبابوي. وأقامت زيمبابوي علاقات دبلوماسية مع إسرائيل في شهر نوفمبر 1993 فقط وافتتحت إسرائيل سفارة بها، لكن بسبب سياسة الرئيس روبرت موجابي العدائية، وفساد نظامه، وانهيار اقتصاد دولته، ولأسباب مالية قررت إسرائيل عام 2002 إغلاق سفارتها هناك. ومن المبررات الأخرى لهذا الإغلاق التقلُّص الكبير لعدد أفراد الطائفة اليهودية، المهمة والمزدهرة في البلاد، التي كان تعدادها قبل استقلال زيمبابوي 7,000 شخص، وتُعتبر من بين كبرى

الطوائف المانحة لإسرائيل؛ وهاجر معظمها من البلاد. ولقد أعربت مالاوي، وسوازيلاند، اللتان لم تقطعا علاقاتهما الدبلوماسية مع إسرائيل، عن خيبة أمل كبيرة جراء إغلاق السفارتين الإسرائيليتين في بلديهما. ولقد رد ممثلو مالاوي في الأمم المتحدة بغضب شديد في مباحثاتهم مع ممثلي إسرائيل. ولقد عُبر عن هذا الشعور في تصويتهم في الأمم المتحدة. كان ممثلو مالاوي في الماضي من معارضي مشروعات القرارات المعادية لإسرائيل، إلا أنهم تحولوا الآن بشكل عام إلى الامتناع أو التغيب.

لدى الدول الأفريقية -حتى عام 2011- اثنتا عشرة سفارة أفريقية في إسرائيل، وهي سفارات: أنجولا، وإريتريا، وإثيوبيا، وجنوب أفريقيا، وليبيريا (لم ترسل ليبيريا مثلًا لها في السنوات الأخير غير أن مبنى السفارة موجود)، ونيجيريا، وكوت ديفوار (ساحل العاج)، جمهورية الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقًا)، والكاميرون، وكينيا، ولقد أغلقت كل من الجابون، ورواندا -بمبادرة منهما- سفارتيهما في إسرائيل، بسبب مشكلات مادية.

استُأنفت، مع عودة إسرائيل إلى أفريقيا، زيارات الشخصيات الأفريقية لإسرائيل، وكان من بين الزائرين رؤساء كينيا، وزامبيا، وأوغندا، وفي 2007 زارت رئيسة ليبيريا إسرائيل يرافقها بعض وزراء حكومتها ضمن وفد كبير. كما زار إسرائيل رؤساء حكومات، ووزراء، وكبار موظفي الدولة، وشخصيات عامة من دول أفريقية، بما فيها إثيوبيا، وجنوب أفريقيا. كما زارت شخصيات إسرائيلية -بما فيها أعضاء كنيست- الدول الأفريقية للغرض الإعلامي وتوطيد العلاقات. غير أنه منذ استئناف العلاقات لم يقم أي رئيس إسرائيلي بزيارة لأفريقيا، باستثناء مشاركة الرئيس عيزر فايتسمان، مايو 1994، في مراسم تنصيب نيلسون مانديلا رئيسًا لجنوب أفريقيا. وفي 2001 تم التخطيط لزيارة الرئيس موشه كاتساف لغانا، وكينيا، وأوغندا، غير أن الزيارة أُرجأت مرارًا وتكرارًا، ولم تتم في نهاية الأمر. وهناك ثلاثة وزراء إسرائيلين فقط هم الذين زاروا أفريقيا منذ عودة العلاقات وهم: وزير الصحة إفرايم سنيه الذي زار إريتريا في عام 2001؛ ووزير

الخارجية سيلفان شالوم الذي زار إثيوبيا في يناير 2004، وموريتانيا في 2005؛ ونائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية أفيجدور ليبرمان الذي قام في شهر سبتمبر 2009 بزيارة إثيوبيا، وأوغندا، وغانا، ونيجيريا، وكينيا.

وفي المجال الإعلامي استضافت إسرائيل وفودًا صحفية رفيعة، ورؤساء تحرير من الدول الفرانكفونية، والأنجلوفونية. وفي 2001 تأسست رابطة الصداقة البرلمانية الإسرائيلية-الأفريقية برئاسة أعضاء الكنيست نوعمي حزان، وإليعازر زندبرج، ويوسف بريتسكي، وفي نفس العام أُقيم حفل الاستقبال السنوي بمناسبة "يوم أفريقيا" بمشاركة سفراء أفريقيا وإسرائيل.

1. الأهداف السياسية

كان الهدف السياسي الرئيس في مرحلة القطيعة هو إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الدول التي قامت بقطعها، وإقامة علاقات مع الدول الجديدة التي نالت استقلالها بعد عام 1973. كان ذلك هو الهدف الرئيس لقسم أفريقيا في وزارة الخارجية، وكذلك هدف البعثات الإسرائيلية القليلة التي بقيت في أفريقيا، وكذلك لدى "المسؤولين عن المصالح الإسرائيلية" في الدول التي وافقت على هذا النوع من التواجد.

هدفٌ رئيسٌ آخر لوزارة الخارجية، بعد عودة العلاقات مع أفريقيا، كان العمل على تغيير أنماط تصويت الدول الأفريقية في الأمم المتحدة، وفي منظمة الوحدة الأفريقية، والإتحاد الأفريقي من بعدها، وفي منظمة دول عدم الانحياز والمحافل الدولية الأخرى، التي استمر فيها القتال السياسي العربي ضد إسرائيل. غير أن معظم الدول الأفريقية التي استأنفت علاقاتها الدبلوماسية بالفعل لاتزال تواصل التصويت -بشكل عام- في إطار التكتل الأفريقي، في صالح القرارات المؤيدة للعرب في قضايا الشرق الأوسط. وعلى الرغم من المجهودات الإسرائيلية من أجل تغيير هذا الوضع إلا أن نجاحها فيه محدودٌ.

2. النشاط في الجمعية العامة للأمم المتحدة

بعض الدول الأفريقية المعدودة مثل: الكاميرون، وأوغندا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، ورواندا، وإثيوبيا، هي التي حسَّنت في السنوات الأخيرة من طريقة تصويتها بالنسبة لإسرائيل، وتمتنع -بشكل عام- أو تتغيب عن التصويت على القرارات المعادية لإسرائيل، ولا توجد أي دولة منها تصوت ضد هذه القرارات، ولقد كان النجاح المهم في الأمم المتحدة عندما ساعدت معظم الدول الأفريقية عام 1991، على إلغاء القرار الذي يقرن بين الصهيونية والعنصرية، الصادر في الأمم المتحدة عام 1975، وفي مقابل ذلك ساء التصويت على قضايا الشرق الأوسط لدى دول مثل: ليبيريا، وسوازيلاند، ومالاوي، وموريشيوس، كانت موريشيوس في فترة الستينيات من الدول الصديقة جدًا لإسرائيل، وفي عام 1973، على عكس معظم الدول الأفريقية، لم تقطع علاقاتها الدبلوماسية معها، إلا أنها اضطُرَّت، في عام 1976 فقط، عندما هددت الدول العربية، على رأسها ليبيا، بمقاطعة قمة منظمة الوحدة الأفريقية، التي كانت ستعقد في موريشيوس؛ إلى "تعليق" علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، غير أنها أصبحت في السنوات الأخيرة معادية لإسرائيل وتصوِّت بشكل دائم ضدها وذلك لتنامي التأثير الإسلامي الراديكالي على هذا البلد.[1] وكما أشرنا من قبل فإنها عارضت تعيين سفير إسرائيلي "متنقل" في بلادها نظرًا لتواجده في القدس، ولم تقطع مالاوي وسوازيلاند علاقاتهما الدبلوماسية مع إسرائيل نهائيًا، وأيداها، بشكل عام، في الأمم المتحدة، غير أنهما غيَّرا تصويتهما للأسوأ بعد أن أغلقت إسرائيل، بمبادرة منها، سفارتيها في البلدين، وكذلك الوضع بالنسبة لليبيريا؛ التي أيَّدت قرار التقسيم عام 1947، وكانت من بين الأصدقاء المخلصين لإسرائيل، وكانت -بعد القطيعة الشاملة- من بين أوائل الدول التي استأنفت علاقاتها الدبلوماسية معها، غير أنه حدث في السنوات الأخيرة تغيُّر نحو الأسوأ في تصويتها في الجمعية العامة للأمم المتحدة خاصة في قضايا الشرق الأوسط، وتعتبر سفارتها الموجودة في القدس غير مأهولة، وكما أشرنا من قبل

[1] مقابلة مع مدير قسم أفريقيا، 9 يوليو 2006.

فإن إسرائيل أخلت سفارتها في ليبيريا عام 1989 بعد اندلاع الحرب الأهلية في البلاد.

كذلك كينيا التي كانت علاقاتها طيبة بإسرائيل، حتى في فترة القطيعة، فتصويتها في الأمم المتحدة بخصوص قضايا الشرق الأوسط مخيب للآمال، وتصوِّت كينيا في صالح معظم مشروعات القرارات المعادية لإسرائيل، وفي القليل من عمليات التصويت تتغيب أو تمتنع عن التصويت. بشكل عام لاقت مجهودات إسرائيل -بعد عودتها إلى أفريقيا- وكذلك العمل على تغيير أنماط تصويت الدول الأفريقية في الأمم المتحدة؛ نجاحا محدودًا، كما تفضِّل الدول التي كانت علاقاتها الثنائية معها طيبة، عدم الخروج عن الكتلة الأفريقية في الأمم المتحدة، التي ترتكز على قرارات "الإتحاد الأفريقي" الذي للدول العربية فيه تأثير كبير. ويبدو أن التغيير الحقيقي في التصويت سوف يحدث فقط في حالة حدوث تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط.

3. النشاط في منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي

واصلت منظمة الوحدة الأفريقية، حتى بعد عودة العلاقات، طرح قرارين تقليديين على جدول أعمالها -الأول بخصوص الشرق الأوسط؛ والثاني بخصوص القضية الفلسطينية- واتخاذ قرارات تتماشى مع التوجه العربي، بل نجحت الدول العربية، من حين لآخر، في ضم قرارات الإدانات بخصوص قضايا مختلفة مثل: الاستيطان، والبناء في جبل أبو غنيم، والجدار العازل، وما إلى ذلك. وفي بعض الأحيان كان هناك نوع من الاعتدال في صياغة القرارات، عندما استبدلت كلمة "إدانة" (condemn) بكلمة "طلب" (demand)، في بداية البنود التي تدعو إسرائيل إلى تنفيذ قرارات منظمة الوحدة الأفريقية، والحالة الاستثنائية كانت مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية الذي عُقد في توجو، في يوليو 2000، قبل الانتفاضة الثانية؛ حيث كانت قراراتها أكثر اتزانًا بدون إدانة لإسرائيل، بل وذكرت التطورات الإيجابية في عملية السلام، وساد الأمل في وزارة الخارجية آنذاك

ببداية حدوث تغيير في تعامل منظمة الوحدة الأفريقية مع إسرائيل.[1] لكن عادت الإدانات مرة أخرى بعد عام من ذلك التاريخ.في مؤتمر القمة الذي عُقد في لوساكا بزامبيا عام 2001، وفي أثناء الانتفاضة الثانية كان هناك هجوم شديد ضد إسرائيل: ففي مؤتمر القمة في دربن (جنوب أفريقيا) عام 2002 أدينت إسرائيل بشدة، في حين تم الإشادة بأعمال العنف الفلسطينية ووصفت بالمقاومة المشروعة لحركة التحرير.[2]

وفي المؤتمر الأخير لمنظمة الوحدة الأفريقية الذي عُقد في دربن، تحدد رسميًا، بمبادرة من الرئيس الليبي معمر القذافي، أن المنظمة الجديدة: "الإتحاد الأفريقي" (African Union, AU)، ستحل محل منظمة الوحدة الأفريقية، وخلفية تأسيس "الإتحاد الأفريقي" هي الانتقاد الأفريقي الشديد لفشل منظمة الوحدة الأفريقية في تحقيق أهدافها، وتطلُّع الأفارقة إلى تأسيس هيئة ذات صلاحيات تنفيذية أكبر بكثير، على غرار الاتحاد الأوربي. وفي إطار المنظمة الجديدة التي ظلّ مقرها في أديس أبابا، تم تأسيس "مجلس السلم والأمن" (Peace and Security Council) من أجل فض النزاعات بين الدول والتدخل في حال دعت الضرورة ذلك، على عكس تمسك منظمة الوحدة الأفريقية بمبدأ عدم التدخل في النزاعات الداخلية. وتم التركيز الأكبر في لائحة "الإتحاد الأفريقي" على التمسك بمبادئ الديمقراطية، وحقوق المواطن، والقضاء على الفقر، والاندماج في الاقتصاد العالمي، وتسجيل الاستثمارات، والحصول على المساعدات من دول العالم.

لم يعترف الاتحاد الأفريقي بالحكم العسكري في موريتانيا، بعد الانقلاب العسكري هناك، وأدانه إلى أن وعد قادته بإجراء انتخابات ديمقراطية وإقامة حكم مدني. وفي سبتمبر 2006 أرسل الاتحاد الأفريقي 7,000 جندي إلى دارفور، برعاية الأمم المتحدة، للحفاظ على النظام والأمن بعد المجازر التي نفّذتها الميليشات السودانية ضد سكان المكان. وفي إطار مشاركة الأمم المتحدة في

---

[1] تقرير قسم أفريقيا، 17 مايو 2001، الملف 101.01

[2] انظر ردود فعل رابطة الصداقة الإسرائيلية الأفريقية التي أرسلت إلى كبير أطقم السفارات الأفريقية في إسرائيل.

الصومال أرسل الاتحاد الأفريقي حوالي 3,000 جندي من أوغندا وبوروندي من لحفظ النظام في الدولة. وفي عام 2009 وصل عددهم إلى حوالي 6,000. لكن في نهاية 2010 كان لا يزال المتمردون الإسلاميون المتشددون يسيطرون على معظم المناطق حول العاصمة مقدشيو، والجنوب، وعمّت الفوضى البلاد.

تغيير خارجي آخر في الاتحاد الأفريقي هو أنه بدّل من القرارين المنفصلين اللذين كانا يُتخذان في منظمة الوحدة الأفريقية بخصوص الشرق الأوسط، والفلسطينيين، وأصبح يصدر قرارًا واحدًا يشمل الموضوعين. وفي مؤتمر قمة الاتحاد التي عقدت في غانا، يوليو 2007، صدر إعلان خاص يساند المبادرة العربية للسلام، بدون إدانة لإسرائيل. لكن فيما يخص النزاع العربي-الإسرائيلي -بشكل عام- لم يغير "الاتحاد الأفريقي" بشكل حقيقي من الرؤية المعادية لإسرائيل الخاصة بمنظمة الوحدة الأفريقية، وفي بعض الحالات فقط ظهر في قراراته بند أو اثنين بشكل ذي مغزى، مثل في قضية فك الارتباط الإسرائيلي بقطاع غزة.

وفي مؤتمر القمة الأول للاتحاد الأفريقي عام 2003 في موبوتو بموزمبيق، أُدينت إسرائيل لارتكابها "جرائم حرب"، ولرفضها الانسحاب من جميع الأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، والجولان و"مزارع شبعة اللبنانية". كما ساند المؤتمر حق عودة الفلسطينيين وطالب باتخاذ الوسائل العملية من أجل مقاطعة بضائع الأراضي المحتلة. وفي البند 6 من القرار فقط (الذي صدر بتحفظ ليبي) أعرب المؤتمر عن "تأييده لحل سلمي قائم على دولتين وقبول خريطة الطريق "بدون عراقيل أو تغييرات". ولكن بدون أي تطرق إلى الطلب بالعمل ضد "الإرهاب" الفلسطيني. وفي قمة عام 2004 كانت القرارات ضد إسرائيل مكتظة بالإدانات الشديدة بسبب قمع الفلسطينيين، وبناء الجدار العازل، وما إلى ذلك.[1] وكذلك في عام 2005 كان أساس قرارات موضوع الشرق الأوسط إدانات لإسرائيل، وأُضيف إلى البند السادس للقرار دعوة الطرفين إلى وقف العنف ضد المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء.[2] وفي مؤتمر القمة الذي عقد في جامبيا

[1] AU DOC. EX.CL/121 (V); AU EX.CL/145 (VI)
[2] AU DOC EX.CL/Dec. 184 (VI)

عام 2006 كان ضيف الشرف هو الرئيس الإيراني أحمدي نجاد، الذي اشتكى في كلمته من "إعطاء أهمية لغرف الغاز التي مات فيها اليهود أكبر من الغرف التي مات فيها آلاف العبيد الأفارقة قبل أن يتم شحنهم على السفن إلى أمريكا".[1] ومنذ ذلك الحين لا يوجد تغيير في الموقف الأحادي للاتحاد الأفريقي المعادي لإسرائيل.

إن الموضوع الذي اضطرت إسرائيل إلى التعامل معه والمرتبط بمنظمة الوحدة الأفريقية، والاتحاد الأفريقي بعدها، هو رفض السماح بوجود مندوبين إسرائيليين "كضيوف مدعويين" في مراسم الافتتاح والختام، وحفل الاستقبال. ففي الماضي كانت هناك بعض الحالات التي نجحت فيها إسرائيل في إقناع أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية بدعوة ممثلي إسرائيل إلى هذه الأحداث، مثل السفير الإسرائيلي المتواجد في المكان، أو ممثلي وزارة الخارجية الذين جاءوا خصيصًا لحضور هذه المؤتمرات لمتابعة المناقشات، و مقابلة المبعوثين الأفارقة. وفي السنوات الأخيرة، وبعد ضغط عربي، لم يتم دعوة السفير الإسرائيلي مرة أخرى حتى عندما دُعى سفراء الدول الأخرى. أما منظمة التحرير الفلسطينية فلديها -كما أشرنا- مكانة رسمية كمراقب في هذه المؤتمرات، مثل حركات التحرير الأفريقية. ولقد عرف ياسر عرفات وقتها كيفية استغلال هذا المنبر جيدًا في خطاباته المطولة المعادية لإسرئيل. وفي مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية في زامبيا عام 2001، على الرغم من صداقة رئيس زامبيا، فردريك شيلوبا، الكبيرة مع إسرائيل، رفضت الأمانة العامة للمؤتمر توجيه الدعوة للسفير الإسرائيلي. واضطر الرئيس شيلوبا إلى الخضوع للضغوط العربية من أجل عدم إفشال المؤتمر. وكذلك في مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية في دربن عام 2002 لم توجه الدعوة إلى إسرائيل. وبعد تأسيس "الإتحاد الأفريقي"، وعلى الرغم من الجهود الإسرائيلية لدى العواصم الأفريقية ولدى أمانة الاتحاد، لم توجه الدعوة إلى ممثل إسرائيلي "كضيف مدعو" (مثل ممثلي بقية دول العالم). ولقد بقي الرفض كما هو.

[1] http://BBC News Africa, 3 July 2006

وفي الفترة 2009-2010 شغل الرئيس الليبي منصب الرئيس الدوري للاتحاد الأفريقي، وكشف جهوده من أجل تحقيق حلمه بإقامة "الولايات المتحدة الأفريقية" بجيش موحد، وعملة موحدة، وجواز سفر موحد. ولقد كان تأثيره في الاتحاد الأفريقي ملموسًا، نظرًا لأنه كان أكبر مساهم في الاتحاد (الذي بادر هو بالدعوة إلى تأسيسه) والذي يمر بضوائق مالية. ومع ذلك من الجدير بالذكر، أن عدد كبير من الدول الأعضاء في الاتحاد قد عارض مشروع الوحدة التي دعا إليها القذافي، خشية مساس ذلك بسيادتها.

إن الجهود الإسرائيلية لتغيير علاقاتها مع الدول الأفريقية إلى الأفضل على المستوي المتعدد الأطراف، لم تحقق -إلى الآن- النتائج المرجوة. وفي هذا الخصوص تعود وتتكرر الظاهرة التالية: تعتاد الدول الأفريقية تقديم الوعود في مباحثاتها مع ممثلي إسرائيل، عشية المؤتمرات الأفريقية أو الدولية، وأنها ستمتنع عن الانضمام إلى القرارات المعادية لإسرائيل، لكن القليل منها فقط هو الذي يمتنع أو يتغيب عن التصويت. وفي مؤتمرات "الاتحاد الأفريقي"، التي مازال يتم إصدار القرارات فيها بالتصفيق، فالقليل من الدول فقط هو الذي يجرؤ على الإعراب عن تحفظه. وعندما يعرب المبعوثون الإسرائيليون عن خيبة أملهم أمام قادة الدول، فإنهم يكررون نفس المبررات المعروفة ومنها: "عمل المندوب في المؤتمر وفقًا لرأيه الشخصي، على عكس التوجيهات التي تلقاها". ويعترف البعض أنه في ظل الجو العام السائد في هذه المؤتمرات فإنهم ملزمون بالتصويت مع الكتلة الأفريقية، التي يسيطر عليها المتشددون، ولا يستطيعون الانسلاخ عن الشعب.

حاولت إسرائيل في بعض المرات تكوين مجموعة من الدول الصديقة، بأمل أن تجرؤ معًا على معارضة القرارات المعادية لإسرائيل، أو التحفظ عليها (الفكرة التي وصفتها هذه الدول بالطيبة)، لكن هذه المحاولات لم تنجح، وانهار هذا التحالف في المؤتمرات نفسها. وهناك عدد قليل من الدول المعتدلة مثل: الكاميرون، وكينيا، وأوغندا، ورواندا، أعربت -في بعض الأحيان- عن تحفظها والمسجل في بروتوكول المؤتمر، وتستمر الجهود على هذا المستوى لكن يصعب

توقع تغييرًا حقيقيًا في أنماط تصويت الدول الأفريقية في المحافل الدولية بدون حدوث تغيير حقيقي في النزاع العربي الإسرائيلي. وعلى الرغم من نقاط ضعف العرب في أفريقيا إلا أن تأثيرهم السياسي لا يزال قائمًا ويضر بالعلاقات الإسرائيلية الأفريقية. كما لم يطرأ أي تغيير على القرارات التي تدين إسرائيل بشدة في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في يوليو 2011.

ب. النشاط في الدول التي لا توجد معها علاقات دبلوماسية

كان لإسرائل في الماضي علاقات دبلوماسية مع بعض الدول التي ليس لها علاقات معها الآن مثل: تشاد، وغينيا، ومالي. والدول الأخرى التي ليس لإسرائيل علاقات معها، مثل: جيبوتي، وجزر القمر، والصومال -لم يكن لها معها علاقات في الماضي.

1. تشاد

لتشاد نشاط اقتصادي مع إسرائيل، ويبدو أن الاكتشافات لمنابع النفط الوفيرة، وتحسين الأحوال الاقتصادية للدولة قد جذب الشركات الإسرائيلية إليها. ولقد أعرب الرئيس إدريس دبي (Deby) في مباحثات غير رسمية، جرت في السنوات الأخيرة، عن استعداد للتقارب مع إسرائيل. وفي عام 2005 توجه وفد إسرائيلي إلى تشاد في محاولة لاعادة العلاقات الدبلوماسية.[1] وانتشرت أنباء في وسائل الإعلام الإسرائيلية عن التوصل إلى اتفاق وأنه من المتوقع أن يلتقي وزير الخارجية الإسرائيلي بالرئيس دبي، لكن الرئيس دبي ألغى اللقاء في نهاية الأمر.[2] وفي 2008، على الرغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية بين تشاد وإسرائيل، وصل إلى إسرائيل ثلاثة متدربين لحضور دورة تدريبية في الزراعة.

[1] حديث مع نائب مدير عام قسم أفريقيا، 15 مارس 2005.
[2] لقاء مع مدير قسم أفريقيا 2، 9 يوليو 2006.

2. غينيا

قطعت غينيا علاقاتها الدبلومايسة مع إسرائيل في عام 1967 بعد الحرب مباشرة. إلا أنه في الثمانينيات طلبت غينيا، عبر رجل الأعمال مائير ميُوحاس، الذي عمل هناك، تنظيم دورات تدريبية لرجال الشرطة، وتم تنفيذ ذلك بل افتتحت إسرائيل في كونكري مدرسة لرجال الشرطة، غير أن نشاطها قد توقف بعد ذلك. وتستمر اللقاءات بين المبعوثين الغينيين والإسرائيلين في الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والقاهرة، وتواصل إسرائيل استقبال الدارسين من غينيا. وفي عام 2000 وصلت زوجة الرئيس لزيارة دينية لإسرائيل برفقة مُطُران غينيا، في إطار وفد مكون من أكثر من 100 حاج. وقابلت نائب مدير عام قسم أفريقيا ووعدت بنقل انطباعاتها الإيجابية عن إسرائيل إلى الرئيس، واستعداها لعودة العلاقات.[1] غير أنه يبدو أن رواسب المعاداة لإسرائيل بين القيادة الغينية و"موروث" الرئيس الأول سيكوتوري تمنعان عودة هذه العلاقات (وهو رأي شلومو هليل -من كان أول سفير لإسرائيل في غينيا في الستينيات- في حديث معه). كما خشي الرئيس لنسنه كونته (Conté) من خسارة المساعدات العربية الكبيرة، وكذلك من تأثر العلاقات الاقتصادية مع إيران، ومن معارضة الزعامة الاسلامية في بلاده التي يمثل المسلمون فيها نسبة 85% من إجمالي السكان. وفي ديسمبر 2008، مع وفاة الرئيس كونته، استولى على الحكم ضابط صغير، كابتن موسى كامارا (Camara)، وعد كامارا بإعادة الديمقراطية إلى البلاد، لكن عندما أعلن عن ترشحه في الانتخابات الرئاسية المنتظرة في يناير 2010، اندلعت الاضطرابات في البلاد، وقمعها كامارا بالقوة المفرطة، وقتل حوالي 200 متظاهر وأصيب الكثيرون. فرض الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوربي مقاطعة تامة على نظام حكم كامارا وطالبوا باستقالته، وفي ديسمبر 2009 أصيب كامارا بشدة في محاولة لاغتياله، وغادر البلاد. وفي نوفمبر 2010 اختير ألفا كوندي (Conde) رئيسًا، ولقد زعم منافسوه أن نتائج الانتخابات قد زورت، واندلعت الاضطرابات مرة أخرى

---

[1] نائب مدير عام قسم أفريقيا إلى مكتب وزير الخارجية، 7 سبتمبر 2000، تسجيلات، ملف 103.01، غينيا؛ سفير إسرائيل في موريتانيا إلى نائب مدير عام قسم أفريقيا، 21 مايو 2000، المرجع السابق.

على خلفية شخصية وعرقية. وفي ضوء هذه التطورات في هذه الدولة، فإن فرصة عودة العلاقات الدبلوماسية بينها وبين إسرائيل ضعيفة.

3. مالي

كان لإسرائيل علاقات دبلوماسية مع مالي في الستينيات، وكانت باردة ومقيدة، ولم يكن هناك أي نشاط إسرائيلي تقريبًا.[1] اتبع أول رئيس لها وهو موديبو كيتا سياسة "اشتراكية"، واقترب من الكتلة الشرقية بل وقطع علاقاته مع فرنسا. وكان تعامله مع إسرائيل عدائيًا، وكان من الصعب على المبعوث الإسرائيلي مقابلته أو مقابلة وزراء حكومته. وفي عام 1968 تم الإطاحة بكيتا في انقلاب عسكري قام به الجنرال موسى تراوري (Traoré). حكم تراوري مالي حتى عام 1991 وفي عهده تحسنت العلاقات بين مالي وإسرائيل بعض الشيء، فجاء متدربون من مالي إلى إسرائيل واستطاعت شخصيات إسرائيلية زيارة مالي ولقاء شخصيات من النظام. وفي عام 1973 قطعت مالي علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. وفي التسعينيات، وفي إطار الجهود الإسرائيلية لاستئناف علاقاتها الدبلوماسية مع دول أفريقيا، كانت تجري، من حين إلى آخر، حوارات واتصالات غير رسمية معها. وفي أكتوبر 1995، أثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، جرى لقاء في نيويورك بين وزير الخارجية شمعون بيريز وبين وزير خارجية مالي، وتم مناقشة إمكانية عودة العلاقات، ووُجهت دعوة لوزير خارجية مالي لزيارة إسرائيل لكن لم يتم تلبيتها. وفي نفس العام جرى لقاء في أوروبا بين نائب مدير عام قسم أفريقيا بوزارة الخارجية، وبين الرئيس المالي ألفا كوناري. وقال كوناري إنه مهتم بدفع العلاقات مع إسرائيل، لكنه لا يستطيع القيام بذلك بسبب الضغوط الجزائرية والليبية.[2] ويذكر أنه منذ التسعينيات ومالي تحارب متمردي الطوارق، الراغبين في إقامة دولة مستقلة بهم شمالي مالي. ويقيم بعض الطوارق في ليبيا والجزائر، جارتي مالي، وتخشى مالي أن تقوم الدولتان بمساعدة المتمردين لو استأنفت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل.

---

[1] شامير 2003.
[2] تقرير أسبوعية لقسم أفريقيا، 2 أكتوبر 1995.

ويجب أن نشير إلى أن المسلمين في مالي يشكلون 90% من إجمالي عدد السكان، وأنها تتلقى مساعدات كبيرة من الدول العربية. وفي عام 1998 أجريتا ممثلتان إسرائيليتان لمركز التدريب "كرمل" في حيفا دورة تدريبية لصالح المنظمة النسائية المحلية. ولقد ذُكر في القاعة التي أجري فيها حفل ختام الدورة. الاسم "الماشاف" ولم يذكر اسم إسرائيل. يعمل رجال أعمال إسرائيليون في مالي في مجالات استغلال الطاقة الشمسية، وفي مجالات أخرى. ويستطيع السائحون الإسرائيليون زيارة مالي بجوازات السفر الإسرائيلية. ومازالت هذه العلاقات غير الرسمية قائمة، غير أن فرص استئناف العلاقات الدبلوماسية، في الظروف الحالية، ضعيفة للغاية.

4. جيبوتي

جيبوتي لها ميناء مهم على البحر الأحمر، وبسببه -على وجه الخصوص- تهتم إسرائيل بإقامة علاقات دبلوماسية مع هذه الدولة. إن العلاقات غير الرسمية بين الدولتين طيبة، وهناك تفاهم بينهما -بدون اتفاق مكتوب- حول رسُّو السفن الإسرائيلية في الميناء، وتحليق طائرات شركة "العال" في المجال الجوي الجيبوتي. ويعمل رجال الأعمال الإسرائيليون في هذه الدولة. وتم قبول بعض المتدربين في دورات في إسرائيل. كما تجري من حين لآخر محادثات بين ممثلين إسرائيليين وممثلين من جيبوتي في أماكن مختلفة، ومنها إثيوبيا. إن نظرة قادة جيبوتي لإسرائيل تشجيعية، وهم يؤيدون عملية السلام في الشرق الأوسط. ويقولون إنهم لا يقيمون علاقات مع إسرائيل بسبب ضغوط من المملكة العربية السعودية، والجامعة العربية التي هي عضو فيها. وفي عام 1995 التقى وزير الخارجية شمعون بيريز بوزير خارجية جيبوتي في نيويورك، وشكر الوزير إسرائيل على مساهمتها من أجل المتضررين جراء الفياضانات في بلاده. وقال إنه يأمل في إقامة علاقات دبلوماسية تبدأ بعلاقات اقتصادية والطيران.[1]

[1] تقرير قسم أفريقيا، 19 أبريل 1999، מיג, חצ 3249.

5. جزر القُمُر

جزر القمر عضو في الجامعة العربية، وكل سكانها تقريبًا مسلمين. وبعد لقاء جرى في 12 نوفمبر 1994 بين السفير الإسرائيلي في باريس، وبين رئيس جزر القمر، صدر بيان حول إقامة علاقات دبلوماسية بين جزر القمر وإسرائيل. رأت إسرائيل في إقامة علاقات مع جزر القمر خطوة مهمة من أجل هدم جدار عداء العالم العربي والإسلامي لها. طلب رئيس جزر القمر من إسرائيل أن تساعد بلاده في مجالات الزراعة والتنمية الاقتصادية، وأرسلت إسرائيل إلى جزر القمر رسالة نوايا تتحدث عن تقديم المساعدات في مختلف المجالات بما فيها الزراعة، والطاقة، والبيئة، والطيران، وغيرها. وكان هناك وفد من قبل الماشاف على وشك زيارة جزر القمر لدراسة احتياجات الدولة. لكن بعد فترة قصيرة أعلنت جزر القمر تعليق العلاقات. وفسروا ذلك بأن الاعلان عن إقامة العلاقات الدبلوماسية قد جاء دون علم الحكومة. لكن في المباحثات التي دارت بين وزير خارجية جزر القمر في أديس أبابا أثناء انعقاد مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية عام 1995، أوضح أن هذا التعليق قد جاء نتيجة لضغوط من المعارضة المسلمة ومن الجامعة العربية.[1] وتتواصل الاتصالات مع ممثلي جزر القمر في الأمم المتحدة وفي المؤتمرات الدولية الأخرى.

6. الصومال

الصومال هي اتحاد بين الصومال الإيطالية وصوماليلاند البريطانية في الماضي. حصلت الدولة الموحدة على استقلالها في عام 1961. ومنذ سقوط نظام الحكم الدكتاتوري للرئيس سياد بري (Barre)، الذي حكم في الفترة 1969-1991، لا يوجد في الدولة حكم مركزي معروف، وتقبع في حرب أهلية مستمرة. وفي مايو 1991 انسحبت صوماليلاند من الاتحاد وأعلنت استقلالها، وكان أول رئيس لها هو محمد إبراهيم إجال (Egal) الذي حكم حتى وفاته في

---

[1] نائب مدير قسم أفريقيا إلى وزارة الخارجية، 28 يونية 1995، מ"ג, ملف جزر القمر؛ جريدة "هآرتس"، 11 نوفمبر 1994.

2002. وفي 1998 انسحبت أيضًا بونتولاند (Puntuland) من الاتحاد الصومالي. ويسود في صوماليلاند، على عكس بقية أجزاء الصومال، الاستقرار غير أن دول العالم لا تعترف بها، ويعمل ممثلوها لدى مختلف الدول من أجل الحصول على الاعتراف بها لكن دون فائدة. ولقد زار مبعوث خاص للرئيس الحالي، طاهر كاهين (Kahin)، إسرائيل عدة مرات وطلب الاعتراف بصوماليلاند، غير أن إسرائيل امتنعت عن فعل ذلك رغم موقعها الاستراتيجي في القرن الأفريقي. ووفقًا لأقوال المبعوث الخاص، عمر دوهود (Dohod) فإن بعض رجال الأعمال الإسرائيلين يعملون فيها.[1]

ج. الأهداف الرئيسية في شرق أفريقيا

منذ عودة إسرائيل إلى أفريقيا وتقلص عدد سفاراتها في القارة، وأصبح هناك اهتمام خاص ببعض الدول الرئيسة ذات الأهمية الاستراتيجية، والاقتصادية، أو السياسية، وإسرائيل لديها في معظمها سفارات. لذلك فمن الضروري استعراض النقاط الرئيسة في طريق تطور العلاقات معها. سنناقش في هذا الجزء باختصار تطور العلاقات مع دول شرق أفريقيا: كينيا، وأوغندا، وإثيوبيا. كما سأعرض في الجزء رقم "د" لتطور العلاقات مع دول غرب أفريقيا؛ وفي "هـ" العلاقات مع جنوب أفريقيا.

1. كينيا

كينيا إحدى الدول الأفريقية الصديقة جدًا لإسرائيل. بدأت هذه الصداقة قبل حصول كينيا على الاستقلال عن البريطانيين في ديسمبر 1963؛ ففي نهاية الخمسينيات كان لإسرائيل قنصل شرف في كينيا، وهو إسرائيل (إيزي) سومن، من زعماء الطائفة اليهودية هناك، وكان في الماضي رئيس بلدية نيروبي. وفي 1961 عُيِّنَ يعقوب دوري، أول رئيس أركان للجيش الإسرائيلي، ممثلًا غير رسمي لإسرائيل في نيروبي. مكث دوري في كينيا فترة قصيرة، ومع استقلالها عُين في هذا

[1] مقابلة مع عمر دوهود في القدس، 26 أبريل 2006؛ كتيب إعلامي لصوماليلاند، Somaliland – The case of International Recognitiob, 22 March 2006

المنصب شخص من وزارة الخارجية وهو أشِر نعيم. كانت هناك قبل الاستقلال علاقات أولية مع القيادة المستقبلية لكينيا، خاصة مع الرئيس المحتمل جومي كينياتا، وفي 9 ديسمبر 1963 -قبل ثلاثة أيام من إعلان الاستقلال- تم وضع حجر أساس السفارة الإسرائيلية في نيروبي، بمشاركة جومي كينياتا، ووزيرة الخارجية جولدا مائير، ورُفعت أعلام إسرائيل، وكانت إسرائيل من أوائل الدول التي عينت سفيرًا لها في كينيا.

تكمُن أهمية كينيا بالنسبة لإسرائيل في موقعها الاستراتيجي خلف السودان ومصر؛ وميناء مومباسا هو أكثر الموانيء نشاطًا وتطورًا على ساحل المحيط الهندي، ويقع على طريق الملاحة إلى الشرق الأقصى وجنوب أفريقيا؛ كما تعبر الطرق الملاحية للطيران الإسرائيلي أعلى كينيا، وهذه الدولة، المؤيدة للغرب، رائدة في شرق أفريقيا، فلديها بنية تحتية اقتصادية، وصناعية، وزراعية جيدة، حصلت عليها من نظام الحكم الاستعماري ومن المستوطنين البيض. وشجع الرئيس جومي كينياتا إسرائيل من منطلق الإيمان بالعهد القديم، وإحياء الشعب الإسرائيلي، مثل الكثيرين من سكان كينيا المسيحيين (حوالي 70% من السكان)، كما أُعجب كينياتا بالقدرات العسكرية الإسرائيلية، وإنجازاتها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كانت لدى كينيا مخاوف كبيرة من الجارة الصومال، التي طالبت، في إطار تطلعها إلى إقامة "الصومال الكبرى" في أراضٍ من المنطقة الشمالية الشرقية لكينيا، التي يسكنها صوماليون، كما خشيت كينيا من الإسلاميين الذين يسكنون المنطقة الساحلية في كينيا، وعشية الاستقلال طالب الصوماليون في كينيا بالانضمام إلى الصومال، في حين طالب المسلمون قاطني المنطقة الساحلية بالانضمام إلى زنجبار، منع البريطانيون ذلك، لكن كينيا المستقلة مازالت مضطرة إلى التعامل مع هذه المطالب من حين إلى آخر، كما أثار النشاط العربي الإسلامي بين مسلمي كينيا مخاوف النظام الحاكم المسيحي، والكنائس المسيحية، وذلك ما حدث أيضًا بالنسبة للتحريض الإيراني؛ حيث تم إغلاق

السفارة الإيرانية في نهاية السبعينيات بأمر من السلطات الكينية. أما النشاط الإسلامي الليبي في أوغندا في فترة حكم الطاغية عيدي أمين، وتحول أوغندا إلى قاعدة للتآمر الليبي ضد كينيا، فقد أدى إلى طرد الدبلوماسيين الليبيين من كينيا في يناير 1981. لقد كان الخوف من هذه العناصر من أسباب تقارب كينيا مع إسرائيل وتوسيع التعاون بينهما.[1]

وفي الستينيات وبداية السبعينيات تطورت العلاقات المتشعبة بين كينيا وإسرائيل على المستوى الاقتصادي، والأمني، والماشافي وعملت شركات إسرائيلية، عامة وخاصة، مثل: سوليل بونيه، وتاهل، وكور سحر، وغيرها في تشييد المشروعات الصناعية، ورصف الطرق، وإنشاء المباني العامة، وتطوير منابع المياه في كينيا. فنجد على سبيل المثال فندق هيلتون في وسط نيروبي قامت شركات إسرائيلية بتخطيطه وبنائه؛ كما ساهمت شركة العال للطيران ب 22.5% من تكلفة البناء. أما على المستوى الماشافي، فقد وصل عشرات الدارسين من كينيا إلى إسرائيل سنويًا، وجرت الدورات التدريبية المتنقلة في كينيا، وأُرسل الخبراء الإسرائيليون لفترات متفاوتة من أجل تطوير مختلف المشروعات. ومن المشروعات الماشافية المهمة مدرسة للعمل الاشتراكي أُنشأت في مدينة ماشاكوس (Machakos)، شمالي مومباسا، وأدارتها متدربات من معهد "كرمل". وعند زيارتها لكينيا تأثرت جولدا مائير من إسهام المدرسة للسكان، وذكرت أنه أكثر مكان أثار اهتمامها وإعجابها في هذه الزيارة.

وفي 1973 كانت كينيا من بين أواخر الدول التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، واضطرت إلى القيام بذلك كي لا تبقى منعزلة بين أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية، التي قررت قطع العلاقات مع إسرائيل بضغط من الدول العربية، غير أنه حتى بعد قطع العلاقات وافقت كينيا على وجود دبلوماسي إسرائيلي "كمسؤول عن المصالح الإسرائيلية"، برعاية السفارة الدانماركية، عمل المسؤول، في الحقيقة، كسفير في كل شيء، واستمر التعاون

---

[1] Oded, 2000

الفعلي مع إسرائيل في جميع المجالات، بل كان هناك توسع في نشاط الشركات الاسرائيلية الاقتصادية، وزاد عدد العاملين الإسرائيين بعد القطيعة ووصل إلى 500 شخص. استمر النشاط الماشافي بشكل طبيعي، وهبطت طائرات شركة العال في مطار نيروبي في طريقها إلى جنوب أفريقيا؛ كما عمل مكتب شركة "تسيم ZIM" في مومباسا وتزودت السفن الإسرائيلية بالوقود في الميناء؛ كما زار إسرائيل الحجاج ورؤساء الكنائس، كما زار السائحون الإسرائيليون كينيا. وفي يوليو 1976 -في عملية عنتيبي- سمحت كينيا للطائرات الإسرائيلية بالهبوط والتزود بالوقود في نيروبي في طريق عودتها إلى إسرائيل وبرفقتها الناجين، وقدمت للمصابين الرعاية الطبية اللازمة.

استمر دانيال أراب موي -الذي انتخب رئيسًا عام 1978 بعد وفاة كينياتا- في سياسة سلفه فيما يخص العلاقات الثنائية مع إسرائيل، مع ذلك لم يكن لديه تقارب وتأييد لإسرائيل أو علاقات حميمة مع زعمائها مثلما كان مع كينياتا، كما لم تكن لديه تحفظات من سياسة الدول العربية، مثلما كان لسلفه الذي لم يقم بزيارة أيٍ منها أبدًا. أظهر موي انفتاحًا على العالم العربي، وقام فور توليه مقاليد الحكم بزيارة بعض منها، وكذلك إيران، وناقش معها التعاون المشترك والمساعدات. وبالفعل حصلت كينيا على مساعدات كبيرة من البنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا BADEA ومن الدول العربية المنتجة للنفط، وخاصة السعودية. وفي زيارته للدول العربية أصدر تصريحات مؤيدة للعرب فيما يخص الشرق الأوسط. وفي عام 1978 استأنفت كينيا علاقاتها الدبلوماسية مع ليبيا، وافتُتِح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في نيروبي، ومُنح مكانة دبلوماسية. وكان تصويت كينيا في المؤتمرات الدولية مؤيدًا للعرب بشكل عام.

وفيما يخص العلاقات الثنائية فقد كان الوضع أفضل بكثير، ففي فترة القطيعة توجه الرئيس موي إلى إسرائيل بطلب المساعدة لحركة الشباب الوطنية (National Youth Service - NYS). واستجابت له إسرائيل. ووقّعت

اتفاقية في أغسطس عام 1979 بين المسؤول الإسرائيلي وبين مكتب الرئاسة، وأرسلت إسرائيل إلى كينيا خبيرين لفترة طويلة، حيث أقاما مزارع زراعية ودربوا متدربي الحركة على تشغيلها.[1] وفي يونية 1986 التقى رئيس الحكومة إسحق شامير بالرئيس أثناء توقفه في نيروبي، في طريقه إلى توجو، وأجريا محادثات حول العلاقات بين البلدين.

وبعد أن قامت عدة دول أفريقية باستئناف علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، قامت كينيا بذلك أيضًا في 23 ديسمبر 1988. وفي بداية التسعينيات ظهر تغيير للأفضل في العلاقات الكينية الإسرائيلية، وذلك بسبب تزايد الغضب بين مسلمي كينيا واندلاع التظاهرات العنيفة ضد نظام الرئيس موي. وقام بتنظيم هذه التظاهرات الزعماء الإسلاميون المتشددون في المنطقة الساحلية. ولقد خشيت القيادة السياسية والدينية لكينيا وعلى رأسها الرئيس موي، من انتشار الاضطرابات لبقية أنحاء البلاد. وتم استخدام وحدة النخبة في الجيش ضد المظاهرات وقمعوا نشاطها بالقوة المفرطة. وكان هناك خوف من أن يحصل المسلمون المتمردون على المساعدات من الخارج، من عناصر متطرفة في العالم العربي.[2]

سبب آخر لتقارب الرئيس موي من إسرائيل هو نشاط مدير عام المكتب الرئاسي، السيدة سالي كوسجي (Kosgei)، التي كانت مقربة منه جدًا ولها تأثير كبير على النخبة الحاكمة. كانت كوسجي من أنصار إسرائيل وصديقة لدافيد سيلبرشطاين، الطبيب الشخصي للرئيس موي، ومن زعماء الطائفة اليهودية في كينيا. كما عارضت التأثير العربي المسلم المتزايد خاصة النشاط الإيراني، ودفعت نحو التقارب مع إسرائيل. وفي أكتوبر 1993 هبطت طائرة رئيس الحكومة إسحق رابين في نيروبي في طريقها إلى إسرائيل قادمة من الشرق الأقصى. واستقبله في المطار الرئيس موي ووفد كبير مرافق له ضم وزير الخارجية وسالي كوسجي، التي عُيِّنت بشكل مؤقت مديرًا لوزارة الخارجية

[1] עינור ואבימור, 1990: 219-210; عملت في فترة القطيعة "ممثلًا للمصالح الإسرائيلية" في كينيا.
[2] Oded, 2000: 152-162

الكينية. وفي حديث بين رئيس الحكومة والرئيس تم تناول موضوع المتشددين الإسلاميين، وسبل مجابهتهم.[1]

وبمبادرة من كوسجي، زار الرئيس موي، في شهر يناير 1994، إسرائيل وألقى كلمة في الكنيست، ووعد في كلمته أن تفتتح كينيا سفارة لإسرائيل في أقرب مناسبة. ولقد حدث ذلك بالفعل، على الرغم من اضطرار كينيا إلى إغلاق العديد من سفاراتها في العالم لصعوبات مالية. كما زارت كوسجي إسرائيل عدة مرات من أجل الحث على فتح سفارة. وفي ديسمبر 1995، قام الرئيس موي بزيارة تعزية بناسبة مرور 30 يومًا على اغتيال رئيس الحكومة رابين. وزارها مرة أخرى في فبراير 1996 لتلقي العلاج.

أعربت إسرائيل عن صداقتها لكينيا وعن استعدادها تقديم المساعدة لها في وقت الحاجة. بعد عملية التفجيرات التي نفَّذها عملاء القاعدة ضد السفارة الأمريكية في نيروبي في السابع من أغسطس عام 1998، وقُتل في الانفجار حوالي 250 شخصًا، (من بينهم 12 أمريكيًا)، وأصيب حوالي 500 آخرين، جميعهم كينيين كانوا في الشوارع المجاورة للسفارة. ولقد أرسلت إسرائيل على الفور أطقم إنقاذ، لإنقاذ المحاصرين تحت الأنقاض. وأحضر الطاقم المكوَّن من 150 شخصًا، التجهيزات اللازمة، وعمل 24 ساعة يوميًا. كما كان هناك طاقم آخر مكون من السلاح الطبي في الجيش الإسرائيلي، مع أطباء وممرضين. ونَشَرت الصحف الكينية وصفًا مؤثرًا عن المساعدات الإسرائيلية، وقدّم الرئيس الشكر على ذلك لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، بكلمات حارة. وقبل عودة الأطقم إلى إسرائيل التقى الرئيس بأفرادها وأعرب عن تقديره العميق للعمل الذي قاموا به. وحسَّنت عملية الانقاذ هذه –جدًا- من العلاقات بين الدولتين.[2]

من المشروعات المهمة للماشاف في كينيا، بعد عودة العلاقات، إنشاء مزرعة نموذجية إسرائيلية في كيبويزي (Kibwezi) أنشأها خبير إسرائيلي أرسل إلى

---

[1] كنت في ذلك الوقت سفيرًا لإسرائيل في كينيا، وحضرت حفل الاستقبال.
[2] تقرير قسم أفريقيا، 16 أغسطس 1998.

كينيا لفترة طويلة. ولقد أدير المشروع بالتعاون مع كلية الزراعة بجامعة نيروبي، وبتمويل جزئي من المعونة الأمريكية USAID. ولقد كانت هذه المزرعة نموذجًا للنشاط الإسرائيلي في كينيا (وفي أفريقيا بشكل عام). وفي 2003 انتقلت إدارتها للكينيين. وفي إطار برنامج المدن المليونية التابع للأمم المتحدة، عمل الماشاف في مدينة كيسومو (Kisumu) في مختلف المناطق من أجل تنمية المدينة نحو رفاهية سكانها. ويعتبر عدد المتدربين القادمين إلى إسرائيل من كينيا من أكبر الأعداد حيث وصل في عام 2008، إلى 158 متدربًا جاءوا إلى إسرائيل لحضور دورات في مجالات مختلفة، كما أجريت ثلاث دورات تدريبية متنقلة في كينيا، شارك فيها 140 دارسًا. وفي 2009 وصل 118 دارسًا لحضور دورات تدريبية في إسرائيل، وأجريت 4 دورات تدريبية متنقلة شارك فيها 94 دارسًا، كما عمل في كينيا خمسة خبراء لفترات قصيرة في مجالات الزراعة، والطب، والتكنولوجيا المتقدمة.[1]

وعلى المستوى الاقتصادي أقامت الشركات الإسرائيلية، مزارع كبيرة من أجل زراعة الزهور حيث أصبحت كينيا فيما بعد من كبرى الدول المنافسة لإسرائيل في تصدير الزهور، وفي 2005 باعت كينيا إلى أوروبا زهورًا أكثر من إسرائيل.[2] وهناك شركات اقتصادية إسرائيلية تعمل في قطاعات اقتصادية مختلفة في كينيا، من بينها شركة سوليل بونيه التي عادت وفتحت مكتبها في نيروبي بعد غلقه أثناء فترة القطيعة. وبالنسبة لحجم التبادل التجاري بين كينيا وإسرائيل فقد شهد ارتفاعًا تدريجيًا، وفي التسعينيات كان حجم التبادل التجاري 30-40 مليون دولار؛ وفي عام 2005 وصلت الصادرات الإسرائيلية إلى كينيا إلى 48,821,80 دولار، والواردات من كينيا إلى 20,462,79 دولار، بإجمالي 69,284,59 دولار. وفي عام 2010 بلغت الصادرات إلى كينيا 49,4 مليون دولار، والواردات منها إلى 19,9 مليون دولار، بإجمالي 69,3 مليون دولار (بدون صفقات الأسلحة).[3]

---

[1] الاصدار السنوي للماشاف، 2008، 2009.
[2] *The Marker* (Israel), 14 June 2006
[3] المكتب الإحصائي المركزي، القدس.

وفي سبتمبر 2009 زار وزير الخارجية ونائب رئيس الحكومة، أفيجدور ليبرمان، كينيا على رأس مجموعة من رجال الأعمال في إطار جولته في أفريقيا، ووقع على ثلاث اتفاقيات في مجالات الزراعة وإدارة منابع المياه، كما تواصل وفود النظام الحاكم في كينيا، مع رجال الأعمال في هذه الزيارة.[1]

وبالنسبة للعلاقات المتعددة وتصويت كينيا في المحافل الدولية فلم يطرأ أي تغيير حقيقي؛ فنظرًا للجو المعادي لإسرائيل في الكتلة الأفريقية في الأمم المتحدة، فإن كينيا تمتنع عن التصويت أو تتغيب فقط في بعض القرارات المعادية لإسرائيل، ولا أعتبر ذلك إظهارًا للصداقة مع إسرائيل . وفي 2005 -لخيبة أمل إسرائيل- صوتت كينيا في الأمم المتحدة ضد إسرائيل في كل مشروعات القرارات العربية، وفي 2006 حدث بعض التحسن، وامتنعت كينيا في جزء من التصويت ضد إسرائيل، و لم يطرأ تغيير على هذا الوضع حتى عام 2011.

وفي الانتخابات التي جرت في كينيا، في ديسمبر 2002، فاز مواي كيباكي (Kibaki)، من جماعة كيكويو العرقية، بالرئاسة، بدأت معرفة كيباكي بإسرائيل في الخمسينيات، عندما عمل كاقتصادي في الإدارة البريطانية وشارك في مؤتمر رحوفوت، وبعد استقلال كينيا عمل كيباكي وزيرًا في مختلف الوزارات بما فيها وزارة المالية، وفي الفترة 1978-1988 شغل منصب نائب الرئيس أراب موي، وفي 1991 انسحب من الحزب الحاكم، وأسس الحزب الديمقراطي، الذي فاز في الانتخابات في عام 2002 وشكل مع أحزاب أخرى حكومة ائتلافية، علّقت كينيا والغرب الكثير من الآمال على كيباكي، لكنه بدا رئيسًا ضعيفًا لم ينجح في التغلب على الفساد، والصراعات الداخلية في البلاد، ولم يحدث أثناء حكمه أي تغيير حقيقي على العلاقات الثنائية مع إسرائيل، لكن علاقات المبعوثين الإسرائيلين معه ومع المقربين منه كانت أقل دفئًا، عن سابقه.

فاز كيباكي في الانتخابات الرئاسية في ديسمبر 2007 للمرة ثانية، بأغلبية كبيرة، منتصرًا على منافسه رييل أودينجا (Odinga)، من مجموعة هلواو

[1] الاصدار السنوي للماشاف، 2009.

العرقيـة، اتهمـت المعارضـة الـرئيس كيبـاكي بتزويـر الانتخابـات، وقتـل في الاضطرابات التي اندلعت عقب الانتخابات أكثر من ألف شخص، وتشريد حوالي ربع مليون آخرين. أضر الصراع الدامي بشدة بصورة كينيا، التي اعتبرت حتى ذلك الوقت واحدة من أكثر البلدان استقرارًا وتقدمًا في أفريقيا. وبعد مفاوضات مستمرة بوساطة عناصر خارجية منها كوفي أنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، تم التوصل في شهر فبراير 2009 إلى اتفاق على توزيع السلطات، وعُيِّن أودينجا رئيسًا للحكومة، في ائتلاف مع الرئيس كيباكي.

وفي 4 أغسطس 2010 جرى استفتاء في كينيا للتصديق على الدستور الجديد للبلاد، الذي من بين بنوده الرئيسية: تقليص صلاحيات الرئيس، وتوسيع صلاحيات السلطات الإقليمية، والاعتراف بميثاق الأمم المتحدة لحقوق الانسان، وتشكيل لجنة لدراسة وإدارة أراضي الدولة، والاعتراف بالمحاكم الشرعية المسلمة، مثلما كان متبعًا في العصر الاستعماري وبعد الاستقلال (تخصصت هذه المحاكم في الأحوال الشخصية فقط، مثل: الزواج، والطلاق، والمواريث طبقًا للشريعة الإسلامية). ولقد عارضت الكنائس المسيحية إدخال البند الأخير وأمرت أتباعها بالتصويت ضد الدستور الجديد، أما الرئيس كيباكي ورئيس الحكومة أودينجا فقد أيدا الدستور الجديد، وتم التصديق عليه بنسبة 67%.

2. أوغندا

سرَّع النشاط الماشافي في أوغندا من استئناف العلاقات الدبلوماسية معها عام 1994، كما اتسعت العلاقات الاقتصادية والتجارية بينها وبين إسرائيل.[1] تعمل الكثير من الشركات الإسرائيلية، العامة والخاصة، في أوغندا، ومنها: شركة سوليل بونيه، وشركة تاهل، وشركة "بلطون" التجارية المرتبطة بشركة "كور سحر"، وشركة "مرتون" التي تمثل عشرات الشركات الإسرائيلية في أوغندا، وتعمل هذه الشركات في إنشاء مزارع الزهور، ورصف الطرق، والبناء والتشييد، وتطوير البنية الأساسية لشبكة المياه، وفي عام 2001 فازت شركة "سوليل

[1] حول أوغندا حتى عودة العلاقات انظر الفصل السادس.

بونيه" بمناقصة لرصف طريق بطول 70 كم بتكلفة 24 مليون دولار، قدمها البنك الدولي. وبعدها فازت الشركة بمناقصات أخرى كثيرة.

وفيما يخص تصويت أوغندا في الأمم المتحدة يلاحظ أنه حدث تحسن واضح، من ناحية إسرائيل، فهي من الدول الأفريقية القليلة التي تمتنع عن التصويت في القضايا المرتبطة بالصراع الشرق أوسطي. أما فيما يخص مؤتمر الأمم المتحدة المعارض للعنصرية، الذي عقد في دربن (جنوب أفريقيا) في شهر سبتمبر 2001، فقد تعرضت فيه إسرائيل لهجوم قاسٍ من قبل الدول العربية وأنصارها، الذين اتهموها بالعنصرية، وكان الرئيس موسفني من بين القلائل الذين انتقدوا في كلمتهم التركيز على النزاع العربي الإسرائيلي، وأشار إلى أن هناك عنصرية أفظع موجودة في السودان، حيث يقتل مئات الآلاف من الأفارقة على يد الجيش السوداني.[1]

وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2003 عارضت أوغندا مشروع قرار مؤيد للعرب حول القدس، وامتنعت عن التصويت على مطلب بعرض أمر الجدار الأمني على المحكمة الدولية في هاج.[2] وفي مناسبات مختلفة أعرب موسفني عن معارضة الإرهاب وعمل بشدة كبيرة ضد المتشددين الإسلاميين في بلاده. كما كانت أوغندا من بين الدول الأفريقية القليلة التي أيدت عمل الولايات المتحدة في العراق.

وفي عام 1999 قام موسفني بزيارة خاصة للأماكن المقدسة في إسرائيل والأراضي المحتلة. وفي يناير 2003 وصل إلى إسرائيل في ثاني زيارة له بصحبة وزير الدولة للشؤون الأمنية، ومدير عام وزارة الدفاع، ورئيس هيئة الأركان، ورئيس المخابرات العسكرية. والتقى موسفني أثناء الزيارة بالرئيس كاتساف، ورئيس الحكومة أريئيل شارون، ووزير الخارجية نتنياهو، كما زار المنشآت العسكرية. ولقد أدت هذه الزيارة إلى توطيد العلاقات الأمنية بين الدولتين، وإلى زيادة المشتريات

[1] جريدة "هآرتس"، 2 سبتمبر 2001.
[2] *Uganda Vision,* 22 December 2003

العسكرية من إسرائيل. وفي 1997 وقّعت أوغندا على عقد مع شركة "الصناعة الجوية" بقيمة 25 مليون دولار، لتطوير طائرات الميج 21. كما وقّعت بعدها اتفاقيات أخرى بعشرات الملايين من الدولارات مع شركة "سيلفر شَدو"، المبعوثة للصناعة الجوية في أوغندا.[1]

كما زار أوغندا من إسرائيل وزير الزراعة شالوم سمحون، وكذلك أعضاء كنيست. كما وجهت الدعوة للرئيس كاتساف لزيارة أوغندا، غير أن هذه الزيارة لم تتم. وفي إطار زيارة نائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية أفيجدور ليبرمان لأفريقيا، قام بزيارة أوغندا في شهر سبتمبر 2009 على رأس وفد اقتصادي والتقى بقيادات الدولة.

في المجال التجاري، وصلت الصادرات الإسرائيلية إلى أوغندا (بدون صفقات الأسلحة)، عام 2005 إلى 27 مليون دولار، ووصلت الواردات منها إلى 4 ملايين دولار. وفي 2010 وصلت الصادرات إلى أوغندا 7,9 مليون دولار، والواردات منها إلى 7,8 مليون دولار، بذلك وصل إجمالي التبادل التجاري إلى 15,7 مليون دولار (بدون صفقات الأسلحة).[2]

على المستوى الماشافي، درس في إسرائيل عام 2006، وفي دورات تدريبية متنقلة في أوغندا 34 طالبًا أوغنديًا، خاصة في مجال الزراعة. كما توجه خبيرٌ إسرائيلي إلى أوغندا لفترة قصيرة للقيام بدراسة في مجال الطب الوقائي. وفي 2009 انخفض عدد الدارسين الأوغنديين في إسرائيل إلى 17 دارسًا.[3]

في يوليو 2005 وجه الرئيس موسفني دعوة إلى وزيرا المالية بينيامين نتنياهو وأفراد عائلته لحضور مراسم عسكرية رسمية، وذلك لإزاحة الستار عن النصب التذكاري في مطار عنتيبي إحياءًا لذكرى أخيه يوني، وذكرى الإسرائيليين الذين قُتلوا أثناء عملية تحرير الرهائن في عنتيبي عام 1976. شارك في هذه المراسم

---

[1] جريدة "هآرتس"، 14 يناير 2003.
[2] المكتب الإحصائي المركزي، القدس.
[3] الإصدار السنوي للماشاف، 2006، 2009.

الرئيس وكبار الشخصيات في أوغندا.[1] ويذكر أنه كانت هناك دوائر في أفريقيا وأوغندا أدانت -في حينه- عملية عنتيبي بزعم المساس بالسيادة الأوغندية، ومقتل عشرات الجنود الأوغنديين أثناء القيام بالعملية، غير أن موسفني رأي في هذه العملية نموذجًا لمحاربة الإرهاب وأشاد بها.

3. إثيوبيا وإرتريا

إثيوبيا مهمة لإسرائيل لعدة أسباب منها:

- إثيوبيا هي أقدم دولة مستقلة في أفريقيا، لذلك اختيرت لتكون مقر الإتحاد الأفريقي (المنظمة التي حلت محل منظمة الوحدة الأفريقية)؛ وأمانة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، وتُعقد معظم المؤتمرات هناك.
- تقع إثيوبيا في نقطة استراتيجية في القرن الأفريقي، وتحلِّق الطائرات الإسرائيلية بالقرب منها، كما تُبحر السفن الإسرائيلية بالقرب منها. وبعد أن حصلت إريتريا على الاستقلال عام 1993 تم ضم الموانيء المهمة على البحر الأحمر -مصوع (Massawa)، وعصب (Asab)- إليها، ولم يصبح لإثيوبيا أي منفذ على البحر، لذلك قلت أهمية إثيوبيا بالنسبة لإسرائيل، غير أن مكانتها مازالت محورية، ولإسرائيل سفارتان مقيمتان في كل من إثيوبيا وإريتريا.
- للكنيسة المسيحة الأرثذوكسية الإثيوبية، التي يبلغ نسبة مؤمنيها حوالي 50% من إجمالي السكان، روابط طيبة مع الشعب اليهودي، فالمسيحيون الإثيوبيون يعتبرون إسرائيل الأرض المقدسة، ونظرتهم إلى اليهود إيجابية ومشجعة، وترجع هذه الرؤية إلى التراث القديم الخاص بزيارة ملكة سبأ للملك سليمان في القدس، وتُنسَب العائلة القيصرية في إثيوبيا إلى سليمان الملك والأسد، رمز القيصرية، ذلك لما ورد في التوراة "يهوذا جرو أسد". وفي المسيحية الإثيوبية هناك تأثير راسخ لليهودية عليها مثل: وجود الختان؛ واليوم الثامن؛ وتحريم أكل لحم الخنزير؛ والراحة من العمل في يوم السبت.

---

[1] *The Marker,* 7 July 2005

- تحترم إثيوبيا إسرائيل جدًا لإنجازاتها في مجالات التنمية الاقتصادية والأمنية، وهناك رغبة في الاستعانة بهذه الانجازات.
- نظرًا لأن إثيوبيا دولة غير عربية تحيطها الدول العربية المسلمة، فإنها تشعر بوجود تشابه ومشاركة بينها وبين إسرائيل. كما يوجد تضامن بين إسرائيل والمسيحيين وقيادة النظام الحاكم -التي هي مسيحية في معظمها.
- تُسهِّل العلاقات الطيبة بين إسرائيل والنظام الحاكم في إثيوبيا من عملية تهجير يهود إثيوبيا إلى إسرائيل.

الخلافات مع الدول المجاورة والدول العربية

كان من المتبع وصف إثيوبيا في فترة الإمبراطورية بجزيرة مسيحية في بحر مسلم يحيطها من جميع الجهات. كان المسيحيون (ولايزالون) يتعرضون للمخاطر من قبل جيرانهم المسلمين. ولقد زاد الخوف من المسلمين -في بداية القرن السادس عشر- عندما أعلن أحمد بن إبراهيم، الملقب بجران، الجهاد ضد إثيوبيا المسيحية، واحتل الدولة كلها تقريبًا، وأُجبر الكثير من المسيحيين على اعتناق الإسلام. لكن الجنود البرتغاليين المسيحيين الذين كانوا في حملة عسكرية في شرق أفريقيا، أنقذوا إثيوبيا المسيحية. وفي فبراير 1543 صدَّ البرتغاليون المسلمين، وقُتل جران، قائد المسلمين في المعركة. إن "مأساة جران" لم تُنس منذ ذلك الوقت، ويتم إثارتها كلَّما هدَّدت دولة عربية أو مسلمة سلامة إثيوبيا ومصالحها. وتعود نقاط الخلاف مع بعض الدول العربية وتعكِّر صفو العلاقات مع إثيوبيا. وسوف نفصِّل بعض هذه النقاط فيما يلي:

الصومال المجاورة هي العدو الأول لإثيوبيا؛ حيث تتطلع إلى ضم منطقة أوغادين بإثيوبيا، التي معظم سكانها صوماليين. انضمت الصومال إلى الجامعة العربية عام 1974 مما زاد من مخاوف إثيوبيا من حدوث تضامن عربي إسلامي مع الصومال. وفي عام 1977 احتلت الصومال منطقة أوغادين، وفقط بمساعدة الاتحاد السوفيتي وكوبا نجحت إثيوبيا في استعادة القطاع من جديد. ولا يزال الصراع الإثيوبي ضد حركة أوغادين السرية، التي تؤيدها المنظمات

الإسلامية المتشددة في الصومال، مستمرًا حتى اليوم، وتُعتبر الصومال مركز الحركة السرية المسلمة "الاتحاد الإسلامي"، التي تعمل أيضًا في أوغادين، وتضطر إثيوبيا من وقت لآخر إلى صد المتمردين وردُّهم إلى داخل الصومال. وفي 2006، أثناء الحرب الأهلية في الصومال -لتنظيم القاعدة مركزًا مهمًا بها - احتل الجيش الإثيوبي أجزاء من جنوب الصومال، وبمباركة من الولايات المتحدة طردت المنظمة الاسلامية المتشددة "اتحاد المحاكم الاسلامية" من مقدشيو وعادت الحكومة الصومالية المؤقتة إلى العاصمة، وفقط في يناير 2009 انسحبت القوات الإثيوبية من الصومال، لكن الفوضى هناك وسيطرة المنظمة الاسلامية المتشددة "الشباب" التي يساندها تنظيم القاعدة، على أجزاء كبيرة من جنوب الصومال أمرٌ يُقلق إثيوبيا.

مشكلة النيل تعكِّر من حين لآخر صفو العلاقات مع مصر، فإثيوبيا مثل سائر الدول الأفريقية الأخرى التي تقع على حوض نهر النيل، ترغب في تغيير اتفاقية تقسيم مياه النيل الأزرق المتفرع من بحيرة تانا في أراضيها، وتزعم أن الاتفاقية بخصوص مياه النيل التي وقعت مع البريطانيين عام 1902، تضر بتنمية البلاد، خاصة في مجال الري، والزراعة وإنشاء محطات القوي الكهربية، وتتردد في بعض الأحيان أنباء في الإعلام المصري حول محاولة إسرائيل، عبر المساعدات الفنية التي تقدمها لإثيوبيا، تقليل كمية المياه التي تصل إلى مصر، وتحدث لقاءات من حين إلى آخر بين دول حوض النيل (Undugo، التي تعني "الأخوة" باللغة السواحيلية) لمناقشة هذه المشكلة، لكن بدون نتائج مرضية للأفارقة -خاصة إثيوبيا، وفي 23 نوفمبر 2010 هاجم رئيس حكومة إثيوبيا، ميليس زيناوي، مصر بشدة واتهمها بالإضرار ببرامج تنمية بلاده في حوض النيل، وحذَّر أنه إذا حاربت مصر إثيوبيا، فبلاده ستعرف كيف تدافع عن نفسها، وردَّت مصر بأنها لا ترغب في الحرب.[1]

[1] إذاعة صوت إسرائيل، ريشيت بيت، 24 نوفمبر 2010.

مشكلة إريتريا. تأسست جبهة التحرير الإريترية (Eritrean Liberation Front) في القاهرة عام 1961 على يد زعيم مسلم درس في جامعة الأزهر. كان هدف الجبهة تحرير إريتريا من الحكم الإثيوبي، الذي ضمها إليه نهائيًا عام 1962. أيدت الحركة بعض الدول العربية، التي طمحت في تحويل البحر الأحمر إلى بحر عربي، وكذلك "الحد من حرية الملاحة الإسرائيلية في البحر الأحمر وإغلاق الطريق أمامها إلى أفريقيا".[1] لم تُخفِ الدول العربية طموحاتها باستقلال إريتريا وانضمامها إلى جامعة الدول العربية، وساعدت حركة التمرد ضد إثيوبيا.[2] وفي فبراير 1972 تأسست منظمة "الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا" (Eritrean Popular Liberation Front)، بقيادة أسياس أفورقي (Afewerki) (مسيحي). وتحولت المنظمة إلى حركة سرية حاربت إثيوبيا، وفي النهاية حصلت إريتريا على الاستقلال عام 1993. عارض أفورقي انضمام إريتريا إلى الجامعة العربية، وأبعد القيادة الإسلامية، وكانت نظرته إلى إسرائيل مشجعة، وتوطدت العلاقات مع أفورقي عندما مرِض بالملاريا المخية في يناير 1993، التي هددت حياته، وتم نقله إلى إسرائيل، حيث تلقى فيها العلاج اللازم وتم شفاؤه. فتحت إسرائيل سفارة لها في إريتريا نظرًا لأهميتها الاستراتيجية، وفتحت إريتريا سفارة في إسرائيل (حول النشاط الماشافي في إريتريا انظر الفصل الثامن).

منذ الحرب الإثيوبية الإريترية (1998-2000) حدث تقارب بين الرئيس الإريتري أفورقي وبين الدول العربية وتحسن تعامله مع المسلمين، ذلك من منطلق الرغبة في الحصول على تأييدهم في صراعه ضد إثيوبيا. وشارك الوزراء في الأعياد الإسلامية وقدم لهم التهاني التي تحظى بانتشار كبير في وسائل الإعلام. طالب الاتحاد الأفريقي في أبريل 2009 بفرض حظر على تزويد إريتريا بالأسلحة، وفي ديسمبر من نفس العام قرر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بفرض عقوبات على إريتريا، وذلك على خلفية اتهامها بتدريب وتسليح الجماعات الإسلامية المتشددة التي تعمل ضد الحكومة الصومالية والإثيوبية، وشملت العقوبات

---

[1] جيش الشعب (صحيفة عسكرية سورية)، 12 أكتوبر 1976: 31.
[2] *Afriscope* (Lnodon), vol. 5, no. 4, April 1975: p 10؛ مجلة صباح الخير (مصر)، 20 مارس 1975.

حظـر التـزود بالسـلاح، وتجميـد الممتلكـات، وحظـر تقـديم تأشـيرات الـدخول للشخصيات الرسمية ورجال الأعمال. عارضت ليبيا وحدها ذلك، من إجمالي 15 عضوًا في الأمم المتحدة، وامتنعت الصين عن التصويت. أنكرت إريتريا أنها تساعد المتمردين، واتهمت المخابرات الأمريكية بنشر الأكاذيب وعلّقت عضويتها في الاتحاد الأفريقي. وفي حوار أجريته مع السفير الإريتري في إسرائيل (16 فبراير 2010) أعرب عن رأيه بأن "التدخل الفاشل" للولايات المتحدة في الصومال، هو سبب الفوضى هناك، وأنه يجب السماح للصوماليين بحل مشكلاتهم بأنفسهم دون تدخل خارجي. وفي نفس الحوار أعرب السفير عن استياء الرئيس الإريتري من أن إسرائيل تأوي المئات من الإريتريين، و لا تعتبر العلاقات الإسرائيلية الإريترية دافئة وحميمة في 2011 مثلما كانت في الماضي.

السودان وليبيا، من بين الدول التي عملت ضد إثيوبيا الجارة السودان؛ حيث ساد التوتر بينهما في بعض الأحيان، وتتهم إثيوبيا السودان بتأييد الحركات الإسلامية المتشددة؛ وتتهم السودان إثيوبيا بتأييد حركة التمرد في جنوب السودان. أما الرئيس الليبي القذافي فواصل النشاط الدعائي والسري ضد إثيوبيا؛ حيث اعتاد انتقادها بشكل علني، وانتقاد علاقاتها بإسرائيل، بل وطلب نقل أمانة منظمة الوحدة الأفريقية من أديس أبابا إلى دولة عربية. لقد خلقت المخاوف الإثيوبية من الجارتين العربيتين، وموروث العلاقات الكبير بينها وبين إسرائيل، نوعًا من علاقات التقارب بين إسرائيل والنظام الحاكم في إثيوبيا، السياسي والديني المسيحي.

عصر الإمبراطور هيلا سيلاسي

في عام 1936 بعد احتلال الإيطاليين لإثيوبيا، فرَّ الإمبراطور هيلا سيلاسي إلى القدس ومكث فيها فترة قصيرة، واستقبله اليشوف (الاستيطان) اليهودي بترحاب كبير. وفي مايو 1941 عاد الإمبراطور إلى إثيوبيا بعد هزيمة الجيش البريطاني ووحدات الوينجات (Wingate) -التي خدم فيها بعض الإسرائيليين- على يد الإيطاليين.

وفي التصويت في الأمم المتحدة على خطة التقسيم امتنعت إثيوبيا (أيدت ليبيريا القرار حيث كانت دولة مستقلة في ذلك الوقت). وفي أثناء حرب 1948، وبعدها في حربي 1956، 1967، تعاملت الحكومة الإثيوبية والكنيسة مع الانتصارات الإسرائيلية بتأييد كبير. ومن المهم الوقوف على رأي السفارة الإسرائيلية في أديس أبابا حول أن مصلحة إثيوبيا في إسرائيل قوية: "لو انتصر العرب لكانت إثيوبيا هدفًا رئيسيًا بالنسبة لهم. لذلك كان من المهم لإثيوبيا أن تكون إسرائيل قوية ومنتصرة".[1]

وفي الخمسينيات عمل تمثيل دبلوماسي إسرائيلي منخفض في أديس أبابا نظرًا لخشية إثيوبيا فتح سفارة إسرائيلية في عاصمتها. وفي 1954 اعترفت إثيوبيا بإسرائيل بشكل كامل، لكن في عام 1964، بعد أن حصلت بعض الدول الأفريقية على استقلالها، وأقامت علاقات دبلوماسية مع إسرائيل وافتتحت سفارات في بلادها على الفور، تشجعت إثيوبيا لفتح سفارة إسرائيلية في أديس أبابا، غير أنها امتنعت لسنوات عن فتح سفارة إثيوبيا في إسرائيل. لقد ميَّز الحذر من إظهار الصداقة والود تجاه إسرائيل العلاقات الإثيوبية الإسرائيلية طوال فترة حكم الإمبراطور، وكان هناك استعداد للتعاون الحقيقي مع إسرائيل حتى في المجالات الحسَّاسة مثل الأمن، لكن كان هناك حذر من إظهار علني للصداقة بين البلدين، فلم يقم الإمبراطور بزيارة إسرائيل على الرغم من زيارته لبلدان عربية، وفي محادثات مع ممثلين إسرائيليين أوضحت إثيوبيا أنها لا ترغب في أن تكون معزولة في منظمة الوحدة الأفريقية، وأنها مضطرة إلى الاستمرار في الانحياز إلى العرب.[2] وبالفعل أيَّدت إثيوبيا بشكل مستمر القرارات المعادية لإسرائيل، وفي الأمم المتحدة كان وزير خارجية إثيوبيا نشطًا لصالح العرب.[3] كما رعت إثيوبيا في الأمم المتحدة عام 1971 مشروع قرار مؤيد للعرب، وأظهرت في منظمة الوحدة الأفريقية نشاطًا مبالغًا فيه لصالح القضية العربية، مع ذلك فإن

[1] السفارة إلى قسم أفريقيا، 7 أغسطس 1967، ג"מ, חצ 3993/17.
[2] السفير الإسرائيلي في أبيجان إلى وزارة الخارجية، 25 يوليو 1972، ג"מ, חצ 5309.
[3] مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة إلى وزارة الخارجية، 5 نوفمبر 1970، ג"מ, חצ 4559/10.

حقيقة وجود سفارة لإسرائيل في أديس أبابا مقر منظمة الوحدة الأفريقية، قد سهَّل على إسرائيل متابعة نقاشات المنظمة نوعًا ما، ومقابلة المبعوثين الأفارقة الذين جاءوا لحضور المؤتمرات.

وبعد فتح السفارة الإسرائيلية في إثيوبيا تطورت علاقات واسعة بين إسرائيل وإثيوبيا، وإن كانت بشكل بطيء. وفي المجال الماشافي عمل حوالي عشرون خبيرًا إسرائيليًا في إثيوبيا في مجالات الزراعة، وصيد الأسماك، والبناء، والطب، وسافر عشرات الطلاب الإثيوبيين سنويًا للتدرب في إسرائيل. كما تبنَّت الجامعة العبرية كلية علم الميكروبات التابعة لجامعة هيلا سيلاسي، كما ساعدت على إقامة النظام القضاءي في إثيوبيا. كما أنشأت إسرائيل في إثيوبيا بنك الدم، وهو الأول من نوعه في البلاد، وأرسلت خبيرًا من الماشاف لإدارة مدرسة فندقية، وقدَّمت الاستشارات البحرية من أجل تطوير ميناء مساوة. وكان هناك ثلاثة جيولوجيين إسرائيليين مستشارين في وزارة التعدين، وأنشأت في أبادير مزرعة نموذجية لزراعة القطن، وقدمت الاستشارات في مجالات رصف الطرق، والهندسة، وصيانة الموانيء (بما فيها ميناء مساوة)، وتطوير الخدمات الصيدلية.

عملت الشركات الإسرائيلية في مختلف أنواع برامج التنمية، فعملت شركة "سوليل بونيه" في رصف الطرق، وشركة "تاهل" في القيام بدراسات حول تطوير التزود بالمياه، وشركة النفط الإسرائيلية في التنقيب عن النفط، وأنشأت شركة "آسيا وألدا" مصنعًا لانتاج الأدوية، وعملت شركات أخرى في تربية أسماك الزينة، ودباغة الجلود وغيرها. وفي إريتريا أُنشيء مصنع لتصنيع اللحوم "إينقودر" بالتعاون مع يهود من أسمرة. مع ذلك كان حجم التبادل التجاري بين الدولتين محدودًا، حوالي 4 ملايين دولار سنويًا (حول التجارة والاقتصاد انظر الفصل الأول). وفي الستينيات وبداية السبعينيات كان في إثيوبيا حوالي ثمانين عائلة إسرائيلية.

ومن المجالات الرئيسية التي قامت عليها العلاقات الإثيوبية الإسرائيلية التعاون الأمني، نظرًا لوجود مصالح مشتركة بين البلدين لصد التوغل العربي،

وفي الحفاظ على حرية الملاحة في البحر الأحمر. وعندما قاد رئيس الحكومة دافيد بن جوريون في الخمسينيات "برنامج الحدود الخارجية" الذي اهتم بالتعاون السياسي، والاقتصادي، والأمني مع ثلاث دول غير عربية في المنطقة، وهي: إثيوبيا، وتركيا، وإيران. شغلت إثيوبيا مكانة مهمة، غير أن هذا البرنامج لم يتم تطبيقه. وفي الستينيات وبداية السبعينيات، بلغ عدد وفد الجيش الإسرائيلي في إثيوبيا أكثر من عشرين ضابطًا عملوا في مجال التدريب، والتدريس في الأكاديمية العسكرية، وفي التخطيط والمخابرات، وكذلك في تدريب وحدات النخبة لمقاتلة الجماعات السرية. كما درَّب رجال الشرطة الإسرائيلية شرطة حرس الحدود الإثيوبية، خاصة في إريتريا. ولقد زار رئيس الأركان حاييم بار ليف، إثيوبيا عام 1971.

امتنعت إسرائيل في فترة حكم الإمبراطور عن الضغط على إثيوبيا في مسألة هجرة يهود "بيتا إسرائيل" إلى إسرائيل. وبعد حرب 1967 و"تحرير" البلدة القديمة، ساندت إسرائيل حق الكنيسة الإثيوبية في الدير الإثيوبي القديم في القدس "دير السلطان"، وفي عام 1970 سلَّمتها مفاتيح الدير (دير السلطان، أرض مجاورة لكنيسة القيامة، والخلاف بين الكنيستين القبطية والإثيوبية حول ملكيتها أمر معقَّد استمر لسنوات. وفي العصر الأردني كانت مفاتيح "دير السلطان" مع الكهنة الأقباط).

في عام 1973، عندما ارتفع عدد الدول الأفريقية التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، زادت الضغوط المصرية والعربية على الإمبراطور من أجل قطع علاقاته مع إسرائيل. كما زادت ليبيا من تهديداتها، وبالتدريج تفاقم الوضع في إريتريا، وزادت مخاوف الإمبراطور من التحالف الصومالي السوفيتي، الذي هدد منطقة أوغادين. ومن منطلق الأزمة الاقتصادية والأمنية الحادة، توجه الإمبراطور إلى إسرائيل بطلب تخطيط الدفاع عن موانيء إثيوبيا في البحر الأحمر، وإمداده بالرادارات لحماية المطارات، وكذلك إمداده بالمعدات العسكرية، وتدريب وحدات الجيش. ولقد قُدِّر هذا الطلب بحوالي خمسة ملايين دولار. وحثَّ سفير

إسرائيل لدى إثيوبيا، حنان عينور، بلاده للاستجابة لطلب الإمبراطور مؤكدًا أنه إذا لم تقم بذلك، فإن كل الاستثمارات الإسرائيلية في إثيوبيا ستضيع هباء. وفي يوليو 1973 تم استدعاء عينور إلى إسرائيل للتشاور بمشاركة رئيسة الحكومة جولدا مائير، ووزير الدفاع موشه ديان، ووزير الخارجية أبا إيبن، وإيهود أبريئيل ومسؤولين كبار في وزارة الدفاع. أكد عينور على الضرورة الملحّة للاستجابة لطلب الإمبراطور في وقت أزمته. وقاطعه ديان وسأله إن كان قد نسي درس أوغندا، وذكر أن الإمبراطور لم يفِ بوعده بفتح سفارة في القدس. "لسنا ملزمين بمساعدة دولة لم تفِ بوعودها لنا. فهناك علاقة بين المساعدات العسكرية وبين الالتزام السياسي. إن خمسة ملايين دولار مبلغ كبير من الأفضل إنفاقه على تدريب جنودنا للحرب القادمة، أفضل من إنفاقه على إثيوبيا التي تخشى إظهار صداقتها لإسرائيل".[1] أضاف ديان أنه إذا كانت إثيوبيا مستعدة للتوقيع على "اتفاقية تعاون عسكري، وتبادل المساعدات، فإننا سنستجيب على الفور لطلبها، وإلا سنرفض تقديم مساعدات عسكرية أخرى، بل سنوقف المساعدات التي لم تؤت نتائجًا". أيدت رئيسة الحكومة جولدا مائير موقف ديّان، وصمت الحاضرون الذين كانوا قد أيدوا السفير عينور من قبل".[2]

عندما عاد عينور إلى إثيوبيا لطّف من الموقف الإسرائيلي وقال للإمبراطور إنه لم يُتخذ بعد قرار نهائي بالنسبة لطلبه. وأعرب الإمبراطور عن خيبة أمله مما شجع بعض العناصر في الحكومة الإثيوبية بما فيها رئيس الحكومة، الذين مالوا إلى الاستجابة إلى المطلب العربي، خاصة مصر والسعودية اللتين وعدتا بكبح جماح الإريتريين، بل والصومال وتقديم المساعدات لإثيوبيا. ومع اندلاع حرب يوم الغفران (1973) زاد العرب من ضغوطهم، خاصة الرئيس المصري السادات، والتي حملت نوعًا من التهديد. وفي 23 أكتوبر 1973 قطعت إثيوبيا علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، وكانت الدولة الـ 18 من 30 دولة قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. كان لتلك الخطوة التي اتخذتها أثيوبيا كبير الأثر على

[1] Aynor, *HIM*: 87

[2] المرجع السابق: 91.

دول صديقة مثل: كينيا، وليبيريا اللتين قطعتا علاقاتهما على الفور بعد ذلك[1] (حول قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل انظر الفصل السادس جدول 3). ومع إغلاق السفارة الإسرائيلية في أديس أبابا، قامت إسرائيل بترحيل جميع خبرائها المدنيين والعسكريين.

عصر منجستو

في عام 1974، بعد حوالي عام من قطع الإمبراطور للعلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، تم الإطاحة به في انقلاب عسكري.[2] وبعد أن أطاح الحاكم العسكري الجديد منجستو هيلا مريم بخصومه في الجيش، وفي المجلس العسكري المؤقت "درجو" (Dergue)، تقارب مع الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية، واتبع نظام الحكم الاشتراكي المركزي كوسيلة طيبة للسيطرة على الجماهير التي يرأسها. وفي الغرب -خاصة الولايات المتحدة- انتقدت المساس بحقوق الانسان التي اتبعها النظام الجديد ورفضت تزويده بالسلاح واعتبرهم منجستو عناصر معادية. وعندما غزت الصومال أوغادين عام 1977، ساعد منجستو كل من الاتحاد السوفيتي وكوبا على صد الجيش الصومالي في عام 1978. وساعد آلاف العسكريين والخبراء من الكتلة الشرقية منجستو في المجالات الأمنية والمدنية، لكنه كان حذرًا في ألَّا يسيطروا تمامًا على الدولة ويمسوا بصلاحياتها.

كان من أهداف منجستو الرئيسية قمع التمرد في إريتريا، وفي 1975 توجه لإسرائيل بطلب المساعدة العسكرية، واستجابت إسرائيل لطلبه على الرغم من عدم وجود علاقات دبلوماسية بين الدولتين في ذلك الوقت. لقد خشيت إسرائيل أن يؤدي انتصار متمردي ELF (الحركة الإريترية)، التي تزعمها مسلمون

[1] حول تطور العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية عشية قطع العلاقات، انظر المرجع السابق: 85-107.
[2] يرى حنان عينور، آخر سفير لإسرائيل في إثيوبيا قبل قطع العلاقات، إن قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل كان من بين عوامل إبعاد القيصر. لقد كان قطع العلاقات أمر غير مقبول لدى الكثيرين من ضباط الجيش الإثيوبي، حيث كانوا معجبين بالمدربين الإسرائيلين الذين عملوا على تكوين الجيش، ومنع الانقسامات، والتنسيق بين الوحدات العسكرية. انظر المرجع السابق: 107.

وأيدها العرب (50 من الإريتريين مسلمون)، إلى أغلاق الممر البحري في البحر الأحمر أمام سفنها.

كما ساعدت إسرائيل على تشكيل "كتيبة اللهب" (Flame Division) التي عملت في إريتريا (لم يرافق المدربون الإسرائيليون الكتيبة إلى إريتريا)، وتوقفت المساعدات الإسرائيلية عندما توطدت علاقات منجستو بالاتحاد السوفيتي وكوبا، اللتين ساعدتاه على صد الجيش الصومالي عن أوغادين. ويُرجِع البعض وقف المساعدات العسكرية الإسرائيلية إلى إعلان وزير الخارجية موشه ديان أن إسرائيل تبيع كميات معينة من السلاح إلى إثيوبيا، وهي الحقيقة التي حاول منجستو إخفائها. وعلى المستوى السياسي متعدد الأطراف -في منظمة الوحدة الأفريقية- وفي الأمم المتحدة استمر الموقف الإثيوبي في معاداة إسرائيل، وواصلت تأييدها للقرارات المعادية لإسرائيل. مع ذلك امتنعت إثيوبيا عام 1975 عن التصويت على قرار الأمم المتحدة الذي ساوى بين الصهيونية والعنصرية.

وعلى المستوى غير الرسمي، فإن حال العلاقات كان أقل سلبية، حيث كان هناك تبادل تجاري، ومَنحت إثيوبيا تأشيرات دخول للإسرائيليين للزيارة أو لحضور المؤتمرات العلمية، كما وصل مئات الحجاج الإثيوبيين إلى إسرائيل، ولم تمنع إثيوبيا طائرات شركة "العال" عن التحليق فوق أراضيها -في طريقها إلى كينيا أو جنوب أفريقيا، وفي عام 1985 قدَّم الطاقم الإسرائيلي برئاسة إيفي ناتان مساعدات انسانية لمنكوبي الجفاف في إثيوبيا، بالتنسيق مع الحكومة الإثيوبية، كما نظم مدربون من المعهد الأفروآسيوي دورة تدريبية لرؤساء النقابات المهنية في أديس أبابا، وفي 1990 وصل إلى إثيوبيا مجموعة من المستثمرين اليهود لدراسة احتمالات التنمية الصناعية، بغرض اقناع منجستو بتسهيل عملية هجرة اليهود إلى إثيوبيا، وفي إسرائيل كان هناك ممثل إثيوبي مثَّل الكنيسة الإثيوبية، لكنه كان في الحقيقة ممثلًا لحكومته كما كان حريصًا على ألا يُنقل دير السلطان الذي تسلموه إلى الأقباط مرة أخرى.

وفي نهاية فترة حكم منجستو، في نوفمبر 1989، عادت العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وإثيوبيا. وبعد مفاوضات مستمرة مع حكومة منجستور تم التوصل أيضًا إلى اتفاق لنقل مئات الآلاف من يهود إثيوبيا إلى إسرائيل في مقابل مبلغ 35 مليون دولار تم جمعها من يهود الولايات المتحدة. وفي مايو 1991، عندما وصل المتمردون على حكم منجستو إلى مداخل أديس أبابا تمت "عملية شلومو" الجوية التي نقلت حوالي 14,200 مهاجرًا إلى إسرائيل.[1]

نظام حكم ميليس زيناوي

في 21 مايو 1991 فرَّ منجستو من أديس أبابا بعد اقتراب القوات المشتركة لمتمردي إريتريا (EPLF) وحركة التمرد الإثيوبية التيجرانية ضد حكم منجستو -جبهة التحرير الشعبية لتيجري" (Tigrey Peoples Liberations Front - TPLF)- من دخول العاصمة. حصل منجستو على اللجوء السياسي في زمبابوي. واستعانت حركة التحرير التي تأسست في 1975، بمتمردي إريتريا وحصلت منهم على السلاح، وتلقت التدريبات على أيديهم، وفي 1989 احتلت الجبهة منطقة تيجري في شمالي إثيوبيا، وتقدمت من هناك نحو الجنوب. ولكي تضم إليها الحركات الإثيوبية الأخرى، تم تأسيس "الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب إثيوبيا" (The Ethiopian People's Revolutionary Democratic Front - EPRDF) بزعامة ميليس زيناوي (Zenawi).

وفي يوليو 1991 -في مؤتمر المنظمات السياسية- شُكِّلت حكومة مؤقتة برئاسة زيناوي، ومن أهم الأحداث، بعد القضاء على نظام منجستو، موافقة EPRDF على منح الاستقلال لإريتريا، وفي مايو 1993 أصبحت إريتريا دولة مستقلة، وأصبح ميناءا "مصوع" و"عصب" على البحر الأحمر من ضمن أراضيها، وبقيت إثيوبيا دون أي منفذ على البحر، مما قلَّل من قيمتها الاستراتيجية بالنسبة لإسرائيل.

[1] حول مفاوضات تهجير يهود إثيوبيا، انظر נעים: 2002: 649-667. تم دفع مبلغ 35 مليون دولار للحكومة الجديدة التي شكلت بعد سقوط منجستو.

وفي عام 1995، بعد إقرار الدستور الجديد، وإجراء الانتخابات وتحويل البلاد إلى "الجمهورية الديمقراطية الفدرالية لإثيوبيا" (Federal Democratic Republic of Ethiopia)، تم انتخاب الدكتور نجاسو جيدادا (Gidada) رئيسًا بلا صلاحيات تنفيذية، وانتخب ميليس زيناوي رئيسًا للحكومة. فاز حزب رئيس الحكومة في الانتخابات مرة أخرى عام 2000 و2005، وزعمت أحزاب المعارضة وجود تزوير في هذه الانتخابات، وانطلقت المظاهرات التي تم قمعها بالقوة، مما أثار انتقاد الدول الغربية، التي اعتبرت قمع المظاهرات مساسًا بالديمقراطية. وفي الانتخابات البرلمانية التي جرت في مايو 2010 فاز الحزب الحاكم فوزًا ساحقًا -499 عضوًا من إجمالي 536 عضوًا- واختير زيناوي مرة أخرى رئيسًا للحكومة.

العلاقات مع إسرائيل

حدث في فترة زيناوي تقدُّم ملحوظ في العلاقات بين إثيوبيا وإسرائيل، ولقد ظهر ذلك في زيارات شخصيات إثيوبية رفيعة المستوى لإسرائيل، وفي زيادة النشاط الماشافي والاقتصادي. وفي مايو 1993 زار إسرائيل رئيس الحكومة الإثيوبية المؤقت، تمرت لاين (Layne)، تلبية لدعوة رئيس الحكومة إسحق رابين. وأثناء الزيارة تم التوقيع على اتفاقيات في مجالات الزراعة، والصحة والتعليم. وبعد اللقاء أصدر رئيسا الحكومتين بيانًا مشتركًا، ذكرا فيه أن رئيس الحكومة الإثيوبي يعرب عن تأييده لجهود إسرائيل من أجل السلام، كما أعرب رئيس الحكومة الإسرائيلي عن تأييد مشابه لجهود إثيوبيا من أجل تحقيق الازدهار، والعدل الاجتماعي، والتضامن القومي، كما أدانا رئيسا الحكومتين كل مظاهر التطرف. ولقد وجه رئيس الحكومة الإثيوبي دعوة لرابين لزيارة إثيوبيا الذي قبل الدعوة.[1]

وفي عام 1993 زار إسرائيل رئيس الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية، البطريرك باولوس، الذي أوضح في لقائه مع وزير الخارجية شمعون بيريز: الأهمية التي تعطيها إثيوبيا لاستمرار الوضع القائم في دير السلطان. وفي يوليو 1998 زار

[1] وزارة الخارجية للبعثات في أفريقيا، 12 مايو 1993.

إسرائيل نائب وزير الخارجية، وفي نهاية 2003 قام وزير الخارجية بزيارة إسرائيل، وفي يونية 2004 زار إسرائيل رئيس الحكومة الإثيوبية ميليس زيناوي، وكانت هذه أول زيارة لرئيس حكومة إثيوبي لإسرائيل ما أشار إلى التقارب بين البلدين، كما زار زيناوي إسرائيل مرة أخرى في نوفمبر 2005 للمشاركة في ذكرى اغتيال إسحق رابين، والتقى أثناء الزيارة بالقيادة الحاكمة في القدس، وكان للزيارة نصيبٌ كبيرٌ في وسائل الإعلام الإسرائيلية والإثيوبية، كما زار إسرائيل عام 1991 وزير الإعلام على رأس وفد حكومي، وكذلك وزير المياه الذي طلب القيام بدراسة هيدرولوجية، كما زار إسرائيل وزير التجارة الإثيوبي ونائبان لوزيري التجارة والداخلية، وزار رئيس بلدية أديس أبابا إسرائيل، في إطار مؤتمر رؤساء المدن في أبريل 1992، كما قام قائد شرطة إثيوبيا بزيارة لإسرائيل في يوليو من نفس العام.

وفي المقابل، كانت زيارات الجانب الإسرائيلي ضئيلة، ففي أغسطس 1996 زار إثيوبيا عضو الكنيست زئيف بويم، كمبعوث خاص لوزير الخارجية دافيد ليفي، وفي الفترة 1997-2001 لم تكن هناك أية زيارات رسمية من إسرائيل لإثيوبيا، باستثناء زيارة وزير الداخلية شارنسكي التي قام بها عام 2000 بخصوص قضية الهجرة، أما الزيارات المخططة لوزراء الخارجية شمعون بيريز، ودافيد ليفي فلم تتم، وفقط في يناير 2004 قام وزير الخارجية سيلفان شالوم بزيارة ردًا على زيارة وزير الخارجية الإثيوبي، على رأس وفد مكون من أكثر من 20 من رجال الأعمال، وكانت هذه أول زيارة لوزير خارجية إسرائيلي لأفريقيا بعد أكثر من 12 عامًا، لقد خاب أمل الإثيوبيين لعدم قيام رئيس الحكومة الإسرائيلي برد زيارة رئيس حكومتهم، وبعد فترة توقف طويلة لم تقم فيها شخصيات إسرائيلية بارزة بزيارة إثيوبيا، قام نائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية أفيجدور ليبرمان، بزيارة إثيوبيا في إطار زيارته لأفريقيا، رافق وزير الخارجية كل من نائب مدير عام الماشاف، ونائب مدير عام قسم أفريقيا في وزارة الخارجية، وكذلك وفد اقتصادي، والتقى وزير الخارجية أثناء الزيارة بوزير الخارجية الإثيوبي ووقع على اتفاقيات للتعاون المشترك، كما افتتح الوزير مركز التأهيل الزراعي بالتعاون مع المعونة الأمريكية USAID.

النشاط على المستوى الماشافي

على المستوى الماشافي يوجد في إثيوبيا نشاط كبير. فالدارسون الإثيوبيون يحضرون إلى إسرائيل لحضور الدورات التدريبية وعددهم في تزايد. ففي عام 2009 وصل عددهم إلى 88 شخصًا، معظمهم في مجالات الزراعة والطب. كما تم تنظيم دورات تدريبية متنقلة في إثيوبيا في مختلف التخصصات. وتم تنفيذ أبحاث مشتركة في إطار صندوق البحث الهولندي، وكانت هنك بعثات قصيرة الأجل لتقديم المشورات في مختلف المجالات. وفي 1995 أُرسل خبيرٌ إسرائيلي إلى إثيوبيا لإنشاء مشروع ري حديث، وأساليب جديدة لاستصلاح الأراضي في كوبو -بلدة تقع في منطقة قاحلة. ولقد كان ذلك هو المشروع الرائد لإسرائيل في إثيوبيا، وكان بمثابة حقل تجارب زراعية؛ وتأهيل الأيدي العاملة؛ ونقل المعرفة والتكنولوجيا للمزارعين في المنطقة والمناطق الأخرى. وفي عام 2005 تم التوقيع على اتفاقية تعاون مع USAID بقيمة 1,2 مليون دولار على ثلاث سنوات، وذلك من أجل نقل التكنولوجيا الزراعية الحديثة إلى إثيوبيا، ومساعدة صغار المزارعين على الري بالتنقيط، والحفاظ على الأراضي وإبادة الحشرات الضارة. ولقد تم مدّ هذه الاتفاقية حتى عام 2011. وفي عام 2006 وُقِّعَت اتفاقية لمدة ثلاث سنوات مع "المنظمة النرويجية لإنقاذ أطفال إثيوبيا" (Norway-.Save the Children Ethiopia). ووفقًا لهذه الاتفاقية يعمل الماشاف على تقوية المنظمات الإثيوبية العاملة في مجال تعليم الأطفال، عن طريق التأهيل في مركز "كرمل" في إسرائيل، وكذلك عقد دورات تدريبية في إثيوبيا، وإرسال المستشارين الإسرائيليين إليها.[1] وفي عام 2008 مُدِّدت الاتفاقية لثلاث سنوات أخرى. وفي يونية 2009، وُقِّعَت اتفاقية مع وكالة المساعدات الألمانية (GTZ) لإقامة مشروع مشترك لتطوير أساليب الري الحديث عند صغار المزارعين.

كما قدَّمت إسرائيل إلى إثيوبيا -من حين إلى آخر- المساعدات الإنسانية لمتضرري الجفاف والمجاعة، وكذلك المساعدات في المجال الطبي. وفي عام 1998

[1] الاصدار السنوي للماشاف، 2006، 2009.

توجَّه إلى إثيوبيا وفدٌ طبي لفحص الأطفال المرضى بالقلب، وأُحضِرَ بعضهم إلى إسرائيل للعلاج. وفي عام 2005 عُقدت دورات خاصة في "معهد عوفري" لعشرات الأطباء الإثيوبيين، لتدريبهم على محاربة الإيدز. وفي عام 2008 توجَّه إلى إثيوبيا وفد طبي لعلاج الأيتام من مرضى الإيدز.

النشاط في المجال الأمني

وفي المجال الأمني كان لحكومة ميليس زينازى تطلعات كبيرة للتعاون الموسَّع مع إسرائيل، وكانت هناك زيارات متبادلة بين الوفود العسكرية للبلدين، بل أن إسرائيل قامت بإعداد دراسة حول احتياجات إثيوبيا في المجال الأمني، غير أن تلك البرامج لم تنفَّذ، ولقد خاب أمل الإثيوبيون الذين اعتبروا ذلك استهزاءًا بالقيمة الاستراتيجية لإثيوبيا بعد استقلال إريتريا عنها، كما لم تنفذ صفقة شركة "ألبيط" لتطوير طائرات الميج، والتي وقعت قبل اندلاع الحرب الإثيوبية الإريترية في عام 1998، بسبب الحرب، وفي أثناء فترة الحرب، التي استمرت حتى عام 2000، وصلت إسرائيل إلى مرحلة صعبة في علاقاتها مع الدولتين، التي لها معهما علاقات صداقة، فقد شكَّ كل طرف في أن إسرائيل تزود خصمها بالسلاح، ولقد أكَّدت إسرائيل مرارًا وتكرارًا أنها تقف على الحياد، وأعلنت عن أملها في أن يتوصل الطرفان إلى اتفاق بينهما، بل طالبت إسرائيل شركة "ألبيط" بتأجيل تسليم الطائرات الإثيوبية التي قامت بتطويرها، طالما مازالت الحرب مستمرة، وفي نهاية الأمر ألغت إثيوبيا نفسها الصفقة لتلك الأسباب.[1] ولايزال التوتر قائمًا إلى اليوم بين إريتريا وإثيوبيا نظرًا للصعوبات في تنفيذ الاتفاقيات بينهما التي تم التوصل إليها بمساعدة عناصر دولية.

الاقتصاد والتجارة

عملت في إثيوبيا ومازالت تعمل الشركات الإسرائيلية في مختلف المجالات، ومن بين الشركات العاملة هناك: تاهل – في إعداد الدراسات من أجل تطوير

[1] מיג, מכל 3245, 1998, תיק 103.25.

مصادر المياه، "طلرد، - في مجال الهواتف، "ديجم معرخوت" – في المشروعات الزراعية، بما فيها كوبو، "نطافيم" – في مجال الري بالتنقيط، "جيلات" – في هندسة اتصالات الأقمار الصناعية، كما فتحت بعض الشركات فروعًا لها في أديس أبابا، ويصل حجم الأعمال إلى عشرات الملايين من الدولارات، أما بالنسبة للتجارة بين البلدين – وصل حجم التبادل التجاري من 2 إلى 8 مليون دولار في بداية التسعينيات، وإلى 42 مليون دولار في عام 2005، منها حوالي 30 مليون دولار صادرات إلى إثيوبيا، وتشمل الصادرات إلى إثيوبيا الأجهزة البصرية، والتجهيزات الطبية، والكميائية، أما الواردات فهي في الأساس من البن، كما توجد أيضًا صادرات في مجال الصناعات الأمنية، وفي 2010 وصل حجم التبادل التجاري إلى 66 مليون دولار، منها 20 مليون دولار صادرات إلى إثيوبيا، و46 مليون دولار واردات منها.

الاتفاقيات والتعاون

ومع بداية التسعينيات تم التوقيع على عدة اتفاقيات للتعاون بين إسرائيل وإثيوبيا في مجالات الثقافة، والطب، والتعليم، والتكنولجيا، والعلوم، وفي 1998 تم التوقيع على اتفاقية طيران مع شركة الطيران الإثيوبية، وفي السنوات الأخيرة ارتفع عدد المسافرين عليها بسبب توقف رحلات العال إلى كينيا لأسباب أمنية، وذلك بعد محاولة تنظيم القاعدة إسقاط طائرة ركاب إسرائيلية بجوار مومباسا عام 2002.

غير أنه على مستوى العلاقات الثنائية حدث تحسن ملحوظ، ولم يخش رئيس الحكومة زيناوى من الاعلان عن التعاون مع إسرائيل، مثلما فعل سابقوه، أما على مستوى العلاقات متعددة الأطراف – في منظمة الوحدة الأفريقية، وبعدها في الاتحاد الأفريقي، وفي الأمم المتحدة وفي المحافل الدولية الأخرى- لم يحدث تغيير حقيقي، واستمرت إثيوبيا بشكل عام في تأييد القرارات المعادية لإسرائيل في قضايا النزاع العربي الإسرائيلي، ومن أسباب ذلك حقيقة أن أمانة منظمة الوحدة الأفريقية -الآن الاتحاد الأفريقي- مقرها في أديس أبابا، وقرارات المنظمة

يتم اتخاذها بالإجماع ولا ترغب إثيوبيا في أن تخرج على هذا الإجماع. كما يضاف إلى ذلك، أن نظام حكم زيناوي يريد أن يحافظ على علاقات طيبة مع الدول العربية خاصة السعودية، التي لها علاقات اقتصادية وتجارية وطيدة مع إثيوبيا، وكذلك توجد استثمارات سعودية في إثيوبيا ترغب إثيوبيا في توسيعها. ويبدو أن إثيوبيا تشعر برغبة في تعويض العرب عن توطيد العلاقات مع إسرائيل وعن زيارة المسؤولين الإثيوبيين للقدس.

يهود إثيوبيا

إن مشكلة هجرة يهود إثيوبيا موضوع حساس في العلاقات الإثيوبية الإسرائيلية. فحكومة زيناوى لم تكن سعيدة من نشاط المنظمات اليهودية الأمريكية، التي شجّعت أبناء الفلاشا على هجرة قُراهم والتجمع في جوندر، وأديس أبابا. وهنا ليس المكان المناسب للتوسع في التطورات المعقدة في هذا الموضوع، الذي كان له كبير الأثر على العلاقات بين البلدين. وبعد محادثات كثيرة تم التوصل إلى تفاهم، يقضي بأن تمتنع إسرائيل عن تنفيذ عمليات هجرة جماعية منظمة، وأن تتم الهجرة إلى إسرائيل على أساس فردي، أو في جماعات صغيرة من أجل لم شمل العائلات. ذلك لأن العملية الجماعية قد أثارت وقتها احتجاج الجامعة العربية والدول العربية، التي زعمت أن المهاجرين يستوطنون الأراضي العربية.

إثيوبيا والدول العربية – تأثير العامل الإسلامي

تدريجيًا، ومع تحسن العلاقات بين إسرائيل وإثيوبيا حدث تقارب ملحوظ بين إثيوبيا والدول العربية، على الرغم من المخاوف والخلافات، مثل: مع مصر حول قضية تقسيم مياه النيل، وعلى الرغم من التشدد الإسلامي وتوغله في إثيوبيا، وخاصة القادم من الصومال. ظهر التقارب السياسي مع الدول العربية - بشكل خاص- في فترة الحرب الإثيوبية الإريترية وما بعدها، عندما حاول كل طرف الحصول على تأييد الدول العربية. وفي مايو 1999 زار رئيس حكومة إثيوبيا،

ميليس زيناوي، كل من ليبيا ومصر، والتقى بقاداتهما ووقع معها على اتفاقيات للتعاون الاقتصادي، والثقافي، والتجاري. كما كان هناك تقارب في العلاقات مع إيران أيضًا، وفي أكتوبر 1999 تم التوقيع على اتفاقية للتعاون الفني في مجال الزراعي بين إيران وإثيوبيا.

أما التقارب القديم فهو بين إثيوبيا والسعودية؛ فجزء كبير من التجارة الإثيوبية يتم مع السعودية، وإثيوبيا مهتمة بتوسيعها خاصة بشراء الوقود وجذب الاستثمارات. لا تقلل إثيوبيا من حجم المساعدات العربية، فطبقًا لتقرير المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (BADEA) لعام 2005، حصلت إثيوبيا من هذا البنك على منح وقروض ميسرة في الفترة 1975-2005 على مبلغ 75,9 مليون دولار، ومن بين المشروعات التي شارك فيها البنك عام 2005 رصف طريق بطول 110 كم غربي إثيوبيا، بين مدينتي أسوسا وكورموك، بجوار الحدود السودانية، بتكلفة 14 مليون دولار، ولقد شارك البنك في هذا المشروع بقرض يبلغ 6,5 مليون دولار، يتم رده على ثلاث سنوات بفائدة 1%. ولقد شارك إلى جانب البنك الصندوق السعودي الذي ساهم بمبلغ 6,5 مليون دولار، وشاركت الحكومة الإثيوبية بمليون دولار. وفي نفس العام منح المصرف العربي للتنمية قرضًا بقيمة 3,6 مليون دولار (بنفس الشروط) من أجل إنشاء محطة قوى لتوليد الكهرباء لست قرى في منطقة فوليسو جنوب غرب أديس أبابا، وتبلغ تكلفة المشروع 4,2 مليون دولار شاركت فيه الحكومة بمبلغ 0,6 مليون دولار.[1] ولقد تم وضع هذه المساعدات التي تحصل عليها إثيوبيا من الدول العربية (وغيرها لم يتم ذكرها) في الحسبان عند تحديد التعامل الإثيوبي معها (انظر الفصل السادس)

يعجِّل النشاط السعودي الإسلامي من انتشار الإسلام في إثيوبيا، التي يشكل المسلمون فيها حوالي 50% من إجمالي السكان، ويشغلون مناصب رفيعة في النظام الحاكم. ويساعد السعوديون في عملية بناء المساجد والمدارس

[1] التقرير السنوي للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا BADEA, 2005: 36, 40, 70.

الإسلامية، ويتزايد عددها في أديس أبابا وفي مدن أخرى. وفي 1994 قام حوالي 150,000 مسلم بالتظاهر في أديس أبابا، ووُصفت هذه المظاهرة "بأكبر مظاهرة إسلامية في تاريخ إثيوبيا". وطالب المتظاهرون بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في إطار دستور البلاد.

إن كانت إثيوبيا تتعامل بصبر مع الطائفة المسلمة، فإنها تعمل بشكل تدريجي وحازم ضد الاسلام المتشدد، خاصة ضد حركة "الاتحاد الإسلامي" التي مقرُّها في الصومال، وتزعج من حين إلى آخر قوات الأمن الإثيوبية في منطقة أوغادين، -كثير من سكانها من أصل صومالي، وكما ذكرنا فإن الصومال تطالب بهذه المنطقة ولقد احتلتها بشكل مؤقت في عام 1977، وفي نهاية عام 2006 توغَّلت القوات الإثيوبية في الصومال وعملت ضد رجال "اتحاد المحاكم الشرعية" -مجموعة متطرفة سيطرت على جنوب الصومال واتهمت بالاتصال بتنظيم القاعدة، أبقى الإثيوبيون، الذين يؤيدون (مثل الولايات المتحدة) الحكومة الصومالية المؤقتة، جزء من جيشهم في الصومال للعمل ضد الجماعات المتشددة، وتم سحب الجيش الإثيوبي عام 2009.

إن انتشار الإسلام في إثيوبيا (بتشجيع من النشاط العربي-الإسلامي)، والسياسة الدينية التعددية لحكم زيناوي، من شأنها أن تؤثر على العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية، فالسكان المسلمون لديهم ثقة كبيرة في أنفسهم وينادون بتحسين أوضاعهم، ويظهر أثر ذلك على التعامل العام مع إسرائيل، حقيقي أن القيادة الحاكمة مازالت مسيحية، وتعمل ضد ظاهرة الاسلام المتشدد (لها مصلحة مشتركة مع إسرائيل في ذلك الأمر)، غير أن التقارب التقليدي مع إسرائيل يضعف مع التغييرات في التركيب الديني للسكان.

د. الأهداف الرئيسية في غرب أفريقيا

1.الكاميرون

دولة مستهدفة أخرى حدث تحسن واضح في العلاقات معها؛[1] ففي 26 أغسطس 1986 انضمت الكاميرون إلى أوائل الدول التي استأنفت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، لكن نظرًا لكونها عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي (30% من السكان مسلمين)، ونظرًا للمساعدات التي حصلت عليها من الدول العربية، فقد اتبعت الكاميرون، حتى بعد استئناف العلاقات، سياسة حذرة في تعاملها مع إسرائيل وفي تصويتها في الأمم المتحدة، والمؤتمرات الدولية. مع ذلك فإن تأييد الرئيس بول بييه لإسرائيل قد ظهر في العلاقات الثنائية الطيبة وفي النشاط الإسرائيلي الاقتصادي، والأمني والماشافي. أقامت الدولتان سفارتين مقيمتين، وفي عام 1987 -بعد عام من استئناف العلاقات- قام رئيس الحكومة إسحق شامير بزيارة الكاميرون، ولقد لاقت هذه الزيارة ترحيبًا كبيرًا. بعدها زار الكاميرون بعض أعضاء الكنيست: في عام 1998 عضو الكنيست عمانويل زيسمان؛ وفي عام 1999 عضو الكنيست مودي زندبرج؛ وفي عام 2000 رئيس لجنة الأمن والدفاع عضو الكنيست دان مريدور، ومن الكاميرون زار إسرائيل بعض الوزراء: عام 1995 وزير التجارة والصناعة؛ وعام 1999 وزراء الاعلام، والعمل العام، والاسكان، والبيئة، والزراعة، كما شاركت وفود من الكاميرون في مختلف المناسبات في إسرائيل مثل: معارض تكنولوجيا الزراعة، ومؤتمرات رؤساء المدن. كما زار إسرائيل، قادمين من الكاميرون، صحفيون ومجموعات من الحجاج. وتعمل رابطة أصدقاء الكاميرون وإسرائيل في كل أنحاء الكاميرون.

وفي السنوات الأخيرة حدث تحسن ملحوظ في تصويت الكاميرون في الأمم المتحدة في قضايا الشرق الأوسط فامتنعت عن التصويت على بعض القرارات المعادية لإسرائيل. وفي ديسمبر 1999 شاركت إسرائيل في المعرض التجاري المقام في الكاميرون، كما تعمل الكثير من الشركات الاقتصادية الإسرائيلية فيها. وفي السنوات الأخيرة حدثت زيادة في حجم التجارة الإسرائيلية مع الكاميرون: وصل حجم الصادرات في عام 2005 إلى 5,6 مليون دولار، وبلغت الواردات 192 ألف دولار؛ وفي عام 2006 زادت الصادرات لتصل إلى 13,5 مليون دولار، والواردات إلى

[1] حول العلاقات بين الكاميرون وإسرائيل حتى استئناف العلاقات الدبلوماسية انظر الفصل السادس.

252 ألف دولار؛[1] وفي عام 2008 قُدِّرت الصادرات بـ19 مليون دولار، والواردات بنصف مليون دولار.

المستوى الأمني. في أكتوبر 1998 تحوَّل الوفد العسكري الإسرائيلي في الكاميرون إلى "مدني" وذلك بمبادرة من وزارة الدفاع، فأصبح وفدًا لتقديم المساعدات المدنية التي تديرها شركتا "سيبط"، و"سولتم"، اللتين عملتا في الأساس في مجال المشتروات الأمنية.[2] وفي 1999 وصل إلى الكاميرون وفد رفيع من شركة "سولتم"، وشارك وزير الدفاع الكاميروني وكبار رجال وزارته في احتفال على شرفه. وامتدح الوزير في كلمته جودة السلاح التي تقوم الشركة بتزويدهم إياه، وذلك من خلال التأكيد على استخدامه لأغراض الدفاع فقط.[3]

المستوى الماشافي. في عام 2005 عُقدت في الكاميرون بعض الدورات التدريبية المتنقلة، ووصل عشرات الدارسين الكاميرونيين لحضور دورات تدريبية في إسرائيل. وفي عام 2006 وصل إلى إسرائيل 35 دارسًا كاميرونيًا. وفي نفس العام أُرسل إلى الكاميرون طبيب في مهمة قصيرة الأجل لإجراء دراسة من أجل تطوير المنظمة الطبية. وفي 2009 طرأت زيادة ملحوظة على نشاط الماشاف: وصل عدد الدراسين في إسرائيل إلى 61 دارسًا معظمهم في مجال الزراعة. كما عُقدت ثلاث دورات تدريبية متنقلة في الكاميرون شارك فيها 45 دارسًا؛ كما أُرسل خبير إسرائيلي إلى الكاميرون لفترة قصيرة في مجال الزراعة.[4]

كما حصلت الكاميرون على مساعدات إنسانية؛ ففي مارس 1998 -أثناء كارثة انفجار خزانات الوقود في محطة قطار العاصمة الكاميرونية، وإصابة مئات الأشخاص- أرسل الماشاف طبيبين كبيرين، وخبراء في الحروق وجراحة التجميل لتقديم يد العون للمنكوبين، وللعمل في المستشفيات. وفي عام 2005

[1] المكتب المركزي للإحصاء، المعطيات لا تشمل الصادرات الأمنية.
[2] وزارة الدفاع لوزارة الخارجية، 5 أغسطس 1998، מיג, מכל 3253, תיק 103.25.
[3] السفارة لوزارة الخارجية، 11 مارس 1999، المرجع السابق، מכל 3253, תיק 103.25.
[4] الكتاب السنوي لماشاف، 2006، 2009.

نُصِب "مخيم عيون" قام فيه أطباء وممرضون إسرائيليون بإجراء عمليات جراحية لعيون عشرات المرضى الكاميرونيين.

2. موروتانيا

دولة عضو في الجامعة العربية وكل سكانها تقريبًا مسلمين. الاسم الرسمي للدولة هو "الجمهورية الإسلامية الموروتانية". ويعتبر ثلث سكان موروتانيا من أصل عربي، مع بشرة فاتحة اللون ويتحدثون اللغة العربية، أما البقية فهم سود من جماعات عرقية أفريقية مختلفة. نجحت إسرائيل (على عكس دول أفريقية أخرى أعضاء في الجامعة العربية) في إقامة علاقات دبلوماسية معها، واعتبرت ذلك إنجازًا سياسيًا مهمًا، في أفريقيا بشكل خاص والعالم العربي الإسلامي بشكل عام.

إن الأسباب التي دفعت موروتانيا إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل؛ داخلية وخارجية، ولقد كانت عملية إقامة العلاقات في فترة حكم الرئيس معاوية ولد سيدي أحمد طايع (Taya)، الذي استولى على الحكم عبر انقلاب عسكري في ديسمبر عام 1984. عمل طايع على دفع الديمقراطية في البلاد، وفي عام 1991 صدَّقت موريتانيا على دستور جديد، حدَّد إجراء انتخابات للمؤسسات الحاكمة، وعلى نظام حزبي تعددي، وفي انتخابات 1991 اختير طايع رئيسًا وأُعيد انتخابه للمرة الثالثة في عام 2003. حارب طايع الجماعات ال إسلامية المتشددة، التي ادَّعت أنه لا يطبق الشريعة الإسلامية، وعملت ضد نظام حكمه، كما زعمت جماعات أخرى، بما فيها طلاب ومثقفين، أنه يتصرف كدكتاتور مستبد، يسيء إلى الحقوق المدنية ويحاول قمع المعارضة بالقوة والاعتقالات. حظر طايع الخطاب السياسي في المساجد، وفي مجال السياسة الخارجية، تقارب طايع في البداية مع الرئيس العراقي، صدام حسين، وأيده في حرب الخليج الأولى، بعدها أوقفت الولايات المتحدة والدول العربية مساعداتها لموريتانيا.

ومع الوقت تزعزعت العلاقات بين طايع وصدام حسين، واتهم طايع صدام بتأييد الجماعات الإسلامية المتشددة، التي تعمل ضد نظام حكمه، واعتقل مئات الموريتانيين بتهمة التجسس لصالح العراق، وطرد السفير العراقي من البلاد، ومن أجل تقوية مكانته السياسية والاقتصادية تقارب طايع مع الولايات المتحدة، والغرب، واعتبرت الولايات المتحدة موريتانيا دولة مهمة في محاربة الارهاب الاسلامي المتشدد، وأنشأت فيها قاعدة في إطار سلسلة من مواقعها في أفريقيا، وقامت بتدريب العشرات من رجال المخابرات المحليين.

أثَّر أيضًا التقارب مع الغرب والولايات المتحدة على علاقات الرئيس طايع بإسرائيل؛ حيث تطلع إلى الحصول منها على مساعدات في مجالي الزراعة والطب، كما أمل أن تستطيع إسرائيل المساعدة في تحسين صورة موريتانيا، وفي عام 1981 فقط ألغت موريتانيا رسميًا العبودية، وتزعُم بعض الدوائر في الولايات المتحدة والغرب أنها مازالت موجودة، وفي عام 1995 -أثناء انعقاد المؤتمر الدولي في برشلونة- ساعدت أسبانيا على تنظيم لقاء بين وزير الخارجية شمعون بيريز وبين وزير الخارجية الموريتاني، وتم في هذا اللقاء (27 نوفمبر 1995) الاتفاق على إقامة علاقات على مستوى "المندوبين"، وأرسلت إسرائيل ممثلًا فتح مكتبًا في العاصمة نواكشوط، برعاية السفارة الأسبانية، ولقد أقام المبعوث الموريتاني في تل أبيب، وفي نفس الشهر وصل وزير الخارجية الموريتاني إلى إسرائيل للمشاركة في جنازة إسحق رابين، وفي أكتوبر 1998 زار الوزير إسرائيل مرة أخرى ونقل رسالة من الرئيس الموريتاني إلى رئيس الحكومة نتنياهو، يهنئه فيها على التوقيع على اتفاقية واي (Wye).

ظهر تأثير الولايات المتحدة على دفع العلاقات الموريتانية-الإسرائيلية عندما دُعيَ وزيرا خارجية الدولتين إلى واشنطن، وبحضور وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت؛ حيث وقَّع افي 27 أكتوبر 1999 على اتفاقية إقامة علاقات دبلوماسية كاملة ورفع مستوى التمثيل إلى مستوى السفارات، وفي أثناء مراسم التوقيع، ولإظهار عدم تخلي موريتانيا عن القضية الفلسطينية

والعربية، ذكر وزير الخارجية الموريتاني أن بلاده تؤيد السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط، الذي يضمن الحقوق الكاملة للفلسطينيين، وعودة الأراضي العربية المحتلة في عام 1967. ولقد عادت موريتانيا وأكدت على هذا الموقف في مناسبات مختلفة.[1]

أثار نبأ إقامة السفارات غضبًا شديدًا في موريتانيا والعالم العربي. فنظمت الجماعات الإسلامية المتشددة مظاهرات احتجاجية ضد الرئيس طايع، كما أدانت الجامعة العربية هذه الخطوة. وطلبت بعض الدول العربية وعلى رأسها ليبيا والعراق وسوريا إلغاء عضوية موريتانيا في الجامعة العربية. كما قامت ليبيا بسحب سفيرها من نواكشوط. وردت الحكومة الموريتانية على الاحتجاجات بقولها إنها كدولة ذات سيادة فإنها وحدها التي تحدد سياستها الخارجية. وأشارت إلى العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وكل من مصر والأردن.[2] ومع اندلاع الانتفاضة الثانية، عندما قطعت النيجر علاقاتها مع إسرائيل للمرة الثانية، وسحبت كل من تونس وقطر ممثليها من تل أبيب، زادت الضغوط على موريتانيا من أجل التصرف مثل النيجر. رفضت الحكومة الموريتانية هذه الضغوط بل وأرسلت في مايو 2001 وزير خارجيتها لإجراء مباحثات مع القادة الإسرائيليين. التقى الوزير أثناء الزيارة بالرئيس موشه كاتساف، ورئيس الحكومة أريئيل شارون، ومع وزراء الحكومة. وفي المؤتمر الصحفي المشترك مع وزير الخارجية شمعون بيريز قال الوزير الموريتاني أن الغرض من الزيارة هو "دفع السلام في الشرق الأوسط وأن دولته أوضحت للفلسطينيين أن المفاوضات هي الطريق الوحيد من أجل التوصل إلى السلام في المنطقة". وردًا على ذلك نشرت السلطة الفلسطينية بيانًا تطالب فيه الجامعة العربية باستبعاد موريتانيا من بين صفوفها. وخرج في الكنيست العضو العربي طلب الصانع بتصريح يطالب فيه الجامعة العربية بمعاقبة موريتانيا على هذه الزيارة، التي تشجع "العدوان

---

[1] على سبيل المثال، في البيان المشترك لرؤساء موريتانيا وغانا بعد زيارة الرئيس الموريتاني لأكرا عام 1998، انظر *Horizons* (Mauritania), 7 August 1998

[2] تشرين (صحيفة سورية حكومية)، 28 أكتوبر 1999.

الإسرائيلي" على حد قوله.[1] ولقد اكتفى الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى بإصدار بيان ينتقد فيه الزيارة.[2] تزايدت الإدانات ضد طايع بعد اغتيال عبد العزيز الرنتيسي، زعيم حركة حماس. وفي موريتانيا نشر زعماء بعض أحزاب المعارضة، وعلى رأسهم الجماعات الإسلامية المتشددة، تصريحًا ذكر أن "رد الفعل المنطقي لحكومة موريتانيا على العمل الإرهابي الإسرائيلي هو قطع العلاقات". كما انضم الطلاب إلى مظاهرات الاحتجاج في شوارع العاصمة مطالبة بطرد السفير الإسرائيلي، غير أن الشرطة تدخلت وفرّقت آلاف المتظاهرين الذين اقتربوا من مبنى السفارة الإسرائيلية.[3] وفي الفترة 2003-2004 نجا الرئيس طايع من ثلاث محاولات اغتيال نفذتها جماعات عارضت علاقاته مع إسرائيل والولايات المتحدة، وتأييده غزو الولايات المتحدة للعراق واتهموا نظامه بالاستبداد.

لإظهار أهمية العلاقات مع موريتانيا وتوضيحها، أجرى وزير الخارجية سيلفان شالوم في مايو 2005، زيارة رسمية لها، وبهذه المناسبة افتتح الوزير مستشفى ومعهد أبحاث السرطان، الذي أقامته إسرائيل في العاصمة نواكشوط. وأكد وزير الخارجية في مؤتمر صحفي بعد الزيارة أن موريتانيا قادرة على أن تكون جسرًا يقرّب بين إسرائيل والدول الإسلامية، وأن إسرائيل ترى ضرورة توطيد التعاون السياسي معها، وزيادة المساعدات الفنية.[4] وقامت الجماعات الإسلامية بتنظيم مظاهرات احتجاجية ضد إسرائيل عشية الزيارة، وأُحرقت الأعلام الإسرائيلية ورفُعت لافتات تطالب بقطع العلاقات معها.

وفي أغسطس 2005 حدث انقلاب عسكري في موريتانيا على يد العقيد إعلي ولد محمد فال (Vall)، رئيس الجهاز الأمني، وأوضح أن الخطوة التي قام بها جاءت كاعتراض على نظام حكم الرئيس طايع الاستبدادي، الذي فرَّ هاربًا إلى النيجر. ولقد أدان "الاتحاد الأفريقي" بشدة هذا الانقلاب، وعلق عضوية موريتانيا في

---

[1] *Haaretz,* 24 May 2001

[2] *International Herald Tribune,* 29 May 2001

[3] *Haaretz,* 20 April 2004

[4] إذاعة صوت إسرائيل، ريشت بيت، 4 مايو 2005.

المنظمة، على أساس مبدأ أنه لا يجب الاعتراف بالانقلابات العسكرية للاستيلاء على الحكم بالقوة. كما أدانت الولايات المتحدة هذا الانقلاب، وفقط بعد التزام الانقلابيين بإجراء انتخابات ديمقراطية خلال عامين، رفع "الاتحاد الأفريقي" المقاطعة من على موريتانيا، كما غيَّرت الولايات المتحدة موقفها واعترفت بالنظام الجديد، عندما أعلن العقيد فال عن استمرار العلاقات مع الولايات المتحدة والتزم بإقامة نظام حكم ديمقراطي.

لم تتضرر العلاقات مع إسرائيل نتيجة للانقلاب، ومنذ إقامة العلاقات الدبلوماسية مع موريتانيا عملت إسرائيل على توطيدها لكونها دولة مسلمة وعضو في الجامعة العربية، بالإضافة إلى المستشفى وصل الدارسون الموريتانيون إلى إسرائيل لحضور دورات تدريبية في مختلف المجالات، وأُرسل الخبراء الإسرائيليون إلى موريتانيا لتطوير شتلات التمور، وأنشأ الأطباء الإسرائيليون "مخيم عيون" حيث أعادوا بصر المئات من المرضى من أبناء المكان، كما زار بعض أعضاء الكنيست الإسرائيلي موريتانيا.

وفي مارس 2007 جرت انتخابات ديمقراطية، فاز فيها سيدي محمد ولد الشيخ عبد اللّه (Oulud)، الذي سار على سياسة سلفه الخارجية في كل ما يتعلق بالعلاقات مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وفي 8 أغسطس 2008 حدث انقلاب عسكري آخر في موريتانيا.

وبعد عملية الرصاص المصبوب في غزة، التي بدأت في 27 ديسمبر 2008، وبعد تزايد الضغوط الداخلية والخارجية على موريتانيا من أجل قطع علاقاتها مع إسرائيل، قامت بسحب سفيرها من إسرائيل في فبراير 2009، وفي مارس 2009 أُغلقت السفارة الإسرائيلية في نواكشوط.

3. نيجيريا

نيجيريا هدف مهم لإسرائيل على وجه الخصوص في أفريقيا، وكان للعلاقات معها تأثيرٌ كبيرٌ على مكانة إسرائيل في القارة، فنيجيريا أكبر دولة من حيث عدد

السكان في أفريقيا. وصل عدد سكانها عام 2009 لحوالي 154 مليون نسمة، لذلك يطلق عليها البعض "العملاق الأفريقي". وتأتي أهمية مكانة نيجيريا في أفريقيا لكونها دولة رائدة، ومشاركة بشكل كبير في التطورات الأفريقية. كما أن نيجيريا عضو كبير في المنظمة الاقتصادية لغرب أفريقيا (Economic Community of West African States). كما كانت القوة العسكرية الأكبر في قوات (Ecowas Monitoring Group) ECOMOG في الحروب الأهلية في ليبيريا وسيراليون. وهي أيضًا إحدى الدول الغنية بالموارد الطبيعية، واحتياطي النفط، والفحم والغاز الطبيعي، وهي المصدر السادس للنفط في منظمة أوبك (حوالي 2 مليون برميل يوميًا)، ويشكل النفط 95 من صادراتها؛ وحوالي 12% من النفط الذي تستورده الولايات المتحدة يأتي من نيجيريا.

تتعامل نيجيريا مع قضايا الفصل العرقي والديني وعدم الاستقرار الداخلي؛ حيث تضم حوالي 300 مجموعة عرقية، وحوالي 50% من السكان مسلمين، وحوالي 45% مسيحيين. إن الفجوات الاقتصادية بين السكان كبيرة وأرباح النفط – لا ترفع من مستوى معيشة المواطن العادي، لكنها تزيد من الفوارق الاجتماعية – كما يضاف إلى الفصل العنصري والديني التوترات على خلفية اقتصادية. ولقد شهدت نيجيريا منذ حصولها على الاستقلال عام 1960 وحتى 1999، تسع سنوات فقط من الحكم المدني (1960-1966، و1979-1983).

العلاقات الإسرائيلية النيجيرية قبل الاستقلال

شُكِل أيام الحكم البريطاني اتحاد فدرالي من ثلاث مناطق مستقلة تقوم على التكوين العرقي والديني للسكان: الشمال – أغلبية سكانه مسلمين، والجماعتان العرقيتان الأساسيتان فيه هما الفولاني، والهوسا؛ الشرق – أغلبية سكانه مسيحيون ومنهم أبناء الإيبو؛ الغرب – يضم سكان مسيحيين ومسلمين، والمجموعة العرقية الرئيسة فيه هي اليوروبا.

أُرسل ممثلون إسرائيليون للقيام باتصالات أولية مع الزعماء المحليين إلى نيجيريا، مثل الدول الأفريقية المهمة الأخرى، حتى قبل استقلالها. ومن بين هؤلاء يروحام كوهين، وحنان يبور (الذي كان سفيرًا في ليبيريا) ونحميا أرجوف. غير أن البريطانيين عارضوا فتح أي بعثة دبلوماسية إسرائيلية قبل الاستقلال.

ساعدت الطائفة المسيحية الكبيرة، خاصة الإيبو في الشرق، وأبناء اليوروبا في الغرب، إسرائيل في جهودها من أجل دفع العلاقات مع نيجيريا. فقد انحازت إلى إسرائيل ورغبت في التعاون معها من منطلق التقدير لمنجزاتها. بل اعتبر الإيبو أنفسهم من سلالة الأسباط العشرة. وفي المقابل كان الزعماء الدينيون للشمال المسلم، معادين لإسرائيل بشكل عام، وأرادوا توطيد العلاقات مع العالم العربي المسلم. أصبح انحياز المسيحيين إلى إسرائيل عاملًا في الصراع الداخلي المسيحي – المسلم وزاد من معارضة زعماء الشمال المسلم لإسرائيل.

وفي عام 1958، في فترة الحكم الداخلي الذاتي، وصل وزير زراعة المنطقة الغربية النيجيرية في زيارة لإسرائيل، وتم الاتفاق معه على التعاون الزراعي. وبدأت شركات إسرائيلية خاصة ومنها "سوليل بونيه"، و"فيرد"، و"تاهل"، و"ديزنجوف" في العمل في المناطق الشرقية الغربية. أما الزعماء المسلمون في الشمال فقد تحفظوا من إسرائيل بل وعملوا ضد فتح سفارة إسرائيلية في نيجيريا. وكان على رأس المعارضين الزعيم الديني وحاكم إقليم الشمال سردونا مدينة صوكوتو أحمدو بلُّو (Bello).

ساعد عامل آخر إسرائيل وهو مبدأ (منصوص عليه في الدستور النيجيري) الذي يقضي بأن نيجيريا دولة علمانية لا يجب الخلط فيها بين الدين والسياسة. تم تحديد هذا المبدأ من أجل عدم زيادة تفاقم الانقسام العرقي في المجتمع النيجيري عبر عامل آخر – وهو الدين. وفي 1958، أثناء أول زيارة له لأفريقيا، التقت جولدا مائير مع رئيس الحكومة الفيدرالية المرتقبة السير أبو بكر طفاوي بلوا (Balewa)، مسلم معتدل، وناقشت معه فرص التعاون – على الرغم من معارضة أحمدو بلو وأنصاره. وفي مارس 1960، مع إعلان استقلال نيجيريا، كانت

إسرائيل من بين أوائل الدول التي فتحت سفارة فيها، وعُين حنان يبور أول سفير لإسرائيل في هذه الدولة.

أدى وجود سفارة إسرائيلية في لاجوس إلى دفعة كبيرة في التعاون على المستويات المختلفة في بداية الستينيات، وعملت حوالي خمسين شركة إسرائيلية في رصف الطرق، وتطوير منابع المياه، وتشييد المباني العامة والفنادق، والإدارة والاتصالات، ومن هذه الشركات: سوليل بونية، وموتورولا، وديزنجوف، وتديران، وطيفاع، كما عمل مستثمرون يهود مثل نيسيم جاؤن، وعائلة تمان، كان جزء من الشركات التي انشأت بشراكة محلية، وكانت معظم الأعمال في إقليمي الشرق والغرب، غير أنه وُقعت أيضًا اتفاقيات مع الحكومة الفدرالية، مثل: رصف الطرق، كما قامت شركة سوليل بونيه ببناء مبنى البلدية في لاجوس، أما على المستوى الماشافي، فقد تأسست أربع مزارع، وعمل الخبراء الإسرائيليون في مجال التعليم والزراعة، وزراعة أشجار الموالح، وفي الفترة 1958-1968 درس في إسرائيل حوالي 500 نيجيري، وقامت شخصيات إسرائيلية بزيارة نيجيريا، بما فيها نائب رئيس الكنيست إسرائيل برزيلاي، وإيهود أبريئيل نائب مدير عام وزارة الخارجية، الذي اهتم بالقضايا الأفريقية -كان في الفترة 1957-1960 سفيرًا لإسارئيل في غانا، وليبيريا، الزيارة الثانية لوزيرة الخارجية جولدا مائير لنيجيريا كانت في 1964؛ حيث التقت بالرئيس، ووزير الحكومة، ووزير الخارجية، وشخصيات رفيعة أخرى، ولقد لاقت الزيارة نجاحا كبيرًا وكانت من أهم الأحداث في العلاقات بين البلدين (انظر الفصل الأول)، أما من نيجيريا فزار إسرائيل في هذه الفترة حكام الأقاليم الشرقية والغربية، وكبار الموظفين من الحكومة الفدرالية، بما فيهم مدير الشرطة، ووفد رسمي من شركة الملاحة النيجيرية، التي حلت ضيفة على شركة "تسيم".[1] وكان من بين الزائرين لإسرائيل مئات الحجاج المسيحيين.

[1] السفير في لاجوس إلى وزارة الخارجية، 20 يناير 1964، ג"מ, חצ 10/305.

في عام 1960 قدمت إسرائيل لنيجيريا قرضًا بقيمة 8,5 مليون دولار بشروط ميسرة، 5,6 مليون دولار منها لحكومة إقليم الشرق للمشاركة في بناء فندقين، والبقية للحكومة الفدرالية. ولقد قُدِّرت الصادرات والواردات بين البلدين في هذه الفترة ب 3-4 مليون دولار، معظمها واردات من إسرائيل. وفي عام 1962 شاركات إسرائيل في المعرض الدوري الذي عُقد في لاجوس، رغمًا عن الدول العربية ومصر، التي قاطعت المعرض.

وعلى المستوى الأمني كانت هناك علاقات بين نيجيريا وبين المنظومة الأمنية والشرطية في إسرائيل. فتدرب في إسرائيل بعض أوائل طياري نيجيريا. كما تدرب ضباط على دورات القفز بالمظلات. كما درس 15 عاملًا بشركة الطيران النيجيرية في دورة تدريبية حول ميكانيكا الطائرات، نظمتها شركة الصناعة الجوية. واشترت نيجيريا أسلحة خفيفة وأجهزة اتصال من إنتاج شركة الصناعات العسكرية.[1]

وفيما يخص قضايا النزاع العربي الإسرائيلي، فإن الحكومة الفدرالية برئاسة بلوا كانت في حاجة في هذه الفترة إلى مراعاة وضع القوى المعارضة من المسيحيين والمسلمين، واتبعت شكل عام من السياسة المتزنة، بل أن بلوا صرح أن "نيجيريا ستتعامل بصداقة مع أي دولة ستحترم سيادتها، وإننا لن نسير خلف أي أحد بعيون مغمضة"، وأن الحكومة الفدرالية ستبارك أي استعداد لمساعداتها على تنمية الدولة.[2]

قضية السفارة النيجيرية في إسرائيل

منذ افتتاح السفارة الإسرائيلية في نيجيريا والمسيحيون يضغطون على الحكومة الفدرالية من أجل فتح سفارة نيجيرية في إسرائيل، غير أن الدوائر الإسلامية المعادية لإسرائيل، وعلى رأسها حاكم صوكوتو أحمدو بلّو، عملت على منع ذلك، واعتادت حكومة نيجيريا الفدرالية تبرير عدم فتح سفارة في

[1] دراسات قسم أفريقيا عن العلاقات الإسرائيلية النيجيرية، 1996.
[2] Ojo, 1988: 141

إسرائيل بالمشكلات المادية، ووعدت بالقيام بذلك "في الوقت المناسب". يُذكر أن ليس جميع المسلمين في الشمال كانوا عدائيين، واستطاع ممثلو إسرائيل ورجال الأعمال زيارته ومقابلة بعض الزعماء المسلمين. ولقد ذكر السفير حنان يبور بعد زيارته للشمال في عام 1962، أنه التقى مسلمين مؤيدين قالوا له: "نحن مسلمون [...] لكننا غير عرب" وأعربوا عن استعدادهم لإقامة اتصالات مع إسرائيلين.[1] وصل عدد الإسرائيليين العاملين في نيجيريا في تلك الفترة إلى 500 شخص، وبنوا المدارس لأطفالهم في بانوجو عاصمة الشرق، وفي إيبادان عاصمة الغرب، وفي لاجوس العاصمة الفدرالية.

إسرائيل وحرب بيافرا

لقد أظهر الفصل الديني والعرقي في نيجيريا مؤشراته منذ عام 1966، بعد ست سنوات من الاستقلال. فقد قام أبناء قبيلة الإيبو المسيحية، الذين شغلوا مكانة رفيعة في الجيش في فترة الاستعمار البريطاني، بتنفيذ انقلاب عسكري في يناير 1966، قتلوا فيه رئيس الحكومة طفاوي بلوا، والزعيم المسلم وحاكم صوكوتو أحمدو بلو ووزراء آخرين. وألغى الجنرال المسيحي جونسون إيرونسي (Ironsi) الدستور وشكَّل مجلسًا عسكريًا ليسيطر على البلاد. غير أن فترة حكمه كانت قصيرة وقُتل في انقلاب مضاد نفذه ضباط شماليون في يوليو 1966. قُتل الكثير من جنود الإيبو في معسكرات الجيش. كما قُتل مواطنون من أبناء الإيبو الذين كانوا موجودين في الشمال. انتقل الحكم إلى الجنرال ياكوبو جوون، مسيحي من إقليم الوسط (Middle Belt). وفي 30 مايو 1967 أعلن الحاكم العسكري لإقليم الشرق، الكولونيل أوجوكو (Ojukwu) من أبناء الإيبو، عن استقلال "جمهورية بيافرا" وكرد فعل بدأ الجيش الفدرالي بمهاجمة جيش الإيبو. كانت الغلبة في بداية الحرب للإيبو لكن في نهاية عام 1968 نجح الجيش الفدرالي في احتلال المدن الرئيسية لبيافرا، وقام جنوده بتنفيذ مذابح ضد السكان. ونشرت وسائل الإعلام تقديرات تقول أن ما بين مليون ومليونَي شخص

[1] يبور لقسم أفريقيا، 7 مارس 1962، ג"מ, חצ 6527/29.

من أبناء الإيبو قد ماتوا، معظمهم من الجوع ونتيجة للحصار الذي فرضته قوات الحكومة الفدرالية على إقليم الشرق. وفي يناير 1970 استسلم جيش بيافرا، وفرّ قائده أوجوكو إلى خارج البلاد.

تسببت حرب بيافرا في أزمة عميقة في العلاقات الإسرائيلية النيجيرية، فقد كان لإسرائيل -كما ذكرنا- نشاط اقتصادي وماشافي موسّع في إقليم الشرق، وكانت إسرائيل تؤيد أبناء الإيبو المسيحيين، الذين أظهروا الصداقة لإسرائيل، وفي بداية الحرب قدّمت إسرائيل لهم المساعدات الإنسانية. أما الحكومة الفدرالية فقد أيّدها الاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت، ودول الكتلة الشرقية وكذلك الدول العربية ومعظم الدول الغربية، بل أن مصر قدمت المساعدات العسكرية للحكومة الفدرالية. وفي المقابل فإن بعض الدول الأفريقية قد ساندت بيافرا واعترفت باستقلالها، كما أيّدت فرنسا بيافرا. أما الدول العربية ووسائل الإعلام الإسلامية في نيجيريا فقد نشرت شائعات بأن إسرائيل باعت إلى بيافرا أسلحة وقامت بتدريب جيشها، وطالبت بقطع العلاقات معها، وتم استدعاء السفير الإسرائيلي أكثر من مرة لمقابلة وزير الخارجية النيجيري والرئيس جوون وتم تحذيره بعد بيع أسلحة إلى بيافرا؛ حيث من المنتظر أن يفاقم هذا السلاح من ضراوة الحرب الأهلية ويؤدي إلى تقسيم نيجيريا. عاد السفير الإسرائيلي وأنكر بيع إسرائيل للسلاح، وتدريب جيش الإيبو، وأكد على أن هذه الشائعات تقوم بنشرها عناصر معادية لإسرائيل.[1]

لم تعترف إسرائيل ببيافرا، غير أنه مع انتشار أنباء عن وقوع مذابح، والحصار الذي يفرضه الجيش الفدرالي على بيافرا، زاد لدى الرأي العام في إسرائيل الاهتمام والقلق على مصير السكان الذين يعانون الجوع والمرض، وأعرب الإعلام عن مساندته لتطلعاتهم إلى الإستقلال.[2] إن حقيقة أن الأمم المتحدة والعالم لم يعملوا من أجل مساعدة الإيبو، الذين كان خطر الموت يحلّق فوق رؤوسهم

[1] السفير لوزارة الخارجية، 3 فبراير 1967، ג"מ, חצ 307/8.
[2] في قسم أفريقيا الذي عملت به في ذلك الوقت، كانت هناك دعوات هاتفية طالبت بمساعدة الإيبو في أزمتهم.

بعد الهزيمة، قد زادت من انحياز دوائر عريضة في إسرائيل إليهم. وترددت مزاعم أن إسرائيل كان من المتوقع أن تصل بنفسها إلى وضع مشابه حال هزيمتها على يد الجيوش العربية في حرب الاستقلال، وإننا لم نكن لنرغب في أن يصمت العالم. اندلعت المظاهرات الاحتجاجية المؤيدة لبيافرا، وذلك بجوار مكاتب الحكومة، وبجوار منزل وزير الخارجية أبا إيبن، وطُرح الأمر في استجوابات في الكنيست، سُئلت فيها الحكومة عمّا ستقوم به من أجل التخفيف عن وضع سكان بيافرا. ظهر أبا إيبن عدة مرات في الكنيست والإذاعة وشرح الموقف إسرائيلي، وأعرب في رده على استجوابات في الكنيست في عام 1969 عن أسفه لمعاناة سكان بيافرا قائلًا: "هذه مأساة إنسانية، وإن أعضاء الكنيست وحكومة إسرائيل يؤمنون إنه من واجب إسرائيل عرض المساعدات على ضحايا الحرب، والحصار على قدر استطاعتها". وذكر إيبن أن إسرائيل أرسلت، في يوليو 1968، بالتعاون مع نجمة داود الحمراء، والصليب الأحمر الدولي، مساعدات من الدواء والغذاء؛ وأرسلت في سبتمبر من نفس العام طاقمًا طبيًا إلى بيافرا للعمل مع الصليب الأحمر، مكث الطاقم هناك ثلاثة شهور وقام ب 1,500 جراحة. وأضاف إيبن: "إن دولة اليهود لا تستطيع تجاهل الخطر الذي يهدد الملايين من البشر فالذاكرة التاريخية تُلزمنا بذلك، كما نتوجه الآن إلى حكومة نيجيريا للامتناع عن الأعمال الانتقامية البشعة، كما نأمل أن يجد الطرفان حلًا من أجل وقف المعاناة، وإسرائيل من جانبها تدرس إمكانية زيادة المساعدات لمعانين".[1]

وفي 1969، أثناء الحرب الأهلية في بيافرا، عُين يساساخار بن يعقوب سفيرًا لإسرائيل في نيجيريا، ونظرًا للأجواء غير المشجعة والمثيرة للشكوك تجاه إسرائيل، لدى الحكومة الفدرالية، والتحريضات ضدها من قبل الدوائر الإسلامية، فقد طُلب منه بذل مجهودات كبيرة من أجل منع قطع العلاقات بين إسرائيل ونيجيريا، ولقد عمل على أن توافق الحكومة الفدرالية على قبول المساعدات الانسانية التي عرضتها اسرائيل، بعد أن سيطر الجيش النيجيري على معظم أراضي بيافرا، وعرض السفير على وزارة الخارجية الإسرائيلية أن يرسل الرئيس

[1] إيبن في الكنيست، 14 يناير 1969، ג"מ, חצ 215/5.

الإسرائيلي إلى رئيس نيجيريا جوون برقية تهنئة، يعرب فيها عن سعادته بانتهاء الحرب الأهلية، وأن يتمنى للشعب النيجيري التوفيق، كما يعرب عن استعداد إسرائيل تقديم المساعدات في عملية إعادة الإعمار. ولقد رد نائب مدير عام قسم أفريقيا على هذا المقترح قائلًا: "هذا المقترح غير مقبول لدينا، ولو أن الرئيس أرسل أي رسالة فيجب أن تتضمن كلمات تغضب حكومة لاجوس". وأضاف أنه كان لزامًا على إسرائيل أن تعبر عن الجو السائد في البلاد. "وأنه لا يمكن تجاهل الأفكار التي تعترينا في ضوء مأساة بيافرا".[1]

تفاقمت الأزمة مع حكومة نيجيريا عندما نشرت الصحافة الإسرائيلية كلمات أبا إيبن، في مقابلة إذاعية معه في 18 يناير 1970؛ حيث قال إن إسرائيل "بذلت ما في مقدورها في قضية بيافرا، وأن جهود المساعدات قد لاقت تقديرًا من جانب زعماء بيافرا. لقد بذلنا ما في وسعنا، وعبر الكنيست والحكومة عن هذا الموضوع بجرأة أكبر من برلمانات وحكومات أخرى، ولقد أثقل ذلك الأمر كثيرًا على علاقاتنا مع حكومة لاجوس، في كل ما يخص المساعدات في مختلف المجالات، ولقد بذلنا أقصى ما في وسعنا، وأنه إذا كانت هناك عشرة أو عشرين دولة تساند هذه القضية مثلنا، لكان هناك شك في حدوث الكارثة".[2] نشرت وكالة رويترز هذه الكلمات، ونُشرت في اليوم التالي في الصحافة النيجيرية، وخرجت إحدى الصحف المهمة بعنوان رئيسي قائلة: "حكومة إسرائيل ساندت أوجوكو إلى النهاية".[3] وعادت الصحف التي يمتلكها مسلمون لتطالب بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، واستدعي السفير إلى وزارة الخارجية النيجيرية كي يوضح تصريح أبا إيبن حول "مساعدة نظام المتمردين". وفي برقية لوزارة الخارجية ذكر السفير أنه عمل على توضيح موقف إسرائيل في وزارة الخارجية النيجيرية وكذلك لوزراء وشخصيات عامة، "لقد مررنا، مرة أخرى، بيوم عاصف، ولم يبق أمامنا سوى التمني في أن نعرف كيف نخرج من الضائقة، ونشهد أيامًا أفضل

---

[1] نائب المدير العام للسفير، 20 يناير 1970، المرجع السابق.
[2] جريدة "هآرتس"، 19 يناير 1970.
[3] *Daily Times*, 20 January 1970

بكثير".[1] رفضت حكومة نيجيريا المساعدات المعروضة، كما رفضت عرض إسرائيل بإرسال مبعوث خاص -السفير السابق أفيعيزر شلوش- وكانت هناك استعدادات في إسرائيل لاحتمال قطع العلاقات. على أي حال بدت حالة من عدم الثقة في العلاقات بين البلدين، ولم ينجح السفير ولا رجال طاقمه، على مدى سنوات طويلة بعد الحرب، في إجراء محادثات مع كبار رجال النظام الحاكم.

وبعد هزيمة بيافرا اتَّبع نظام الحكم العسكري، الذي رأسه الجنرال المسيحي جوون، سياسة معتدلة تجاه الدول التي ساندت بيافرا -على رأسها فرنسا- بل وتجاه أولئك الذين اعترفوا باستقلالها. كما امتنع جوون عن اتخاذ إجراءات متشددة تجاه إسرائيل، وواصلت الشركات الإسرائيلية الاقتصادية عملها. ولقد استجابت وزارة الخارجية الإسرائيلية من جانبها أخيرًا لمناشدات السفير، وأرسل الرئيس زلمان شازار برقية إلى جوون أعرب فيها عن أسفه لاندلاع الحرب الأهلية وهنأه على انتهائها، ورد جوون بتوجيه الشكر له.

بعد قضية بيافرا ظهر التدهور في العلاقات بين نيجيريا وإسرائيل على المستوى متعدد الأطراف على وجه الخصوص – في الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وفي مؤتمرات دول عدم الانحياز. كانت نيجيريا نشطة في بلورة قرارات معادية لإسرائيل، بما يتماشى مع الخط العربي، وواصلت إدانة إسرائيل ومطالبتها بالانسحاب من جميع الأراضي التي احتلتها. وعلى المستوى الثنائي حدث تحسن تدريجي؛ حيث واصلت الشركات الإسرائيلية عملها. وإن كان عملها قد توقف في الإقليم الشرقي. ووصل عدد من الدارسين إلى إسرائيل، وفي عام 1971 أُرسل محاضر إسرائيلي في طب الأسنان إلى جامعة لاجوس، وبذلك كُسِر الحظر القائم منذ حرب بيافرا على تشغيل خبراء الماشاف. كان الرئيس جوون عضوًا في اللجنة الفرعية المكونة من أربعة رؤساء زاروا إسرائيل ومصر من أجل

[1] حول قضية بيافرا انظر المكاتبات الكثيرة بين سفارة إسرائيل في نيجيريا ووزارة الخارجية، ג"מ, חצ 215/2, 215/5, 215/6, 215/8.

الوساطة، من قبل منظمة الوحدة الأفريقية، وكانت رؤيته لإسرائيل معتدلة.[1] ورغم ذلك فإن مقترح إسرائيل بزيارة وزير الخارجية أبا إيبن إلى نيجيريا قد تم رفضه. ولم يُعين سفير نيجيري في إسرائيل وحُظر على الوزراء وكبار الشخصيات النيجيرية زيارة إسرائيل.

القطيعة والعودة

عندما زادت وتيرة قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل في أعقاب قرار منظمة الوحدة الأفريقية، لم تتسرع نيجيريا في القيام بذلك. ففي اللقاءات التي أجراها السفير الإسرائيلي مع وزير خارجية نيجيريا، كان لديه انطباع أن الرئيس جوون لن يقوم بقطع العلاقات. وفي 25 أكتوبر 1973، بعد نجاح الجيش الإسرائيلي في عبور قناة السويس ودخول "الأراضي الأفريقية" المصرية، وبعد أن قطعت إثيوبيا، التي كانت تعتبر صديقة إسرائيل علاقاتها معها، قامت نيجيريا بذلك. وأوضحت حكومة نيجيريا سبب قطع العلاقات، مثل الغالبية العظمى من الدول الأفريقية؛ برفض إسرائيل الانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام 1967 (انظر الفصل الثالث). رغم ذلك أعلنت نيجيريا أن الشركات الإسرائيلية تستطيع أن تستمر في عملها. وبالفعل اتسع نشاط الأعمال غير الرسمية لهذه الشركات، في فترة القطيعة. فقد عملت بصورة غير ظاهرة لكن بمعدلات ربح مرتفعة. وكان لديها صورة إيجابية كصاحبة التكنولوجيا المتقدمة في تشييد البنية التحتية. وفي رصف الطرق، وفي بناء وتشييد مصانع المياه الكبرى. ووصل حجم الأعمال التي نفذتها إلى مئات الملايين من الدولارات. وقُدِّر عدد الإسرائيليين في نيجيريا بحوالي 3,000 شخص. وواصل الدارسون النيجيريون السفر إلى إسرائيل، وإن كان بأعداد محدودة.

انتقد المسيحيون الحكومة الفدرالية -من حين إلى آخر- طوال فترة القطيعة التي استمرت ما يقرب من 19 عامًا (1973-1992)، زاعمين أنها خضعت

[1] أثناء زيارة الرؤساء الأربعة لإسرائيل كنت ضابط اتصال جوون، وكان لدي انطباع جيد من رؤيته المعتدلة لإسرائيل.

للضغوط العربية والإسلامية. كما أكدوا على أن القطيعة تحرم نيجيريا من إمكانية لعب دور الوسيط النزيه في النزاع العربي الإسرائيلي. وزار بعض الزعماء المسيحيين إسرائيل، كما زار الحجاج النيجيريون إسرائيل بالآلاف سنويًا.

وفي 4 مايو 1992 استأنفت نيجيريا علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، بعد زائير -التي كانت أول دولة تستأنف علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل في عام 1982 -بحوالي عشر سنوات (لكن نيجيريا لم تكن من بين آواخر الدول التي قامت بذلك). كانت عملية عودة العلاقات في فترة حكم الجنرال المسلم إبراهيم بابا نجيدا (Babangida)، الذي استولى على الحكم بانقلاب عسكري هادىء في أغسطس 1985. وكان لبابا نجيدا علاقات أمنية سرية مع إسرائيل.

وفي نهاية فترة حكمه (التي استمرت حتى 1993) اتبع بابا نجيدا سياسة متزنة تجاه الصراع بين المسيحيين والمسلمين في بلاده، وكذلك تجاه الصراع في الشرق الأوسط. فمن ناحية قام بضم نيجيريا إلى منظمة المؤتمر الإسلامي (OIC)؛ ومن ناحية أخرى استجاب لضغوط الدوائر المسيحية وأعاد العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل.

ومنذ عودة العلاقات كان التقدم ملحوظًا على المستوى الثنائي، فقد شهدت العلاقات بين الدولتين دفعة جديدة عندما فتحت نيجيريا سفارة لها في إسرائيل وعيَّنت في منصب السفير واحدًا من بين كبار رجال وزارة الخارجية النيجيرية، إيجنصيوس أوليسمقا (Olisemeka)، الذي قدم أوراق اعتماده للرئيس حاييم فايتسمان في 14 أبريل 1993. وهذا السفير من مشجعي إسرائيل. عُين بعد إنهاء خدمته في إسرائيل وزيرًا للخارجية، واستمر في الفترة القصيرة التي شغل فيها هذا المنصب في العمل على توطيد العلاقات مع إسرائيل.

وفي فترة الحاكم العسكري المستبد ساني أباتشا (Abacha)، الذي حكم في الفترة من نوفمبر 1993 حتى يونية 1998، تزايدت العقوبات الاقتصادية والعسكرية التي فرضتها الأمم المتحدة على نيجيريا منذ 1991، في فترة حكم

بابا جيدا، ولقد أغلقت الكثير من الدول الغربية سفاراتها في نيجيريا، وأعدم أباتشا الكثير من معارضيه بما فيهم الكاتب قن سرو ويوا (Wiwa)، بعد محاكمة هزلية، وبتعليمات من رئيس الحكومة إسحق رابين تم وقف منح تأشيرات بيع السلاح لنيجيريا، وحرصت إسرائيل على الالتزام بالعقوبات لكنها لم تُغلق السفارة هناك. وفي يونية 1998 زار إسرائيل، كضيف على الجامعة العبرية، وولي سوينكا (Soyinka) الحائز على جائزة نوبل في الآداب، ومن المعارضين لأباتشا والمقيم في المنفي. وفي أثناء زيارته لإسرائيل أُخبر أن أباتشا مات بشكل فجائي.

وفي يوليو 1999 فاز أولوسيجون أوباسانجو (مسيحي، استولى على الحكم عندما كان رئيسًا للأركان عام 1976 وسلَّمه عام 1979 إلى رئيس مدني في انتخابات ديمقراطية) في انتخابات ديمقراطية للرئاسة. وفي فترة حكمه (1999-2007) كانت العلاقات الإسرائيلية النيجيرية طيبة، وكان الرئيس مهتمًا بتوطيد العلاقات الماشافية والاقتصادية بين البلدين.

على المستوى الماشافي. تزايد عدد الدارسين من نيجيريا. وفي عام 2006 درس في إسرائيل 208 نيجيريًا في مختلف التخصصات (في مقابل 117 دارسًا عام 2005)، 50 دارسًا منهم في الزراعة. وفي عام 2008 درس في إسرائيل 117 دارسًا 36 منهم في مجال التعليم، و30 دارسًا في الزراعة. كما عُقدت خمس دورات تدريبية متنقلة في نيجيريا شارك فيها 77 دارسًا. كما تلقى عشرات الأطباء النيجيريين تأهيلًا في المستشفيات الإسرائيلية، بما فيهم وزير صحة ولاية لاجوس. كما أُرسل إلى نيجيريا، لفترة قصيرة، عدد من الخبراء الإسرائيليين في الزراعة وطب العيون. ومن الأعمال المهمة للماشاف في نيجيريا كان المشاركة الفعالة في مركز التأهيل الدولي للزراعة والتنمية القروية، الذي شاركت فيه عدة حكومات ومنظمات دولية. وفي 2006 عقد الماشاف في هذا المركز سبع دورات في مجالات الزراعة المختلفة.[1] وفي نفس السنة أرسلت إسرائيل إلى نيجيريا

[1] الاصدار السنوي للماشاف، 2006.

8 أطنان من الأدوية ضد مرض أنفلونزا الطيور، وتم قبولها بترحاب شديد. وفي عام 2000 أُرسل إلى نيجيريا خبير لفترة قصيرة من أجل التخطيط الإقليمي. وفي عام 2009 زار إسرائيل 106 دارسًا، معظمهم في مجال الزراعة. وفي سبتمبر 2009، أثناء زيارة نائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية، أبيجدور ليبرمان، لنيجيريا تم التوقيع بين الماشاف والمنظمة الاقتصادية لغرب أفريقيا (ECOWAS)، على اتفاقية تقضي بأن تشارك إسرائيل في برنامج من أجل خفض الفقر، وكذلك العمل على تحسين البيئة.[1]

على المستوى الاقتصادي. فازت شركات إسرائيلية من بينها: سوليل بونية، وتاهل، وديزنجوف، وغرب أفريقيا وتديران، بمناقصات (كذلك مناقصات خاصة بالحكومة الفدرالية) وواصلت نشاطها، عندما كانت بعض المشروعات بتمويل من هيئات مالية دولية مثل البنك الدولي. ولقد عمل حوالي 1,000 إسرائيلي في نيجيريا في عام 2008، في خمسين شركة إسرائيلية عملت في مختلف المجالات.[2]

كما شاركت إسرائيل في بعض المعارض الدولية في نيجيريا، من بينها المعرض الدولي الذي عقد في عام 1993 في كدونا في إقليم الشمال المسلم، كما شاركت العديد من المرات في معرض لاجوس، الذي يعتبر أهم معرض دولي في نيجيريا. وفي 1994 وصل وفد مكون من حوالي 100 رجل من رجال الأعمال النيجيريين للمشاركة في معرض الأغذية في إسرائيل. ولقد زاد حجم التبادل التجاري بين البلدين، ووصلت الصادرات الإسرائيلية إلى نيجيريا عام 2005 إلى 47 مليون دولار (لا تشمل الصادرات الأمنية)، و2 مليون دولار واردات منها. وفي عام 2010 قُدِّرت الصادرات الإسرائيلية إلى نيجيريا بحوالي 300 مليون دولار، أما الواردات منها فقد قدرت بمليوني دولار فقط (الصادرات لا تشمل مبيعات الأسلحة) (هذه البيانات وفقًا للمكتب الإحصائي المركزي).

[1] المرجع السابق، 2009.
[2] التلفزيون الإسرائيلي، القناة الأولى، 31 أغسطس 2008.

المستوى الأمني. باعت شركة ديزنجوف -التي مثلت الصناعات الجوية- أنظمة مراقبة جوية، وقامت خمسة وفود نيجيرية بزيارة شركة الصناعات الجوية. وفي 1994 شارك ضباط من الجيش الإسرائيلي كمحاضرين في ورشة عمل في الأكاديمية العسكرية المركزية في نيجيريا. وفي يوليو 1999 زار ضباط نيجيريون من كلية الأمن القومي وعلى رأسهم قائد القوات البحرية النيجيري ، إسرائيل كضيوف على شركة الصناعات الإلكترونية "إلتا".

منذ عودة العلاقات بين إسرائيل ونيجيريا وهناك تبادل للزيارات بين شخصيات نيجيرية من منظمات حكومية وشعبية من الجانبين. فقام كل من وزراء الزراعة والطاقة والإعلام النيجيريين بزيارة إسرائيل، وكذلك وفود من النقابات المهنية لمنظمات نسائية ومن مكاتب التجارة والسياحة. ومن إسرائيل زار نيجيريا أعضاء الكنيست يوسف تامير (في ديسمبر 1989)، وجدعون عزرا (في سبتمبر 1998). وفي سبتمبر 2009، في إطار رحلته إلى أفريقيا، زار نائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية، أفيجدور ليبرمان، نيجيريا والتقى بنائب الرئيس ووزير الخارجية. وفي أثناء الزيارة عُقد المنتدى الإسرائيلي- النيجيري الأول لرجال الأعمال لدفع التجارة بين البلدين. ولقد ذكر وزير التجارة والصناعة النيجيري في لقاء صحفي أن نيجيريا استوردت من إسرائيل في عام 2008 بضائع مختلفة تُقدَّر بمليار دولار، في حين قامت بالتصدير لإسرائيل فقط بمبلغ 2 مليون دولار، وطالب بتقليص هذه الفجوة (يبدو أن مبلغ المليار دولار يشمل الصادارت الأمنية الإسرائيلية).

وصل عدد الحجاج النيجيريين في عام 2009 إلى 20,000 حاجًا وذلك بتمويل جزئي من الدولة، كنوع من تحقيق التوازن مع مساعدة الحكومة للحجاج المسلمين إلى مكة، الذين وصل عددهم في ذلك العام إلى 95,000 حاجًا. كذلك لم يُهمَل الجانب الثقافي، فقد أقامت إسرائيل المعارض في نيجيريا وأرسلت الفنانين الإسرائيليين إلى هناك.

إسرائيل ومسلمو نيجيريا

أعلن حكام 13ولاية في إقليم الشمال المسلم (من إجمالي 36 ولاية في الاتحاد النيجيري)، أثناء فترة حكم الرئيس أوباسانجو، تطبيق الشريعة الإسلامية في الدولة، على المستوى الجنائي، على عكس أحكام الدستور النيجيري الذي يقول بأن الدولة علمانية تفصل بين الدين والسياسة. ولقد اعترضت الكنائس المسيحية بشدة لكن الرئيس أوباسانجو، على الرغم من إعلانه أن عمل الحكام المسلمين يخالف الدستور إلا أنه امتنع عن اتخاذ أي خطوات عملية. وكمسيحي خشي الرئيس من أن يؤدي رد الفعل القاسي إلى انتفاضة الشمال المسلم ضده ويتسبب في اضطرابات دامية في البلاد. مع ذلك لم يُطبق الحكام المسلمون في تلك الولايات أحكام الشريعة الإسلامية كاملة، وألغوا بعض العقوبات مثل الرجم ذلك بعد انتقاد الرأي العام العالمي لهم.

يقوم المسلمون المتشددون في نيجيريا بمظاهرات ضد إسرائيل والغرب، من حين إلى آخر؛ بل ويعربون عن تأييدهم لزعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن، غير أن الحكومة تستخدم العنف لقمع من يستخدم العنف فيها. وهذا ما حدث عندما تم القضاء بالقوة، في الثمانينيات، على حركة المايتاتسين (Maitatsine)، التي استخدمت العنف لفرض أفكارها المتطرفة. وفي فترة متأخرة، في يوليو 2009، استخدمت الحكومة الفدرالية القوة العسكرية الكبيرة لقمع الجماعة الإسلامية المتطرفة بوكو حرام (Boko Haram) (التي تعني "التعليم الغربي إثْمٌ"). ولقد عُرفت الحركة أيضًا باسم "طالبان"، وبها الآلاف من الأتباع. وعملت على فرض أحكام الشريعة على كل أنحاء الدولة بالقوة، وعارضت الثقافة الغربية.

يحاول رجال السفارة الإسرائيلية في نيجيريا إقامة علاقات طيبة مع الزعامة التقليدية المسلمة في الشمال، بل وتبرعت السفارة بمكتبة كبيرة تضم مجموعة من الكتب عن الإسلام. وفي 2007 وقَّع الماشاف على مذكرة تفاهم مع الحاكم المسلم لولاية نيجر في نيجيريا. غير أن العاملين في السفارة يواجهون

بعض التحفظ -من حين إلى آخر- من جانب مسلمي الشمال، الذين يؤيدون الدول العربية ويظهرون التضامن معها، ومع الفلسطينيين على وجه الخصوص. وتزايد هذا التحفظ بعد الانتفاضة الثانية وتنفيذ عملية "الرصاص المصبوب" في غزة (نهاية عام 2008، وبداية عام 2009). إن تأييد مسيحي نيجيريا المستمر لإسرائيل يؤثر أيضًا على موقف المسلمين، على خلفية التوترات بين المسيحيين والمسلمين هناك. وفي المقابل فإن رجال الأعمال المسلمين، بل وحكام "ولايات الشريعة" يقيمون علاقات طيبة مع رجال الأعمال الإسرائيليين الذين ينفِّذون بعض الأعمال في الشمال.

إحدى القضايا الرئيسية التي لم تشهد تغييرًا، وما زالت هدف النشاط الدبلوماسي الإسرائيلي في نيجيريا، موجودة على المستوى متعدد الأطراف، فنيجيريا مثلها مثل غالبية الدول الأفريقية تواصل تأييد مشروعات القرارات العربية ضد إسرائيل في الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والمؤتمرات الدولية.

4. السنغال

أحد أهداف إسرائيل بعد عودتها إلى أفريقيا: تحسين علاقاتها مع السنغال.[1] فأهمية السنغال بالنسبة لإسرائيل تعود إلى بداية نشاطها في أفريقيا، ذلك لأن أكثر من 90% من السكان من المسلمين. كما كانت السنغال ذات تأثير كبير بين الدول ذات الأغلبية المسلمة جنوب الصحراء الكبرى. وإن مكانتها المحترمة في الغرب، وخاصة في فرنسا، كانت بفضل رئيسها الأول ليوبولد سنجور، مسيحي قام بوضع أسس النظام الديمقراطي، والبرلماني ذي التعددية الحزبية، وانتخابات مباشرة للرئيس والمجلس القومي. ولقد صمد هذا النظام حتى بعد نهاية حكم سنجور. كان سنجور في الخمسينيات من بين الساسة الأفارقة البارزين الذين حاربوا من أجل استقلال بلادهم وعُرف أيضًا بسبب نظريته بالنسبة "للزنوج" (Negritude)، التي تقول بأن اللون يجب أن يكون أساس الوحدة الأفريقية

[1] لا يمكن التوسع في إطار هذا الكتاب حول السنغال، ولقد عرضنا فقط لأبرز النقاط في العلاقات. ويوجد في أرشيف الدول مادة كثيرة حول العلاقات الإسرائيلية السنغالي منذ البداية أنظر الملفات: חצ 5365/33 -5365/34.

والقومية الأفريقية، ومن هنا يبدو أن عرب شمال أفريقيا لا ينتمون إلى هذه الوحدة، ولقد أكدت نظريته على ميزات وأهمية الثقافة التقليدية الأفريقية، التي لها ارتباط بالعهد القديم، وأعرب سنجور في محادثاته مع الإسرائيليين عن مخاوفه من الرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي وصفه بالمتآمر، كما انتقد بشدة سياسة القومية العربية والاسلامية التي تفرضها السودان بالقوة المفرطة على سكان جنوب السودان السود، غير المسلمين.

ولكونه رئيسًا مسيحيًا كاثوليكيًا لدولة معظم سكانها مسلمين، لها رابطة تضامن تجاه العالم العربي والإسلامي، اتبع سنجور سياسة حذرة في علاقاته مع إسرائيل، كما أن قيادة حكومته كانت مسلمة، وسنويًا يتوجه ما بين 5,000 و10,000 سنغالي إلى مكة لقضاء فريضة الحج، ويوجد في السنغال آلاف المدارس التي تعلِّم القرآن وتدعمها بعض الدول العربية مثل: السعودية ودول الخليج، وكذلك هناك تأثير سياسي واقتصادي كبير "للمرابطين" -زعماء الطرق الصوفية ("الأخوة") أهمها: التيجانية، والمريدية، حاول سنجور إقامة علاقات طيبة معها من أجل تحصين مكانته، على الرغم من أن الدستور السنغالي يقول (مثل بقية دساتير معظم الدول الأفريقية جنوب الصحراء)، أن السنغال دولة علمانية تفصل بين الدين والدولة، فقدم سنجور تنازلات كبيرة -سياسية واقتصادية- للمرابطين كما وسّع من احتكارهم لزراعة الفول السوداني، الذي كان من مصادر الدخل الكبرى في البلاد، وعلى الرغم من زيارته لبعض الدول العربية، إلا أنه حافظ على علاقات طيبة مع زعماء المغرب، وتونس، ولبنان، ومصر تقوم على مبدأ "إحترمه وشُك فيه". ويضاف إلى ذلك أنه يعمل في العاصمة السنغالية داكار حوالي عشرون بعثة دبلوماسية عربية وإسلامية، كما تضم السنغال طائفة مكونة من حوالي 30,000 لبنانيًا، غالبيتهم من المسلمين الشيعة الذين يعملون في التجارة والاقتصاد.

وعلى غرار الكثير من الدول الأفريقية الأخرى، عينت إسرائيل في السنغال أيضًا مبعوثًا دبلوماسياً لها بدرجة قنصل وذلك في نهاية الخمسينيات، قبل

الاستقلال، وذلك لتمهيد الطريق أمام علاقات مع زعماء المستقبل في الدولة، وفي عام 1960، فور حصول السنغال على استقلالها، كانت إسرائيل من أوائل الدول التي فتحت فيها سفارة مقيمة، وفي السنوات الأولى كانت العلاقات الثنائية مع سنجور وأعضاء الحكومة؛ طيبة، واعتاد سنجور التصريح أن سياسته حيادية فيما يخص النزاع العربي الإسرائيلي.

في بداية الستينيات والسبعينيات، على الرغم من معارضة كثير من الموظفين الفرنسيين الذين بقوا في البلاد، أرسل الماشاف إلى السنغال أربعة خبراء إسرائيليين: إثنان إلى الحركة الشبابية الحكومية، وخبير لتربية النحل، وخبير من أجل تشييد مزرعة، وخبير آخر لفترة قصيرة، أجرى دراسة لتطوير السياحة، ولقد حضر إلى إسرائيل عشرات الدارسين السنغاليين وكان هناك تبادل للزيارات بين الوزراء وكبار الموظفين بين الجانبين، وفي مايو 1966 زار رئيس الحكومة أشكور داكار، في طريقه إلى ساحل العاج، واستُقبل استقبالًا رسميًا، كما تم استضافته في قصر الضيوف الرسميين وقابل الرئيس سنجور وأعضاء حكومته، ولقد حظيت الزيارة بتغطية شاملة في وسائل الإعلام، وناقش الرجلان العلاقات بين البلدين، وعرض سنجور نظريته حول "الزنوج" وأكد على مساندته لليهودية، وإسرائيل، استمرت العلاقات بين الزعيمين بعد ذلك عبر تبادل الرسائل التي ناقشا فيها هذه القضايا، وبعد الزيارة، ومن أجل تهدئة العرب وأنصارهم، صرح وزير المعلومات في مؤتمر صحفي أن الزيارة كانت غير رسمية وأن سياسة السنغال تتطلع إلى إقامة تعاون كامل مع منظمة الوحدة الأفريقية والدول العربية، ولقد ذكر الوزير زيارة سنجور في نفس العام للبنان، وتونس، والمغرب، ومصر.

في السنوات الأولى لاستقلالها، لم يكن تصويت السنغال في المحافل الدولية مريحًا بالنسبة لإسرائيل، كما اعتاد رئيس حكومة السنغال ووزير خارجيتها وَعْد السفير الإسرائيلي في داكار أنه على الرغم من التصويت في المحافل الدولية فإن السنغال ستواصل على المستوى الثنائي إقامة علاقات طيبة مع إسرائيل ولن

تخضع للضغوط. غير أنه كانت هناك -على هذا المستوى أيضًا- مظاهر سلبية بالنسبة لإسرائيل. على سبيل المثال: لم تفتح السنغال سفارة لها في إسرائيل؛ ولم تقم حتى بتعيين سفير غير مقيم؛ وفي 1962 عارضت وزارة الخارجية السنغالية سفر وزير التخطيط لمؤتمر رحوفوت؛ ورفض سنجور نفسه من حين لآخر زيارة إسرائيل.

وبعد حرب 1967 حدث تحول للأسوأ في سياسة السنغال تجاه إسرائيل؛ ففي مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1967 اتخذت السنغال موقفًا متشددًا معاديًا لإسرائيل. ومنذ ذلك الحين أيد ممثلوها في الأمم المتحدة وفي المؤتمرات الدولية التفسير العربي لقرار مجلس الأمن رقم 242، الذي يقضي بضرورة انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها في حرب 1967. كما أيَّدت السنغال بشكل مستمر قيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس. وأكد الرئيس سنجور على اعترافه بحق إسرائيل في الوجود، لكنه انتقدها مع ذلك بشدة، وانحاز إلى الموقف العربي في النزاع العربي الإسرائيلي. قال سنجور في المؤتمر الذي عُقد في غينيا عام 1968، إن مصير العرب وتطلعاتهم يشبه تطلعات السنغال.[1] ومثل هذه التصريحات لم يدل بها سنجور من قبل.

يبدو أن سنجور كان يخشى على سلامته، بعد محاولة مسلم متطرف اغتياله عام 1967. ولقد أوضح الذي حاول اغتياله أنه قام بذلك لمعارضته نظام حكم رئيس مسيحي في السنغال. وأرسل الرئيس الإسرائيلي ورئيس الحكومة برقيات تهنئة إلى سنجور بمناسبة نجاته. ولقد فسر حنان عينور، الذي كان سفيرًا في داكار وأجرى محادثات عديدة مع سنجور، التغيير في موقف سنجور تجاه إسرائيل، بضعف مكانته كمسيحي يرأس دولة مسلمة، وكذلك لغياب الثقة والجرأة السياسية. ويبدو أن تغيير موقف فرنسا من إسرائيل للأسوأ كان له تأثير على الرئيس. وتم لمس هذا التغير أيضًا في تقليص العلاقات مع إسرائيل، وفتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في داكار. وترددت أصوات في الحكومة

[1] *Dakar Matin*, 13 February 1968

السنغالية تطالب بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وعارض سنجور هذه المقترحات المتمادية.

بعد فشل مهمة الرؤساء الأفارقة الأربعة عام 1971، برئاسة سنجور (حول مهمة الرؤساء انظر الفصل الثاني)، ومع تشدد قرارات منظمة الوحدة الأفريقية تجاه إسرائيل، زادت الضغوط على السنغال من أجل قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. ولقد امتنع سنجور عن القيام بذلك حتى عندما زاد عدد الدول الأفريقية التي قطعت علاقاتها مع إسرائيل. مع ذلك تشدَّد موقف ممثلي السنغال من إسرائيل في المؤتمرات الدولية. وفي سبتمبر 1972، في المؤتمر البرلماني في روما، كان ممثلو السنغال من بين المتشددين الذين هاجموا إسرائيل. وفي نفس العام كانت السنغال أيضًا من بين الداعين إلى القرارات الصعبة ضد إسرائيل، التي صدرت في منظمة المؤتمر الإسلامي (OIC). وخلال عام 1973 أطلق سنجور نفسه تصريحات لم يحبها الإسرائيليون. وفي مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية في موريشيوس، مايو من نفس العام، أيد سنجور صراحة الموقف المصري بقوله أنه لو كان مصريًا لم يكن ليقبل بمفاوضات مع إسرائيل طالما لم تعلن صراحة الانسحاب من جميع الأراضي التي احتلتها. وفي مؤتمر صحفي في تونس، بعد لقائه بالرئيس بورقيبة، أعلن سنجور أنه قد تم بالفعل تجميد التعاون مع إسرائيل وأن العلاقات الدبلوماسية باقية فقط من أجل إقامة حوار معها وإقناعها بالانسحاب من الأراضي المحتلة. وفي نهاية الأمر عندما قامت كل من نيجيريا وإثيوبيا بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، قامت السنغال بقطع علاقاتها في 28 أكتوبر 1973. وكانت من أواخر الدول التي قامت بذلك. ولقد فسَّر سنجور قطع العلاقات برفض إسرائيل الانسحاب من الأراضي التي احتلتها، وخرقها لاتفاق وقف إطلاق النار مع مصر واحتلالها أراضٍ غرب قناة السويس. لم يكن سنجور في الحقيقة ليستطيع أن يواجه الضغوط والتهديدات في الداخل والخارج. وفي نفس الوقت زاد التحريض ضده في المساجد، واتهموه بتأييد إسرائيل.[1] ولقد رفضت إسرائيل اقتراح سنجور باستمرار وجود

[1] سفير إسرائيل في داكار إلى وزارة الخارجية، 29 أكتوبر 1973، ג"מ, חצ 5365/34.

القنصلية الإسرائيلية في داكار، وقامت بسحب جميع خبرائها الذين عملوا في حركات الشباب والمشروعات الزراعية الأخرى، من السنغال.

كانت السنغال، في فترة القطيعة، من بين الدول المتشددة التي عملت ضد إسرائيل في المؤتمرات والمحافل الدولية. وفي عام 1981 تم رفع مستوى تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في السنغال إلى مستوى "سفارة دولة فلسطين"، وحُظِر على حاملي جوازات السفر الإسرائيلية دخول السنغال. كانت السنغال نشيطة في منظمة المؤتمر الإسلامي، وشغلت منصب رئيس لجنة "القدس"، كما انها تشغل منصب رئيس "اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف" اختصارًا "لجنة فلسطين"، التي تأسست في الأمم المتحدة عام 1975.

عودة العلاقات

في 4 أغسطس 1994 أعادت السنغال علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل بعد أكثر من عشرين عامًا من القطيعة، وكانت من بين أواخر الدول الأفريقية التي قامت بذلك. لقد حدث التحول في العلاقات عندما التقى كل من رئيس الحكومة إسحق رابين، ووزير الخارجية شمعون بيريز في شهر يوليو من عام 1994 بالرئيس السنغالي عبده ضيوف (Diouf) في مؤتمر اليونيسكو، حيث حصل الزعيمان الإسرائيليان على جائزة "هوفوييه بوانييه للسلام" مناصفة مع زعيم منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات.

رأس عبده ضيوف السنغال في يناير 1980، بعد تنحي سنجور طواعية في ديسمبر 1979. وضيوف مسلم معتدل، نادى بالتسامح والحوار بين الأديان، وحافظ على الطابع العلماني للسنغال بما يتماشى مع الدستور، ولقد عمل من أجل تحديث المجتمع السنغالي، ودفع مكانة المرأة والحد من تعدد الزوجات. وكانت امرأته مسيحية كاثوليكية. بقيت السنغال، تحت قيادته التي استمرت حوالي عشرين عامًا، كإحدى الدول القليلة في أفريقيا التي حافظت على النظام

الديمقراطي منذ حصولها على الاستقلال. وفي السياسة الخارجية اتبع ضيوف رؤية مستقلة وعملية ومال إلى الغرب كسابقه، وكمسلم كان متحررًا من عقدة الخوف من العالم العربي المسلم، مثل سنجور المسيحي. ولقد أثارت ضده هذه السياسة حركة إسلامية من المسلمين المتشددين تسمى "مسترشدون". وفي فبراير 1994 نظمت الحركة تظاهرة عنيفة وحاولت اقتحام القصر الرئاسي، فأمر ضيوف قوات الأمن باستخدام القوة ضدهم، وقُتل وقتها عشرات المتظاهرين، وحكم على قادتهم بفترات سجن طويلة وتم حظر هذه الحركة. وللخوف من مشاركة عناصر شيعية في تنظيم التظاهرات، بإيعاز من لبنان وإيران، حدث تدهور في العلاقات بين السنغال وهاتين الدولتين.

وبعد أن استأنف ضيوف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل حدث تقدم ملحوظ في العلاقات الثنائية مع السنغال، وظهر ذلك في الزيارات المتبادلة لشخصيات رفيعة في النظام الحاكم منها وزير الخارجية السنغالي ورجال أعمال، وكذلك في النشاط الماشافي. وفي يونية 1999 زار رئيس هيئة الأركان السنغالي إسرائيل على رأس وفد من الضباط، وبدعوة من شركة الصناعات العسكرية، والتقى بقادة سلاح الجو، والبحر ورجال أعمال إسرائيليين.

وفور عودة العلاقات طُلب من إسرائيل تقديم المساعدة في مجال تطوير الزراعة في المناطق القاحلة وتم الاتفاق على إقامة مشروع زراعي في منطقة قاحلة عرفت باسم "الوادي المتحجر" (Vallées des Fossiles)، عمل فيه خبير إسرائيلي. وكان ذلك المشروع في بدايته عام 1994 معيار النشاط الماشافي في دولة أفريقية، معظمها مسلمين، وكان موضوعًا رئيسيًا في عمل السفارة الإسرائيلية في السنغال، وفي التعاون الثنائي. ولقد أظهر الرئيس السنغالي، ورئيس الحكومة، والقيادة السياسية اهتمامًا كبيرًا بالمشروع، واعتادوا زيارته وعلقوا عليه آمالًا كبيرة. وفي 1995، بعد زيارة وزير الزراعة السنغالي لإسرائيل، تم التوقيع على اتفاقية إنشاء وحدة للزراعة النموذجية بجوار "الوادي المتحجر"، والمخصصة

لعرض أساليب الري في المناطق القاحلة.[1] كما عقد الماشاف عدة دورات تدريبية متنقلة في السنغال، في الموضوعات الزراعية على وجه الخصوص، كما وصل الدارسون السنغاليون لحضور دورات تدريبية في إسرائيل.

وعلى المستوى الاقتصادي والتجاري كان النشاط فيهما منخفضًا، وعملت القليل من الشركات الإسرائيلية في السنغال من بينها: تلراد، وتديران. كما شاركت إسرائيل في المعارض الدولية التي أقيمت في داكار، وشهدت الأجنحة الإسرائيلية نجاحات كبيرة زارها الكثيرون، بما فيهم أعضاء في الحكومة. كما حضر إلى داكار الفنانون والراقصون الإسرائيليون، الذين أجروا أيضًا حوارات في وسائل الإعلام. وفي عام 1997 أقيم معرض فني في داكار بعنوان "روح القدس"، على الرغم من اعتراض السفارات العربية، وكان رد فعل الحكومة السنغالية أن المعرض ثقافي وغير سياسي.

في الوقت الذي حدث فيه تحسن في فترة الرئيس ضيوف، لم يحدث أي تغيير تقريبًا على المستوى السياسي المتعدد، ففي لقاءات مع الرئيس والوزراء ترددت وعود بتحسين موقفهم في الأمم المتحدة، وفي المؤتمرات الدولية، غير أن تصويت السنغال على القرارات المعادية لإسرائيل بقي كما هو، وواصلت السنغال – كرئيس للجنة "فلسطين" في الأمم المتحدة، وناشطة في لجنة "القدس" في منظمة المؤتمر الإسلامي- اتخاذ مواقف مؤيدة للعرب، بل اعتادت أن تكون متبنية القرارات المعادية لإسرائيل التي يتم اتخاذها في الأمم المتحدة، وفي منظمة الوحدة الأفريقية في قضايا النزاع العربي الإسرائيلي، وكان الرئيس ضيوف رغم رؤيته المعتدلة تجاه إسرائيل، حذرًا من اتخاذ مواقف دعائية من شأنها أن تثير غضب الدول العربية، فلم يقم حتى بتعيين سفير غير مقيم في إسرائيل، وأرجأت زيارته التي كانت مقررة لإسرائيل في عام 1995 من عام إلى آخر بحجج مختلفة حتى ألغيت نهائيًا.

---

[1] تقرير السفارة الإسرائيلية في داكار، 12 أغسطس 1998، מיג, מכל 3252, תיק 103.55, סנגל.

عصد الرئيس وادا

بعد عشرين عامًا من الحكم خسر الرئيس ضيوف في الانتخابات الرئاسية في مارس عام 2000، وكان الرئيس المنتخب الجديد زعيم المعارضة عبد اللّه وادا (Wade). ولقد أرجع ضيوف خسارته إلى محاولاته تطبيق الحداثة في المجتمع، ولعمله على الحد من تعدد الزوجات، وتحسين مكانة المرأة، وهو ما عارضه جميع المرابطين. كما ساهم في فشله كذلك الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت البلاد. ومنذ تولي وادا الحكم حدث تدهور في علاقات السنغال مع إسرائيل. وفي مؤتمرات الاتحاد الأفريقي، وفي الأمم المتحدة، وفي المحافل الدولي، أيدت السنغال الفلسطينيين بحماس أكبر، خاصة بعد اندلاع الانتفاضة الثانية عام 2000. وفي فترة الرئيس وادا كان هناك اهتمام أكبر بتوطيد العلاقات مع العالم العربي والإسلامي، وحصلت السنغال على مساعدات عربية وإيرانية كبيرة مقارنة بالدول الأفريقية الأخرى. وفي مؤتمر قمة منظمة المؤتمر الإسلامي التي عقدت في قطر في شهر مارس 2003، هاجم الرئيس وادا إسرائيل بشدة واتهمها بقمع الشعب الفلسطيني، وفي المقابل أشاد بنشاط ياسر عرفات.[1] كما زاد التحريض في وسائل الإعلام السنغالية ضد إسرائيل، ونظمت عناصر إسلامية معادية المظاهرات ضدها من حين إلى آخر. وبصيص الضوء في ذلك هو أنه رغم الضغوط على وادا، إلا أن السنغال لم تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل مثلما فعلت النيجر بعد الانتفاضة الثانية، وكذلك في العلاقات الثنائية استمر الحوار بين الرئيس وقيادة حكومته وبين السفير الإسرائيلي في داكار، وكان هناك حوار صداقة في الحديث بينهما، ومن حين إلى آخر كان هناك تعبير عن النوايا الحسنة، مثل إرسال برقيات التهنئة بمناسبة يوم استقلال إسرائيل. على الرغم من أنه في فترة حكم وادا اشتد التأثير الإسلامي والعربي في السنغال، إلا أنه كسابقه عارض المسلمين المتشددين وعمل ضدهم بكل حزم، من خلال التأكيد على مبدأ الفصل بين الدين والدولة[2] (على الرغم من أن الفصل بين الدين

---

[1] تقرير قسم أفريقيا في وزارة الخارجية، 6 مارس 2003.
[2] المرجع السابق، 28 مايو 2003.

والدولة هو فقط في تطبيق الشريعة الإسلامية، وأن الرئيس يستخدم الدين وزعمائه المرابطين من أجل دعم نظام حكمه).

على المستوى الماشافي. لم يظهر الرئيس وادا كسلفه نوايا طيبة، وتعاونًا، وهو مهتم بشكل أقل بمشروع "الوادي المتحجر"، الذي أضرت به المشكلات البيروقراطية الكثيرة، ويواصل الدارسون السنغاليون الحضور إلى إسرائيل غير أن عددهم قليل، وفي 2006 وصل إلى إسرائيل 23 متدربًا فقط، خاصة في المجال الزراعي، ولم تُعقد دورات تدريبة متنقلة في السنغال ولم يوفد الخبراء الإسرائيليون إلى السنغال لفترات طويلة، وفي 2008 حدث تحسن ما على نشاط الماشاف في السنغال، وحضر إلى إسرائيل 18 متدربًا وشارك 100 دارسًا في دورة تدريبية في مجال التعليم، وفي نفس العام عمل في السنغال أربعة خبراء لفترات قصيرة في الزراعة، وخبير لفترة طويلة لتطبيق نظم الري الحديث وتحسين إنتاج الأغذية، خاصة زراعة الأسر الصغيرة للخضروات والفاكهة، وفي 2009 وصل إلى إسرائيل 20 دارسًا من السنغال، لحضور دورات تدريبية في مجال الزراعة، وواصل خبير إسرائيلي العمل على تطوير مشروع "طيبا" (TIPA – Technological Innovation for Poverty Alleviation) في أربعة مناطق في الدولة.[1]

كان حجم التبادل التجاري مع السنغال منخفضًا وهو في الأساس واردات من إسرائيل، قدرت في عام 2008 بـ9 ملايين دولار فقط.

وفي مؤتمر قمة منظمة المؤتمر الإسلامي في داكار عام 2008 صدرت قرارات متشددة ضد إسرائيل، غير أن الرئيس وادا كان في خطابه أكثر اعتدالًا وأعرب عن تأييده "للتهدئة" بين إسرائيل وحماس في غزة، وفي أثناء عملية "الرصاص المصبوب" في غزة (نهاية عام 2008) اندلعت مظاهرات في السنغال تأييدًا للفلسطينيين، وطلبت عناصر إسلامية متشددة من الحكومة قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، وخرج الرئيس وادا في تصريحات تدين إسرائيل،

[1] الاصدار السنوي للماشاف، 2009.

وانتشرت هذه التصريحات في وسائل الإعلام، لكنه عرض نفسه بالتدريج كوسيط بين الفلسطينيين والإسرائيليين من أجل الدفع للتوصل لحل سلمي، ولم يقطع العلاقات مع إسرائيل، مثلما فعلت موريتانيا. بالإضافة إلى أن السنغال تسمح بزيارة السائحين الإسرائيليين لأراضيها وعلم إسرائيل يرفرف فوق مبنى السفارة الإسرائيلية في داكار. بشكل عام، إن العلاقات بين إسرائيل والسنغال تتأثر بعملية السلام في الشرق الأوسط، خاصة التطورات في المباحثات مع الفلسطينيين.

هـ. جنوب أفريقيا

أصبحت جنوب أفريقيا منذ نقل السلطة إلى الأغلبية السوداء إحدى الدول المهمة والرائدة في القارة الأفريقية سياسيًا واقتصاديًا؛ فهي دولة غنية بالموارد الطبيعية وتمتلك بنية تحتية اقتصادية متقدمة. وبفضل زعيمها صاحب الشخصية الكاريزمية نيلسون مانديلا (Mandela)، تحتل جنوب أفريقيا مكانة رفيعة في الاتحاد الأفريقي، ومنظمة دول عدم الانحياز، وفي السياسة الأفريقية. ومن ناحية إسرائيل، فلجنوب أفريقيا أهمية أخرى نظرًا لوجود طائفة يهودية كبيرة فيها. كان عدد هذه الطائفة في الماضي 120,000 شخص، لكنه انخفض في العقود الأخيرة إلى حوالي 7,000 شخص فقط. وهذه الطائفة نشطة للغاية في الحياة الاقتصادية لجنوب أفريقيا وتعتبر من أكبر المتبرعات لصالح إسرائيل. إن جنوب أفريقيا الحديثة هي هدف مهم بالنسبة للنشاط الإسرائيلي في أفريقيا.[1] وفي العرض التالي سنقف على التطورات الرئيسية في العلاقات بين البلدين.

في عام 1947 انضمت أفريقيا إلى الدول التي صوتت في صالح مشروع التقسيم وإقامة دولة إسرائيل، وكانت من أوائل الدول التي اعترفت بها. وفي عام 1952، وصل رئيس حكومة جنوب أفريقيا، دانيال مالان، في زيارة خاصة إلى إسرائيل غير أن العلاقات بين البلدين كانت محدودة. فجنوب أفريقيا التي كانت

[1] حول التطورات الداخلية في جنوب أفريقيا كتب العديد من الكتب والأبحاث. حول العلاقات مع إسرائيل انظر אריאל, 2002: 704-717؛ ליאל, 1999. وعن الطائفة اليهودية في جنوب أفريقيا، انظر Shimoni, 2003

تأمل، في ذلك الوقت، في دفع العلاقات مع العالم العربي، لم تكن مهتمة بتوطيد العلاقات مع إسرائيل، وتم تمثيلها عبر سفارة بريطانيا في تل أبيب. وكان لإسرائيل قنصل عام في جنوب أفريقيا. وبعدها تم تعيين ممثل دبلوماسي بدرجة وزير مفوض. وفي الخمسينيات واصلت إسرائيل تصويتها ضد نظام حكم البيض، كلما طرحت قضية الأبارتهايد في الأمم المتحدة.

في بداية الستينيات، عندما ارتفع عدد الدول الأفريقية المستقلة ووسعت إسرائيل من نشاطها السياسي والماشافي في القارة، زادت التصريحات الإسرائيلية حدة ضد نظام حكم الأبارتهايد في الأمم المتحدة، وفي المؤتمرات الدولية. وفي 2 أكتوبر 1963، هاجمت وزيرة الخارجية جولدا مائير نظام الأبارتهايد بشدة، في خطابها في الأمم المتحدة، وقالت: "إن الفلسفة التي تقول بتدني الانسان بسبب لون بشرته، تعارض الحقيقة الأساسية بأن جميع البشر سواسية [...] إن الشعب الإسرائيلي ليشمئز من أي صورة من صور التمييز على أساس العرق، أو اللون، أو الديانة".[1] كما هاجم نظام الأبارتهايد بشدة زعماء إسرائيل ومنهم: الرئيس حاييم هرتسوج، رئيس الحكومة دافيد بن جوريون، ورئيس الحكومة ليفي أشكول، ورئيس الحكومة مناحم بيجن. كما اعتاد ممثلو إسرائيل في الأمم المتحدة وفي المؤتمرات الدولية، بل وممثل إسرائيل في جنوب أفريقيا نفسها؛ انتقاد نظام الأبارتهايد بشدة.[2] فعلى سبيل المثال بعد زيارة رئيس فولطا العليا (بوركينا فاسو حاليًا)، موريس ياميجو (Yaméogo) لإسرائيل، صدر بيان مشترك في 13 يوليو 1961 له ولرئيس الحكومة دافيد بن جوريون، أعربا فيه عن إدانتهما الشديدة لاستعمار البرتغال لأنجولا، والتفرقة العنصرية ونظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا. ولقد أثار هذا البيان غضبًا شديدًا في بريتوريا.[3] مع ذلك، ففي التصويت على القرار الذي طالب بطرد جنوب

---

[1] Israel-African Friendship Association, 1985: 5
[2] المرجع السابق
[3] مدير قسم أفريقيا إلى البعثات، 16 يوليو 1961، ג"מ, חצ 451/1.

أفريقيا من الأمم المتحدة امتنعت إسرائيل عن التصويت خشية خلق سابقة تحاول الدول العربية وأنصارها استخدامها ضدها.

وفي رد فعل على تصويت إسرائيل ضدها منعت جنوب أفريقيا تحويل أموال تبرعات الطائفة اليهودية إلى إسرائيل. وكلما اتسعت دائرة علاقات إسرائيل مع الدول الأفريقية كلما تدهورت علاقاتها مع جنوب أفريقيا. وفي عام 1963، سحبت إسرائيل ممثلها من بريتوريا وعيَّنت مسؤولاً مؤقتًا على بعثتها الدبلوماسية. وفي 1966 صوتت إسرائيل في الأمم المتحدة في صالح وقف حكم جنوب أفريقيا لناميبيا.

وفي حرب الأيام الستة 1967 ساندت جنوب أفريقيا إسرائيل، فألغت حظر تحويل الأموال إليها، وحدث نوع من التقدم في العلاقات التي كانت، حتى ذلك الوقت، باردة بين البلدين. واتسعت العلاقات الاقتصادية وزاد حجم التبادل التجاري بينهما. وعلى المستوى السياسي بقي الوضع كما هو عليه، وواصلت إسرائيل انتقادها للأبارتهايد في كل مناسبة في الأمم المتحدة.

وفي يونية 1971، بعد انتشار أنباء عن تبرع إسرائيل لحركات التحرير الأفريقيا، بناء على طلب من الأمم المتحدة لكل أعضاء المنظمة، ثارت موجة من العداء ضد إسرائيل بين الشعب والبرلمان الجنوب أفريقي، وحظرت حكومة جنوب أفريقيا تحويل الأموال إلى إسرائيل. وكما ذكرنا من قبل فإنه بأمر من منظمة الوحدة الأفريقية وبضغط من الدول العربية رفضت منظمات التحرير التبرع الإسرائيلي، وفي النهاية تم تحويل التبرع إلى المندوب السامي للاجئين في جنيف. وخرجت إسرائيل خاوية الوفاض من الجانبين، وكرد فعل على الصفعة التي تلقتها إسرائيل من حركات التحرير ومن منظمة الوحدة الأفريقية، حسَّنت إسرائيل من علاقاتها مع جنوب أفريقيا، وترددت أصوات في إسرائيل، وبين الطائفة اليهودية في جنوب أفريقيا، تدعو إلى عدم المبالغة في "الحرج" الذي سببه الأفارقة لإسرائيل. وفي نفس الوقت زادت حدة القرارات المعادية لإسرائيل في منظمة الوحدة الأفريقية. وفي سبتمبر 1971 ألغت جنوب أفريقيا، مرة أخرى،

الحظر المفروض على تحويل الأموال إلى إسرائيل، وفي عام 1972 وافقت إسرائيل على فتح قنصلية عامة لجنوب أفريقيا في تل أبيب.

تحول مهم في العلاقات بين إسرائيل وجنوب أفريقيا، حدث في حرب أكتوبر 1973، عندما أعلنت جنوب أفريقيا صراحة أنها ستقدم المساعدات إلى إسرائيل، كما انتشرت أنباء عن تقديم مساعدات عسكرية جنوب أفريقية لها. ولقد أدى قطع العلاقات بين معظم الدول الأفريقية وإسرائيل خلال فترة الحرب وبعدها، إلى حدوث تقارب آخر بين إسرائيل وجنوب أفريقيا. وفي 1974 أقامت إسرائيل علاقات دبلوماسية كاملة معها وعينت سفيرًا في بريتوريا (كان لبعض الدول الغربية في ذلك الوقت سفراء في بريتوريا). وفي 1975 فتحت جنوب أفريقيا سفارة لها في تل أبيب. وفي نفس العام (1975) صوتت معظم الدول الأفريقية في صالح قرار ساوَى بين الصهيونية والعنصرية، أما إسرائيل فامتنعت من جانبها أو تغيبت عن التصويت على مشروعات القرارات ضد جنوب أفريقيا.

وفي فترة القطيعة مع الدول الأفريقية توسعت العلاقات التجارية والاقتصادية وكذلك الأمنية بين إسرائيل وجنوب أفريقيا. وفي عام 1976 دُعي رئيس حكومة جنوب أفريقيا جون فورستر لزيارة إسرائيل ووقعت اتفاقيات تعاون اقتصادية، وعلمية وصناعية، ولقد لاقت هذه الزيارة انتشارا كبيرا في إسرائيل وخارجها، وبعدها زار إسرائيل أيضًا الرئيس بوتا (Botha). ومع صعود الليكود إلى الحكم عام 1977 أيد رئيس الحكومة مناحم بيجن توطيد العلاقات مع بريتوريا وكثرت الزيارات المتبادلة بين الوزراء وكبار المسؤولين ورجال الأعمال. وارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين؛ حيث استوردت إسرائيل الفحم من أجل محطات الكهرباء في الخضيرة، والألماس، والحديد. وفي عام 1985 وصلت الصادرات الإسرائيلية إلى جنوب أفريقيا إلى حوالي 64 مليون دولار، والواردات منها إلى حوالي 175 مليون دولار، غير شاملة الألماس الجنوب أفريقي الذي تحصل عليه إسرائيل من أوروبا؛ ومبيعات الصناعات العسكرية الإسرائيلية. كما أقاما مشروعات صناعية مشتركة، مثل "إسكور" (ISCOR) لتشكيل الحديد

والصلب. وباعت إسرائيل إلى جنوب أفريقيا السفن الحربية الحديثة، والصواريخ، والتجهيزات العسكرية الأخرى. ولقد حظرت الدولتان النشر حول التعاون العسكري بينهما. غير أن وسائل الإعلام العربية والدولية (وأحيانًا الإسرائيلية) نشرت أنباء عن وجود تعاون عسكري موسع، شمل نقل التكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية الحديثة إلى جميع الأسلحة -البر، والبحر، والجو- بل ووجود تعاون في المجال النووي.

استخدمت الدول العربية هذه الأخبار لإدانة إسرائيل.[1] ومن جانبها أنكرت وجود أي تعاون نووي مع جنوب أفريقيا. وذكر ممثلوها أن تقرير الأمم المتحدة لعام 1986، الذي ذكر أن بعض الدول المتعاونة نوويًا مع جنوب أفريقيا لم يضم إسرائيل. اعتادت إسرائيل الاعتراض على ذلك بأنه عادة ما يشار إليها عند الحديث عن التجارة مع جنوب أفريقيا، على الرغم من أن حجم التبادل التجاري مع جنوب أفريقيا أقل من واحد بالمائة من إجمالي التجارة الخارجية لجنوب أفريقيا. وقدمت إسرائيل أمثلة عن حجم التبادل التجاري بين جنوب أفريقيا والدول الأفريقية السوداء الذي يصل إلى 4.1% من صادراتها و3.2% من وارداتها؛ وأن تجارتها مع الولايات المتحدة والغرب واليابان تصل إلى 39.4% من إجمالي صادراتها، و65% من الواردات. كما ذكرت أن الدول العربية تزود جنوب أفريقيا بكميات كبيرة من النفط، وتشتري منها الذهب.[2] غير أن إسرائيل واصلت، في فترة القطيعة مع الدول الأفريقية، إدانة نظام الأبارتهايد. وفي عام 1978 ألغى السفير الإسرائيلي في جنوب أفريقيا عرض فيلم إسرائيلي لأنه لم يُسمح فيه بدخول السود إلى قاعة العرض. وفسَّر ذلك قائلًا: "لو لم أقم بذلك لأضررت بتقاليد شعبي التي تعارض أي تمييز عنصري".[3] ومثل كل دول العالم لم تعترف إسرائيل بالبونتستان (Bantustan) (أقاليم قبلية حصلت على استقلال جزئي

[1] حول التعاون الأمني، بما فيه النووي، انظر Curtis, 1985: 14; Stevens & Abdelwahab, Zdenek & Rogers, 1972؛ جريدة الجمهورية (مصر)، 20 مايو 1990؛ جريدة الوطن (الكويت)، 6 مارس 1990. ومن المقالات حول التعاون الأمني التي نشرها الإسرائيليون انظر Chazan, 1993

[2] Israel-Africa Friendship Association, 1985: 5

[3] المرجع السابق: 7.

عن جنوب أفريقيا)، لكنها أقامت معها علاقات تجارية وزار بعض زعمائها إسرائيل.

وفي نهاية 1983، ونظرًا لوجود انتقادات دولية لإسرائيل لعلاقاتها مع البونتستان، والخوف من أن يؤدي ذلك إلى منع عملية عودة العلاقات مع أفريقيا، التي بدأت في عام 1982 بعد عودة العلاقات مع زائير، حظرت إسرائيل على الشخصيات الرسمية إقامة أي نوع من العلاقات مع البونتستان. كما ضغطت إسرائيل على رجال الأعمال من أجل وقف علاقاتهم معهم.[1] وبعد عودة العلاقات مع زائير وفي إطار جهود إسرائيل لإعادة علاقاتها مع دول أفريقية أخرى، بدأ مرة أخرى وبشكل تدريجي التحفظ العلني من جنوب أفريقيا ومهاجمة نظام الأبارتهايد.

وفي عام 1985 حدث تحول حقيقي أكبر في العلاقات بين إسرائيل وجنوب أفريقيا؛ فقد رأى نائب مدير عام وزارة الخارجية، حنان بار أون، المسؤول عن شؤون الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا، ويوسي بيلين، سكرتير الحكومة، وجود أهمية سياسية في إقامة علاقات مع الشعب الأفريقي الأسود في جنوب أفريقيا الذي من المنتظر أن يتولى مقاليد الحكم،. وعملت في نفس الوقت في هذا الاتجاه عناصر في الولايات المتحدة والغرب. ولقد كُلِّف بالمهمة شمشون تسلنيقر. ولم يكن الأمر بالسهل في ضوء التحفظ السائد بين الزعامة السوداء من إسرائيل، نظرًا لوجود علاقات بينها وبين نظام حكم البيض. وبفضل علاقاته في الولايات المتحدة، استطاع تسلنيقر الحصول على تمويل من مجموعة أمريكية، واستعان كثيرًا بيهود جنوب أفريقيا الذين أقاموا علاقات مع شخصيات من السكان السود، وانحازوا إلى تطلعاتهم. وفي عام 1986 وصلت أول مجموعة مكونة من عشرين ناشطًا أفريقيًا للدراسة في المعهد الأفروآسيوي، وفي معهد كرمل، وجاءت بعدها مجموعات أخرى. واستاءت حكومة جنوب أفريقيا من ذلك بشدة،

[1] *The Jerusalem Post*, 18 June 1984

وتابعته عن كثب، غير أنها لم تضع العراقيل بل حاولت المشاركة فيها من أجل زيادة الرقابة عليها.[1]

وفي 18 مارس 1987، نظرًا لوجود ضغوط سياسية من الكونجرس الأمريكي على إسرائيل من أجل الانضمام إلى العقوبات المفروضة على جنوب أفريقيا، ونتيجة لنشاط يوسي بيلين، مدير عام وزارة الخارجية للشؤون السياسية، قررت الحكومة الإسرائيلية الانضمام إلى العقوبات. وفي النصف الثاني من شهر سبتمبر 1987 فُرض بعض الحظر على العلاقات السياحية، والرياضية والتجارية مع جنوب أفريقيا البيضاء. كما فُرض حظر على الزيارات الرسمية لجنوب أفريقيا؛ وتقرر ألَّا تكون إسرائيل دولة معبر للبضائع المصنعة في جنوب أفريقيا؛ وكذلك عدم التصديق على القروض الحكومية من أجل إقامة صفقات مع جنوب أفريقيا؛ وكذلك تجميد الواردات من الفحم والصُلب؛ وحُظر بيع النفط ومشتقاته إلى جنوب أفريقيا؛ وكذلك تجميد العلاقات الثقافية وإنشاء صندوق لتقديم القروض للأفارقة للدراسة في إسرائيل.

وفي نوفمبر 1987 انضمت إسرائيل إلى قرار الأمم المتحدة ضد نظام حكم الأبارتهايد، لكنها لم تقطع العلاقات الدبلوماسية معها، وفسرت ذلك بقلقها على الطائفة اليهودية، التي من الممكن أن تضار من قطع العلاقات الدبلوماسية. كما ذكر التفسير الإسرائيلي أن إسرائيل في حالة حرب وليس لديها الكثير من الأصدقاء في العالم، وإنها ملزمة بالحفاظ على مصالحها في جنوب أفريقيا. وفي 1989 مرض الرئيس بوتا وعُين فردريك وليام دي كلرك (De Klerk) لإدارة شؤون البلاد. وفي 11 فبراير 1990 أطلق دي كلرك سراح مانديلا من المعتقل، وبدأ معه إجراء تغيير في نظام الحكم ونقله إلى الأفارقة.

[1] لوصف تفصيلي عن هذا النشاط انظر אריאל, 2002: 714-712. كان دافيد أريئيل سفير إسرائيل في جنوب أفريقيا في الفترة 1985-1989.

1. العلاقات مع جنوب أفريقيا الجديدة

في 9 مايو 1994 انتُخب مانديلا رئيسًا لجنوب أفريقيا، واختير كل من دي كلرك وتابو إمبيكي (Mbeki) نائبين له. كان هناك غضب شديد بين الأفارقة في جنوب أفريقيا الجديدة وحزب المؤتمر الوطني (African National Congress - ANC) وعداءً تجاه إسرائيل بسبب تعاونها مع نظام الأبارتهايد. مع ذلك فقد امتنع الرئيس مانديلا عن اتخاذ أي خطوات متشددة تجاه إسرائيل؛ فلم يقطع العلاقات الدبلوماسية معها، وبقيتا السفارتان في بريتوريا وتل أبيب مفتوحتان. وفي مراسم الاحتفال بمانديلا كرئيس للبلاد تم دعوة الرئيس الإسرائيلي عيزر فايتسمان، ودار حوار بين الرئيسين أثناء الاحتفال. ومنذ ذلك الوقت وهناك اضطرابات في العلاقات الثنائية، ومن العوامل الرئيسية التي أثرت على هذه العلاقات مواقف حكومة إسرائيل من عملية السلام في الشرق الأوسط والفلسطينيين. وفي السنوات الأولى بعد اتفاقية أوسلو مع الفلسطينيين، فترة رئيس الحكومة إسحق رابين، كان هناك قدر من الانفتاح تجاه إسرائيل. فقد اعتقد مانديلا أن إسرائيل ستبدأ بعد التوقيع على الاتفاق الانسحاب من جميع الأراضي وستقيم دولة فلسطينية. ومن ناحية أخرى كان من بين العوامل التي أثرت على العلاقات:

- مساندة مانديلا بشكل دائم وأحادي لمنظمة التحرير الفلسطينية وزعيمها ياسر عرفات نظرًا لتأييده له ولحزب المؤتمر أثناء نضاله ضد نظام حكم الأبارتهايد. وفي 1995، بعد فترة قصيرة من تغيير نظام الحكم في جنوب أفريقيا، افتتحت فيها سفارة "دولة فلسطين". وعندما قدم السفير الفلسطيني سلمان الحرفي أوراق اعتماده للرئيس مانديلا، قال له الرئيس "إن نصرنا هو نصركم"، وطلب منه نقل شكره إلى عرفات للمساعدة التي قدمها لحزب المؤتمر. ونقل احتجاج سفير إسرائيل على كلمات مانديلا إلى وزير خارجية جنوب أفريقيا، التي رفضها بشدة. واعتاد عرفات زيارة جنوب أفريقيا من حين إلى آخر وتم استقباله بحرارة كرئيس دولة. كما زارت شخصيات من جنوب أفريقيا

السلطة الفلسطينية في كثير من الأوقات، بل وأرسلت جنوب أفريقيا مبعوثًا إلى السلطة الفلسطينية في مقره في رام الله، وفي عام 1995 انضمت جنوب أفريقيا إلى "لجنة فلسطين" التي أنشأتها الأمم المتحدة، حيث كانت عدائية جدًا تجاه إسرائيل.[1] ولقد اعتاد زعماء جنوب أفريقيا المقارنة بين مصير الفلسطينيين وبين مصير السود في جنوب أفريقيا في فترة نظام حكم الأبارتهايد، وأن جنوب أفريقيا لا تُهدر أي فرصة لتكون أول دولة، وأحيانًا الوحيدة، من بين الدول الأفريقية التي تستنكر السياسة الإسرائيلية في قضية المباحثات مع الفلسطينيين، وتخرج وزارة خارجية جنوب أفريقيا من حين لآخر بتصريحات إدانة ضد إسرائيل في قضايا مثل "توسيع القدس"، و"بناء الجدار"، و"المساس بالمواطنين الفلسطينيين" وما إلى ذلك، وتمتنع من جانب آخر عن إدانة الأعمال الإرهابية، لكنها أدانت بعض العمليات الارهابية الكبيرة وأرسلت برقية عزاء لأسر الضحايا -مثل العملية التي تمت في سوق "مَحنيه يهودا" عام 1997، والعملية الارهابية الكبيرة في نتانيا عام 1999- لكن دون تحميل الفلسطينيين المسؤولية المباشرة، وفي فترة الانتفاضة الثانية حدث تدهور واضح في العلاقات بين البلدين.

- لم يفِ مانديلا بوعده بزيارة إسرائيل، وهو الوعد الذي قدمه لممثلين إسرائيليين ويهود في مناسبات مختلفة، أُرجأت الزيارة من وقت لآخر ولم تتم في النهاية في فترة توليه الرئاسة، كما لم يتحقق التوقع بأن يحضر مانديلا إلى إسرائيل للحصول على الدكتوراة الفخرية من جامعة بن جوريون، وسافر ممثلو الجامعة إلى جنوب أفريقيا ومنحوه اللقب هناك، وفقط في شهر أكتوبر 1999 بعد خروجه من الحكم زار مانديلا إسرائيل في زيارة شخصية ليوم واحد، بغرض دفع مبادرة السلام في الشرق الأوسط، التي ترتكز على اعتراف الدول العربية بحق إسرائيل في الوجود في مقابل عودة إسرائيل إلى حدود عام 1967 -المبادرة التي لم تقبلها إسرائيل وأُخبر بذلك عندما قابل الرئيس عيزر فايتسمان، ورئيس الحكومة إيهود باراك، ولقد تجول مانديلا في القدس والبلدة القديمة أثناء الزيارة، لكنه

[1] تقرير قسم أفريقيا، 29 مايو 1995.

امتنع عن زيارة حائط البراق (المبكى) بزعم أنه "مُتعَب".[1] وكانت الزيارة جزءًا من رحلة طويلة شملت كل من إيران، والأردن، والسلطة الفلسطينية.

- أعاقت حكومة جنوب أفريقيا التصديق على خمس اتفاقيات كان قد تم التوصل اليها في 1992، بعد رفع العقوبات عن جنوب أفريقيا، بعد إلغاء قانون الأبارتهايد. كانت هذه الاتفاقيت في مجالات التعليم، والثقافة، والعلوم، والزراعة، والبيئة. ولم تقم حكومة جنوب أفريقيا بإلغائها بل وقعت عليها بالأحرف الأولى، وعلى الرغم من توقيع إسرائيل عليها إلا أن جنوب أفريقيا أعاقت عملية التوقيع.

لكن كانت هناك عوامل لطَّفت العلاقات الثنائية بين إسرائيل وجنوب أفريقيا، فقبل نقل السلطة في جنوب أفريقيا، حصل مانديلا وزعماء المؤتمر الوطني على تأييد اليهود الذين عارضوا نظام حكم الأبارتهايد، من بينهم عضو البرلمان هيلين زوسمان (Zusman)، والقاضي ريتشارد جولدستون (Goldstone)، والمحامي إسرائيل مايزلس (Maisels)، الذي دافع عن مانديلا في محاكمته. اعترف مانديلا بأهمية الطائفة اليهودية، التي بلغت 120,000 شخص، وبإسهامها في الاقتصاد. لقد تعامل مانديلا مع الطائفة اليهودية بروح طيبة، على الرغم من تأييد بعض أفرادها نظام حكم البيض. واعتاد لقاء زعماء الطائفة من حين إلى آخر، بل لقَّب الحاخام الأكبر سيريل هاريس (Harris) بـ"حاخامي".كما اعتاد مانديلا إرسال التهاني إليهم في المناسبات الاحتفالية للطائفة وبمناسبة حلول رأس السنة العبرية، مع التأكيد على دور الطائفة في تنمية جنوب أفريقيا، وامتنع في هذه المناسبات عن انتقاد إسرائيل. وفي 1996 امتدح مانديلا الطائفة، بمناسبة رأس السنة العبرية، قائلًا: "إنها أثْرت ثقافتنا [...] وساهمت في اقتصادنا، وأعطت دفعة لإنجازاتنا الأكاديمية". كما ذكر أن كثير من أبناء الطائفة ساهموا في النضال من أجل الديمقراطية، وأعرب عن أمله في أن تستمر عملية السلام في الشرق الأوسط، وأن تؤتي ثمارها.[2] وفي وقت مظاهرات

---

[1] *The Jerusalem Post,* 22 October 1999

[2] تقرير قسم أفريقيا، 19 سبتمبر 1996، מיג, מכל 2627, תיק 103.05, כרך ב, דרום אפריקה.

المتشددين المسلمين ضد الطائفة اليهودية وضد إسرائيل، اتخذت الشرطة هناك إجراءات حاسمة ضدهم من خلال التأكيد على معارضة الإرهاب. أرسل مانديلا -بعد المظاهرات التي اندلعت في يوليو 1997- رسالة إلى الطائفة اليهوية، استنكر فيها أعمال العنف ووعد باتخاذ الوسائل الأمنية الضرورية، وأدانت وزارة خارجية جنوب أفريقيا هذه الأعمال.[1]

طمحت حكومة مانديلا، التي أيدت نظام السوق الحر والاقتصاد الرأسمالي، في سياستها الخارجية إلى إقامة علاقات طيبة مع الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة، وآمنت بتأثير المنظمات اليهودية خاصة في الولايات المتحدة. وفي زيارته لجنيف في يونية 1990 التقى مانديلا بزعماء يهود من الولايات المتحدة ومن بينهم أبراهام بوكسمان، من زعماء "جمعية ضد التشهير" التابعة للحلفاء، وعندما سُئل عن تصريحاته ضد إسرائيل في زامبيا في نفس العام؛ حيث قارن بين كفاح الفلسطينيين ضد إسرائيل والكفاح ضد الأبارتهايد، اعتذر مانديلا قائلًا إن ذلك كان "سوء تفاهم"، وأكد أن جنوب أفريقيا تعترف بحق إسرائيل في الوجود في حدود آمنة، وإنه ينوي زيارة إسرائيل.[2]

اعتاد مانديلا -من حين إلى آخر- تهنئة الحكومة الإسرائيلية عندما كان يبدو له أن هناك تقدم في عملية السلام، وفي نوفمبر 1994 هنأ رئيس الحكومة رابين على اتفاقية السلام مع الأردن، وفي نوفمبر 1998 أرسل برقية تهنئة إلى رئيس الحكومة نتنياهو بمناسبة التوقيع على اتفاقية "واي". وفي مايو 1999 أرسل برقية تهنئة إلى إيهود باراك بمناسبة فوزه في الانتخابات، وذكر أن انتخابه يعكس رغبة الشعب في إسرائيل والتزام حكومتها باتفاقية أوسلو وهو أفضل تطبيق لعملية السلام، وأضاف أن جنوب أفريقيا مستعدة وجاهزة لتقديم "أي خدمة مناسبة" من أجل مساعدة باراك في مباحثات السلام وإنه يتمنى له التوفيق.

---

[1] تقرير قسم أفريقيا، 21 يوليو 1997, المرجع السابق.

[2] *The Jerusalem Post,* 11 June 1990. استمر مانديلا في حقيقة الأمر في مهاجمة إسرائيل في المؤتمرات الدولية، ومنها المؤتمر الذي عقد في أوسلو في أغسطس من نفس العام حول موضوع "الحكم الذاتي للكراهية"، وكذلك على مدى فترة رئاسته. انظر Shimoni, 2003: 250

وذكر السفير الإسرائيلي في بريتوريا في حينه، أن هناك شعور بالتغيير في معاملة حكومة جنوب أفريقيا له، وأن الاتصالات مع كبار المسؤولين في النظام الحاكم أفضل بكثير.[1] وبعد عدة أيام أرسل وزير الخارجية ألفريد نزو (Nzo)، برقية تهنئة إلى رئيس الحكومة إيهود باراك لفوزه "التاريخي" في الانتخابات، وذكر أن حزب باراك قد التزم عشية الانتخابات بتأييد إقامة دولة فلسطينية والانسحاب من لبنان. كما أعرب عن أمله في أن تعمل حكومة باراك على تنفيذ اتفاقيات "أوسلو".[2] وفي رسالة إلى الطائفة اليهودية في ذلك الوقت أعرب أيضًا نائب وزير الخارجية، عزيز باهاد (Pahad) عن رضاه عن فوز باراك، ووعد بأن الأمور ستسير الآن بشكل أسرع من أجل التصديق على الاتفاقيات التي تم تعطيلها.

وعلى الرغم من عدم قيام مانديلا بزيارة إسرائيل في فترة رئاسته، إلا أنه كانت هناك عدة زيارات متبادلة لبعض الشخصيات في عهده، حسَّنت العلاقات الثنائية بين الدولتين بعض الشيء، فأول زيارة رسمية لشخصية رفيعة المستوى من جنوب أفريقيا، في عهد حكومة إسحق رابين، في سبتمبر 1995، عندما زار إسرائيل وزير خارجية جنوب أفريقيا ألفريد نزو، والتقى الضيف برئيس الحكومة رابين، ووزير الخارجية بيريز، ووزراء آخرين، وكذلك برؤساء أحزاب المعارضة. كما زار مشروعات التطوير، ومراكز الاستيعاب، والتقى بالمهاجرين الجدد من إثيوبيا، وفي غزة التقى بياسر عرفات، وأعرب أمام المراسلين بعد زيارته للنصب التذكاري للمحرقة "ياد فاشيم" عن صدمته مما شاهده، وصرح أن بلاده تنضم إلى كل من يعمل لمنع مثل هذه الأعمال. ولقد توِّجت الزيارة بالتوقيع على اتفاقية تعاون بين الدولتين، قام وزيرا الخارجية بالتوقيع عليها. وبعد التوقيع أعلن نزو أن جنوب أفريقيا قد وجهت الدعوة إلى إسرائيل للمشاركة في تطوير بلدها، والمساعدة على تحسين الأحوال المعيشية للملايين الذين عانوا من حكم الأبارتهايد، وأضاف أنه من المقرر أن يلتقي ممثلون من الدولتين من أجل تحديد مجالات التعاون، وذكر أن زيارته تأتي نتيجة زيارة وزير الخارجية بيريز له في الأمم

---

[1] سفير إسرائيل في بريتوريا إلى وزارة الخارجية، 19 مايو 1999، מיג, מכל 3897, תיק 103.01, דרום אפריקה
[2] المرجع السابق.

المتحدة عام 1994. وقدم الضيف الدعوة لرئيس الحكومة رابين لزيارة جنوب أفريقيا وأكد على نية الرئيس مانديلا زيارة إسرائيل خلال عام 1996. ولقد اعتبرت إسرائيل هذه الزيارة بمثابة فتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين. وفي الشهور الأخيرة بعد الزيارة السابقة، وفي نوفمبر 1995 وصل نائب الرئيس إمبيكي ونائب وزير الخارجية باهاد للمشاركة في جنازة رابين.

وفي يونية 1996 زار وفد من ممثلي وزارة الخارجية الإسرائيلية ووزارات إسرائيلية أخرى جنوب أفريقيا بهدف دفع التوقيع على اتفاقيات منذ عام 1992. وفي سبتمبر من نفس العام توجه وفد تجاري إلى جنوب أفريقيا، وفي أكتوبر زار رئيس الحكومة السابق شمعون بيريز جنوب أفريقيا، والتقى بالرئيس مانديلا ومنحه "جائزة النبي أشعياء، عليه السلام"، المقدمة من يهودية العالم. وفي عام 1997 زار جنوب أفريقيا رئيس الكنيست دان تيخون، كمبعوث لوزير الخارجية دافيد ليفي، حاملًا رسالة إلى وزير خارجية جنوب أفريقيا، والتقى بالرئيس مانديلا لمنحه لقب الدكتوراة الفخرية من جامعة بن جوريون. ولقد شكره مانديلا على هذا اللقب وأعرب عن أمله في أن تسمح له الظروف بزيارة إسرائيل "مع بداية العام المقبل"، وهو الأمل الذي لم يتحقق. وفي نهاية سبتمبر 1997 زار إسرائيل وفد برلماني جنوب أفريقي والتقى بممثلي وزارة الخارجية، والكنيست، ووزير الزراعة، وفي نفس العام زار إسرائيل أيضًا وزير الزراعة الجنوب أفريقي.

كانت الزيارة المهمة على المستوى الرسمي في عهد حكومة الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو، عندما وصل إلى إسرائيل في يوليو عام 1998 نائب وزير خارجية جنوب أفريقيا عزيز باهاد، وفي لقائه مع الرئيس عيزر فايتسمان قدم له باهاد دعوة من مانديلا لزيارة جنوب أفريقيا، غير أن الرئيس فايتسمان لم يتعهد بتلبيتها، وفي لقاء مع رئيس الحكومة نتنياهو ذكر باهاد أن العلاقات لم تكن طيبة دائمًا، وأن هناك خلافات في الرأي يجب حلّها، وأنه يأمل في تعميق العلاقات، وأضاف أن جنوب أفريقيا تتوق إلى رؤية تقدم في عملية السلام، التي لا تشارك

فيها بشكل مباشر، لكنها مهتمة بتأييدها من الخارج، ومستعدة أن تكون قناة لنقل الرسائل إلى منظمة التحرير الفلسطينية، نظرًا لعلاقاتها بمنظمة التحرير الفلسطينية. وأبلغ تحيات الرئيس مانديلا لنتنياهو لكنه لم يدعوه لزيارة جنوب أفريقيا. ولقد رد نتنياهو أن إسرائيل مستعدة لتوسيع علاقاتها مع جنوب أفريقيا على جميع المستويات، وأكد على أهمية العلاقات الاقتصادية، وتمنى لرئيس جنوب أفريقيا التوفيق في عملية التحول وطلب تبليغ تحياته للرئيس مانديلا. ولقد اعتبر قسم أفريقيا زيارة نائب وزير الخارجية باهاد "قمة" العلاقات مع جنوب أفريقيا، وذكر أن المباحثات جرت "في جو من الود واتسمت بالانفتاح".[1]

وفي مقابلة مع صحيفة "هآرتس" قال باهاد: "منذ عام 1996 وننتقد بشدة سياسة إسرائيل التي لم تسمح بخلق جو أفضل من الثقة في كل ما يتعلق بالمستوطنات الجديدة، وهدم المنازل، وتوسيع حدود القدس".[2] واعترف أن مستوى العلاقات بين إسرائيل وجنوب أفريقيا مرتبط بعملية السلام، وأضاف: "حتى عندما تشهد العلاقات فترة صعبة، فإنه يجب على الدول أن تحاول فهم بعضها". وحذّر من أن عملية السلام تشهد مرحلة حرجة بل وخطيرة، "لذلك يجب على جنوب أفريقيا أن تقول كلمتها في المؤتمرات الدولية طالما أن أحد الطرفين يسيء إلى عملية السلام". لقد كان انتقاد باهاد معتدلًا في إسرائيل غير أنه اتهم، بعد عودته إلى بلاده، رئيس الحكومة نتنياهو بأنه يتبنى سياسة متعنتة تؤدي إلى خلق أزمة في عملية السلام، وخلق جو عام يضر بعملية بناء الثقة، وأكد على أن موقف جنوب أفريقيا هو "الأرض مقابل السلام".[3] وفي يناير 1999 زار إسرائيل (للمرة الثانية) المطران ديزموند توتو (Tutu)، الذي دُعي إلى مؤتمر المحافظين الذي عقده مركز بيريز للسلام، ولقد امتنع في هذه الزيارة عن انتقاد إسرائيل بشدة، مثلما فعل في زيارته الأولى قبل ذلك بعدة سنوات، وفي

---

[1] تقرير قسم أفريقيا، يوليو 1998، מיג, מכל 3898, תיק 106.1, דרום אפריקה.
[2] جريدة "هآرتس"، 13 يوليو 1998.
[3] سفير إسرائيل في بريتوريا إلى نائب مدير عام قسم أفريقيا، 10 أغسطس 1998, מיג, מכל 3897, 103.01, דרום אפריקה.

مايو من نفس العام زار إسرائيل أيضًا مدير قسم الشرق الأوسط في وزارة خارجية جنوب أفريقيا، مالكولم فيرجوسون (Ferguson)، الذي كان فيما مضى سفير جنوب أفريقيا في تل أبيب، واعتبُر معتدلًا في علاقاته مع إسرائيل. ولقد استعان سفراء إسرائيل في بريتوريا بخدماته أكثر من مرة. واعتاد فيرجوسون في محاثاته مع الإسرائيلين ومع أعضاء الطائفة اليهودية في جنوب أفريقيا، عرض الجوانب الإيجابية في العلاقات بين جنوب أفريقيا وإسرائيل، خاصة موقف جنوب أفريقيا الدائم المؤيد لحق إسرائيل في الوجود في حدود آمنة.[1]

2. عصر الرئيس إيمبيكي

في عهد الرئيس تابو إيمبيكي، الذي انتخب رئيسًا لجنوب أفريقيا في يونية 1999، حدث تحسن في العلاقات (وإن لم يكن على جميع المستويات) وزاد عدد الزائرين من الجانبين. ولقد وُجهت الدعوة للرئيس عيزر فايتسمان للمشاركة في مراسم تنصيب الرئيس إيمبيكي لكنه اعتذر عن عدم مقدرته المشاركة. وفي أغسطس 1999، في فترة حكومة باراك، زار دان مريدور، رئيس لجنة الخارجية والأمن جنوب أفريقيا بناء على دعوة من أصدقاء الجامعة العبرية في جنوب أفريقيا. وفي نفس الشهر توجه مدير عام وزارة الخارجية إيتان بنتسور إلى جنوب أفريقيا في زيارة عمل، بناء على دعوة من وزارة خارجية جنوب أفريقيا. وأعرب رؤساء وزارة خارجية جنوب أفريقيا في المباحثات معه عن أملهم في أن تقوم الحكومة الإسرائيلية بدفع عملية السلام، وأن الرئيس إيمبيكي يرسل تهانيه إلى باراك لفوزه في الانتخابات.

وفي نوفمبر 1999 وجه الرئيس إيمبيكي دعوة إلى الرئيس عيزر فايتسمان للقيام بزيارة رسمية لجنوب أفريقيا، ذلك ليمكنه من الوقوف على التطورات الأخيرة في عملية السلام في الشرق الأوسط (لم تتم الزيارة لأسباب خاصة بالرئيس فايتسمان). وفي يناير 2002 تم توجيه الدعوة إلى وفد من الضباط الاحتياط وعلى رأسهم الفريق أمنون ليفقين شاحاك لزيارة جنوب أفريقيا.

[1] Shimoni, 2003: 253

وقابل الوفد "غير الرسمي" شخصيات حكومية في محادثات حول الوضع في الشرق الأوسط.[1] وفي 9 مايو 2003 باركت وزارة خارجية جنوب أفريقيا "خارطة الطريق". وفي سبتمبر 2004 زار جنوب أفريقيا وفد من حزب الليكود، ضم أعضاء كنيست وشخصيات عامة، على رأسهم نائب وزير الصناعة والتجارة ميخائيل راتسون. التقى الوفد بالرئيس إمبيكي، وبوزيرة الخارجية، ووزير الدفاع، ورئيس الأركان وشخصيات حكومية رفيعة. ووفقًا لكلمات نائب الوزير راتسون فإن الوفد قد أوضح موقف حزب الليكود بالنسبة لعملية السلام، ولقد تفهم الجنوب أفريقيون سياسته جيدًا. وتوجه إلى جنوب أفريقيا بعدها بشهر، في زيارة رسمية، وزير التجارة والصناعة ونائب رئيس الحكومة، إيهود أولمرت؛ الذي قام أثناء الزيارة بالتوقيع على اتفاقية لتأمين الاستثمارات، واتُفق على التوقيع على اتفاقية تجارية في النصف الثاني من عام 2005 (لم يتم توقيعها في النهاية).[2]

وفي بداية شهر مارس 2005 زارت نائبة مدير عام قسم أفريقيا بوزارة الخارجية مريم زيف؛ جنوب أفريقيا. وفي لقائها مع مدير عام وزارة خارجية جنوب أفريقيا، قال المدير العام إنه سعيد بـ"كسر الحواجز" وأن هناك تحسن في العلاقات بين البلدين، وسلمته زيف دعوة لزيارة وزيري التجارة والزراعة، ووعد المدير العام بالتعجيل بزيارتهما. كما جرت لقاءات مع رئيس لجنة الخارجية في البرلمان ومع مدير مكتب رئيس حزب المؤتمر الوطني ANC، الذي تم توجيه الدعوة له أيضًا لزيارة إسرائيل. وفي نهاية مايو من نفس العام زار وفد من حزب المؤتمر الوطني إسرائيل؛ وفي شهر أكتوبر زار إسرائيل وزير تجارة جنوب أفريقيا، كمبعوث من الرئيس إمبيكي، وشارك في احتفاليات الذكرى العاشرة على اغتيال رابين.

وعلى مستوى العلاقات الثقافية، زارت فرق رقص جنوب أفريقية إسرائيل، وفي 2005 تم تأسيس الصندوق الثقافي المشترك بين إسرائيل وجنوب أفريقيا، من أجل تنمية الرقص والموسيقى ولتبادل الزيارات بين الفرق في الدولتين.

---

[1] تقرير قسم أفريقيا، 8 فبراير 2003.
[2] جريدة "هآرتس"، 21 أكتوبر 2004.

عامل آخر كان له تأثير مهم على العلاقات الثنائية وهو التجارة؛ حيث كانت الدولتان مهتمتين بتوسيعها، وزاد حجمها ووصل إلى ما يقارب نصف تجارة إسرائيل مع جميع الدول الأفريقية. وفي 2006 وصلت الصادرات الإسرائيلية إلى جنوب أفريقيا إلى 288,14 مليون دولار، والواردات منها ب 669,3 مليون دولار. وتشمل الصادرات الإسرائيلية إلى جنوب أفريقيا: الأجهزة الطبية، والآلات، ومعدات الري، والكيماويات، والبلاستيك، ووسائل الاتصال والتكنولوجيا المتقدمة. أما الواردات من جنوب أفريقيا فتشمل: الفحم، والمعادن، والذهب، والصلب (بدون الألماس الذي كان يتم شرائه عبر أوروبا). وفي 2008 حدثت زيادة حقيقية في حجم التبادل التجاري وصلت إلى مليار ونصف المليار دولار. وفي 2010 بلغت الصادرات إلى جنوب أفريقيا 415,9 مليون دولار، والواردات منها 101,5 مليون دولار (انظر جدول 12 الفصل الثامن). ولإسرائيل ملحق تجاري في جوهانسبرج.

وفي جنوب أفريقيا أيضًا كان النشاط الماشافي دافعًا مهمًا في تحسين العلاقات؛ فالعلاقة مع الجماهير السوداء في جنوب أفريقيا بدأت -كما ذكرنا- بصورة غير رسمية مع نهاية حكم البيض، ذلك عبر تأهيل الدارسين، وحصل التعاون الفني على دفعة أثناء زيارة وزير زراعة جنوب أفريقيا لإسرائيل عام 1997. وفي لقائه مع وزير الزراعة الإسرائيلي ناقشا إمكانية التعاون في مجال الزراعة، بما في ذلك بناء المزارع النموذجية كمثال. ووُقعت اتفاقية للتعاون الماشافي في القدس عام 1997. كما وفَد إلى إسرائيل عشرات الدارسين سنويًا ونظّم الماشاف دورات تدريبية متنقلة في جنوب أفريقيا في مجالات تنمية مختلفة. وفي إطار مكافحة الفقر أقام الماشاف في عام 2002 مشروعًا طِيبًا (TIPA – Techno Agriculture Innovation for Poverty Alleviation) بالتعاون مع وحدة التعاون الدولي في وزارة الزراعة (سيندكو). وشركة "نطافيم" ومنظمة محلية غير حكومية. كان الهدف من المشروع مساعدة الأسر الصغيرة في المناطق القاحلة أو شبه القاحلة على زيادة المحاصيل عبر الري بالتنقيط. وفي ضوء النجاح في هذا العمل -الذي اتسع- أُرسل عام 2007 خبيرٌ لفترة طويلة

من قبل الماشاف للإشراف على المشروع. كما عمل إلى جانبه في نفس العام خبيرٌ زراعيٌ آخر لفترة قصيرة.[1] وفي 2008 عمل في جنوب أفريقيا خبيران آخران لفترة قصيرة في مجالات التعليم والنقل. وكان عدد الدارسين في إسرائيل في ذلك العام ثلاثة فقط. وتم التوقيع على اتفاقية في مايو 2008 للتعاون في مجال التأهيل المهني للعاطلين في جنوب أفريقيا، لمساعدتهم على الدخول في سوق العمل. وفي 2009 وصل إلى إسرائيل قادمين من جنوب أفريقيا 12 دارسًا، وأُرسل إليها خبيرٌ واحدٌ لفترة طويلة في مجال الزراعة.[2]

وفي سبتمبر 2008 أجبَر حزب المؤتمر الوطني الرئيس إمبيكي على الاستقالة؛ بسبب سوء استخدام سلطاته أثناء محاكمة خصمه في الحزب، جاكوب زوما (Zuma). وفي الانتخابات التي جرت في أبرل 2009 فاز حزب المؤتمر بنسبة 66% من الأصوات، وفي 9 مايو 2009 انتُخب زوما رئيسًا للبلاد. وفي مؤتمر دربن الثاني ضد العنصرية، الذي عقد في جنيف -أبريل 2009- تطرقت وزيرة خارجية جنوب أفريقيا، نيكوسازانا دلاميني زوما (Dlamini Zuma)، إلى إسرائيل بصورة أكثر اعتدالا من الماضي. وفي المقابل انتقدت الوزيرة بشدة الرئيس الإيراني أحمدي نجاد، الذي شارك في المؤتمر، لأقواله المُنكِرة للمحرقة اليهودية. إن موقف الوزيرة تجاه إسرائيل متّزن، فهي تعارض التصريحات المعادية للسامية تجاه إسرائيل واليهودية التي يرددها المسلمون المتشددون في جنوب أفريقيا، وكذلك مطالبهم بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل.

3. العلاقات على المستوى متعدد الأطراف

في مقابل العلاقات الثنائية التي شهدت صعودًا وهبوطًا، لكن شهدت تحسنًا بشكل عام؛ ففي العلاقات متعددة الأطراف -في الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة دول عدم الانحياز، والمؤتمرات الدولية- سلكت جنوب أفريقيا الخط المؤيد للعرب، بل أنها تبنت في بعض الأحيان مشاريع قرارات تدين إسرائيل.

[1] الاصدار السنوي للماشاف، 2007.
[2] المرجع السابق، 2009.

ويظهر هنا مدى العداء لإسرائيل بسبب تعاونها مع نظام حكم البيض، وفي المقابل تأييد الفلسطينيين وتشجيعهم لمنظمة التحرير الفلسطينية الذين أيدوا نضال السود. وفي السياسة الخارجية ظهرت رغبة جنوب أفريقيا في التقارب من العالم العربي وإيران، فجنوب أفريقيا تحصل على معظم النفط من السعودية، وإيران، والعراق، ودول الخليج. كما أنها تبيع السلاح إلى السعودية وبعض الدول العربية الأخرى. وفي سبتمبر 1996 زار الرئيس الإيراني رافسنجاني جنوب أفريقيا، وفي نوفمبر 1997 زار مانديلا السعودية بصحبة وزراء الدفاع والطاقة ووقع على اتفاقية لاستيراد النفط وبناء معامل تكرير في جنوب أفريقيا.[1] كما أقامت جنوب أفريقيا علاقات صداقة مع ليبيا حتى في أثناء المقاطعة التي فرضتها الأمم المتحدة على ليبيا، بعد تفجير طائرة بان إم التي سقطت فوق اسكتلندا. ولقد التقى مانديلا بالقذافي في مارس 1995 وشكره لتأييده لنضال شعب جنوب أفريقيا ضد نظام الحكم العنصري، وفي نفس الشهر قدم أول سفير ليبي أوراق اعتماده لمانديلا. كما زار مانديلا، بعد تعيينه رئيسًا، دولًا عربية أخرى منها: مصر، وتونس، والمغرب؛ في الوقت الذي امتنع فيه عن زيارة إسرائيل أثناء فترة رئاسته، على الرغم من وعوده.

4. ملخص علاقات إسرائيل وجنوب أفريقيا

مع حصول الدول الأفريقية على استقلالها في الستينيات أعطت إسرائيل الأولوية لدفع العلاقات معها على العلاقات مع نظام حكم البيض في جنوب أفريقيا. وأعرب زعماء إسرائيل علانية عن معارضتهم الشديدة لنظام الأبارتهايد، وأيدت في المؤتمرات الدولية القرارات ضد الأبارتهايد والحكم الاستعماري الذي تتَّبعه جنوب أفريقيا والبرتغال. بل امتنعت إسرائيل عن فتح سفارة لها في جنوب أفريقيا ولم تسمح لها بإقامة أي تمثيل دبلوماسي لها في إسرائيل.

[1] تقرير قسم أفريقيا، 20 نوفمبر 1997.

ومنذ بداية السبعينيات، عندما زادت حدة قرارات منظمة الوحدة الأفريقية ضد إسرائيل، ورفضت حركات التحرر الأفريقية -بضغط من العرب- بشكل مخزٍ التبرع الإسرائيلي، بدأ التقارب في العلاقات بين إسرائيل وجنوب أفريقيا، وتوطدت هذه العلاقات، خاصة على المستوى الاقتصادي والأمني، بعد قطع العلاقات بين الدول الأفريقية وإسرائيل.

ويجب أن نشير إلى أن سبب قطع العلاقات الذي رددته دول كثيرة كان "احتلال الأراضي"، أما علاقات إسرائيل بجنوب أفريقيا فلم تُذكر تقريبًا، في الإعلان عن قطع العلاقات، وفقط بعد قطع العلاقات، وبقدر كبير نتيجة الدعايا العربية الحثيثة التي عملت على منع عودة إسرائيل إلى أفريقيا، احتلت علاقات إسرائيل مع جنوب أفريقيا -خاصة الأمنية "التي تهدد الدول الأفريقية"- مكانة بارزة في قرارات منظمة الوحدة الأفريقية التي تدين إسرائيل، وبعد زيارة رئيس حكومة جنوب أفريقيا لإسرائيل عام 1976 والتوقيع على اتفاقيات معه، نظرت الدول الأفريقية -خاصة نيجيريا- بشدة إلى خطورة علاقات إسرائيل مع جنوب أفريقيا، وأرجعت سبب عدم عودة العلاقات الدبلوماسية معها إلى ذلك العامل، وبالفعل كانت علاقات إسرائيل مع جنوب أفريقيا من العوامل التي أبطأت عملية عودة العلاقات الدبلوماسية بينها وبين الدول الأفريقية، وفي عام 1987 فقط، بعد أن فرضت الأمم المتحدة، والولايات المتحدة، والغرب عقوبات على جنوب أفريقيا، وبضغط من الولايات المتحدة واليسار الإسرائيلي، انضمت إسرائيل إليهم تدريجيًا، ومع نهاية حكم البيض بدأ الاتصال تدريجيًا بالأغلبية السوداء في جنوب أفريقيا.

وفي 1994 عندما انتقل الحكم إلى الغالبية الأفريقية، كانت جنوب أفريقيا، نظرًا لأهميتها في أفريقيا والعالم -هدفًا مهمًا للسياسة الإسرائيلية في أفريقيا، وبُذلت جهودٌ من أجل دفع العلاقات معها، ومنذ ذلك الحين وشهدت العلاقات بين البلدين تقلبات كثيرة، وحدد الرئيس مانديلا، وإمبيكي سياستهما تجاه إسرائيل بناء على تعامل الحكومات الإسرائيلية مع عملية السلام مع

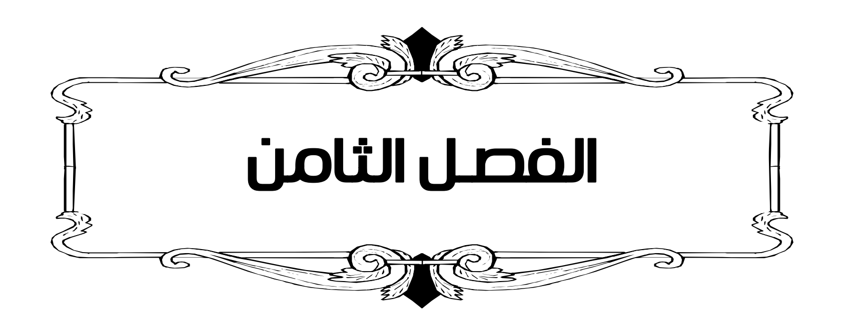
الفلسطينيين. وفي فترة حكومات رابين، وبيريز، وباراك كان هناك انفتاح وحديث مع إسرائيل، في حين أنه في فترة حكومات الليكود، خاصة تلك برئاسة بنيامين نتنياهو، شهدت العلاقات الثنائية تراجعًا.

وعلى المستوى متعدد الأطراف، واصلت جنوب أفريقيا، في المؤتمرات الدولية، تأييدها الجارف للنهج العربي ضد إسرائيل، (وهو مستمر لليوم). وفي أثناء عملية "الرصاص المصبوب" في غزة (بداية ديسمبر 2008) أدانت حكومة جنوب أفريقيا إسرائيل بشدة، وأعربت عن تأييدها التام لحماس كممثل شرعي للفلسطينيين. كما أعلنت هيئة موانيء جنوب أفريقيا عن مقاطعتها للسفن الإسرائيلية. وفي مؤتمر الأمم المتحدة عن حقوق الانسان، الذي عقد في جنيف، في 16 من شهر أكتوبر 2009، صوتت جنوب أفريقيا في صالح قرار أيَّد التقرير الأحادي لجولدستون واتهم إسرائيل بارتكاب جرائم حرب. وفي يونية 2010 استدعت جنوب أفريقيا سفيرها من إسرائيل "للتشاور" كرد على استيلاء الجيش الإسرائيلي على السفينة التركية "مرمرة"، التي حاولت كسر الحصار على غزة، وكانت الدولة الأفريقية الوحيدة التي اتخذت هذه الخطوة. وبعد شهر عاد السفير إلى إسرائيل "بعد أن نقلت إسرائيل إلى جنوب أفريقيا الحقائق عن الرحلة البحرية".[1]

مع ذلك يجب أن نشير إلى أن حكومة جنوب أفريقيا تعمل ضد الجماعات المسلمة المتشددة، ومعاداة السامية، عندما تحاول المساس بالطائفة اليهودية أو تنظم المظاهرات العنيفة بجوار سفارة إسرائيل. ولقد أدانت ممثلة جنوب أفريقيا في مؤتمر دربن الثاني عام 2009 كلمات الرئيس الإيراني أحمدي نجاد المعادية للسامية التي تنكر المحرقة، التي ذكرها في المؤتمر. أما الموقف الحالي (عام 2011) لحكومة جنوب أفريقيا من النزاع العربي الإسرائيلي فهو تأييد حق إسرائيل في الوجود، وبمبدأ دولتين لشعبين. كما تؤيد جنوب أفريقيا الانسحاب الإسرائيلي إلى حدود 4 يونية 1967، وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية.

[1] جريدة "إسرائيل اليوم"، 4 يونية 2010.

ويبدو أن التحسن الحقيقي في العلاقات سيأتي فقط بعد حدوث تقدم حقيقي في عملية السلام في الشرق الأوسط، خاصة عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين.



الفصل الثامن

النشاط الماشافي، والأمني، والاقتصادي بعد العودة إلى أفريقيا

أ. الأهداف المجددة للنشاط الماشافي

بعد عودة إسرائيل إلى أفريقيا أصبح هناك سؤال يطرح نفسه ألا وهو: ما هي أهداف النشاط الماشافي في القارة، خاصة في ضوء التجربة المريرة لقطع العلاقات الدبلوماسية؟ وكانت الآراء منقسمة: هل الأساس هو المسألة الإنسانية، الأخلاقية والمنكرة للذات، مثلما اعتاد رؤساء وزارة الخارجية ومديرو الماشاف التأكيد على ذلك بأن الحديث عن مصالح عملية، وسياسية، واقتصادية، مثلما قال الآخرون بما فيهم السفراء الإسرائيليون الذين خدموا في أفريقيا. أكد صانعو السياسة الإسرائيلية على هذا الرأي تارة، والرأي الآخر تارة أخرى، غير أن الرأي السائد كان هو أن الهدف مشترك وإليكم بعض النماذج.

في تقرير حول النشاط الماشافي في نهاية عام 1995 ذكر نائب مدير عام الماشاف، أن "العنصر الاقتصادي سيكون له اعتبار كبير بين الاعتبارات التي ستوجه النشاط الماشافي، ومساعدة الشركات الإسرائيلية في الاتصالات التجارية".[1] واتخذ نائب مدير عام قسم أفريقيا في وزارة الخارجية موقف الدمج

[1] 10 ديسمبر 1995، מיג, מכל 242, תיק 701.01, אפר.

بين الأخلاق والفائدة. وقال في نقاش في وزارة الخارجية حول ربط المساعدات المقدمة إلى دولة معينة بما بتماشى مع شكل تصويتها في الأمم المتحدة: حقيقي أن الدول الأفريقية مازالت تصوِّت ضدنا غير أن إسرائيل حققت عبر العمل الماشافي شهرة الدولة التي تقدم العون صاحبة سياسة خارجية تتميز بالبعد الإنساني، وبذلك احتلت مكانة محترمة على الساحة الدولية [...] وعلينا أن نعمل ضد التصويت المعادي لإسرائيل بدون ربط تقديم المساعدات بما يتماشى مع مصالحنا".[1] أكد مؤتمر لفروع الماشاف (انظر الفصل الأول) على أن "النشاط الماشافي هو ذراعنا الرئيسية من أجل دفع أهداف السياسية الخارجية الإسرائيلية في أفريقيا".[2] ولقد تم التعبير عن الرؤية التي تعبر عن الفائدة في ملخص قسم التخطيط السياسي في وزارة الخارجية عام 1996، الذي ذكر: "أن الماشاف هو المحفِّز على تحقيق السياسة الإسرائيلية [...] ولا يجب تشتيته في أهداف لا تنتظر فائدة من تقديم المساعدات إليها [...] ومن الأفضل تقديم المساعدة وفقًا لأولويات سياسية خالصة، وعدم تقديمها إلى الدول التي تتجاهل مصالحنا السياسية".[3]

وفي تقريره -بعد جولة في أفريقيا عام 1997- أكد نائب مدير عام الماشاف "أننا مازلنا ملتزمين بموروث جيل الآباء المؤسسين منذ بن جوريون وحتى موشيه شاريت، وجولدا مائير، الذين أورثونا المبدأ القوي "النور للأغيار". وواجبنا الأخلاقي كإسرائيليين ويهود تقديم المساعدات للدول النامية وخاصة للقارة الناهضة؛ من منطلق التضامن مع المتحررين من نير الاستعمار".[4] غير أنه أضاف في التقرير أن "أهمية النشاط الماشافي في القارة تكمن في استخدامه في كثير من الأحوال كآداة سياسية مهمة وكعامل رئيس في منظومة العلاقات الثنائية؛ لأنه يحقق النتائج الحقيقية على المدي القصير نسبيًا".

---

[1] نائب رئيس قسم أفريقيا، تسفي مازئيل، 18 يناير 1995، מיג, מכל 240, תיק 103.01.
[2] نائب رئيس قسم أفريقيا، تسفي مازئيل، 30 يونية 1996، מיג, מכל 2627.
[3] نائب مدير قسم التخطيط السياسي لرئيس قسم التنسيق، 18 يناير 1996، מיג, מכל 2628, תיק 107.01, אפר.
[4] نائب مدير عام الماشاف حاييم ديبون، 27 فبراير 1997, מיג, מכל 2627, תיק 103.55.

أكد مدير عام وزارة الخارجية، ونائب مدير عام الماشاف في كلمة لهما في يوم دراسي حول نشاط الماشاف في عام 1997 بمشاركة فروع الماشاف وسفراء إسرائيليين سابقين وسفراء أفريقيا في إسرائيل وأكاديميين، على الجانب الأخلاقي وعلى قيمة "العطاء" في النشاط الماشافي. غير أن بعض السفراء الذين خدموا في أفريقيا ذكروا أن نشاط الماشاف كان في الحقيقة -خاصة في فترة القطيعة- هو "المحفز" الأساسي الذي سمح باستمرار العلاقات مع الأنظمة الحاكمة، والنشاط الإعلامي.[1]

يبدو أنه على المستوى الماشافي على غرار المستوى السياسي، ساد الاتجاه نحو ترسيخ النشاط على أساس عملي. وحتى أولئك الذين أكدوا على الرؤية الأخلاقية المنكرة للذات أضافوا أنه "كعمل خارجي" أو "كهدف مصاحب" فإن للمساعدات الماشافية فوائدَ سياسية، واقتصادية، وشكلية، وإعلامية. ورغم تقرير وزارة الخارجية حول نشاط الماشاف، الذي قال بأنه "على الرغم من أن إسرائيل لا تربط التعاون الماشافي بالرؤى السياسية ولا تنتظر مقابل لذلك، فإن النشاط الماشافي في حد ذاته يساهم في تقوية نشاط البعثات المختلفة، ويُعتبر آداة رئيسة في أيديهم في العلاقات الثنائية"، وذلك يعتبر تلخيص للموضوع.[2]

ب. مجالات النشاط الماشافي

إن قطع العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وبين معظم الدول الأفريقية قد دفع صانعو السياسة الإسرائيلية في أفريقيا إلى إجراء محاسبة متعمقة للنفس واستخلاص الدروس المستفادة، حتى على المستوى الماشافي.[3] وبالفعل، منذ بداية الثمانينيات، مع العودة التدريجية لإسرائيل إلى أفريقيا، حدثت تغييرات حقيقية في النشاط، من بينها:

- تقليص واضح في إرسال الخبراء الإسرائيليين إلى أفريقيا.

---

[1] עודד, 1997.
[2] עינור ואבימור, 1990: 76.
[3] حول النشاط الماشافي وفروعه حتى قطع العلاقات الدبلوماسية، وفي فترة القطيعة، انظر الفصل الأول ج، والفصل الرابع هـ. الاسم الكامل للماشاف في عام 2011 هو "وكالة المساعدات الدولية لإسرائيل".

- تركيز النشاط في مجال تأهيل الأيدي العاملة في إسرائيل وفي أفريقيا.
- إندماج أكبر في برامج تنمية الدول المانحة، والمنظمات الدولية بما فيها الأمم المتحدة ومؤسساتها.
- الانتباه إلى دمج أعمال الماشاف في النشاط الاقتصادي، بغرض تحقيق مكاسب اقتصادية بالاضافة إلى السياسات الإعلامية.
- توسيع المساعدات الإنسانية في حالات الطوارىء.

1. الخبراء

بعد عودة إسرائيل إلى أفريقيا، انخفض عدد البعثات طويلة الأمد (معطيات حول الدارسين والخبراء إلى أفريقيا ومنها، مقارنة بنشاط الماشاف في العالم في الفترة 1995-2009، انظر جدول 11). فعلى سبيل المثال: في عام 2005 انخفضت البعثات إلى خبيرين فقط تم إرسالهما إلى دولتين؛ وعدد من الخبراء، لفترة قصيرة، وانخفض في نفس العام إلى 19 خبيرًا أُرسلوا إلى 12 دولة، في مقابل مئات الخبراء الذين أُرسلوا في الستينيات. وفي عام 2008 كان هناك 4 خبراء فقط لفترات طويلة عملوا في ثلاث دول: إثنان في إثيوبيا، وواحد في السنغال، وواحد في جنوب أفريقيا (من إجمالي 9 خبراء لفترات طويلة عملوا في ست دول في العالم). وفي 2009 لم يحدث أي تغيير في هذا الوضع. وقد وصل عدد الخبراء لفترات قصيرة في أفريقيا في عام 2008 إلى 23 خبيرًا، عملوا في 7 دول، 11 خبيرًا منهم في إثيوبيا (عمل في نفس العام 83 خبيرًا لفترات قصيرة في 34 دولة في العالم). وفي 2009 ارتفع قليلًا عدد الخبراء لفترات قصيرة الذين عملوا في أفريقيا إلى 29 خبيرًا عملوا في 8 دول.[1]

2. تأهيل الأيدي العاملة

يُعتبر تأهيل الأيدي العاملة نشاط موسع ومتنوع يتم تنفيذه في دورات في إسرائيل وفي دورات متنقلة في أفريقيا. ولقد تمت موائمة الدورات بشكل أفضل من الماضي مع التطورات الاجتماعية والتكنولوجية في القارة، وتهتم بمجالات

[1] الإصدار السنوي للماشاف، 2008، 2009.

الحوسبة، والتكنولوجيا الحديثة، والحفاظ على الطاقة، وأساليب جديدة لعلاج الهلع، والإدارة الطبية في حالات الطوارىء، وبالكوارث الطبيعية، ومنع استخدم المخدرات بين الشباب، والمساعدة على توطين الجنود المسَرَّحين في دول مثل: أنجولا، وإريتريا، وموزمبيق، وفي 2009 وصل إسرائيل 566 دارسًا من 31 دولة أفريقية (من إجمالي 2,375 من 110 دولة في العالم). وشارك في الدورات المتنقلة في نفس العام 375 دارسًا من 8 دول أفريقية (من إجمالي 4,375 دارسًا في دورات متنقلة في أنحاء العالم).[1]

3. المجال الزراعي

كان هناك اهتمام خاص بالقضايا الزراعية ولتنمية المناطق القاحلة، وإنتاج الأغذية، وأحد فروع الماشاف الرئيسة الذي عمل في هذا المجال هو "سيندَكو-شفايم" بكيبوتس شفايم (المركز الدولي للتعاون في التنمية الزراعية) (Center for International Agricultural Development Cooperation - CINDACO). (انظر الفصل السابع).

4. المجال الاجتماعي

عمل الماشاف في المجال الاجتماعي على تحسين وضع المرأة، ومحاربة الفقر، "كرمل – المركز الدولي للتدريب على اسم جولدا مائير"، ويقوم بتأهيل آلاف الدارسات والدارسين من الدول النامية في مجالات التنمية الجماعية، والتعليم، وتحسين وضع المرأة في المجتمع والاقتصاد، ويقيم المركز ما بين 5-10 دورات سنويًا، وفي الفترة 2000-2007 درس فيه حوال 800 دارس ودارسة من أفريقيا، ودرس حوالي 1,400 دارسًا في دورات متنقلة، وكان من بينهم في إسرائيل عام 2005 فقط حوالي 111 دارسًا أفريقيًا، ودرس 230 دارسًا في دورات متنقلة.[2] أما الدول الأخرى فقد درس في المركز في عام 2005، 623 متخصصًا في 22 دورة، 74% منهم سيدات، ولقد أقيمت الدورات المتنقلة في 16 دولة شارك فيها 1,208

---

[1] المرجع السابق، 2009.
[2] مذكرة مديرة مركز كرمل، مازل رنفورد، ديسمبر 2007.

دارسًا، 58% منهم سيدات. ومنذ إنشاء المركز عام 1961 وحتى 2010 درس فيه 16,000 امرأة ورجلًا من أفريقيا، وآسيا، وشرق أوروبا، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط. وشارك 23,000 دارسًا في دورات متنقلة في القارات المختلفة.[1]

وينظم مركز الكرمل -مرة كل عامين- مؤتمرًا دوليًا للسيدات الزعيمات، وتناقش هذه المؤتمرات أهداف الألفية للتنمية (Millennium Development Goals) التزم جميع أعضاء الأمم المتحدة بالمشاركة بتنفيذها حتى عام 2015.

[1] كتيبات دورات الماشاف، 2000-2009؛ مديرة مركز كرمل في مذكرة من شهر يناير 2011.

جدول 11: الدارسون والخبراء في الفترة 1995–2009

	1995	1997	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
دورات في إسرائيل											
إجمالي الدارسين من العالم	3,628	4,429	3,053	2,950	2,349	2,164	2,270	2,201	2,468	2,762	2,375
من بعض الدول في العالم	135	135	120	112	108	106	108	108	105	110	110
عدد الدورات في العالم	124	164	116	116	129	86	94	112	119	142	99
إجمالي الدارسين من أفريقيا	792	742	740	659	529	402	467	568	505	688	566
إلى بعض الدول في أفريقيا	43	45	39	37	30	32	32	33	29	35	31
الدورات المتنقلة											
إجمالي الدارسين من العالم	6,262	6,385	5,228	7,155	6,860	6,226	4,365	6,005	4,765	5,594	4,357
من بعض الدول في العالم	55	53	43	50	42	36	32	36	29	33	35
عدد الدورات في العالم	144	142	114	148	132	109	91	89	92	84	82
إجمالي الدارسين من أفريقيا	20 دورة	28 دورة	26 دورة	30 دورة	722	752	619	688	668	816	375
إلى بعض الدول في أفريقيا	12	17	14	18	14	13	11	13	7	8	8
الخبراء لفترات طويلة											
عدد الخبراء في العالم	40	35	18	14	17	8	9	9	8	9	8
إلى بعض الدول في العالم	28	24	11	9	10	7	6	7	5	6	7
عدد الخبراء في أفريقيا	11	10	4	3	4	2	2	3	4	4	4
إلى بعض الدول في أفريقيا	6	7	3	3	3	2	2	3	3	3	3
الخبراء لفترات قصيرة											
عدد الخبراء في العالم	184	136	187	173	122	134	116	81	110	83	89
إلى بعض دول العالم	63	56	44	48	34	42	39	37	43	34	31
عدد الخبراء في أفريقيا	57	38	34	26	17	10	19	17	24	23	29
إلى بعض الدول في أفريقيا	20	19	12	9	8	7	12	6	10	7	8

المصدر: مجموعة من إصدارات الماشاف السنوية 1995–2009

ولقد كان موضوع المؤتمر الذي عقده مركز كرمل عام 2005 هو "قضايا الهجرة والجنس في إطار أهداف المليونية" (Migration and Gender Issues Within the Millennium)، شارك فيه وزراء من عشرين دولة، وأكاديميون وممثلو وكالات الأمم المتحدة، وكانت ضيفة الشرف فيه نائبة الأمين العام للأمم المتحدة ومستشارة قضايا المرأة.[1] كما عُقِد عام 2007 مؤتمر دولي في مركز الكرمل حول موضوع "المرأة في التنمية"، بالتعاون مع اليونيسكو، شارك فيه رئيسة ليبيريا، ونائبة الأمين العام للأمم المتحدة، و70 زعامة من 39 دولة، وكذلك تمثيل للمنظمات الدولية.

إن أحد الأهداف الرئيسية للماشاف بعد العودة إلى أفريقيا هو تحويل إسرائيل إلى مركز دولي لتأهيل الأيدي العاملة في المجالات التي اكتسبت فيها خبرة كبيرة، ومن خلال التعاون مع الدول المانحة والمنظمات الدولية وبمشاركتها المالية. إن الماشاف يريد أن يكون شريكًا في البرامج الخاصة التي تنفذها عناصر دولية، مثل مكافحة الفقر، والجفاف، والمجاعة، والأمراض بأنواعها.[2]

5. المجال الطبي

احتفلت كلية الطب بجامعة تل أبيب في عام 2005 بمرور خمسين عامًا على برنامج التأهيل الدولي في الطب، الذي ضم إليه أطباء من مختلف الأماكن في العالم، لمدة ثلاثة شهور في أقسام مختلفة في المستشفيات الإسرائيلية. ومنذ تفعيل البرنامج وحتى عام 2008 أنهى التدريب حوالي 1,400 طبيبًا من 100 دولة. ولقد عمل الماشاف أيضًا في المساعدة على مكافحة الأمراض المنتشرة في أفريقيا مثل: الإيدز، والملاريا وأمراض العيون. وفي عام 2005 عُقد تدريب في المركز الدولي للتدريب على اسم أهرون عوفري[3] بالتعاون مع المستشفيات الإسرائيلية، ودورتان لتدريب الأطقم الطبية الأفريقية لمعالجة الإيدز. ويشارك الماشاف كذلك مع المركز في مستشفى

---

[1] التقرير السنوي للماشاف، 2005.

[2] نائب المدير العام في مؤتمر رابطة الصداقة الإسرائيلية الأفريقية، 6 أبريل 2006.

[3] معهد عوفري في رامات راحيل، أسسه الماشاف عام 1989، بالتعاون مع وزارة التعليم، وتُعقد فيه دورات لمديري المدارس، وصانعي السياسة في مجال التعليم العام، والعلمي، والطبي، والتكنولوجي، وكذلك دورات لمنع استخدام المخدرات والكحوليات بين الشباب.

رامبام حيث يقوم بتأهيل العاملين في الطب لعلاج مصابي الصدمات، والإدارة الطبية في أوقات الأزمات.

وفيما يخص طب العيون -"مخيمات العيون" تم إنشاؤها كما أوردنا في كثير من الدول الأفريقية- ففي عام 1998 فقط أُقيمت هذه المخيمات في رواندا، وأنجولا، وزامبيا، وملاوي. وشارك في هذا النشاط جراحو عيون إسرائيليون كبار، أحضروا معهم التجهيزات الطبية اللازمة. ولقد أعادت هذه الجراحات البصر إلى الأفارقة.[1] وتُقام "مخيمات العيون" بشكل شبه سنوي في دول نامية مختلفة في أنحاء العالم، وأُقيمت مثل هذه المخيمات في أفريقيا عام 2008 في كل من: أوغندا، وأنجولا، وزامبيا، وموزمبيق، وتنزانيا، وساحل العاج. وفي نفس العام تبرعت إسرائيل بتجهيزات طبية من مختلف الأنواع للمستشفيات في: أوغندا، وكينيا، ونيجيريا، والكونغو، وساحل العاج، وكذلك للاجئي دارفور الفارين إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. كما تم انشاء وحدة كُلى في داكار بالسنغال وتم التبرع بسيارتي إسعاف لكينيا. وفي يونية 2008 عُقدت في إسرائيل دورة إقليمية تابعة لمنظمة الصحة العالمية (WHO) في مجال الطب العام والإدارة الطبية أوقات الأزمات، شارك فيها 22 وفدًا من 13 دولة.[2] وفي محاضرة ألقاها في سمينار حول موضوع "الصحة في أفريقيا عام 2010"، عُقد في كلية الطب العام بالجامعة العبرية، ومستشفى هداسا، في بداية عام 2010، ذكر نائب مدير عام الماشاف، حاييم ديبوم الإسهام المهم للكلية في طب العيون والصحة العامة في الدول النامية، ولقد درس عشرات الأفارقة في هذه الكلية.[3]

6. محاربة الفقر

حرَّك الجفاف والمجاعة، اللذان يجتاحان بشكل متكرر أجزاء كبيرة من دول القارة الأفريقية، الماشاف وخبرائه من أجل الانشغال بإيجاد أساليب بسيطة ومفيدة تمكن المزارعين الأفارقة من ضمان غذائهم الأساسي بكميات كافية للعائلة (وللتسويق)، عبر زراعة الذرة بشكل صحيح على سبيل المثال. ولقد

---

[1] ملخص نشاط الماشاف في المجال الطبي، 20 أبريل 1999، מ״ג, מכל 2627, תיק 103.55, אפר.
[2] التقرير السنوي للماشاف، 2008.
[3] *The Jerusalem Post,* 18 February 2010

انشغل بهذا الموضوع الخبير الزراعي جرشون بردكين، الذي نشر، عبر دورات الماشاف، أساليب جديدة لزراعة محاصيل الذرة. كما ساهم كثيرًا المستشار الزراعي الكبير في الماشاف، إسحق أبط، في تخطيط وتطوير أساليب جديدة في الزراعة في البلدان الأفريقية.[1] إن الماشاف يوائم بشكل عام دوراته التدريبية مع المشروعات التي تقوم إسرائيل أو عناصر أخرى، بتنفيذها في مختلف الدول كي يمكن استيعاب الدارسين فيها.

وفي السنوات الأخيرة شارك الماشاف في برنامج الأمم المتحدة لتنمية مدن الألفية في أفريقيا (The Millennium Cities Initiative)، ويعمل في ثلاث مدن حالتها سيئة: كوماسي (Kumasi) في غانا؛ وكيسومو (Kisumu) في كينيا، وميكيلله (Mekelle) في إثيوبيا. والهدف من البرنامج هو تحسين أوضاع السكان في مجالات مختلفة وضرورية مثل: الصحة، والتعليم، والبيئة، والتنمية الجماعية، ومحاربة الفقر، وتحسين وضع المرأة، ومنع الهجرة إلى المدن الكبرى.[2] كما يشارك الماشاف في برنامج الألفية التابع للأمم المتحدة الذي يهدف إلى تقليص الفقر بنسبة 50% حتى عام 2015.

7. الناحال والجادناع

عملت إسرائيل في الستينيات في مجالات الناحال والجادناع في عشرين دولة أفريقية مثلما أوضحنا في الفصل الأول، وبعد العودة إلى أفريقيا توقف هذا النشاط تدريجيًا. وعلى الرغم من أن آلاف الشباب والفتيات قد تلقوًا تعليمًا أوليًا ومتخصصًا في الناحال والجادناع، فإن بعض الدول حولت حركة الشباب إلى آداة في يد السلطات للعمل ضد معارضيها، وبعدها انتُقدت إسرائيل في المحافل الدولية. ويتضح أن النتائج لم تبرر الجهود التي بُذلت في هذه المجالات؛ حيث كانت الفكرة الرئيسية هي غرس روح التطوع في شباب تلك الدول من أجل المساعدة في بناء الشعب والدولة، غير أنها لم تنجح.

[1] انظر Abt, 2000
[2] تفاصيل عن المشروع في مجلة *Shalom*, 2009:7 -21.

8. التعاون مع العناصر الدولية

منذ الستينيات وهناك تعاون بين الماشاف وبين بعض الدول المانحة ومنظمات دولية ساهمت في تمويل الدورات التدريبية. وبعد عودة إسرائيل إلى أفريقيا زاد هذا الاتجاه. فوقّعت إسرائيل على اتفاقيات تعاون مع وكالات الأمم المتحدة مثل: UNESCO, FAO, UNCTAD, WHO, UNICEF، ومع الدول المانحة مثل: الولايات المتحدة، وهولندا، وألمانيا، والدانمارك. وهناك أهمية خاصة لاتفاقيات التعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID. وفي الثمانينيات ساهمت الوكالة بمبلغ خمسة ملايين دولار سنويًا في مشروعات مختلفة. وفي التسعينيات ساهمت الوكالة الأمريكية في إنشاء مزرعة في كيبويزي (Kibwezi) في كينيا، وفي إنشاء مزرعة نموذجية للدواجن في سوازيلاند. وفي 2004 وُقعت اتفاقية بين الماشاف وبين الوكالة الأمريكية حول مشروع لنقل المعرفة إلى إثيوبيا في مجالات الزراعة، والري، والتكنولوجيا، وغيرها، بتكلفة 1,2 مليون دولار، ساهمت إسرائيل فيها بمبلغ 180 ألف دولار.[1] كما وقعت اتفاقية مع الوكالة حول إنشاء برنامج طبي في مستشفى "هداسا"، لمكافحة الإيدز في إثيوبيا، يشمل دورات في إسرائيل للدارسين الإثيوبيين. وفي عام 2005 وقعت اتفاقية مع وكالة الأمم المتحدة للإسكان والبناء (HABITAT) للتعاون في مجال التدريب، وفي إقامة دورات في مجال الإسكان والبيئة.[2]

وفي عام 2008 استضاف الماشاف مؤتمرًا دوليًا في القدس في موضوع "إسرائيل والثورة الخضراء في أفريقيا"، شارك فيه خبراء إسرائيليون في مجال الزراعة، وكذلك خبراء من الأمم المتحدة، وممثلو منظمات المساعدات الدولية، وناقشوا سبل تحسين الزراعة وإمداد سكان أفريقيا بالمياه والغذاء، وذلك من أجل الحد من الفقر والمجاعة.

إن الاعتراف الدولي بقدرة إسرائيل على المساهمة بتجربتها للدول النامية قد تم التعبير عنه في قبول إسرائيل، في عام 2003، كأحد أذرع مساعدات منظمة الدول الغربية - OECD، وكان من بين العوامل التي

[1] مقابلة مع سفير إسرائيل في إثيوبيا، 2006.
[2] التقرير السنوي للماشاف، 2005.

أعاقت قبول إسرائيل عضوًا كاملًا هي النسبة الضئيلة من الدخل القومي الإسرائيلي المخصصة للمساعدات، فإسرائيل خصصت للمساعدات نسبة 0,068%، في حين أن متوسط النسبة التي تخصصها الدول الأعضاء هي 0,28%.[1] ذلك في الوقت الذي كانت فيه إسرائيل في فترة الستينيات على رأس قائمة الدول المانحة بالنسبة لدخلها القومي. وفي يناير 2010 زار إسرائيل الأمين العام لمنظمة OECD والتقى بزعماء الدولة، ورجال الاقتصاد. وفي أثناء 2010 وقع الأمين للعام للمنظمة ووزير الخارجية الإسرائيلي على اتفاقية تقضي بمنح الحصانة الدبلوماسية للمثل الدائم للمنظمة الذي سيحضر إلى إسرائيل،[2] وفي أغسطس 2010 تم قبول إسرائيل عضوًا كاملًا في المنظمة.

كما يكشف البنك الدولي اهتمامًا بتوسيع التعاون مع الماشاف؛ ففي أكتوبر 2009 وصلت إلى إسرائيل نائبة مدير البنك الدولي (نيجيرية)، والمسؤولة عن المساعدات المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وفي نقاش مع رجال الماشاف ذكرت النائبة أن البنك الدولي يستثمر مئات الملايين من الدولارات في مساعدة أفريقيا، خاصة في مجالات: الزراعة، وإدارة وتطوير منابع المياه، والتعليم الفني والتكنولوجي، وتحسين مكانة المرأة، وأكدت على أن لإسرائيل في هذه المجالات تجربة ثرية وأن الهدف من زيارتها لإسرائيل هو دفع التعاون بين البنك وبين الماشاف، ويُذكر في هذا الخصوص، أن الماشاف يشارك مع بعض المنظمات اليهودية في العالم في بعض برامج المساعدات المقدمة إلى أفريقيا.

9. الأبحاث المشتركة

كان الماشاف شريكًا في الأبحاث مع ألمانيا وهولندا، في قضايا التنمية الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية التي قام بها باحثون من الجانبين، ولقد بدأ البرنامج الألماني في عام 1986 وانتهى في عام 1999 وعُرف باسم German-Israel Agricultural Research program - GIARA . وفي عام 1997 أُجري في إطار هذا البرنامج 11 بحثًا، منهم اثنان في أفريقيا، والبرنامج

[1] جريدة "إسرائيل اليوم"، 2 فبراير 2009.
[2] *The Jerusalem Post*, 19 January 2010

الهولندي الذي سُمي – Netherland-Israel Research Program, NRA ، بدأ عام 1997، وشمل 35 بحثًا، منهم 25 بحثًا في أفريقيا والبقية في أماكن أخرى، واثنين مع السلطة الفلسطينية. وفي عام 2003 أُجري مع NIRA 19 بحثًا، 9 منهم في أفريقيا.[1]

10. المساعدات الإنسانية

في التسعينيات، ارتفعت أنشطة المساعدات الإنسانية للماشاف بما فيها التي يتم التنسيق فيها مع مؤسسة "نجمة داود الحمراء" والجيش الإسرائيلي، ومنظمات من المتطوعين الإسرائيليين.[2] وإليكم بعض النماذج:

تقديم مساعدات دولية لرواندا بملايين الدولارات عام 1994 بعد المذابح البشعة التي نفذها أبناء قبيلة الهوتو ضد جيرانهم من أبناء قبيلة التوتسي، التي قُتل فيها أكثر من نصف مليون شخص. ولقد أرسل الجيش الإسرائيلي وقتها قافلة جوية نقلت الأغذية والأدوية إلى رواندا، وأُنشىء مستشفى ميداني أداره على مدى شهور طويلة أطباء وممرضون من إسرائيل.[3]

وفي عام 1998 أُرسلت إلى كينيا وحدة انقاذ تابعة للجيش الإسرائيلي بعد تفجير سفارة الولايات المتحدة في نيروبي على يد إرهابيين من تنظيم القاعدة، وقُتل في الانفجار العشرات وأُصيب حوالي 500 شخص. وفي عام 2005 سارع الماشاف إلى تقديم المساعدات الطارئة لكل من: جمهورية أفريقيا الوسطى، وكينيا، والسنغال، وإريتريا، وكذلك إلى بعض الدول في آسيا وأمريكا اللاتينية. كما حصلت كل من سوازيلاند، وسيراليون، وبوركينا فاسو، على مساعدات طوارىء في أوقات مختلفة. وبعد إقامة العلاقات الدبلوماسية مع أنجولا (1992) وتطور العلاقات الاقتصادية الواسعة معها، قدمت لها إسرائيل مساعدات انسانية كبيرة. فقد أُرسل إلى أنجولا في الفترة من 1996-1999 متطوعون إسرائيليون، في إطار برنامج تابع لليونيسيف (UNICEF) من أجل زيادة وعي السكان وتحذيرهم من الألغام الأرضية

[1] التقرير السنوي للماشاف، 1997، 2003.
[2] التقرير السنوي للماشاف، 2005-2009.
[3] قسم أفريقيا، تقرير أسبوعي، 10 يوليو 1995.

المضادة للأفراد التي زُرعت في أماكن مختلفة في أوقات الحروب الأهلية، وأصابت عشرات الآلاف من المواطنين، معظمهم من الأطفال. وفي عام 1996 ساهمت إسرائيل في هذا البرنامج بمبلغ 70,000 دولار، ولاقت من الحكومة الأنجولية والأمم المتحدة تقديرًا كبيرا على ذلك.[1] وفي 1996 توجه وفد طبي من قبل الماشاف لمساعدة قوات الأمم المتحدة في أنجولا لحفظ السلام، وبلغ قوامها 8,000 شخص، وذلك لمكافحة الملاريا. وفي 1998 أُرسلت إلى أنجولا مساعدات طوارىء للاجئين هناك، وفي نفس العام أقام الأطباء الإسرائيليون هناك "مخيم عيون".

وفي عام 2006 أرسلت إسرائيل إلى كوماسي في وسط غانا، التي أعلنتها الأمم المتحدة واحدة من مدن الألفية، طواقم طبية إلى المستشفى المحلي لتدريب الأطباء والممرضين على علاج الأمراض المعدية، وطب الطوارىء، كما أقاموا وحدة لمنع وفاة الأطفال الرضع.

وفي عام 2007 ساعد الماشاف بإرسال طبيب وطبيبة عيون إلى مخيم اللاجئين في شمال غرب كينيا، الذي فرَّ إليه عشرات آلاف اللاجئين من دارفور، والصومال وأماكن أخرى. وفي أثناء فترة تواجدهم في المخيم قام الإسرائيليون بإجراء عشرات الجراحات لعيون اللاجئين الذين عانوا من العشى.[2]

وفي عام 2008، عقد الماشاف دورة تدريبية خاصة للمسؤولين عن قطاع صيد الأسماك في أوغندا، وكينيا، ونيجيريا، بعد أن أُضيرت عملية الصيد في البحيرات، مع الوضع في الاعتبار أن الأسماك مصدر مهم للغذاء لدى سكان هذه الدول.

ختامًا، لقد قدمت إسرائيل المساعدات الإنسانية لكل الدول الأفريقية تقريبًا، عندما توجهت إليها بطلب المساعدة في أوقات الزلازل، والفياضانات، والكوارث الطبيعية، والأعمال الارهابية، والأعمال الناجمة عن عمل بشري (مثل في دارفور). وفي 2007 مَنحت إسرائيل الجنسية لبضع مئات من لاجئي دارفور الذين فروا إليها (انظر الفصل السادس).

---

[1] قسم أفريقيا إلى قسم التنسيق في وزارة الخارجية، 18 يوليو 1999، מיג, מכל 3894, תיק 103.01, אנגולה.
[2] "רואים עולם" ערוץ 1, הטלוויזיה הישראלית, 21 ביולי 2007.

11. نوادي السلام

للحفاظ على الاتصال الدائم مع خريجي الدورات من مختلف الدول أُنشئت في الستينيات "نوادي السلام"، التي استمرت في العمل حتى في فترة القطيعة، وبعد عودة إسرائيل إلى أفريقيا زاد عدد هذه النوادي في العالم ووصل إلى سبعين، بعضها في أفريقيا. كما يتم توزيع على جميع خريجي دورات الماشاف التدريبية الدورية السنوية "شالوم" (Shalom) باللغات: الإنجليزية، والفرنسية، والأسبانية، والروسية، والعربية، وتستعرض هذه الدورية النشاط الماشافي وتناقش قضايا التنمية.[1]

ج. ميزانية الماشاف

في الستينيات كان هناك زيادة تدريجية في ميزانية الماشاف الذي كان حجم نشاطه مُبهرًا. فقد كانت إسرائيل من بين كبرى الدول المانحة للدول النامية بالنسبة لعدد سكانها؛ حيث حصلت الدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى على ثلثي المساعدات الإسرائيلية، وعمل فيها حوالي 70% من الخبراء الإسرائيليين. وفي عام 1961 كانت ميزانية الماشاف 2.8 مليون دولار، ووصلت عام 1971 إلى 6.86 مليون دولار.[2] ومن بين الدول الكبرى المتبرعة لميزانية الماشاف، بداية من منتصف الستينيات، الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا. وفي فترة القطيعة تقلص التمويل من المصادر الحكومية وجاءت الأموال الرئيسية من مصادر أجنبية، وبعد عودة إسرائيل إلى أفريقيا زاد الإجمالي العام لميزانية الماشاف؛ فوصل عام 1988 إلى 16 مليون دولار، منها 3 ملايين دولار فقط من ميزانية وزارة الخارجية.[3] وفي التسعينيات وصلت مشاركة الولايات المتحدة (USAID) إلى حوالي 5 ملايين دولار سنويًا، وهولندا التي أظهرت مساندة أيديولوجية لبرنامج الماشاف للمساعدات، إلى 4 ملايين دولار.[4]

[1] تنشر شركة نقل التكنولوجيا "האיגוד – חברה להעברת טכנולוגיה" مجلة ماشاف الدورية.
[2] Amir, 1974: 94
[3] עינור ואבימור, 1990: 75.
[4] نائب مدير عام الماشاف في كتيب وزارة الخارجية، أعمال الماشاف في أفريقيا – ختام يوم دراسي، 15 يونية 1997: 80.

حدث -منذ بداية عام 2000- انخفاضٌ في ميزانية الماشاف؛ ففي عام 2001 انخفضت مشاركة USAID الأمريكية إلى مليون دولار، وانتهت الاتفاقية مع هذه المنظمة عام 2003. ومنذ ذلك التاريخ أصبحت مشاركة الولايات المتحدة في مشروعات الماشاف تتم عبر سفاراتها في المكان، إن كانت مهتمة بمشروع ما. كما انخفضت مشاركة مصادر أجنبية مثل هولندا، والسويد، وكندا.

كانت ميزانية الماشاف عام 2005 حوالي 42 مليون شيقل، خُصص منها 3 ملايين شيقل لأفريقيا.[1] ولم يتغير ذلك الوضع تقريبًا بعد ذلك؛ حيث كانت ميزانية الماشاف في عام 2009 حوالي 40 مليون شيقل، خُصصت منها ثلاثة ملايين شيقل لأفريقيا، بالإضافة إلى تبرع الولايات المتحدة في ذلك العام بنحو 350 ألف دولار لنشاط الماشاف في إثيوبيا.[2]

د. الماشاف ومكانة إسرائيل في أفريقيا – ملخص عام

في نهاية الخمسينيات وأثناء الستينيات، إلى ما بعد حرب الأيام الستة (1967)، كان تأثير الماشاف على تقوية مكانة إسرائيل في أفريقيا كبيرًا وكانت له نتائج سياسية، وإعلامية، واقتصادية، ورسم صورة إيجابية لإسرائيل في أفريقيا والعالم. فقد كانت إسرائيل من بين أوائل الدول التي عرضت المساعدات على أفريقيا، وكان الأفارقة الذين نالوا استقلالهم في تلك الفترة في حاجة إلى هذه المساعدات، ورحَّبوا وقدروا كثيرًا يد إسرائيل الممدوة لهم. حيث رأوا في إسرائيل دولة جديدة، وصغيرة، ومتقدمة، بدون ماضٍ استعماري، حققت انجازات في وقت قصير في المجالات الزراعية، والصناعية، والعسكرية، والاجتماعية. ولقد أرسلت إسرائيل إلى أفريقيا مئات الخبراء وقامت بتأهيل عشرات الآلاف من الدارسين في دورات تدريبية في إسرائيل وخارجها.

كانت أهداف إسرائيل في مجال التعاون الفني سياسية، واقتصادية لكنها أيضًا إنسانية. ولقد كان التعبير عن الدوافع الانسانية في الحماس

[1] مقابلة في وزارة الخارجية مع قسم الإدارة والميزانية، ديسمبر 2007.
[2] وزارة الخارجية، قسم الإدارة والميزانية، 3 يناير 2010.

الذي ظهر في تلك الفترة بين الدوائر الحكومية والشعبية من أجل مساعدة أفريقيا المتحررة. وحققت إسرائيل في تلك الفترة نجاحات في المجال السياسي وكذلك في مجالات النشاط الماشافي مثل: المزارع الزراعية في كابوبو وكابولبطا في زامبيا، ومزرعة كيبوزي في كينياتا، وكذلك في النشاط الاقتصادي.

أظهر خبراء الماشاف ومرشدوه معرفة متخصصة، وأبدوا مقدرة على الارتجال والتنفيذ، والتفاني في عملهم. ورغم أن الأفارقة قد اعتبروهم "بيضًا"، إلا أن سلوكهم الاجتماعي تجاه السكان المحليين كان مختلفًا عن الكثيرين من "البيض" الآخرين. فقد عملوا يدًا بيد مع المحليين على الأرض، وكذلك في الدول التي يصعب العمل بها، وفي الأماكن النائية، وحققوا إنجازات في استخدام الأساليب الحديثة والمفيدة جدًا في مجالات الزراعة، والري، والطب والعمل الجماعي (كان هناك بعض الحالات الشاذة. من بين مئات العاملين، قُدمت شكاوى ضدهم، وإن اتضح صدق هذه الشكاوى كان يتم إعادتهم إلى إسرائيل قبل تمام مدتهم). كما كان لنشاط مساعدات الماشاف فوائد اقتصادية. لقد ساهمت المساعدات الزراعية بشكل غير مباشر في دخول الشركات التجارية والاقتصادية الإسرائيلية إلى أفريقيا مثل شركات: أدا، وسوليل بونيه، وتاهل، وتصدير المعدات الزراعية، والبذور، والأجهزة الطبية. ولقد شجعت جولدا مائير، التي عملت كثيرًا على تقوية العلاقات الإسرائيلية الأفريقية عبر الماشاف، على إقامة المشروعات المشتركة. ووقفت على نقطة مهمة للنشاط الإسرائيلي في أفريقيا عندما ذكرت أن "مساعدة الأفارقة على ثقتهم الذاتية في النفس، برهنت لهم أنهم قادرون على أن يكونوا جراحين، وطيارين، وزارعي موالح، وعاملين اجتماعيين، ورجال غابات، وأن المقدرة الفنية ليست -مثلما جعلوهم يعتقدون على مدى عشرات السنين- حق أبدي للبيض فقط".[1]

وفي إطار النشاط الماشافي المتشعب في الستينيات، كان هناك أيضًا مشروعات لم تلقَ نجاحًا. ففي الوقت الذي ساهمت فيه إسرائيل إسهامًا مهمًا في تحسين المحاصيل الزراعية في القرى في ساحل العاج، والكاميرون،

[1] מאיר, 1975: 238.

فقد فشلت في تطوير مزارع القطن في تنزانيا. كما كان هناك فشل في النشاط الزراعي "بسبب التعجل في تنفيذ أساليب إسرائيلية في بعض البلدان الأفريقية، لأنه ليس هناك استيطان في أفريقيا يشبه الذي في إسرائيل".[1] ولقد فشل مشروع إقامة مجمعات استهلاكية في أوغندا على غرار تلك الموجودة في إسرائيل، رغم بذل جهود كبيرة فيه من جانب الخبراء الإسرائيليين، ذلك لأنه لا يناسب عادات ونهج حياة السكان المحليين، كما أضار به أيضًا فساد بعض المديرين الأفارقة الذين تولوا المشروع بعد انتهاء مهمة الخبراء الإسرائيليين.[2] وفي تنزانيا تم التخطيط عام 1964، بناء على طلب الرئيس نيريري، لمشروع مستوطنة تعاونية كبيرة في جنوب بحيرة فيكتوريا. ولقد عمل في المكان خبراء إسرائيليون، واتضح أن المشروع لم يكن مقبولًا لدى المزارعين المحليين، ولم يناسب طبيعة المنطقة. كما كانت هناك صعوبات في التسويق لم توضع في الحسبان. وفي نهاية عام 1966 انتهى المشروع.[3] كما فشل كذلك مشروع اللحوم الذي أقيم في تشاد.

حظي نشاط الماشاف في بعض الأحوال بدعايا مبالغ فيها في الصحافة المحلية، والدولية، وفي إسرائيل. ومن الجدير بالذكر أنه منذ بداية نشاط إسرائيل في أفريقيا عام 1959 حذر مدير عام وزارة الخارجية، فلطر إيتان، في المذكرة التي أرسلها إلى كل البعثات في أفريقيا، وللعاملين في الشأن الأفريقي، قائلًا: "هناك اتجاه نحو تضليل أنفسنا والآخرين فيما يخص قدراتنا على المساهمة في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية لشعوب آسيا وأفريقيا [...] إن الدعايا الصوتية [تثير] تذمرًا طبيعيًا بين الكثيرين من شعوب آسيا وأفريقيا، واشمئزازًا من ارتباطهم بأنظمة دعائية خاصة عندما لا يكون في مقدورنا ضمان الانحياز الكامل إلى تطلعاتهم. كما أن حديثنا الكثير عن التوغل في آسيا وأفريقيا يحفز الدول العربية على زيادة أعمال المقاطعة والقيام بعمليات سياسية ضدنا [...] لذلك فإن على المنشورات التي تصدرها البعثات أن ترفع شعار "التواضع".[4]

---

[1] مدير قسم أفريقيا لوزير الخارجية، 16 يناير 1967, ג"מ, חצ 3993/17.
[2] خدمت في تلك الفترة في أوغندا وشهدت انهيار المجمعات الاستهلاكية.
[3] تقرير وزارة الخارجية، ملفات مكتب رئيس الحكومة 1996 ג"מ, חצ 6382/12, ג.
[4] فلطر إيتان للبعثات، 19 يونية 1959، في עינור ואבימור, 1990: 28. يبدو أن توجيه المدير العام لم يتم تنفيذه دائمًا، فإني أتذكر أنه في عام 1964 في مقابلة مع باحثة أمريكية في السفارة الإسرائيلية

بعد حرب الأيام الستة بدأت -كما ذكرنا- فترة من التدهور في مكانة إسرائيل في أفريقيا، وذلك- على وجه الخصوص- نظرًا للنشاط العربي وتدهور قيمة مساعدات الماشاف مقارنة بمساعدات دول الغرب والشرق، ومقارنة بالأمول التي تدفقت إلى أفريقيا من الدول العربية.

كما أثر على مكانة إسرائيل في أفريقيا عوامل سياسية، منها تمسك الأفارقة بمبدأ قداسة الحدود وعدم احتلال الأراضي بالقوة. ففي زامبيا على سبيل المثال، على الرغم من المساعدات الماشافية الواسعة والناجحة، فقد كان موقف الرئيس كاوندا من إسرائيل متحفظًا بل وعدائيًا. وفي نهاية الأمر، لم ينجح نشاط الماشاف الموسع والناجح في زامبيا في منع قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل.

ويذكر أنه في بداية السبعينيات، مع زيادة التدهور في مكانة إسرائيل في أفريقيا فقد ذُكر في وزارة الخارجية في مناسبات مختلفة، أنه يجب أن يوضع في الاعتبار أن أعمال الماشاف (التي تعتبر قليلة مقارنة بالمساعدات التي تقدمها الدول الأخرى) ليست كافية لمنع التدهور، فهي لا يمكن أن تكون أداة سياسية مفيدة، "وليس لديها تأثير خاص على موقف الدول دائمًا، في ضوء الهجوم العربي الشديد، وما كان كافيًا في الماضي لم يعد كافيًا الآن".[1]

بعد السقوط في أوغندا، قال عضو الكنيست إسحق نافون في لجنة الخارجية والأمن في الكنيست: "لا يجب على إسرائيل أن تتوهم أن بعض مبعوثينا سوفي يغيرون الموقف السياسي للدولة".[2] فكلما زادت حدة القرارات الصادرة في منظمة الوحدة الأفريقية وفي تصويت الكتلة الأفريقية في الأمم المتحدة، وأصبحت أكثر عداءًا لإسرائيل، فكلما زاد التساؤل في بعض الدوائر الحكومية وفي وسائل الإعلام حول "جدوى الماشاف وأهميته السياسية؟".[3] وبالفعل نبع انخفاض ميزانية المساعدات الإسرائيلية لأفريقيا

في كمبالا طلبَت مني الحصول على معلومات عن عدد الدارسين الذين توجهوا من أوغندا للدراسة في إسرائيل، و قالت بعد اللقاء أن المنشور في الصحف المحلية أعطاها انطباعًا أن عدد الدارسين أكبر بعشرات الأضعاف، وأنه قبل توجه كل دارس إلى إسرائيل أو عودته منها حرصت السفارة على نشر صور وتقارير في جميع الصحف المحلية.

[1] مدير قسم أفريقيا لقسم الأمم المتحدة، 31 ديسمبر 1970، ג"מ, חצ 4684.

[2] نافون في لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، 16 يونية 1971.

[3] אליהו סלפסטר, הארץ, 8 בינואר 1973.

من منطلق اليأس والشعور من أن هذه المساعدات غير قادرة على القيام بتغيير حقيقي في صالح العلاقات السياسية على المستوى المتعدد، في موقف الأفارقة في الأمم المتحدة، أو في الاتحاد الأفريقي. وكان الجواب الرسمي لوزارة الخارجية هو أنه يجب مواصلة نشاط الماشاف على الرغم من خيبة الأمل، لأن وضع إسرائيل في أفريقيا سيكون بدونه أكثر صعوبة، كما أن للماشاف دورًا انسانيًا على إسرائيل أن تقوم به.

مع عودة إسرائيل إلى أفريقيا تم تطبيق الدروس المستفادة من سنوات الستينيات ومن فترة القطيعة. فطرأت تغييرات على نشاط الماشاف، وكذلك على النشاط السياسي، وأصبحت الرؤية مراقبة وعملية أكثر، مع الانتباه الشديد إلى الفوائد السياسية والاستثمارات الاقتصادية. والماشاف اليوم لا يرسل تقريبًا أي خبراء لفترات طويلة، ويحاول الاندماج في المشروعات الدولية، والحصول بشكل أكبر على تمويل خارجي لنشاطه. كما تم وقف بعض مجالات نشاطه أو تقليصها، إما لعدم وجود حاجة لها أو لأن عناصر أخرى لتقديم المساعدات تعمل فيها. ويبدو أيضًا أن الأفارقة قد تعلموا من التجربة، ولم تصبح تطلعاتهم إلى إسرائيل مثل الماضي. ومن الضروري التأكيد على أن رغبة الأفارقة في استئناف التعاون الفني مع إسرائيل (أيضًا بسبب خيبة أملهم من المساعدات العربية)، كانت من بين الأسباب التي ساعدت إسرائيل على العودة إلى أفريقيا. أي أن نشاط الماشاف في الستينيات لم يذهب هباءً، على عكس آراء المنتقدين الأجانب والإسرائيليين التي ترددت في أعقاب قطع العلاقات مع إسرائيل.

كما استفادت إسرائيل من الدرس أيضًا على مستوى النشاط العسكري والأمني، كما سنعرض فيما يلي.

هـ. النشاط الأمني

في أعقاب التجربة التي مرت بها إسرائيل، بعد أن قطعت جميع الدول الأفريقية تقريبًا علاقاتها الدبلوماسية معها، نتيجة السقوط في أوغندا على وجه الخصوص؛ حيث كان النشاط العسكري والأمني هناك في أوجه، تم الاستفادة من هذه الدروس (على الرغم من عدم تنفيذها كما ينبغي). ففي إطار هذه الدروس قامت إسرائيل بتقليص نشاطها الحكومي على المستوى العسكري والأمني. واليوم ليس لدى إسرائيل أي وفود عسكرية أو ملحقين عسكريين في سفاراتها في أفريقيا، مثلما كان في الماضي في أوغندا، وجنوب أفريقيا، وغانا، وزائير، والكاميرون. ومن أجل تحطيم جدار القطيعة في أفريقيا كانت إسرائيل مستعدة -كحالة استثنائية- استئناف العلاقات العسكرية مع زائير، أول دولة استأنفت العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل. فبعد زيارة أريئيل شارون إلى كنشاسا، في يناير 1983، تم التوقيع على عدة اتفاقيات لتقديم المساعدات العسكرية، كما وقعت الدولتان اللتان استئنفتا علاقتهما الدبلوماسية مع إسرائيل بعد زائير وهما: ليبيريا والكاميرون، على اتفاقيات لتقديم المساعدات العسكرية. ويبدو أن التطلع إلى الحصول على مساعدات عسكرية إسرائيلية كان من بين العوامل المهمة التي حركت الدول الأولي التي جرؤت على استئناف علاقاتها مع إسرائيل، رغم تهديدات الدول العربية، والخسائر التي لحقت بها جراء وقفت المساعدات العربية.

بعد عودة إسرائيل إلى أفريقيا، كان التعاون في الأساس في مجال بيع السلاح، وكان الأمر يتم بشكل مختلف. ففي الماضي كان الاعتبار السياسي الأمني هو الرئيسي، أما الآن فالاعتبار الاقتصادي -باستثناء الاستراتيجي للقرن الأفريقي وأهمية طرق الطيران والملاحة الإسرائيلية.

وفي ضوء الاهتمام المتجدد لدول أفريقيا بالعلاقات العسكرية والأمنية مع إسرائيل وبشراء السلاح والتجهيزات العسكرية منها، فُتحت أمام الصناعات العسكرية والجوية الإسرائيلية أسواق جديدة، وزادت الصادرات الأمنية إلى أفريقيا. ومنذ التسعينيات وصلت العائدات من مبيعات السلاح، وتجديد الطائرات الحربية والمدنية، والأنشطة الأمنية الأخرى، إلى 100-200

مليون دولار سنويًا، ومن بين هذه الدول: أنجولا، وإثيوبيا، وإريتريا، وأوغندا، وزامبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والكونغو، ونيجيريا، وبتسوانا.[1]

لم تتم صفقات السلاح مباشرة عبر شركة الصناعات العسكرية (تاعس)، وشركة الصناعات الجوية، بل عبر عملاء ووكلاء إسرائيليين وشركات خاصة حصلت على توكيلات، وضمانات من وزارة الدفاع. كما عملت شركة الصناعات الجوية في تطوير طائرات الميج للكونغو، وزامبيا، وأنجولا.[2] وعلى الرغم من أن الصادرات الأمنية إلى أفريقيا تشكل جزء صغيرًا من الصادرات العسكرية الأمنية، فإن الشركات تعمل في أفريقيا على أساس الربح الكبير جدًا مقارنة بالأسواق المنظمة. وتحاول وزارة الخارجية في ألّا يظهر سفراء إسرائيل بشكل كبير في العمل التجاري والأمني ولا يشاركون في المفاوضات مع الحكومات المحلية.[3]

كان هناك بعض العقبات في ذلك النشاط الذي يتم عبر وكلاء، حيث أضرّ في بعض الأحوال بصورة إسرائيل وبعلاقاتها مع بعض الدول في أفريقيا، وإليكم بعض أبرز النماذج على ذلك.

1. أنجولا

كانت أنجولا منذ أن نالت استقلالها عن البرتغال عام 1975 تخوض حروبًا أهلية دامية بين القوات الحكومية التي يساندها الاتحاد السوفيتي وكوبا، وبين الحركات السرية المؤيدة للغرب وأهمها حركة UNITA. وكان يتزعم هذه الحركة جونز سافيمبي (Savimbi) التي ساندتها الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا على مدى سنوات. وبسبب الحرب الأهلية كانت حكومة أنجولا مهتمة بالحصول على السلاح من مصادر مختلفة، ولكونها دولة غنية بالموارد الطبيعية، خاصة النفط والألماس، فقد جذبت إليها رجال الأعمال ومنهم الإسرائيليين. وفي عام 1992 أقامت أنجولا علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، ووقعت في نفس العام مع شركة تاعس على صفقة لبيع أسلحة

[1] نائب مدير عام قسم أفريقيا في وزارة الخارجية إلى البعثات في أفريقيا، 17 يناير 1995، מיג, מכל 241 תיק 103/40.

[2] سجلات وزارة الخارجية، 14 أغسطس 2001, תיק 103.40 אנגולה.

[3] ملخص قسم أفريقيا، 9 مايو 1994، מיג, מכל 242.

إلى أنجولا بقيمة 52 مليون دولار مدفوعة نقدًا. افتُتحت السفارة الإسرائيلية في أنجولا في عام 1995 فقط. وبما يتماشى مع سياسة إسرائيل بعد عودتها إلى أفريقيا، لم تتدخل السفارة بشكل مباشر في صفقة الأسلحة. ولقد وُقعت الاتفاقيات الأمنية عبر وكلاء شخصيين، خاصة مع شركة تاعس والصناعات الجوية. وفي 1996، زار إسرائيل وفد من عشرات الضباط الأنجوليين لحضور دورة تدريبية في معهد درسات التنمية، في إطار برنامج حكومي أنجولي لتوجيه ضباط الجيش إلى الحياة المدنية. زاد النشاط في أنجولا منذ عام 2000، خاصة في مجالات التدريب، وصفقات الأسلحة التي نفّذتها شركات إسرائيلية، وكذلك تدريب الحرس الرئاسي، وتطوير الطائرات، وبيع المروحيات والأسلحة بعشرات الملايين من الدولارات، وتأمين مناجم الألماس، والمطارات. وفي عام 2001 عُقدت دورات تدريبية لطيارين وفنيي الطائرات. وفي أنجولا نظّم المدربون الإسرائيليون دورات تدريبية للجيش الأنجولي بالسلاح، وبالتدريبات الميدانية.[1] كما عملت في أنجولا الشركات الخاصة التي أسّسها كبار المسرّحين من الجيش والشرطة، من أجل الحصول على أعمال في تدريب الشرطة ووحدة حماية الأفراد.

ومنذ نهاية التسعينيات أصبحت الصادرات الأمنية إحدى المشكلات التي تؤرق نشاط إسرائيل في أنجولا. فهناك كان أحد أبرز نماذج "الحرب القذرة" بين وكلاء شركة تاعس ووكلاء شركة الصناعة الجوية، بل وبين وكلاء ممثلي نفس الصناعات. وفي عام 2000 تم نشر نزاع حول عمولة بين وكلاء سلاح إسرائيليين، ولقد أزعج النشر -الذي وصل إلى القضاء في إسرائيل- الرئيس الأنجولي الذي قرر تجميد صفقة شراء "صواريخ نمرود" من إسرائيل بقيمة ثلاثين مليون دولار.

في هذا الخصوص يجب أن نشير إلى أن حجم التجارة بين إسرائيل وأنجولا قد ارتفع أيضًا بدون الصفقات الأمنية. ففي عام 2008 وصل حجم التبادل التجاري بينهما إلى 273,5 مليون دولار، معظمها صادرات إلى إسرائيل من

[1] السفارة في أنجولا إلى وزارة الخارجية، 22 مايو 2000، سجلات، תיק אנגולה، 103.01؛ وزارة الخارجية إلى سفارة إسرائيل في أنجولا، 30 أبريل 2000، المرجع السابق؛ السفارة إلى وزارة الخارجية، 7 سبتمبر 2000، المرجع السابق.

الألماس والأحجار الكريمة. أما الواردات منـها فقُـدِّرت في نفـس العـام بـ 16,5 مليون دولار فقط.[1]

2. الكونغو (برازفيل)

الكونغو (برازفيل) نموذج آخر. فمنذ حصولها على الاستقلال عـن فرنسـا عام 1960، شهدت الدولـة تقلبـات كـثيرة. ففـي عـام 1994 اسـتولى علـى الحكـم بسـكل ليسـوبا (Lissoba) الـذي أطـاح بـالرئيس ساسـو نجوسـو (Ngusso). قام ليسوبا بتجنيد عسكريين من إسرائيل عبر شـركات خاصـة للقيام بتدريب حرسه الشخصي، والوحدات الخاصة، وحصل عـن طـريقهم على تجهيزات عسكرية من إسرائيل. وفي عام 1998نجح نجوسـو ، بعـد حـرب أهليـة قاسـية، في العـودة إلى الحكـم مـرة أخـرى. ولقـد تقبـل الايضـاحات الإسرائيلية بأن المساعدات العسكرية التي حصل عليها خصمه قامت بها شركة خاصة بدون موافقة حكومة إسرائيل. مع ذلك لم يمتنع الـرئيس عـن أن يذكر من حين إلى آخر المساعدات العسكرية التي حصل عليهـا خصـمه ليسوبا من الإسرائيليين، بل أن أنصار الرئيس نجوسو نظمـوا تظـاهرات ضـد إسرائيل أكثر من مرة لتأييدها الرئيس السابق.

تسبب النشاط الأمني للشركات الإسرائيلية الخاصة في ضـرر لإسـرائيل في أكثر من مرة، ولم تستطع السفارة الإسرائيلية في لواندا مراقبـة الـوكلاء الإسرائيليين، الذين لم يحاولوا هـم أيضًـا الإفصـاح عـن نشـاطهم. وفي وزارة الخارجيـة الإسـرائيلية لم يعرفـوا دائمًـا بالاتصـالات الـتي تـتم فيمـا يخـص صفقات السلاح، مما أدى إلى تقديم شكاوى سواء مـن جانـب السـفارة أو مـن جانب قسم أفريقيـا في وزارة الخارجيـة. ولقـد حـذَّرت تامـار جـولان -سـفيرة إسرائيل في أنجولا وعملت أيضًا كسفيرة غير مقيمة في الكونغو (برازافيـل)- وزارة الخارجية -أكثر من مرة- من ظاهرة الوكلاء الإسرائيليين الذين يعملـون في المجال العسكري، وذكـرت أن التعـاون العسـكري مـع دول أفريقيـا "عنصـر مهم وضروري"، لكن يجـب أن تكـون وزارة الخارجيـة شـريكًا في هـذا النشـاط وعدم تركه لوزارة الدفاع منفردة أو للوكلاء الشخصيين "حيث علينـا نـحن

[1] المكتب الإحصائي المركزي.

أن نتحمل النتائج السلبية". وفي الكونغو (برازافيل) فإن المساعدات العسكرية للرئيس نجوسو، فور تقديمها لخصمه السابق ليسوبا، "سوف تظهرنا في العالم كمرتزقة وتجار سلاح، وبدون مبادئ".[1] ولقد طالبت جولان بأن يحضر مندوب وزارة الدفاع لدراسة الموضوع وفرض النظام عليه.

وكذلك طلب نائب مدير عام قسم أفريقيا في وزارة الخارجية، الذي لم يرفض من حيث المبدأ الصادرات الأمنية؛ أن تكون هناك رقابة أكثر وتنسيق مع وزارة الدفاع، واشتكى أكثر من مرة من أن شخصيات رفيعة تحضر إلى إسرائيل بدعوة من وزارة الدفاع بدون تنسيق مع وزارة الخارجية.[2] وأضاف أنه علينا العمل في أفريقيا خاصة في المجالات المدنية كي لا يبرز الجانب الأمني بشكل مبالغ فيه.

3. المساعدات الأمنية والصراعات الداخلية الأفريقية

شكّلت مبيعات الأسلحة لأفريقيا مشكلة بسبب صراعات الدول الأفريقية فيما بينها، فعلى سبيل المثال نجد أن حكومة أنجولا أعربت عن قلقها إزاء التعاون الأمني بين إسرائيل ورواندا، وزعمت أن لديها معلومات بأن الطيارين الإسرائيليين يقومون بتدريب سلاح الجو الرواندي.[3] أنكرت إسرائيل هذه المعلومات، وزعمت أنها الشركات التجارية الخاصة، التي ليس لها رقابة عليها، والتي تعمل في بيع التجهيزات، وكذلك أثارَ بيع السلاح إلى الكاميرون، مخاوف نيجيريا التي كانت في نزاع حدودي معها، وكانت الادعاءات ضد إسرائيل مبالغ فيها ووهمية -في بعض الأحيان- ونبعت من مخاوف زائدة. فنجد أن مبيعات السلاح لرواندا وأوغندا تسبَّبت في شكوى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي مارس 1999 وصلت رسالة من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية، تقول أنه قد عُلم أن إسرائيل وقّعت على اتفاقية دفاع مع رواندا لتقديم المساعدات العسكرية بما فيها الطائرات المقاتلة، وأنكرت إسرائيل هذه الأنباء وأوضحت مرة أخرى أن

---

[1] جولان إلى قسم أفريقيا في وزارة الخارجية، 16 أكتوبر 1998، מיג, מכל 3252, תיק קונגו, 103.25.
[2] نائب مدير عام قسم أفريقيا إلى مدير عام وزارة الدفاع، 20 أبريل 1999, מיג, מכל 3895, תיק אפריקה, 103.25؛ نائب مدير عام قسم أفريقيا إلى إدارة وزارة الخارجية، 9 ديسمبر 2001، سجلات، תיק אפריקה, 103.01.
[3] السفارة في أنجولا إلى وزارة الخارجية، 8 سبتمبر 1999، מיג, מכל 3894, תיק 103.25.

الشركات الإسرائيلية هي التي تقوم "بنشاط تجاري" في أفريقيا ورواندا، وفي إطار هذا النشاط يتم تقديم التأهيل المتخصص في مجالات الصيانة والميكانيكا، وأنه لا تواجد لرجال القوات الجوية أو البرية الرواندية في إسرائيل.[1] وفي أكتوبر 1999 أرسل رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية مبعوثًا خاصًا برسالة إلى رئيس الحكومة الإسرائيلي، طالبه فيها بتقديم تأكيد قاطع بأن إسرائيل لا تقدم المساعدات العسكرية إلى رواندا -الدولة التي يعتبرها عدوًا.[2] وحقيقة الأمر أن شركة "تاعس" وقّعت في تلك الفترة على اتفاقية مع حكومة رواندا بمبلغ 2,3 مليون دولار، لتدريب وصيانة مركبات، وإنشاء مركزًا للصيانة، وفي نفس الفترة أيضًا وقعت شركة الصناعات الجوية على اتفاقية بقيمة 6 ملايين دولار، تشمل دورات تدريبية مختلفة.[3] ويُشار في هذا الخصوص إلى أنه أثناء الحرب بين إثيوبيا وإريتريا، في الفترة من 1998-2000، اشتكى كل طرف من أن إسرائيل تبيع السلاح للطرف الآخر.

مهمٌ جدًا تقدير عناصر وزارة الخارجية التي أشارت في عام 2001 إلى إشكالية الصادرات الأمنية إلى أفريقيا، وذكرت أنه طالما أن حجم هذه الصادرات صغيرٌ مقارنة بالصادرات الصناعية والأمنية للعالم، فإنها تُوجَّه في الأساس لتسليح أنظمة حكم غير ديمقراطية في القارة، وفي ذلك إشكالية من ناحية حقوق الإنسان. ويرون أن الضرر الاقتصادي والسياسي على المدى البعيد واضح جدًا، لذلك يجب تشجيع النشاط المدني على وجه الخصوص.[4] و هناك تنسيق أكبر في السنوات الأخيرة بين وزارتي الخارجية والدفاع في تقديم الموافقات لبيع الأسلحة.

---

[1] نائب مدير عام قسم أفريقيا إلى إدارة وزارة الخارجية، 4 مارس 1999, מיג, מכל 3248, תיק רד"ק, 106.01؛ نائب مدير قسم أفريقيا إلى إدارة وزارة الخارجية، 9 و22 مارس 1999، المرجع السابق.
[2] نائب مدير قسم أفريقيا إلى مدير وزارة الخارجية، 4 أكتوبر 1999، المرجع السابق.
[3] رسالة من إسرائيل إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، 22 مارس 1999، المرجع السابق.
[4] تقرير قسم التخطيط السياسي في وزارة الخارجية، 15 نوفمبر 2001، سجلات، תיק אפריקה, 103.01.

و. الشرطة، والتجارة، والاقتصاد

1. الشرطة

في مجال المساعدات الشرطية، تقلَّص النشاط في مجال التدريب إلى بعض حالات فقط. فبعد أن أقامت سيشيل علاقات دبلوماسية مع إسرائيل طلبت إجراء دراسة من أجل تحسين العمل الشرطي، وأرسلت إسرائيل عام 1994 ضابط شرطة كبير للقيام بهذه الدراسة. ولقد رأت إسرائيل أنه من الضروري الاستجابة لهذا الطلب كمكافئة لها على إقامة العلاقات الدبلوماسية، وهو ما سبب لسيشيل خسارة المساعدات العربية التي وعدت بها. وفي أكتوبر 1998 عُقد في إسرائيل مؤتمر دولي لمفتشي الشرطة، وشارك من أفريقيا كل من: كينيا، وبتسوانا، وسوازيلاند، وجنوب أفريقيا، ورواندا، والسنغال، وغانا.[1]

2. التجارة

بُذلت مجهوداتٌ كبيرة لزيادة حجم التجارة مع أفريقيا؛ ففي عام 1995 افتُتح مكتب التجارة الأفريقية الإسرائيلية، الذي يعمل على التواصل بين المصدِّرين والمستوردين الإسرائيليين، وبين نظرائهم في أفريقيا. ولقد وقَّع المكتب على اتفاقيات تعاون مع مكاتب التجارة في أفريقيا، وأجرى اتصالات مع السفارات الإسرائيلية في القارة. كما يعمل في هذا المجال المعهد الإسرائيلي للصادرات والتعاون الدولي، الذي ينظم المؤتمرات وورش العمل للمصدرين ويقدم المعلومات القيمة للشركات التجارية والاقتصادية المهتمة بإقامة علاقات تجارية واقتصادية مع أفريقيا. كما خفَّفت شركة تأمين مخاطر التجارة الخارجية من موقفها تجاه الصفقات التجارية مع أفريقيا ووافقت على تقديم ضمانات للشركات الإسرائيلية. ففي عام 1995 وافقت شركة تأمين مخاطر التجارة الخارجية على تقديم ضمانات لصفقة صادرات أغذية إلى غانا بقيمة 4 ملايين دولار، وضمانات لصفقة في مجال

[1] تقرير قسم أفريقيا في وزارة الخارجية، 20 أكتوبر 1998.

الحوسبة لزمبابوي بقيمة 5 ملايين دولار من إجمالي صفقة بقيمة 12 مليون دولار.[1]

وفي عام 1997 وصل حجم التبادل التجاري بين إسرائيل والدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبري إلى أكثر من نصف مليار دولار، ووصلت الصادرات إلى ربع مليار دولار، والواردات إلى 260 مليون دولار.[2] ومنذ ذلك الوقت وهناك تزايد تدريجي وبطيء في حجم التبادل التجاري مع القارة، حيث مازالت جنوب أفريقيا هي الهدف الرئيس في التجارة مع القارة وتشكِّل بشكل عام أكثر من 50% من صادرات وواردات إسرائيل مع أفريقيا (انظر الجدول 12). أما الواردات الرئيسية من جنوب أفريقيا فهي الألماس والفحم، ويصل حجم التجارة مع بعض الدول الأفريقية مثل: كينيا، وإثيوبيا، وأوغندا، وأنجولا، وناميبيا، وبتسوانا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتنزانيا، إلى بضع عشرات الملايين من الدولارات، لكنه أقل من ذلك مع معظمها.

وفي سنوات الألفينات ظهر تغيير حقيقي في مكونات الصادرات الإسرائيلية حيث تتركز بشكل أكبر في الاتصالات، والكيماويات، والحوسبة، والتكنولوجيا الزراعية، والمعدات، ومنتجات المعادن، في حين أن الواردات الإسرائيلية تتركز في النفط، والفحم والألماس. ووفقًا لمعطيات المعهد الإسرائيلي للصادرات، فإن حجم الصادرات الإسرائيلية إلى أفريقيا في التسعة شهور الأولى من عام 2005 قد وصل إلى 585 مليون دولار، منها 105 مليون دولار أجهزة اتصال ومراقبة؛ و97 مليون دولار كيماويات وتكرير بترول؛ و62 مليون دولار معادن أساسية ومنتجات معدنية؛ و60 مليون دولار معدات وميكنة؛ و38 مليون دولار مطاط ومنتجاته؛ و95,5 مليون دولار ألماس؛ والبقية بضائع مختلفة.[3]

[1] تقرير أسبوعي لقسم أفريقيا، 15 مايو 1995.
[2] تقرير نائب مدير عام قسم أفريقيا، 18 نوفمبر 1997 מיג, מכל 2627, תיק 103.40.
[3] تقرير المعهد الإسرائيلي للصادرات، 2005. لم يتم تقديم بيانات عن الصادرات الأمنية ولا عن الواردات من أفريقيا.

جدول 12: الصادرات والواردات بين إسرائيل والدول الأفريقية في الفترة 2000-2010 (بآلاف الدولارات)

السنة	الصادرات	منها جنوب أفريقيا	الواردات	منها جنوب أفريقيا	إجمالي التبادل التجاري	بدون جنوب أفريقيا
2000	442,985	235,425	262,256	234,577	705,241	235,239
2001	396,447	210,466	335,348	273,600	731,795	247,729
2002	373,063	155,777	289,828	234,187	662,891	272,927
2003	358,238	168,116	1,207,075	582,492	1,565,313	814,705
2004	466,065	227,575	1,331,196	746,868	1,797,261	822,818
2005	643,757	256,413	1,056,659	607,470	1,700,416	836,533
2006	816,270	288,147	1,226,345	669,289	2,042,615	1,085,179
2007	1,025,966	372,105	1,354,831	768,728	2,380,797	1,239,964
2008	1,264,627	446,744	1,773,781	1,076,839	3,038,408	1,514,825
2009	911,877	260,040	1,227,437	680,308	2,139,314	1,198,966
2010	1,452,695	415,944	567,570	101,557	2,020,265	1,502,764

المصدر: تم تجميع البيانات من وزارة الصناعة، ووزارة التجارة والعمل، وإدارة التجارة الخارجية، والمركز الإحصائي (لا تشمل هذه البيانات الصفقات الأمنية والاستثمارات).

على الرغم من زيادة حجم التبادل التجاري مع أفريقيا، إلا أنه مازال بعيدًا عن استغلال كافة الامكانات الاقتصادية لدى بعض الدول الأفريقية، ومقدرة إسرائيل على تصدير سلعها. تُقدَّر تجارة القارة الأفريقية مع دول العالم في السنوات الأخيرة بأكثر من مائة مليار دولار، و ويقدَّر عدد سكان أفريقيا السوداء بـ900 مليون نسمة يستهلكون سلع متنوعة كثيرة. وفي أفريقيا يتم اكتشاف آبار النفط، ليلًا ونهارًا، في بلدان مثل: نيجيريا، وتشاد،

وغينيا الاستوائية، وأنجولا، وأوغندا، والجابون، وفي أماكن أخرى في خليج غينيا. وصل حجم تجارة الصين فقط مع أفريقيا في العشرة شهور الأخيرة لعام 2005 إلى 32 مليار دولار، نظرًا للاهتمام الصيني بالنفط والمعادن. كما استوردت الصين في نفس الفترة بضائع من أفريقيا بقيمة 17 مليار دولار، وصدرت لها بـ15 مليار دولار.[1] ووصل حجم تجارة الصين مع أفريقيا عام 2006 -وفقًا لمصادر صينية- إلى 55,5 مليار دولار.[2] وليس الهدف هنا هو المقارنة بين الصين وإسرائيل، بل ذِكر الإمكانات المتاحة. فقد كان نصيب إسرائيل في تجارة أفريقيا مع العالم عام 2004 أقل من 2%. وهناك بالفعل عوامل تصعِّب على تجارة إسرائيل مع أفريقيا، مثل غياب خطوط مواصلات بحرية وبرية منتظمة ومعقولة بين إسرائيل وأفريقيا، خاصة مع غرب أفريقيا فرجال الأعمال الإسرائيليين يتراجعون عن التجارة مع دول القارة، التي تعاني الفقر والمرض، والحروب الأهلية، ومستوى مرتفع من الفساد، وعدم الاستقرار؛ علاوة على ذلك التجربة السيئة للشركات الإسرائيلية في الماضي في دولة مثل أوغندا. مع ذلك فالأمور كلها ليست سلبية، فلدى بعض الدول الأفريقية إمكانيات كبيرة، ومن الممكن أن يكون حجم التجارة مع دول شرق أفريقيا القريبة من إسرائيل أكبر بكثير لو اتخذت الخطوات المطلوبة مثل: تعيين ملحقين تجاريين واقتصاديين إقليميين ومتخصصين، يكرِّسون وقتهم كله لهذا الغرض.[3] مع ذلك يجب أن نشير إلى أنه وفقًا لتقدير قسم أفريقيا في وزارة الخارجية فإن حجم التبادل التجاري العام لإسرائيل مع أفريقيا أكبر بكثير من المذكور في الإحصاءات الرسمية، فبعض السلع والخدمات الإسرائيلية، مثل الصادرات الأمنية إلى أنجولا، ونيجيريا، وبعض الدول الأخرى، لا تذكر في هذه الإحصاءات. كما أن جزءًا كبيرًا من واردات الألماس الخام والأحجار الأفريقية الكريمة غير مذكورة في هذه الإحصاءات أيضًا، لأنها تتم

[1] حول تجارة الصين مع أفريقيا انظر http://news.bbc.co.uk/africa8349020.otm، 12 فبراير 2009. حول استثمارات الصين في أفريقيا انظر http://newsvote.bbc.co.uk/asia-pacific/78850, 12 فبراير 2009. انظر كذلك تقرير جامعة ييل المقتبس في جريدة *The Marker* (Israel), 9 يناير 2006.

[2] *Shanghai Daily,* 14 May 2007

[3] كسفير في كينيا في التسعينيات، وصل حجم التبادل التجاري مع إسرائيل إلى 40 مليون دولار سنويًا، وكان لدي انطباع أنه من الممكن مضاعفته لو كان هناك ملحق اقتصادي إقليمي يهتم بشكل جاد بطلبات المقترحات الكثيرة التي تلقتها السفارة من رجال أعمال محليين.

بواسطة طرف ثالث وعبر بلد أوروبي.[1] كما لم تذكر الإحصاءات الرسمية أعمال رجال الألماس الإسرائيليين في ناميبيا، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذين يبلغ حجم نشاطهم مئات الملايين من الدولارات. كما يعمل الإسرائيليون أيضًا في غينيا ويستثمرون في مناجم الألومونيوم والنيكل.[2]

ختامًا، هناك اتجاه تصاعدي بطيء في حجم التبادل التجاري بين إسرائيل والدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى. وينعكس هذا الاتجاه في كل المصادر، حتى عندما تكون النتائج حول حجم التبادل التجاري مختلفة.

3. الاقتصاد

على المستوى الاقتصادي برز في العقود الأخيرة -على وجه خاص- نشاط الشركات الإسرائيلية التي تعمل في الحوسبة، والاتصالات. ففي عام 1998 فقط أُبرمت صفقات في مجال الاتصالات مع دول أفريقيا (بما فيها أوغندا وأنجولا) بقيمة 100 مليون دولار، وقُدِّر حجم نشاط شركة أنظمة ألبيط لتطوير طائرات الميج السوفيتية بـ 100 مليون دولار في نفس العام.[3]

وفي التسعينيات وصل حجم أعمال شركة سوليل بونيه – الأعمال الخارجية في نيجيريا- إلى عدة ملايين من الدولارات. كما بدأت الشركة التي أغلقت فرعها في كينيا في فترة القطيعة في العمل مرة أخرى في شرق أفريقيا بعد عودة العلاقات، و فازت في فترة الألفينيات بعقود لرصف طرق في أوغندا وكينيا.

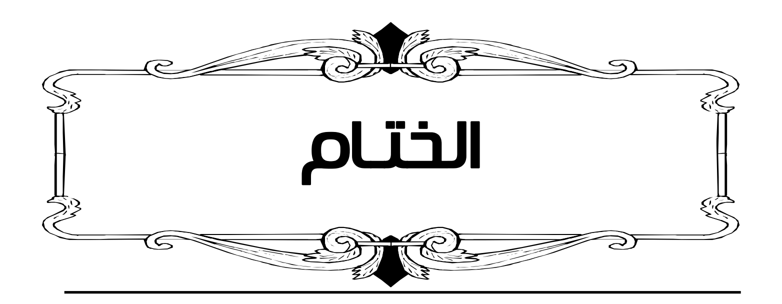
لقد أثبتت التجربة الإسرائيلية في أفريقيا أن النشاط الاقتصادي الربحي والمفيد للطرفين هو الأساس المتين لاستقرار العلاقات بين الدول؛ فالدول الأفريقية التي يوجد فيها نشاط اقتصادي مفيد مثل: كينيا، ونيجيريا، وغانا، وساحل العاج؛ استمر التواجد الإسرائيلي العملي فيها حتى في فترة القطيعة العامة.

---

[1] نائب رئيس قسم أفريقيا إلى مدير عام وزارة الخارجية، 27 أكتوبر 1996، מיג, מכל 2627, תיק 103.40.

[2] مقابلة في قسم أفريقيا، وزارة الخارجية، 29 سبتمبر 2010.

[3] القسم الاقتصادي لوزارة الخارجية ونائب مدير عام قسم أفريقيا، 29 أكتوبر 1998.



الختام

من الملامح البارزة في العلاقات الإسرائيلية الأفريقية التقلبات الحادة التي لم تشهدها العلاقات الإسرائيلية مع أي قارة أخرى. ففي الستينيات عندما نالت دول أفريقية كثيرة استقلالها، كان لإسرائيل علاقات صداقة مع دول القارة، واعتبرت إسرائيل "دولة عظمى" في أفريقيا. أما في السبعينيات فقد قطعت كل الدول الأفريقية تقريبًا علاقاتها الدبلوماسية معها.

كان لنجاح إسرائيل في أفريقيا في فترة الستينيات عدة أسباب؛ حيث كانت إسرائيل من أوائل الدول التي عملت بجد على إقامة علاقات مع الدول الجديدة، وعرضت عليها مشاركتها تجربتها التنموية، وكانت إسرائيل -في تلك الفترة- من بين الدول المانحة الكبرى لمساعدة الدول النامية، وحصلت أفريقيا على ثلثي هذه المساعدات، وكان من دوافع إسرائيل لهذا النشاط هو رغبتها في كسر الحصار الذي فرضته عليها جاراتها العربية، التي عملت على عزلها والمساس بحقها في الوجود. كان المفترض أن يساعد التواجد الإسرائيلي في العشرات من الدول الأفريقية في جهودها لكسر هذا الحصار، وإن الحماس الكبير والرغبة التي أبدتها الحكومة الإسرائيلية ومواطنوها للعمل في أفريقيا في فترة الستينيات كانت لأسباب أيديولوجية إنسانية، ومن منطلق الرغبة في تحقيق حلم الكون "منارة للآخرين"، إستكمالًا لحلم تحقيق الاستقلال. ولقد برز ذلك لدى مؤسسي الحركة الصهيونية وخاصة تيودور هرتسل، وكذلك لدى زعماء دولة إسرائيل: دافيد بن جوريون، وجولدا مائير؛ حيث يتناول الفصل الأول من الكتاب حبَّها لأفريقيا وعملها من أجل الأفارقة.

استقبل زعماء أفريقيا إسرائيل بأذرع مفتوحة من منطلق الإعجاب والتقدير لإنجازاتها الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية كدولة صغيرة واجهت

تحديات مشابهة للتحديات التي يواجهونها. ولقد فضل بعضهم الاستعانة بإسرائيل وليس بالدول الاستعمارية السابقة، لخوفهم مما أسموه "الاستعمار الاقتصادي". كما عرف كثير من الأفارقة كتاب العهد القديم وآمنوا بأقوال الأنبياء وبإحياء شعب إسرائيل.[1]

وكان النشاط الماشافي المتشعب من نقاط قوة إسرائيل التي ساعدت على نجاحهما في فترة الستينيات. ففي تلك الفترة لم تستخدم الدول العربية كامل قدرتها وتفوقها على إسرائيل، بعد. ولم تكن قضية النزاع العربي الإسرائيلي مطروحة على جدول أعمال منظمة الوحدة الأفريقية.

كانت زعزعة مكانة إسرائيل في أفريقيا، وقطع العلاقات الدبلوماسية بينها وبين كل الدول الأفريقية تقريبًا، الذي بلغ ذروته عام 1973، عشية حرب يوم الغفران، وأثناءها وبعدها؛ تدريجية. فكان ذلك عملية بدأت بعد حرب الأيام الستة (1967)، عندما استغلّت الدول العربية بحنكة شديدة ميزاتها. وعلاوة على ذلك ساعدتها حقيقة أن منظمة الوحدة الأفريقية ضمت أيضًا الدول العربية في شمال أفريقيا وعلى رأسها مصر. كما استعانت هذه الدول أيضًا بالدول الأفريقية ذات الغالبية المسلمة، وبالدول الأصولية المعادية للغرب. فأصبحت منظمة الوحدة الأفريقية منذ عام 1967 عاملًا حاسمًا في عملية تدهور العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والدول الأفريقية، حتى إصدار قرار المنظمة عام 1973 الداعي إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، الذي صدر بمبادرة من الدول العربية وعلى رأسها مصر. وقد كان للقرارات التي اتخذتها منظمة الوحدة الأفريقية كبير الأثر على تصويت الدول الأفريقية أيضًا في الأمم المتحدة، وفي منظمة دول عدم الانحياز، وفي المحافل الدولية الأخرى. كما قطعت الدول الأفريقية الأخرى التي كان لها علاقات صداقة مع إسرائيل مثل: ساحل العاج، وكينيا، وإثيوبيا؛ علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل كما يوضِّح الكتاب. ومن أسباب

[1] إن الإيمان بالعهد القديم والروايات الموجودة لدى جماعات عرقية مختلفة في أفريقيا، تقول أن نسل الأسباط العشرة، قد ساهم في تطور مهم لدى يهود أفريقيا (باستثناء يهود إثيوبيا). وتشجع العناصر الاصلاحية والمحافظة، من الأمريكيين على وجه الخصوص، وتساعد هذه الجماعات التي يرغب بعضها في اعتناق اليهودية، وعددهم في تزايد. أضيف إلى الصراع بين اليهودية والمسيحية والإسلام حول الأفارقة، اليهودية الإصلاحية (انظر עודד 2003).

ذلك عدم التحلي بالجرأة اللازمة للخروج على الجو المعادي لإسرائيل الذي ساد منظمة الوحدة الأفريقية.

كان موقف قادة وزارة الخارجية وعلى رأسهم وزير الخارجية أبا إيبن، تجاه القرارات القاسية ضد إسرائيل، التي تزايدت حدتها؛ أنه لا يجب "تحطيم جميع القواعد"، بل على العكس، يجب زيادة النشاط في أفريقيا من منطلق الأمل في ألّا تُضار العلاقات الثنائية. وبعد كل ضربة وضربة تلقتها إسرائيل من الأفارقة في منظمة الوحدة الأفريقية، والأمم المتحدة، وفي المحافل الدولية، كان يتم إجراء محاسبة للنفس شارك فيها كل المهتمين بالشأن الأفريقي في الحكومة والدراسات الأكاديمية، ولقد طُرحت تفسيرات ومقترحات كثيرة للحد من هذا التدهور. وفي نفس الوقت كان السفراء الإسرائيليون في أفريقيا، والنداءات في وسائل الإعلام الإسرائيلي تطالب بالرد عبر استخدام آليات شديدة ضد الأفارقة بل ومبادرة إسرائيل بغلق السفارات ووقف أي تعاون ماشافي معهم، بل أنهم اتهموا وزارة الخارجية والحكومة الإسرائيلية بالخضوع المخزي. غير أن السياسة التي تدعو إلى تكثيف النشاط في أفريقيا من منطلق الإيمان بأنه من الممكن تحسين العلاقات كانت هي الحاسمة. واتضح فيما بعد أن الوسائل الأخرى التي اتُبعت لم تكن من أجل منع قطع العلاقات.

ناقشنا بالتفصيل في هذا الكتاب العوامل التي أدت إلى قطع العلاقات، التي تنبع في الأساس من تكثيف النشاط العربي الدعائي السياسي والإسلامي والنشاط المالي ضدها، بالإضافة إلى نشاط الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية والصين. لقد كان النشاط العربي المتزايد في أفريقيا كرد فعل على النشاط الإسرائيلي في الأساس، الهدف منه -كما ذكرنا- عزل إسرائيل ومنعها من تحقيق إنجازات سياسية أو اقتصادية. وتم التأكيد في الإعلام العربي، وفي تصريحات الزعماء العرب على أن النشاط الإسرائيلي في أفريقيا يهدد أمن الدول العربية. فالنشاط الأمني الواسع في أوغندا، خاصة بناء الشركات الإسرائيلية للمطارات الصغيرة شمال البلاد -على سبيل المثال- ذكرت عنه مصر والسودان وليبيا إنه إقامة قواعد عسكرية لمهاجمتهم في أوقات الحرب. من هنا كان نشاطهم الحثيث من أجل إبعاد

إسرائيل عن أوغندا، ذلك في حين أن الشركات الإسرائيلية قد فازت في مناقصات أعلنت عنها الحكومة الأوغندية، مثلما فازت بها شركات أجنبية أخرى.

استغلت الدعايا العربية احتلال إسرائيل للأراضي العربية في حرب الأيام الستة؛ التي استغلت حساسية الأفارقة تجاه هذه القضية، وكان من بينهم القليلون الذين عارضوا الاحتلال "من ناحية المبدأ"، مثلما قالوا، لكن الحقيقة أنهم استخدموا "الأراضي المحتلة" كذريعة لقطع العلاقات مع إسرائيل، وذلك لمصالح مالية، فإسرائيل لم تنجح في إقناع الأفارقة بقبول مبرراتها وتفسيراتها للقرار رقم 242 الصادر عن مجلس الأمن، ولم تنجح محاولاتها في إيجاد صيغة مُرضية للأفارقة، كما قبل زعماء أفارقة كانوا يُعتبرون أصدقاءً لإسرائيل التفسير المصري للقرار 242 ولم تكن إسرائيل مستعدة لإرضاء الأفارقة والإعلان صراحة عن قبولها الانسحاب إلى خط الرابع من يونية 1967، مثلما طالبت بذلك قرارات منظمة الوحدة الأفريقية.

إن المتخصصين في أفريقيا في إسرائيل وخارجها الذين قالوا -بعد قطع العلاقات- أنه كان يجب أن يكون واضحًا لإسرائيل -في ضوء علاقات القوة في أفريقيا بين العرب وإسرائيل، والتفوق العربي في منظمة الوحدة الأفريقية؛ والتفوق في الجانب المادي- أنه لن يكون لديها أي فرصة في الاستمرار في العمل في أفريقيا، وصدَقَت هذه الادعاءات على المدى البعيد، وبالفعل فجميع الدول الأفريقية تقريبًا قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، لكن اتضح أكثر على المدى البعيد أن للدول العربية أيضًا نقاط ضعف، وأن لإسرائيل نقاط قوة مكّنتها من العودة إلى أفريقيا، وإن لم يكن بنفس النجاح في فترة الستينيات.

أوقفت إسرائيل نشاطها الماشافي، في فترة القطيعة، في معظم الدول الأفريقية، وبعض الدول فقط هي التي وافقت على استمرار النشاط الاقتصادي غير الرسمي فيها؛ واستمر النشاط الماشافي بل والسياسي وإن كان بشكل محدود في الدول التي سمحت بتواجد دبلوماسي إسرائيلي "كمسؤول عن المصالح الإسرائيلية".

كان "احتلال الأراضي العربية" القضية الرئيسية التي أُشير إليها عندما أوضحت الدول الأفريقية في تصريحاتها وبياناتها أسباب قطع العلاقات مع إسرائيل، وامتنعت عن ذكر سبب أساسي مهم وهو: التطلع إلى الحصول على المساعدات السخيّة من الدول العربية. إن ارتفاع أسعار النفط الذي أضار بشدة باقتصاد الدول الأفريقية، التي كانت في حالة مزرية، قد دفعها إلى الاعتقاد أن "الأشقاء" العرب سيكافؤوها على تأييدها لهم في النزاع العربي الإسرائيلي، وسيساعدوها على التغلب على مشكلاتها الاقتصادية. وعشية عقد مؤتمر القمة العربية الأفريقية في القاهرة، في مارس 1977، الذي شاركت فيه جميع الدول العربية، كشفت الدول الأفريقية صراحة عن تطلعاتها للحصول على مساعدات مالية حقيقية في مقابل قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل: "إذا لم تكن هناك أموال، فلا مؤتمر ولا تعاون". واضطرت الدول العربية، خاصة المنتجة للنفط، إلى الالتزام بتقديم مليار ونصف المليار دولار إلى الدول الأفريقية. وذلك دليل على ثقل العامل المالي في قطع العلاقات، وإن ادعاء الدول الأفريقية، بأن قطع العلاقات كان "مسألة مبدأ"، ولمعارضة "احتلال الأراضي"، كان صحيحًا في جزء منه. وفيما يخص مسألة: إلى أي مدى أثر موضوع احتلال الأراضي على قطع العلاقات على إسرائيل؟ نجد أن كلمات رئيس السنغال سنجور؛ مهمة. فكما ذكرنا أن سنجور رأس في عام 1971 لجنة فرعية مكونة من أربعة رؤساء أفارقة توجهوا في مهمة خاصة من قبل منظمة الوحدة الأفريقية إلى إسرائيل ومصر بغرض إيجاد حل للصراع بينهما، وكان هو الأكثر اعتدالًا فيهم. وفي مقابلة معه في شهر يونية 1972 ذكر سنجور أن معارضة "احتلال الأراضي" أصبحت "أسطورة" لدى الأفارقة آمنوا بها بدون أخذ الواقع في الاعتبار.[1]

وفي فترة القطيعة زاد النشاط العربي السياسي، والدعائي والإسلامي، والمالي، من أجل منع إمكانية عودة إسرائيل إلى أفريقيا. ففي المجال الدعائي برز في تلك الفترة إدعاءان رئيسان: الأول بأن إسرائيل لها علاقات مع نظام حكم الأبارتهايد في جنوب أفريقيا، وهو الادعاء الذي لم يُذكر تقريبًا كسبب لقطع العلاقات. والادعاء الثاني هو وضع الفلسطينيين. طرح المصريون

[1] *Africa Report* 17, 7, July-August 1972: 13

بشدة -خاصة بعد التوقيع على معاهدة السلام مع إسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها- القضية الفلسطينية لإظهار أنهم لم يتخلوا عن المصالح العربية. وعملوا في أفريقيا ضد عودة العلاقات مع إسرائيل، بزعم أن السبب الرئيس في قطع العلاقات كان القمع الإسرائيلي للفلسطينيين. وطالما أن إسرائيل تمنع إقامة دولة فلسطينية فلا يجب استئناف العلاقات معها. وأوضحوا أن مصر أقامت علاقات دبلوماسية مع إسرائيل لأنه لم يكن أمامها خيار آخر. وبهذه الطريقة فقط استطاعت أن تستعيد شبه جزيرة سيناء بدون حرب. هذان الإدعاءات أبطئا من عملية استئناف العلاقات مع إسرائيل غير أنهما لم يمنعا ذلك في النهاية.

الأسباب التي أدت إلى عودة إسرائيل إلى أفريقيا تم مناقشتها بتوسع في هذا الكتاب. ومنها الإحباط الأفريقي من حجم المساعدات العربية، التي زادت بالفعل، لكن ليس كما هو منتظر. كما طمح الأفارقة في العودة إلى الاستعانة بإسرائيل عبر التعاون الفني والأمني. فآمن الكثير من الزعماء الأفارقة بأن السبيل للحصول على المساعدات من الولايات المتحدة يكون عبر إسرائيل؛ نظرًا لتأثير يهود الولايات المتحدة على الإدارة الأمريكية. وإسرائيل لم تنكر ذلك بل شجَّعت ذلك الاعتقاد. كما برزت ظاهرة، أن هناك توافق بين معدل استئناف العلاقات وبين تطور عملية السلام بين إسرائيل والعرب. فزائير الدولة الأولى التي استأنفت علاقاتها بإسرائيل وبذلك كسرت دائرة المقاطعة العربية، قد قامت بذلك عام 1982 بعد انسحاب إسرائيل من شبه جزيرة سيناء، وإقامة علاقات دبلوماسية بين إسرائيل ومصر. وفسر رئيس زائير استئناف العلاقات مع إسرائيل قائلًا: إنه إذا قمنا بقطع علاقاتنا مع إسرائيل تضامنًا مع مصر، التي أقامت هي نفسها علاقات دبلوماسية معها، فلا مبرر بألا تقوم زائير بذلك".

زاد معدل عودة العلاقات بعد اتفاقية أوسلو مع الفلسطينيين في عام 1993 وبعد اتفاقية السلام مع الأردن (انظر جدول 10 في الفصل السادس). وجاءت جهود إسرائيل للعودة إلى أفريقيا رغم خيبة أملها الكبيرة من الأفارقة، لنفس الدوافع السياسية التي كانت موجودة في الستينيات:

إفشال الجهود العربية لعزل إسرائيل، ومنعهم الاعتراف بحقها في الوجود. أما الأهداف الأخرى فقد احتلت المرتبة الثانية.

وبعد عودة إسرائيل إلى أفريقيا تم الاستفادة من الأخطاء السابقة وحدثت تغييرات في نشاطها في القارة، وأصبحت رؤيتها اليوم أكثر واقعية، بالنسبة للحماس والتطلعات المبالغ فيها التي ميزت علاقاتها مع الأفارقة في بداية الستينيات. إن النشاط الماشافي الذي كان الدافع الرئيس لتقوية مكانة إسرائيل في أفريقيا تم تقليصه، وخُفِّضَت ميزانيته وأجريت تغييرات على نشاطاته. وانخفض عدد الخبراء الإسرائيليين (لفترات طويلة) من المئات في الستينيات إلى 2-4 خبراء في القارة كلها. وبدأ الماشاف التركيز على تدريب الأيدي العاملة في دورات تدريبية في إسرائيل، ودورات متنقلة خارجها. كما أضيف إلى البرامج الدراسية موضوعات جديدة مثل التكنولوجيا الحديثة في الزراعة، وقضايا الاتصالات، ومكانة المرأة، ومكافحة الإيدز. وكان الاتجاه هو جعل إسرائيل مركزًا دوليًا للتأهيل والتدريب بالتعاون مع الدول المانحة، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى (انظر الفصل الثامن، التقارير عن أفريقيا وعن نشاط المركز الدولي للتدريب على اسم جولدا مائير).

المسار الأمني: النشاط الرسمي المباشر في المجال الأمني، لم يتم استئنافه، ويتم اليوم عبر شركات إسرائيلية تعمل في الأساس في بيع التجهيزات العسكرية. ولقد اتضح أن المساعدات التي قدمتها الدولة قد صاحبها ظواهر سلبية أساءت إلى صورة إسرائيل. وتم الاستفادة من الأخطاء في حالة أوغندا، التي عملت فيها إسرائيل في كل الوحدات العسكرية، ووصل عدد المدربين الإسرائيلين في المجال الأمني إلى 7-80 شخصًا. فقد تحول الدكتاتور عيدي أمين -الذي كان يعتبر صديقًا لإسرائيل أثناء كونه رئيس أركان الجيش، وبعدها بعام رئيسًا للبلاد؛ وبتأثير من القذافي- إلى ألد أعداء إسرائيل. وفي مارس 1972 طرد أمين كل الإسرائيليين من بلاده بحجج واهية وبشكل مخزٍ.[1] أثرت "كارثة أوغندا" كثيرًا على موقف حكومة إسرائيل في كل ما يخص التعاون العسكري على المستوى الحكومي. غير أن

[1] لتفصيل أسباب ذلك انظر עודד, 2002: 103-65.

المنافسة القبيحة التي اشتعلت، بعد استئناف العلاقات، بين وكلاء الشركات الإسرائيلية التي تعمل في مجال الأمن في بعض الدول، خاصة أنجولا، أكدت أنه لم يتم الاستفادة من جميع الأخطاء؛ حيث لم يكن هناك إشراف معقول على هذا النشاط. وفي السنوات الأخيرة كانت هناك جهود من أجل تصحيح الأمر وأصبح هناك تنسيق أكبر بين وزارة الخارجية وبين العناصر الأمنية التي تصدِّق على تصدير السلاح عبر الشركات.

المستوى التجاري والاقتصادي. تشهد التجارة مع أفريقيا اليوم صعودًا (انظر الجدول رقم 12 في الفصل الثامن). فقد عادت الشركات الاقتصادية الإسرائيلية، العامة والخاصة للعمل في أفريقيا في مجالات البناء، ورصف الطرق، والاتصالات، والري، وصقل الألماس، وغيرها. مع ذلك فالفرص مازالت كبيرة، ويمكن زيادة حجم التبادل التجاري أضعافًا مضاعفة.

هناك شعور، بعد عودة إسرائيل إلى القارة الأفريقية، باللامبالاة بين العناصر الحكومية لما يحدث في أفريقيا. ولقد تجلى ذلك في تقليص ميزانيات الماشاف، وقسم أفريقيا في وزارة الخارجية، وفي الزيارات القليلة لأفريقيا التي يقوم بها الوزراء الإسرائيليون والشخصيات الرفيعة. فزيارة الرئيس موشه كاتساف التي كان مخطط لها في عام 2001 تم إرجاؤها أكثر من مرة ولم تتم في نهاية الأمر. ولم يقم وزير خارجية إسرائيلي بزيارة أفريقيا، على مدى سنوات، وتأجلت الزيارات التي كان من المقرر لها أن تتم. أما أول زيارة لوزير خارجية إسرائيلي بعد فترة طويلة فقد كانت عام 2004، عندما قام وزير الخارجية سيلفان شالوم بزيارة كل من إثيوبيا وموريتانيا. وبعد خمس سنوات من ذلك التاريخ، في سبتمبر 2009، زار نائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية أفيجدور ليبرمان، أفريقيا.

إن الاتفاق بين إسرائيل وغانا على عودة العلاقات وفتح سفارات مقيمة في كل من الدولتين نفَّذته غانا كاملًا -التي أعادت العلاقات مع إسرائيل عام 1994 وفتحت سفارة لها في تل أبيب. أما إسرائيل فلم تفتح سفارتها في غانا كما وعدت؛ مما أدى إلى خيبة أمل ومرارة لدى الغانيين. وفي عام 2010

فقط أعلنت إسرائيل أنها ستفتح سفارة لها في أكرا.[1] كما تقلّص نشاط جمعية الصداقة البرلمانية الأفريقية الإسرائيلية التي أسسها عام 2001 بعض أعضاء الكنيست. بالإضافة إلى أنه بعد عودة إسرائيل إلى أفريقيا كانت هناك حالات تجاهلت فيها الاعتبارات الواقعية من الرؤى المنطقية والأخلاقية. وهذا ما حدث بعد أن استأنفت معظم الدول الأفريقية علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، حيث قررت عام 1996، بمبادرة منها، غلق سفارتيها في مالاوي وسوازيلاند. هاتان الدولتان (وكذلك في لاسوتو، التي لم يكن فيها سفارة إسرائيلية لكن سفير غير مقيم)، لم تقطعا علاقاتهما الدبلوماسية مع إسرائيل، وتجاهلتا قرارات منظمة الوحدة الأفريقية ولم تخضعا للتهديدات العربية. وكانت هاتان السفارتان الوحيدتان لإسرائيل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في فترة القطيعة (باستثناء جنوب أفريقيا التي كانت تحت حكم البيض)، وكان لهما مع إسرائيل علاقات صداقة طيبة. ولقد أعرب زعيما الدولتان عن خيبة أملهما الكبيرة واعتبرا الخطوة الإسرائيلية، التي بُررت باعتبارات مالية، بأنها نكران للجميل. وبالتدريج افتتحت إسرائيل، لاعتبارات عملية، سفارة في زيمبابوي التي كان رئيسها موجابي عدائيًا تجاه إسرائيل. وأقام موجابي علاقات دبلوماسية مع إسرائيل في عام 1993، بعد الكثير من الدول الأفريقية، دون أن يغير حقيقة سياسته المؤيدة للعرب والمعارِضة لإسرائيل (أغلقت إسرائيل السفارة عام 2002).

من منطلق الرغبة في إظهار اهتمام ما بأفريقيا أقامت إسرائيل عدة احتفاليات: "يوم أفريقيا" يُحتفل به سنويًا في 25 مايو في ذكرى إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية. كما تُقام حفلات استقبال تنظمها جمعية الصداقة الإسرائيلية الأفريقية، والسفارات الأفريقية في إسرائيل بالتناوب. وفي 2007، وبمناسبة مرور خمسين عامًا على إقامة علاقات دبلوماسية مع أول دولة أفريقيا، وهي غانا، احتُفل بـ"يوم أفريقيا" في وزارة الخارجية بمشاركة وزيرة الخارجية تسيبي ليفني، وسفراء إسرائيل في أفريقيا. وفي عام 2008 احتفل الماشاف بمرور خمسين عامًا على إنشائه، بمشاركة المدعويين، وممثلين من الأمم المتحدة، والمؤسسات الدولية. وفي نفس العام، وبمناسبة توطيد

[1] حول عدم الاكتراث في وزارة الخارجية تجاه أفريقيا، تحدث مدير قسم أفريقيا 2 في مقابلات أجريتها معه في 2، 9 يوليو 2006. افتتحت السفارة الإسرائيلية في غانا في عام 2011.

العلاقات مع إثيوبيا، تأسست للمرة الثانية جميعة الصداقة الإسرائيلية الإثيوبية وأسسها أعضاء كنيست في حفل أقيم في الكنيست. لكن لخيبة أمل السفراء الأفارقة في إسرائيل، لم يحضره وزير إسرائيلي واحد عندما أقاموا حفل استقبال في عام 2008 بمناسبة "يوم أفريقيا".

ومن أسباب عدم الاكتراث بأفريقيا الصورة السلبية لأفريقيا لدى متخدي القرار في إسرائيل، وكذلك لدى الرأي العام، وهذه الصورة نتيجة خيبة الأمل الكبيرة من دول القارة، التي قطعت كلها تقريبًا علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، معظمها في فترة حرب يوم الغفران، عندما حاربت إسرائيل من أجل بقائها. وكذلك "كارثة أوغندا"، التي سببت صدمة وضررًا ماديًا ومعنويًا كبيرًا. يُضاف إلى كل ذلك أيضًا تأثير الأنباء عبر وسائل الإعلام، التي تؤكد على عدم الاستقرار في القارة، وعلى الفقر المدقع، والمجاعة، والإدارة الفاشلة للدول واقتصادها، وهروب العقول، والانقلابات، والثورات، مع تجاهل تام للاتجاهات الإيجابية سياسيًا واقتصاديًا في أفريقيا. إن تسلل آلاف المهاجرين من أفريقيا إلى إسرائيل عبر سيناء بحثًا عن العمل، وصدى ذلك في الاعلام الإسرائيلي، يضر بشكل كبير بصورة أفريقيا لدى الرأي العام. كما يرى البعض أن أفريقيا لن تقوم لها قائمة؛ وإن المساعدات المقدمة إلى أفريقيا لا تساعد والوضع في القارة في تدهور مستمر. والذين يزعمون ذلك يعرضون نماذج لتدهور الوضع الاقتصادي والسياسي في زمبابوي، وكينيا، وساحل العاج، والصومال، وفي عدة دول أخرى. ويزعمون في هذا الخصوص أن المساعدات الماشافية التي قدمت إلى الدول الأفريقية في الستينيات عن طيب خاطر، لم تمنع قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل.

غير أنه لا يجب أن نلقي باللوم كله على الصورة الكئيبة في القارة الأفريقية، فإنه لا يمكن فهم التحولات والتغيرات التي تشهدها القارة بدون الأخذ في الاعتبار الخلفية التاريخية والاجتماعية لهذه العوامل. فبعد مئات السنين عانى فيها الأفارقة من تجارة العبيد، وبعد حكم استعماري استمر أكثر من مائة عام، حصلوا على استقلالهم بدون بنية أساسية للحكم أو اقتصاد معقول. وقامت سلطات الاستعمار -في كثير من الأحوال- بمفاقمة الخلافات العرقية، والدينية، عبر ترسيم حدود بين الدول بالقوة وبما يوافق

مصالح الاستعمار. وعندما حصلت الدول الأفريقية على استقلالها، لم تكن لديها المقدرة أو الخبرة لبناء شعب وقومية من عشرات بل ومئات المجموعات العرقية في كل دولة. لقد كان الاستعمار البلجيكي -في الكونغو، ورواندا، وبوروندي- قاسيًا ومستغلًا، وكانت سياسته المجرمة في جذور الحروب العرقية الدامية، وفي جذور الأحداث المآساوية التي وقعت في تلك الدول بعد استقلالها. واتبع الاستعمار الغربي في نهاية حكمه في بعض الدول أساليب ديمقراطية مثل :البرلمان، والدستور، القائم على الأساليب والأنماط الغربية، غير أنها لم تستطع أن تتأصل وانتهى في معظم الدول البناء الديمقراطي السطحي المصطنع.

وعلى الرغم من خيبة الأمل، والخلفية التاريخية البائسة للقارة، إلا أنه ظهرت في السنوات الأخيرة بوادر مسيرات إيجابية على مستويات الأنظمة الحاكمة، والاجتماعية والاقتصادية. فالدول الأفريقية الجديدة، التي نالت معظمها استقلالها في الستينيات وبعضها في الثمانينيات، والتسعينيات من القرن الماضي، قد مرَّت جميعها تقريبًا بعدة مراحل في طريقها نحو ديمقراطية أكثر، وتطور اقتصادي -من الدكتاتورية العسكرية عبر نظام حكم مدني لحزب واحد إلى نظام التعدد الحزبي. وعلى الرغم من عملية الانتقال إلى الديمقراطية إلا أن معظم هذه الدول لم تصل إلى الديمقراطية وفقًا للنموذج الغربي، ويحتمل أن تستمر هذه المرحلة لسنوات. ويحتمل أيضًا أن يحصل نظام حكم متساوٍ يحترم حقوق الفرد على شكل مختلف، يناسب أكثر التقاليد التاريخية والاجتماعية للأفارقة. وفي هذا الخصوص نجد أن النموذج الأوغندي جدير بالاهتمام. فعندما استولى الرئيس موسفني على الحكم في انقلاب عسكري عام 1986 اتبع أسلوب حكم "بدون أحزاب"، رأى أنه يناسب أكثر التقاليد الأفريقية، ويمكن فيه ضمان حقوق المواطنين. وزعم موسفني أن الفصل العرقي في الدولة سيحول الأحزاب إلى "قبلية" وسيزيد من التوترات والانقسامات، لذلك فإن نظام الديمقراطية الغربية لا يناسب الظروف الموجودة في أفريقيا. وادعاءات مشابهة طرحها رؤساء تنزانيا وكينيا ودول أخرى، بطرحهم نظام حكم من حزب واحد برئاستهم. وبسبب الضغوط الداخلية، وخاصة من جانب الدول الغربية المانحة، تم السماح

بمشاركة الأحزاب في الانتخابات التي جرت في أوغندا عام 2006، التي فاز فيها موسفني بنسبة 59% من أصوات الناخبين، وهو يحكم أوغندا إلى اليوم (2011)، مع انجازات كبيرة عن النظام الديمقراطي وعن مراعاة حقوق الانسان التي وعد بها، ويوجد في غالبية الدول الأفريقية اليوم نظام حزبي تعددي، غير أن عملية الديمقراطية لم تكتمل بعد.

يجب أن نشير إلى أن الاتحاد الأفريقي، الذي تأسس بديلًا عن منظمة الوحدة الأفريقية، قد قرر عدم الاعتراف بعد ذلك بالأنظمة التي استولت على الحكم عن طريق الانقلابات العسكرية، وعندما حدث انقلاب عسكري في موريتانيا عام 2005، علّق الاتحاد الأفريقي عضوية موريتانيا في المنظمة، وفقط بعد تعهد النظام العسكري بإجراء انتخابات بإشراف دولي خلال عامين، تم إلغاء هذا التعليق، وفي عام 2007 أُجريت الانتخابات واختير رئيس مدني (لكن حدث انقلاب عسكري آخر في عام 2008، وعُلّقت عضوية موريتانيا في الاتحاد الأفريقي مرة أخرى)، وفي الصومال التي استولت فيها المنظمات الإسلامية المتطرفة على مناطق شاسعة في الدولة، أرسل الاتحاد الأفريقي في عام 2009، بالتعاون مع الأمم المتحدة أكثر من 5,000 جنديًا للدفاع عن الحكومة، وفي غينيا حدث، في ديسمبر 2008، إنقلاب عسكري بزعامة الكابتن موسى كامارا، الذي وعد بتطبيق الحكم الديمقراطي في البلاد، غير أن التظاهرات التي نظمتها المعارضة ضد حكمه قد قمعها بالقوة، في سبتمبر 2009، وقتل 200 شخص وأُصيب كثيرون، ولقد أدان الاتحاد الأفريقي عمليات القتل وانضم إلى الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي في فرض عقوبات على نظام كامارا، وكذلك بطلب تقديمه للمحاكمة بتهمة ارتكاب جرائم ضد الانسانية، وفي ديسمبر 2009 كانت هناك محاولة لاغتياله، وأُصيب إصابة بالغة في رأسه ونقل إلى المغرب للعلاج، وفي يناير 2010 عُين نائب كامارا -أحد زعماء المعارضة- رئيسًا للحكومة وأُعلن عن إجراء انتخابات ديمقراطية للرئاسة والبرلمان، خلال ستة شهور، وهو ما حدث بالفعل، وبذلك لحقت غينيا، التي عانت لسنوات طويلة من الحكم الاستبدادي، برَكْب الديمقراطية، وتشير هذه النماذج إلى التغيير نحو الأفضل الذي حدث،

مقارنة بفترة منظمة الوحدة الأفريقية، التي امتنعت عن التدخل والعمل ضد الأنظمة الدكتاتورية القاتلة.

تزداد الأهمية الاقتصادية لأفريقيا، كما أن استعداد وكالات الأمم المتحدة، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوربي، للمساعدة على تقدمها أكبر بكثير من الماضي. ولهذا الغرض تم تخصيص مليارات الدولارات لقضايا التنمية، وإسرائيل قادرة على المشاركة في تنفيذها. وفي بعض الدول الأفريقية مثل: أوغندا، وغانا، وزامبيا، وموزمبيق تصل نسبة النمو إلى 7%-8%. وكثير من الدول الأفريقية غنية بالموارد الطبيعية، والألماس، والذهب، والمعادن المختلفة والنفط. وهناك اكتشافات نفطية جديدة بشكل شبه يومي، ولقد تم اكتشافه مؤخرًا في خليج غينيا، وتشاد، وأوغندا. وللتقليل من ارتباطها بنفط الشرق الأوسط تعمل الولايات المتحدة على زيادة وارداتها من أفريقيا. ووفقًا لجريدة النيويورك تايمز (6 أغسطس 2004) فإن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تنتج أربعة ملايين برميل يوميا، أكثر من إنتاج إيران، وفنزويلا، والمكسيك معًا. وتتوقع الولايات المتحدة أن تستطيع أفريقيا في عام 2015 أن تزودها بـ 25% من استهلاكها من النفط، في مقابل 16% في 2004. وظهر اهتمام الولايات المتحدة المتزايد بأفريقيا في زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون، في أغسطس 2008، للدول المنتجة للنفط: أنجولا ونيجيريا. كما زارت كلينتون: جنوب أفريقيا، وكينيا، وليبيريا، والكونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، والرأس الأخضر. كما زار الرئيس باراك أوباما في يوليو 2009 غانا؛ حيث تعهد هناك بأن تعمل الولايات المتحدة على تقدم القارة. وجاءت هذه الزيارة عقب مشاركة الرئيس في قمة الدول الثمانية (G8) التي عقدت في إيطاليا وتقرر فيها تقديم المساعدات لأفريقيا، خاصة في مجالات الزراعة، وإنتاج الأغذية، بقيمة 20 مليار دولار تقدم على مدى ثلاث سنوات. وقبل ذلك، في عام 2005، أعلنت الدول الغنية عن شطب ديون الدول الأفريقية بقيمة 40 مليار دولار.

كما زار الرئيس الروسي ديميتري مدفيديف، في يونية 2009، كلٍ من أنجولا، وناميبيا على رأس وفد مكون من مائة رجل أعمال من أجل دفعٍ المصالح الاقتصادية لبلاده ووقع على اتفاقيات بقيمة 1,5 مليار دولار. وفي نيجيريا تم

الاتفاق على إقامة شركات مشتركة (روسية-نيجيرية) في مجالات النفط والغاز، كما تم الاتفاق على إنشاء محطة نووية. كذلك النشاط الاقتصادي للصين في أفريقيا كبير جدًا ويصل إلى عشرات المليارات من الدولارات. فوفقًا لجريدة النيويورك تايمز (9 نوفمبر 2009) وصل حجم التبادل التجاري للصين مع أفريقيا في عام 2008 إلى 107 مليار دولار، منها 51 مليار دولار صادرات و56 مليار واردات. والواردات في الأساس من الدول المنتجة للنفط: نيجيريا، وأنجولا، وغينيا الاستوائية، والكونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، والسودان. ومن الواضح أن مقدرة إسرائيل ومدى احتياجها للموارد الطبيعية لأفريقيا ليس مثل الصين، أو الولايات المتحدة، أو روسيا، غير أننا عرضنا لبيانات النشاط المتزايد لهذه الدول في أفريقيا كي نوضح الأهمية الاقتصادية والسياسية للقارة.

هناك اتجاه في بعض الدول الأفريقية نحو الاستقرار والتقدم الاقتصادي، مثل: بتسوانا، وأوغندا، وغانا، وأنجولا، وبينين، وإن كان التقدم في الدول الأفريقية غير متطابق. كما أن هناك وعي وإدراك أكبر لأهمية الاستغلال المفيد والسليم للموارد الطبيعية كي يستفيد منها أيضًا المواطن العادي. ويوجد اليوم عدد أكبر من مدارس التعليم الأساسي، والثانوي، والجامعات، وتتسع دائرة المثقفين وتتزايد الضغوط الداخلية من أجل تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الدول الأفريقية. لذلك فعلى الرغم من التخفيضات في ميزانيات قسم أفريقيا، والماشاف، في وزارة الخارجية، إلا أن هناك جهودًا من أجل دفع العلاقات مع أفريقيا من خلال الاستفادة من أخطاء الماضي، والقيام بالتغييرات الضرورية لذلك الوضع.

عرضنا للأهداف والتغييرات التي طرأت على النشاط السياسي والماشافي بعد عودة إسرائيل إلى أفريقيا؛ باستفاضة في الفصل الثامن. كما عمل قسم أفريقيا على تصحيح الأخطاء في العلاقات مع غانا وفتح سفارة في أكرا. كما تُبذل جهود من أجل حث الرؤساء والوزراء الأفارقة على زيارة إسرائيل، وكذلك رد الإسرائيليين لهذه الزيارات. وبالفعل في أثناء 2009 قامت شخصيات أفريقية رفيعة المستوى بزيارة إسرائيل، من كينيا، وجنوب أفريقيا، ومن الجانب الاسرائيلي قام نائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية

أفيجدور ليبرمان، في عام 2009 بزيارة خمس دول أفريقيا: إثيوبيا، وكينيا، وغانا، ونيجيريا، وأوغندا، ورافقاه نائبا مديري قسم أفريقيا والماشاف، والتقى الوزير أثناء الزيارة بنظرائه ووقع على اتفاقيات اقتصادية، واتفاقيات تعاون فني، وافتتح مشروعات مشتركة، وفي نيجيريا وقع الوزير كذلك على اتفاقية للتعاون مع نائب رئيس المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا (ECOWAS).

بعد العودة إلى أفريقيا حرص الماشاف على أن تؤتي نشاطاته فوائد اقتصادية وربحية للطرفين، فثبت في فترة القطيعة أن الدول التي كان بها نشاط اقتصادي موسع مثل: نيجيريا، وغانا، وكينيا، استمر فيها التواجد الإسرائيلي بل واتسع، ويشجع مكتب التجارة الأفريقية-الإسرائيلية الذي تأسس عام 1995، وكذلك معهد الصادرات، الشركات الإسرائيلية على العمل في أفريقيا، -وكما ذكرنا- فإن هناك زيادة كبيرة في حجم التبادل التجاري معها، وإن فرص ذلك مازالت كبيرة.

وعلى المستوى الأكاديمي، بعد أن انخفض جدًا الاهتمام بالدراسات الأفريقية في فترة القطيعة، انخفض عدد الأقسام المهتمة بالشؤون الأفريقية في الجامع العبرية، وجامعة تل أبيب بحجة الميزانية، لكن الأمر أكثر من ذلك هو عدم اهتمام إدارتهما بذلك، وفي ديسمبر 2009 فتحت جامعة بن جوريون في النقب "مركز أفريقيا"، الذي من المفترض أن يقوم بتنسيق الدراسات الأفريقية مع الجامعة الإسرائيلية.

الظاهرة المباركة التي تحسن من صورة إسرائيل، هي زيادة عدد المنظمات التطوعية غير الحكومية التي تتجه إلى المناطق المنكوبة جراء الكوارث الطبيعية، أو إلى مخيمات اللاجئين، وتقدم العون في مختلف المجالات.

وبُذلت مؤخرًا جهود لزيادة الاهتمام بأفريقيا في وزارة الخارجية وأمرت إدارة الوزارة كل الأقسام بإعداد برامج عمل بهذه الروح لعام 2009، لذلك تم تخصيص أطقم للاهتمام بكثير من الموضوعات ومنها الموضوعات على المستوى السياسي، والماشافي، والاقتصادي، ساهم فيها خبراء أكاديميون وأصحاب خبرات من خارج الوزارة، وقدمت الأطقم مقترحاتها في المؤتمر الذي عقد عام 2008، وأكدت على الاتجاهات الإيجابية في التوجه نحو الديمقراطية،

وفي الاقتصاد. وعرضت بيانات توضح القوة الكامنة الكبيرة لدى القارة الغنية بالموارد الطبيعية المتنوعة. وذُكر على وجه الخصوص الأولوية التي منحتها مؤخرًا الأمم المتحدة والبنك الدولي. والدول المتقدمة والمانحة من أجل إعمار القارة. وخصصت عشرات المليارات من الدولارات لبرنامج "أهداف تنمية الألفية" للأمم المتحدة والأهمية الاقتصادية. والإعلامية للمشاركة الإسرائيلية في برامج التنمية للألفية الجديدة. ومن أهداف هذا البرنامج محاربة الأمراض المنتشرة في أفريقيا. وزيادة إنتاج الأغذية. وتنمية المناطق القاحلة. ووقف التصحر. وتطوير مصادر المياه. وحل أزمة الطاقة. وتحسين مكانة المرأة وخفض معدلات الفقر بنحو 50% حتى عام 2015.

بدأ الماشاف المشاركة في المبادرة الدولية لدفع "الثورة الخضراء" وتنمية "قرى الألفية" في أفريقيا. وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والدول المانحة (انظر التقارير في الفصل الثامن عن إثيوبيا وجنوب أفريقيا. ونشاط مركز كرمل). بذلك يسهم الماشاف في تغيير صورة إسرائيل كدولة في حالة حرب دائمة. وتقوي من صورتها الإيجابية كدولة ذات قدر على ساحة المساعدات الدولية.

ولزيادة الاهتمام بأفريقيا في إسرائيل. هناك حاجة. أولًا. إلى تحسين صورتها لدى متخذي القرارات وكذلك لدى الشعب الإسرائيلي عبر شرح التطورات الاقتصادية والسياسية الإيجابية فيها وأهمية القارة. كما هناك حاجة إلى زيادة النشاط الإعلامي في الدول الأفريقية نفسها والاتصال الثقافي معها. التي لا تتطابق دائمًا مع قضايا النشاط الاعلامي والثقافي في الغرب.

وفي ضوء النشاط العربي-الإسلامي المتزايد في أفريقيا. الذي كان من العوامل الرئيسة التي أضرت بمكانة إسرائيل. هناك مجال للعمل في هذا المستوى من خلال التعاون مع الدوائر الأكاديمية. فقد حدث في السنوات الأخيرة تشدد في النشاط الدعائي العربي. والاسلامي. والفلسطيني ضد إسرائيل في أفريقيا بعد الانتفاضتين الأولى والثانية. وحرب لبنان الثانية. وعملية "الرصاص المصبوب". وتقرير جولدستون. الذي يشوه صورة إسرائيل. والتصويت في لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة في أكتوبر 2009

على مشروع القرار العربي، الذي يدين إسرائيل بشدة بسبب عملية "الرصاص المصبوب"، وصوتت ست دول أفريقية: غانا، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وموريشيوس، ونيجيريا، والسنغال، في صالح القرار (كان في اللجنة 11 ممثلًا أفريقيًا غير عرب، وامتنع المندوبون الخمسة الآخرون عن التصويت، أو لم يشاركوا). إن القضية الإسلامية قضية حساسة في أفريقيا على وجه الخصوص، ويجب إيجاد الطرق المناسبة، بمساعدة الخبراء في الاسلام، لإيضاح أن إسرائيل ليست "عدو الإسلام" (مثلما زعم القذافي، والرئيس الإيراني، ومسلمون متشددون) وإنها تعارض فقط المسلمين المتشددين الذين يحاولون فرض الإسلام بالقوة عبر الإرهاب.[1]

من التطورات التي طرأت على الأفارقة -فيما يخص إسرائيل- يمكن الاستفادة من نتائج قطع العلاقات معها، فمعظم الدول الأفريقية تقول اليوم أنه من الممكن إقامة علاقات دبلوماسية سواء مع إسرائيل أو مع الدول العربية، مثل الكثير من دول العالم. وكما ذكرنا عندما استأنف الرئيس الزائيري موبوتو العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل في عام 1982، فرضت الدول العربية مقاطعة اقتصادية وسياسية عليه، وفي رده على ذلك قال موبوتو: "إن العرب لم يتحرروا بعد من نظرتهم العنصرية للأفارقة ومن "عقلية تجار الرقيق"، وهم لايقاطعون الدول غير الأفريقية التي تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، لكن الأفارقة فيقاطعونهم ويحاولون فرض رغباتهم عليهم بالتهديد والمقاطعة". وكما ذكرنا من قبل، عندما زاد عدد الدول الأفريقية التي أعادت، أو أقامت علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، اضطرت الدول العربية إلى تغيير سياستها.

[1] علمت في زيارة لأوغندا في أغسطس 2009 أن هذه الدولة، التي بها نسبة المسيحيين حوالي 70% من السكان، والمسلمين حوالي 10%، الرئيس مسيحي له علاقات صداقة مع إسرائيل، زاد فيها مؤخرًا التأثير العربي الاقتصادي والاسلامي. وتشتري الشركات الاقتصادية العربية من الكويت، والسعودية، وليبيا، ودبي، شركات اتصالات كبرى، وبنوك، وفنادق. وتعمل السعودية وليبيا على بناء المدارس، والمساجد في المدن والقرى. ولقد اقام القذافي في العاصمة كمبالا "مركزًا ثقافيًا" فخمًا وبه مسجد ضخم تظهر مأذنته العالية من بعيد. والشارع الموجود فيه المركز على اسم القذافي. وفي عام 2008 عقدت في كمبالا قمة منظمة المؤتمر الإسلامي. كما زاد في إثيوبيا في السنوات الأخيرة النشاط السعودي على المستوى الاسلامي والاقتصادي، وزاد ثقل المسلمين في ميزان القوي بين الإسلام والمسيحية. حول النشاط الإسلامي في أفريقيا انظر الفصل الخامس.

وفي عام 2011 كان لإسرائيل علاقات دبلوماسية مع 41 دولة أفريقية، أي أكثر من فترة الستينيات. ولمعظم هذه الدول علاقات سياسية واقتصادية سواء مع إسرائيل أو مع الدول العربية من أجل الحصول على المساعدات المحتملة منهم جميعًا. و لهذا الغرض تتبع هذه الدول سياسة "التوازن" - لها علاقات ثنائية طيبة مع إسرائيل، وفي نفس الوقت على المستوى التعددي، خاصة في الاتحاد الأفريقي، فإنها تؤيد العرب بشكل دائم. وفي بعض الأحوال هناك تحسن ما في قرارات الاتحاد الأفريقي حول قضايا النزاع العربي الإسرائيلي، وتُصاغ عبارة تمتدح جهود التوصل إلى السلام، غير أن كل المديح يوجه للعرب، أو أن هناك عبارة إدانة للأعمال الإرهابية ضد المواطنين الأبرياء "من أي طرف كان"، وكل القرارات تقريبًا تدين إسرائيل. كما لم تنجح حتى الآن الجهود الإسرائيلية للعمل على توجيه دعوة لممثل من طرفها "ضيف مدعو" لحضور احتفالات الاتحاد الأفريقي، مثلما تتم دعوة ممثلي الدول غير الأفريقية الأخرى.

لا تتعايش إسرائيل بالطبع مع سياسة "التوازن"، ومن أهدافها السياسية العمل على تغيير الوضع وكذلك على المستوى التعددي. وذلك أمر ليس بالسهل لأن التأثير العربي في أفريقيا أكبر على المستويات السياسية، والاقتصادية، والإسلامية، وكذلك على مستوى التعاون الفني. فالدول العربية مازالت تعتبر أفريقيا ساحة مهمة للصراع مع إسرائيل وتعمل على صد تأثيرها في القارة. ويبدو أن التحسين الحقيقي يمكن أن يحدث فقط في حالة حدوث تقدم نحو حل النزاع العربي الإسرائيلي، وخاصة بتوقيع اتفاقيات بين إسرائيل والفلسطينيين.

الملاحق

دول أفريقيا جنوب الصحارى – معطيات عامة

ملاحظات عامة: (1) ترتكز نسبة المؤمنين في كل ديانة على التقديرات المتبعة في الأبحاث، وعلى استطلاعات السفارات الإسرائيلية. ويذكر أن معظم الدول الأفريقية لا تذكر في إحصاءاتها "الديانة"، ويعتاد المسلمون والمسيحيون مضاعفة عدد أتباعهم. (2) يتطرق هذا العرض للتمثيل الدبلوماسي وليس القنصلي. إن مقر إقامة السفراء الإسرائيليين غير المقيمين يتغير من حين إلى آخر لذلك لم أشر إلى أماكنهم. إن المعطيات حول السكان مأخوذة من الأمم المتحدة.

أوغندا The Republic of Uganda

نالت استقلالها عن بريطانيا في 2 أكتوبر 1962

المساحة:	139,241 كم2
عدد السكان:	30,7 مليون نسمة
العاصمة:	كمبالا Kampala
قطع العلاقات:	30 مارس 1972
استئناف العلاقات:	26 يوليو 1994
التمثيل:	للبلدين سفيران غير مقيمين
الديانات:	المسيحية 70%، الإسلام 10%، الديانات التقليدية الأخرى 20%

أنجولا The Republic of Angola

نالت استقلالها عن البرتغال في 11 نوفمبر 1975

المساحة:	1,246,700 كم2

عدد السكان:	18 مليون نسمة
العاصمة:	لواندا Luanda
إقامة العلاقات:	16 أبريل 1992
التمثيل:	سفراء مقيمون في الدولتين
الديانات:	المسيحية 50%، الإسلام 2%-3%، البقية ديانات تقليدية

إريتريا The State of Eritrea

الاستقلال يوم 24 مايو 1993

المساحة:	121,144 كم2
عدد السكان:	5 ملايين نسمة
العاصمة:	أسمرة Asmara
إقامة العلاقات:	24 مايو 1993
التمثيل:	في الدولتين سفيران مقيمان
الديانات:	المسيحية والإسلام 50% لكل منهما

إثيوبيا The Federal Democratic of Ethiopia

أقدم دولة مستقلة في أفريقيا

المساحة:	1,333,380 كم2
عدد السكان:	85 مليون نسمة
العاصمة:	أديس أبابا Addis Ababa
قطع العلاقات:	23 أكتوبر 1973

استئناف العلاقات: 3 نوفمبر 1989

التمثيل: سفراء مقيمون في الدولتين.

الديانات: المسيحية 45%، الإسلام 45%، البقية ديانات تقليدية.

بتسوانا The Republic of Botswana

نالت استقلالها عن بريطانيا في 30 سبتمبر 1966

المساحة: 582,000 كم2

عدد السكان: 1,850,000 نسمة

العاصمة: جابوروني Gaborone

قطع العلاقات: 12 نوفمبر 1973

استئناف العلاقات: 7 ديسمبر 1993

التمثيل: لدى إسرائيل سفير غير مقيم

الديانات: المسيحية 30%، الديانات التقليدية 68%، الإسلام واالديانات الأخرى 2%.

بوروندي The Republic of Burund

نالت استقلالها عن بلجيكا في الأول من يوليو 1962

المساحة: 27,830 كم2

عدد السكان: 8 ملايين نسمة

العاصمة: بوجومبورا Bujumbura

قطع العلاقات: 16 مايو 1973

استئناف العلاقات: 1 مارس 1995

التمثيل: لدى إسرائيل سفير غير مقيم.

الديانات: المسيحية 60%، ديانات تقليدية 35%، الإسلام 5%.

بوركينا فاسو (فولطا العليا حتى عام 1984) Burkina Faso

نالت استقلالها عن فرنسا في 5 أغسطس 1960

المساحة: 274,000 كم2

عدد السكان: 14 مليون نسمة

العاصمة: أواجادوجو Ouagadougou

قطع العلاقات: 10 أكتوبر 1973

استئناف العلاقات: 4 أكتوبر 1993

التمثيل: للبلدين سفيران غير مقيمين.

الديانات: الإسلام 40%، المسيحية 20%، الديانات التقليدية 40%.

بنين (دهومي حتى 1975) The Republic of Benin

نالت استقلالها عن فرنسا في 1 أغسطس 1960

المساحة: 112,620 كم2

عدد السكان: 8.5 مليون نسمة

العاصمة: بورتو نوفو (قبل ذلك قوطونو) Porto Novo

قطع العلاقات: 9 أكتوبر 1973

استئناف العلاقات: 17 يوليو 1992

التمثيل: للبلدين سفيران غير مقيمين.

الديانات: المسيحية 35%، الإسلام 30%، الديانات التقليدية 35%.

غانا The Rebublic of Ghana

نالت استقلالها عن بريطانيا في 6 مارس 1957

المساحة: 238,537 كم2

عدد السكان: 23 مليون نسمة

العاصمة: أكرا Accra

قطع العلاقات: 28 أكتوبر 1973

استئناف العلاقات: 9 أغسطس 1994

التمثيل: للبلدين سفيران مقيمان.

الديانات: المسيحية 65%، الإسلام 17%، البقية ديانات تقليدية.

الجابون The Republic of Gabon

نالت استقلالها عن فرنسا في 17 أغسطس 1960

المساحة: 267,667 كم2

عدد السكان: 1.5 مليون نسمة

العاصمة: ليفرفيل Liberville

قطع العلاقات: 29 أكتوبر 1973

استئناف العلاقات: 29 سبتمبر 1993

التمثيل: لدى إسرائيل غير مقيم

الديانات: المسيحية 50%، الإسلام 10%، البقية ديانات تقليدية.

جيبوتي The Republic of Djibouti

نالت استقلالها عن فرنسا في 27 أكتوبر 1958

المساحة: 23.200 كم2

عدد السكان: 870,000 نسمة

العاصمة: جيبوتي **Djibouti**

العلاقات الدبلوماسية: لا توجد (عضو في جامعة الدول العربية)

الديانات: الإسلام حوالي 100%

غينيا The Republic Guinea

نالت استقلالها عن فرنسا في 2 أكتوبر 1958

المساحة: 245,857 كم2

عدد السكان: 10 ملايين نسمة.

العاصمة: كوناكري Conakry

قطع العلاقات: 6 يونية 1967

استئناف العلاقات: لم تستأنف العلاقات الدبلوماسية.

الديانات: الإسلام 85%، المسيحية 5%، البقية ديانات

تقليدية.

غينيا بيساو The Republic of Guinea-Bissau

نالت استقلالها عن البرتغال في 24 سبتمبر 1973

المساحة:	36,125 كم2
عدد السكان:	1,586,000 نسمة
العاصمة:	بيساو Bissau
إقامة العلاقات:	10 مارس 1994
الديانات:	الإسلام 45%، المسيحية 15%، البقية ديانات تقليدية.

غينيا الاستوائية The Republic of Equatorial Guinea

نالت استقلالها عن أسبانيا في 12 أكتوبر 1968

المساحة:	28,000 كم2
عدد السكان:	676,000 نسمة
العاصمة:	مالابو Malabo
قطع العلاقات:	14 أكتوبر 1973
استئناف العلاقات:	5 ديسمبر 1993
التمثيل:	سفير إسرائيلي غير مقيم
الديانات:	المسيحية 70%، الإسلام 20%،البقية الديانات التقليدية الأخرى

جامبيا The Republic of Gambia

نالت استقلالها عن بريطانيا في 18 فبراير 1965

المساحة:	11,290 كم2
عدد السكان:	1,7 مليون نسمة
العاصمة:	بنجول Banjul
قطع العلاقات:	26 أكتوبر 1973
استئناف العلاقات:	14 سبتمبر 1992
التمثيل:	سفير إسرائيلي غير مقيم
الديانات:	الإسلام 90%، البقية المسيحية والديانات التقليدية الأخرى.

جنوب أفريقيا The Republic of South Africa

في 1994 أول انتخابات حرة، وانتخاب نيلسون مانديلا رئيسًا.

المساحة:	1,219,090 كم2
عدد السكان:	50 مليون نسمة (من بينهم خمسة ملايين بيض وملونين)
العاصمة:	بريتوريا Pretoria
التمثيل:	سفارات في البلدين
الديانات:	المسيحية 80%، الإسلام 2%، البقية الديانات التقليدية الأخرى (اليهود 70,000 شخص)

زائير – انظر الكونغو، الجمهورية الديمقراطية (تغير الاسم في 1997)

زيمبابوي The Republic of Zimbabwe

نالت استقلالها عن بريطانيا في 1980

المساحة:	390,580كم2
عدد السكان:	13مليون نسمة
العاصمة:	هراري Harare
قطع العلاقات:	26 نوفمبر 1993
التمثيل:	افتتحت إسرائيل سفارة في ديسمبر 1994، وأُغلقت بمبادرة منها في 2002، ومنذ ذلك الحين ويوجد سفراء غير مقيمين للدولتين.
الديانات:	المسيحية 25%، الإسلام 1%، البقية الديانات التقليدية الأخرى (انخفض عدد اليهود من 7,000 إلى حوالي 500 شخص).

زامبيا The Republic of Zambia

نالت استقلالها عن بريطانيا في 24 أكتوبر 1964

المساحة:	752,615 كم2
عدد السكان:	13 مليون نسمة
العاصمة:	لوساكا Lusaka
قطع العلاقات:	26 أكتوبر 1973
استئناف العلاقات:	25 ديسمبر 1991

التمثيل:	للبلدين سفيران غير مقيمين.
الديانات:	المسيحية 70%، الإسلام 5%، البقية الديانات التقليدية الأخرى.

ساحل العاج – انظر كوت ديفوار

توجو The Republic of Togo

نالت استقلالها عن فرنسا في 27 أبريل 1960

المساحة:	58,785 كم2
عدد السكان:	6.6 مليون نسمة
العاصمة:	لومي Lomé
قطع العلاقات:	21 سبتمبر 1973
استئناف العلاقات:	9 يونية 1987
التمثيل:	أغلقت إسرائيل سفارتها لأسباب مالية في أبريل 1994 وتمثل عبر سفير غير مقيم. أغلقت توجو سفارتها في تل أبيب 1997 والتي افتتحت في 1988.
الديانات:	المسيحية 40%، الإسلام 15%، الديانات التقليدية الأخرى 45%

تنزانيا The United Republic of Tanzania

نالت استقلالها عن بريطانيا في 9 ديسمبر 1961

المساحة:	945,087 كم2 (زنجبار 2,461 كم2)
عدد السكان:	44 مليون نسمة (زنجبار مليون)

العاصمة: دودوما Dodoma (منذ عام 2005)، كانت قبلها العاصمة دار السلام

قطع العلاقات: 19 أكتوبر 1973

استئناف العلاقات: 24 فبراير 1995

التمثيل: للبلدين سفيران غير مقيمين

الديانات: المسيحية 35%، الإسلام 40%، البقية الديانات التقليدية الأخرى. زنجبار 98% مسلمين.

ليبيريا The Republic of Liberia

تأسست عام 1847 علي يد أبناء العبيد المحررين من أمريكا

المساحة: 97,754 كم2

عدد السكان: 3.5 مليون نسمة

العاصمة: مونروفيا Monrovia

قطع العلاقات: 2 نوفمبر 1973

استئناف العلاقات: 13 أغسطس 1983

التمثيل: أخلت إسرائيل سفارتها عام 1989 بعد الحرب الأهلية هناك، ولدى ليبيريا سفارة برئاسة مسؤول، ومنذ عام 2005 لا يوجد بها أحد.

الديانات: المسيحية 20%، الإسلام 20%، البقية الديانات التقليدية الأخرى.

لاسوتو The Kingdom of Lesotho

نالت استقلالها عن بريطانيا في 4 أكتوبر 1966

المساحة: 30.355كم2

عدد السكان: 2 مليون نسمة

العاصمة: ماسيرو Maseru

قطع العلاقات: لم تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل

استئناف العلاقات: 24 فبراير 1995

التمثيل: لإسرائيل سفير غير مقيم

الديانات: المسيحية 60%، الإسلام 3%، البقية الديانات التقليدية الأخرى.

موريتانيا The Islamic Republic of Mauritania

نالت استقلالها عن فرنسا في 28 نوفمبر 1960

المساحة: 1,030,700 كم2

عدد السكان: 3.3 مليون نسمة نصفهم من أصل عربي.

العاصمة: نواكشوط Nouachott (منذ عام 2005).
كانت قبلها العاصمة دار السلام

إقامة العلاقات: في 27 نوفمبر 1995 على مستوى عن المصالح. وفي 27 أكتوبر 1999 على مستوى السفارات. وفي 2009 تم سحب السفيرين.

الديانات: الإسلام 100%. عضو في جامعة الدول العربية.

موريشيوس The Republic of Mauritius

نالت استقلالها عن بريطانيا في 12 مارس 1968

المساحة: 2,040 كم2

عدد السكان: 1.3 مليون نسمة معظمهم من أصل آسيوي

العاصمة: بورت لاوي Port Louis

قطع العلاقات: 15 يونية 1976

استئناف العلاقات: 29 سبتمبر 1993

التمثيل: لإسرائيل سفير غير مقيم

الديانات: هندوسية، وبوذية وغيرها حوالي 50%، المسيحية 30%، الإسلام 20%.

مالي The Republic of Mali

نالت استقلالها عن فرنسا بعد حل الاتحاد السنغالي في 22 سبتمبر 1960

المساحة: 1.24 مليون كم 2

عدد السكان: 13.5 مليون نسمة

العاصمة: باماكو Bamako

قطع العلاقات: 5 يناير 1973

استئناف العلاقات: لم تستأنف العلاقات

التمثيل: لا يوجد

الديانات: المسيحية 1%، الإسلام 90%، البقية الديانات التقليدية الأخرى.

مدغشقر The democratic Republic of Madagascar

نالت استقلالها عن فرنسا في 26 يونية 1960

المساحة: 587,040 كم 2

عدد السكان: 19.6 مليون نسمة

العاصمة: أنتاناناريفو

قطع العلاقات: 20 أكتوبر 1973

استئناف العلاقات: 27 يناير 1994

التمثيل: لإسرائيل سفير غير مقيم

الديانات: المسيحية 40%، الإسلام 10%، الديانات التقليدية الأخرى 50% .

موزمبيق The Republic of Mozambique

نالت استقلالها عن البرتغال في 25 يونية 1975

المساحة: 812,380 كم 2

عدد السكان: 23 مليون نسمة

العاصمة: مابوتو Maputo

إقامة العلاقات: 26 يوليو 1993

التمثيل: لإسرائيل سفير غير مقيم

الديانات: المسيحية 30%، الإسلام 25%، البقية

الديانات التقليدية الأخرى.

مالاوي The Republic of Malawi

نالت استقلالها عن بريطانيا في 6 يوليو 1966

المساحة: 118,484 كم 2

عدد السكان: 15 مليون نسمة

العاصمة: ليلونجوي Lilongwe

قطع العلاقات: لم تقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل. قامت إسرائيل بإغلاق السفارة من تلقاء نفسها 1966

التمثيل: للبدين سفيران غير مقيمين.

الديانات: المسيحية 50%، الإسلام 25%، البقية الديانات التقليدية الأخرى.

نيجيريا The Federal Republic of Nigeria

نالت استقلالها عن بريطانيا في 1 أكتوبر 1960

المساحة: 923,768 كم 2

عدد السكان: 154 مليون نسمة

العاصمة: أبوجا Abuja

قطع العلاقات: 25 أكتوبر 1973

استئناف العلاقات: 4 مايو 1992

التمثيل: للبلدين سفارات مقيمة.

الديانات: المسيحية 45%. الإسلام 50%. البقية الديانات التقليدية الأخرى.

النيجر The Republic of Niger

نالت استقلالها عن فرنسا في 3 أغسطس 1960

المساحة: 1,267,000 كم 2

عدد السكان: 15 مليون نسمة

العاصمة: نيامي Niamey

قطع العلاقات: 4 يناير 1973

استئناف العلاقات: 23 نوفمبر 1996. قطعت النيجر العلاقات ثانية في 27 أكتوبر 2000.

التمثيل: لا يوجد

الديانات: المسيحية 0.5%. الإسلام 90%. البقية الديانات التقليدية الأخرى.

ناميبيا The Republic of Namibia

نالت استقلالها عن جنوب أفريقيا في 21 مارس 1990

المساحة: 824,300 كم 2

عدد السكان: 2.2 مليون نسمة

العاصمة: ويندهوك Windhoek

إقامة العلاقات: 21 يناير 1994

التمثيل: لإسرائيل سفير غير مقيم

الديانات: المسيحية 1-2%، الإسلام 80%، البقية الديانات التقليدية الأخرى.

ساو تومي وبرينسيب The Democratic Republic of Sāo Tomée and Principe

نالت استقلالها عن البرتغال في 12 يوليو 1975

المساحة: 1,001 كم 2

عدد السكان: 160,000 نسمة

العاصمة: ساو تومي São Tomé

إقامة العلاقات: 16 نوفمبر1993

التمثيل: لإسرائيل سفير غير مقيم.

الديانات: المسيحية 90%، البقية الديانات التقليدية الأخرى.

سوازيلاند The Kingdom of Swaziland

نالت استقلالها عن بريطانيا في 6 سبتمبر 1968

المساحة: 17,363 كم 2

عدد السكان: 1.2 مليون نسمة

العاصمة: مباباني Mbabane

قطع العلاقات: لم تقطع العلاقات مع إسرائيل

التمثيل: أغلقت إسرائيل من تلقاء ذاتها السفارة في 1996 وأصبحت العلاقات الدبلوماسية على مستوى السفير غير المقيم.

الديانات: المسيحية 30%، الإسلام 4%، البقية الديانات التقليدية الأخرى.

الصومال The Somali Democratic Republic

استقلال الصومال البريطانية والإيطالية وتوحدهما في 1 يوليو 1960.

المساحة: 637,657 كم 2

عدد السكان: 9.1 مليون نسمة

العاصمة: مقدشيو 'خلشيهساع

التمثيل: لا توجد علاقات دبلوماسية مع إسرائيل

الديانات: الإسلام 100%.

سيراليون The Republic of Sierra Leone

نالت استقلالها عن بريطاني في 27 أبريل 1961

المساحة: 71,740 كم 2

عدد السكان: 6 مليون نسمة

العاصمة: فريتاون Freetown

قطع العلاقات: 27 أكتوبر1973

استئناف العلاقات: 27 مايو 1992

التمثيل: يوجد سفراء غير مقيمين.

الديانات: المسيحية 5%، الإسلام 30%، الديانات التقليدية الأخرى 65%.

جزر سيشيل The Republic of Seychelles

نالت استقلالها عن بريطانيا في 29 يونية 1976

المساحة: 455 كم 2 (مكونة من أكثر من 100 جزيرة صغيرة معظمها غير مأهولة بالسكان)

عدد السكان: 100,000 نسمة

العاصمة: فيكتوريا Victoria

إقامة العلاقات: 30 يونية 1992

التمثيل: لإسرائيل سفير غير مقيم.

الديانات: المسيحية 100%.

السنغال The Republic of Senegal

نالت استقلالها عن فرنسا في 5 سبتمبر 1960

المساحة: 197,027 كم 2

عدد السكان: 12.5 مليون نسمة

العاصمة: داكار]شنشق

قطع العلاقات: 28 أكتوبر 1973

استئناف العلاقات: 24 أغسطس 1994.

التمثيل: إسرائيل لديها سفارة في داكار، ولا توجد ممثلية للسنغال في إسرائيل، ولا سفير غير مقيم.

الديانات:	المسيحية 4%. الإسلام 90%. الديانات التقليدية الأخرى 6%. وطائفة كبيرة من اللبنـــانيين حـــوالي 30,000 شـــخص معظمهم من المسلمين الشيعة.

تشاد The Republic of Chad

نالت استقلالها عن فرنسا في 11 أغسطس 1960

المساحة:	1,284,000 كم 2
عدد السكان:	11,2 مليون نسمة
العاصمة:	نجامني N'Djamena
قطع العلاقات:	28 نوفمبر 1972
استئناف العلاقات:	لم تستأنف علاقاتها مع إسرائيل.
التمثيل:	لا يوجد
الديانات:	المسيحية 20%. الإسلام 50%. البقية الديانات التقليدية الأخرى.

كوت دي فوار The Republic of côte d'Ivoir

كان اسمها في الماضي ساحل العاج. وبناء على طلب من حكومتها. لا يجب ترجمة اسمها الرسمي إلى اللغات الأخرى.

نالت استقلالها عن فرنسا في 7 أغسطس 1960.

المساحة:	322,460 كم 2
عدد السكان:	20 مليون نسمة

العاصمة:	ياموسوكرو Yamoussoukro، والعاصمة التجارية أبيجان
قطع العلاقات:	8 نوفمبر1973
استئناف العلاقات:	16 ديسمبر 1985.
التمثيل:	للدولتين سفيران مقيمان
الديانات:	المسيحية 35%، الإسلام 30%، الديانات التقليدية الأخرى 35%.

جزر القُمُر The Union of Comros

أعلنت استقلالها عن فرنسا في 6 يوليو 1975، واعترفت فرنسا باستقلالها في 31 ديسمبر 1975.

المساحة:	2,235 كم 2
عدد السكان:	800,000 نسمة
العاصمة:	موروني Moroni
العلاقات:	لم تقم علاقات مع إسرائيل (في نوفمبر 1994 أعلن رئيسها عن إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، لكن بعد ضغط من الجامعة العربية تراجع عن ذلك).
التمثيل:	لا يوجد
الديانات:	المسيحية 1%، الإسلام 99%.

الكونغو (برازافيل) The Republic of Congo

نالت استقلالها عن فرنسا في 15 أغسطس 1960.

المساحة:	342,000 كم 2
عدد السكان:	4 مليون نسمة
العاصمة:	برازافيل Brazzaville
قطع العلاقات:	31 ديسمبر 1972
استئناف العلاقات:	14 يوليو 1991
التمثيل:	للكنغو سفارة في إسرائيل بها مسؤول دبلوماسي، ولإسرائيل سفير غير مقيم.
الديانات:	المسيحية 48%، الإسلام 2%، الديانات التقليدية الأخرى 50%.

الكونغو (زائير سابقًا) The Deomcratic Republic of Congo

نالت استقلالها عن بلجيكا في 30 يونية 1960

المساحة:	2,344,885 كم 2
عدد السكان:	66 مليون نسمة
العاصمة:	كنشاسا Kinshasa
قطع العلاقات:	4 أكتوبر 1973
استئناف العلاقات:	12 مايو 1982
التمثيل:	أغلقت إسرائيل بمبادرة منها سفاراتها في

كنشاسا عام 2003، وممثلة عبر سفير غير مقيم. للكونغو سفارة في تل أبيب يرأسها مسؤول دبلوماسي دائم.

الديانات:	المسيحية 45%، الإسلام 4%، البقية الديانات التقليدية الأخرى.

كاب فيردي (الرأس الأخضر) The Republic of Cape Verde

نالت استقلالها عن البرتغال في 5 يوليو 1975

المساحة:	4,033 كم 2
عدد السكان:	500,000 نسمة
العاصمة:	سيدادا دي فرايا Cidade de Praia
العلاقات:	27 يوليو 1994
التمثيل:	للدولتين سفيران غير مقيمان
الديانات:	المسيحية 75%، البقية الديانات التقليدية الأخرى.

الكاميرون The Republic of Cameroon

تأسست في 1 أكتوبر 1961 من اتحاد مستعمرتين، الأولى بريطانيا والثانية فرنسية.

المساحة:	475,440 كم 2
عدد السكان:	19.5 مليون نسمة
العاصمة:	ياوندي Yaoundé
قطع العلاقات:	13 أكتوبر 1973.

استئناف العلاقات: 26 أغسطس 1986.

التمثيل: للدولتين سفيران مقيمان

الديانات: المسيحية 55%، الإسلام 30%، البقية الديانات التقليدية الأخرى.

كينيا The Republic of Kenya

نالت استقلالها عن بريطاني في 12 ديسمبر 1963.

المساحة: 582,650 كم 2

عدد السكان: 39.8 مليون نسمة

العاصمة: نيروبي Nairobi

قطع العلاقات: 1 نوفمبر1973

استئناف العلاقات: 23 ديسمبر 1988.

التمثيل: للدولتين سفيران مقيمان

الديانات: المسيحية 20%، الإسلام 70%، الديانات التقليدية الأخرى 10%، طائفة يهودية صغيرة من حوالي 300 شخص، معظمهم رجال أعمال.

رواندا The Republic of Ruanda

نالت استقلالها عن بلجيكا في 1 يونية 1962.

المساحة: 26,338 كم 2

عدد السكان: 10 مليون نسمة

العاصمة: كيجالي Kigalu

قطع العلاقات: 8 أكتوبر 1973

استئناف العلاقات: 10أكتوبر1994.

التمثيل: لإسرائيل غير مقيم. وفي مايو افتتحت رواندا سفارة في إسرائيل. وأغلقتها في ديسمبر 1999 لأسباب مالية.

الديانات: المسيحية 45%. الإسلام 5%. الديانات التقليدية الأخرى 50%.

جمهورية أفريقيا الوسطى Central African Republic

نالت استقلالها عن فرنسا في 13 أغسطس 1960.

المساحة: 622,984 كم 2

عدد السكان: 4 مليون نسمة

العاصمة: بانجي Bangui

قطع العلاقات: 21 أكتوبر 1973

استئناف العلاقات: 16 يناير 1989.

التمثيل: لإسرائيل سفير غير مقيم.

الديانات: المسيحية 50%. الإسلام 25%. الديانات التقليدية الأخرى 25%.

قائمة المصادر والمراجع

الأرشيف

ג"מ = גנזך המדינה, ירושלים. מיג = מיגנזה, משרד החוץ. רשומות = מחלקת רשומות, משרד החוץ.

المنشورات الرسمية

- למ"ס, סחר חוץ = הלשכה המרכזית לסטטיסטיקה, פרסומי סחר חוץ (שנתי) 1965-2010.

- משה"ת, ארגונים בינלאומיים = משרד החוץ, האגף לארגונים בינלאומיים, ישראל- ערב - החלטות במוסדות האו"ם (פרסום שנתי) -2008 1960.

- משה"ת, דוח פעילות = משרד החוץ, דוח פעילות משרד החוץ, מוגש על ידי שר החוץ שמעון פרס (יוני 1994).

- משה"ת, מש"ב = משרד החוץ, המחלקה לשיתוף בינלאומי, פעולות מש"ב בשנת 1973.

- משה"ת, מש"ב אז והיום = משרד החוץ, מש"ב אז והיום, כנס לזכרו של שמעון אמיר בחסות מנכ"ל משרד החוץ, ירושלים, פברואר 1998, שנתון הממשלה

- תעודות למדיניות החוץ יג = תעודות למדיניות החוץ של מדינת ישראל יג, 1958-1959, עורך ברוך גלעד, גנזך המדינה 2001.

- תעודות למדיניות החוץ יד = תעודות למדיניות החוץ של מדינת ישראל יד, 1960, עורך ברוך גלעד, גנזך המדינה תשנ"ז.

- AU Resolutions 2003-2011 = African Unity, Resolutions on the Middle East andPalestine in the years 2003-2011.

- BADEA = BADEA - Arab Bank for -Economic Development, Annual Reports, Khartoum, 1980-2009.

- Egypt Government Directory, 1982 = Egypt, Government of, Directory of Diplomatic and Consular Corps, Cairo 1982.

- Egypt Ministry of Foreign Affairs, 1980 = Egypt Ministry of Foreign Affairs, White Paper on Afro-Arab Co-operation 1977-1978, Cairo 1980.

- Israel Ministry of Foreign Affairs, 1985 = Israel Ministry of Foreign Affairs,information division, *South Africa and Israel!* Briefing Series no. 170, Jerusalem, April 1985.

- Kenya Republic Directory 1985 = Kenya, Directory of Diplomatic Corps, Nairobi 1985.

- MASHAV Reports 1975-2009 = Israel Ministry of Foreign Affairs, MASHAV Annual Reports 1975-2009.

- MASHAV 1997 = Israel Ministry of Foreign Affairs, MASHAV - Center for International Cooperation, International Cooperation Policies in Africa (Jerusalem, 1997).

- MASHAV Courses 1975-2009 - Israel Ministry of Foreign Affairs, MASHAV-Center for International Cooperation, Courses in Israel (Annual) 1975-2009.

- OAU Resolutions 1967-2002 = Organization of African Unity, Assembly of African Heads of States, Resolutions of the Middle East and Palestine in the years 1967-2003.

- OECD - Aid from OPEC Countries, Paris 1983.

الصحف والمجلات العبرية

בעיות בינלאומיות

דבר

הארץ

המזרח החדש

מדינה ממשל ויחסים בינלאומיים

מעריב

تقرير شهري بالعربية

الأسبوع العربي (لبنان)

أخبار العالم الإسلامي (السعودية)

الزحف الأخضر (ليبيا)

الحرية (قبرص – مناصرة للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين)

اليوم السابع (مناصرة لمنظمة التحرير الفلسطينية)

المجلة العسكرية الفلسطينية

نهضة أفريقيا (مصر)

السياسة الدولية (مصر)

فلسطين الثورة (قبرص)

الإنجليزية والفرنسية

ACR = Africa Contemporary Record' (London & New York)

Africa (London)

African Affairs (London)

Africa Bulletin (Israel-Africa Friendship Association, Jerusalem Israel)

Africa Confidential (London)

Africa Now (London)

Africa Report (New York)

Africa Research Bulletin (London)

The Arab World (Arab League Office, Kenya)

Bulletin d'Afrique (Paris)

Daily Telegraph (Nigeria)

East African Standard (Kenya)

L'Echo de I'Afrique (Cote dTvoire)

Focus on Africa (BBC, London)

The Guide (Iranian Embassy, Kenya)

Al-Ikhwan (Kenya)

The Israel Digest (Israel)

The Israel Journal of Foreign Affairs (Israel)

Jeune Afrique (Paris)

The Jerusalem Journal of International Relations (Israel)

The Jerusalem Post (Israel)

The Journal of Modern African Studies (London)

Journal of Religion in Africa (Leiden)

JPR - News Analyses & Reports (Kenya)

Los Angeles Times (Los Angeles)

Middle East Review (London)

Morning Post (Nigeria)

Le Mois en Afrique (Paris)

New African (London) ' *News from Nigeria* (Nigeria)

People Daily Graphic (Ghana)

Shalom (Magazine for Alumni of Israel Training Courses) (Israel)

Society (Kenya)

The Standard (Kenya)

Times of Zambia (Zambia)

Uhuru (Tanzania-Kiswahili)

Weekly Review (Kenya)

West Africa (London)

Zambia Farmer (Zambia)

الكتب والمقالات

- אבני־סגרה, ד. 1967. היבשת השחורה. תל אביב: עם הספר.

-אטינגר, עי. 1991. ארצי את בוכה וצוחקת, סיפורו של זוניק (אל"מ זאב שחם). תל אביב: ידיעות אחרונות, ספרי חמד.

- אריאל, ד. 2002. 'רשמים מיחסי ישראל - דרום אפריקה לעת קריסת האפרטהייד, יגר ואחרים, משרד החוץ: 704-717.

- גולן, ת' וא' דנקנר. 1988. אפריקה, אפריקה. תל אביב: ספרית מעריב.

- גולן, ת'. 1986. שחור־לבן לבן־שחור: ראשי פרקים באפריקה של ימינו. תל אביב: משרד הביטחון, ההוצאה לאור.

- גלבוע, מ'. 2002. "ישראל וניגריה - יחסים בצל משברים', בתוך יגר מ' ואחרים (2002), משרד החוץ: 630-645.

- דובק, אי. 2007. קצרים דיפלומטיים. ירושלים: דפוס ירושלים.

- הרצל, ת'. 1955. כתבים ציוניים, כרך ראשון - כתבי יסוד: מדינת היהודים - אלטנוילנד. ירושלים: הספריה הציונית.

- הררי, חי. 1974. תולדות יחסי ישראל בורונדי 1962-1973. ירושלים: משרד החוץ, המחלקה להיסטוריה.

- יגר, מי. 2004. המסע הארוך לאסיה - פרק בתולדות הדיפלומטיה של ישראל. חיפה: הוצאת הספרים של אוניברסיטת חיפה.

- יגר, מ', י' גוברין וא' עודד (עורכים). 2002. משרד החוץ - 50 השנים הראשונות. ירושלים: כתר.

- לבציון, נ'. 1971. 'יחסי הכוחות באפריקה והשפעתם על העמדה בסכסוך הערבי ישראלי', סקירה חודשית (אוקטובר): 13-25.

- לבציון, ני. 1972. 'הסיוע הישראלי לאפריקה: מטרותיו ובעיותיו', סקירה חודשית (אפריל): 12-19.

- לבציון, ני. 1974. 'האסלאם הלא־ערבי והסכסוך המזרח־תיכוני', היבטים אסלאמיים של הסכסוך המזרח-תיכוני. ירושלים: מכון טרומן: 17-23.

- לבציון, נ'. 1992. יבין אסלאם לפונדמנטליזם', העיר, 25 במרס.

- ליאל אי. 1999. צדק שחור: המהפך הדרום אפריקני. תל אביב: הקיבוץ המאוחד.

- ליבה, מ'. 2002. 'סוגיות ביחסי ישראל-קמרון, משרד החוץ, 50 השנים הראשונות, ירושלים: כתר.

- מאיר, גי. 1975. חיי. תל אביב: ספרית מעריב.

- נעים א'. 2002. 'מבצע שלמה', בתוך יגר, גוברין ועודד, 2002, משרד החוץ: 667-649.

- סופר، ע'. 1998. שליחות במלכוד، סיפורו של שגריר ישראל בצרפת. תל אביב: ידיעות אחרונות - ספרי חמד.

- עבד אל-נאצר، גי. 1998. הפילוסופיה של המהפכה، תרגם חיים א' רביב، תל אביב: י' גולן.

- ע'אלי، בי. 1987. 'אזמתו אל־תעאוון אל־ערבי אל-אפריקי' (משבר בשיתוף הפעולה הערבי האפריקני). קהיר: אל־סיאסה אל־דוואלייה 87 (ינואר): 4-7.

- עודד, א׳. 1975. ׳אפריקה בין הערבים לבין ישראל׳, המזרח החדש כה (ד): 208-184.

- עודד, א׳. 1976. ׳יחסי אפריקה עם מדינות ערב וישראל לאור הכנס הכל־אפריקני בקמפלה׳, בעיות בינלאומיות טו(1-2): ה-טו.

- עודד, א׳. 1977. ׳ועידת הפסגה האפרו־ערבית הראשונה: רקעה והשלכותיה על יחסי אפריקה והמזרח התיכון׳, מדינה, ממשל ויחסים בינלאומיים 11: 85-96.

- עודד, א׳. 1982. ׳חידוש היחסים הדיפלומטיים בין זאיר לבין ישראל – משמעויות וסיכויים׳, בעיות בינלאומיות כא (4): יט-כה.

- עודד, א׳. 1987. ׳אש״ף באפריקה׳, פרסומי מדיניות מס׳ 21. ירושלים: המכון ליחסים בינלאומיים ■ע״ש לאונרד דיוויס.

- עודד, א׳. 1997. ׳סיוע בינלאומי כמשתקף בעבודה המדינית של שגרירות ישראל באפריקה׳, חוברת על פעילות מש״ב באפריקה, סיכום יום עיון, 15 ביוני: 44-48.

- עודד, א׳. 1999. ׳חזרתה של ישראל לאפריקה׳, יחסי החוץ של ישראל: 50 שנות מדיניות חוץ ישראלית, הרצאות בכנס שארגנו משרדי החוץ והחינוך והאוניברסיטה העברית.ירושלים: 203-207.

-עודד, א׳. 2002. אוגנדה וישראל: תולדות יחסים מפותלים. ירושלים: האגודה לידידות ישראל-אפריקה.

- עודד, א׳. 2003. ׳יהדות בתוככי אפריקה: האבאיודאיה של אוגנדה׳. ירושלים: האגודה לידידות ישראל-אפריקה.

- עינור, ח׳. 1971. האתגר האפריקני. תל אביב: עם עובד.

- עינור, ח׳. 2002. ׳יחסי ישראל־חוף השנהב׳, יגר ואחרים, משרד החוץ: עמ׳ 691-681.

- עינור, ח׳(עורך). ללא תאריך. מדריך לתיעוד נבחר ביחסי ישראל-אתיופיה. ירושלים: המכון למחקר ע״ש הרי ס׳ טרומן והמכון ליחסים בינלאומיים ע״ש לאונרד דיוויס.

- עינור, ח׳(עורך). 1992. ׳יחסי ישראל עם מדינות אסיה ואפריקה׳, מדריך לתיעוד נבחר מס׳ 7: חוף השנהב. ירושלים: המכון למחקר ע״ש הרי ס׳ טרומן והמכון ליחסים בינלאומיים ע״ש לאונרד דיוויס.

- עינור, ח'(עורך). 1994. 'יחסי ישראל עם מדינות אסיה ואפריקה', מדריך לתיעוד נבחר מס' 8: זאיר. ירושלים: המכון למחקר ע"ש הרי ס' טרומן והמכון ליחסים בינלאומיים ע"ש לאונרד דיוויס.

- עינור, ח'(עורך). 1998. 'יחסי ישראל עם מדינות אסיה ואפריקה', מדריך לתיעוד נבחר מס' 4: גאנה. ירושלים: המכון למחקר ע"ש הרי ס' טרומן והמכון ליחסים בינלאומיים ע"ש לאונרד דיוויס.

- עינור, ח' וש' אבימור (עורכים). 1987. יחסי ישראל עם מדינות אסיה ואפריקה: סכמים בין ישראל ומדינות אסיה ואפריקה, מדריך לתיעוד נבחר מס' 3. ירושלים: המכון למחקר ע"ש הרי ס' טרומן והמכון ליחסים בינלאומיים ע"ש לאונרד דיוויס.

- עינור, ח' ושי אבימור (עורכים). 1990. שלושים שנות סיוע בינלאומי של מדינת ישראל (תיעוד). ירושלים: האיגוד חברה להעברת טכנולוגיה והמכון למחקר ע"ש הרי ס' טרומן.

- עינור, ח', ש' אבימור ונ' קמינר (עורכים). 1989. תרומת תנועת העבודה ביישום קשרי החוץ של מדינת ישראל באסיה ובאפריקה, תעודות. תל אביב וירושלים: המכון לחקר תנועת העבודה ע"ש פנחס לבון, המכון למחקר ע"ש הרי ס' טרומן.

- רונן, י'. 1995. סודאן במלחמת אזרחים - בין אפריקניות, ערביות ואסלאם. הל אביב: מרכז משה דיין, אוניברסיטת תל אביב.

- רופין, די. 1986. שליחות לטנגניקה. תל אביב: משרד הביטחון, ההוצאה לאור.

- שחן, א'. 1993. מבצע כדור הרעם הוא מבצע אנטבה. גבעתיים: מסדה.

- שמיר, מי. 2003. דברים שראיתי שם - חמישים שנות פעילות במשרד החוץ. קיבוץ דליה: הוצאת מערכת.

- שמיר, עי. 2002. עמודי פנים - עיתונאות בנימה אישית. רחובות: אטד.

- אל־שראבי, א'. 1983. אל־ווג'וד אל-איסראילי ואל־ערבי פי אפריקייה (הנוכחות הישראלית והערבית באפריקה). מצרים: דאר־אל־מעאריף.

- אל־שריף, כ'. 1984. אל־מוע'אמרה אל־אישראילייה פי אפריקייא(ההרפתקה הישראלית באפריקה). ריאד: אלידאר אל-סעודיה ללנשר ואל־תוזיע.

- Abd al-Nassir, G. 1955. *The Philosophy of the Revolution.* Washington: Public Affairs Press.
- Abt, Y. 2000. 'Food Security in Africa - How?'. *The Center for International Cooperation of the Israeli Ministry ofForeign Affairs.*
- Abt, Y. & E. Maoz. 1974. 'Integrated Rural Development: Case Study of Kafubu- Ajala, A. 1974. *Pan-Africanism.* London: Andre Duetsch. Akinsanya, A. 1976. 'The Afro-Arab Alliance: Dream or Reality'. *African Affairs* 30:511-529.
- Akinsanya, A. 1977. 'The Afro-Arab Alliance, Dream or Reality'. *Lagos Notes and Records.*
- Albino, O. 1970. *The Sudan: A Southern Viewpoint.* Oxford: Published for the Race Relations by Oxford University Press.
- Alpan, M. 1976. 'Israeli Trade and Economic Relation with Africa', Curtis M. &S. A. Gitelson (eds.), *Israel in the Third World:* 100-110. Amir, S. 1974. *Israel's Development Cooperation with Africa, Asia and Latin America.* New York: Praeger. Asante, S. K. B. 1981. 'Africa in World Politics: The case of the Organization of African Unity and the Middle Eastern Conflict'. *Internationa! Problems* 20 (2-4): 111-128.
- Avni-Segre, D. 1980. *Cultural Colonization in Africa and Israel'. *The Jerusalem Quarterly* 14: 18-27. Avriel, E. 1976. 'Israel's Beginnings in Africa*, Curtis M. & S. A. Gitelson (eds.), *Israel in the Third World: 69-1 A.* Avriel, E. 1980. 'Some Minute Circumstances'. *The Jentsalem Quarterly* 14: 28-40.
- Aynor, H. 1969. *Notes from Africa.* New York: Praeger.
- Aynor, H. 1998. *Africa in crisis: Patrice Lumumba's Congo, Mobutu Sese Seko's Zaire.* Jerusalem: Keren Hanan Aynor. Aynor, H. n.d. *HIM: Haile Selassie's Ethiopia.* Jerusalem. Baulin, J. 1962. *The Arab Role in Africa.* London: Penguin.
- Benabdallah, A. 1984. *Israel et les Peuples Noirs: L 'Alliance Raciste Israelo-Sud Africaine.* Montreal: Editions Canada-Monde Arabe.
- Bolaji Akinyemi, A. 1982. 'Opbn Letter to Members of the National Assembly on Nigeria-Israel Relations'. *Nigeria Forum,* July-September.

- El-Bouri, W. 1982. *Petroleum and Arab-African Cooperation.* Kuwait: Organization of Arab Petroleum Exporting Countries.
- Brecher, M. 1972. *The Foreign Policy Systems of Israel.* London: Oxford University Press.
- Chazan, N. 1981. 'Israel in Africa', *The Jerusalem Quarterly* 18: 29-44.
- Chazan, N. 1983. 'The Fallacies of Pragmatism: Israeli Foreign Policy Towards South Africa', *African Affairs* 82 (327): 169-199.
- Chibwe, E. C. 1976. *Arab Dollars for Africa.* London: Groom Helm Ltd.
- Curtis, M. 1985. 'Africa, Israel and the Middle East', *Middle East Review* 8 (4): 5-22.
- Curtis M. & S. A. Gitelson (eds.). 1976. *Israel in the Third World.* New Brunswick, New Jersey: Transaction Books.
- Decalo, S. 1967a. 'Africans and the Mid-Eastern War', *Africa Report* 12 (7): 57-61.
- Decalo, S. 1967b. 'Israel Foreign Policy and the Third World', *Orbis* 11 (3): 724-745.
- Decalo, S. 1967c. *Messianic Influences in Israeli Foreign Policy.* Occasional Papers in Political Science, no. 2. Kingston: University of Rhode. Decalo, S. 1976. 'Africa and the UN Anti-Zionist Resolution: Roots and Causes', *Cultures et Developpement* 8 (1): 89-118.
- Decalo, S. 1998. *Israel and Africa: Forty Years, 1956-1996.* Gainesville & London: Florida Academic Press. Decter. M. 1977. 7b *Serve, to Teach, to Leave - The Story of Israel's Development Assistance Program in Black Africa.* New York: American Jewish Congress.
- Derrick, J. 1975. *Africa's Slaves Today*. New York: Columbia University Press.
- Eger, A. 1968. *What Asians and Africans Learn in Israel.* Jerusalem: Israeli Academic Committee on the Middle East.
- Erlich, H. 1994. *Ethiopia and the Middle East.* London: Lynne Rienner.
- Gil, A. 1977. 'Israel's Quiet Relations with Black Africa', *Middle East Review 26*(11): 3-4.

- Gitelson. S. A. 1973. 'The OAU Mission and the Middle East Conflict'. *International Organizations* 27 (3): 413-419.
- Gitelson. S. A. 1974a. *Israel's African Setback in Perspective*. Jerusalem: Hebrew University. Leonard Davis Institute for International Relations.
- Gitelson. S. A. 1974b. 'Why Do Small States Break Diplomatic Relations with Outside Powers? Lessons from the African Experience'. *International Studies Quarterly* 18 (4): 451-484.
- Gitelson. S. A. 1976. 'Unfulfilled Expectations: Israeli and Arab Aid as Political Kafula Project in Zambia*. *Kidma* 1.4. Tel Aviv. Agyman. O. 1984. 'Pan-Africanism Versus Pan-Arabism'.M<7«7/e.Eaj/ *Review* 16 (1): 5-30. Instruments in Black Africa United Nations Voting'. *Jewish Social Studies* 38 (2): 159-175.
- Golan. T. 1975. *'Israel and Africa: What Future after Mutual Disengagement?'.* New York: American-Jewish Committee. Foreign Affairs Department.
- Imobigbe. J. A. 1979. 'Israel-Egyptian Treaty: The African Option'. *Afriscope 9* (6): 10-12.
- Israel-Africa Friendship Association. 1985. *Israel Versus Apartheid.* Jerusalem.
- Jacob. A. 1971. 'Israel's Military Aid to Africa. 1960-1966'. *The Journal of Modern African Studies* 9 (2): 165-187.
- Kanovsky. E. 1976. 'Can Israel Serve as a Model for Developing Countries?'. Curtis M. & S. A. Gitelson (eds.). *Israel in the Third World:* 45-51.
- Kerdoum. A. 1987. *La Cooperation Arabo-Africaine Dimensions et Perspectives*. Paris: Berger-Levrault. El-Khawas. M. A. 1975. 'Africa and the Middle East Crisis'. *Issue* 5: 33-42.
- Kochan. R. 1973. 'An African Peace Mission in the Middle East: the Or.e-Man Initiative of President *SenghoV. African Affairs 12* (287): 186-196. Kochan. R.. S. A. Gitelson & E. Dubek. 1976. 'African Voting Behavior in the United Nations on Middle East Conflict: 1967-1972'. Curtis M. & S.A. Gitelson (eds.). *Israel in the Third World:* 289-317.

- Kreinin, M. 1964. *Israel and Africa: a Study in Technical Cooperation.* New York: Praeger.
- Kyemba, H. 1997. *State of Blood.* London: Corgy Books.
- Land, T. 1980. 'Black Africa Posed to Restore Relations with Israel'. *New Outlook* 23 (2): 10-11.
- Laufer, L. 1967. *Israel and the Developing Countries.* New York: Twentieth Century Fund.
- Laufer, L. 1972. 'Israel and the Third World'. *Political Science Quarterly* 87 (4): 615-630.
- Legum, C. 1962. *Pan-Africanism.* New York: Fredrich A. Praeger. Legum, C. 1969-1970. 'Israel's Year in Africa'.zlCR 2: A67-A71. Legum, C. 1972-1973. 'Israel's Year in Africa'. *ACR* 4: A123-A135. Levey, Z. 2001. 'Israel's Entry to Africa, 1956-1961'. *Diplomacy and Statecraft* 12(3): 87-114.
- LeVine, V. T. 1982. 'The Arabs and Africa: A Balance td 1982'. *Middle East Review* 14(3-4): 55-63.
- LeVine V. T. & T. Luke. 1979. *The Arab-African Connection: Political and Economic Realities.* Boulder, Colorado: Westview Press.
- Levtzion, N. 1980. *International Islamic Solidarity and its Limitations.* Jerusalem: The Leonard Davis Institute for International Relations, Magnes Press.
- Levtzion, N. & R. L. Pouwels (eds.). 2000. *The Histoiy of Islam in Africa.* Athens, Oxford & Cape Town: Ohio University Press.
- Lewis, B. 1976. 'The Anti-Zionist Resolution'. *Foreign Affairs* 55 (1): 54-64. Liba, M. 1999. *La Mission des Sages Africains.* Yaounde: Presses Universitaires de Yaounde.
- Mazrui, A. 1973. 'Nation Building and Race Building: Israel and Amin's Uganda as Racially Purist States'. Paper Presented to the Ninth World Congress to the Int. Sci. Assoc, Montreal.
- Mazrui, A. 1975. 'Black Africa and the Arabs'. *Foreign Affairs* 53 (4): 725-742.

- Mazrui, A. 1977. *Africa International Relations: The Dependency and Change*. London: Heineman Educational Press. Mboya, T. 1963. *Freedom and After*. London : Andre Deutsch.
- McKay, B. 1964. 'The Impact of Islam on Relations Among New African States', Proctor, J. H. (ed.), *Islam and International Relations:* 159-189.
- Miller, J. C. 1975. 'African-Israeli Relations: Impact on Continental Unity', *Middle East Journal 39* (4): 393-405. Mertz, R. A. & P. Macdonald. 1983, *Arab Aid to Sub-Saharan Africa.* Munich: Kaiser Gruenewald.
- Murray, R. 1979. 'Africa Considers Relations with Israel', *African Business* 16: 16.
- Nadelmann, E. A. 1981. 'Israel and Black Africa; A Rapprochement?', *Journal of Modern African Studies* 19(2): 183-219.
- Neuberger, B. 1982. *Involvement, Invasion and Withdrawal, Gadhdhafi's Libya and Chad 1969-1981*. Tel Aviv: The Shiloah Center for Middle Eastern and African Studies, Tel Aviv University.
- Neuberger, B. 1989. 'Early African Nationalism, Judaism and Zionism', *Africa Bulletin* 15: 3-5.
- Obote, A. M. 1970. *On the Move to the Left*, Document no. 5, Kampala, July.
- Oda, A. M. & M. A. el-Oweiny. 1975. 'The October War and the Changes in the African Stand', A paper resented to the International Symposium on the October 1973 War (27-31 October 1975) Cairo: Cairo University. *Libraty Bulletin* XXVII (32): 34-47. Oded, A. 1976. 'The Southern Sudan Civil War', *Case Studies on Human Rights and Fundamental Freedoms* 1976: 230-261.
- Oded, A. 1982-1983. 'Africa, Israel and the Arabs: On the Restoration of Israeli-African Diplomatic Relations', *The Jerusalem Journal of International Relations* 6 (3): 48-70.
- Oded, A. 1986. *Africa and Israel: African Attitudes toward Resumption of Diplomatic Relations*. Jerusalem: The Leonard Davis Institute for International Relations, The Hebrew University of Jerusalem.
- Oded, A. 1987a. *Africa and the Middle East Conflict*. Colorado: Lynne Rienner.

- Oded, A. 1987b. 'The Promotion of Islamic Activities by Arab Countries in Africa -Contemporary Trends', Ws/aw *andAfrican Studies* 21: 281-304.
- Oded, A. 1988. 'The Arab - South Africa Connection', *Midstream* 34 (3): 9-12.
- Oded, A. 1990. *Africa, the PLO and Israel.* Jerusalem: Leonard Davis Institute for International Relations.
- Oded, A. 1995. *Religion and Politics in Uganda: A Study of Islam and Judaism.* Nairobi: East African Educational Publishers.
- Oded, A. 2000. *Islam and Politics in Kenya.* London: Lynne Rienner.
- Oded, A. 1974a. *Islam in Uganda.* New York & Toronto: John Wiley & Sons; Jerusalem: Israel Universities Press. Oded, A. 1974b. 'Slaves and Oil: The Arab Image in Black Africa', *The Wiener Africa.* Hanover & London: University Press of New England.
- Odhuho, J. & W. Deng. 1963. *The Problem of Southern Sudan.* London, Karachi & Nairobi: Oxford University Press.
- Ofer, Y. 1976. *Operation Thunder: The Entebbe Raid-The Israeli's Own Story.* Harmondsworth, Middlesex: Penguin Books. Ofosu-Appiah, L.H. 1969. *Slavery-A Brief Survey.* Accra: Waterville Publishing.
- Ojo, O. 1981. 'The Role of the Arab World in the Decolonization Process of Black Africa', *International Problems* 20 (2-4): 73-84.
- Ojo, O. 1986. 'Nigeria and Israel', *Jerusalem Journal of International Relations* 8(1): 76-101.
- Ojo, 0.1988. *Africa and Israel-Relations in Perspective.* London: Westview Press.
- Peters, J. 1992. *Israel and Africa.* London: The British Academic Press. P01i,F. 1985. 'PourouContrelaLiguedesEtatsN0irs'",/ew«e/l/n^1/e 1284-1285: 32-35.
- Reich, B. 1964. 'Israeli Policy in Africa', *Middle East Journal* 10 (1): 14. York: New World Press. Schwab, P. 1978. 'Israel's Weakened Position on the Horn of Africa', *New Outlook* 1 (2): 21-27.
- Skinner, E. P. 1975. 'African States and Israel: Uneasy Relations in a World of Crisis' ,*Journal ofAfrican Studies 2* (10): 1-23.

- Sono, T. 1984. 'Israel Repenetrates Africa: Zionism and Afro-Arab Solidarity', *The International Journal of World Studies* 1 (3): 258-287.
- Stevens, R. P. & E. M. Abdelwahab (eds.). 1976. *Israel and South Africa.* New *Report* 17(7): 11-13.
- Shimoni, Y. 1976. *Israel, the Arabs and Africa', *Africa Report:* 51-55.
- Shimoni, G. 2003. *Community and Conscience: The Jews in Apartheid South Wall Street Journal,* 21 July. Senghor, L. 1972. 'Africans, Arabs, Israelis: A Triad of Suffering Peoples', *Africa* Rivkin, A. 1959. 'Israel and the Afro-Asian World', *Foreign Affairs* 37 (3): 486-495.
- Tahal Consulting Engineers Ltd. 2005. *Tahal in Africa.* Tel Aviv: Tahal.
- Tareq, Y. I. 1968. 'Religion and UAR African Policy', *The Journal of Modern African Studies* 6: 49-57.
- Tareq, Y. I. 1971. *The UAR in Africa.* Illinois: Northwestern University Press. Thompson, W. S. 1969. *Ghana 's Foreign Policy 1957-1966.* Princeton: Princeton University Press.
- Woronoff, J. 1970. *Organizing African Unity.* Metuchen, NJ: Scarecow Press. Zdenek, C. & B. Rogers. 1972. *The Nuclear Axis.* London: Friedmann Books. Zoghby, S. 1976. *Arab-African Relations 1973-1975: A Guide.* Washington: Library of Congress.

المترجم فى سطور

- عمرو زكريا خليل إبراهيم
- مواليد القاهرة 1971.
- حاصل على ليسانس الآداب . قسم اللغات الشرقية- جامعة القاهرة 1993.
- حاصل على تمهيدى الماجستير1995.
- حاصل على دبلوم إدارة الأعمال – الجامعة الأمريكية بالقاهرة 2001.
- حاصل على دبلوم الدراسات الإسرائيلية. كلية الإقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة 2011.
- عضو مجلس إدارة جمعية المترجمين واللغويين المصريين.
- عضو جمعية المترجمين العرب.
- عضو جمعية مترجمى اللغة العربية.
- عضو مجلس إدارة أكاديمية آفاق الدولية للغات والتدريب.

أعمال منشورة:

1- الآثار اليهودية فى مصر. (ترجمة)
2- من كَتَبَ التوراة؟ (ترجمة)
3- الأعياد اليهودية (تأليف).
4- اليسار المصرى والصراع العربى الإسرائيلى. 1947-1977. (ترجمة)
5- ذلك الرجل: ماذا يقول اليهود عن المسيح عيسى بن مريم؟ (ترجمة)
6- أسرار التطبيع بين مصر وإسرائيل. (ترجمة)
7- من أين جئنا؟ بنو إسرائيل: النشأة والتطور الدينى. الشفرة الوراثية للعهد القديم. (ترجمة)
8- الصهيونية فى مائة عام. (ترجمة)
9- ثورات الربيع العربى فى عيون إسرائيلية (مترجم مشارك)
10- العلاقات الإسرائيلية الآسيوية (ترجمة)


TUNISIA
MOROCCO
CAPE VERDE ISLANDS
ALGERIA
LIBYA
EGYPT
WESTERN SAHARA
MAURITANIA
MALI
NIGER
CHAD
SUDAN
ERITREA
SENEGAL
GAMBIA
DJIBOUTI
BURKINA FASO
GUINEA BISSAU
GUINEA
NIGERIA
SOMALIA
SIERRA LEONE
COTE D'IVOIRE
ETHIOPIA
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
LIBERIA
BENIN
CAMEROON
TOGO
GHANA
EQUATORIAL GUINEA
UGANDA
KENYA
SAO TOME AND PRINCIPE
GABON
DEMOCRATIC REPUBLIC OF CONGO
CONGO
RWANDA
BURUNDI
TANZANIA
CORMOROS
ANGOLA
ZAMBIA
MOZAMBIQUE
ZIMBABWE
MADAGASCAR
NAMIBIA
BOTSWANA
MALAWI
SWAZILAND
SOUTH AFRICA
LESOTHO